

کتبوت هذا الكتاب من المجلد الاول
 من جلد ايضاً من كبره
 اسبق هذا الكتاب في طب
 سنار المجلد من كبره وانما الاقدم
 ابن النجاشي المداينه

۱۵۰



م عوار المجلد من كبره



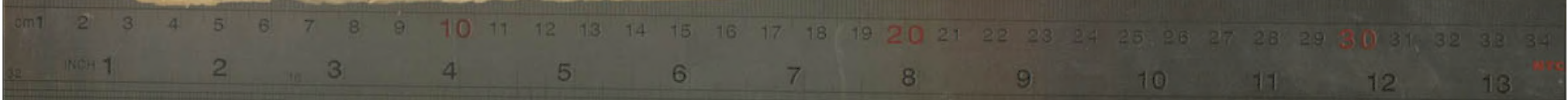
بازديد شد
 ۱۳۸۲

بازديد شد
 ۷ - ۳

۱۷۶۱-ن

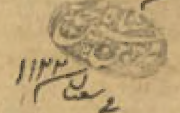
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتب المحصول في الفقه	
مؤلف: مخبر رازی (محمد بن محمد بن حسن)	
موضوع:	شماره ثبت کتاب: ۷۹۰۷۷
شماره قفسه: ۹۲۵۹	۱۱۴۱۴

غنی - فهرست شده
 ۹۲۵۹



بسم الله
مكتب
صادق الخ

صادق الخ
صادق الخ
صادق الخ
اصلي



جعفر سلطان الفراء
تبريز ١٢٩٥ قمری



المكتب الشريف للوضع والادارة

بسم الله
قد دخلت في ذمة الله
حسين ابنه شيخ عباس

في تبريز

قد صادفنا في تبريز
وهو عايد به منتهى كرمه في تبريز

بسم الله

من تبريز في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٩٥ قمری

بسم الله
جود سيد عالم جود
بسم الله

جعفر سلطان الفراء
تبريز ١٢٩٥ قمری

من تبريز في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٩٥ قمری

نفس

١٠٩

الله الرحمن الرحيم

وشرح في تفسيره

والجواب من وجهين أحدهما هو أن الأصل في العلم بالحق هو العلم بالحق في نفسه وليس بالحق في غيره
والثاني هو أن العلم بالحق هو العلم بالحق في نفسه وليس بالحق في غيره
والجواب من وجهين أحدهما هو أن الأصل في العلم بالحق هو العلم بالحق في نفسه وليس بالحق في غيره
والثاني هو أن العلم بالحق هو العلم بالحق في نفسه وليس بالحق في غيره

المسألة

فیو محالہ

3

وجوب ما لو جـ ب ا فان كبر حسيا او عقليا او مركبا فان كان حسا فهو العلم بالخاص من الحواس
الحس ونعرب عنه العلم بالامور الوحدانية كالعلم بالذات وان كان عقليا فانما يكون المعرفة
نفسون طرية العصبية اولها نفس في آخرها العصابا فالذات هو الذوات والذات الطرية واما
ان كان المركب مركبا من الحس والعقل وان كان يكون من السمع والعقل وهو المتأثرات او من سائر الحواس
والعقل هو المختبرات والمركبات واما الذي يكون مركب من اعداد المعاد والكمات غير المتطابقين
من العقل واما الذي يكون حارما فالتردد من الطرية ان كان في السوء فبما انك والذات والذات
والمرجع وهم المتكافئين ان يكون كل صورة ممكنة واللازم التمسك اعم من ذلك
متناهية او غير متناهية وهو من حصول الصور اطلاقا لا بد من تصور غير مكسب وحق الامور
بذلك ما كان في الدنيا من نفسه وبذلك التفرقة منه وبغيره بالضرورة ومنها العلم المسمى
بالعلم بكون كل احد بكون الصفة المله ولذا به بكون بالضرورة كونه عالما بكون الامور ولو لا ان العلم
لحقيقه العلم بكونه في الدنيا لا يخرج ان يكون علمه كونه عالما بكون الامور ضروريا وان البصر بكونه
على التصور وكذا القول في العلم ثم العلم ان المختبر ان العلم بكونه لا يخرج من طاهر التجويز
وهنا ديمقته وهو ان التبديل اما ان يكون في الحقيقة فهو ان يكون الشيء ممكن للوجود والعلم الحاق
احد الطرفين به اولى كافي في الرطب فان نزول في نظر ونزوله ممكن في السوء اولى واما الذي
يكون في الاعداد فهو ان يحصل اعداد الوجود واعداد الارتفاع كل واحد من تصور النفس لكن
اعداد الارتفاع يكون الجوهر من اعداد الارتفاع في بعض اعداد واما الارتفاع في بعض اعداد
اعداد الارتفاع في بعض اعداد فان كان مطابقا للظن كان ظنا صادقا والظن كاذبا
واما المولد وهو اعداد واما الارتفاع في بعض اعداد واما الارتفاع في بعض اعداد
المستقيم والارتفاع في بعض اعداد العلم الفصل الرابع في النظر والذات واما النظر
فهو تربية تصديقات في الذهن لتوصل بها الى تصديقات اخرى والحاصل من البصر ان اسناد الذهن
امر الى امر بالنفي والاثبات اسنادا حارما او طاهرا ثم تلك التصديقات التي هي الوسائل ان كانت طاهرة
لحقا فانها النظر الصحيح والجهل بالظن العاسد ثم تلك التصديقات المطابقة اما ان يكون باسرها
علوها يكون اللازم عنها ايضا علما واما ان يكون باسرها ظنويا يكون اللازم ظنا واما ان يكون
بعضها علما وبعضها ظنويا يكون اللازم ايضا ظنا فان حصول النتيجة معروفة على حصول جميع المقدمات
فاذا كان بعضها ظنا كانت النتيجة معروفة على الظن والموقوف على الظن فان النتيجة ظنوية
واما الدليل فهو الذي يمكن ان يوصل لتقصير النظر فيه الى العلم والافهام هي التي يمكن ان تتوصل
لتقصير النظر فيها الى الظن العلم الخامس في الحكم السري ثالثا اصحابنا
انه الخطاب المتعلق بافعال المكلفين بالامتناع او الجحيم اما الامتناع فسادا ايضا الوجود
واضفاء الحرم اما في الجرم اوقع جزاء المركب سنا والواجب والمحدوم والمندوب والمضروبة
واما التحريم فهو الذي قد انشأ في هذا التعريف فاسد من اربعة اوجه احدها ان حكم الله
بغاي على هذا المبدء سطحا وبغاي بالله حال كماله وكلامه عنكم قد تم من ان يكون حكم الله تعالى
بالعمل والحرمة قوما وهذا ظن من عند اوجه اربعة ان كل الرطب في المنكوح وحرمة في الجفنة

الحمد لله

10

11

مجله

الحمد لله

أول الأعمدة
أما النماذج
في المصنف

الم

3

صحة فعل العبد ولو كان فعله الوطى جلالا وجراما وفعل العبد محدث وصفه المحرث لا يكون فيه
السائق انه تعالى هذه المراه حلت لزيد بعد ما لم يكن كذلك وهذا محض شجر بحدوث هذه
الحكام **الثاني** انقول المسمى لحل الوطى هو النكاح او ملك العن وما كان محله بامر
حادث مستعمل ان يكون مراه فثبت ان الحل صحيح ان يكون مراه والمخاطبة قد تم فالحكم لا يكون غير
اخطاب **والتاسع** ان بعض الحكماء خارج عن هذا الحد وهو كون المسمى سببا وشرطا وانما
ويجوز فاسدا **والسادس** ان الحكم الشرعي قد يوجد في غير المكلف وذلك فجعل المالك الصبي
سببا لوجوبه الضمان وجعل المالك سببا لوجوب الصلوة **والسابع** انه اذا حكم في كراهية او في استحباب
وهو غير جائز لا يترتب له ولا يحد للامتناع وينها ما بينه الخواص قوله الحل والمخاطبة صفات
الافعال **الثاني** ان المسمى فان عذرا لا معنى لكون الفعل جلالا لا يخرج كونه موهوبا منه وهو المخرج عنه
فعله ولا معنى لكونه حراما الى كونه موهوبا منه لوجوبه لعاقبة حكم الله تعالى هو قوله والفعل
منه في القول وليس معنى القول من القول **صحة** والاحتمال لعدم صفته تميزه بكونه مذكورا
او محذورا عنه ويسمى بالمسمى موكلا انما هو من قوله انما هو من قوله انما هو من قوله انما هو من قوله
فان حكم الله تعالى هو قوله في المزل اذنت للمرجل الفلاني حين وجوده في كراهية او في استحباب
حكمه محدث **فوكلا** الحكم محض فعل بالمسببات فاما المراد بالسبب عذرا المعروف في المذهب
فوكلا هذا الحد يخرج عنه كونه سببا وشرطا وصحاحا فاسدا فثبت ان المراد من كونه لولوك
سببا انما متى ساهوا بالولوك علمنا ان الله امر بالصلوة ولا معنى لكونه السبب **الاحتساب**
واذا علمنا هذا القدر صحيح لم يعنى به ان الله امر في الاستماع به في معنى لولوك **الاحتساب**
المراه **فوكلا** هذا الحد يخرج عنه المالك الصبي ولولوك المسمى **فوكلا** المسمى
سبب لوجوب الضمان ان الولي يكلف باخراج الضمان من ماله والرجل يكلف باخراج الصلوة عنده
اللولوك **فوكلا** كونه اولي لا يترتب له فاما مرادنا ان كونه موكلا في هذه النصوص هو كونه موكلا
فلا **فوكلا** السادس في تقسيم الحكم الشرعي وهو من وجوه القسم الاول
خطاب الله تعالى اذا دلل على ما ان يكون طائبا حارما او يكون فاعلم ان كونه طيب
الفعل وهو الاحتساب او طيب الترك وهو الترخيم وان كان غير حارم في الطهارة اما ان يكونا على السوية
وهو الاول او يوجب جانب العجز وهو الترتيب او جانب العدم وهو الترخيم فاقسام الحكم
الشرعي هي هذه الخمسة وقد ظهر هذا التقسيم ما به كل واحد منها مستدل فان حدودها
واسماها اما الواجب فالذي اخباره بما في اوتى ان يتركه سريعا على بعض الوجوه وقولا
بتركه تاركه بخيرين قولنا لعاقبة تاركه لان الله تعالى قد عفو عن العقاب ولا يوجب ذلك في وجوب
الفعل ومن قولنا بتركه بالعقاب على تركه لان الخلفه لا خير الله تعالى محال كان سريعا ان
لا يوجد العفو ومن قولنا ما يخاف العقاب على تركه لان الذي يسر في وجوبه وحرمة فوكلا
يخاف من العقاب على فعله من انه غير واجب **فوكلا** سريعا اساره الى ما ذهب الله من ان هذه
الحكام استلزاما لسريعا وقولا على بعض الوجوه وكولا ليدخل في هذا الواجب المحيول لانه يلزم
على تركه اذا ترك معه بلاء ايضا والواجب الموصح انه يلزم على تركه اذا تركه في كل الوقت والواجب

والواجب على كونه مراه لانه على تركه اذا تركه الكل فان **هذا الحد** يدخل فيه المستند بان الفقهاء
قالوا ان اهل بيته لو اعتفوا على تركه سنة النحر بالصور فانهم يحاربون بالصلاح **فوكلا** سائق
جوابه ان الله تعالى فاما المسمى فاعلم ان المسمى عذرا من الواجب والعرض والمخاطبة خصوصاً
اسم العرض ما عرف وجوبه بدليل فاطح والواجب ما عرف بدليل فاطح **فوكلا** ان هذا العرض عبارة عن
المعروف **فوكلا** الله تعالى يصف ما في ضمير اي قد ربح واما الواجب فهو عبارة عن المستطاب **فوكلا**
الله تعالى فاما وجوبه فهو عبارة عن اي سقطه اذ ان الله تعالى يصف ما في ضمير اي قد ربح واما الواجب فهو عبارة عن المستطاب **فوكلا**
فاطح لانه هو الذي يحل حاله انما تعالى قد ربح علينا واما الذي عرف وجوبه بدليل فاطح فمسمى الواجب
لانه ساقط علينا والنعبة بالعرض لا بد من العلم ان الله تعالى قد ربح علينا وهذا العرض وصفه على العرض
هو المقدرة انه الذي يتكلمه مقدرا على اوطنا كان الواجب هو الساقط لان الذي يتكلمه كونه
ساقط على اوطنا واذا كان كذلك كان كونه موكلا على اوطنا من هذا القدر ما حل الحكم فكمما
محض **فوكلا** المحذور فهو الذي يتكلمه فاعله سريعا واسما كونه **فوكلا** محطوبه واطنا
ذلك في العرف فوكلا فعل ما في الله تعالى عنه **فوكلا** المحذور انه الفعل الذي كونه الله تعالى
والكلية فيه **فوكلا** على سبيل خلق الاحمال واران الكتاب **فوكلا** انه يخرج وهو قريب من المحذور
واما **فوكلا** وهو الذي الذي سريعا على العقوبة والمواخاة ولولوك في وصف افعال الهام
والاطفال **فوكلا** در ما وصف فعل المراه في لما حقه الادب على فعله **فوكلا** انه من وجوب
عنه ومضى عذرا عليه **فوكلا** العرف ان الله تعالى هو المتوعد عليه والراجح عنه **فوكلا** انه
في سائق الكلام فاما ان الله تعالى **فوكلا** المباح فهو الذي اعلم فاعله ودل على انه لا ضرر عليه
في فعله وسريعا في الخيرة **فوكلا** الاسماء فالمباح يقال له انه حلال واطنا وقد يوصف الفعل
ان المقتداه عليه مباح وان كان تركه محظورا لوصفنا دم المرتد بانه مباح ومعناه انه لا ضرر على
من اراقة وان حلال الا ان يكون تركه اراقة **فوكلا** المنذور فهو الذي يكون فعله راجحا على
تركه في نظر الشارع ويكون تركه جازيا وانما دام الفقهاء سريعا عن جميع النوازل في سريعا لهم ترك
على استنباطه الطاعة وزهوه فيها فان النفس **فوكلا** من هذا اراه وعادته وقولنا في نظر
الشرع احسن من الكل قبل ورود الشرع فانه خير من تركه لما فيه من الذوق كمن تركه في كل زمان
لما لم يكن مستغافرا من السعي لا يسمى منوربا **فوكلا** انه مرفعه لما انه نعت المكلف على فعله بالثواب
والتب **فوكلا** مسيح وموعنة والعرف ان الله تعالى فلكا حبه **فوكلا** انه تفعل ومعناه انه طاعة
غير ما حبه **فوكلا** لسان ان خطه من سريعا **فوكلا** انه طاعة ومعناه ان المكلف انقاد لله
تعالى فانه من سريعا **فوكلا** من سريعا **فوكلا** انه سنة **فوكلا** العرف انه طاعة غير راجحة **فوكلا**
السنة مخبر عن العرف المنذور بدليل انه تعالى هذا الفعل راجحة وسنة ومعناه سريعا **فوكلا**
السنة لا يخصص المنذور بل ينادي كل ما علم وجوبه او نهيته بامر الله تعالى على الله تعالى او
نادائه فوكلا لان السنة ما حرم من الاداء ولولوك تعالى احتيازا السنة وطرا لانه غير
واجب وسلا **فوكلا** انه احسان وذلك اذا كان موقفا من الفروع الفصل في انفاة
فوكلا المكره فقال بالاسترسل على احرامه لانه احدهما ما في عنه مني تنبيه وهو الذي

وهو

اشعر واعلم ان مركب من فعله وان لم يكن على فعله صواب وانما المخطور وكثير المفعول
 السامعي في قوله كثر كذا وهو يريد العجز وانما ترك الاول كثر كذا مفعول الفاعل
 ويسمى ذلك مكرها لانني ورد على الترك بل كثره الفضل في فعلها المسمى الثاني
 الفعل اما ان يكون حسنا او قبيحا وحسن الفعل فيه ان يراد ان امان نصرة فعله وليس
 هو على حاله فكيف واما ان يكون على حاله فكيف والاول كقول السامعي والمحمود والفضل
 وهو المفعول لا يتوجه كقولهما فم لا يربح وان كان لا يتعلق بها وجوبه وان اردت
 في ما لم يربح وجوبه احواله على ذلكهم والسامعي صرح بان هذا لا يربح عليه المفعول من العلم بحالته ان
 كان له فعله فهو الحسن وان لم يكن فهو القبيح ثم قال انما الحسن القبيح هو الذي قدس الحكم
 منه ومن العلم بتقبحه ان فعله رموزا فلو ان لم يفسد الى مفسد وبيع ذلك
 ان يفتي الله بفعله وسيد ايضا بانه الذي على صفته لما يشرع استحقاق الدم وان الحسن
 فهو ان ينفذ ورعا لله الممك من العلم بحالته ان فعله وانما ما لم يكن على صفته يوشع استحقاق
 الدم واقول هو المجرى في قوله لا يكتشف عن المقصود اما الاول فقول ما الذي اردت
 بكونه ليس له ان يفعل بانه تعالى لا يفتي من الفعل ليس له ان يفعل بانه تعالى لا يفتي من
 الفعل اذا كان محتوجا عنه حسنا انه ليس له ان يفعل بانه تعالى لا يفتي من الفعل اذا كان
 عن الفعل انه ليس له ان يفعل وبما لا يفتي من الفعل اذا رجع السمع عنه انه ليس له ان يفعل
 والتفسير ان لا يول غير مراد لا بحالته وانما لا يفتي من الفعل اذا رجع السمع عنه انه ليس له ان يفعل
 مع تمام الفهم الطسوع عنه وبما لا يفتي من الفعل اذا رجع السمع عنه انه ليس له ان يفعل
 السمع في ان ذلك المراد منه الفعل المشرك من هذه الصور لا يربح من معنى المنع
 فليس لا يفتي من هذه المقبولات لا يربح في شتر في مفهوم واحد وذلك ان المقبولات لا
 معناه انه لا يربح له على الفعل وهذا الاشارة الى العدم والمفهوم الرابع معناه انه يعاقب عليه
 وهذا اساره الى الوجوب ونحن لا نحرمه في ذلك المشرك فاما قوله وبيع ذلك ان يستحق الدم
 بفعله ذلك لما شترت الفسخ بانه الذي يستحق الدم بفعله وجبه نفسى الاستحقاق والدم
 فاما الاستحقاق فهو تعالى لا يفتي من الموت على معنى انه يفتي الله لانه تعالى لا يفتي من
 المرافع عليك على معنى انه يحسن منه ذلك المرافع والاول ظاهر الفساد والسامعي يفتي
 نفسى الاستحقاق بالحسن مع انه شتر الحس على استحقاق حيث قال الحسن هو الذي لا يستحق
 فاعله الدم صلبم الدور وان اراد الاستحقاق معنى بالمال لا يربح بانه وانما الدم فقالوا انه ترك
 او فعل او ترك قول او ترك فعل معنى في هذه المضاح حال الفسخ في قوله ان يفتي بالاصح ما سطر عنه
 طبع مرادسان ولا يلا له هذا المفعول لكن يلزم عليه ان لا يفتي بالحسن والقبح في حق الله تعالى في
 لما ان الفهم الطسيعه عليه محتمل وان يفتي به امرا اخر ولا يربح بانه وانما لا يفتي من الاشكال
 غير وارء على قولنا لا يفتي بالفسخ المسمى عنه سرعا والحسن ما لم يكن منه شرعا ولا يربح
 فاعله الله تعالى وافعال المكنس من الواجبات والمندوبات والمباحات وافعال السامعي والثام
 واليهام وهو الذي من قوله من قال الحسن ما كان مادونا فله سرعا لا يلزم عليه ان يكون افعال

افعال الله تعالى حسنه ولوقفت الحسن هو الذي يفتي من فاعله ان يعلم انه غنى عن شتر
 شترها خرج عنه فعل الثام والسامعي واليهام ويرى فيه فعل الله تعالى فان وجوب ذلك
 العلم لا يفتي من قوله والله الوفاء المسمى الثالث والمالك قالوا خطأ الله تعالى كما قد يرد
 بالمعصية او العجز فقد يرد ايضا لجعل الشيء سببا وشرها وما اذا فاعله تعالى في الزاكي حكمان
 احدهما وجوبه المحر عليه وانما جعل الزاكي سببا لوجوبه المحر لان الزاكي لا يوجب المحر لوجبه وذاته
 بل جعل الشريع ولما دللنا قطب ان كان المراد من جعل الشريع الزاكي موجبا للمحر هو انه قال
 مما رآه انسانا من واعلم اني اوجبت عليه المحر لوجبه المحر ولكن يرجع حاصله الى كون
 الزاكي موجبا لمحصل الحكم وان كان المراد ان الشريع جعل الزاكي موجبا في هذا الحكم فذا باطل
 لعلنا نوجه الجواب ان حكم الله كلامه وكلامه قديم واذا لم يفتي بالمرح السامعي ان الشريع
 لما جعل الزاكي موجبا في وجوبه هو المحر من غير جعل الجعل اما ان سقى حقيقته الزاكي كانت بل هذا
 الجعل اما نقيضه فان نقيضه كما كانت وحقيقته بل هو الجعل ما كانت موجبة بهذا الجعل
 وجبه ان لا يصير موجبه وان لم يفتي بذلك الحقيقه كان هذا اعراضا لتلك الحقيقه والشيء يورعه
 مستحيل ان يكون موجبا المسمى الثالث الشريع اذا جعل الزاكي موجبا فان لم يصدر عنه عند ذلك الجعل
 انزاله استعمالا ليدل ان فعله انه جعله عليه لان ذلك كذب والكذب على الشريع محال وان صدر عنه امر
 فذلك الامر اطلاق كثر هو الحكم وما يوجب الحكم اطلاق الحكم وما لا يوجب فان كان الاول كان
 المؤثر في ذلك الحكم هو الشريع لا ذلك السبب وان كان الثاني كان المؤثر في الحكم وصفا حقيقته
 وهذا اطلاق المعتره في الحسن والوجوب وسنرى ان الله تعالى وان كان الثاني موجبا
 لان الشريع لما اثر في شيء غير الحكم وغير مستلزم للحكم لم يكن لذلك الشيء ملحق بالحكم اصله
المسمى الرابع الحكم مذكور حكما بالصحة ومذكور حكما بالطلان والصحة يرتبط على
 العبادات ثمة في العقود اخرى اسانة العبادات والمذكورين يربوون بصحة كونها موافقة
 للشريعة سواء وجبه القضاء او لم يكن يجب والعقود يربوون بها ما استقطت العضا صلح من
 انه منطبق بصحة في عرفه المتكلمين لا بما وافقه الامر المتوجه عليه والعقود واجب بامر متحول
 وثا سره عند العقدين لا بما استقطت العضا واما في العقود والمراد من كون السبب صحيحا ترتيب
 اثره عليه واما الباطل فهو الذي لا يربط اثره عليه واما الفاسد فهو الذي لا يربط عند
 اصحابنا والحقه جعله قسما متساويا من الصحيح والباطل وزعموا انه الذي يكون صحيحا
 باصله ولا يكون مشروعا بسببه وصفه كقوله الربا فانه مشروعة من حيث انه بيع وممنوع
 من حيث انه محل على الزنا والجملة هذه المسئلة قد يكون في المحل ذات ولو ثبت هذا الفهم
 لم يفتي في شتر اسم الفاسد به ونقرب من هذا الباب البحث عن قولنا في العبادات انها
 مجزئة ام لا واعلم ان الفعل انما يوصف بكونه مجزئا اذا كان تحت حكم ووجبه تحت قبح
 عليه حكمه وبكونه قبيحا تحت قبحه عليه حكمه كالصلوة والصوم والحج اما الذي لا يفتي في
 جهة واحد بغيره الله تعالى وروا لودعه فلا يقال فيه انه مجزئ او غير مجزئ الى امر هذا
 مفعول معنى كون الفعل مجزئا ان الانسان به كافي في سقوط الجديده ومنهم من يفسر الاجزاء

الكل
 حقا الله
 حقا الله
 حقا الله
 حقا الله

وسقوط العضو وهو ما دل على ان الفعل عند احوال بعض سرابطه بم باب لم يكن الفعل محمولا مع سقوط
العضو وان العضو واجب ما من يجره على ما سأل ان شاء الله تعالى ولا يفعل وجوب العضو بان
الفعل الاول لم يكن محمولا بوجوب مضاعف والعله خارج المحلول **المستعمل** المحموس العباد
فوصف بالعضو والاداء والاداء واجب اذا ادركه وقتة سعي اداء واذا ادركه بعد خرج وقتة
المستعمل اذا لم يسع سعي مضاعف وان دخل من غير سعي من المخل من فعل بانما في وقتة المضرب له
سعي اداء فاداء اعم لميل ففعل مع ضرب من المخل والعضو اعم لفعل ما فات وقتة المجرى ومنها
خلاف الاول لو غلب على طرفة في الواجب الموسع انه لم يستعمل به مات فوات فمضاعف لو اخر
عصى فلو اخر وعاش ثم استعمل به قال انما هي لو تكر هذا فمضاعف لانه لم يمت وقتة سبب عليه
الفن وما اوقعه فيه وقال الخليل رحمه الله عليه هذا اداء لانه لما اكتشف خلاف ما ظن زال
حكمه فمضاعف وكما يعلم انه يحسن انما في الفعل لاسي في اداء وجوبه ووجوبه اداء
ثم انه لم يجر اداء ثم هذا على معنى احدهما بوجوب الاداء ومرة وان مثله خارج الوقت
وكان مضاعف وهو يمكن ترك الصلوة عمدا في وقتها ثم اداءها خارج الوقت وانما لم يجب الاداء في
انما صيان احدهما ان يترك المكلف تحت طبع منه اداء وانما ان يصح ذلك منه اما
الذي يصح منه اداء وما ان لم يصح ذلك منه عملا كالنائم والنجس عليه فانه يمنع عقلا صدور
فعل الصلوة منه واما ان يمنع ذلك منه سرعا كالحائض فانه لا يصح منها فعل الصوم الا
انه لما وجد في حقها سبب الوجوب وان لم يوجد الوجوب سعي لما سأل ان ذلك الفعل خارج الوقت
مضاعف واما الذي يصح ذلك الفعل في انه لم يجب عليه الفعل فالمعنى بسقوط الوجوب
فيكون من جهة كالمسافر وان السقوط به وذا سقط وجوب الصوم وقد يكون من الله تعالى
كالمرضى فان المريض من الله تعالى وقد سقط وجوب الصوم في جميع هذه المواضع اسم
العضو اما جالونه وجوبه سبب الوجوب سبب الوجوب لان وجوبه وجوب الفعل كما فعله
بعض من لا يعرف من الفقهاء ان المنع من الترك حراما هذه الوجوب مستعمل لمحق الوجوب
في جواز الترك **المستعمل** السادس الفعل الذي يجوز المكلف الانسان به اما ان يكون من
اورضه وذلك ان ما جاز فعله اما ان يجوز مع قيام المعنى للمنع او لا يكون كذلك فالاول
الرضخه والساني الحزبه ما انا الله تعالى في الاصل من المكل والشرب لاسي وخضره
ويسمى تناول الميتة رضخه وسقوط صوم رمضان عن المسافر رضخه ثم الذي يجوز فعله
مع قيام المعنى للمنع فيكون واجبا كاكل الميتة والافطار بعد خبز الهلاك من الجوع وقد
لا يكون واجبا كالفطار والعصاة السفر وترك كماله الكفر عند الكراهه ولما ذكرنا في الحكم الشرعي
واقسامه فليس انما تاتى بالعقل او بالشرع **العصاة** السابغ ان حسن الاشياء
وتحسينها لا يثبت الا بالشرع الحسن والقبح وبعثي هما كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الطبع ومناظر
وهذا العنصر لا يزاع كونهما عقليين وقد روي كونهما عقلي صفة كمال اوصفه نقص كقولنا
الحلم حسن والجهل قبح ولا نزاع ايضا في كونهما عقليين هذا العنصر انما النزاع في كون الفعل
معتق اليه عاجلا والعقاب اجل فحينئذ ان ذلك ثابت بالشرع وبغير المعتر له ليس ذلك

ذكر المكون للفعل واقفا على وجه مخصوص لاجله يسحق باعله الدم والواو ذلك الوجه قد يستقل
الفعل بذكره وقد يستقل اما الذي يستقل فقد علمه العمل ضرورة كالحلم لحسن الصديق
النافع وقبح الكذب المضار وقد علمه نظر كالحلم لحسن الصديق البصير وقبح الكذب الباطل و
الذي لا يستقل العمل بغيره فحسب صوم اخر يوم من رمضان وقبح صوم يوم الذي بعده فان
الفعل لا يربط له الى العلم بوجوبه لكن الشروع لما ورد به علم انه لو اخصص كل واحد منها بما لا يجله
حسن ومصح والملاحض ورد الشروع به لئلا ان دخول هذه العباد في الوجوب اما ان يكون على
سبيل الاستطراد او على سبيل الاتفاق وعلى التقديرين فالعمل بالعلم العقل باطل ما ان الاول
ان ما دل على ان يكون معكنا من الترك او يكون فان لم يكن من الترك قد ردت الاستطراد وان
يمكن من الترك فانما ان موثقه رجحان الفاعله على التاركه على مخرج او لا يتوقف فان يوقف فذلك
المخرج اما ان يكون من العدد او من غير اول منه ولا يخرج اما **المستعمل** الثاني الاول فهو ان
يكون من المجد فهو محال لان الكلام فيه كانه الاول فليزم التسلسل واما القسم الثاني وهو ان يكون
من غير المجد فعليه عند حصول ذلك المخرج اما ان يجب وقبح ذلك الاش او يجب فان وجب فقد ثبت
الاستطراد لان كل وجوب هذا المخرج كان الفعل صحيح الوقوع وعند وجوبه صار وجب الوقوع
وليس وقبح هذا المخرج باحد الله فلم يكن العدد يمكن في شي من الاحوال من الفعل والترك والامتناع
الا فطرار الى ذلك وان لم يجب عند حصول هذا المخرج لم يمنع وجوب الفعل تارة وبمره اخرى
فصرح جازم الوجوب على حان المدعى اما ان يتوقف على الفاعل مخرج الله او لا يتوقف فان يوقف
لم يكن الحاصل على ذلك مخرج تارة فاما قد مر منها مخرجها ما هذا خلف وايضا فالكلام في هذه
القسمه كانه الاول فليزم التسلسل وهو محال واما ان لا يتوقف على الفاعل فقد دللنا في ذلك المخرج
تارة بوجوب الاش وتارة لا يوجد ولم يكن رجحان الوجوب على حان المدعى موقفا على قصد من جهة
كل على ترجيح الله والاتحاد الى القسم الاول وقد انطلت له فحينئذ يكون دخول الفعل في الوجوب
اتفاقا لا اختيارا فقد ثبت الاتفاق واما القسم اسال بعض وعرض كبر حصول ذلك المخرج كانه
العبد ولا يخرج المجد فحينئذ يكون اتفاقا لا يكون اتفاقا واما ان دلنا ان المعنى من الفعل
يمكن من الترك لكن لا يتوقف رجحان الفاعله على التاركه على مخرج فاعلى هذا التقدير يكون رجحان
الفاعله على التاركه اتفاقا ايضا لان ذلك القادريه لما كانت تسببها الى المخرج على السوية
لم حصلت الفاعله في هذا الوقت دون التاركه مخرج الله كان رجحان الفاعله على التاركه
اتفاقا فان قلت لم يجوز ان يقال القادر مخرج الفاعله على التاركه مخرج الله
هل هو كالمخرج معوم زائد على كونه قادرا او ليس له مفهوم زائد عليه فان كان ذلك معوم زائدا
على كونه قادرا كان ذلك هو كان رجحان الفاعله على التاركه لا يمكن الله عند اقامه قيدا خيرا
الى القادريه فحينئذ هو القسم الاول الذي يكلف فيه وان لم يكن ذلك معوم زائدا او لا يثبت
القادر مخرج اخر وقد روي على الاخر ان الله القادريه مستتم بما الزمان كماله ثم انما يجب
المخرج في بعض تلك الزمانه لان بعض مخرج ان يكون ذلك القادر قد روي او قد اتفقا على ذلك
موتى للاتفاق لذلك حشيد الله هان القاطع ان دخول هذه العباد في الوجوب اما ان يكون على سبيل

المصطفى والعلو على سبيل الاتفاق وادانت ذلك امين القول بالفتح العلي بالافعال اما على قولنا
ظاهر واما عند الختم فلان يكون وروى الكلثف بذلك فضلا عن ان هناك ان حسنه معلوم
بصريح العقل صحت بما ذكرنا ان العقل بالفتح العلي بالافعال اما الختم فقد ادعى العلم العرفي
يقع الظلم والكذب والجهل وبحسن الاضاف والصرح بهم قالوا هذا العلم غير مستفاد من الشرح
لان البراهمة في انكارهم الشرايع عالمون بهذه الاشياء ثم رغبوا بحدرك ان المعنى بفتح الظلم
مثلا هو كونه ظلم لا يعلم بحسبه بل انما بعد العلم كونه ظلم لا يعلم بحسبه وان لم يعلم مثله اخر وعند الختم
عن كونه ظلم لا يعلم بحسبه وان علمنا سائر الاشياء صحت ان المعنى ليس الا هذا الوجه ومنهم من
عابك الاستدلال بامور احب بها ان الفعل الذي حكم فيه بالوجوب مثلا لو لم يتحقق الا بالوجه
استحقاق ثبوت ذلك الحكم والامكان لخصيصه بالوجوب دون مابعد الاحكام ودون سائر الاحوال
برحمته لا يحد طريقه الخارج على الاخر لا المرح واما باننا انه لو لم يكن الحسن والوجوب الا بالشرح فحسن
من الله تعالى كل تقدير لو حسن منه كل شيء لحسن منه اظهار المحجوز على الكاذب وليحسن
منه لما امكننا ان نمتنع من الشيء وبسبب المتنبى وذلك يعني الى بطلان الشرايع والتمسك بالو
حسن من الله كل شيء لما وقع منه الكذب وعلى هذا لا يبقى اعماله وعده ووعده فان كانت
الكلام الحق في استحقاق ان يكون كذا باقتضاب ان لا يكون كذا لكن لا يكون ان يكون هذا الكلام
الذي سمعنا متخالفة لما عليه الشيء نفسه وحسبنا بوجوه الاشكال وانتهى ان الخالق اذا
قبل ان يصدق اعطىنا كذا دنا وان كذب اعطىنا كذا انضادنا واستوى الصدق والكذب
في جميع الامور الحق كونه صدقا وكذا فاما انما بالصدق فمما ان الخالق بخلاف الصدق ولو كان
ان الصدق كونه صدقا حسن والامكان كذا كذا وخامسها ان الحسن والفتح لو لم يكونا
مجاوبين بل الشرح لاستحسن ان علمنا عند ورود الشرح بها انما اذ لم يكونا معلومين قبل
ذلك فقد ورد الشرح بها يكون واردا بما لا يعقد السامح ولا يتصوره وذلك بحال فوجب
ان يكونا معلومين قبل الشرح والجواب عن دعوى الضرورة انها حسنة لكن لا في محل
الشرع فان كل ما كان ملكا بالفتح حكوا بحسنة وما كان منافرا للفتح حكوا بفسحة هذا القول
مسلم فان ادعيتهم امرانا بل عليه ولا بد من افاده تصحيحهم بم اقامة الدليل على المصدق فان
كل ذلك غير مستفاد من الله فضلا عن ادعاء العلم الضرورية منه فان الظلم ملكا لم يطبق
الظلم ومع ذلك فانه مجرد صريح العقل فحسبه وان من حاطبه الجمل بالمر والى فانه لا يفسد
طبيعته ان فحسبه معلوم بالضرورية وان من اشاق قصده غش في شتم الملائكة والانبيا كتبها
خط حسن وثراها بصوت طيب حزين فانه ميل الطبع اليه وسفر العقل عنه فليكن ان يغفر
العقل فليس لغفر الجمل الطبع الحجاب عن الاول ان الظلم لا يفسد طبعه الى الظلم بل
لو حكم بحسنة لما يقدر على دفع الظلم والعلم عن نفسه فالفرق عن الظلم متفكر في طبع الظلم والمقارن
الافعال اما برحمته فله لم يدر من يخص به وهذا اخذ المال منه وانما بحسنة الحسن اما كان
لان الحكم بحسنة ولفظي الى دفعه وهو طبع كل احد والحكم بفتح الكذب اما كان لكونه
على خلافه فطبعه العالم وبحسن الصدق لكونه على وفقه فطبعه العالم وبحسن ابعاد العرفي كانه

لانه يفسد حسن الذك وان لم يوجد ذلك فلا من سائر شخص من انما يحسنه في العلم تالم فبقية
منه فسلطتم دفع ذلك العلم عن القلب وذلك مما جعل الله للفتح وا كما يحاط به احكاما واطلم
ان اسعيا جدا بحري بحري اسعياح الظلم والذرة الذي فيه من الاستعياح اما كان في باق اهل العالم
على ان الانسان لا يحب ان لا يفسد الا بالضرر فانما عا حله او اجله وا كما القصصه المشتبه
على الشبه فاما يفسد كما تصابها الى معانيه ارباب العضائل بالشم والاسعياح وهو على مضاه
مصلحة العالم فطهران المرح هذه الحسا الى ملكه الشرح ومنا فزبه ونحن قد ساعدنا على
ان الحسن والفتح بهذا المعنى معلوم بالعقل والشرع في غير سلبنا بحق الحسن والفتح لكن
لا نسلم ان المعنى بفتح الظلم هو كونه ظلم ولم يجوز ان المعنى بفتح امر اخر قد لا العلم بالفتح
داسر ان العلم كونه ظلم وهو هذا فاما لم علم ان الدوران العقل دليل العبد وما الوديل
عليه انه ممنوع بلصا فان العلم بكل واحد من المعاني داسر مع العلم بالآخر وجودا وعلما
مع انه ممتنع كون احدها علم بالآخر تمام بعرفه السوالب ان ساء الله تعالى في كتاب العباس
سلبا ان الذي ذكره هو ان المعنى بفتح الظلم كونه ظلم لكن معناه بل على فساد وهو ان
المعنى من الظلم اصرار على متحى وكونه غش متحى ودعوى والعدا الذي لا يصح ان يكون
علم الحكم العاين وان كان حرا لعله اذ لو كان اسناد الامر اليه الى الامر الذي لا يستلزم
العالم الى مشرعي وحسبنا سدر علما بان معرفة كون الله تعالى موجدا وان الدم في بعض
يستحق ان يكون موقرا فان كانت لم لا يجوز ان يكون الدم شرطا لثبوت العلة في المخلوق
فلت علمه اذا فعل هذا الدم لم يكن العلة موقرة في المخلوق وعند حصوله يصير موقرة فيه تكون
العله بحيث يسلم المخلوق ويستعقبه امرطا دتبع حدوث هذا الدم وليس له سبب
اخر سواه فوجب تعليله بمعور دليل الامر السوف بالامر الذي وهو محال الجواب
عما احتجوا به اولا ان رجحان احد طرفي الممكن على الاخر انما يفتقر الى المرح موقف رجحان فاعلم
العبد على تاركه على مرح غير صادر من جهة والادع السلسل ويكون رجحان الفاعل عليه
على الماركة عند ذلك واجبا والالزم الرجحان لا المرح واذا كان كذلك لزم الجبر ولزم من
لزم الجبر الفتح سلطان الفتح العقلي وان لم يسفر الرجحان الى المرح اصلا فقد اردت
هذه الشهادة بالكلية والجواب عما احتجوا به ثانيا ان الاستدلال بالمعجز عن الصدق
مستحق مقام احدهما ان الله تعالى ايا خلق ذلك المعجز لا جعل المصدق والعاين
ان كل من صدقه الله تعالى فهو صادق والقول بالحسن والفتح اما سجع في المعام الثاني لا في
المعام الاول فلم علم ان الله عز وجل ما خلق هذا الفعل الا لخير المصدق وبحسنة
ان لو توقف الرجحان على المرح لزم الدور واذا لزم الجبر بطل الشرح اذ العقلي ولو لم يفت
على المرح حاز ان يقال ان الله تعالى خلق ذلك المعجز لا لخير من اصلا ثم ان كان ذلك الغرض
فلم دلت انه لا غرض سوى المصدق فان دلت القول بالفتح العقلي منع من خلق المعجز
على الكاذب مطلقا لان خلقه عبدا لا دعوى لوجه ان المعصوم منه المصدق ما اذا كان المالك
كاذبا كان ذلك اياها المصدق الكاذب والله صرح والله تعالى لا يفعل الصبح دلت لم قلت

ان الفعل الذي يوجب المصير ولم يكن موجبا له فتح وذلك لان المكلف لما علم ان فعله المجرى عن الارادة
لحمله لم يكن له قصد وان يكون له قصد فلو جهل على التقديرين فطعا كان المصير من المكلف حيث قطع لا
في مخرج العطف وهذا كما قال المحققين فانهم المصير وكذا لما جعل سائر الامور على مخرج
منها من الله تعالى في العرفان ثبت ان الالتزام الذي اوردوه علينا في اخرى المصيرين وادعوا عليهم في
المصير الاخرى وكل ما يجعلونه جوابا عنه في تقرير اخرى المصيرين فهو جوابا عنه في تقرير المصير
الاخرى والجواب عما ذكره بالثاوار عليهم ايضا لان الكذب قد يكون حسنا وذلك في صورته
احد ما ان الكاذب اذا قصد فعل الشيء علم وعلم صاحب الزمان انه لو اخبر عن حكاك النسي اذا استعمل
بالعرض لقلبه وطعا فجهنا الصريح فتح والكذب حسن وبالله ان من يورد غيره ظاهرا وقال في
سائقه على سبيل ما لم يفعل ذلك صار هذا المصير كذا ولو كان المكذب قد فعل ما كان يكره من جهة الاشياء
مستلما بالفتح ويستلزم المصير فيجب ان يكون ترك فعل الاشياء فيكون فعلها حسنا لمعامله
وذلك ما بطل ما يقال فان في الجواب عن المصير الاول من جهن احد ما لم يسله انه حسن الكذب
هذا في دفع المصير فان الواجب ان في المعارض فان في المعارض لم يردعه عن الكذب
سلبا انه حسن الكذب ولكن كونه كذا بعضي الفصح والحكم في مختلف عن بعضي لما في ذلك
حصول الحكم عند حصول العلة وهذا هو الجواب ايضا عن المصير الثاني انه في الجواب عن
الاول ان الحسن انما يصير من باب المعارض بانظام امرور ابدال الظاهر عليه اما في ذلك او
نقصان او بعد بطلان او محض غم من انه لا يثبت السامح على انه نفي ذلك لانه لو ثبته عليه لما
حصل المصير واذا حوز من حسن ذلك في جعل محله بعضي ذلك لم يمكنكم احرار خطاب الله تعالى
على ظاهري الا اذا عرفتم انه لم يورد هناك مصلحه بعضي صريحا على ظاهرها وذلك لاسباب الله
الان والى ما يعرف هذا المعارض كمن علم بالشيء لا يدل على فهم الشيء وعن السائل ان يحلف
الشر العقلي عن الموثق العقلي محال والاك ان علم المانع حراما لعله وهو محال ثم ان سلبنا ذلك
الالتزام بتأثيره فيكم لما صورتم في العلة محلف الحكم عن الموثق لما في حارة كل خبر كاذب
ان لا يكون صحيحا لاجل انه وحده مانع من تيقنه وحده يحصل العطف بكونه صدقا بل غاية
ما في الداء ان يحصل لظن بيقينه والجواب عما ذكره رابعا انه انما يشرح المصير على الكذب
في تلك المصير لما ان اهل العالم العقول على فتح الكذب وحسن المصير لما ان نظام العالم لا
يحصل الا بذلك والامساك لما يشاطر هذا الاعتقاد واستمر عليه لاجرم تخرج المصير عنده
على الكذب وان في اننا فرض بعضي خالية عن الحلف والاعادة والمنه والاعتقاد ثم اعرض
على بعضي عندها الفرض هذه الفتنه واجلها حارجه يشرح المصير على الكذب فثبت
هيب انك فوسب بعضك فخاله عن الحلف والاعادة والمنه ولكن فرض المخلوع هذه العوارض
لم يوجب حصول المخلوع من العوارض بل لو ان جعله خالفا عن العوارض في ذلك الوقت لم يدر
هل كانت احكم بهذا الحكم ام لا والجواب عما ذكره خامسا ان عبادا للوقوف على الشرع ليس
هو تصور الحسن والقبح فاني سئل الشرع التصور هذه ترتب العقاب والزام على الفعل
وعلم هذا الترتب تصور الحسن والقبح لا توقف على الشرع انما الموقوف على الشرع هو

هو المصدق فيه فان احره من الاخر والله المتوفى وقد جرت عاد اجمانا ان يحكموا بعد
هذه المسئلة في مسئلتين اخرتين احدهما ان منكر المنع لا يجب عقاب والباية انه لا حكم في
الشرع واعلم اننا نفي ثبوتنا في العقول بالفتح والحسن العقلي قد وضع في هاتين
المسئلتين لاجل ان يكون الامتصاص سلبا في العقول بالحسن والقبح العقلي وينتقل في تسليم هاتين
المسئلتين لا يصح قوله المعترلة في هاتين المسئلتين العصبان لما في ان شكل المنع واجب
شمرعا وما في المعترلة بوجوبه عقابا لسبب النص والمفعول اما النص قوله تعالى
وما كان معذرتي حتى معثرتي وقوله وسلكه معشيتي ومعذرتي لئلا يكون للناس على الله حجة
بعد الزلزال والاعتقالات لوجوب لوجوب اما لقائه او لثبانه والفتن انما بطلان ما نقل
ما لوجوب باطل اما ذلك انه لا يجوز ان يكون لقائه فان تلك العقاب اما ان يكون عاقبة الى المكلف
او الى غيره والاول باطل لما في نفي من عن جلب المانع ودفع المانع والباقي باطل لما في لقائه
العاقبة الى الغير اما جلب المصلحة او دفع المضر لاجل ان يكون ذلك جلب المصلحة لوجهين
احدهما ان جلب المصلحة غير واجب في العقل فبعضي الله اولى ان لا يكون جلبا لغيره
ان يمكن جلبا لغيره عن جلب المصلحة لان المكلف لما كان واجبا ما دارا لواجبه في بعضي شيئا اخر
الثاني ان الله تعالى ما دار على اتصال كل المانع بدون علم المكلف ويكون بوسطه هذا المكلف
غير واجب عقلا ولا حاشا ان كره لرفع المضر لانه اما ان كره لرفع مضر عاجلة وهو باطل
لان الاستدلال بالسكينة عاجلة فكيف يكون دفع المضر العاجلة واما ان يكون لرفع مضر
اجلة وهو باطل ايضا لان لقطع حصول المضر عند علم المكلف اما ان كان المستكور
يستمر السكينة وسوء الكفران فاما حاشا ان منعهما عنها استوى السكينة والكفران بالنسبة
الله فلم يمكن العطف بحصول العقاب على ترك السكينة بل احتمال السكينة العقاب على السكينة
قائم من وجوه احدها ان السالكين المكلف فاما في علمه على السكينة فخر اذ به تصرف في ذلك
الغير يعتبر اذ به من غير مضره وهو لا يجوز وبالله ان الحد اذا حاول مجازاة المولى
على اقامه عليه استحق الداء وبه والاستدلال بالسكينة استعمال بالمجازاة فيجب ان لا يجوز
وبالله ان من اعطاه الملك العظيم كسرة من الخبز او قطع من الماء فاستعمل في غيره عليه
في الجواز العظيم بذكر تلك النعمة وسكرها استحق الداء وبه وكل نعمة الدنيا بالقياس الى
خير الله تعالى اقل من تلك الكسرة الى خزانة ذلك الملك فلعن الشاكر يستحق العقاب
بسبب شكره وراعي العلة يهدي الى السكينة لان ما في بعض الناس من يستحق العقاب
واما قلنا انه لم يمكن ان يجب لقائه لوجهين الاول ان ذلك معثرتي وانه قد فتح والسائل
ان المحقولة من الوجوب ترتب الداء والعقاب على تركه فاذا فقد ذلك امسح حق الجواب
فان سئل لم يجوز ان يقال وجب السكينة لمجرد كونه سكرى وذلك لان وجوب كل شيء لو كان لا يحصل
على اخر لزم التسلسل فثبت انه لا بد وان يهيى الى ما يكون واجبا لزاما وغذيا السكينة واجب
لغيره كونه سكرى كما ان دفع الضرر عن النفس واجب لنفس كونه دافعا للضرر وكذلك فان
العقل يعطون وجوبه عند ما يعلمون كونه سكرى لانه وان لم يعلموا وجهه اخرى من جباب الوجوب

ربنا عن هذا المقام لم يجوز ان يقال وجب السكر عليه لدفع ضرر الخوف وذلك لأنه يجوز ان
يكون حاله طلب منه السكر على ما اتفق عليه فلو لم يقدم على السكر كان يستوجب اللذم والعقاب
انما ياتي في الداء ان يقال كما يجوز هذا يجوز ايضا ان يكون قد نذره من السكر لتلك الرجوع الى
المذنب في الاستدلال لكن لظن الاول اعجب لان المسفل بالخوف والمواظف على السكر احسن
حالا من المرفوع عن الخوف والمغافل عن السكر واما مثل نفعه الله بكسر الخمر فليس يجتد
لان خلقه للعبد واحياه واقداره وما شجبه من كمال العقل ولمكنه من انواع النعم اعظم من
جميع خزان ملك الدنيا وما اكرمهم به فودعهم هذه النعمه من نعمته الدسل وانزال كتبه
عليهم وودعهم داود وامن بالسكر في قوله تعالى وقال الحمد لله الذي جعلنا على كثير من
عباده الحرس ولحمس جب اذا كان تعالى قادر على اصابته ما شجبه عبده ان يستحق ما شجبه
انما كان كمال الملك اذا اعطى مناظر ذهب فانه لا يستحق ذلك لاجل خرافة مستله على اصفاء
خاضعة ما اعطى سلبا ان وجوبه ليس بقادر ان يذم فلم لا يجوز ذلك قوله انه عتق والعتق
تخرج قلت انكم تقولون الفتح العقلي فكيف تمسككم به في هذا الموضوع سلمنا ان ما ذكرتموه
يرجع ان لا يحب السكر عقله لكنه يوجب انما ان لا يحب شرعا فانه يقال انه تعالى لو اوجبه
لا وحيه ما لا يقاوم ولا يقاوم الى اخر المقسم ولما كان ذلك ما طلقه اليونان وكذا ما ذكرتموه
سلمنا صحة دليلكم ولكنه معارض بوجوه الاول ان وجوب سكر النعمه محقق بطلان العقل
وما كان كذلك لم يكن الاستدلال على نفسه قادرا انه السلي وهو ان من وصل الى طريق
وكان احرصا منها واخر بخوفا فان العقل بعضه سلبوك الطريق الى من دون الخوف وهذا
الاستدلال بالسكر طريق الى المعارض عنه مخوف وكان الاستدلال بالسكر اول الدلائل
انه لو لم يحب السكر في العقل لم يحب طلب معرفه الله تعالى ايضا لانه طريق الى العقل من
الناس ولو لم يحب طلب معرفه الله تعالى في العقل لم يحب المجاهد الى انهم اذا اظهروا
المعجزه قال المدهون لا يحب لنا النظر في معجزكم الا بالشرع ولا يسقر الشرع الى
نظركم في معجزكم ولا تعرف وجوب ذلك علينا وذلك بعضي الحجاج الى انما الحوا
قوله لم لا يجوز ان يحب السكر لنفس كونه سكر اولنا لوجوب السكر لوجوب اما لقائه
اول لقائه لعسم دائري في الفوائد والاشياء ولا يحفل الداء بالشرع وانما هو كونه
لكنه سكر محناه ان كونه سكر بعضي يرتب الذم والعقاب على تركه وهذا داخل في ذكرنا
وكذلك هذا قسما اذا لم يزل ما ذكرناه قوله اما يجب عليه لدفع ضرر الخوف فلنا ودين ان الخوف
حاصل في فعل السكر كما انه حاصل في تركه واذا حصل الخوف على الممر من فعل التفاعل تركه
بحكم الاستصحاب اول فان لم يمت اوله تركه ولا ادل من ان لم يمت القطع لوجوب العقل
قوله الاستدلال بالخوف اول فلنا هذا مسلم في حق من نفع بالخوف وسادى المعارض
فاما في حق من لا يجوز الفرح والغف عليه لمحال وانما مثل هذه التراجع لافضل الظن
قوله لا يجوز تسببه نعمه الله تعالى بكسر الخمر فلنا السمع والسمع في التسببه لانه المقارن
ويحتمل لاسك ان جميع نفع الدنيا بالافاضة الى خزان الله تعالى اقل من اكسره بالافاضة الى خزان

خزان ملك الدنيا فلو لم يكن الحكيم كمن احدث فيها لا يفتح الفتح العقول بالفتح العقل وانما لا يفتح
به قلنا قد يكون انما كانا نكولنا هذه المسئلة بعد تسليم النقيض العقلي ليشوا ان كلام المحرله
ساقط في هذا النقيض مع تسليم ذلك المصل واذا كان المعصية لم يكن ما قاله قادرا على اطلاق قوله
هذا بعضي ان لا يحب السكر من الله تعالى فلو لم يمت من الله تعالى فلو لم يمت من الله تعالى فلو لم يمت
انه لفتح المحسن والفتح العقلي لما امكن القول ما يجب السكر لافضل ولا سيما وقد استبان
ذلك مما يقال فانه كقوله وحقيقه شرها قلت ان من هذا انه لا يحب تعذيب الحكم الله تعالى
وافضل ولا يرضى كل حكم لما كرهه ان يوجب ما شجبه على من شجبه عسفا بده ومضوءه املا وهذا
ما لا يمكن الخوض من القول مسقط السؤال اما قوله بان وجوب السكر معلوم بالضرورة قلت
في حق من يستمر السكر وليس هو الا كقولنا اما في حق من لا يحب كركك فلا يسلم بان
على وجوبه على الاطلاق معلوم بالضرورة واستحكا بذكر ذلك انكار قلت اختلف ما بين ان لا
يحتاج منها ان راجعت على وذهبي وطرحه اليهودي والعصب فلم احرر على واطاعنا ذلك
في حق من لا يصح عليه النعم والشرع بل واطاعنا فان كذا فتوانه ذلك كان ذلك لما جاء ولم
يسلموا من المقابلة فقلنا واما قوله مرجح الطريق الى من على الخوف من نواحي العقل
قلت نعم وكنت نينا ان كل الطريق من مخوف فوجب الموقف قوله انه بعضي لا المجاهد الى من
فلنا العلم بوجوب النظر والفكر ليس ضروريا بل نظريا فلما دعوا ان يقول اما يجب على النظر
محمي بل بوجوب الخوف وجوب النظر كقوله لا انظره انه هل يحب النظر على واذا لم انظره
لا اعرف وجوب النظر في معجزكم فليكن المجاهد فان ذلك لا يعرف بضرورة العقل وجوب النظر
على ذلك ههنا كما بين ان وجوبه على شئ من العلم فان النظرية ههنا المعجزه الى الله
فصل العلم وذلك ليس بضروري بل نظري حقيق فان كذا من افلا سقوه فلو امكن العقل فلو
الفتنة في العزاسات والحساسات فاما في حق الموحدين فلا يفيد الا لظنهم بقدر
ان يمت كونه مفيد العلم واما يجب الانسان به لو عرف ان عنه لا يقوم ففادته في افادته المصل
وذلك ما لا يسيل الله الى النظر الدرس واذا كان العلم بوجوب النظر وجوبا على ذلك المقاسم
النظري والمخوف في النظرى اول ان كذا نظريا كان العلم بوجوب النظر نظريا بضروري
وحسبنا تحقيق الالتزام على ما جعله الخضم جوابا عن ذلك فتجوابا عما ذكرناه وبالله ودين
العصم الى التاسع في حكم الاشياء قبل السمع اسفل المكلف بما سبق به اما ان كذا نظريا
كالنفس في الهواء وغيره وذلك لا يدين القطع بانه غير مخوف الا اذا جازنا بكسره
لا يطاق واما ان يكون احطرا كما ككل الفاكهة وغيرها فتجوابا عما ذكرناه وبالله
من العقيدة والاشافه والحقيقة انها على الاباحه وعند المؤمنين الغدا لده وطافه من
الامانة واولي من له هير من فقه والساقية انها على الخطر وعبد الى الحسن المستحق
واي بكر الصبره وطافه من العقيدة انها على الوقف بم هذا الوقف ما به نفس رانه لا حكم
وهذا لا يكون وفلا بل فلما يوجب الحكم وقاره ما لا تدرى هل هناك حكم ام لا ان كان هناك
فلا تدرى انه اباحه او حرام لسا ان قبل السمع ما ورد خطاب الشرع فوجب ان لا يثبت

الظن من علم الولد الطفل من أبويه وعرف الآخر غيبه من غيره من أركان كونه أو ظاهرا
وأذا نت خواتم القسوس من حوازا المالب وهو انهم البعض توفيقا والبعض اصطلاحا
وأما ان لا يخرج من حده من انفسه فذلك في هذه الطن في طرفا اصطلاحا **حجج** انما يكون
المعقول والمعقول اما المعقول من علمه لوجه احدها علمه على وعلم ارجح انهما كليهما دل هذا على
ان العلم بوجهه واذا نت ذلك في العلم رست انفسه في القول في الحرف من علمه لوجه احدها
انه في ما قبل الحرف والباقي العلم بالاسماء وحده ولا يدع علمه بالاسماء من علمه في القول والحروف
والثابت ان الاسم انما يسمى اسم لكونه علامة على جسمه والاقوال والحروف كذلك فهي ايضا اسماء واختار
بعض من اسم بعض لاسم هذا عرف اهل اللغة والنحو وانما ان الله تعالى ذم انما على
لصحة من بعض لاسم غير موقوف بقوله تعالى ان في هذا لاسم سمعها اسم رايا في ما اول اسمها
من سلطان قلوبهم كمن جعل والحق على من في الاسم توفيقا لما صح هذا الذم وانما هو على
ومن انما يخلو السموات والارض واخلاقه السمك والواهي والحيوان كمن المراد منه اختلاف
بالثبات لاسمته وتوحيده لان ذلك من غير اللسان ابلغ واجمل والنفذ يخص باللسان بالذكري
ان يكون المراد منه اختلاف اللغات واما المعقول من وجه احدها ان الاصطلاح انما يكون ان
يعرف كل واحد منهم ما جبه مائه منهم وذلك يعرف في الطرق كالاعطاء والكتابة وكذا ما كان
فان ذلك الطريق ليس بل علمه بل انما هو ما بالاصطلاح يكون الكلام فيه كانه الاول فلهذا التسلسل
او بالتوقف وهو المظن وانما هي انما لو كانت بالما وضوح لا يربط الامان من المصريح انما العلم
على اختلاف ما اعتقد بها من اللغات قد عدلت فان رست لوجه ذلك لا يستعمل في هذا جنى
على ان الواقع في الحقيقة يجب استجوابها وذلك مسعوض سائر مجازات الرسول وامر بالوعد بها
شأنه لو فادى احدا القائلون بالاصطلاح وقد استكروا بالنص والمعقول اما البعض قولهم
وما اوسلنا من رسول الى انسان فوجد هذا البعض بقوله الله عز وجل الرسول فليكن في اللغة
بوقفته والتوقف لم يحصل اليه اليقينة انهم لا يعرفون العلم والما المعقول هو انما كانت
توقفته كان اما ان يقال انما في العلم بالضرورة في مائه على وجهه لكان انما اوله كون ذلك
والاول لا يتخلوا ما ان قال خسر ذلك العلم في عاقل او في غير عاقل وباطل ان يحلوه في عاقل كون
العلم بانه على وضع تلك اللفظة اذ انك الذي يتخلى العلم به تعالى فليكن ذلك العلم ضروريا في العلم
بانه اول ان يكون ضروريا ولو كان العلم به تعالى ضروريا لبطل استكشافه لكن اذا كان باطل لما استان ان كل
عاقل بانه يجب ان يكون مكلفا وباطل ان خلقه في غير العاقل فلهذا من المعقول يصير الانسان غيبه
العلم بالضرورة في اللغات المعجزة والتركيبات القادرة النطقه واما الثاني فهو ان لم يتحقق العلم
العلم بالضرورة في بعض تلك اللفظة لذلك العاني في حقه العلم بها معها كونها موضوعه لذلك العاني
في الطريق آخر والكلام في الكلام في الاول فلهذا التسلسل واما الثاني والى الاصطلاح هذا
يخرج ما عول عليه من متوجه في التوحيده **حجج** الاستناد ابو حنيفة في قوله ان الاصطلاح
لم يوضح الا ان يعرف كل واحد منهم ما جبه مائه منهم فان عني في ما اخر اصطلاح في العلم
التسلسل فت انما يبدى اول الامر من التوقف ثم بعد ذلك لا يمنع ان يحدث لكان كثر

مس

بسط اصطلاح بل ذلك معلوم بالضرورة الامر الى الناس بحدود كل زمانا لفظا
لما في العلم بها من ذلك حصرا مجموع اوله انما زسر الحوا **حجج** عن التوحيده تعالى
وعلم ادم الاسماء كلها ان يقول الحوا **حجج** الخ لا بد من التعليم انه تعالى الله الاحتياج
الى هذه اللفظ واعطاء مالا جها فتر على هذا الوضع ولكن لا بد من قول العلم انما
العلم بالعلم فعل صالح لا يتردد على حصول العلم ولذلك حال علمه لم يعلم ولو كان
العلم انما العلم لما صح ذلك سيما ان العلم انما العلم بذكر العلم الذي يكسبه العبد
تخلوا به تعالى العلم الذي يحصل بعد الاصطلاح يكون من خلوه تعالى فعوله تعالى انما يكون
بلا اصطلاح سيما ذلك فلم الحوا **حجج** ان يكون المراد من الاسماء العلم بالصفات مثلا ان يقال
ان تعالى علم ادم علمه اللام ان الخيل تصلي للكر والعن والخال الخ وكذلك لا اسم
من اسمه او من السموة على كونه ذلك **حجج** انما يعرف ما هيته ويكسبه عن جنته كان اسما
واما يحصر لفظ الاسم في اللفظ فهذا غير حادث سيما في المراد من الاسماء اللفظ
فلم الحوا **حجج** انما كانت موضوعه بالاصطلاح من خلوة الله تعالى قبل ادم فعوله
انه ما تراص عليه عز وجل **حجج** انما اسمعوا الدم لاطلاهم لفظ الله على الصنيع
اعداد كحق من الله بها **حجج** ان الله السار اسم الحارص المحضه وهي غير مران
بالجماع فلا بد من الحارص **حجج** ان صرة الى اللغات الى ما بان ضرورة الى القدر
على اللغات الى الله **حجج** ان اللغات في الرابع انه باطل تعلم الولد اللغة من والده
ما ز ذلك ليس ضروريا بالاصطلاح سيما انه لا بد من الاصطلاح من لغة اخرى لم يتطهوا
بها على تلك اللغة لانه علم الحوا **حجج** ان يكون هذه اللغات التي يكلم بها الامم بوجهه
لا حصل ان يقال ان كل هذه اللغات لغة اخرى انما كانت بوجهه فليعتبر بوجهه
اللغات بوجهه ولست من البين تلك الواسطة المحمولة **حجج** انما كلاما في الحرف وما
ذكره لست من الحرف في من وعلم انما رست في المصير هذه اللغة لاستمر ونقصه في الحوا
الرسول على الله دار الامانة فادى او **حجج** في الحوا **حجج** انما الاخبار ان الله
اما الذي احببه الى العالمين بالاصطلاح **حجج** انما يكونه او لا ان الحوا انما لم
حصل التوحيده **حجج** انما العلم بالعلم وذلك مجموع **حجج** انما الحوا انما انما انما
خلقهم على صورا ما واضحا وضع هذه اللفظ بازانة الحوا **حجج** انما كان لا علم بهم

لا سوره

وعلمهم

والتي هي

الموت

في العلم بالعلم
العلم بالعلم
العلم بالعلم
العلم بالعلم

فان ذكر الواضع هو الله تعالى لما له تعالى خلقهم العلم بار ذلك الواضع هو الله تعالى
فلم يزل ما اطل قوله لانه ما والكلف فلما با في الكلف غيره اذ قال لا با في الكلف
بما لا با في العلم لانه لا حكمة العاقل فلم لا حكمة في غير العاقل ولم لا حكمة في غير العاقل
ان العلم بالعلم الضروري بعض الحكم الدفعة بعد الواحد عروجه الناطق ومضى
طهر صحتها وحال الوقوف والله اعلم المنطق والنظير الحكم عن الموضوع اعلم ان الاسان
الواحد لا يمكن ان يسئل حقه ما اصطلاح جميع ما يحتاج اليه ولا يبرر جميع عظم لتعين
بعضهم بعضا حتى يتم لكل واحد منهم ما يحتاج اليه فاحاط كل واحد منهم بالآخر في معرفة
ما يشبه من الحقائق وذلك التعريف لا يرد في مرتبة كان يمكنهم ان يصنعوا بعد الكلام
معرفة لما في الصبر كلكا كما ان المحصورة بالاعضا المحصورة بمعرفة كاصار الماهيات المهم
وحدها جعل الاصول المقطوعة طريقا الى ذلك اول مرعبة الوجه أحد ان ادخال الصوت
في الوجود اسهل من غير ذلك الصور مما تولد من كنهه محصورة واخراج النفس وذلك هو
ضروري ضرورة ذلك الامر الضروري الى وجه سبع به اسفعا كلفا اول مرتبة لفظية
اخر فديشوق على الانسان من الاسان وثانها ان الصوت كما دخل في الوجود وهو يكون
موجودا حاله لكافة وهو ما حال الاسعانة اما سائر الامور فانها قد سبق في
تعريفه من سائر وجوده عليها واما الاسان فانها فاصح عرفان الخبي
فان الشيء كما كان محسوسا لا يمكن الاسان اليه حتى لا يترك الله تعالى صفاته واما المعدود
فعدو الاسان الهاء واما الاسان اذ لا يهتبه المحل فله كونه طعم حركه لم يكن ايضا
العضو اول من العنق وثانها المعاني التي تحتاج الى التعبر عنها كمن حداد
وصفا لكل واحد منها علامه حاصه لكثير العلامات بحسب ضبطها او عدم وقوع
الاستدراك في المعدود لان ذلك يدخل في التعريف فلهذه الاسباب وغيرها انما
على ايجاد الاصول المقطوعة معرفة المعاني المنطق والنظير الحكم عن الموضوع
له دفعه ابحاث الاول ان المرتبة الاولى لا يحلز بكون كل لفظ معنى لفظ يدل عليه
بل لا يجوز ان المعاني التي يمكن ان تعمل كل واحد منها غير مساهمة فلو فرض
ان يكون الكل معي لفظا لكان ذلك ما على الوجود او على الاستدراك والاول ما اطل
لا ينفي الى وجود اللفظ غير مساهمة والثاني ايضا ما اطل ان اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

المركبة

هذا هو اللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى
واللفظ الذي هو المعنى

المستزكة اما ان يوجد فيها ما وضع لها غير مساهمة او لا يكون كذلك والاول
ما اطل لا الوضع لا يكون الا في الوجود العقلي ولا في الوجود الحسي على الفرض
وحقنا راد اكار كلهما مع شاذ وقع الخطا في ذلك للفظ واللفظ لا يكون
مدلولات اللفظ مسا له لا اللفظ كأن مسا له مدلول كل لحدها مسا له
وهو المساهم الى المساهم من ان مساهمة لا تفيد المساهم فكان لكل مساهمة مجموع
ما لا يها به له غير مدلول عليه باللفظ اذ اريد هذا اللفظ فقول المعاني على قسمين
ما كلف للمادة الى التعبير عنه ومنها ما لا يكون كذلك والاول ما اخر خلو اللفظ عن وضع اللفظ
بانه من الكافة لما كان خديك كانه الدواعي الى التعبير عنها متوفرة والصوارف عنها
رأيه مع نرف الدواعي وارساع الصوارف في الفعل واما الاول ما اخر اللفظ لا يسد الحاج
الى التعبير عنها فانه يجوز خلو اللفظ عن اللفظ الدالة عليها الحس الثاني في
انه ليس المراد من وضع اللفظ ان يفاد باللفظ المفرد معانيها والدليل عليه
ان ايمان اللفظ المفرد ما رقت ما ذكر مجموع لثباتها موقوف على العلم بكونها
مقصودا لئلا المسماة بالموقوف على العلم سلك المسماة بلوا سفسدا العلم سلك
المسماة بغير ذلك اللفظ المفرد لزم الدور بل العوض من وضع اللفظ المفرد
لمسماة بغير الاسان من فهم ما تتركب من تلك المسماة بواسطة تلك اللفظ
المفرد ما رقت ما ذكر مجموع لثباتها موقوف على العلم بكونها
الا بعد العلم بكون ذلك اللفظ المركب موضوعا لذلك المدلول وذلك لسد عيب العلم
بذلك المدلول بلوا سفسدا العلم بكون ذلك المدلول من ذلك اللفظ المركب لزم الدور قلت
لا سلم ان اللفظ المركب لا يضر مدلولها الا بعد العلم بكون ذلك اللفظ المركب موضوعا
لذلك المدلول بانه اما حتى علمنا كونه ذلك احد من تلك اللفظ المفرد موضوعه لذلك
المعاني المفرد وعلمنا ان يكون ذلك اللفظ دالة على المسماة المحصورة لذلك
المعاني فادنا اللفظ المفرد بحركاتها المحصورة على السمع اذ ثبتت تلك المعاني
المفرد مع تسببها الى بعض الوجود من حصل المعرفة بكونها المسماة المحصورة
في الوجود حصل العلم بالمعاني المركبة لعماله وطهران استقانة العلم بالمعاني المركبة
لا سرقه العلم بكون ذلك اللفظ المركب موضوعا لها الحس الثالث ان
اللفظ ما وضع للدلالة على الوجود ان الحاج به بل وضع للدلالة على المعاني الذهنية
والدليل عليه اما اللفظ المفرد فلا اذا اراد ا حساب معد وطنا صحن

اللفظ

بهذا الاسم فاداد قوما به وعرفوا انه حيوان فكما طيناه طيرا سمناه به
فاذا زاد الغرض عرفنا انه انسان سمناه به فاختلاف الاسماء عند اختلاف
الصور الذهنية يدل على ان اللفظ لا دلاله له الا عليها واما في المركبات فلا بد اذا
ملحنا م رند فهذا الكلام انفسه تام رند واما انفسه انك لم تك معام رند واخبر
عنه بم ان عرفنا ذلك انكم مراعين الخطا فحسد سدل على الوجود الخارجي
فاما ان يكون اللفظ والاعلى في الخارج ولا البحث الرابع في ان اللفظ المشهور
المداول من الحاشية العامة لا يجوز ان يكون موضوعا لمعنى صحيح لا يعرفه الا المتخصص
ما يتوله مشمول الاحوال من المتكلمين ان الحركة بمعنى بوح للدلالة كونه متحركا فتقول المعلوم
عند الجمهور ليس الاضر كونه متحركا فاما ان يتحرك كونه حاله معلوم عندها غير واقعة
بالعادر مدالك لوصف القول لما عرفت الاول من الناس بالدلالة المدفوعة
لفظه الحركة لفظه مداوله غير الجمهور من اهل اللغة وادراكه ان ذلك لا يصح ان يكون موضوعا
لذلك المعنى بل لا يسمي الحركة في وضع اللغة لا يسمي الحركة مستقلا عنده وانه اعلم
اللفظ من الناس مما يتغير كون اللفظ موضوعا لمعناه لما كان المرجح في معرفته
شرعنا الى التمرار والاحار وهما واردان بلغة العرب وكوهم وبصورتهم كان العلم
شرعنا موقفا على العلم بهذه الامور والاسم الواحد المطلق لا به وكان مقدورا
للمتكلمت فهو واحد في الطرفين فهو اللغة العربية وكوهم وبصورتهم اما العمل او العمل
او ما تركت بينهما اما العمل فلا محال له في هذه الاسماء لما فيها من امور وضعيه
الوضعيه مثلا سئل العمل يدركها واما النقل فهو اما متواترا واحاد والاول بعد
العلم والثاني بعد النقل واما مائة كسر الفقل فادراكها واما العمل فهو كما اننا
عرفنا بالنقل انهم جردوا الاسماء عن صيغ الجمع وعرفنا بالنقل ايضا انهم رصوا
الاسماء الى حارج ما يولاه لداخل بحال اللفظ فحسد علم بالعمل بواسطة حاشية المقدش
التي تلت من اربعة الجمع بعد الاستغراق واعلم انه علم كل واحد من هذه الطرق
التي اشكلت اما التواتر فلا سكال عليه من وجوه احدها ان العمل لا يسمي بلفظين
بما ان اللفظ الواحد هو اللفظ دورا على السنة المتكلمين احدا فاما لا يسمي بلفظين
فما هو الحق كلفظه الله فان يصحهم رعاها السبعه بل سورة والذين جعلوها عربية
احلها في انها من الاسماء المستفدة والمرصوفة والعالون لا سماعا وحلقا احلها
سدلا وكل العالون يكون موضوعا احلها ايضا احلها كسرا ومما لا ادلكم
في معنى تدلول هذه اللفظ علم انها متعارضة وان شيئا منها لم يعد الظن العالي

اللفظ

لفظ اللفظ

فصلا عن المتكلم كركنا احلها في الامان والكفر والصلوة والركوع خيرا كثيرا
من جهة تفرع علم الاستغراق نعم ان اسما والصلوة من الصلوة وهما عظماء الموركة
معلوم ان هذا الاسماء غرضه لذلك احلها في صيغ الاوامر والنواهي وصيغ المعجم
مع شده استعارها وسده الاحصاء اليها احلها سدا واذ كان الحال في هذه اللفاظ
التي هي اشهر اللفاظ ولكانه الى اسمها ما به جدا كذلك فاعلمك سائر اللفاظ
واذا كان كذلك طرأ ان دعوى التواتر في اللغة والحق متعذرا فان هذا لا يمكن دعوى
التواتر في معاني هذه اللفاظ على سبيل الفصل ولكنها علم معاسي الخلق مع علم
انهم يظنون لفظ الله تعالى على الاله سبحانه وتعالى وان كان لا يعلم الاسم هذا اللفظ هو
ام المعهود به او العارضة وكذا القول سائر اللفاظ قلت ما صلح ذكرته اما علم
اطلاق لفظ الله تعالى على الاله سبحانه وتعالى غير ان يعلم ان معنى هذا الاسم ذاته او كونه
موضوعا او كونه قادرا على الاجراء او كونه محلا للكل والتجسيم غير القول اذ ادراكه الى
غير ذلك من المعاني المدكونة لهذه اللفاظ وذلك بعد من اللفظ لمعناه واذ كان الامر كذلك
في هذه اللفظ مع نفاه شمرتها وبها له الحاشية المعروفة كان يمكن الاحتمال فاعادها
اظهر ما فيها من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة في ابا علمنا حصول سائر المواد
في حفاظ الله والحق والصرف في ما هذا فكيف تعلم حصولها في سائر الامور فان قلت
الطريق اليه امران احدهما ان اللفظ سياتيها من اخبرنا ان اللفظ احدهم بهذه اللغات
كانوا موضوعات الصفات المعتمدة في التواتر وان اللفظ اخبرنا من اخبرهم كانوا كذلك الى
ان يصل اللفظ الى الرسول عليه السلام وبانها اربعة اللفاظ لو لم يكن موضوع هذه
المعاني وضعها واضح لهذه المعاني لا يستدرك ولا يعرف فان ذلك ما هو الذي ادعى على
نقل قلت اما الاول فضعفه لان كل واحدنا حصر في لغة محضه من لسان فانه
لم يسمع منه انه سمع من اهل اللغات واما الذين سمع كل واحد كل واحد من سمعها
ايضا من اهل اللغات الى الرسول ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجر هذه الدعوى على اللفظ
ملا فقهه كثير الامم فكيف يدعون عليهم انهم علموا باللفظ من اللغات التي تصور في اذ
اللفظ ان يستند الى كتاب صحيح او الى استاد مستقر في علم ان ذلك لا يند التفرق واما
التي تضعف ايضا اما الاول فلان ذلك الاستظهار اما في الامور العظمى وجميع

كونه

على هذا الوجه

والشيء منه ما لا يعمل بغيره عند عدم واحد منهما أو عتبا انفق الى آخر
ولم التسلسل والذكر بحسب ما ان الاسكال اربعة تعال على العالم واسم الثاني
مستحق للملك والمملوك من المخلوق والمخلوق عتقا من ملكه تعالى فلهذا على الملك
غير المخلوق انه لو كان عنه لكان له كان قدما لم يدم العالم وازا كان بعد لم يدم
وما يدل على انه من شرط المستوصف فانه على الاستباق والمعلوم من اسم المستحق
ليس الا انه ذو ذلك المستوصف ولهذا ذكر بعض الجول واللفظ اللابن والظاهر
والكثير المولى المتبادر مستوف من امر من فاعها على الاستباق المتبادر
الراسية مفهوم الاسم في عالم المبراد فاما ما حققه ذلك الشيء خارج عن المعلوم
فان علم علم بطريق الالزام يدل على ان قول السرد حسم فلو كان مفهوم السرد انه
حسم دوسراد لتتركه كجزله ماما للمسم دوسراد يحذر كونه حسم الله اعلم
الباب الرابع في احكام السرد والتوكيد في اللفاظ المبراة
هو اللفاظ المفترق الدالة على معنى واحد باعتبار واحد واحصا باعتبار المكون
من الاسم والمكد وتقولنا باعتبار واحد من اللفظين اذا دالا على معنى واحد باعتبار
صفتها لاصارم والمفترق او باعتبار الصفة وصفة الصفة كالقصر والباطن
فانها من المسماة واعلم ان الفرق من المبراد والموكلات المبراد من
مفترق فائدة واحد من غير فاعا واصلا اما الموكلات فانه لا تعدل شرط كونه
مفترقا تقدم الاول عليه اما الاجام في مسائل المسئلة المبراد اسائة من
الناس من امكن وزعم ان الذي يظهر من المبراد فاق هو المسماة التي يكون لها
الصغار ولما سار الموصوف مع الصفات والكلام معهم اما في الجوار وهو معلوم
بالضرورة او في الوصف وهو اما في الجوار وهو معلوم بالضرورة او في الجوار
واحد مثل السد واللك والخط والفتح والتعشبات التي ذكرها الاستق
وذكر ذلك مما لا يسجد بصحتها عقل ولا نقل فوجب تركها عليهم المسئلة
القائمة في الداعي الى المبراد والاسماء المبرادة اما ان يحصل من راض او من راض
اما الاول فيشبه ان يكون هو السئلة في سبيل الاول المسئلة والمفترق
على الصاحبه لانه قد سمع وزن البس فافيتة مع بعض اسماء الشيء ويصح مع

ليس

الدم

3

اللفظ
المفترق
الموكلات
المبراد

الاسم الآخر وما حصل رعايه السجع المعلوم والمحتسب وما راصا واللفظ
مع بعض اسماء التي وزن البعض الثاني التمكن من ياديه المقصود باسدر العصار
عند بيان الجوار اما الثاني فمستعاضا يكون هو السبب الأكثر وهو اصطلاح
احد القبلتين على اسم الشيء غير الاسم الدكا صطلح الفسلة الاخرى عليهم اسماء
الوصف بعد ذلك من المبراد من قال لا صل عدم الترادف لوجهين الاول انه لكل
بالفهم العام لاحتمال ان يكون المعلوم نكلا واحدا من الخطاطين غير الاسم الذي يعمله
الآخر بعد الخطاط لا يعلم كل واحد بها مراد الآخر فصاح كل واحد اخصف نكلا
اللفاظ جذر اخر هذا المحدود فيزداد المسئلة الثاني انه يفهم يعرف المبراد وهو
حلا ولا صل المسئلة الثالثة في انه هل يحصى اقامه كل واحد من المبرادات
سما المبراد في الاظهر في اول المطر ذلك في المبراد من كل واحد واحد
منها عند بانه الاخر فاللفظ في معنى واحد من جرم ما يكون مدلوله واحد
اللفظين لا بد وان سبق شكل الصفة حاله كونه مدلوله للفظ الثاني ان الصفة
من عوارض المعاني لا من عوارض اللفاظ والحواله عبر لحواله صفة الصم ويكون
من عوارض اللفاظ لا من المعنى الذي يعبر عنه في الزمره بل من يعبر عنه في الفاد
لفظ ما اذا امكن خرجت من المبراد استقام الكلام ولو ابدل بصفة من جدها
مرادها من المعاني لم يخرج هذا القضاء ماحا من قبل المعاني بل من قبل اللفاظ
واذا عتدل ذلك في الحس فلم لا يجوز مثله في لغة واحدة المسئلة الرابعة اذا
كان احد المبراد من اظهر كان المعنى في الحس في شرا حاله وربما انعكس الامر
بالنفس الى يوم اخر من مع كثير المعاني في معنى واحد لا ذكر فقالوا الكد
سدر لفظ حق لفظ اوضح منه سببها للسائل ليس الامر كما ذكره بل الما
المفترق اذا احوالنا دونها بدالة المطابقة لم تكن الا على الوجه الذي ذكره
المسئلة الخامسة في التاكيد والكام وفيه ابحاث الاول ما كذبوا اللفظ الموضع
لتقوية ما فهم من لفظ اخر السائل ليس اما ان يكون نفسه او بعد فاولا وكلامه
على الكلام والله لا غرور في ذلك بل انما لا غرور في سبيلها فانه لا غرور في سبيلها
والثاني على بنية اقسام فاللفظ التاكيد اما ان يحصى المبراد وهو لفظ النفس

تقريباً

او العنصر والمشيء هو كلام فقلت او الجمع وهو جمعون السكون ابتغوا بصوت
والكل هو ام الالف وقد يكون داخل على الجمل مقبدا عليها كصفه ان ما حرك
معداها الثاني حسن استعماله والخلاف صدق الملاحة والاطراف والقرار والارتفاع
اما ان يصح وجان علة او في وقوعه اما الخار فهو معلوم بالضرورة كما ان المالك
يدرك على صفه اصنام القائل بذلك الكلام وايضا الوجه واستقوا اللغات باسمها
يدرك عليه واعلم ان المالك وان كان حشا المانة متى لم يكن هذا الكلام على فائدة
زايدة وحصر فيها اليها السماع في فوائد النافذ وسائر ما الله تعالى ذكرها في
ما لا يعموم عند استدلال الواقعية حسن المالك على ما اسره ان الالف

العامة

المركبة

المعاني

في الاسرار اللفظ المسير هو اللفظ الموضوع لحققت من محققين او كروصعا
او لا مرجحها كدرك قولنا الموضوع لمقتضى حصر زايه على اسما
المفرد ومولدا وصفا او لا احصر زايه عما يدل على التمسك وعلى عين
وهو لما مرحت مما لذلك احصر زايه عن اللفظ المتواطى فانه يساوي الماهيات
المختلفة لك لا مرجح هي مختلفة بل مرجحها مستركة في معنى واحد المسئلة
المولى بيار امكانه ووجوده ووجود اللفظ المسير كما ان يكون واحدا وموجعا
او حايلا وتاويل كل واحد من هذه الاقسام قايلا اما العالمون بالوجود فقد
اجتمعوا اخر من الاول ان اللفظ متشابه والمعاني غير متشابه والمساهمة اذا
وزع على غير المتشابه لم الاسرار انما ملها ان اللفظ متشابه والمعاني غير متشابه
لانها مركبة من الحروف المتشابه والمركب غير المتشابه سواء وانما ملها ان المعاني غير
متشابه فلما لا اعداد احدا من انواع الموجودات وهي غير متشابه وانما ان المساهمة
اذا وزع على غير المتشابه لم الاسرار فهو معلوم بالضرورة الثاني ان اللفظ
العامة كالوجود والمشيء لا بد منها في اللغات فينبغي ان وجود كل من مائة
وجود كل شيء مما لا وجود الاخر يكون قول الوجود عليها الاستدراك والحوار
على الاول بعد سلم المعنى من اليها طلب ان تقول الامور التي يقصد بها المسمى
بالقسمية متشابه فاسم لا شرع في ان سموا كل واحد من الامور التي لا يسمها
لها فان ذلك مما لا يحيط به اللفظ فكيف يصدر عن سببها فلا يصدر عن اللفظ الى سببها

احد متشابهة وبكر ان يكون لكل واحد منها اسم مفرد وايضا فكل واحد من هذه
اللفظ المتشابهة ادل على معاني متشابهة لم يكن جميع اللفظ المتشابهة والى
على معاني غير متشابهة لان المتشابه اذا ضعف مرات متشابهة كان الكل متشابهة
وان ذلك واحد منها او بعضها على معاني غير متشابهة لان المتشابهة بالضرورة متشابهة
عن اليها انما اسم اللفظ العامة ضرورة واللفظ وان ملها ولكن لا اسم اللفظ
غير مسير المتشابهة ليس ملها ذلك لكن لا يجوز اسرار الموجودات كلها وحكم
واحد هو الوجود وهو المسمى بكل اللفظ العامة واما العالمون بالمتشابه فقد
الحاطة باللفظ المسير لا يعد لهم المعنى على سبيل التام وانما يكون له كذا كان
منفصلا للمعنى على ما سبب في تقديره في سبيله ان الاصل عدم الاستدراك وان يكون
منفصلا للمعنى وحده لا يكون الخواص لا يباع في اية كالحصول الفهم التام
سماع اللفظ المسير لك هذا القدر لا مرجح فانه لا اسم الاحاسر غير دالة على الحواس
لكل المعاني وايضا ولا اثباتا والاسما المسئلة لا يدل على تغير الموضوعات المسئلة
بهم من ذلك جزم القول بانها غير متشابهة فكل واحد منها واذا اقبل هذا القول فحتم
ينبغي ان يكون له اسم الوقوع فاما ما يسمى بالمكان من وجهين الاول ان المواضع
باعتبارها عراض المتكلم وقد يكون للاسار عراض يعرف عنه شيئا على التفضل
وقد يكون عراضه يعرف ذلك الشيء على الاحمال فيكون ذلك الفصل سببا للمفرد
كما روي عن اني يكره في هذه اية قال للكافر الذي سأل عن سؤال الله صلى الله عليه وسلم
ومنه ما يسمى الى الغفار ثم قال رجل يدين في السبل ولا به رسا لا يكون
المتكلم وانما يصح الشيء على التغير انما ان يكون واقعا في وجود واحد الاحمال
بحسب سبل اللفظ المسير لئلا يكون ولا يظهر جهله بذلك فانه اني يصح
فله ان يقول اية كان مرادك الثاني ان ما ذكره من المفاسد كوصف ما لا يتصور ان
يقع الدارح لفظا لمحتص على سبيل الاسرار لكنه يحذر ان يوجد المسير بطرق
اخر وهو ما يصح قبلة اسما ليس وقبلة اخر ذلك الاسم لشيء اخر لم يشيع الوصفان
وعنى كونه موضوعا للمعنى من جهة الصلابة واما الوقوع في التام من قال ان كل ما
يظهر مسير كما فهو ما سواطي او يكون حقيقة في احد هاتين في الاخر كالحسن فانه وضع

باسمها

ولا يكره

لغارحه المحصوره ثم نقل الى اللسان كانه في الخلق والصفا كلفك الحارح والي الشعر
 لا نفا في الصفة والصيا كلفك الحارح والي الماء لوجود المحصوره وعندنا ان كل ذلك
 ممكن ولا على على النظر وفيه المسكر في الدليل عليه ان اذا سمعنا القوم لم نعلم احد
 المحصور من قس بل في الزهر سرودا ولو كان اللفظ متواطفا وحقيقه في احد
 محارح والآخر لما كان كذلك فاما لم لا يجوز ان يقال ان حقيقه في احد محارح
 في الاخره حتى ذلك احكام اللغز لا يفسر الى العطف المتابع من اجل ان العبد
 وما ذكره في استحقاقه فيها الا ان هو المقصود واسلم الممسكه البائنه واقفا
 اللفظ المستر المصهورا ما اركبوا شيا من كلفك المحصور المحصورين القراء والتمنا
 شيا من كلفك فيها نعلم وحده لا نعلم اما ان يكون احدها حراما لا يكون
 والاول ملأ اذا سمع حتى عام باسم وسمى حاصره كنه بذلك الاسم فوقع الاسم عليها
 والحاله هذه يكون لا استراكتا ملأ احصل لغير المسكر والغير الضرورة فالغير
 المسكر اعم من غير الضرورة فادخل الممكن علمها فهو الاستراكتا وانما فعله على الحارح
 ايضا وحده على الاستراكتا ايضا بالنظر الى رافعه من المصهور المحصورين واما ان يكون
 احدهما حراما لا يكون ملأ وان يكون احدهما صفة للآخر وهو كما اذا سمي تخم اسود
 بالاسود فان قول الاسود عليه حتى انه لقنه من حيث انه مستر الاستراكتا انما
 ذلك المحصور الى القار فان اعتبر لونه كان الاسود متوقفا عليه وعلى القار والتواطيف وان
 اعتبر اسميه كان الاسود متوقفا عليه وعلى القار بالاستراكتا فمقه لا يجوز ان
 يكون اللفظ مسكرا سر عدم السمي سرته لار اللفظ لا بد وان يكون كالمسمى اطلق اما
 سببا وان كان عشيا والمسكر من النسخ والاسات كالبعد لا الرد من النسخ والاسات
 وهذا معلوم لكل احد والله اعلم المسئلة الثالثة في سره في الاستراكتا المستراكتا
 هو ان يضع كل واحد من العسلين ذلك اللفظ لمسمى اخر ثم يستهوا الرضوان بحصول الاستراكتا
 والاول هو ان يضع واحد المحصور ليكون المتكلم مسكرا من الكلام بالمحمل وقد
 سمي الفصل السالف ان الكلام بالكل المحمل من معاصدا لعقلا ومطابقا له واما السبب
 الذي هو كون اللفظ مسكرا فذلك اما الضرون وهو ان يسمع يصيح اهلا الله
 واما المطر وكونه اسدرا من الله تعالى الطسوق والداله على كون اللفظ حقيقه في

في معانيها واداد احد بكل الطريق واللفظ الواحد بالنفسه الى محصور
 حكى الاستراكتا ومن الناس من خرج كنهه طريقا من احد ارجس الاستعظام بل على
 الاستراكتا لا الاستعظام عيان عن طريق طلب المسكر حال حصوله محال وانهم لما يكون الغم
 حاصلا لو كان اللفظ متوقفا على المحصورين اليه والوا اسعيا الى اللفظ في محصور طاهرا
 يدرك كنه حقيقه فيها وذلك بقصر الاستراكتا اعلم اننا سنبين ان سببا في ما
 التهم من هذه الطريق لا يركب على الاستراكتا فانه اعلم المسئلة الرابعة في انه
 يجوز استعمال المسكر في الغمر في معاشه على الخمر وهو السابغ والفاصل ابونكر الى حوازه
 وهو قول الحارح والفاصل عدلنا من بعد ودها خروا الى اصلاعه وهو قول الحارح
 والي المسكر البصري والكفر في اختلافنا منهم من منع منه ما يرجع الى العبد ومنهم من
 منع منه ما يرجع الى المرض وهو المحارح وقيل الحوصر الدليل لا يفسر معده وجمانه
 ليس يلزم من كون اللفظ موضوعا لمعصور على الدليل ان يكون موضوعا لها على الخمر
 وذلك لاننا علمنا بالضرور المعان من المجموع وسر كل واحد من افرادها ولا يلزم ان يكون
 المجموع ساديا في القرآن في جميع الاحكام فلا يلزم من كون كل واحد من الشئس مسمى باسم
 مجموعها مسمى باسمه اذ هذه المعده فالدليل على ما دللنا ان العارض اذا وضع لفظا
 لمعصور على اللفظ فاما ان يكون قد وضع مع ذلك المجموع او با وضع له ان
 طبا انما وضعه للمجموع فاستعماله لا فان المجموع استعمال اللفظ في غيره وضع
 له وانه غير جائز وان طبا وضعه للمجموع فلا علموا ان يستعملوا فان المجموع
 وحده او لا فادته مع ان ان افرادها كان الاول في كنه اللفظ فمبدأ الاستراكتا
 لا ان الواضع ان كان وضعه ما را امور لمه على الدليل واحدها ذلك المجموع فاستعمال
 اللفظ فيه وحده لا يكون استعمالا للفظ في كل منهن مائة وان قلنا انه يستعمل في اثنان
 المجموع والافراد على الخمر هو محال لان ان المجموع معا ان الاستعمال حصل لانها
 واما دته المفرد معا انه حصل الاستعمال بكل واحد منها وذكر في من البصير
 وذلك محال فمسل اللفظ المستر من حيث انه لا يمكن استعماله في اثنان منهن مائة
 على الخمر واحدها المحصورون سادرا احدها ان العلون من ايه وجهه ومن الملايكة استغف
 ان الله تعالى اراد بحصول اللفظ كل من عليه في قوله ان الله ولايكة يعلون على

في قوله تعالى الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات
والنجم والخال والشجر والرواق وكثير من الناس في قوله تعالى الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات
لأنه هو المنصور من الدفاعة أراد ما ايضا وضع الجبهة على الارض لان
يخصه كسرها بالناس بالسجود ووضع جوارهم من حوله العذات استراهم
في السجود من السجود يدركه ان الذي كثر به من السجود هو وضع الجبهة مقد
صار المعين في ربه وبناتها قوله تعالى والمطففين من الذين اتفقوا على ان يقيموا صلاتهم ففروا عنها
في الحصر والطهرك والمرا ما ذكرنا من اجل الاختناك فانه تعالى اراد منها المعداد
فكل واحد منها من غير ان يقر بغيره او يورد احدا منها الى الله او الى غيره ولا يعاها قال
سورة قولا القائل الغم الزيل كذا عا وخبر فاعله ففعل لكل الم من المراس عن
هذه الوجه باسمها ان لم يذكره لوضع دليل على هذه اللفاظ كما في موضعه للاحاد
في موضع الجمع والاكاذيب في استعمال اللفظ في غير مضمونه وهو عوار على هذا
التقدير يكون استعماله امان الجمع استعماله في امان احدهم هو انة حوز ذلك لفظ الجمع
اما في قوله الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات لا يجوز ان يقره
اعدى يقره وقره وقره واد الم يصح ان يناد باللفظ القركل المدلول على الم يصح ذلك
ايضا في الجمع الذي لا ينفد الم عن فانه المفراد واسمى حيث ينبغي بذلك في جملة
لاننا انما نغناه من ان المعنى في حارة المات لما قلنا ان الرض ما وضع لها جمعها اما
في حارة النفي فلم يقع دليل مطلق على ان الراض ما استعمله في اادها جميعا ولكن
بحار عن ان المعنى لا ينفذ الم في مفسر الم سارقا الم نفذ في حارة المات ان امرا
واحد الم مرجع مخرج عدير والمعنى الواحد ما ان ارد جملة على المات
لا ينفذ بها هو معنى الم في المفسد يكون كونه المفسر في المفسر وصاحبه
مفسر كاسرها فكون اللفظ على هذا التقدير هو اطلاقه كما ان الباري الم الم حوزا
ان يناد باللفظ المفسر كجمع معانيه فانه كما يحتمل فكل فعل في المفسر والمفسر الم
فان المفسر ان اخرج من المفسر المفسر وحمله على جمع معانيه فانه يكون ان
لم يتر مضمونا للجمع ولا يجوز استعماله في ان كان مضمونا له فهو ايضا مضمون
واحد من المفراد فاللفظ لا يربط كل واحد من المفراد في المجمع فكون المفسر فادته المجمع

المجمع في كل واحد من المفراد في المفسر المفسر على المفسر المفسر وهو محال
فان كل جملة على المجمع احوط ويكون المفسر واحدا في القول بالاحاطة
سكنكم الله ان شاء الله تعالى المسئلة الخامسة وان كان صلا عدم المفسر ان يقر
ابا المفسر من غير المفسر ان يقره كان لا يخل على المفسر ان يقره المفسر ان يقره
وجه احدها ان اجمال المفسر ان كان صلا عدم المفسر ان يقره المفسر ان يقره
بين ان المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
كان المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
منه فانه فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
عنها وهو هذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
والاحار من هذا فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
لا مستوية والكنه في طين المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
الكلمة اما حرام او فعل او اسم اما المفسر ان يقره المفسر ان يقره
فهو اما المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
في المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
اعل فالتقوى يكونها مفسر من المفسر المفسر ان يقره المفسر ان يقره
كثير فادامها المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
يخل بينهم العالم والسامع وذلك يعني ان يكون موصفا ما انة بعض المفسر
الهم اما في حق السامع فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
عن حاصل المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
في جملة على المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
جميع كسرها فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره

في قوله تعالى الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات

المجمع في كل واحد من المفراد في المفسر المفسر على المفسر المفسر وهو محال
فان كل جملة على المجمع احوط ويكون المفسر واحدا في القول بالاحاطة
سكنكم الله ان شاء الله تعالى المسئلة الخامسة وان كان صلا عدم المفسر ان يقر
ابا المفسر من غير المفسر ان يقره كان لا يخل على المفسر ان يقره المفسر ان يقره
وجه احدها ان اجمال المفسر ان كان صلا عدم المفسر ان يقره المفسر ان يقره
بين ان المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
كان المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
منه فانه فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
عنها وهو هذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
والاحار من هذا فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
لا مستوية والكنه في طين المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
الكلمة اما حرام او فعل او اسم اما المفسر ان يقره المفسر ان يقره
فهو اما المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
في المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
اعل فالتقوى يكونها مفسر من المفسر المفسر ان يقره المفسر ان يقره
كثير فادامها المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
يخل بينهم العالم والسامع وذلك يعني ان يكون موصفا ما انة بعض المفسر
الهم اما في حق السامع فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
عن حاصل المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
في جملة على المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
جميع كسرها فلهذا المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره
المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره المفسر ان يقره

في قوله تعالى الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات

في قوله تعالى الم براز الله سبحانه من السحابة من الارض والسموات

الى ان يدرك باسمه المفرد فيقع تلفظ باللفظ المفرد عينا ولا يطرأ اليه
 شبهة للمقابلة الدالة على تعيين المراجع ان السامع لم يتبين له يحصل الضرر
 قال لعله اعطى التفسير عينا على طرأه فتم ان مراد الماتم انه يعطيه الدهر
 فيصير السيد به فلهذا الوجه ان لم يترك من المعاصد جهة الفساد
 ان لم يحصل مباح الوجه فلا قبل من افعال المرحوم وخامسها ان الاساس
 في معناه الى اسما للمفرد والوجه ان المسكن فيكون المفرد اعلى الوجود
 وفي الطريق الى الوجه ان الاساس لا يستكمل منها حقيقة بدون
 الاستعانة بغيره والاستعانة بالغير لا يتم الا باطلاع العرف على حقيقته وقد عرفت
 ان ذلك لا يحصل الا بالاعطاء وذلك العرف لا يحصل الا باللفظ المفرد وانما قلنا ان
 لكاحه الى المسكن عند ضرورة لا يتم ان احاطوا الى العرف بالاحوال فكيف ذكر ذلك
 المفرد في لفظ التردد وحده يحصل المطلوب من اللفظ المسكن واداهم المفضل
 بعد رجحان المفرد على المسكن في الوجود وفي الدهر وهو المطلوب والله اعلم المسئلة
 السابعة فما يعترض من الالفاظ باللفظ المسكن اللفظ المسكن كما ان يعترضه قرينة
 محضه او لا يوجد في اللفظ بل لا يتبين من اجتماع جملة على الكلام وحده القرينة
 فكذلك القرينة اما ان يدرك حال كل واحد من سمات اللفظ الغا والاعتبار او على
 حال البعض الغا والاعتبار او باعلى الكل من جهة كل الغا او اعتبارا بغير
 مندرج بحال البعض في اللفظ اذا كان ضمنا لكلام واحد من تلك الافراد ولكل من
 حيث هو كل كان الكل احد الامور المسماة به فيكون القرينة الدالة عليه الغا والاعتبارا
 دالة على كل واحد من اللفظ فاما القسم الاول فاما بعد اعسا وكل واحد من
 تلك المعاني فكذلك المعاني ما يكون مضافة او لا يكون فان كانت مضافة في اللفظ فترد
 بينها كما كان في ان ظهر المخرج ولان لم يكن متغايرة في معاني بعضها
 لفظ اللفظ على كل معانيه معارضة للدلالة الماتية من جهة اللفظ المسكن على كل معانيه
 فيعتبر بينهما التفرقات وهذا كل ما في الدلالة الماتية من جهة اللفظ المسكن على كل معانيه
 معانيه دالة قاطعة فلا تعتبر المعارضة لما قبله المعارضة لكن المعارضة هي فان
 اندلست ادا افضيا حمل اللفظ على دلولى امكن ان يكون اللفظ كما كان ضمنا لكل واحد

شبه

شبه

نك

منها المستواك وهو ايضا موضوع للحمية او ان المسكن قد يكلمه مرتين وفي هذه المسئلة
 زال التعارض وادان على التعارض فيهما مني قامت الدلالة على كون كل واحد منهما مراداً حقيقياً
 القسم الثاني وهو الذي ينفذ الباكي واحد من كل المعاني وحده حمل اللفظ
 على حجاز ان كل المعاني الملقاة ثم لا يحلوا ما ان يكون لكل المعاني المعاني كما لو لم يتم الدلالة
 على الغايات في البعض ارجح من البعض او ليس الامر كذلك ما كان الاول فحازها اما ان يكون
 متساوية في الترتيب او لا يكون متساوية فان تساوى الحجاز وكانت احد الحقيقتين راجحة
 كان حجاز الحقيقة الراجحة وان تفاوت الحجاز نظر فان كان حجاز الحقيقة الراجحة راجحاً فلا
 كلام في رجحانه وان كان حجاز الحقيقة المرجحة راجحاً وفي التعارض من الحجاز لا في هذا الحجاز
 وان كان راجحاً الا ان حقيقة الراجحة قد احتقر كل واحد منهما بوجه راجح راجحاً الى الراجح
 واما ان كان الحجاز متساوية فاما ان يكون احد الحجاز راجحاً الى الحقيقة من الحجاز الى الحقيقة المجرى
 او لا يكون فان كان الاول وحده العمل بالقرينة ان كان الدلالة بقية اللفظ متساوية من حجازات
 تلك المعاني لما تميز من اجتماع حمل اللفظ على جميع معانيه سواء كانت حقيقة او مجازية
 القسم الثالث وهو الذي يدل على الغايات العرف باللفظ المسكن اما ان يكون ضمناً
 من معنيين معاً او اكره فان كان الاول فيقدر ان الاسماء لا اللفظ لما راجح حمل على
 مخرج لا يعبر الا بعد ذلك وقد عرفت حمل على ذلك صرح حمل على هذا وان كان الباقي هو
 ان يكون المعاني الثمينة واحد فحق قام الدلالة على الغا واحد منها في اللفظ حمل على الثاني
 واما القسم الرابع وهو الذي يدل على اعتبار البعض من الاجمال سواء كانت اللفظة
 مسكنة من معنيين او اكثر والله اعلم المسئلة السابعة في ما يجوز حصول اللفظ المسكن
 وكلام الله تعالى في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قوله تعالى انتم تعلمون
 بطله قوله في قوله والليل اذا عصفت فيه مستر من قوله لا ابداء واحص الماتم بان
 ذلك اللفظ اما ان يكون المراد منه حصول الإيهام او لا يكون والاولى محلوها ان يكون المراد
 منه حصول التعميم بدون بيان المقصود او مع مائه وهو الاول فكيف لا يطأ في الثاني والاولى
 اما ان يكون الثاني مذكوراً معه او لا يكون فان كان الاول كان لا يطأ في غير مائة وهذا
 وعند ان كان الثاني مذكوراً لا يصل السائر الى المكمل فحق في الخطاب محمولاً والاولى
 هذا غير وارد على مدعنا في انه تعالى يفعل ما يشاء وحكم ما يريد واما الحجاز عن علم

مرجوحه في ذلك
وان كان راجحاً
الراجح

والله

سبابة في سلبه اخبر الناس ان الله تعالى قد علم الناس
 في الحقيقة والمخاروقه مرتبة على مقدره واما المقدره فيها مسائل المسئلة
 المادى في نفس لفظ الحقيقة والمخاروقه اصل اللغة اما المقدره هي فعله وهو ^{عنها} _{التي}
 عن امر واحد بها الى الحق في اللغة هي الثانية كانه مكتوبه مقابلها بالمراد فانها بالمراد ^{المعروف}
 وبما يكون الحق هو الثاني واماها البحث عن قول الفعلية وفيه اصحابان الاول ان الفعل
 قد يكون بمعنى المفعول وقد يكون بمعنى الماثل فعلى السمع الاول معنى الحقيقة المشتقة وعمل المقدر
 الثاني والثاني ان الثاني الفعل لفظ اللفظ من الرخصة الى التسمية الصرفة فلا يقال
 شاء اكله ونظيره واما المخاروقه فمفعول من الخاروقه هو التقدير قولهم جرت مريضة كذا ^{من}
 الخواروقه هو قسم الرجوع طامشاع وهو في الحقيقة راجع الى الاول لان الذكر لا يكون اجبا
 ولا محسنا كان خبره واداس الوجود والعدم فكانه مفعول من الرجوع الى العدم او من العلم ^{الى}
 الوجود فاللفظ المستعمل في خبره موضوعه الاصل سلبه بالمستعمل عن موضوعه فلا حرم ^{من} _{عنا} ^{ان}
 المستعمل لثباته في حد الحقيقة والمخاروقه احسرا فقل فيه ما ذكره اول المستعمل وهو ان الحقيقة
 ما افند بها ما وضع له في اصل الاصطلاح الذي هو الحاطية وهو دخل في الحقيقة ^{المعروفة}
 والعرفه والسرعه والمخاروقه ما امد بها معنى مصطلح عليه غير ما اصطلي عليه في اصل
 تلك المواضع التي هي الحاطية بها لعلامته من وسر المواد وهذا التقدير لا يحسن ^{المعروف}
 ولا بد منه فانه لو لم الحاطية لما كان لها دلالة في صفا خذيل وقوله معنى مصطلح عليه
 انما يصحح على قول من يقول المخاروقه لا مدفه من الرضع فاما من لم يقل به بحسب حده واما ^{المخاروقه}
 قوله غيبا اصطلي في اصل تلك المواضع فانه مواله ذلك به بمعنى خروج الاستعانة عن حد ^{المخاروقه}
 سبابة انما اذا دلليا على وجه الاستعانة وانتسدا فالعظيم الماحصل مرهه الاستعانة
 ليس باسميناه باسم الاسد لاننا لو جعلنا الاسد عالما لم نحصل العظيم ^{بذلك} _{العظيم}
 انما حصل لما قد راي في ذلك الحصر ضروره في نفسه اسدا لم يوجد في الشجاعة التي هي ^{من}
 خاصية الاسد الى الغاية القصوى والمخاروقه انما صار اسدا في نفسه لخلقها على اسم الاسد ^{من}
 هذا التقدير لا يكون اسم الاسد مستلزما في خبره موضوعه الماحصل وحواله ان يكون يحصل ^{العظيم}
 ان تقديره حصل له من الحق على الاسد فذكر استحال لفظ الاسد في استعمال اللفظ وغير
 نوجه الاصل ولعلم ان الناس ذكره في معنى الحقيقة والمخاروقه فاسد احدها ما ذكره ^{عنه}

عند الله الصبر اذ لا وهو ان الحقيقة اصطلي لفظها مساهما من غير بيان ولا استقار ^{المخاروقه}
 هو الذي لا يصح لفظه سواء اما الرمان او القصار او لعل فالمراد يكون للرمان هو الذي عظم ^{عنه}
 اساطير الرمان كقوله تعالى ليس كذلك شي فانما لفظها الكاف اسما للحق والحق الذي يكون ^{المعروف}
 هو الذي يصح الكلام عند الرمان كقوله تعالى واسئل القرية ولوقل واسئل اصل القرية ^{المعروف}
 والذي يكون اصل الفعل قوله راسدا وهو يعني اصل السجاء ولعلم ان هذا النوع ^{خطا}
 لان المخاروقه الرمان والنقصان انما كان مخاروقا لانه يعلو موضوعه الاصل الموضوع ^{المعروف}
 وفوق الاعراض اذ ان كان كذلك لم يحرجها في مقابلته البطلان والمخاروقه قوله تعالى ليس ^{بشيء}
 شيء بعد من مثل مثله وهو باطل لانه يقتضي به تعالى انه عز وجل انما يعلو هذا المعنى ^{الى}
 بطل المسئل وكذا قوله واسئل القرية موضوع لسؤال القرية ويدل على اهلها واما في الاخبار ^{المعروف}
 فلا ان الرمان والنقصان مع لم يندع عن الرمان في لم يندع عن الرمان فاما في خبره ^{المعروف}
 هو في الاصل حاز به وحاز به لانه حاد واحد للفظ لولا انه الثاني عليه ولكن لما لم يكن ^{المعروف}
 سببا لغيره الا حاد لم يحكم عليه بكونه مخاروقا وهكذا الكلام وحاد الرمان واما اذا اوجبا ^{المعروف}
 بغير الاعراض كما كان مخاروقا في ذلك انما يعمى بعد لفظ من اجزاء الى اجزاء اخرى واماها ^{المعروف}
 ايضا ذكره ابو عبد الله الصبر بانها مال الحقيقة ما امد بها ما وضع له والمخاروقه ^{المعروف}
 غير ما وضع له وهذا ايضا باطل اما قوله في الحقيقة انما امد بها ما وضع له فاما باطل ^{المعروف}
 والحقيقة ما ليس بها لفظها الدلالة الاسمى في الدوزن والتملة بعد امد بها ما وضع ^{المعروف}
 في اصل اللغة مع انها بالثبوت الى الوضع العرفي محاذ بعد دخل المخاروقه في ما حاد ^{المعروف}
 الحقيقة وهو باطل وحوله في المخاروقه انما ذكر افندته غير ما وضع له فهو باطل بالحقيقة ^{المعروف}
 والسرعه فان اللفظ امد بها ولما له هذه غير ما وضع له في اصل اللغة فقد دخل ^{المعروف}
 الحقيقة في المخاروقه ايضا مقوله ما امد به غير ما وضع له اما ان يكون المراد منه ان افندته ^{المعروف}
 بدور القرية او مع القرية والاول باطل لان المخاروقه انما هي بدور القرية والثاني يقتضي ^{المعروف}
 ما اذا استعمل لفظها في الاصل فان اللفظ قد افندته غير ما وضع له مع انه ليس بمخاروقه ^{المعروف}
 سمى الاعلام المقوله فاقول العلم الاضد طلب حتى ان العلم لا يفند في المسمى صفة ^{المعروف}
 حتى ان لا يفند اصلا بل هو بعد عن ذلك البطلان لانه لا يفند في الدوزن وثانها ما ذكره ^{المعروف}
 وهو ان الحقيقة ما افند في استعماله على اصل وضعه لانه والمخاروقه انما كان ^{المعروف}

اسماء

المعروف

صار مستعلا في الفرض وحده او مر جرحه من حيث حاله وعدمه والاول مراد اطلاق
 في اسم العام على كاسر بلا يكون ضمما اخر والناي باطلاق الحاربه كقوله عارضيه للفظه من
 جهة كالتحريك المعنى لا يجره عدم دلالتها على الغرض بل لفظ الدلالة اذا استعمل
 في الحاربه الاكل كارد كالحاربه بالاسم الى الوضع العرفي لانه يكون مستعلا في موضع
 لحداده منه ومن موضوعه ويكون ذلك جنس بالاسم الى الوضع المعنى اما ان الحاربه من
 بالاسم اليه فلا يكون في الحقيقة فما اخرج وحاربه الحاربه بالاسم والربك والسفان
 ومذكرها مثلهما وسما كقوله لكالهما وثاني عنهما كقوله المعطوف باسم المعطوف كقوله
 المعلوم علما والمعدود قدور والله اعلم المسئلة الرابعة في الحاربه لا يدخل حولا اوليا
 الا في اسمها الاحرار اما الحروف فلا يدخل في الحاربه بالناي لان منهن غير مستقل بنفسه
 بل يدور في اسمها الى شراخ يحصل العائد فارسم الى ما سيجي منه الله بهر جنسه والافو
 حار في المركب في المعرف واما الفعل في لفظه والى على مورثي لموضوع غير مسمى في باب من
 فكور الفعل كبر من المصدر وعنه فاما يدخل الحاربه في المصدر اسماء وحوله والفعل المذكور
 لا يفتي بالسنن في المصدر يسمى اما الاسم فهو ما علم او متروك اسم حصر اما العلم فلا
 يكون حان لان شرط الحاربه ان يكون النقل في حله علامه من اصل الفرع وهو غير مسمى
 في الاعلام واما المسمى فاما طرق الحاربه الى المسوونه لا شرط الى المسوونه كالمسمى الى
 انه امر ما حصل له المسوونه فاذ الحاربه لا شرط في الحقيقة اما الى اسمها الاحرار والله اعلم
 المسئلة الخامسة في ان اسماء اللفظ في معناه الحاربه موقوف على الجمع الدليل على ان لفظ
 المسئلة لا يستلزم للرجل الجماع الا لاجل المسامحة في السجاعة كقولهم السجاعة كانت
 في سجعته قد سمعته في صفات اخرى كالبخر وعنه فلو كان المسامحة كانه في ذلك الحاربه اسما
 المسئلة الحاربه ولما لم يحرك ولا يصح قولنا ولاهم قد يطلقون الحاربه على الرجل والطير وما يطلقون
 على غير الانسان وذكره على احسان الاستعمال الحاربه اجمع الخالفه في معنى الاول
 استغوا على الرجل وجه الحاربه والاستغارات ما يحاج الى اسما حاربه الى بدقن الطير ما يكون
 بدقن لا يكون كذلك الناي انكرا دلت بان اسما وعنت السجاعة والعرض طير العظم
 والتعظيم انما يحصل باعانه على المساعدة فانكرا لخطبة الاسم بدقن المعنى المحصل
 نادا كاسم اعان اللفظ بالاسم المعنى واعان المعنى طير محرم هذا المسئلة وحسب ان لا يرد

هذا

سوق استعمال اللفظ المستعار على السمع والحوا عن اول وان المستخرج بالذكر حركات
 الحاربه وعن الناي في هذه الاعان ليس امر حقيقيا بل امر افتقاريا فلم لا يحرك الناي في
 من في بعض الحواض دون البعض والاعلم المسئلة السادسة في ان الحاربه المركب على وسيله
 من الناي واخر من الناي قالها وقوله ما استلزم الحاربه بالاسم والناي غير مستند في بعض
 الحاربه الى الحاربه بل الى الله تعالى وذلك حكم على بان بعض الحاربه عن معطوف الى حركه نقل الحكم
 على في اللفظه لغويه فلا يكون هذا الحاربه الا عقلت ما ريت لم لا يحرك الناي في حال ان صحتها
 است خارج وصوت اصل اللغه بازاء صدور الحروف والاسم من العاد فاذا استعمل في حركه
 من الناي بعد استعمال الصيغة في غير موضعها يكون هذا الحاربه لغويا ملان لاسم الاضمار
 لا يدل النصب على خصوصية الموروث والدليل على ذلك ان الحاربه لا يكون كذا في النصب من لفظه
 اخرج ان العاد صدر عنه هذا الاثر مكرر في قولنا اخرج حرا اما ما كان يلزم ان يكون
 اليه وحده الصلوة والكسوف معلوم ان ليس كذلك بانها لا يجر ان يقال حركه العاد
 ولو كان العاد حرام من معوم اخرج لكان النصب بذكر العاد بكرها وانما هذا لانه على
 صدور الفعل من العاد فاما عن العاد المحقق فلا ولا لم حصول استوار اللفظ في كل واحد من
 العاد من اذ ان هذا مقول اذا اصف ذلك الفعل الى حركه ذلك العاد الذي هو صادر عنه
 لم يكن العاد راعيا في معناه اللفظ بل استناد معناه الى غير ما هي مسند اليه بان
 ما لا بد من الترتيب في هذا الحاربه وسر الكسوف فليما العاد في القرينه وهي تدور خاله وقد
 متالية اما الى اليه فمن لما اداعلم او طر ان العاد لا يكمل باللفظ فيعلم ان المراد منه ليس هو
 الحقيقة بل الحاربه ومنها ان يتقن الكلام هناك مخصوصه بالاسم بالمكمل داله على ان المراد طير
 هو الحاربه بل الحاربه ومنها ان يعلم بسبب حصول الواقعة انه لم يكن الحكم داعي الى ذكر الحقيقة
 فعلم ان المراد هو الحاربه واما القرينه المتقالية فهو ان يذكر المكمل عقب ذلك الكلام ما دل على
 ان المراد من الكلام الاول غير ما شعوبه طاهره المسئلة السابعة في حوار دخول الحاربه في خطاب
 الله تعالى في خطاب قوله الاكثر من حوزة حلالا لا يذكر حاربه او الاضغاث في لاقوله تعالى حذرا
 ردا من حركه فانه وحاربه قدور بالدليل انه لا يحرك حركه الحاربه فيها طوا حركه حاربه
 صرحها الى غير طوا حركه وهو الحاربه اجمع الخالفه بانها حركه الحاربه في خطاب الله تعالى الحاربه
 حاربه مائة معمر مستغنى بانها ان الحاربه لا يجر عنها بنفسه في رد العاد بعض

مسئلة

مسئلة

اسل الولاية واسل الساط وهذا ضعه لا والى عن العامة لا يصح بالمسالك الواحد
 وانما اراد باطل الحقيق اسمها لما جمع موارد نظر الواضع والمخارج كذا ايضا يجوز استعماله
 وجمع موارد نظر الواضع ولا يصح فيها دون اراد استعمال الاسم في معنى غير الواضع
 لكونه مشاوكا لمضمر عليه في المعنى راءه الغفار وعنه لا قاصق اللغات سيما حوار السامري
 اللب كذا عن ايراد الحقيق منه لا يقدح لا يقدح في مواضع كمن الاول اخرج اليه العقل
 كلفه الدليل عند من يقول انه حقيقه وباعل الدلالة وانه لما كثر استعماله في بعض الدلالة ما حرم
 لم يحل استعماله في غيره تعالى الاستدلال بالى اخرج السمع منه لتسمية الله تعالى بالعامل والمواد
 فانما من غير سماع حصول الحقيقه وبالعالم اخرج منه الله كما سماع استعمال المتوق
 عبر الغنى والاعتزاز واعنه بان لا يلقى في صريح الملتزم لهذا هو شرط كونه فسادا مقول
 يجوز كذا في الجاز لا يرد ان يكون سماعا اطلاقا ذلك في جند لا كذا في سماعا لعدم الاطراد
 على كونه محارا وانما ما لا يخلو انما سماع الاستدلال فيكون اللفظ محارا فان لم يكن كان
 حقيقه في القول اسو منه الآخر والمأمور ولما لم يكن حقيقه في العمل لم يوصف به الاستدلال
 وصحف لما عدم ان اللفظ العامة لا يصح بالمسالك الواحد دلالة بعض نعتهم للبلد عمار وجمع
 حرم وعكس ان اللفظ حقيقه في معانيها ولم يسمو به الاسم وبالمسالك كلفه صريح هو
 فعلم انه محار في جميعها اذ الامر للمعنى جمع على امر واحد اذ اريد به العمل جمع على مورد
 صحف لان اجلاو الجمع لا اشعار له الله يكون اللفظ حقيقه في معانيها او محار ورايها
 ان المعنى المعنى اذ كان معنويا بالغير اذ استعماله لا يتناول سى كذا محار فالتدوين
 اذ اريد بها الصفة كان معنويا بالمعنى واذ اطلق على الشار المحترم بل له معلوم
 كونه محارا في هذا الصنف جدا في احتمال ان يكون اللفظ حقيقه فيها ويكون له محسوس
 احدي حقيقته متعلق دون الاخر والله اعلم السابع في المعارض الخاصة
 سراج الالفاظ اعلم ان الخلق جمع مراد المصطلح سمي على عمل احتمالات اللفظ
 احدها احتمال الاستدراك وبانها احتمال العمل بالعرف او السرعة وبانها احتمال المحار
 ورايها احتمال الامصار وحاشا احتمال التصدير وان لم يكن احتمال الامصار فالت
 الامصارا شرط متوقفة عليه وهو المدة كونه لا متوقفة عليه في اللفظ وبانها ان الكلام
 والهم لا بد وان يكون من هذه الخمسة لانه اذا سمي احتمال الاستدراك والعمل كذا اللفظ متوقفا
 على واحد واداسم احتمال الامصار والمحار كذا باللفظ ما وضع له واداسم احتمال
 التصدير كذا اللفظ جمع ما وضع له ولا سمي عند ذلك حقيقه الهم واعلم ان المعارض
 عن الاحتمالات سبع من عشرين او ثمانية المعارض بين الاسماء في سبعة الناحية

كثير من الحقيق والمؤكد والماضي والمستمر

سراج الولاية والبلد الناقية من سراج الحار والوجه من الناقية من سراج الحار والوجه من الناقية من سراج الحار
 المحصل لما ولى اذ اوجه المعارض بين الاسماء في سبعة الناحية من سراج الحار والوجه من الناقية من سراج الحار
 منزهة في جميعها او بانها في بعضها واما محار واما محار واما محار واما محار واما محار واما محار واما محار واما محار
 بالاحاطة المعنى اخر والمسمى كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 الاسماء كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 اولى من السبع على سائر ان شاء الله تعالى فاحتمل ان يكون اولى من المحصل المأخذ حصول السبع
 وبانها ان الاسم كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 المحاطة المحار على المعنى وان لم يحد في القزنة منه فاحتمل ان يكون اولى من المحصل المأخذ حصول السبع
 في العمل ايا في العمل في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 رايها ان الاستدراك يمكن حصوله بوجه واحد وان المصطلح كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 مستقر الواضع وضوح هذا اللفظ لعدم الاستدراك اما العمل متوقفا على وضعه ولا
 يم على سبعة بانها على وجه حديد والمتوقف على الامر الواحد اولى من المتوقف على الامور كذا في الامور
 وخاصة ان السماع قد سمي استعمال اللفظ في المعنى اولى من المعنى الواحد في قوله تعالى
 المولى الى الثاني حقيقه محسوسا كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 يكون اللفظ سماعا في جميع المقاصد الحاصلة من العمل وسادسها ان المستدراك كذا في الامور
 من المعقول فلو كانت المقاصد الحاصلة من المستدراك كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 على ما هو اول غرضه وانه عيجار والكلام الشرع اذ اعمل اللفظ عن معانيها
 المعنى المعنى السمع في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 يروى المعاصد المذكورة والله اعلم المحصل العائنه اذ اوجه المعارض بين الاسماء في سبعة الناحية
 فالجواز اولى من العمل وبانها احتمال العمل كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 المستدراك اولى من العمل كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 على المحار والامر كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 بل الاسماء كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 واولم يسمي بوجه حديد لا يحصل الا كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 على الجواز والقزنة منه سمي اللفظ ولا سمي القزنة وحده كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 احدها المحمل اذ المصطلح والامر اعتقاد ما لم يرد من اذ وبانها ان المستدراك كذا في الامور
 يرفع واحد على ما تقدم سانه واما المحار فمتوقفا على وجوده كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 او على العلم بالامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 اولى ما متوقفا على سائر اللفظ المستدراك اذ لا دليل على عدمه كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 منه كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور

منه والوجه على وجهه تعالى وما علم يادله الا انه واحد واخبر ذلك كظهور ما يدل المساهمة
وبالبيان ان احد ما الى جات من بعده الغرض مع انهم لا يفهم منها شيئا واذا جاز ذلك فليحظ مطلقا
والجواب عن الاول ان اصل النقص منها هو الامهون والمحقق انها اسماء السور واما دورها في
نقل العلم كما استقيم ذلك المتحيز ونقصون المثلث القبيح واما قوله عسى كما علم ذلك
لما ذكره والحمد لله اعلم ان ما في غير الباين موضع الوقف قوله والراسخون في العلم وما ذكره
في سكال فحاصله انه عام حصص النعمان لهذا الفصل في مساعرج وحج ذلك النعمان الى الله وعن الباين ان
النعمان من طوع الى حربه المطاوع وذلك بالرجوع الى اللزوم والله اعلم المسئلة الثانية انه لا يجوز ان يسمى بكلامه
حلا وطاهر ولا بد من ذلك في هذه المرحلة لانه لا يلزم العلم بالبيان كونهما بالصفة الغنى
طاهر ومعلم ودرس ان الكلام بالمعمل عرجا على الله تعالى فان حصل ان عسى بالمعمل بالاداء فانه قد لا
يسلم ان الامر كذا في تعالى اذا تكلم بما طاهر يسمى الرجوع مع انه لا يريد ذلك جعله بخلافه
والنعمان معهم من الاقدام في جعل هذه البابين وان عمله كما يحصل فانه الاحكام من مسلم لكن
لم يطل ما يكون كذا هو عرجا على الله تعالى فان هذا هو المسئلة والخواب لو تم هذا الفارق لما بقى
الاعتقاد على وجه من صراجه تعالى في حبره قوله لانه لا خير الا في عمل ان يكون المقصود من امر او امر الافعال
ومعلوم ان طوطا من هذا انه اعلم المسئلة الثالثة ان الاستدلال بالمطاف هل بعد العلم ام لا
ومنهم من امكن وما لا الاستدلال بالادلة اللفظية متى على مقدار طيبته والمنس على المقدار الضيق
بالاستدلال بالمطاف لاستدلال الطوطا على الله تعالى على مقدار طيبته لانه متى على هذا اللغز وتقل
النعمان والفرق وعدم الاسرار والمجاز والعقل والاصار والمقصود والقدم والاحسن والساجد والمعارض
وكذا ذلك هو طيبته اما ان على العاقبة طوطا في هذه المرحلة في الادلة الفقه واجل الصلابة على انهم ما كانوا
يعطى بعضهم فمعلم لا ينفذ في الطوطا وبما ان الكلام في هذا المبدأ ودرهم واما القول بالصرف فالمخرج
اسماها الاسعار المسقطة من الاول التمسك بذلك اشعار متى على مقتضى طيبته اجابا ان هذا المشار
رواها الا حاد درياه الاحكام لا ينفذ في الطوطا وبما ان الكلام في هذا المبدأ ودرهم واما القول بالصرف فالمخرج
عسى يقول عند اكثر اذا كان خراج رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ان عرجا على الله تعالى ولا ينفذ في
وما بها من ان عسى هذا الشعر عرجا على الساعر لم يمت ان ذلك الساعر لا على اقصى ما والى ان عرجا
الفرق بينه وبين العرجا كما في العرجا في العارسة والمذكور في هذا الاحتمال ان الادب الحقا كما شوا
الحاهله كما في العرجا عرجا من شرا الخاهله واذا كانا فاحتمل في انهم قد خفوا فلفه بخواب العرجا
نصفه الا لاطا واعلمها على قولهم وذكر العالم ابو الحسن عرجا على العرجا الحقا وفي تكرار الدرحة
في الوساطة من المستحق خصوصه ان امر النفس اخطا في قوله لانه كما يطلع اجزاسا من كان في
نصفه وفي قوله فاليوم اشترى غير مسقطة لانه والله ولا يغفل فكذا اشترى في قوله
تراكلك اذ لم ارضها او ترشط بعض النفوس عرجا بها فكذا ترشط واطا على ذلك

منه

منه والوجه على وجهه تعالى وما علم يادله الا انه واحد واخبر ذلك كظهور ما يدل المساهمة
وبالبيان ان احد ما الى جات من بعده الغرض مع انهم لا يفهم منها شيئا واذا جاز ذلك فليحظ مطلقا
والجواب عن الاول ان اصل النقص منها هو الامهون والمحقق انها اسماء السور واما دورها في
نقل العلم كما استقيم ذلك المتحيز ونقصون المثلث القبيح واما قوله عسى كما علم ذلك
لما ذكره والحمد لله اعلم ان ما في غير الباين موضع الوقف قوله والراسخون في العلم وما ذكره
في سكال فحاصله انه عام حصص النعمان لهذا الفصل في مساعرج وحج ذلك النعمان الى الله وعن الباين ان
النعمان من طوع الى حربه المطاوع وذلك بالرجوع الى اللزوم والله اعلم المسئلة الثانية انه لا يجوز ان يسمى بكلامه
حلا وطاهر ولا بد من ذلك في هذه المرحلة لانه لا يلزم العلم بالبيان كونهما بالصفة الغنى
طاهر ومعلم ودرس ان الكلام بالمعمل عرجا على الله تعالى فان حصل ان عسى بالمعمل بالاداء فانه قد لا
يسلم ان الامر كذا في تعالى اذا تكلم بما طاهر يسمى الرجوع مع انه لا يريد ذلك جعله بخلافه
والنعمان معهم من الاقدام في جعل هذه البابين وان عمله كما يحصل فانه الاحكام من مسلم لكن
لم يطل ما يكون كذا هو عرجا على الله تعالى فان هذا هو المسئلة والخواب لو تم هذا الفارق لما بقى
الاعتقاد على وجه من صراجه تعالى في حبره قوله لانه لا خير الا في عمل ان يكون المقصود من امر او امر الافعال
ومعلوم ان طوطا من هذا انه اعلم المسئلة الثالثة ان الاستدلال بالمطاف هل بعد العلم ام لا
ومنهم من امكن وما لا الاستدلال بالادلة اللفظية متى على مقدار طيبته والمنس على المقدار الضيق
بالاستدلال بالمطاف لاستدلال الطوطا على الله تعالى على مقدار طيبته لانه متى على هذا اللغز وتقل
النعمان والفرق وعدم الاسرار والمجاز والعقل والاصار والمقصود والقدم والاحسن والساجد والمعارض
وكذا ذلك هو طيبته اما ان على العاقبة طوطا في هذه المرحلة في الادلة الفقه واجل الصلابة على انهم ما كانوا
يعطى بعضهم فمعلم لا ينفذ في الطوطا وبما ان الكلام في هذا المبدأ ودرهم واما القول بالصرف فالمخرج
اسماها الاسعار المسقطة من الاول التمسك بذلك اشعار متى على مقتضى طيبته اجابا ان هذا المشار
رواها الا حاد درياه الاحكام لا ينفذ في الطوطا وبما ان الكلام في هذا المبدأ ودرهم واما القول بالصرف فالمخرج
عسى يقول عند اكثر اذا كان خراج رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ان عرجا على الله تعالى ولا ينفذ في
وما بها من ان عسى هذا الشعر عرجا على الساعر لم يمت ان ذلك الساعر لا على اقصى ما والى ان عرجا
الفرق بينه وبين العرجا كما في العرجا في العارسة والمذكور في هذا الاحتمال ان الادب الحقا كما شوا
الحاهله كما في العرجا عرجا من شرا الخاهله واذا كانا فاحتمل في انهم قد خفوا فلفه بخواب العرجا
نصفه الا لاطا واعلمها على قولهم وذكر العالم ابو الحسن عرجا على العرجا الحقا وفي تكرار الدرحة
في الوساطة من المستحق خصوصه ان امر النفس اخطا في قوله لانه كما يطلع اجزاسا من كان في
نصفه وفي قوله فاليوم اشترى غير مسقطة لانه والله ولا يغفل فكذا اشترى في قوله
تراكلك اذ لم ارضها او ترشط بعض النفوس عرجا بها فكذا ترشط واطا على ذلك

منه

فانه لا يلحق بها الا اراد وانما بها ان الطلب النفسي امر باطن ولا بد من الاستعداد له
بامر ظاهر والاراد امر باطن معقود الى المعرفة كما في قول الله فلو توفيت دلاله
الصنفه على الطلب على تلك الاراد لما اكتمل استدلال بالصنفه النعمه على ذلك الطلب
احتمال المخالف ما بانتمس ما اذا كان الصنفه طلبا وبما اذا كانت له بدلا وانتمس الى
الاراد والحكم ايها الصنفه في الطلب مجازي في التقدير وبما ان الاصل في كل الاطراف
احكامها على حقانيتها الى عقد فاع دلاله صار كذا فكذلكها وبما ان العلم **المسئله** الرابعه
ذهبت على امرها ثم الى ان اراد الماحور به بغير ضرورة صنفه افعول امر وهذا
خطا من وجهين الاول ان الامر به لو كان صنفه للصنفه كانه لا يكون حاصله مجموع
الموجود وهو محال لانه لا وجود لذلك المخرج واما الاحتمال فلم يرد ان يكون كل واحد من المخرجين
التي اسلم صنفه الامر بها امر مستقل وهو محال الثاني ان صنفه افعول داله بالوضع
على المعنى وذكر المعنى هو اداره الماحور واذا كان الاراد نفس المدلول وجب ان لا يصدق
الداله عليها صنفه قاسا على ما في المسميات وبما **المسئله** الخامسة قال جمهور المعتزله
الامر كانه يكون على رتبه من الماحور حتى يسمي الطلب امر او قال ابو الحسن النضر المقتضي
هو الاستقلال بالعلوم وقال اصحابنا لا يصير العلم ولا الاستقلال له امره تعالى حكاه
فرعون انه قال القوم ما ذا يا مرون مع انه كان اعلى رتبه منهم وقال عمرو بن العاص لمحيه
امر بك امر احارما تعصيني وقال درندبر الصه لنظرا له ولم يسم فوته امرتهم امره
مختصه القوي وهل سبيل الرصد القوي العبد وبما اخبار من المنذر بحاطه يزيد
سراجهل امره خراسان العراق امر بك امر احارما تعصيني يا صبي سبيل الامان ناديا
فهذه الرتبه داله على ان العلوم غير معقود واما ان الاستقلال غير معقود والاهم يقولون
فلان امر فلا راي على حده الرتبه والرتبه مع اذا ما لم في العواض مع اطلاق الاسم عرفنا
وازيد كذا لعله **الحج** المخالف على العلوم معقود فانه سمع في العرف ان يقول
العالم امر الى امر او تعصيته ولا يستغنون ان يقال ساله او طلب منه ولو ان الرتبه
معقود والاما كان كذا لكان حاطا من المنذر بحاطه مع افعال اعمار الاستقلال او افعال اعمار
لان حال العبد افعول على سبيل الاستقلال على سبيل الضرع ساله امر ولقد انصفون
من هذا سبيل الحمل والحق من حيث امر من هو اعلى رتبه منه واعلم ان مقدار هذا الكلام

على من لا يستحق ان يحاطا من غير رتبه والله اعلم **المسئله** السادسة لعل الامر قد تقام مقام
وبما العلم اما ان الامر تقام مقام الخير كما في قوله تعالى لا اله الا الله فاصنع ما شئت فعباد
صنعت ما شئت واما ان الخير تقام مقام الامر كما في قوله تعالى والواكبر من عبادك ذراري
كاملين والمطلعات تنبص بانفسهم والسبت خوار هذا المجاز ان الامر يدل على وجود الفعل
كما ان الخير يدل عليه ايضا سبها مشاهير من هذا الوجه فصح المجاز وانما يجوز اقامه الله مقام
الخير وبما العلم اما الاول فكقوله علم اللام لا سبج التسميه حتى يسامر معناه لا سبجوا الى عاين
استمرارها وكقوله لا سبج المراء المراء والمراء فيها وكما في قوله تعالى لم يحسه الا المطهرون
ودرجه المجاز ان الله يدل على عدم الفعل كما ان هذا الخير يدل عليه صحتها مساهمه من هذا الوجه
والله اعلم بالقسم **الاول** في ما حاد اللفظ وفيه مسائل **المسئله** الاولى قال الاصوليون
صنفه افعول متعمله في خمسة عشر وجها **الحج** في قوله تعالى اقموا الصلوات **البدن** في قوله
تعالى فكانت ههنا علمت فتم خيرا واخيرا وتقرر فيه الماد كقوله علم اللام كذا بل كان
الامر في خبره والله واركاز تدرجه له بعضهم سماه عاير المذود **الحج** الارشاد كقوله تعالى
واستشهدوا فالتقوا والعرق من المذود والارشاد ان المذود ليعاد الموضع والارشاد لما في
الدنيا فانه لا يصح العوارض من الاستشهاد في المداين ولا يرد فعله **الحج** الاما حه نكلوا
واشربوا **الحج** التمهيد على ما سبقت واسفرزه استطعت وتقرر منه المداين كقوله قل
تمتعوا وان كان مدح لعل قسا اخر **الحج** الاقتناع نكلوا ما رزقكم الله **الحج** الاكرام ادخلوها
سلام آمنن **الحج** التمسك كونه فاقروه **الحج** العجز فاقوا سبون **الحج** الاهانه ذوق المرات
العزير الكرم **الحج** التنبؤ اصبروا ولا تصروا **الحج** الدعاء اللهم اغفر لي **الحج** التمني كقوله
الا انما الليل الطويل الا اجلي **الحج** الاحتقار بل القوام ايم ملقون **الحج** التكوين
كن فيكون اذا عرف هذا فقول انفقوا على ارضه افعول ليست حقيقه في وجه هذه
الوجه لان خصوصه التمسك والعجز والتسويه عن سفاد من مجرد هذه الصنفه بل
انما منهم بل ان القوام ايم الذي مع الخلافة امر وجهه الوجوه والمذود والاما حه
والتسويه والعزم من الناس من جعل هذه الصنفه مشتركه بين هذه الحجه ومنهم من جعلها
مشتركه بين الوجوه والمذود والاما حه ومنهم من جعلها حصصا لكل المراته وهو الاما حه
والحق ايضا ليست حقيقه في هذه الماحور لكان اما يدرك العرقه في اللغات كلها من قولها افعول

لا يمتنع

ونسب قوله لا يفعل وسبق قوله ارست فافعل وان صد لا يفعل حتى اذا قيل انما
 الاراء كلها وقدرنا هذه الصفة معوله على سبل الحكاه عن متا وعر غاب كافي
 فعل معن حتى يتوهم فيه فربما داله بل الفعل مطلقا - سواي ههنا اخلاصا
 هذه الصيغ وعلمنا قطعا انما الصيغ اسما حتى تترادف على معنى واحد وكما انما نذكر المنزلة
 من قولهم قام زيد وتقوم زيد في الاول والثاني والى الاستفعل وان كان قد بعد بالماضي
 على السفل وبالعكس لقراين يدل عليه فلو لم يكن في الامر على المعنى لما كان يقول افعل
 والهي ان يقول لا يفعل فهذا امر معلوم بالصرون من اللغات لا سلكا فيه اطلاقه مع قرينه
 على الماحية او الهمد يدان قبل يدعى العرف من اجل ان لا يفعل حتى من يعتقد كون اللفظ
 موضوعا لكل حقيقة او وحي من لا يعتقد ذلك م سانه ان كل من اعتقد كون هذه الاحيان
 موضوعه لهذه المعاني فانه يحصل هذه المستوا اما من لا يعتقد ذلك فانه لا يحصل عند
 سلبا الرجحان لكل لا يحوز كذا المعنى المطاري لا في اصل الوضع كما في الالفاظ العرفه
 سلبا ان يادكرته يد على قولك كذا معارض ما يدل على بعضه وهو ان هذه الصيغ حات
 بمعنى التقدريد والمباحه والاصل في الكلام الحقيقه الجواب عن الاول انه مكاتبه فاما علم
 ان بعد انما كذا القرائن باسمها يكون فهم الطلب من لفظ افعل واجتا على فهم التهديد والامتناع
 وعن الثاني ان اصل عدم النعمه وعن الثالث ان المحاز اول من لا يشارك في المحار
 ان هذه الامور الخمسه اعني الوجود والعدم والاباحه والسنوبه والهرم اضداد واطلاق
 اسم الضد على الصلاح وحي المحار والله اعلم المسئله الثانيه الحق لغتنا ان لفظ افعل
 حقيقه في الترجيح المانع من النقص وهو قول اكثر العقلاء والمفكرين وقال ابو هاشم انه يفيد
 التندب ومنهم من قال بالزوجه هم وقيل احداهما الذين يقولون انه حقيقه في القدر المشترك
 بين الوجود والعدم وهو ترجيح الفعل على التركم الوجود يتنازع التندب باشتاع الترك
 والتندب يتنازع الوجود بجواز الترك ليس الصيغه اشعار بهذين القيدين ويلحق
 بهذين هو ان يقولوا يجب حمله على التندب لا اللفظ يفيد رجحان الفعل على الترك وليس فيه
 ما يدل على المنع من الترك وقد كان جواز الترك معلوما بحكم الاستصحاب اذا كان كذلك ثبت
 في ذلك الحكم جواز الترك بحكم الاستصحاب ورجحان الفعل بدلالة اللفظ ولا معنى للتندب
 الا ذلك وتبيننا الذين قالوا ان صيغه افعل موضوعه للوجود والتندب على سبل الاشتراك اللفظي

وهو قول المرتضى من الشيعة ان صيغه افعل وثالثها الذين قالوا انها حقيقه انما في الوجود فقط
 او في القدر فقط او فيها معا بالاشتراك كذا لا نذكر ما هو الحق من هذه الاقوال الثلاثة
 فلا حرج من توقفنا في الكل وهو قول الفارابي رحمه الله لنا وجه الاول القيد قوله تعالى لا يفتن
 ما منعك ان تتجدا اذا مررتك ليس المراد منه الاستفهام بل الاتفاق بل الزم وانه لا عذر
 له في الاخلاق بالبحر بعد ورود الامثله هذا هو المفهوم من قول السيد لعبد ما منعك
 من دخول الدار اذا لم تترك اذا لم يكن يفتن بها ولو لم يكن الامر على الوجود لما ذمته الله تعالى
 على الترك وكان لا يفتن ان يقول انك يا الزماني السجود فان قلت لعقل الامر في تلك اللغة
 يفيد الوجوب علم قلت انه في هذه اللغة الوجود ثلث الظاهر يقتضي ترتيب الهم على غايته
 الامر فخصيصه بامر خاص خلافا للظاهر الدليل الثاني العكس قوله تعالى اذا قيل لهم
 اركعوا لا يركعون ذمهم على انهم تركوا فعل ما قيل لهم افعلوه ولو كان الامر يفيد التندب لما حذر
 هذا الكلام كما انه لو قال لهم المولى ان تفعلوا ويجوز لكم تركه فانه ليس له ان يلزمهم على تركه فان
 قلت انما ذمهم لانهم تركوا المأمور به بل لانهم لم يعتقدوا حقيقه الامر والدليل على قوله عاكر
 ويل يوسد للكذابين وايضا خيفه فعل قد تفيد الوجور غنا متنا بعض القرائن بها فلعلمه
 تعالى انما ذمهم لانه كان قد وجد قرينه دال على الوجور والجواب عن الاول ان المكذابين
 في قوله ويل يوسد للكذابين اما ان يكونوا هم الذين تركوا الركوع لما قيل لهم اركعوا او غيرهم فان
 كان الاول جازا ان يستحقوا الذم بترك الركوع والويل بسبب التندب فان غنا الكافيه كما
 يستحق العذاب بترك الامار يستحق الذم والعذاب ايضا بترك الجبادات وان كان الثاني ليس
 ايتا في الويل لانسان بسبب التندب ضايفا بشعور الذم لانسان اخر بسبب ترك المأمور به
 وعن الثاني انه تعالى انما ذمهم لمجرد انهم تركوا الركوع لما قيل لهم اركعوا فدل على ان
 منشأ الذم هو هذا القدر لا القرينه الدليل الثالث لو لم يكن الامر ملما للفعل لما كان
 الرام الامر معا للزوم المأموره لكنه سئل للزوم المأموره فوجد ان يكون الامر ملما للفعل
 سنا الشرطيه ان بعدد ان يكون الامر ملما للفعل كما ان الزام الامر الزام ليس وكذا الشر
 لا يوجد فعل المأموره فوجد ان يكون هذا العدا سببا للزوم المأموره سار ان الزام الامر
 سئل للزوم المأموره قوله تعالى وما كان يوسد ولا حفته اذا قص الله ورسوله امراف يكون لهم
 الحسن من امرهم والعصا الامام مقوله اذا قص الله ورسوله امراف ما اذا الزم الله

ورسوله امر اياه لاحص للموضي المأموره وحسب ههنا لعط الامر على المأموره
اولوا حريه على طاهر لصار المعنى انه احص للموضي صفة الله تعالى وذلك كلام
عنه منتهى وادعوا حمله على نفس الامر وحمله على المأموره صفة الله تعالى
اداء الرم المكلف امر اياه لاحص له في المأموره واذا انصف المحرم في المأمور
الوجود والمكلف في الاجتماع صفة الجور فان قيل العاصم الامام والامر بدور عن
الشيء بعله اذا حض الله ورسوله امره تعالى اذا الرزم الله ورسوله شيا ومحمدا
ما لله تعالى ان الرضا شانه يكون واحدا علما ولكن يعلم ان يخرج وان يامر بالشهد
الرضا فان ذلك غير المسانع والموا فدس ان لعط الامر حصة في العمل المحصر
فليس حصة في الشرح فعلا لا استرازا ولا حزون ههنا في صفة عن طاهر اذ الله هذا قوله
اذا حض الله امره تعالى اذا الرزم الله امره والزام الامر هو وجهه على المكلف شيا او ابي
والزام الامر غير الزام المأموره فان العاصم اذ حض بالبحر في صفة الزام ولم يصب
الزام المحكوم به فكذلك ههنا الزام الامر عن غير وجهه على المكلف والقطع توقع ذلك
الامر الزام الامر لم يصب الجور لم يترك الزام الامر الزام المأموره وان كان بعض الجور
فصولا على الذات المانع بآراء امر الله ورسوله به مخالف لذلك الامر ومخالفة
ذلك الامر مسمى العقار فآراء امر الله ورسوله مسمى العاصم ولا معنى لقولنا
الامر للجور الا ذلك بما طحا بآراء امر الله ورسوله به مخالف لذلك الامر ومخالفة الامر
عنه عن الامان بمصاه والمخالفة صفة الموافقة فكانت مخالفة الامر عن عمن عن الاحلال
بمصاه صفة بآراء امر الله ورسوله به مخالف لذلك الامر وبما طحا ان مخالفة الله
ورسوله مسمى العاصم لقوله تعالى فليحذر الذين يخافون عذاب الله ان يصيبهم ففسيقوا او صلبوا
عذاب الله امر مخالفة هذا الامر بالخروج عن العذر والامر بالخروج عن العذر انما يكون
بعدم المصطفى ليرد العذر فدل على ان مخالفة امر الله تعالى وامر رسوله قد وجد حقيقة
ما يصفى بول العذر فان قيل لا سلم ان يترك المأموره مخالفة الامر بوجهه موافقة الامر
عن الامان بمصاه فكون مخالفة عمن عن الاحلال بمصاه فلما لا سلم ان موافقة الامر
عنه عن الامان بمصاه وما لا دلالة عليه ثم انما نفس موافقة الامر بمصاه امر واحد
ان موافقة الامر عن الامان بمصاه الامر فان الامر لو اصفا على سبيل التدريس

واساويه على سبيل الجور كان هذا مخالفة الامر وبما هما ان موافقة الامر عن عمن
الامر يكون ذلك الامر حيا واحدا للموا مخالفة عمن عمن كان كونه حقا واحدا القبول
فلما ان ذكره يدل على ان مخالفة الامر عن عمن عمن كان كونه حقا واحدا القبول
كذلك فانه لو كان هذا المأموره مخالفة الامر كان بول الجور مخالفة الامر الله وذلك باطل
لان وصف الانسان بانه مخالف لامر الله تعالى سم ذم ولا يجوز اطلاقه على بول الجور بل
ان يترك الجور مخالفة الامر بل مخالفة الامر مسمى العقار او قوله تعالى فليحذر الذين
خافوا عمن طحا لا سلم ان هذه الآية تدل على امر مسمى العاصم للامر بالخروج عن الله
على الامر بالخروج عن مخالفة الامر لم لا يجوز ان يكون كذلك فلما ذلك لهما والله اعلم ان مخالفة
عن الامر بول الجور لم يترك مخالفة الامر بول الجور فان لم يترك مخالفة الله فان
فلما الاصل في الكلام العاصم لا سيما في كلام الله تعالى ان لا يكون زائدا فلما ذلك الله اعلم
ان مخالفة الامر بالخروج عن العقار فلم يترك مخالفة الله بالخروج عن العقار اصبح في الباب
انه ورد الامر به كذا لم يترك الامر للجور فان ذلك اول المسئلة فان لم يترك
عن الجور لم يترك لكونه واذن ان مخالفة الجور وحسن الجور انما يكون بعد قيام المصطفى ليرد
الحال بولك سلم ان حذر الجور مشروط بتمام ما يصفى بول العذر بل الجور يحسن عند حال
يرد العذر وعدا بعد الاحتمال بآراء هذه المسئلة احتماله لا مطعيا فلما دلاله
الاية على تمام ما يصفى بول العذر لكونه كل امر بول في امر واحد لا قوله عن امر
لا بعد الامر واحدا وعنه بآراء امر واحد بعد الجور فلم يترك كل امر كذلك فلما
ان كل امر كذلك لكونه في قوله عن امر عمن عمن الله تعالى وعنه الى رسوله
فلما لا يدل على ان الامر للجور الا في صور واحد فلم يترك في الامر كذلك في الحوادث
قوله لم يترك ان موافقة الامر عن عمن عن الامان بمصاه فلما لا دلالة على ان العذر
امثل امر السند حذر ان يقال هذا العذر امر للسند ويحذر على ذمهم ولو لم يترك
امر الله تعالى انه موافقة بل مخالفة وحسب هذا الاطلاق من اجل اللغة بالمرور
موافقة الامر عن عمن عن الامان بمصاه قوله الموافقة عمن عن الامان بمصاه الامر
على الوجه الذي يصفى الامر فلما سلم ان موافقة الامر لا يحصل الا عند الامان بمصاه
الامر فتقول انما ان يصفى الامر هو الفصل لا في قوله اخلا لا يدل على ان موافقة الفصل

الصحة للوجود بحافظة على عموم قوله ومن بعض الله ورسوله اولى من التوابع
بما مورته محافظة على صحة الاوامر الواردة في المنزوات فليست بل كما ذكرنا اولى للامور
ولا لوجودها على الوجود كما في اصل الترجيح لانه يكون كذا في المسمى فيكون محالة
في اصل الترجيح اما لو حلت له اصل الترجيح لم يكن الترجيح لانه لا يمكن جعله محالة
الوجود فكان الاول اولى له هذه الامور كانت اولى الله تعالى تسليم المعصية على
محالها الامر فكون المعصية اسمها هذا الاسم هذا المعنى في الاسم لعدم ما مضى
قوله الله محضة لا تغار بقرينة الكلور فليست بالكلور هو الملك الطويل الدائم والله اعلم
واعلم ان هذا الدليل بدقته على وجه آخر فقال اما فلان يترك المأمورة عاصيا
بالنظر العيان على الامعاء سهر العاصي عاصيا لانه يسمع بها وبسمى الجماعة عاصيا
تعال سعت عاصي جامعهم لا يسمع بغيرتها وهذا كلام مستقيم على اللفظ اي يسمع و
هذا الخط يستعصى على الكسر وان علمه السلام لو لم يسمع الله لما عاصيا اي لم يسمع
من اجابها فصار العاصي عاصيا عن الامعاء عاصيا بغيره المسمى وادكان لفظ الفعل
معصيا الفعل كان عدم الاسار والامعاء مع عاصيا بالمحالة واما فلان يسمي
بارك المأمورة بالخاص بل على الامر للوجود لو حصر احد ما ان الناس اما يكون عاصيا للامر
اذا اقدم على ما خطه الامر ويصح منه المترك ان الله سبحانه لو اوجع عاصيا فعلا لم يسمع
كما عاصيا ولو لم يسمع الله فقال المولى ان يعلو ولكم ان لا يعلو فلم يسمع لم يسمع عاصيا
ولعل توصف يترك المأمورة عاصيا لله تعالى لا توصف يترك العاقل بترك الشان
ان العاصي للامر بعدم على محالته وترك موافقته وليس كلو محالته اما ان يكون الامام
على ما يمنع منه الامر معطاه وقد يفسد الامام على ما لا يسمع له الامر بالمع والاحكام وهذا
الناظر يطل على ما لو كان عاصيا للامر لم يسمع له من لوجه اذا امر الله تعالى بالصلوة عدا
تصدقا للامر ان يكون عاصيا لذلك الامر بصدقا للامر فان محالته الامر اما يستلزم الامام
على ما يمنع منه فاذا كان يترك امره عاصيا للامر وهو المعصية على محالته
معصيا والمقدم على محالته معصيا مقدم على ما خطه الامر ويصح منه وهذا هو معنى
الوجود الدال على علمه السلام دعا اما بعد الحذر في علم محبة الله كان في الصلوة حال
ما منكر ان يمتنع وقد سمع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اسجدوا لله وللرسول ولذاته على ترك

المسجد عند ورود محمد الامر ولو ان مجرد الامر للوجود والا لما كان ذلك محسنا
ما قبل هذا خبر واحد فلا يجوز التمسك به وسئل عنه وانما بالنسبة للام ما دقه
ولكنه اراد ان يقول اردعا النبي عليه السلام محال له عاصيا والمحال من المأمور
اما عاصيا ان المأخوذ اللفظية لا يسمع فيها المنع وهذه المسئلة وان لم يسمع بها
علمه لكنها وسئل الالعمل بغير المحذور فيها بالظن لانه لا يسمع العمل من ان يحصل ظن
الحكم وسئل ان حصل العلم بوجود ما يقتضي ترك الحكم في جوار الحكم فيها والعلامة وعن
الشان يستدل بان يترك الامر على الوجوه بغير المانع والاحكام فاما وهو الصلوة
فانها محرم الكلام واذا كان المانع الطاهر فاما لم يحرم الرسول عليه السلام ان يسأل عن
المانع بل اذا كان قوله تعالى استجوا لله وللرسول اذا دعاكم بعد الوجوه فحينئذ السوال
وانما فظاهر الكلام بغير اللوم وهو معنى الاخبار عن بعد العدد وذلك يكون في الامر
للوجود الدال على علمه السلام لو لم يسمع الله لما عاصيا اي لم يسمع
وكلمة لو لم يسمع الله لوجوده عن محضها بعد اسما الامر لوجوده المستفاد من الخبر
يدل على انه لم يوجد الامر بالسواك عند كل صلوة فاما لو وجد الامر علميا ان المأمور
ما نزلت لم لا يجوز ان يعال هذا الوجه اما ان يدل على انه اراد ان امرهم على وجه بعض
وليس يسمع ان بعض الامر للوجود بدلالة قلت كلمة لو لم يسمع الله على الامر وادكان لكون الامر
حاصلا والذات حاصل فوجرا لا يكون الذر امرا والامر الساقط الدال على الامر
يرى ما فيها ما لا يسمع الله على محالته ولم يسمع الله على محالته اذا ما سفع في الامر مع
سور الشعا على الدلالة على الذر في الامر عند سور البقرة ما يدل على ان المأمور عند
ما مورته واذا كان كذلك وحل لا سوا الامر الدال على الساقط الدال على الامر
بالامر على الوجوه ولم يظهر على احد الاكاره ذلك يدل على انهم اجتمعوا على ان ظاهر الامر
للوجود اما فلانهم يسمون الامر على الوجوه بل هو لوجه الحد الحزم من الوجوه لما روي
عنه الخبر انه عليه السلام قال سمواهم سلة الكبار وادعوا غل الامم ولو غل الكلب
بقوله عليه السلام طبعه سعا وادعوا اعان الصلوة عند ذكرها بقوله عليه السلام
اذا ذكرها واما انه لم يظهر من احد منهم الاكاره عليه وانه حتى كان ذلك يحصل الاجتماع
واما نذكرها مذكور بصلوة العاصي ما قبل كما اعتقدوا هذه الاوامر للوجود فانهم لم

فانه لما دل على المحرك كان انما من بعضه والجميع من الصور من اللفظ لما وضع لمعنى فله
فان يكون مانعا من البعض كماله ذلك المقصور وبعبارة حصوله فان حصل ابراع ما انا دل على
شيء هو مانع من بعضه كذا في آخره ان يقال في قوله افعلا هو ان الاول لخاله والوجود لا
حرم مانع من عدم هذه الاوله والثواب لما دل على متروك المصدر فاسان لا يكون الما المصدر
والمصدر في ما ضار بضر اخر وهو الضرر الاوله الضرر باعدا لفظ الضرر الامر بالضرر
لما دل عليه الضرر وان كان اشعار الامر بالضرر لانه الضرر في الضرر وبيان المشعر
بالشي مانع من بعضه وحال يكون لفظ اضر مانعا من عدم الضرر لا من عدم اوله الضرر
وله جل هذا كان المحرك مانعا من البعض الدال المالك عشر الامر بقدر حرج الوجود على عدم
واذا كان كذلك وحال يكون مانعا من الترتيب اما ملنا انه بقدر الحرج ان الما مره ان لم يكن راجحه
لكان اما ان يكون مانعا من المصلحة او يكون مصلحة مرجوحه او يكون مساويه للمفسد فان كان
حاليا عن المصلحة كان محض المفسد فلا يجوز رد الما به وان كانت مصلحة مرجوحه فلا القدرة
من المصلحة بضر عارضا على من المفسد في العدم من المفسد الرايد حاليا المعارض
فكون رد الما به امرا بالمفسد المالكه يعود الى القيم الاول وان كان مصلحة معادله للمفسد
كان ذلك عسافا وهو غير جائز في الحكم وادان اطلاق هذه الاقام لم هو الما يكون مصلحة حاله عن
او كان فيه شيء من المفسد ولكن يكون مصلحة رايه وعلى التقديرين بسر حرج المصلحة واذا
من هذا مقول وجاز ان لا يرد الما في الترتيب لان في نفوت المصلحة الراجحه اذن في نفوت المصلحة
المالكه لانه ان حيز منفسد مرجوحه بضر عارضا بما نالها من المصلحة في القدر الرايد
من المصلحة مصلحة خالصه وادى بوجد منفسد اصلا كان المصلحة حاله فكون الما في نفوته
اذا ما في نفوت المصلحة المالكه عن سوا المفسد وذلك غير جائز عدا فوجلا لا يجوز شرعا لولا
عليه السلام ما راء المسلمون شيئا من عدا الله في حق من عدا الله ان يجوز في حق المذنبين
الله برك العليه في حق البعض كسما من النبي صلى الله عليه واله في حرج ارسى اليه على حكم الماصل
ما بسر ما ذكرتم في معارض بضر اخر وهو انه كان الما في نفوت المصلحة المالكه فيجوز عدا فوجلا
الرام المكلف استيعا المصلحة لم لم يسو بها الا في العقاب فيجوز ايضا لانه بضر
الامر ان يقول المشرع اسوف هذه المصالح لتفكروا في الاعاصير وهذا قبح والجواب
ذكرتم في فام في كل الكاليف فلو كان ذلك محذورا لمانه بسر الكاليف الدال الرابع عشر

لا يمكن ان لا يكون ذلك حرجا في طريق الوجود على طريق العلم بكون هذا الحرج لا يفسد
اخذها الجميع من الترتيب والآخر الما في الترتيب لا يمكن ان يفسد ايضا المصير الى الوجود
اكثر من اقصاء الى عدم ذلك سكار ايضا الما في الترتيب الى عدم اكثر من اقصاء
الى الوجود ذلك سكار الذي يكون اكثر اقصاء الى الترتيب راجح في الطريق ما يكون اكثر
اقصاء الى المخرج فادى شرعية المصير الى الترتيب راجح في الطريق شرعية الما في الترتيب راجح
في الطريق واحد العلم بالضرر والمقول الما بالضرر متعلق علم اللام اقصا لظاهره واما المقول
من وجوب الما في اول ارجح بعضه اذ كان راجحا على الاخر في الطريق فلو لم يعلم بالراجح لوج
العمل بالمخرج فكون ذلك راجحا المخرج على الما في راجح وانه غير جائز بالصوره السابقه
وجب العمل بالصورة والشهاده في قيم المتلفات واذا في المتنايات في تغيير القيله عند حصول
الظن واما وجه العمل به راجحا للما في راجح على المخرج وذلك المفسر حاصلها في وجه العمل به
الدال الخامس عشر في الوجود له صفة مفرد في الله وبذلك الصفة هو افعال بضر حال يكون افعال
للوجود واما ملنا ان الوجود له صفة مفرد في اللغة لا الوجود في مقتضى استدلاله الى البعد
عنه والما في رد الوجود على الوضع والمانع زائد ظاهر او التاخر اذا دعاه الداعي الى الفعل
حال عدم المانع وحصول الفعل في سلب الوجود له صفة مفرد في اللغة واما ملنا
ان يكون الصفة صفة افعال لان تلك الصفة اما صفة افعال وعندها والشا باطل
للاطلاع اما عند الحكم فلا يفسد ذلك مطلقا واما عندنا فلا يالنا بقوله في غير صفة افعال
واذا اطلق هذا القسم بسر الاول ان الما في اللغة حاله عن اعطيه مفرد في الله على الوجه
مع ان الدليل قد دل على وجودها فان بسر لا سلم ان الوجود له صفة في اللغة قوله الداعي
قاي ملنا لا سلم ان الداعي فام قوله الوجود مفرد استدلاله الى البعد عنه فلهذا سلم
سليما لكونه ملنا لانه لا يفسد بعبارة باللفظ ولم لا يكون مفرد المالكه سلما في الحاجة
الى لفظ يدل عليه كلفه قد وجد وهو قوله او بسر في حجت ما راد عما انه لا يدين
المفرد طالسالم بالدلالة عليه سلما قيام الداعي فلم سلم انه لا مانع في قول الما في
اللفظ بوضفه في الاصطلاحه وادان كان كذلك كما نوا مع غير موضع اللفظ للمعاني
سلما قيام الداعي وزوال المانع فلم يفسد الفعل في قوله ذكرتم في الدلالة مفسر
ومعارضها المفسر فلا كلفه الى لفظ يدل على الما في لفظ اخر يدعي الى استيعا على العدة

سند في اللغة وانما اضاف الراجح مختلفه ولا حجة الى غيرها سند مع انه لم
يوضع لها الناط خروجه وكذا اضاف المعجمات سند مع انه لم يوضع لها الناط
مفوضه واما المعارضة فهو من جنس اخر مما ان الوجوه كما انه معي سند لكاحه الى الوجه
عنه فوجه ان يصحوا له لفظا ولا لفظا سوى لفعل فوجه كونه موضوعا له ومن قال
انه المذوق وجهه قال المذوق معي سند لكاحه الى غيرها فلا بد من لفظ ولا لفظا سوى
هذا فوجه كونه المذوق معي سند لكاحه الى غيرها فوجه كونه موضوعا
مفوضا الى غيره على سبيل الامتصاص فلا بد من لفظ ولا لفظا سوى هذا فوجه كونه موضوعا
لها بالاسرا كونه ان الوجوه معي سند لكاحه الى غيرها فوجه كونه موضوعا
افعل موضوعه له لوجه ان يرفع ذلك كل واحد ولو رفته كل واحد من الكلا في العلم برز
علما انه غير موضوع له سيما انه لا بد من لفظ وان ذلك اللفظ هو الفعل فلم لا يجوز ان
يكون موضوعا للمذوق ايضا بالاسرا كونه يقول الدليل الذي يرفع مقتضى انما اللغة
بالناس وهو غير جار وانما العلم والكلام قوله لا سلم سن لكاحه الى غيرها مع
الوجوه فليس الدليل عليه ان الناس الواحد لا يسلم باصلاح كل ما يحتاج اليه بل لا بد
الجميع العظيم حتى يغير كل واحد منهم صاحبه فمعهم لفظهم على الكلام اذا احتاج اليه
العمل فعمله الغير محاله وان ذلك الغير لا يعلم منه ذلك الا اذا عرفه فحينئذ يحتاج
الى ان يعرفه انه لا بد وان يرفع ذلك الفعل وانما لا يجوز له الاحلال في فعل هذا
المعنى مما يستد كاحه اليه في رفعه قوله هذا لا بد من رفعه فلم يله ان ذلك الغير
لا يحصل الا باللفظ فليس لهم انما اتخذوا العبارات معترقات لما في الضار دون غيرها
لا حلال الا انما بالاعيان اسهل من الاسان في رفعها وهذا المعنى قائم في مثلنا
فوجه القول في قوله لا يمكن منه قوله الرتبة واوجبت فليس اللفظ المفرد احق
على اللسان من المركب فعلى النظر الى الواضع وضع لفظا مفردا لهذا المعنى فاسا على
سائر اللفاظ المفرد قوله لم قلت انه لا مانع فليس في الراجح ما رها كما قد عرفت
والاصل بقا ذلك لعدم يحصل من هذا طرأه لا مانع والدليل الذي ذكره باظني يكون
ذلك كافيا في بقره قوله اللغات بوقفه بلعلمهم فنعوا من الوضع فليس الاصل في كل
امر تقاوه على ما كان الاصل عدم التوقف وعدم المنع من الوضع يحصل طرأه بقا ذلك
لهم لم قلت انه اذا وجه الداعي في العار واسفل الضار وضع الفعل فليس الدليل

عليه ان العار على الفعل لم يكن محكما من المركب يحصل بوجه العمل وان كان يمكن
من المركب بعد الواجبي ان يرفع الفعل ولا يرفع الله فانه لم يرفع الله لم
يكن الداعي داعيا وذلك محال وان يرفع وجه الوقوع لا محاله واما بقره هذا الكلام
في كسب العقلة واما المقصود من رفعه لا يلا سلم ان ايراد الكلمة الى الغير محال
او الاستقلال والرواج المحصور والاعتماد ان المحصور مساويه لا سداد الحاجة
الى الغير عن معنى الامرام فان الانسان في غيره من طوله والحاجة الى الغير
يكن لا يسمع انه في كل لحظة يحتاج الى الغير عن معنى الوجوه اما المعارضة الاولى
في جوابها اما الوجه لفظا جميع في الوجوه كما في الرجح لان في المسمى فمكن جعله جار
عن الرجح اما الوجه لفظا حصه في الصحيح لم يكن الوجوه لازما للمسمى فلا يمكن جعله جار
عنه وكان ذلك اول قول لكاحه الى الغير عن الوجود سند فليس لكاحه الوجوه اول
لان العار لا يجوز الاحلال في البدن ويجوز الاحلال في الاحلال من راجح الاحلال
به اول من الاحلال من راجح الاحلال واما الثانية وهو ان اللفظ لو كان للوجوه
لا يستلزم هذا اعلم لم لو سلم عن المعارضة ان لو كان له ضارص ولا يظهر الفرق
بينه وبين معارضة الاعيان في اعلم لم يرفع ذلك قوله هذا لفظ ان فعل موضوع للوجوه
فلم لا يجوز ان يكون موضوعا للمذوق ايضا بالاسرا كونه فليس لما تقدم ان الاسرا كونه خلاف
الاصل قوله هذا اسرار اللغة بالاعيان فليس سند في ان القياس انما الله تعالى جاز
وانه علم والدليل السادس عشر على الوجوه بعد القطع بعدم اقدام على محال
الامر وعلم على البدن بغير السكون فوجه جله على الوجوه انما فليس ان جله على الوجوه
بعد القطع بعدم اقدام على محال الامر لان المأجورة اما ان يكون واحدا او مندوبا
فان كان واحدا فوجه جله على الوجوه بغير القطع بعدم اقدام على محال الامر وان كان مندوبا
فوجه جله على الوجوه بغير القطع بعدم اقدام على محال الامر وان كان مندوبا
على محال الامر فوجه جله على الوجوه بغير القطع بعدم اقدام على محال الامر وان كان مندوبا
المذوق فوجه جله على الوجوه بغير القطع بعدم اقدام على محال الامر وان كان مندوبا
ويجوز وجوبه الى التوك كان ذلك في اللغة للامر فليس جله على البدن بغير السكون كونه
محال للامر وادان هذا يقول وجعله على الوجوه بغير القطع بعدم اقدام على محال الامر

مع ما يوسد الخط لا يوسد وأما المحقول فإنه إذا عار من طرفان واحدتهما آمن
والآخر محقق كان يرجع إلى الحق على المحقق من جوار العقول والله أعلم بأن
لا سلم أن جملة على المدور يسمى المسكة الأقدام على المحطور فوله كان يقدر كون
الماوريه واحداً في جملة على النذر سعي في التكرار وأنه محطور فلهذا لا سلم أنه يمكن
أن يكون الماوريه واحداً تماماً علماً بذلك لغوياً أن الأمر ما وضع للوجود علماً
بأن الحكم لا يجوز أن يحدده عرقه من الماوريه غير واحد بل ما قام هذا الاحتمال
وتكرر على الوجود أيضاً احتمال الصواب في تقدير أن يكون الحق هو الوجود كما انعماد
كونه واحداً عموماً ويكون نية الوجود صحيحاً وكما أنه لا يتبدل في جهة والقوله إذا
علماً أن لفظ الخلق لا يجوز استعماله لأحد من الوجودات العقلية فلهذا لا يمكن أن يعلم
ما يدل على الوجود قطاً واللفظ فقط أو لها معاً إذا جملته على الوجود قطعاً بأن ما
حالفنا الأمر وإذا جملته على النذر لم يقطع بذلك فاذن يعلم ما يدل على كونه للوجود
مقطاً ولله فقط يسمى العقل جملة على الوجود ليحصل القطع بقدر الحالف لم يعد
ذلك فام الدليل على كونه للنذر أساسه إلى المعارض من ادعاء تعلية الدليل فوله
على الوجود يسمى احتمال الخلق بل ما ذكرناه أساسه إلى احتمال الخطأ والاعتقاد وهو
في الطرفين ما ذكرنا فهو احتمال الخطأ والعمل وهو حاصل على تقدير النذر ويقدر
الوجود وإذا استمر الطرفان في أحد نوعي الخطأ وأحصل أحدهما لم يند خطاً كان
الحال في الخطأ الرايد أن لا أساساً له علم وأصح من أن يكون الأمر للوجود
بأمور أحدها أن العلم يكون الحق للوجود أن يكون عموماً أو قطعاً والاول باطل لأن العقل
لم يحال له قلة العائنه وأما النقل فاما أن يكون متواتراً أو احاداً والواحد باطل والآخر
لغير كل أحد الضرورة أنه للوجود والاحاد باطل لأن المسألة علم ودواء الاحاد لا ينفذ
العلم وهذا الحق صحيح بها من يقول لا أدركها واللفظ مريض للوجود فقط أو للند
أو لها معاً لأنه لو ادعى المنة أو النذية لفيه أن يقال العلم بالامتنان أو النذية إنما
يستمد من العقل أو العمل إلى آخر القسم وبالله أن أهل اللغة قالوا لا فرق بين الأمر
والسؤال الأمر خير الرتبة وذلك يقضي اشتراكاً في جميع الصفات صور الرتبة فكما أن القول
ما يدل على الاحتمال بل عند النذية فكذلك الأمر وبالله أن لفظ الخلق وارد في كلام الله
رسوله في الوجود والنذر والاشتراك والمجاز خلاف الأصل فلا بد من جعله حقيقة في العود المشترك
وهو أصل الترجيح والدال على سابه للاستمرار غير دال على سابه للاستمرار ولا بالوضع

لا يستلزمه

كونه

ولا الاستلزام ولا يكون له الصفة اسعاراً للماوريه بل لا كلفة فيها للمعنى يرجع
العقل إلى ما حار الكون بعد كان معلوماً بالعقل ولم يوجد ما ينزل ذلك الجوار فاذن وحكم
بأن ذلك العقل غير راجح الوجود على العدم مع كونه حار التكرار ولا معنى للنذر إلا ذلك والقوله
عن الاول أن يقول لا يجوز أن يعرف ذلك بل مكره من العقل والعمل بل قولاً ما ركن الماور
به عاصراً والعاصم من العقل يستسلم العقل مكره من الماوريه العقل من أن
الأمر للوجود سلباً علم لا يثبت بالاحاد ولا سلم أن المسألة مقطوعة ودونها أنه لا يثبت في المسألة
اللفظية وعبر الثاني عن هذا السؤال يدرك على المحار والركان لا يلزم منه الوجود فإنا لا نسلم
فيقول المسألة لا تخل بمقتضى ولا تجب رجلي هذه اللفظية صريح في المحال
وإن كان لا يلزم من هذا الاحتمال الوجود وعلى ذلك أن المحار وإن كان خلافاً للأصل لكنه قد
يوجد إذا دل الدليل عليه وذكرنا أن الدليل دل على كونه الوجود من المصدر المنة
المسألة التامة الأمر الوارد عقلاً للخط والاسد أن للوجود خلافاً لبعض اصحابها أما
المعنى للوجود قائم والمعارض للوجود لا يصح معارضاً مع الوجود بل معارضاً مع الوجود بل المعنى
لا يعدم من ذلك الأمر على الوجود سائر المعارض لا يصح معارضاً مع الوجود بل المعنى
لا يصح المعارض للخط إلى المنة فكذلك لا يصح المعارض للخط إلى الوجود والعلم بحال
ضروري الساسي أنه لو مال الوجود الدلالة أخرج من الحس إلى المكنت هذا التصديق بالاعتقاد
أنه أمر بعد الخطر الحاصل بعد الحس وكذا أمر التاكيد والنفس بالصلح والصوم ورجوع
الخط وأنه للوجود الحج الحالف بالله والعروا بالامانة قوله تعالى فادعهم فانسوا
وإذا جلتهم فاصطادوا وما ذات طير فاقوه من حيث أمركم الله وهذا النوع من الأمر في
كنا الله تعالى ما جاء بالامانة فوجه كونه حقيقة معها وأما العرف فهو أن السيد ادافع
عنه من فعل شيء ما له أفضل ففهم الامانة والقوله عن الاول أنه لا يثبت قوله تعالى ولا
تخلقوا وكم حتى سلح الهدى على وطو إلى امر نكره ليس بما يحرم وعرفنا أن العرف
معارضاً لما لا يثبت وهو في الحس أخرج إلى المكنت فهو أمر بعد الخط وقد بعد الوجود
تقريبه القائلون بأن الأمر بعد الخط لا يثبت احلفوا في النهي الوارد عقلاً للوجود
منهم من طرد القائلين فقال الله بالامانة ومنهم ما ثمة هي الوجود المصمم بل الله ينفذ
الحكم المسألة الرابعة الأمر لا يعد التكرار بل بعد ذلك الماورية من غير اعتبار بالوضع
والنكر

في الوجود كالمطلوب لما حصل بالمرء الواحد لا يحرم تكثيرها والأكبر من الخلق فيه هم تلك
جوف واحد الدن قالوا انه يفسد على الواحد لفظا وانما انه يفسد التكرار والثبات
اللفظي **احدا** لا دعا كقول اللفظ مسرعا من اللفظ الواحد والتكرار وانه لا يفسد
في اللفظ الواحد او في التكرار **احدا** وحي احدها ان تصيغ افعال موضوعه لطلب ادخالها
المصدر في الوجود فوجاز لان ذلك على التكرار بيان الاول ان المصنف اجتمع على ان اوامر الله تعالى
سيما ما جاء على التكرار كما قوله اقيموا الصلوة ومنها ما جاء على التكرار كما في الحج والعباد
ايضا فقد قيد التكرار فان السيد اذا امر عبيده بدخول الدار وبشرهم لم يقبل منه التكرار
ولم يرد منه السيد على كل التكرار للامنة الفصل ولو كرر العبد الدخول حسن السيد ان يكرره
ونقول اني لم تذكر بالدخول وبدخول فليكن ذلك ما امرتك بتكرار الدخول وبدخول التكرار
فانه اذا قال احفظ دابتي تحفظها ثم اطلبها ندم اذا ثبت هذا فقول الاشتراك الحجازي خلافا
للاصل فلا بد من جعل اللفظ حقيقة والقدر المشترك بين الصورتين واما ذلك **احدا** فلهذا
في الوجود واذا ثبت ذلك وجب ان لا يدل على التكرار لان اللفظ الدال على القدر المشترك بين الصورتين
المختلفتين لا دلالة فيه على ما به يتماز احد الصورتين عن الآخر لا بالوضع ولا بالاستلزام فالامر
لا دلالة فيه الله على التكرار ولا على اللفظ الواحد بل على طلب الماهية من حيث هي **احدا**
لا يمكن ادخال تلك الماهية في الوجود باقائه المرفع الواحد فصار اللفظ الواحد ضروريا
التيان بالمأمر به فلا يحرم دل على اللفظ الواحد من هذا الوجه وبانها ان اهل اللغة قالوا
لا فرق بين قولنا تفعل وبين قولنا افعل في كون الاول جبرا والثاني طلبيا ثم اجمعنا على ان
قولنا تفعل تحقق مقتضاها بتمامه في زمن واحد مرة واحدة فكذا في الامر والاحتمال بينهما
تفرقة غير الجبرية والطلبية وذلك يقدح في قولهم وبانها ان قولنا تفعل لا يقتضي استحقاق
الامور التي لا يخلو وقت وجوب الامر به اذ ليس في اللفظ اشعار بوقت معين فليس حمل
على البعض اذ لا ياتي في كل حال الاوقات غير جائزات او لا قبلها اجاء واما ثانيا
فلانه اذا امر بعامة ثم امر بغيرها لم ان يكون الثانية ناسخة للاولى لان الاولى قد استغنى
جميع الامور والثاني يقتضي ان الله عز وجلها والشيء هو ان الله الحكيم بعد شئته الى يدرك
حصل ذلك ههنا وفي علمنا بان الامر ببعض الصلوات ليس شيئا غيرها وان الامر ببعض
الصلوات وذلك يدل على تضاد ما قلنا قالوا واما ثالثا فلانه يلزم ان يكون الامر بعقل بعض
اعضا

اعضا الموضوع لما تقتضيه والامر بالصلوة يكون شيئا للموضوع وذلك لا يقتضيه عاقل وراعا
انما يعلم خبر قول القائل لغيره افعل كذا ابدا وافعل من واحدة وازيان فلو كان الامر
على التكرار لكان الامر التكريرا والثاني نقضا ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوا **احدا** فالتكثير
بالتكرار بوجوه احدها ان الصديق رضي الله عنه مثله على اهل مكة وجوب تكرار الزكاة بقوله تعالى
انما الزكاة ولم يذكر عليه احد من الصحابة فذكر على انعقاد الاجماع على ان الامر للتكرار وثانها
ان الامر طلب الفعل والامر طلب المصلحة فاذا كان الامر للمصلحة هو احدا طلبه بعد التكرار فكذا
الامر وبانها ان الامر لم يفيد التكرار لما جاز وورد في التفسير عليه ولا المستثنى لان ورود النص
على اللفظ الواحد يدل على البقاء وورد الاستثناء عليها لا يكون نقضا ورابعها انه ليس في
لفظ الامر تغيير زمان فلا يكون اقتضائي ابتداء الفعل في زمان او في زمانه فانه ابتداء الفعل
في زمان اخر فاما ان لا يقتضي ابتداء في شيء من الزمان وهو باطل في كل اللفظ وهو المطلوب
وحامها ان الاحتياط يقتضي تكرار الامر به لانه بالتكرار يامر من المقدم على مخالفة امر الله
وبطل التكرار لا يامر منه لا حتمالا فيكون ذلك الامر للتكرار فخرج حمل على التكرار فذا الفرض
المخوف عن التكرار واما القائلون بالاشتراك بين اللفظ الواحد وبين التكرار فقد احتجوا بما مر
انه يحسب الاستفهام فيه فيقال اردت ان تكرر فعله واحدة او اكثر ولذلك قال سرافه النبي عليه السلام
اجتنبوا ما عندكم للابدية وحسنوا استفهام دليل الاشتراك ثانيا وورد الامر في كتاب الله
تعالى منه رسوله على الوجهين والاصل ان الكلام الحقيقي كان الاشتراك لازما والموافق **احدا** على الاول
لعل الرسول عليه السلام يبين الصحابة ان قوله اقيموا الصلوة واقوا الزكاة يفيد التكرار فلما كان ذلك
معلوما للصحابة اجزم بتكرار الصلوة بهذه الامة في جوب التكرار وعند الثاني ان الفرق بين ههنا
الاولى ان اللفظ غير الفعل ابدا فكل ما في الاشتراك ابدا فغير ممكن فظهر الفرق الثاني ان اللفظ
كانت في الامر لان قول القائل لغيره كن باعلا موجود في قوله لا تكن باعلا واما زاد عليه لفظ
الشيء فخرج عن قوله زيد في الدار زيد ليس في الدار واذ كان اللفظ متافعا للامر وجب ان يكون
فائدة اللفظ متافعة لقائنه الامر فاذا كان قولنا افعل نقض ابتداء الفعل في زمان ما كان
سلامة ان لم يفعل اليوم وفعل غدا كان مثلا للامر ولا يجوز ان يكون محظا للامر والغير مما به كونه
نقض فيكون ان يكون الامر مفيدا للامنة فيفضل ان يكون اللفظ متافعا للفعل في جميع المراتب ثم تقول
كون اللفظ مفيدا للتكرار يدل على ان الامر لا يفيد اللفظ الواحد لان فائدته الامر رفع فائدة

في ابدية الغير المنح من الفعل كل زمان فغايبه الامر رفع هذا المنح الكثر ورفع المنح الكثر
 يحصل بالتكرار ولو في زمان واحد اذا كان كذلك لزم من كون الامر مقتضيا للشيء مع كون المنح
 سفيها للتكرار ان يكون الامر غير متغير للتكرار وعن الثاني ان المنح لا يجوز ورون عليه فان
 ورد صار ذلك قسمة في ايه كان المراد به التكرار وعندنا المنح حمل على التكرار بسبب
 بعض العرائس والامام مسندا انه يجوز على قول من يقول بالعمارة ما لم يعمل به فانه يجوز الاستفا
 وحال المنح من افعال الفعل انما هو ان كان المكلف يحرم من افعال الفعل صدى
 وعن الرابع ان الامر عند العمل بالمنح بالعمارة محض باقر الالهة وعدم تكرره دل على ظاهرا
 المصدر صرعه بالرحمة والعدد والراز الحاضر والماضي على العمارة المستمرة من المعبد
 والمود وتعالها وبعث الحاضر والمكلف اذا علم ان المكلف لا بد له من التكرار من الجور على
 انه معارض بالمعنى اذا حصل من التكرار ما كان ذلك محصيا كما في تكرار التيمم ودخول الدار
 واما الاستفهام والاستعانة فيسظهر ان سائر العار في تكرار التيمم انه لا بد له من التكرار على
 الاستدراك وعلى الامر العار من التكرار بعضها بعد التكرار في اليوم وبعضها في الاسبوع وبعضها
 في الشهر وبعضها في السنة وظاهر ذلك لا يستفاد الا من ذلك من فصل الله العلم المستقلة
 اخلفوا وان الامر بالمعنى وسط اوصفه هل يصح تكرار المأمورة تكرارها ام لا سألنا الصنف
 قوله تعالى السار والسارفة فاطعوا اليها وسالنا لشرط قوله ان كان اذا كان اسما فارجه
 معول كل من جعل الامر بالمعنى بعد التكرار قال به فيها ايضا اما العالمون بالامر المطلق
 لا بعد التكرار منهم وقالوا به فيها بعد التكرار منهم وقالوا لا بعد والمخاراة لا بعد
 من جهة اللفظ وبعضهم من جهة ورود الامر بالعامة فيها فتاها في المقام الاول ان لا بعد
 من جهة اللفظ ويدل عليه وجوه احدها ان السار اذا قال له بعد استمر التيمم او دخل السور لا يعمل
 منه التكرار حتى لو استمره وهو واحد لا يكره تكرارها وانما هو لو قال لامرأة ارجعت
 الدار فاستطاع لا يكره الطلاق سكر دخول الدار كذلك لو قال ارجعت الله تعالى الى الدار حتى
 ارجعتي فاستطاع لا يكره الطلاق سكر دخول الدار كذلك لو قال ارجعتي فاستطاع لا يكره الطلاق
 الدار لم بعد على التكرار وبالجملة ان الحرف القولي على الشرط كقوله رند سيدخل الدار
 لو دخلها عود ودخلها عود ودخلها رند فانه بعد صا دقا وار لم سكر دخول رند عند دخول
 عود فوجد ان يكون هذه الصور كذلك الخاف في الامر الحاصل من التكليف بالكره

في ابدية الغير المنح من الفعل كل زمان فغايبه الامر رفع هذا المنح الكثر ورفع المنح الكثر

وادعوا ان اللفظ ما دل الاعلى على شئ من المعنوي من المعنوي على شئ من المعنوي
 على كل الصور او في صورة واحدة لانه يصح تقسيم ذلك المعنوي الى هذين القسمين
 القسمين مشترك من القسمين والمشارك من القسمين اسما له واحد من ذلك المعنوي فان
 يكون الشيء على الشيء لا بد له على تكرر ذلك المعنوي المقسم الى المانع انه بعد من جهة
 ورود الامر بالقاسر والمطلوع عليه ان الله تعالى لو قال ان كان ربا ياتجه هذا يدل على انه
 تعالى جعل الربا على وجوه الرجم ومما كان كذلك لزم تكرر الحكم عند تكرار الصنف في الاول
 ان العاقل اذا قال ان كان الرجل عالما بهذا فامله وان كان جاهلا فاستغنا فانه
 هذا الكلام مسمع في العود والعلم بذكره في الاستغنا اما ان يكون لا بد من هذا
 العاقل جعل المحمل والفسق من حمال العظم او لا لا بعد ذلك والسالي باطلا لانه لو
 لم بعد العلة ولا ما به ايضا من الجهل وسبب اسما العظم سببا من كونه جاهلا او ادا
 صحاحا فبذلك تكرار اسما العظم بكونه جاهلا فاستغنا على حلال الحكم وكان
 ان لا بعد الاستغنا وحديث علمنا فاد هذا القسم وان ذلك الاستغنا اما حصل له بعد
 ان ذلك العاقل جعل حمله وصفة على اسما العظم من ان ترتب الحكم على الوصف مشر
 يكون الوصف على ما اصدر ذلك الذي تعالى فاد طر ان الله تعالى جعل ذلك الوصف على ذلك
 من حيث تكرار الحكم عند تكرار الوصف بالعام والعامة في قوله تعالى ان كان ربا ياتجه هذا يدل على انه
 بعد تكرار الرجم عند تكرار الرما فاقول ان هذا محال بقوله ارجعت الدار فاستطاع
 فانه لا سكر الطلاق سكر الدخول وارجعت السور فاستمر التيمم فانه لا سكر الامر سكر
 عند تكرر دخول السور فيقول سلم انه بعد طر العلة اسما قوله ان كان الرجل عالما بهذا
 هذا الاستغنا اما حلالا لانه عالما بما في جوار العمل بان هذا الحكم مع تمام
 هو حلال يكون كذلك سيما انه بعد العلة في هذه الصور فلم يكره ان يكره الصور
 ان يكون كذلك سيما انه في جميع الصور بعد العلة فلم يكره ان يكره الحكم فان
 السور وارجعت السور فاستمر التيمم لكن موقع احكامها هذا الحكم على سرادك لانه وانما ان
 قوله ان دخل الدار فاستطاع هذا بعد هذا الاسان جعل دخول الدار على وقوع
 الطلاق وادخل الانسان ساعه حكمه لم يكره ما جعله على الحكم بكونه
 المبرك ان لو قال اعقبك عندك عا ما السوان لعله لونه اسود وكان عبد اخر اسود فانه

لا يتوقف عليه ذلك لعدم معلوم ان النسبة على العلة لا تدبر على البصر بل بالاعتقاد
 اذ علمنا او علمنا ان السارح دخل معاملة لحكم فانه يلزم من كل تكرار ذلك التكرار
 يكون ذلك الحكم باجماع العاقلين فيه انه لا يلزم من عدم تكرار الحكم عند تكرار المعلى
 عليه عند ما يكون العلق صادرا عن العدا ان لا يكرر عند ما يكون العلق صادرا عن الله
 من اجل ان طلب تعدد التكرار لا يكون صفا فاما العلق بل يكون مصادرا من الامر القاه
 فلهذا هو الحق وعند هذا يظهر انه لا محالة سر هذا المذهب وسر طاهر المذهب المنقول
 على اصول من مائة لا بعد التكرار وذلك لانهم عموما ان اللفظ لا يعد التكرار وهو
 حق ونحن نرى انه بعد طر العلة فاذ انضم اليه الامر بالاعتبار حصل من مجموعها افاد
 التكرار ولا مضافا سر هذا المذهب وسر طاهي قوله الاستفاد اما كان لا يكون باسفا
 ما في جواب العظم بل لا سلم حصول المبادا ان العاقل قد يتخلى الكلام بحماه اخر والاصل
 بحرج الحكم على وفق الاصل قوله لم يلبس انه لما حصل طر العلة في الصورة التي ذكرها
 حصل طر العلة في سائر الصور بل لا يوصف احدها بالاعتبار عليه سائر الصور والمخارج
 هو ان الحكم اذا كان يذكور مع غيره كان اقرب الى القول وذلك معطى المكلف سائر العزم
 السامى انما بعد صور الكبر وسر حصول ذلك الطر معهما نقول لانه منهما من يدرك
 وذلك المستر كما ما ذكرناه من بعد الحكم على الوصف او عدمه والى مرجح لا الاصل
 عدم سائر الصفات بعد الاول فليعلم ان سر هذا الحكم على الوصف انما كان فانه بعد طر
 العلة قوله لم يلبس من تكرار العلة بكرر الحكم فليأخذ ما سبق عليه من العاقلين
 يكون المجمع فيه معولا المسئلة السادسة في ان مطلق الامر لا يعد العود فالتكليف
 انه بعد العود فاذ ما يلزم انه بعد التراجع والى الواقع انه مستر في العود
 والحق انه موضوع لطلب الفعل وهو العذر المستر في طلب الفعل على العود وطلبه
 على التراجع من غير ان يكون اللفظ اسعار محض كونه ثورا او راحا انسانا وجوه
 ان الامر قد ورد عند ما يكون المراجعة العود ثانيا والتراجع احول كانه من جملة حقيقة
 والعدول المستر في التعمين دعوا للاستراكة والتجارب والموضوع لانما العذر المستر
 بين التعمين لا يكون له اشعار بخصوصية كل واحد من التعمين لان تلك الخصوصية معار لمحي
 اللفظ وعبر لا تفته في ثبوت اللفظ لا اسعاره كحصر كونه ثورا او كحصر كونه راحا
 انما

باسمها وهو انه يحسن من السداد يقول اجعل الفعل العلة في الحال او عدا ولو كان
 كونه ثورا داخل في لفظ افعل كما ان اول تكرار والى بعضا وانه عدا واما بعضا
 اراهم للغة فالاولا من قولنا فعل وسر فعلنا افعل الى ان اللفظ جردا والى امر لكن
 قولنا فعلنا اشعاره بغير الاوقات فانه يكتفي صدور فعلنا بفعلنا ثانيا في وقت كان
 من المستقبل فكذا قوله افعل وجب ان يكتفي الامان ببعضها المتبقي به وفي وقت كان من
 اوقا المستقبل والمخند يحصل بينهما فرق اخر سوى كونه حرا واما واما بعضا
 اراهم للغة فالاولا من لفظ افعل انه امر والامر قد مر مستر في الامر بالسر على العود من
 الامر على التراجع لان الامر على العود امر مع صد كونه على العود وكذا الامر على
 التراجع امر مع صد كونه على التراجع ومن حصل المراجعة صد حصل المفرد فليعلم ان معنى
 صدر مستر في الامر مع كونه ثورا والامر مع كونه راحا واذ افسد لفظ افعل الامر
 ان الامر قد مر مستر في هذا التعمين ثانيا لفظ افعل لا يدل على صدر مستر في هذا
 التعمين فاحسن الحكم بآخرها قوله تعالى لا تلبس ما بعد ان لا يحداد امر تكافئة
 على آية لما في الحال المتأخرة وهذا يدل على انه وجب عليه الامان بالمعلل صا حرة
 اذ لم يحكم كذا لكان لا تلبس ان يقول انك امرتين وما اوجبه على الحال فكيف سحر الذم
 سر كنه في الحال وبما صفا قوله تعالى وما رعدوا الى العفو من ريك وقوله فاستقوا الحكرات
 وبالمثل الحار والناخرة لحدا ما الى بدل وكذا الى بدل الانسان باطلاق القول بحوا
 الناخرة باطل لسا صا القسم الاول فحوار البدل هو الذي يقوم مقام المبدل في
 كل الزمان فاذا اتى هذا البدل وجب ان يسقط عنه التكليف والاساق ليس كذلك فان قلت
 لم يجوز ان يقال البدل فام مقام المبدل ذلك الوقت لا في كل الاوقات فلا حرم لم يلزم
 الا ان سار البدل سقوط الامر بالمبدل فليعلم ان كان موضع الامر التكرار الامان من تلك المماهة
 من واحد في امر وكان هذا البدل فام مقامه في هذا الحق فعدا في ما هو المقصود من
 الامر فتمامه وجه سقوط الامر باللفظ بل ذلك العذر منى بعد ان يفسد الامر بالتكرار
 ولكنه باطل فاما صا القسم الثاني وهو القول بحوا الناخرة الى بدل انك لم يكن من
 كونه واحدا لانه لا نعم من قولنا لست براحا انه يجوز تركه من غير ان يراى فيها الحار
 لماراها الخاية معينة محلا فاذ حصل المكلف اليها لا يجوز له ان يجرى الفعل عدا او



له الكاحل ابدأ والقسمان باطلاق القول بخوار الباطن باطل اعمالها انه لا يجوز ان
الغاية بعينه لان تلك الغاية اما ان يكون معلومة المكلف او لا يكون فان كان معلومة
له فكل الغاية ليست الا ان يصحح بطل على طنه انه لو لم يسفل باذانه فانه يفتقر
ذلك الفعل لئلا ار كل من قال بخوار الباطن الغاية معلومة قال تلك الغاية هي هذه
والقول يا سارعا به اخري من الاجماع وانه غير جائز للقول بخوار الباطن الى
هذه الغاية باطل لان ذلك الطران لم يكن له ما ربح من غير طر السواد دور ولا حرج
به وان كان لا مان وكل من قال بهذا القسم قال ان تلك الامان اما المرض الشديد
او علو السر وهذا ايضا باطل لا كسواء الياس بموت حياه وينص اليه ما كان
محتمله فكل الفعل في علم الله تعالى مح ان طاهره لك الامر للوجود واما باطل ان
تلك الغاية لا يجوز ان يكون محموله لانه على هذا التقدير يصير مطلقا بان لا يجر الفعل
عنه وقت معين انه لا يفرق في كل الوقت وهذا تكلف بالباطل واما باطل ان لا يجوز
الباطن ابدأ والباطن ابدأ بخوار المبدأ وانه ساقى القول بوجوه خامسها
ان السيد اد امر عبد ما يقفه الما بهم من العمل واسمح العقل ادم العدل على
الباطن والاسناد الى القرينه خلاص الاصل فالامر بعد الغور وسادسها ان
على ان يحتمل اعتماد حور العمل على الغور فقول العمل احد حور العمل على
الغور فاسا على الاعتقاد والجامع يحصل المصلحة الحاصلة بسبب المسارعة الى الاصل
وسابعها ان الامر ينسب انواع العمل فاسه العقود والساعات فلما وقع العقد
عقب الاحكام والقول والامر وحار يكون مثله ويجوز انه اسد عاقل يقول بطل
منعنى العمل كالحاجات البيع وباطنها ان الامر ضد النهي فلما افاد النهي حور
المسما على الغور وجب الامر ان يغور حور على الغور وما اورد هذا على طرف
اخر فلو انبأ ان الامر بالشئ فهو عن تركه كذا النهي عن تركه بوجه الامها عن تركه
في الحال والاسها عن تركه في الحال لا يمكن الا لا اقدم على الفعل في الحال فسد الامر
بوجه العمل في الحال وباطنها ان اعتمادا على انه لو فعل عقبه رقة الموقع وخرج عن
العهد واحلفنا في انه لو فعل بعد ذلك بخرج عن العهد بوجه الاحاطة بغير
وجود الامان به على الغور لحصل المخرج عن العهد بغيره والواجب عن ادراكه حال

فعل

فعل ذلك الامر كان مقروبا بما يدل على الغور وانه غير الباطل ان قوله وسارحوا الى مغف
من ريك عما نرجع ذكر المعصية واراها ما يقتضيها وليس ان المعصية لطلعت الخفض
هو الا ان الفعل على سبيل الغور وعلى ان هذه الامه لو دل على حور الغور لم يعلم
منه دلاله نفس الامر على الغور وعن المال والراجح انه ممكن ما اذا صرح وقال اوجبت
عليك ان تفعل هذا الفعل في اي وقت وذكرا ما جعلت عذرا في هذه الصوره هو
عذرا عما ذكره وكذلك ممكن الكفار والمدور وكل الواحاح الموسمه غير الكاسين
انه عارض بان السيد اد امر عبد نسي ولم يعلم الخلام حاحه السيد اليه في الحال فانه لا
يفهم العمل فان حليم ذلك على القرينه الرضا لم سلم فان طلسا السيد يعلم منه
لعله ما في اخره نسي فخر ولو ان الامر للغور والامام مع هذا العمل فليد تد
بغير الحد فقول امر بنى ان فعل دما امر بنى بالعمل وما علمت بان في الباطن من
وغير الباطن انه ممكن ما اذا مال اقل في اي وقت واما المدور والكفار وسطل ايضا
للخبر فانه لو قال السارح يقتل زيد عمرا فهو على الاعتقاد في الغور ولا يجوز
في الغور ولا في اعتماد غير مسفاد من الامر لان تركه العمل فيه فاذا نظر علم ان احتمال
امراه تعالى له عن السارح انه سطل بقوله افعل في اي وقت وذكرا الجامع الذي
ذكره وصف طردك وهو غير معتد وعن الباطن ان النهي بعد الكار والامر بعد الغور
والامر لا بعد الكار فلا يلزم ان بعد الغور وعن السارح وهو طر الاحاطة بسبق
بقوله افعل في اي وقت واعلم ان هذا النص يرد على اكثر ادلتهم وهو ان لا يجوز
والله اعلم المسئلة السابعة حور الامر المعطى او الامر المعطى على تركه ان عدم عدم
ذلك الشيء والخلافه مع العاصي ان يكون المقتضى له لسادسها الاول وهو ان النهي
سمو اذله ان شرط الشرط والشرط ما ينشئ الحكم عدا سفاه فلزم ان يكون المعطى بعد الشرط
منسفا عدا سفا المعطى عليه اما ان النهي من حور هذا الشرط فخر الشرط قد ظهر في قسم
واما ان الشرط ما ينشئ الحكم عدا سفاه ولاهم يقولون الرضا شرط صحة الصلوة و
الحول شرط حور الركوع وعوا يكونها شرط من اسفا الحكم عدا سفاها والاسعمال دليل
الحديث طاهر اما ان شرط الزمان في حور هذا الشرط فخر الشرط ولكن لعل ذلك من
اصطلاحاتهم الحاديه لعميتهم المكارر المحضه بالرضع والنصف والحر وان لم يكن سبعة

فبعد الاسماء وحسن واسل هذه اللغة سيما ان هذا الاسم اصيل للكل اسلم ان الشرط
 ما يقع الحكم عند اسما به بل شرط الشيء ما يكون علامة على بقاء شيء قولهم اسراط الساعة اي
 علامات ما وادانها اسراط عيان عند العلامة لم من موتها سور الحكم لكن لا يلزم من عدمها
 عدم الحكم سيما ان شرط الشيء ما يقع عليه الشيء كغير مطلقا ام بشرط ان لا يوجد ما تقوم مقامه
 المولد مع وعلى هذا التقدير لا يلزم من عدم هذا الشرط عدم الحكم انما اذا عوانه لم يوجد ما يقوم
 مقام هذا الشرط والحوادث لما دللنا على صحة هذه الفرضية بشرط وجود اعماد
 ان هذا الاسم كان خالصا في اصل اللغة ولا كان حصول هذا الاسم له بالصلو وقد مر ان الشرط خلاف
 الاصل فلو شرط الشيء ما يدل على بقاء ما لو كان كذلك لم يصح تسمية الموضوعات بشرط صحة الصلوة
 فان الموضوع ما يدل على صحة الصلوة وكذلك الحوائج قولنا الحوائج شرط وجود الركن والاحسان شرط
 وجود الرجم واما اسراط الساعة فهو ان كان علامة في ذلك على وجود الساعة كغيره من
 الساعة الا بعد وجودها فهو سماء بالاسراط المحيية الاعيان والادراك المحيية الاعيان بالادراك
 شرط الشيء ما يقع الحكم عند اسما به مطلقا او اذا لم يوجد ما يقوم مقامه فليس مطلقا لانه اذا
 كونه شرطاً لم يزل الشرط معناه في اللغة ما يقع الحكم عند اسما به من ان ذلك الشيء اسما
 الحكم عند اسما به فلو انما ساسا اخر تقوم مقامه لم يكن ذلك الشيء بصفة شرطاً بل بكون الشرط
 اما هو او ادراكه الا على البعض وذلك ساقى فام الدلالة على كونه شرطاً بصفة الشيء الثانية
 ما روي ان علي بن مسعود قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما يقع الحكم عند اسما به
 ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اصدقه صدقوا به ما علمكم ما فاقوا صدقه ولو لم يفهم
 المعلق على الشيء بكنهه ان عدم عدمه ذلك الشيء لم يكن لذلك الشيء معنى فان قلنا لا يجوز
 ان يقال انما يفهم ذلك لانها معلقة من انما في حيز الصلوة وجود الامام وان
 حال الموت مسما به من ذلك وما عداها ما يقع على الصلوة وجود الامام فذلك يتجوز
 العوض المسمى بغيره بغير هذا المذهب فحكمه انه لو انشأ الشرط عند عدم الشرط لما
 حار العوض عند عدم الموت وقد حار فعملنا انما يحسم عدم الشرط عند عدم الشرط والحوادث
 عن السؤال الاول انما بالادلة على وجود الصلوة لا سطر في الامام والادراك الاصل في الصلوة
 الامام بل المروي عن عائشة رضي الله عنها ما كان صلوة السفر والمصلي ركعتين فاقترن صلوة
 السفر وركعتي صلوة الحضر وعن الباقر ان ظاهر الشرط لم يجمع من ذلك ولذلك ظهر الشيء كذا لا يفسح

ان يدرك ذلك على خلاف الظاهر والله اعلم احسن المحال في الالوهة والحكم اسما لانه فهو ان
 المعلق انما على شيء لو كان غدا عند عدم ذلك الشيء كان قوله عز وجل ولا تكونوا تنكرون
 على النفا ان اردن محضاً دللنا على انه واحرم الاكراه على النفا ان لم يرد المحض وقوله
 فكانوا هم ان علمهم منهم خيرا وقوله واسكروا لله ان كنتم اياه تعبدون وقوله ان يقصر من الصلوة
 ان حسم وقوله فان لم يجدوا كائناً منهن فمصرفه في جميع هذه الاماكن الحكم عن مسبق
 عند اسما الشرط واما الحكم فهو اذا نال امراته ان دخل الدار فانه مطلق في هذا المسمى
 وضع الظلال بل ذلك الشرط حتى لو تحتمل او على شرط اخر لم يكن مباحا للدار ولو لم
 عدم الشرط عند عدم الشرط لم ينافى فيها والحوادث على الظاهر ان الظاهر معمران
 لا يحرم الاكراه على النفا اذا لم يردن المحض ولكن لا يلزم من عدم الجزية القول بالحوادث انما روي
 الحزمة فيكون لظن ان المحل قد يكون مقتضى وجوده فعلا وهما كذلك لانه لم يردن
 المحض فصار روي النفا واداردن النفا اسما كراهية على النفا وعلينا انما اذا علم الظاهر
 بالحوادث لم يحتمل ان كل المحض واحد او يقتصر على المعلق حتى لو يرد جهاد دخل الدار ومع
 واركان المحض بل ما عداها المنع عن المعلق حتى لو المعلق موجودا على وجود الدار ما زاد
 بروج اخر وعاد الله ودخل الدار وقيل الظاهر المعلق والله اعلم المسئلة النافذة في
 الامر المقيد بعدد لخص ان الحكم المعلق بعدد هو يدل على حكم ما اراد فعله وما يقع عليه
 اسما في جانب الرتبة فيكون العدد النافذ على عدم امره حتى يورد ذلك الامر في العدد الرايد
 لا النافذ موجود في الرايد فعلة عدم ذلك الامر حاصله عند حصول العدد الرايد مسالة
 لو حذر الله تعالى علما حله بالاداء طامه كان الرايد على المانة فمطورا لان المانة وجود
 في الرايد على المانة ولو قال اذ بلغ الما فليبرم اصل حضا فحله العليين عليه ما يدفع حكم
 النجاسة فالرايد عليها اولى ان يكون كذلك اما اذا كان العدد النافذ موصوفاً حكم لم يحرم
 الرايد فعله موصوفاً بل الحكم لانه لا يلزم من وجود عدد فاحا او صاحباً ان يكون الرايد عليه باحاً
 او صاحباً اسما في جانب النقصان فحكمه اما ان يكون احداً او صاحباً او حطاً ما كان الاحد
 لم يحل ما دون ذلك لحد اما ان يكون واحداً في ذلك العدد على كل حال ولا يدخل في ذلك
 كل حال او يدخل في ان لا يدخل في اخر فيسأل الاول ان يصح ان يصدق الله تعالى على هذا الراي ما تارة
 يدعى على احد حله بحسن لا بد من حسن داخل المانة ومسال الثاني ان يصح ان يصدق الله تعالى على احد حكم

بسم الله شاهد بان لا يدل على اياحه الحكم فهذه الواحدة من الحكم فهذه الواحدة
غير داخل تحت الحكم فهذه شاهد بان لا يدل على اياحه الحكم فهذه الواحدة من الحكم فهذه الواحدة
وقد مضى على ما فيه قدامنا لما استعمال العلم من هاهنا العلمين لا يدل على استعمال
فيه واحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة
وقد مضى على ما فيه قدامنا لما استعمال العلم من هاهنا العلمين لا يدل على استعمال
خط ما دونه من طريق العلمين اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة
الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة
جلد الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة
دور الواحد على الحكمين على العود لا يدل على ما ارادوا بعض الاول
مفصل واحد صحيح الخائف بالسنة والافعال احاطت به من ان الله تعالى لما اراد ان يسفر
لهم سعيهم فلهذا لم يرد على العلم واللام والله لا يرد على السعي فقولوا ان الحكم
عن الراءن واما ما اجماعهم من ان الله تعالى عمل من عود جلد الفاعل والما من على الراءن
الحواش عن الاول ان السعي على السعي كماله سعيه عن الراءن فلهذا لا يرد
صلى الله عليه وسلم حوز حصول الحق لورا على السعي فلهذا لا يرد على الراءن ان ذلك
المعنى انما عمل بالحق على حكم الاصل والله اعلم المسئلة التاسعة والاربعون بالاسم
الجمهورنا ومن المحترق على الاخر والمحمود بالاسم لا يدل على حكم باعداء كقولنا ان
رند في الدار لا يدل على ان عجم والفسق فيها وادامر يمشي لا يدل على ان عجم ليس بواحد
وقال ابو بكر الدقاني وما فيه يدل على لسا وحق الاول اعادوا الكلام على حوار ان يقال
رند اكل او سرق العلم بان عجم فعل ذلك ايضا السائر في حصر العصف المذكور دل
على ان الحكم عجم المذكور لم يطل القياس لان العصف على حكم الاصل ان وجد في العصف
على حكم الفرع كان حكم الفرع باننا بالحق لا بالغير وان لم يوجد كان الحكم بالا على
عدم الحكم والفرع وحيد لا يجوز اسائه بالقياس لان العصف موقوف على اعيان الناس له
دل قوله ان اكل على اعيان لم ياكل لول على ما يخطوه او لم ياكل لول على ما يخطوه
لنسخ اللغز اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة لا العلم الواحد اذ اذ هو متباينة

قد يعلم ان رندا وعجم قد ستر كان فعل ويكون له عجم في الاحار عجم
دون الاخر فلهذا لا يدل على لا يخطوه ولا يخطاه واحسب الخال ما لا يد
في الحصر من فائد ولا فائد الا على الحكم عجماء والجواب المقصود بالناس عجم
فعل عجم كان معلوما بالاحار عجم دون عجم فلهذا لا يخطوه ولا يخطاه
العاصم في امر المعص بالصف وهو كقوله ولو اخرج العجم السائر واحضروا في اهل
يد ذلك عجم السائر الخواص لا يدل على هو قول حفيظ الله عليه وهو احسانا من سرج العاصم
ان يكره امام الحرم من قول جمهور المحترق وهذه السائر والاسير في عظم العقبات
الى انه يدل على اذ هو الاول ان الخطار المقعد بالصف لودل على ان المعصاة بخلافه
لدا على اما يخطوه او لم يخطوه لكنه لم يدل على من العدم من فوجد الا يدل على اصلا اما
بما انه لا يدل على يخطوه لان اللغز الدال على هو الحكم في احد القسمين ان لم يكن
مع ذلك موصوفا للمحكم في القسم الثاني لم يكن له عليه دلاله لفظية وان كان هو
له تحصيل يكون ذلك اللفظ موصوفا لمجموع اسائر الحكم في احد القسمين وبه عن القسم
الاخر وما راع في دلاله مثل هذا اللفظ على هذا المعنى بان لا يدل على معناه لان
الدلالة المعنوية هي ان يسلم المسمى في فعل الدفن من المسمى الى الراءن وهو ما
نور الحكم في احد القسمين يسلم عجمه عن القسم الثاني لان الصور من المسمى الحكم
بحوز حصر احدهما بالسائر دون الثانية اصلا بان الصور الاخر غير واحد وان كان
واحدا لكنه شذو وطوبى اخر اما اذ لم يكر واجبا ذلكا مالا به حيز بالالمسك احد القسمين
دون الثاني وهذا ما اتصل به حوز غمراه تعالى او ان حيز القياس الثاني للقياس
بحاج الى ايراد احد القسمين دون الثاني كمر على المسألة ولا عكس العلوقة فانه بعد حوز ان
الحول بحاج الى معرفة حكم المسألة دون حكم العلوة والارحم بحسب السائر ان حصر
بالدكر دون العلوة واما اذا وحي بان حكم القسمين معا فلهذا قد يكون ذكر احد القسمين
دلالة على هو ذلك الحكم في القسم الاخر فانه تعالى لما منع من فعل الما ولا خشه الما لا كان
ذلك دلالة على المنع من فعلهم عبد العبي بطوبى الاول في ذلك كقولك لستم حكم القسم
الاخر اما منقضى والعاقل فانه ان اسائر الحكم باللفظ العام اصغر من اسائه بالدليل
الحاصل في حال بطون الحصر العام دون الخاص او عكس كما نرى على حكم الاحاسن

عن الاول ان اصل الحق فيمكن من قول العاقل ان الطويل لا يطير وبالكساف
وهو لا ينفرد عن الحكم عما عداه والمستدل ان يقول ان الحكم هنا لا ينفرد
فيما يطير لا يطير بل هو الحكم بالصفة وانه ليس في خلاف بل هو ما لا ينفرد
بل هو الحكم بالاسم وهذا يقولون ان يعلقه على الاسم عند بل يقول ان ما في الواقع
وغيره من ان يقولوا هذا الكلام ما في الواقع واما ان يقولوا فانه في ذكر هذه الصفة
التي وعلى هذا العقيدة مع العبر وعن الثاني ان الحكم بالصفة الصادرة من
لا ينفرد من خص لا في الخارج من السبع اذا غرق في الماء فانه كما ان يكون احد من
الما في الخارج واما ما يدعي انه لا حصر ولا يحد عقلا فيخصص الصور المعينة
المعين فيخصص لا حصر في الخارج بل ذلك الحكم من غير حصر واما فيخصص الله تعالى في العالم
نوع معين في ان قلنا او بعد خصم من غير حصر وفي هذا المعام احاث في صفة ذكرها
في كتبنا العلمية سلمنا انه لا ينفرد من فائدة ولكن سائر النسخ التي عددناها في دليلنا الاول
موارد واما حمله الدليل منقوض بالخصم بالاسم وعن الثاني ان يعلق الاحكام
المعادية بالعلل المختلفة خلافا لاصل وسات في غيره وكما في العاقل ان ما الله تعالى والله اعلم
صواعق الاول العاقلون بالخصم بالصفة بل على من الحكم عما عداه او فوائده بل ذلك
في قوله تعالى اجمع عقول بينهما فانقروا ولا في قوله عليه السلام اساءوا بها
نفسا ذنوبها لا بالاعتماد على الخصم هو العان فان الحكم لا يحرك عاقلنا المعند
السقاة والمراء لا يكتفي بعضها الا بعدا بالاولى فادراكا لا يكون من الخصم هو
الغان لم يعلق على الظن ان ينفرد عن الحكم عما عداه الثاني يعلق الحكم على صفة في
حسب لقوله عليه السلام في سماعه العلم ولو نفس هذه عما عداه في ذلك المنس والنفسي
سائر الاحاسر وقال بعض الفقهاء من اصحابنا انه ينفرد في القول عن المعلوم في جميع الاحاسر
لما ان ذلك الخطا فيفسر الخطا فلما تناول الخطا سماع العلم فذلكه ينفرد في العلم
دون غيره احسوا ان العلوم يحرك محركات العلم في حوزة القول ويلزم من عدم العلم
عدم الحكم لان اصل اتحاد العلم والخوارف ان المذكور في العلم لا يطول في العلم
ما يدعي ما قاله والله اعلم المسئلة الحادية عشر في ان الامر هل يدخل في الامر ذكره
للمسئلة في نفسنا لطفا فقال هذا الثاني فيصير مسائل اولها انه هل يكون

ان يقول الانسان لنفسه افعل مع انه يريد ذلك الفعل ومعلوم انه لا شبهة في
وثابها ان ذلك هل يسمى امرا والكناية لا تسمى لا ان لا سغلا معتن في الامر
وذلك لا يمتنع الا من يخصص من لا يخصص لا سغلا فله ان يقول ان الامر طلق العقل
بالقول من الغرض فادام لم يرد هذا المعاني لا يسمي اسم الامر والثاني ان ذلك هل يمتنع
ام لا والكناية لا في المعاني من الامر اعلام الغرض طامنا لذلك الفعل ولا فائدة
في اعلام الرجل نفسه ما في قلبه ورايها هل اذا حاطط الانسان عنده بالامر يكون
داخليا فيها والخيانة اما ان يعل امر عن كلام بعينه او بكلام ذلك الغرض
الاول فان كان يناديه دخل فيه والام لم يدخل في الاول بل يقول ان فلانا امرنا
بكذا ونسأل الله ان يقول فلانا بامرنا بكذا واما الثاني هو كقوله تعالى معكم
الله في اولكم فهدايد كل الكلفة لا في ذلك حطاط مع المكلفين فساد لهم بامرهم
الامر في حصة الدليل والله اعلم المسئلة الثانية عشر في الامر الوارد عقبة الامر بحرف
العطف في بعض العطف العاقل اذا قال لغيري افعل ما قاله افعل لم يحل الامر الثاني
اما ان يقول محالف ما ساء له الامر الاول او ما ساء له فان ساء له ما حاله انضى
سائر الاحمال وهو صراحتا في احدهما يصح اجتماعه مع الاول والآخر لا يصح والذي
يصح اجتماعه مع الاول يحل على المأمور فعلها اما معتنق او معترق الا ان يدل ذلك
مستفصل على حوزة المحج او حوزة الغير فان مسألة قول العاقل لغيري صلصم واما
ما لا يصح ان يجمع مع الاول فان لا يصح الاجتماع عقلا كالاصل الواحد في مكانين
وبان لا يصح محضا كالاصل والصدور وكلا القسمين لا يصح الامر بفعلها الا منصرفا
اذا ساءل الثاني صلصم ما ساء له الامر الاول فلا يخلو اما ان يكون حرك المأمور به هو المراد
فيه او لا يصح فان ما ان يكون الامر الثاني غير معطوف على الاول او يكون معطوفا عليه
واذا لم يكن معطوفا عليه فهذا العاقل صريح في كونه له انه ينفرد عن بعض الاول
ان يجمع العان من ذلك وورد الامر الثاني معرقنا وهذا هو المحذور وقال ابو الحسن
النصر في الله الله الله الوفاء فيقال ما يمنع من العان قول العاقل لغيري استغنى
استغنى والعان يجمع من كبر استغنى في حال واحد في الاكر ومسال في منع التعريف
الحاصل بالامر الثاني قول العاقل لغيري صلصم فانه اذا قال لي صلصم الصلصم الصلصم

الى تلك الحقن في الدم الكسوف منور الى العهد المذكور ومثال ما تعرض عن كلا القسمين
قوله تعالى لئن لم يكن عدل ركني الدليل على انه نبي عن بعض
المولود حجاز الاول ان لا يرضى الجور والعقل الاول وحده بل هو الاول
وهو بل هو الثاني في كسب الحاصل محال فلو انصرف الامر الثاني الى العمل الاول
لزم حصول ما يقتضيه الجور من غير حصول الامر ودلك غير حار فوجه صفة العقل
التالي الى الوضوء الامر الثاني الى غير ما هو معلوم في الامر الاول لكان الامر الثاني كذا
ولو صرفناه الى غير ما كان فانه زائد واذا وقع العارض من ان ينفذ الكلام فانه
اصلية وسائر نفي كذا ولا مكران حله علم الاول او الثاني كما ان الامر الثاني
معطوف على الاول فانه لم يكن معترفا فانه نفي فانه غير فانه الاول في الثاني
يعطف على نفسه مثاله ان يقول القائل لئن صل ركني صل ركني فاما ان
كان الثاني معطوفا على الاول ومعترفا لقول القائل لئن صل ركني صل ركني
فصدا في الحشر بحجته ان الاشياء هو الوقف فانه يمكن ان يقال بحله على تلك الصلة
لا طلام العرفه يمكن ان يقال بحله على صفة اخرى لا حل العطف وليس احدها
اول من الجور الوقف في غير ذلك هذا خبر اول لا يلام الكسوف فيكون يعرف
كما قد يكون يعرف السابق في غير ان يكون المجهود فيمكن ان يكون المعهود السابق وهو الصلة
الى سائر الامور الاول ويمكن ان يكون صفة اخرى لعدم ذكرها واذا كان كذلك في العطف
سليما عن المعارض اما اذا كان الثاني امرا على ما ساول الامر الاول وكان ذلك
مما يصح فيه الترابد ولا خلاف ان يجمع ذلك عقلا كسب زائد وحوم يوم او يجمع ذلك
سرعا كقول زيد فانه يدكران يجوز ان يتراد عنه ويقع تمام خبره على عدد كالأطلا
واذا لم يصح الترابد في المأمورة لم يحل الامر ان يكونا عامين وخاصين او يكون
احدهما عاما والآخر خاصا فاما كما عامين او خاصين وجب ان يكونا واحدا
ويكون الامر الثاني كذا للاول سواء ورد مع جزو العطف او لا مع جزو العطف مثال
العامين مع جزو العطف قوله تعالى لئن لم يكن عدل ركني الدليل على انه نبي عن بعض
جزو عطف ان يصفوا من الثاني جزو العطف ومثال الخاصين مع جزو عطف ونحو عطف
قوله اقل زيدا واقل زيدا اقل زيدا اقل زيدا اما اذا كان احدهما عاما والآخر

خاصا سواء تقدم العام او الخاص فالمراد الثاني ما ان يكون معطوفا على الاول او
غير معطوف عليه فان كان معطوفا عليه مثاله قوله تعالى لئن لم يكن عدل ركني الدليل على انه نبي عن بعض
فان بعضهم ان يوم الجمعة لا يكون اخلاصا للكلام الاول لانه يصح حكم العطف
والاشياء الوقف لا يفسد ترك طاهر لعدم اول مرتبة طاهر العطف وحله على
الماكد واما اذا كان الامر الثاني معطوفا على الاول فانه قوله تعالى لئن لم يكن عدل ركني الدليل على انه نبي عن بعض
صم يوم الجمعة فمما عموما احدهما من دليل على ان الامر ورد ما كذا في لم
هو من ذلك الجنس شيء لم يدخل في العام والله اعلم **القسم الثاني**
المسائل المحتوية والمطرفة في معرفة المطرفة الاولى الجور والحق اما عن
اقامه او عن احكامه اما اقامه فاعلم انه يحال ما عرفت من قسم الى بعض
والحق في محبة روي المأمورة الى حصص موسع ويحال الجور الى واحد
على الحشر وواحد على الكفاية **المسألة الاولى** في المعترلة الامر بالمعترلة على
الحشر يصح جواز الكل على الجور والمعترلة الواحدة واحدة واعلم انه
لا خلاف في المعنى بين القولين لان المعترلة قالوا المراد من قولنا الكل واجب على
البدل هو ما لا يجوز المكلف الاخلاق جميعها ولا يملكه الجمع بينها ويكون فعل كل
واحد منها موكولا الى ارجحان والعقوبات عن اقوالهم الواحدة واحدة بعينه هذا
المعنى بعينه والاصح للملاو اصلها من مباديها بروه انها ساعد المعترلة
وروي في المعترلة عن اصحابنا وانما العرفان على احسان وهو ان الواحدة واحدة
معنى عند الله عن بعض عننا ان الله لا يعلم ان المكلف لم يحسم الى ذلك الله
هو واحد عليه والدليل على ساد هذا القول ان الجور معناه ان الشرع حوزة
به كل واحد منها بسط الانسان لا حوزة على المعنى واجبا عند الله معناه ان
تعالى يوجه من يركه على الجور ويخرج من جواز المكن وعدم حوزان مما يصح ما ادعى
انه يسمع ان يكون احدهما واجبا على المعنى فان قلت سلم ان الجور ساء
بعينه عند الله تعالى ان الله تعالى ارجح من الكلام ان الله يعلم ان
المكلف لم يحسم الى ذلك الله هو واحد ولا يحصل الاخلاق بالواجب او قولك الجور
ان يقال ان احسانا المكلف يا سائر يكون ذلك الفعل المحذور واجبا او قولك يمكن ان يكون

ما عدا ذلك المصير باحاطة سقطت الفرض كما يقولون ان المتناهي بالمعلول المحذور قد سقط
 به الفرض فليس المتناهي من الاول والله تعالى المتناهي من الامر من هذا ما لم يترك كل واحد
 منهما سطر الايمان الثاني ووجهه على العنصر فبما انه لا يجوز لنا تركه الله فلو خالفه
 تعالى به وسمع من مع انه حله ولجاء على العنصر كان قد جمع سر حوار المتكرد من المصير
 اما قوله ان احاطا المكلف بما لم يملك في حق الوجوب فلهذا احاطا بمجال الوجوب
 ان كان واحدا فبما هو باطل لان المحذور ما في العنصر وان كان واحدا فبما هو محذور
 لان الواحد بعد كونه غيره فمن جملة الوجوب وما يكون مع الوجوب مع ان يقع
 فعله وان كان الواحد هو لكل سطر المحذور فذلك هو المطلوب قوله لم لا يجوز ان يسقط الواجب
 بفعل المتناهي لو لم يكن له ما يجمع على الثاني فلو لم يكن له الحال المتناهي في اللغات
 لو لم يصرها من المتناهي وان كان باعلا ما ووجه ذلك كونه ذلك سطر ما ذكره واجمع
 المتناهي ان يفعل الواحد انما ولتركة امرا وكلا الامر من ذلك على الواحد والحد مع امرا
 طر والفعل صا والواحد المفعول له ضار كونه في سطر الفرض وكونه واحدا وكونه محذور
 عليه ثواب الواحد وكونه محذور فعله اذا الواجب وكلاهما الصفا بغير ان يكون الواجب
 واحدا فبما ما لم يسقط الفرض مع الوالو لم يترك الواحد واحدا فبما كان المكلف اذا
 اي تكلفا دفعه واحد فاما ان يكون سطر الفرض بطلان ذلك لاحتضنها فكون ذلك على الاثر
 الواحد مؤثرا مستغنى وذلك على ان ذلك الامر مع احد المؤثرين يصير واحد الوجوب بطلان
 والحد الوجوب بطلان مستغنى ان يكون واحد الوجوب بطلان فبما هذا المؤثر مع ان يكون معللا بالمؤثر
 الثاني مع المؤثر الثاني مع ان يكون معللا بالمؤثر الاول فاداءه المؤثر مع العلم ان يستغنى
 ذلك لاحتضنها عن كل واحد منها فكون محالها اليها معا وعسا عنها معا وهو محال واما ان
 يكون سقوط الفرض بالمجموع فذلك محال لا يلزم ان يكون المجموع واحدا وهو صا ان الانسان بالكلية
 واحد واما ان يكون سطر الفرض واحد منها فذلك الواحد ما ان يكون غير معين ولما انما في
 الوجوب والحد في انما الانها في الله فقط واداءه وجود واحد مع العلم مع الانسان واداء
 المسح الانسان مع ان يكون الانسان عليه لسقوط الفرض فبما بطل هذا بطلان سطر
 الفرض ما ان واحد منها معناه تعالى هو المطلوب وبما كونه واحدا فاذا انما المكلف
 تكلفا فاما ان يكون المحكوم عليه بالوجوب مع غيرها او كل واحد منها وعلى التقديرين يلزم ان يكون ذلك

واحد

واحدا على العنصر على المحذور وهو باطل او واحد مع معين وهو باطل لان غير المتناهي مع
 جميع احكامه او واحد مع نفسه غير معلوم لنا وهو المطلوب وبما انما ان يستغنى عنه
 الواحد اذا انما المكلف تكلفا فاما ان سمي بالواحد على كل واحد منها او على مجموعها وعلى
 التقديرين يلزم كون الكل واحدا على العنصر واما ان لا يسمي بالواحد معا الا على واحد
 الواحد فاما ان يكون معناه او غير معين الثاني محال ان اسمها بالواحد على فعل حكم
 بالمتناهي والمكلف بالمتناهي يستدعي محلا معناه ولا يدخل من غير محله محلا معلوما ان ذلك
 الواحد مع نفسه غير معلوم للمكلف وربما ورد هذا الكلام على صفة اخرى وهو انه اذا انما
 ما لكل فاما ان يكون الوجوب في فعل كل واحد او فعل واحد من الواجب تمام المقر ما تقدم
 واما طر والترك كانه اسمها في العنصر بالمكلف اذا احل بها بامرها فاما ان سمي
 على كل واحد منها فكون كل واحد منها واحدا على العنصر هذا حكمه او على ترك واحد منها
 وهو اما ان يكون مجبيا او غير معين والثاني محال ما اولاه فاما انما بطلان واحد منها
 الاخر بطلان الوجوب كان اسما في العنصر والواحد منها وهو الاخر في محله محلا
 على الاثر المرجح وهو محال واما ما ناسا فلان اسمها في العنصر على الحكم مع نفسه
 معناه اسمها تمام المعنى مع المعنى واما ما ناسا فلان اسمها في العنصر على الحكم مع نفسه
 امكان الفعل ولا امكان لفعل شيء غير معين ولما بطل هذا العلم بطلان بطلان واحد
 عدا الله تعالى وهو المطلوب واما الذي هو الواحد واحد غير معين فبما هو على انما
 اذا عدا على غير معين فبما هو على مقتضى مقتضى مقتضى واما معناه باختيار المسح واحد
 منها فبما هو الواحد الذي ليس بمعين نفسه معناه باختيار المكلف وكذا اذا طر بوجه
 روحانية لا بعينها او احد غير معين لا بعينه وكذا القول في مقتضى الامانة لرحلته
 واحد والمخاطبة لمرء واحد وان الجمع فيه حوار والله اعلم والمواجب عن الاول
 انه يسقط الفرض عدا ذلك واحد منها قوله يلزم ان يجمع على الامر الواحد مؤثرا مستغنى
 فبما هذه الامسا عدا بغيرها لا بوجبات ولا يجمع ان يجمع على المدلول الواحد
 كسره وعملها في انما ذلك فبما كونه واجبه كلها ان يلزم فعلها بعد ان صار معوله فذلك
 محال وعدا ذلك لا يفسد هذا الامر انما يقال انما ذلك دخلها بالوجوب هذا كما يستغنى عنها
 اما على الجمع او على المدلول فبما ان يقول اما الجمع فلا واما المدلول فبما معنى انما بعد وجود

يسد عليها انها كانت من وجودها بحيث يحصل اي واحد منها احسار المكلف بدلا
 عن صاحبه وذلك لا يبرح في قولنا واصحاب هذه المشبه والى قولنا انه لا مجال اذا حال
 الواحد هو ما كان المكلف لا نه اذا اتى بالكل فقد احسار كلهما وحسار كل واحد
 واحدهما وان يكون كل واحد منهما واحدا وحده طرفة ما اورد في قياسا وعلى ما قال
 بعضهم انه يسمى بالواحد على جعله ما دارا ومكر ان يقال انه سمي على فعل كل واحد منهما
 ثوار الواحد المحتر لا هو الواحد المقتر معناه انه سمي على فعلها ثوار وفعل امر كان له
 مركب واحد منها بسو الاسان بالامر ثوار وفعل امر كان يحمله الاسان بكل واحد منهما
 على البعض وعلى هذا المصور سقط السؤال وهو الجواب عن قوله كيف سوى عن الرابع قال بعضهم
 يصح عما لا دونها عما لا ومكر ان يقال الامر ان يتحق العقار على تركه جمع امور كان
 المكلف محمرا سريرا في واحد منها كان بسو فعل الامر وعلى الحاصل انه ليس العقدين سواء
 ضمرا من الصن او من ان يماول للمعبر الامر لاعتدال الاختصاص فوجد ان يكون كل منهما قد ساء
 العبد للكر على فعل البدل على جعل كل واحد منهما فانه لا اختصاص له في العقد على المعين
 للمعبر بل ربحا راي ضمرا واذا اخذنا نعت ملكه منه محدد الملك المعبر لسقط الرض
 في الكفان وكذلك اذا اطلق رخصة من رخصاته لعضها وانحصر عند لا ينع ان كل واحد
 منهم طالع على البدل وكل واحد منهم موقوف على البدل على معنى انه لا اختصاص للطلوع واحد
 وانه اتى امره احاد معارفها نصف الفرض عليها وحل له الاخر في اي هذه اثار رخصة
 فيه الحره وكان له استخدام السابق والله اعلم حصر الامر لا ساء فكون على الترتيب وقد يكون
 على البدل على التعيين من معدكون الحج محرم ومباحا ومندوبا مثال الحج في الترتيب اكل الميتة
 واكل المشاج وفي البدل بدو المراه من لغوس مثال المشاج في الترتيب الوضوء واليمين وفي البدل
 ستر العون ثم بعد ثور مثال المندوب في الترتيب الحج سر حال كانه القطر والبدل
 الحج من حصار لغاة الحشر الله اعلم المسئلة الثانية الفعل بالنسبة الى المود يكون
 على احد وجهين فله ان يكون الفعل فاضلا عن الوقت والمكلف بدلا لآخر اما اذا حوزا بملك
 بالانطراق او بغيره المتصور احسار العض كما اذا ظهر الخصاص في ملك الغلام وفي من الصلح
 مقداره كونه او قبل وان كان لا يكون زيدا والنقص هو الامر بالملك في اليوم ولهذا لا
 اشكال فيه والثالث ان يكون الوقت فاصلا عن العمل وهذا هو الواقع في الموضع واحكام

ويختلف الناس فيه فمنهم من انكره ومنهم ان لا يمكن ان يزيد على الفعل ومنهم من سلم
 حواضا اما الاولين فقد اختلفوا فيه على ثلثة وجه احدها قول من قال من احب ان لا يوجب
 بالوقت وان يراى في اخر الوقت وان قضاه فانه يوجب من قال من احب ان يوجب في اخر
 الوقت وان يراى في اخر الوقت كان جاني بالوجه بالوقت بالوقت فانه يوجب من احب ان لا يوجب
 من الكفر ان الصلوة لما في في اول الوقت فهو قوف فان ادركت الصلاة في اخر الوقت وليس هو على صفة
 المكلفين كان ما فعله فله ولا يوجب على صفة المكلفين كان ما فعله فله ولا يوجب على صفة
 الموسع وهم جمهور اصحابنا او على وثيقها شمس والوجه في هذا اختلاف في وجه من منهم من
 الوجب منقلى بكل الوقت الا انما تجزئ ترك الصلوة في اول الوقت الى بدل وهو قول اكثر الناس
 المستحسن وقال من لا حاجة الى هذا البدل وهو قول ابي الحسين بغيري وهو المختار في هذه الامور
 على نقل الوجوب بكل الوقت ان الوجوب مستفاد من الاصل والامر بتمام الوقت ولم ينع في النية
 بجزء من اجزاء الوقت لانه لو دلل الامر على حقيقة بغير اجزاء الوقت كان ذلك من هذا المسئلة
 التي هي في هذا فاما الذي في الامر لانه على حقيقة فعل الفعل بجزء من اجزاء الوقت وكان كل جزء من اجزاء
 ذلك الوقت فانه لا يوجب ان يكون حكم ذلك الامر هو احكام الفاعل وذلك الفعل من اجزاء من اجزاء
 ذلك الوقت كما اراده المتكلف وذلك هو المطلوب فان قيل لا نسلم مكان محقق الوجوب في اول
 الوقت التمسك بصلوات الامر انما يمكن اذا ثبت بالدليل العقلي استعماله ومصادقته ثبت ذلك
 لانه كونه واجبا في ذلك الوقت معناه ان المكلف ممنوع من ان لا يرضى فيه المكلف في معنى ان
 لا يرضى الصلوة في اول الوقت وان كان كذلك استعمال كون الصلوة واجبة في اول الوقت وان لم يكن
 حل الامر على الوجوب وجب حله على الذنب فان قيل الفرق بينهما وبين الذنب في وجوب العمل
 ان هذه الصلوة لا تجزئ تركها منطلقا للذنب بخلاف تركه لظن ان هذه الصلوة انما تجزئ تركها
 من اول الوقت الى بدل وهو الغرض على فعلها فقد ثبت ذلك واجبا للذنب فانما تجزئ تركه بطلان
 قلت الجواب عن الاول ان لا يرضى ان الصلوة ليست واجبة بطلان انها ليست واجبة في اول الوقت
 بدليل انه تجزئ تركها في اول الوقت واما المنع من تركها في اخر الوقت فذلك ان على وجوبها
 فامر الوقت ولا بد من من هو للشيء واجب في وقت اخر غير ان في ان الغرض على الصلوة لا يجوز
 ان يكون بدلا عن الصلوة بدلا عليه موافقا لغيره على الصلوة اما ان يكون مساويا للصلوة
 في جميع الامور الصلوة او لا يكون فان كان الاول وجب ان يكون الاخذان بالغير بسبب سقوط
 التكليف بالصلاة لان الامر ما وقع في ذلك الوقت الا ان الصلوة مرة واحدة وهذا الغرض مساويا
 للصلوة مرة واحدة في جميع المعوقات المطلوبة فله سقط الامر بالصلاة وان كان انما في صحتها
 بدلا عن الصلوة لان بدل الشيء يجب ان يكون فاما مقامه في امور المطلوبة في النية ان الوجوب ليس
 الا الامر بالصلاة في هذا الوقت والامر بالصلاة في هذا الوقت لا بد من فعله في المراتب الغرض فانه لا بد
 انية على وجه الغرض وما لا بد من عليه لا يجوز في هذه التكليف به والامر بالصلاة في ذلك الوقت
 في النية ان كان الغرض بدلا عن الصلوة فانما اني المكلف بالغير في هذا الوقت ثم جاء الوقت الثاني

نظم

فاما ان يجب فعل الغرم من قاضي ولا يجب الا جازون فذلك لان بدل العادة انما يجب على حد وموضعها
لكون فعله جازي من قاضي معلوم ان الامر بان يقتضي وجوب فعل العادة في احوالها وهذا الوقت
سنة واحدة ولم يقتض وجوب فعلها من اخرى في الوقت المزمع الثاني فوجد ان يكون موعدها
على هذه الصفة فثبت ان لا يجب فعل الغرم في الوقت الثاني بخلاف الوقت الثاني لا يجب فيه فعل
الصلوة ولا فعل بلغها وهذا هو الغرم فثبت ان جازي توكيد الصلوة في هذا الوقت لا يبرق على
فعل البدل وهذا هو القطع بانها ليست طاعة بل مذكورة في قوله تعالى فوالله انهم ليعلمون انهم
الوقت فلا يكون واجبا في اول الوقت فلما قلنا ان هذا هو زمان الاول وهو الزمان حقيقة في
الموسم يرجع عند الوقت الى الواجب الغير عادلا كما انه قال فعل هذه العادة انما في اول الوقت
او في حصة واحدة في آخره ولذا لم يسبق من الوقت الا قدر ما لا يحصل عنه فافعل لاهله ولانتم
التي تقول انما يجب هذا الفعل ما في هذا الوقت ان في ذلك تسمى تجزئ في ذاتي الواجب
الواجب علينا اما هذا فثبت كما انما صغها في الحرب على ما لا يجوز الاطلاق لمجوعها ولا
يجب الا بتمام مجيعها والامر في الاختلاف في ذاتي واحد منها مقصود الى ان المذهب فثبت ان هذا
لا يجوز له الخلف ان لا يرفع الصلوة في شئ من احوال الوقت ولا يجب عليه ان يرفعها في كل احوال
هذا الوقت فثبت ان ذلك الجزء مقصود الى ان المذهب فثبت ان كان في الوقت شئ واحد
قامت الوقت فانه ينضم الكلف فيصير هذا هو الذي يقول به على هذا الفقه لا
حاجة الى اثبات البدل وهو الغرم الذي في الثاني وهو اختيار اكثر الاحكام وهو العذر
وهو في الفرق بين هذا الواجب وبين المذهب ان هذا الواجب لا يجوز توكيد البدل والمذهب
يجوز توكيد من قبل بدله وفيه اول الغرم اذ لا يكون قائما مقام الاول في جميع الجهات والمطابقة اذا
يكون هذا لا يجوز ان يكون قائما مقام الاول الا في جميع الاحوال بل هي هذا وقت سقط عنه
الامر لاسل في هذا الوقت ويكن له سقط به الامر الا في كل الاوقات واعلم ان هذا هو
ضعف لان الامر لا يثبت للذكر بل لا يقتضي الفعل الامر واحد فاذا صار البدل قائما مقام
في هذا الوقت ففعله ما به قائما مقامه في المزمع الى ان لا يكون مقتضى الامر امر واحد وهذا
قام هذا البدل مقام المرة الواحدة فثبت ان في تمام مقتضى هذا الامر بعد ذلك سقط
المكلف بالكتابة اما قوله ان لا يدل على اثبات الغرم فلما لا يثبت الغرم فلما لا يثبت على الواجب
الموسم وذلك الفعل على انه لا يمكن اثبات الواجب الموسم الا اذا ثبت انه يدين ذلك الاجماع على
ما ان ذلك البدل هو الغرم لان القائل بما لا يكون قائل بقول باثبات البدل وقيل لا يثبت
وكان من اثباته وكل من اشتهر ان هو الغرم فلما ثبتنا ان البدل ليسا امر كان ذلك
خلاف الاجماع وهو ما قلنا فثبت ان البدل على وجه الغرم فلا يثبت البدل لثبوت
اخر كان ذلك خلاف الاجماع على هذا الذي في هذا لا يكون فالقوله لا يثبت
هذا الجواب ضعف فانا لا نثبت ان الفعل هل على وجوب الغرم انه لا يمكن اثبات الواجب
الموسم الا ان يقول السيد عليه لا يجوز ذلك فثبت ان هذا هو هذا الوقت عن هذا الفعل

لا يجوز علم

ولا يجب عليه فاعلم في جميع هذا الامر وذلك ان محاسنها سبقت على الامر وعلم انه لا يفعل ذلك لما اجتمع على
اثباته من احوالها وقوله انما ان يجب فعل الغرم في الوقت الثاني لا يجوز في الامر ان يجب ذلك لان
الغرم يطلب من الفعل في الوقت الاول فيقتض ان يجرم ما في ذلك من ان الفعل في الوقت الثاني فاعلم ان هذا
ضعيف لا يثبت بان الامر لا يقتضي الفعل في الوقت الثاني فاعلم ان هذا ضعيف لا يثبت بان الامر لا يقتضي الفعل
الامر واحد وذلك ان كان كذلك وجب ان يكون الايمان بالغرم والعدل كما فينا نظير ذلك كما ان القول بالامر
الموسم حتى وانما لا حاجة فيما يثبت الى اثباته بل لا يجوز ان يجرم ما في ذلك من ان الفعل في الوقت الثاني فاعلم ان هذا
الغرم فثبت ان المذهب في وقت قضاء العبادات العاشرة وما خروا من سنة الى سنة فقول جوزاه
الما حويل وكما بان لا يقتضي اذا مات لم يعمى يعني الجوزا صلا وان خلا انه مضى الكلف عليه
عند الامام الرضا من غير ان يجعل على غيره فثبت ان ذلك لا يكون كلف الا في احوال فانه لا يفعل له
ان كان في علمه ان في ذلك الوقت قبل الفعل مات في احوال عامر بالآخر وان في علمه انك لا توف
قبل الفعل فثبت انما خبره يقول وما يدري من ماذا في علمه بخالي وما في ذلك من ان في الجملة لا يثبت
من الجرم بالتحليل او الغرم فلم يسبق الى القول بجوزا له التاخير شرط ان يغلب على طهارة من يجرى في ذلك
سواء في اوله من فاما اذا غلب على فخذ ان لا يسبق بعد ذلك على ما اذا خروا مات اوله فثبت
لان من اخذ من وجهه ولهذا قال او خففه رحمه الله لا يجوز اخير الى ان لا يبقا الى سنة لا يجب
الى المصن الموت في هذا المدة والشا في رحمه الله عليه في المصا الى السنة الثانية فاعلم ان
الفرق في حق الشا الصحيح عند الشيخ الرضي في طهارة الخمر خاصا وغراما والله اعلم المسئلة الثانية
في الواجب على سبيل الكفاية الامر اذا تناول جماعة فاما ان يثبتوا لهم على سبيل الجمع او لا على كل
الجمعة فثبت ان فعل بعضهم شرطا في فعل البعض كصلوة الجوزا لا يكون كذلك كما في قوله تعالى
واقيموا الصلوة واعلم ان هذا تناول الجماعة لا على سبيل الجمع فثبت ان من فرض الكفايات فثبت
ان كان الخمر من ذلك الشيء حاصلا بفعل البعض كالمصا الذي الغرم منه على السنة
المسلمين ولو لال الحد وصحى جعل ذلك من بعض لم يجرم الباعث واعلم ان الكلف فيه
موقوف على حصول الظن الغالب فان غلب على جماعها غنوها بقومها احوال فثبت
عنهم وان غلب على فخرهم انهم لا يقومون بدوهم عليهم وان غلب على كل واحد فثبت
ان يجرم بقومهم بدوهم بسقوط الخمر من كل واحد من تلك الطوائف وان كان يجرم ان لا يجرم به
لان يحصل العلم بالذم في كل فعل هذا الفعل لم لا يجرم على انما المكن حصول الظن الغالب
في الحكم الجوزي وقدر بل الامر بالشيء امر بما لا يمت الشيء الا به من احوال فثبت ان يكون الامر
مطلقا والامر ان يكون الشرط مقدرا للمكلف وقالت الواقعية ان كانت حوزة المأمور
سببا لكان اجاب المسبب انما السبب ان عند حصول السبب يجب المسبب فثبت ان
يوجد السبب عند اشتراط وجوب السبب اما اذا كانت المقدرة شرط فيحصل المكن الشرط

واجب الحصول عند حصول الزمان في هذا لا يكون الا بالسرطاس بالسرطاس كما هو في حصوله في الزمان
او الامر انقضى اجاب الفعل على كل حال فلا يستقر وجوبه على هذا الوجه الاول معذرة واجبه
انما قلنا ان الامر انقضى اجاب الفعل على كل حال لا في الزمان بل في قولنا وجبت عليك الفعل في
هذا الوقت ومن ان يقول لا ينبغي ان يخرج من هذا الوقت الا انقضى قد انقضت مذات الفعل
في ذلك كل واحد من هذا القولين ليس جديلا على الاجاب على كل حال فان قلنا ان اجاب الفعل على
كل حال يعني اجاب معذرة من باب لا يوجب في ذلك نكاحا مطلقا حال قد مضى الفعل فذلك
تكليف بالانطلاق فان قيل لم يجوز ان يقال ان امره بالفعل بشرط حصول المعذرة فانه في ذلك
ان جاز هذه فالفعل للظاهر قلنا لكن انما هو من اجاب ان يخرج من حصول الشرط خلاف الظاهر
فكل الاجاب المعذرة مع ان الظاهر لا يقتضي وجوبها خلاف الظاهر وليس يحمل احد في المعذرة
اولى من الآخر فبذلك السمع الواجب لم يلزم الا في قولنا هذا الامر بالفعل بشرط حصول المعذرة
قلنا هذا بطلان بان ما هو الواجب فلا بد ان يسقط الماء اذا كان الماء على صفة
لان كان كلغة سقي الماء بشرط ان يكون قد قطع المسافة وجبت ان لا يقطع في مكانه ولم
يقطع المسافة فانه لا يتوجه عليه الامر بالسقي ولا كان تكليفا بالسقي مع عدم قطع المسافة
فقد انكسر ما لا يطاق فكل ما هو واجب التحريم فهو واجب ايضا قولنا ليس يحمل احد
لغيره يعني من يحمل الآخر قلنا فالفعل للظاهر هو اجاب ما يقتضي للقطا وفي ما يقتضي
اجاب ما لا يتغير في اليد للقط لا يسقي ولا اجاب فلم يكن اجابا بل دليل مفصل خلاف الظاهر
وليس كذلك اذا خرجنا من اجاب الفعل لانه لا يوجب المعذرة مع عدم اجابها الا اذا كانت
مختلفة ما يقتضي للقط من وجوب الفعل على كل حال قلنا علم فرفع الاول اعلم
ان ما لا يتم الواجب الا مع عدم اجابها كما هو في الظاهر في المعذرة على العبادة والاخر هي
كذلك والاولى ان اجابها ما يجب حصوله ما هو في اليد والآخر ما لا يجب ذلك
فيه اما الاول قلنا اذا امره تعالى بالقيام فانه لا يلزم في اليد الا بالواجب وهو مستلزم
الامر في اليد الصريح ولما الذي يفرض ان اجابها ما يحتاج الواجب اليه شرعا والآخر يحتاج
اليه محض اما الاول قلنا انما هو الواجب الى تقديم الطعام ولما الذي يفرض في فعل العذر والالة
وقطع المسافة الى اقرب الاماكن وهذا على من من منه ما يجب المختلف فحصل قطع المسافة
واجاب بعض الالات فانه ما لا يجب كالفرض ولما الذي لا يكون كالوصول ففرض ان اجابها
او اجاب فعله لان الامر به يستتبع به وهو كما اذا كان صلاوة من الصلوات
لا يجزئها اجابها ففرض في الصلوة التي لا يكون مع الاستسار ان يحمل العاص
الصلوة النفسية لا يفعل الكل فاما نفيها ان لا يمكن من استيفاء العبادة لا يفعل سواها

عالمها

ما يلزمها من انقضاء غير من جميع الفقد فانه لا يمكن الا مع سعة السعة وكذا حصل كل الصلوات الا مع سعة من الزمان
ولما الترتيب فلو ان يترك عليه ترتيب السعي الا عند ترتيب غيره وذلك اذا كان السعي متسببا بغيره وهو فرضنا
ان يكون قد انقضى في نفسه والآخر لا يكون قد مضى في نفسه الاول فخر اصطلاحنا استمر الماء والطاهر للفقهاء فيه
اختلاف غير ثابت بالاصول الفقهية ولما الذي لا يتغير من الاستسار فانه تشمل على مسائل منها ان تستلزم
الاجتناب بالانكشاف والفقهاء اختلفوا في جواز الترتيب فيها ومنها ان رفع الاستسار الطلاق على امرأة من النساء
يعنيها او يستتبع عليه ومنها والآخر في جواز لكل تعديها الحرمة على الكل الطلاق قالوا في قولنا انما احللت نكاحه
باجتنابه وجبت لكف عنها الحرمة من كل الزمان هي الاجتناب والمنكر من ذلك ولا بد بطلان الامر من الجواز
الخير والوجوب عليه ومن الترتيب ففرضنا على ما في الظاهر وان لكل الحرمة في احد الجوانب كذا اجنب في
الآخر في بطلان الاستسار بالاجتناب اما اذا قال من جازت احد طاق تحمل ان يقال تحمل وطهره لا بالطلاق
بشيء معين فلا يحمل الا في كل معنى قبل التعيين لا يكون الطلاق نازلا في واحد من معنى ولكن في الوجود
قبل التعيين ليس هو الطلاق بل امره صلاحية لما يتوقف في الطلاق عند انزال البدان به وانما لم يمت
ادخل التعيين لم يوجد الطلاق وكان الحمل بوجوده وجب القول ببقائه فعمل بطريقه معا ومنه قال
حرما جميعا الى وقت البيان تعديا بجانب الحرمة والمعلق بعينها في علمه تعالى وانما هو شبه
عينا فقلت انه تعالى في علم الاشياء على ما هو عليه فلا يقع غير التعيين معينا لان ذلك لا يحمل
والحمل في حق الله تعالى قال بل يعلمه غير معين في الحال ويعلم انه في المستقبل يتغير الفرض التام
اختلفوا في الواجب الذي لا يقدر بغيره معين كسبح الويس والطهانية في الحج فاذا زاد على ذلك
الواجب هل يوصف بالزيادة او الحجب والاول لان الواجب هو الذي لا يجوز تركه وهذا
الزيادة يجوز تركها فلا يكون واجبا للمثل الثاني ان الامر بالسعي فهو من جنس امره لا يترك
لهذا من سعة الامر هي حصة النسخ في المدة من الامر بالسعي والى على المنع من نقيضه بطريق
الانكسار وقال الجمهور من المعذرة وكثير من اجابها انه ليس كذلك قلنا ان ما دل على وجوبه
ولم يوجب ما هو من فرائضه كذلك قلنا ان ذلك على وجوبه اذا كان معذرة لمختلف في
ما تقدم بيان في المسئلة الاولى والطلب الجازم من فرائض النسخ من الاجل لانه لا يمكن ان في
كان الاول كان جازما للطلب الفصل او يكون قد اذن في الترتيب وذلك متناقض وان كان
وهو حال وجود هذا الطلب كما اذا اذن في الترتيب متناقضا لا معنى لقوله الامر بالسعي في حق من
الاهل فان قلت لا نسلم ان الطلب الجازم من فرائض النسخ من الاجل لانه لا يمكن ان في
الامر بالمال جازم ولا استغفار في ان امره جازم بالوجود والعدم الذي هو ان الامر بالسعي فذلك
غامد من جنس ما ينبغي من السعي وطبا شعور به فالامر بالسعي حال غفلة عن سعة ذلك السعي
بمعنى يكون ناهيا عن ذلك لانه خلافه من تعال هذا الامر بعض بقوله ذلك السعي والواجب

الامر بالمال جابر قلنا ان سلنا ذلك ولكن لا يتقرر ماهية الاجاب بالفعل الا عند تصور
 موزونة فكان اللفظ على الاجاب والاعمال المنع من الاحلال به قوله قلنا بالشيء حاله من
 اخذوه قلنا لا نسئل ان يصح منه اجاب الشيء عند الغلبة من الاحلال به وذلك لان الوجه
 ماهية مركبة من قبلين احدهما المنع من الزيادة المتصور للاجواب من غير الزيادة
 متصور للزيت الاحمال واما الضم الذي هو المعنى الموجود في هذا القول معقول لانه
 لكنه لا ينافي الشيء ماهية بل يكون مستلزم ما عدا ذلك الشيء فاما المناقاة فالتالي
 الا بغير وجود الشيء وهذا هو المناقاة بين الضدين فهي بالعرض فلا يخرج عند الامر
 الشيء في الاحلال بها لان ذلك في حق من اخذوه الوجوه بالعرض والشيء سلنا ان الزيادة
 قد يكون معقولا عنه لكن كما ان الامر بالاصل او امر بمقتضاها وان كانت تلك قد يكون
 معقولا عنها سلطنا فلم لا يكون الامر بالشيء في حق من اخذوه وان كان ذلك الضد
 معقولا عنه سلطنا كما قلنا ذكره في قوله لكن لا يجوز ان يقال الامر بالشيء مستلزم المنع من
 منه شرط ان لا يكون الامر بالارطاف وشرط ان لا يكون غافلا عن الضد والاستبعاد
 في ان يستلزم الشيء شيئا عند حصول شرط خاص ولا يستلزم عند عدم ذلك الشرط
 والله اعلم المسئلة التي تاتي من شرط الوجوب بمعنى العقاب على الزيادة هذا هو الغالب
 وهو قولنا في ذكره الله خلافا للفرق في وجهه لنا وجهه الاول انه لو كان ذلك
 بحيث لا يحقق العقب لم يتحقق الوجوب وذلك بالحل على قولنا مجاز العقب من اجاب
 الثاني ان ماهية الوجوب بمعنى عند المنع من الاحلال بالفعل وذلك معنى في نفسه
 تربت للزم على التوكيد فلا حاجت فلا توبة للزم على الزيادة فلا حاجة الى تربية العقاب
 على الزيادة والعقب من الزيادة اما او ردد هذا المسئلة بعد ان عرف ما قبل في هذا الا
 انه الذي معاقب على تركه وذكرنا الاول في افعال الواجب هو الذي يترك ما ذكره في
 وهذا منه اخرها بان الواجب لا يتوقف تعزيره ماهية على العقاب على الزيادة وان لم يكن
 في تحقق استحقاق الذي ثم قال تعزيره بل اضر هذا المسئلة وتكرار ماهية
 الوجوب لا يتحقق الا بتحقق الفعل على الزيادة والزم من الاحتمال الا بالانعام ولا ذلك
 بانه متناقضه ظاهر والله اعلم المسئلة التي الواجب ان لا يتحقق في الواجب خلافا للفرق في
 وجهه لنا ان مقتضى الواجب قايمة بالمعاضد الموجود لا يلزم من بله في وجه فعل الزيادة
 وانما قلنا ان مقتضى الواجب قايمة لان الواجب من وجه الوجوب مقتضى المركب مقتضى
 لم يردنا انما قلنا ان الواجب من وجه الزيادة غير من وجه المنع عن الفعل
 والوجوب عبارة من وجه المنع من الفعل مع امكانات المنع في الزيادة ومعلوم ان

الاول
 فروع من المعصية الثاني وانما قلنا ان مقتضى المركب مقتضى لم يردنا انما قلنا ان مقتضى المركب مقتضى لم يردنا
 المفردات ما مقتضى المركب مقتضى تلك المفردات فان قلت مقتضى المركب مقتضى تلك المفردات
 حال اجتماعها قلنا قلت ان يكون مقتضى الجماع حال اجتماعها مقتضى المفردات من حيث انها هي
 وهي من حيث انها مفردة عنهم واما الاوحي انها من حيث هي مفردة داخل في المركب فكيف يمكن
 وذلك فقد لا يردنا ان مقتضى المركب واحد للمعايير بل يكون الاوحي انها من حيث
 انها مفردة وانما قلنا ان المعاضد لا يلزمها من بله لان المعاضد مقتضى فعل الزيادة وهو مقتضى
 مركبة وانما قلنا ان مقتضى المركب مقتضى ذلك المعاضد وان مقتضى ذلك المعاضد مقتضى ذلك المعاضد
 ولا حاجت في ذلك ودال ان الزيادة مقتضى الواجب قايمة بالمعاضد لا يلزم من بله في وجه الزيادة
 الذي جعله جزء ماهية الوجوب هو الجواب مقتضى وجه المنع عن الفعل فقط او مقتضى وجه المنع عن
 الفعل فقط او مقتضى وجه المنع عن الفعل وان الزيادة مع الاول والثاني مع ذلك ذلك الاول
 لا يمكن قيامه عند بيان الوجوب الا بصح من وجه المنع عن الفعل لا بد من ذلك في الوجه الا عند
 في ذلك الثاني المنع كما في الوجوب ان مقتضى وجه المنع عن الزيادة كما في السند وبموجب ان
 يبقى بعد هذا التعديل واما الثاني فبمعنى لان الواجب مقتضى وجه المنع على الزيادة والثاني
 لا يكون جزء قلت ان مقتضى الوجوب لا يكون مقتضى الزيادة لهذا المعنى والواجب الواجب الذي
 هو جزء ماهية الوجوب هو الواجب بالامر الاول قوله انه لا يتقرر الا بغيره الا مع هذا التعديل قلنا سل
 لكن الثاني للوجوب لما في وجه من الزيادة فقد حصل هذا الدليل في ذلك لان مقتضى وجه الزيادة
 يقتضي ايضا التحريم للزيت من الوجوب بالانذار وهو قولنا في وجه المنع عن الفعل فحصل من وجه الضد
 وقال في وجه المنع عن الفعل من الزيادة معا ذلك هو السند وهو الباع فظهر بما ذكرنا فان لم
 اذ لم يقتض معولا في الوجوب لم يردنا في الواجب المسئلة التي تاتي من شرط الوجوب مقتضى وجه
 والدليل عليه ان الواجب ما لا يجوز تركه والجمع بينهما وبين جواز الزيادة متناقض واما ان
 الخلاف في هذا الفصل مع طائفة من اهلنا اهل الكعبة واتباعه فانه روي في كتب
 اهلنا عنهم انهم قالوا الباع واجب واقتضى عليه بان الباع من الزيادة والحرمان من الزيادة
 فيكون واجبا في الزيادة الباع ليس نفس ترك الحرمان بل هو جعل به ترك الحرمان ولا يلزم
 من كون ترك الشيء واجبا ان يكون الشيء العاقبة الذي يجعل به ترك الزيادة واجبا اذا كان
 ذلك ترك الزيادة يمكن التحقيق بشيئين اخر ذلك الاول عندنا فيهما ما ذكره كثير من
 الفقهاء من ان الصوم واجب على المريض والمسافر والمريض وما باق من عندنا
 العذر بكون قضاء الواجب قايمة بالامر الثاني لا يجب على المريض والمسافر والمريض في الصوم
 وعندنا انه لا يجب على المريض والمسافر في الصوم واما المسافر فيجب عليه صوم أحد الشهرين
 اما الشهر المأخر او الشهر الاخر فانه ان كان هو الواجب كما قلنا في الكهانة الثلث

وذلك ما تقدم من الواجب هو الذي يمنع من تركه وهما ولا يمنعوا من الترك للصوم فلا
يكون واجبا عليهم بل المانع من تركه عن الفعل والمنع من الفعل كيف يمكن ان يكون منوع من
الترك واجبة الخالف باسنادا احدها قوله في من شهد حكم الشهر فليس يوجب الصوم على
على كل من شهد الشهر وهما ولا يوجب شهر الشهر فوجب عليهم الصوم وانما بينهما انه يوجب
فخاء رمضان وشهر فخاء وذلك يدل على انه حكى وجوبا ساهيا عليه وقيل انها
لا يوجب عليه ولا ينقض عنه فوجب ان يكون بدلا عنه كغرامات المسلفات والجواب
عن الكل ان ما ذكره من اسناد لال بالظاهر والافيد في اثبات الجمع بين النفيين
وذلك لا يتصور على ما تقدم من العقل وذلك لان النفيين من الوجوب المنع من الترك
فقد عدم المنع من الترك وانما اثبات المنع من الترك فكذلك ما تقدم
والافيد في اثبات الجمع بين النفيين وذلك لا يتصور ما قل في ان منعه الوجوب
سبق اخر كلاما اخر في الاول اختلفوا في ان المنع هل هو ما يوجب الامور ان
المراد من الامر ان كان هو المنع المطلق من غير استعانة بالامر بالترك ولا بالمنع
من الترك فغيره وان كان هو المنع المانع من النفيين فلا لكنا لما بينا ان الامر بالوجوب
كان المنع هو النفي الثاني في الفروع اختلفوا في ان المنع هل يصير وجبا بعد
الشرع فيه بل لا يفتد اي حقيقته بعد ان الظاهر يلزم بالشرع وعندنا ان
رضي الله عنه لا يلزم لنا قوله عليه السلام انما المنع امر نفسه اختاره ما دام ان
افترس ولو فرض الحمل فما اذا اذني صوما يجوز تركه بعد الشرع فنقول يجب اوج
الصوم على هذه الصفة لقوله عليه السلام كل امرئ ما اوى مقام الكلام في هذه
المسئلة المذكورة في الخلافات الفروع الثالث البناج هل هو من المكلف الاول
انه ان كان المراد بان من المكلف هو انه ومن المكلف بفعله فمعلوم ان تركه
ولا يمكن المراد منه انه ومن المكلف بفعله فمعلوم ان تركه وانما بعد انما احدهما
كونه مباحا معاير لذلك العقل في نفسه فالمكلف بذلك الاعتقاد لا يكون
بذلك البناج والاستاذ الاسحق سواه فكيف هذا في الاول وهو بعيد مع ان البناج
في بعض القسط الفروع الرابع البناج هل هو حسن ولحق انه ان كان المراد من الحسن كل ما وقع
عن فعل الخرج سواء كان على فعله او لا فالمراد من البناج حسن ولا يوجب به يستحق ما فعله
الغظيم والواجب فالمراد من البناج الحسن الفروع الخامس البناج هل هو من الشرع قال بعضهم

ليس

ليس من الشرع لان معنى البناج امر لا يخرج في فعل وفي تركه وذلك المعلوم قبل الشرع فكونه الا باحة تفرق
للمعنى الاصلي لا يتغير فلا يكون من الشرع ولحق ان المراد من البناج في فعله لان المباحة ثبتت نظر في
احدهما ان يقول الشرع ان شئتم فتركوا او انشا في ان يدل اختيار الشرع الا لا يخرج فالفضل والترك
والثالث ان لا يتكلم الشرع فيه البتة ولكن الاعتقاد الاجماع مع ذلك على ان ما لم يرد به فليس فعل
ولا طلب بتركه فالمكلف فيه فتركه وهذا الدليل نعم جميع الافعال التي لا تخصها اذا عرفت هذا
فنقول ان معنى كون الاجابة حكما شرعيا انه حصل حكم غير الذي كان مسترا قبل الشرع فليس كذلك
الا باحة تفرق لا تفيد ان معنى كون حكم الشرع ان كلام الشرع دال على تخفيفه فظاهر انه كذلك
لان الا باحة لا يتحقق الا على احد الوجهين الثالث المذكور وفي جميعها اخطأ الشرع دال عليه حكما
الا باحة من الشرع لهذا التناوب والله اعلم العقل المبني من القسم الثاني من كتاب الادارة والنزاهة
في المامون به المسئلة الاولى يجوز تركه ولا امر بها لا بعد المكلف على فعله عند اخلاق المعتزلة
والغزالي منا لوجود الاول ان الله تعالى امر الخاف بالامان والامان منه حال لا يفتي الا
انقلد علم الله جل وعز وجل على الله حال والمقتضى الى حال حال فان قيل لا تسلم ان الامان من
الحكا في حال ولا تسلم ان حصوله يقتضي الى اخطأ العلم حيله وبيان ان العلم سعي بالنسبة على ما به
فان كان النبي دنا على العلم وقوله وان كان غير واقع فعلى العلم به وقوله وانما فاما ان الامان
واقع لزم القطع بان ما عد على كان في الاول حاله او وقوعه وانما غير واقع لزم القطع بان
تعالى في الاول كان عالما بوقوعه تفرق من الامان بل ان الكفر لا يقتضي بعينه العلم بل يقتضي
ان يكون الحاصل في الاول هو العلم بالامان بدلا على العلم بالكفر فلم يمتد ان ذلك حال سلبنا ان
ذكر منه يقتضي احتياجا صلبا بالامان من الكافر ولكنه معارض بوجه دالة على ان الامان في نفسه
يمكن الاول هو ان الامان في نفسه على الوجهين واعتقادا واجبا بسبب العلم بحال العلم موثقا في العلم
حال لان العلم بنبع المعلوم لا يوجب في الثاني هو ان كل ما علم الله تعالى وجوده لو كان الوجه وجود
تكلم علم الله تعالى على عدمه كان واجبا لعدم علمه ان لا يكون الله قادر على الجاسر الشئ
لان الشئ لا يفتد عن ان يقال ان الله تعالى علم وجوده او علم عدمه وعلى التقديرين يكون
واجبا والواجب لا يفتد عن عليه البتة فليعلم ان لا يقدر الله تعالى على منبني تعالى الله
عن ذلك الثالث لو كان ما علم الله تعالى وجوده واجبا وما علم الله عدمه يكون عدمه
وجبا يلزم ان يكون لنا الاختيار في فعل يسبق اصله وان يكون تركه لنا منزهة عن تركه في
الاختيار من حيث انه لا يكون ذلك باختيارا فكذلك تعلم بالعرض ان ذلك باطلا

الانذار وتفرقة فريضة الحركات الحيوانية الاختيارية الحادثة الاضطرابية الى العبد
انه لو كان كذلك كان العالم واجب الوجود في الوقت الذي علم الله وقوعه وذلك العقل فيه
والواجب يستحق من الموت فليس يستغناء عنه وفيه الموت فليس ان لا يفكر عند ذلك
العالم به اما ان يكون سبب الوجود او لا يكون فان كان سببا لوجوده لزم ان يكون العلم
قدرة وادارة لانه لا معنى للقدرة والادارة والا لا يمكن ان يكون سببا لوجوده لزم ان يكون العلم
العدم فاذا كان العلم كذلك صار العلم غير القدرة والادارة وذلك حال الوجود في نفسه
قلب الحقائق وهو غير معقول ولزم ان يكون العلم سببا لوجود العلم فقد سقط ما ذكرناه
مليك على ان الايمان حال من الخوف لكن امتناعه ليس لانه بل بالنظر على علم الله تعالى
فلم قلتم ان ما لا يكون فالالا لانه لا يجوز وجوده الا من به سلطنا ان ما ذكرناه من غير
ان الامر بالحال واقع ولكنه يدل على انه لا تكليف الا وهو تكليف الاما لا يطابق ذلك
لا الشئ ان كان معلوم الوجود كان واجب الوجود لا يكون لقدرة القاهرة واختياره
فيه لو فيكون التكليف بأسرها تكليف ما لا يطابق ولا احد من العقلاء لم يصل
بذلك فان بعض الناس احاله عقلا وبعضهم حجة ولم يقل احد بانه منسحق وروى
التكليف الاما لا يطابق فاهو نقيض هذا الدليل لا يقولون به ولما يقولون به لا يجبه
هذا الدليل فيكون منسحقا سلطنا ان ما ذكرناه يدل على قولكم ولكنه معارض بالنقض
والعقول اما النسخ قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله فما جعل عليكم
في الدين حرج واي حرج فوق التكليف بما لا يطابق واما المعقول فاما النبوة
او جهل الاول في السأله ان كل من كلف الا على فقط المصحح في الروايات الطبراني في المعري
عن سفيان بن عيينة عن ابي عبد الله تعالى عن ذلك على كبر الشافعي في الحال غير متصور وكل
مكون متصور لا يكون ما هو كبره ولما قلنا انه غير متصور لان كل متصور فليس كل ممكن
وكل متصور ثابت فما لا يكون متصورا لا يكون في العقل اليه إشارة في الجمع بينهما
متناقض الثابتة اذا جاز ثم الامر بالحال لم لا يجوز امر الجاد وان واجب الوصل والاول
التكليف عليها والاول قوله اذا فرضنا الايمان ببلد الكفر كان الوجود في الاول هو العلم

بالايمان بل لا يعلو العلم بالكفر قلنا نحن ولا لم تعلم انه علم الله تعالى في الاول خلقه بالايمان
فليس اذ يكفر ولكن انما علم الله تعالى خلقه بالايمان على الحقيقة وذلك العلم كما حصل في الاول
فمقول في الموضع متعلق وذلك العلم لزم العقل وذلك العلم حصل في الماضي وهو قال
قوله العلم غير متصور الا من من دليلا حصل في الوجوب عند خلق العلم كما ما ان ذلك الوجوب به او
بغيره فغير لزم قوله لزم ان لا يقدر الله تعالى على شئ قلنا العلم بالوقوع تبع الوقوع
الذي هو تبع الادارة والقدرة فامنع ان يكون الفرع مانعا من اللصل بل خلق العلم
به على وجه الخصوص فكشف عن ابدنه وقدرة تعلقا به على ذلك الوجه قوله بل لزم
الحق قلنا ان غيبنا بالحق ان العبد لا يتمكن من شئ على خلاف علم الله تعالى علم
قلت انه حال قوله بل لزم ان يكون العالم واجب الحدوث من حقيقة فيسبغ عن القدرة
والادارة قلنا بل لزم ان العلم بالوقوع تبع الوقوع الذي هو تبع القدرة والادارة والفرع
لا غير من الاصل قوله العلم اما ان يكون سببا لوجوده لا يكون قلنا انما امره ليس
الوجود ولكن نقول انه يكشف عن الوجوب اذا كان كاشفا عن الوجوب فظهر انما قوله
هذا الدليل على جواز الجمع بين الصلح قلنا بل يدل ان العلم الله تعالى بعلمه الاما
نقد كلفه بالجمع بين المتنافيين قوله هذا الدليل يقتضي ان يكون كل التكليفات تكليف
ما لا يطابق وذلك لم يقل به احد قلنا الدليل العقلية الفاعلة لا تندفع بافعال
هذه الدوافع ما لا يفي بمعاذرة بقوله تعالى وبنا ولا نجعلها ما الاطاعة لنا بل ذلك
قد علمت ان الفواعل العقلية لا يعارضها الصواعق العقلية بل تعلم ان تلك الصور
مادله ولا حاجتها الى الغيب الاول قوله انه غيب قلنا ان غيبنا لكونه غيبا حقا عن
معرفة العبد فلم قلنا ان هذا حال قوله الحال غير متصور قلنا لو لم يكن متصورا الا
متصور الحكم عليه بالامتناع والادلة العقلية موقوف على الصورة ولا يميز بين المتصور
من قولنا الواحد مع الفاعل والصور من قولنا الوجود والعدم لا يجتمعان ولولا
تصور هذا المسمى لا امتنع التبرير قوله لم لا يجوز امر الجهاد قلنا حاصل الامر بالحال عندنا
هو الا سلام بنقول العقاب وذلك لا يتصور الا في حق القاصم وبالله التوفيق الذي لا اله الا
ان الله تعالى اخبر عن اقوام من جنس البشر لا يؤمنون وذلك في قوله تعالى ان الذين كفروا

سواء عليهم ان ينذروهم اول مرة او ثنتين وقال الله تعالى انفذوا القول على الذين
فهم لا يؤمنون واذا ثبت هذا فنقول اولئك الاشخاص في امورهم ان يفعلوا
الصدق كذا والكذب في حقهم قال اما الادبانية الى الجهل او الى الحاجة على قول المعتز
اولئك من جهة ما ذهبوا الى انهم في حال فسادهم من الامان غير ان ذلك لا يجوز
قال ولا تمام ففرقة ما تقدم للدين ان الله تعالى كلف بالامان ومن الامان
رضد في الله تعالى في كل ما اخبر عنه وما اخبر عنه من الاورس فقد صار مكلفا
بما فيه من نفع وضرر وهذا هو التكليف بالجمع بين الصدق والامان في كل
من العبد يتوقف على رغبة في حلفه الله تعالى ومنه وجبت تلك الدواعي كان الفعل
واجب الترفع واذا كان كذلك كان المنزلة رافعا حتى كان المنزلة رافعا كانت الحكمة
باسرها التكليف بالاطلاق وانما قلنا ان صدق الفعل من العبد يتوقف على رغبة في حلفه
فان في الادبانية لا تخلو اما ان يكون فتمكنا من الفعل والشرط ولا يكون فادراك الاول فاما
ان يكون ترجيح الفاعلية على المنزلة فموقوف على رغبة ولا يكون فان توقف فذلك المرجح ان
من فعل العبد عادته في نفسه وبشئ من ذلك ينسحب الى رغبة في حلفه الله تعالى
تعالى وهو الموضوع وان لم يتوقف على رغبة فقد رجحت الفاعلية على المنزلة وكيفية ذلك
وهو ان لا ترجح احد من الطرفين على الآخر ولا يكون لا المرجح في كل العالمين
كذلك وجبت الامانة الاستدلال بخلاف العالم على وجود الصانع وهو قال فان قلت
مخبر لا يقال القادر من مكلف في ترجيح احد طرفي المكلف على الآخر قلت قول القائل انما
ترجح احد الطرفين على الآخر لا القادر من جهة الطرفة لان قول هل يقول القادر
بوجه من وجهه فليد على جهة فاعلم ان على وجهه لا يرد وليس له مفهوم فليد فان كان له مفهوم
وايد فحينئذ يكون صدق احد مقدم والقادر من جهة ذلك الامر موقوف على رغبة في حلفه الله تعالى
وهو القسم الاول الذي بيناه انه يقتضي اما الى التسلسل اولى يرجع صدق من الله تعالى
وان لم يكن له مفهوم فليد ما وجدنا قولنا القادر ترجح احد مقدم على الآخر من غير
واجب ان لا القادر استواء في جهة فاعلم من غير هذا الامر ثم انه وجد هذا الامر بعد
منه من غير ان يعمل لذلك القادر في صدق الله تعالى في تكوينه وذلك معلوم القصد
لغيره ومن شاء المعالطة في ذلك اللفظ هو ان هذا القابل القادر ترجح لكونه

بهم

بهم ان هذا الصدق انما يرجع على القادر والآخر لا القادر من جهة رغبة في حلفه الله تعالى
ان اولئك من جهة ما ذهبوا الى انهم في حال فسادهم من الامان غير ان ذلك لا يجوز
حينئذ يرجع الى القسم الاول فثبت ان هذا الكلام حاطة بخاصة وانما قلنا ان عند حصول تلك الدواعي
التي خلقها الله تعالى في حصة من الفعل فليد لم يصدق صدق الفعل كان اما ان يمنع او غير فان
امتنع كانت الدواعي مانعة لا رغبة وان جازت فمع ذلك الدواعي لا تمنع من الامانة ووجود
اخر في ترجح الوجه على العدم اما ان يتوقف على رغبة او لا يتوقف فان توقف له يكون الدواعي
الاولى تمام المرجح وقد فرضنا ذلك هذا الخلق ولا يصح ان الكلام في هذه القضية
كما في قبلها فليد ان السلسل والامانة الى ترجح المكلف من غير مرجح وهو حال
او الوجوب وهو المطلوب وانما قلنا انه لما لم يتوقف فعل العبد على رغبة في حلفه
تعالى وكان ذلك الفعل واجب عند تلك الدواعي يلزم الخبر لان فعل خلقها كان
الفعل مستعاضا من العبد ولعل خلقها ويكون واجبا على القادر لان ثبت المكلف على الفعل
والترتب وانما قلنا انه لما كان كذلك كانت المكلف باسرها مكلف بالاطلاق فليد
لم يكن العبد مكلفا من الفعل والترتب ان كان مكلفا فليد المكلف في كل حكم من الفعل والترتب
ذلك هو الموضوع الى المكلف اما ان يتوجه على المكلف حال السوالات الى الفعل والترتب
او حال محال العمل لا يغير الى اخر فان قصد عليه حال الاستمرار ذلك المكلفا بالاطلاق
ولان حال حصول الاستمرار يمنع حصول الرجحان لان الاستمرار ينافي الرجحان فالرجحان يلحقها
جميع من المكلفين والمنشأ من ذلك امتنع الرجحان كان المكلف بالرجحان مكلف بالاطلاق
فليد فمع ذلك حال الرجحان قول المرجح بغير رغبة والرجحان مستعاضا على ما تقدم ففرقة
في الدليل الرابع والتكليف والواجب قال لان ما وجد في وقوعه احتمال ان يستند وقوعه الى رغبة
اخر احتمال ان يعمل فاعلم فليد انه لا يعمل فليد من بالاحكام عليه واما التكليف بالامتنع
فليد منه فانه مكلف بالاطلاق السوالات فليد العبد فليد انه غير مكلف وان كان كذلك
كان التكليف المكلف بالاطلاق واما ان افعل العبد فليد انه لا يعمل فليد ان كان فليد
للعبد كان معلوما للعبد وليس معلوما للعبد فليد ان العبد فليد انه لا يعمل فليد ان كان فليد
واما انما كان فعل العبد فليد انه لا يعمل فليد ان كان التكليف فليد ان كان فليد
ان على انما على فليد العمل احتمال منه فليد العمل واذا جاز انما فليد العمل احتمال منه فليد
والدفع في كل حال الى العمل فليد انه لا يعمل فليد على الرتبة فان قلت هب ان لا رتبة
على الايمان ولكن الله تعالى اخرج عاقبة ما ان اخذنا وجود الفعل فليد انه لا يعمل فليد
عدم الفعل فليد انه لا يعمل فليد على هذا الوجه يكون العبد فليد ان كانت الاضحية

ولله على الناس جميع النعم من استطاع الله سبيلا ولا سئل لذهبه الفضة عاتق في حق الكفر
واما قلنا ان الكفر لا يصح ان يكون باطلا ولا ركنا من الايمان ولا احدى
فصله من الايمان الاصل والركن ساعدهما وهذا الطريق قلنا انه هو الذي
الرسول والمخبر ما هو بالصلو فصل المصطفى فام والمناجى المعاصر عتق في حق القول
بالوجود الدليل الثاني قوله تعالى انما احصوا النعم في حياتنا الورع المحرمين ما سلمكم في
قالوا لم نكن بالمصلين ولم نكن نطعم المسكين ولا نحضض الاكابر فكذلك يوم الدين لا يدرى
علم الدين اذ علمهم البار هو النكاح في تركهم سماع الاسلام ولو انهم كفوا
لما كان تركهم الشرايع سببا لدخولهم النار فقل هذا حكمه قوله الكفار فلا يكون
فان قلت لو كان باطلا ليقع الله تعالى عليه فكذلك ما في قوله تعالى حكم عنهم انهم قالوا
والله ربنا ما كنا مشركين ما كنا نفعل من سوء يوم سنعظم الله جميعا فقل قوله كما
يخلفونكم يوم الله تعالى ما كنتم في هذه المواضع سلما ان يكرههم عن واحد
انه حكم لكن لا يجوز ان يقال العباد على مجرد النكاح كقوله تعالى كما تكذب يوم
الدين الدليل عليه ان النكاح سبب مسجل باصدا دخول النار واذا وجد السبب
المسجل باصفا الحكم لم يحرج حاله الى غيره سلما ان العذر دفع على جميع
المحور المذكور لكن قوله لم نكن بالمصلين معناه لم يكن من المؤمنين ولا المفلطين
والله لا دل عليه اما ان اللفظ يحمل لما روي في الحديث عنه عن قتل المصلين معناه ان
اهل الصلوة والمراد المسلمون اما ان الدليل على ذلك قوله ولا اهل الكفاية اخذوا
هذه الكلمة مع انهم كانوا يصلون ويصدقون ويؤمنون بالصلوة لو كان المراد من باب
بالصلوة والركون لكانوا كادتهم في فعلها ان المراد انهم ما كانوا من اهل الصلوة
والركون سلما ان العذر على ترك الصلوة لكن قوله لم نكن بالمصلين يحرج ان يكون اخبايا
عن قوله اردوا بعد اسلامهم مع انهم ما صلوا احارا اسلامهم لانه راعى حال كل من
واحد سلما عن غيره في حق الكفار ولكن ابو عبد الله عليه السلام في قوله لم نكن بالمصلين
علم كل واحد واحد من تلك الاقوال والحواش ان الله تعالى لما حكم على الكفار بقتلهم
البار سر الصلوة وحل يكون ذلك صدق لانه لو كان كذا مع انه تعالى ما تنكرهم
لم ينكرهم وراى ما فيه من انهم لم يكن على كلام الله تعالى عليه هو اكثر فائدة وحجة وكذا ما
المواضع التي كذبوا معها مع ان الله تعالى ما تنكرهم مع هذا ان سئل عن العقل معرفة

كذبهم

كذبهم فيها يكون العائد في ذكر تلك الاشياء ان نجاهه كما ندمهم وعادهم في الدنيا والآخرة
واما ههنا قلنا لم نكن العقل مسلما بمعنى كذبهم فلو لم يتراءى الله تعالى لنا كذبهم مع
انهم كاذبون لم يحصل منه عوص ولا يكون الا به عريه عن العائد قوله العلة هو النكاح
يوم الدين قلنا لو كان كذلك لكان سارا للصبر وعدم الايمان في مصداق الحكم وذكرنا بطلان
لان الله تعالى في الحكم عليها في قوله قالوا لم نكن بالمصلين ولم نكن نطعم المسكين مع انهم
وجدوا السبب المستقل في حرج حاله الحكم على غيره قلنا لعل المحض المتعرض المقترن
ما كان المحرر المذكور بل مجموع هذه الامور وان كان محمدا النكاح سببا لدخول مطلق الحكم
قوله المراد من قوله لم نكن بالمصلين انهم لم يكن من اهل الصلوة قلنا هذا البا ولا سبب في
قوله ولم نكن نطعم المسكين قوله اهل الكفاية صلوا والطهرا قلنا الصلوة في عرف الشيع
عامة عن افعال المحض التي سرعها الله تعالى عن غيرها قوله حار ان يكون المراد
منه يوما اردوا بعد اسلامهم قلنا ان قوله سبحانه وتعالى قالوا لم نكن بالمصلين هو
حواش المحرر المذكور في قوله سلما انهم لم يكونوا من المحرمين وذكر عام في حق الكفار والله اعلم
الدليل الثالث قوله عرو وحل والله لا يدعونه ان الله الحواش الى قوله صاعقه لعل العباد
يوم العصاة وذكر قوله تعالى فلا صدق ولا صلي وذكر كذبهم قوله مع على الكفر ولا ذلك
قوله تعالى قول المسكرين الذين لا يؤمنون بالركون الدليل الرابع ان الكافر سار له الله في
ان عباد الله الامراء قلنا انه يتناولهم الله لا يتخذ على الرأى وامامنا الله ابا وداواه
الله في حل وسأله الامراء الله اما سأله الله لكونهم منكم من سبيعا المصلين الى
سبب الاقدام على المحاربة فان صلح لا يسل ساوله الله اما المذبح لانه انهم احكامنا
سلما لكون الفرق بين الامراء واليه هو الله مع كفره عليه السلام عن المصفاة كما يمكنه
كفر الايمان بالمحاورات في الحواش عن ذلك ان احكاما سرعها ان الاحكام
المساجد وعملها في انهم انما هو عكسها انما يتقاع المصفاة عنهم به انه يمكن من
سببها سرعها عباد الله تعالى انما يتقاع المصفاة عنهم به انه يمكن من
عكسها انه يمكن من الايمان عن المصفاة لغيره اصلا في قول الشرح فقلوا ان ذلك حال
عدم الايمان معور فالحال ان المصفاة والمصفاة في الايمان كما يجب المصفاة
لا يصدق على الايمان الا ان لها لعمري اصل الحكم الشرعي تنوعت كلمة على الايمان

نظرا لعموم الذكر كرواه واحصح المخالف ما مورأه ولو وصح الصلوة على
لوح حمله اما حال الكفر او بعد والاول باطل لان الثاني بالصلوة حال الكفر
ممتنع والمجمع لا يكون ما مورأه والثاني باطل لاجتماعنا على ان الكافر اذا اشتهر
فانه لا يوم تقضا ما فاتة من الصلوات وما زال الكفر وباسمها لو وصح هذه العبادات
على الكافر لو حمله تضاوها كما في حق المسلم والمجمع يدارك المصلحة المتعلقة بذكر العباد
ولما لم يكن الامر كذلك علمنا انها غير واجبة والكوار على الاول اناسا ان لا يظهر
فان هذا الكلام في الاحكام الدسوبة اما يظهر فانه في الاحكام المخروبة وهو
هل يرداد عما كان في سنة تركه لهذه العبادات ما ذكر في مرادنا لا بأسا
هذا المحي عن الثاني انه يستقيم بالمجموع الفرقان الحار العاص على من اسلم بعد كفره
بغير علة اسلام لا مبادا نام الكفر ولا الكفر والله علم المسئلة الثالثة من ان الثاني
بالمأخوذة بمصالح الاحرار في الحرف المسئلة لا يضر بغير الاحرار وقد ذكرنا انه يفسر
احدهما وهو الاصح او المراد من كونه حراما هو اناسا ان كانه سقوط الامر واما يكون
كافا اذا كان مستقيما لجميع الامور المحرمه فيه مخرج من الامور وباسمها ان
المراد من الاحرار سقوط القضا وهذا باطل لا لو ان الفعل عند احلال بعض شرائطه
مما لم يكن محررا مع سقوط القضا ولا العاص اما في ما مر من عدمه على ما ساند
ولا باطل في حرم العاص بالاول ما كان حراما والعلة معان المولى اذا عرفت
هذا فنقول فعل المأخوذة بمصالح الاحرار احلالا لا في هاسم واتاعه لسا وجه احدها
انه انما امره فخرج من المحرمه لا لو ينعى الى مراد كذا ليعى اسامسا ولا
كذلك الثاني اوله والاول باطل لان الحاصل لا يمكن حصيله والثاني باطل لا به لزم ان
يكون الامر قد كان صا ولا بعد ذلك الذي فيه ما سانه ولو كان كذلك لما كان المأخوذة بمصالح
معلقا بالمراد وقد صاء لوكه هذا خلاف وباسمها المحكوم ان حمله على ما سانه والثاني
او بعض عن عهده ما سطل على اسم والاول باطل لما سانه ان الامر لا بعد الكوار والثاني
من المطلق لا به بمعنى للاجر المأكوذة كفا في المخرج عن عهد الامر وبالنسبة انه لو لم
يقض الا حرا كان محررا فنقول السيد لعنه افعلا واذا فعلت لا حرم حركه ولو قال ذلك بعد
مسامحا احصح المخالف نوح احدها ان الثاني لا يدر على العبادات المحرمه فالمرحون ان

يذكر على الاخر المحرمه وباسمها ان كبر امر العبادات يحرم على السارعه فيها الغامض
فيها ولا يحرمه على المأخوذة كالحج العاصه والصلوم الذي يحل فيه وباسمها ان الامر
بالشي لا بعد المأكوذة ما مورأه فاما ان الثاني يكون من سقوط الركعة وذكر الاول عليه
محرر الامر والامر غير ذلك وان الثاني لا يدر على العبادات كغير الغرضه من الامر
ان يقول ان الثاني على انه منع من فعله وذكر لا ساقى ان يقول ان الثاني على حمله سببا
حكم احراما الامر بل لا لانه في الاعلى انما المأخوذة من واحد فاذا الى به فقد
ان تمام المعنى فحرم الامر على الامر بعد ذلك بعضا شي آخر عن الثاني ان ذلك في قوله
محرر بالنسبة الى الامر الوارد بتمامها وغيره بالنسبة الى الامر الاول لان الامر الاول
افضل بالمأخوذة لا على هذا الوجه الذي في بل على وجه آخر وذكر الوجه لعدم وجوده في الثاني
ان الثاني تمام المأخوذة بوجه الامر بمصالح بعد ذلك وذكر هو المراد بالآخر
وانه اعلم المسئلة الرابعه بالاحلال بالمأخوذة هل يوجب فعل القضا ام لا هذه المسئلة لها
صورتان الصون الاول الامر بالمعنى كما اذا مال افعلا في هذا الوقت لم يفعل شي في الامر
الاول هل بعض اصاع ذلك الفعل مما بعد ذلك الوقت المحرم لا وجه احداهما ان قول العالم
لغيره افعلا هذا المعلوم للمعنى لا يتناول ما عدا نوم الجمعه والامساك له الامر وحسب ان لا
يركضه ما ساند لا ينعى ان كان قوله افعلا نوم الجمعه موصوعا في اللغة لطلب الفعل يوم
الجمعه والمصاع بعد مصلها اذ انكر نوم الجمعه لزمه الفعل مما بعد ذلك وعلى هذا الوجه
يكون الدال على نوم الفعل مما بعد نوم الجمعه ليس محررا لطلب الفعل يوم الجمعه بل يكون
الصنع موصوعا لطلب يوم الجمعه وباسمها ان لا ينعى في هذه الصون اما الدراع في ان
محرر لطلب الفعل يوم الجمعه لا بعض اصاعه بعد ذلك الصاع ان الامر الشرع بان لم يسقط
حرم العاص كما في صون الجمعه وبانه استتبعه وجود الدليل في عدم المدلول خلاف
فرض ان تعال ان الحار الثاني الاستثارة بوجوه العاص وعدم وجوبه فان ظنا انك لما
حمله غير مخرج للعصا في حرم العاص كذا خلاف الظاهر بل عدم احكام العاص غير
اعا عدم العاص ومخالفة الظاهر بما يلزم من الثاني وبانما اقول ان ما على التقدير الاول
حاشا انه لا دليل معصلا على امر لم يوص له الظاهر معي ولا ما ساند وذكر البعض
خلا والظاهر الصون الثالثه الامر المطلق وهو ان يقول افعلا ولم ينعذ زمانه

الحق

فإذا لم يفعل المكلف ذلك أدل في قبال الأحكام ففعل فعله بما بعد ادخاخ الدلالة
أما بعد الغرض فانهم يقولون ان مقتضى الفعل مطلقا ولا يخرج عن القصد لا يفعل
وأما منسوق منهم من قال لا يصح له إلا بدو ذلك من دليل فائد ونسب الخلافة في قوله
لغيره أدخل فعله بعد ادخاخ الزمان الثاني فان عصبه في الثالث عصبه في الرابع
على هذا بدا وبعده في الثاني من غير بيان حال الزمان الثالث والرابع فان طلبا بالاول
انصت الأمر بالاول والعقل سائر الزمان وارادنا بالثاني لم نقصده فصار هذه المسئلة لغوية
وأصح من ذلك انه لا بد من دليل مفصل فان جملة افعل فافهم معام قوله ادخاخ الزمان الثاني
وقد بينا انه اذا قل له ذلك ترك العقل الزمان الثاني لم يترك ذلك القول سيما لو جرد الفعل
في الزمان الثالث فكذلكها ضرورة انه لا بعد دليل للفطن وأصح ما يترك الزمان على قوله
ان لفظ أدخل يصح كون المأمور فاعلا على الإطلاق وهذا هو معنى الأمر مالم يصر المأمور فاعلا
فانها انصت وجود المأمورة ووجود بعض كونه فاعلا على الغرض وادراك المحرر من وجهها
لم يتركها اطلاقا احدها وهذا كل المحرر بان يترك فعل المأمورة في اول اوقات الامكان فلا
يقتضي وجوده فان لم يفعل احدها في الثاني لا يقتضي الأمر وهو كون المأمور فاعلا لم
يترك وجوده والله اعلم المسئلة الخامسة في ان الأمر بالامر بالمعنى لا يكون احرار ان يقال
اذا قال الرب ادع على عبدي كذا ملو قال العبد وكل ما وجد عليه كذا زيد فهو عليه عكس بالامر
بالشي امر به كذا الشيء هذه الصور وتلك المعنى انما هو من قوله كلما وجد فلان عليه فهو
عكس كما لو لم يفعل ذلك لم يحكم كما وقوله على اللطم مردهم بالصلوة وهم اسابع فان ذلك لا
يقتضي الوجوه على الصبي والله اعلم المسئلة السادسة بالامر بالمأصبة الكلمة لا يقتضي الأمر من وجوب
كقوله فعله مع هذا العود لا يكون هذا امر اسوة بالعبد العاخر ولا بالامر المسادى فان
هذا العبد من كان مع السبع وبهم كل واحد منها عرف حاجه فحضر كونه واعاينهم المسئلة
والامر بالامر وسواء الامر ان يعرف انه المستند وعند مستند له بالامر بالسبع الذي هو
وجه الامر ان لا يكون احرار بما عاين كل واحد من العبد من الامر بالامر ولا بالاستسلام واذ كان
كذلك لا من الممكن لا يكون الله امر شي من انواعه بل اذ دل القربة على الرضا بعض الامور
حلالا لغيره عليه ولذلك قلنا ان مقتضى البيع المطلق لا يقتضي البيع بالغير العاخر وان كان عكس السبع
المثل لتمام القربة لولا ان على الرضا سبعة العرف وهذه قاعدة شرعية بهانته يحل بها كذا

المعواذ والقسمه والله اعلم المنطوق بالامر بالمعنى قالوا صحتنا
المعذور يجوز ان يكون مأمورا لا بمعنى انه حال كونه معذورا بكونه مأمورا فانه معلوم انصار
بالضرورة بل بمعنى انه يجوز ان يكون المأمور مأمورا في الحال ان المحل الذي هو جرد ذلك
مأمورا بذلك الأمر وأما سائر العرف معذورة لسائر الوجوه حال وجود نصها مأمورا
بأمر المأمور عليه اللام من ان ذلك الأمر ما كان معذورا بالاحوال عدنا ولذلك لا سعدا بغير
بما طلب يعلم العلم من الولد الذي هو جرد وانه لو صدر بعد ذلك الطلب في جرد الولد صار الولد
مطلوبا لولا ان الطلب بغيره المعنى العام بقا الله تعالى الذي هو امره الطاعة من العباد
معنى عدم وان العباد اذا وجدوا نصرون في الأمر بغيره الطلب فان سئل من الله على اللام
غيره لم يترك على احد بل هو على السلام احرار ان الله تعالى امر كل واحد من المكلفين عند وجود نصه
ذلك احرار ان الله تعالى امره سائرهم عند وجودهم لان المأمور حصل عند عدم المأمور لمنا
ان قول الرسول عليه السلام واحدا الطاعة ولكن جرد هذا في الحال من سبب ذلك الأمر وبلغه السبا
اسما في المزل فلم يوصف منه احد سبب ذلك الأمر وسلخه اليها اسما في الاول كما ذكر الامر
عشام ما ذكره معار صيد للامر وهو ان الامر عاين عند اللام الفعل والامر
من عود وجود المأمور عت فان من طاعة الدار بامر ونهي من عود حضور مأمور ونهي عند
محمودا ذلك على الله تعالى المحل والامر قوله ان الله على اللام امن عاين عن الاحاد طلبا
من اصحابنا قال وكذلك امره تعالى عاين عن احسان بغيره الصغار على من ترك العمل العلاء
الار هذا سبب كل من وجب احدها اما سببنا تقدم انه لو كان الامر عاين عن هذا الاحار
لغيره الصدوق والمكرن الى الامر ولا سبب العرف عن العباد على من ترك الواجبات لان المكلف
في حرامه على حال الساب وهو انه لو اخرج في الارل لكان ما ان يحرمه وهو سببنا وعنده
محال له لغيره كغيره لصعوبة هذا المأخذ وهو عدا له من وجوب الى ان كلام الله في الازل
لم يترك امره ولا منها ثم صار مملوا لراك ذلك لعلنا لنقول اننا فعلوا الكلام الى الامر والنهي
والامر فاداسل جردتها ففعل بغيره الكلام فان ادعت عدم شي اخر جعلها با ما د يكون
ثم اقامه الدلالة على ان الله تعالى موصوفهم اقامه الدلالة على قوله وله ان يقول احسن الكلام
الامر المنه كمر هذه الاقام وبكر الحار على اسل الاسكال بارة فاعنه السعة وبكلمه سبب
على فاعنه المنه والعبه وقد تقدم اصادها والله اعلم المسئلة الثامنة بغيره العاقل عند حاز

فلا بد من سببه فليس الرجل كان موضوعا لكونه فادرا على هذا الفعل كان هذا الفعل
 موجودا فاما وجود هذا الفعل فاما ان يكون له حيز اخر وراكونه فادرا الذكر كان هذا
 قبل ذلك اذ لم يكن له حيز اخر كان وجود الفعل عن العار موضوعا على امر اخر وكونه فادرا
 فقد مر صاه انه غير موضوع هذا حيزه فادرا لم يحذر الله امره كان وجود هذا الفعل في بعض
 ارضه كونه فادرا دون بعضه وما قبله ليس له حصل من سبب العار حتى يعرفه او يعنى
 بل كان ذلك كحيزه السابق فيكون كلفه في هذه الحالة فكيفه باليقين وسعه واداسه ذلك
 بطل قولهم الممكن عن كلفه واعلم ان هذه القواعد تدركها في هذا الكتاب مرارا وتكرارا
 بعد ذلك ما فاك الا ان كبر العواضد من علمها ولا حيزا عنها الا بسلم انه بفعل الله
 ما يشاء وحكم ما يريد المسئلة الخامسة هذه هي انما الى الابد المأمور انما يصير امره حال زمان
 الفعل في ذلك فاما من قبل هو اعلام له ما به في الزمان الباقى في صفة ما حوزا وفي المعركة
 انه اما ان يكون مأمورا بالفعل في وقوع الفعل لسانه لو اصاب كونه ما حوزا حال حدوث
 لا ميع كونه ما حوزا مطلقا لا في الزمان الاول لئلا امر بالفعل كان بالفعل اما ان يكون ملكا
 في ذلك الزمان او لا يكون فان كان ملكا صفة صار مأمورا بالفعل حال امتكاد وقوعه وان لم يكن
 حكما كان مأمورا بما لا قد له عليه وذلك عند الحكم على ان ملكا في الزمان الاول مأمور
 لا بان وقوع الفعل عن ذلك الزمان بل بوقوعه في الزمان الباقى فلو كان في الزمان
 الاول مأمورا بوقوع الفعل في الزمان الباقى لكان من غير ان يكون موضوعا للفعل المحصل
 في الزمان الباقى في الزمان الاول لم يكن موضوعا الله تعالى وليس هناك الا بعض العدة فيصير
 ان يكون في ذلك الزمان مأمورا في الزمان الباقى ان يكون موضوعا في الزمان الاول والفعل
 يحصل في الزمان الباقى فيقول كونه موضوعا اما ان يكون بعض العدة او امر اراد او اما ان
 كان بعض العدة لم يكن كونه موضوعا للفعل الا محض كونه فادرا فيعود القسم الاول وان
 كان امر اراد اعلمنا تحسيدا يكون العدة موزون في وقوع ذلك الزمان والامر لا يصح
 عليه الزمان الاول بانقاع ذلك الزمان وذلك الزمان واقع في الزمان الاول والامر لا يكون
 امر بالسبب الاحوال ووقوعه لا حله واحص الحمال في المأمور بالسبب يحل ان يكون فادرا الله
 ولا قدن على الفعل حال حدوث الفعل والكان ذلك كحصول الحاصل هو محال فعلم ان
 العدة على الفعل بعدد على الفعل الامر لا ساول الا العار والفعل لا يصير مأمورا بالفعل

الاصل وجميعه الجواب العدة من الداعي موزون في وجود الفعل او حطه له وما امتنع
 فيكون الموزون قار باللائحة كما في سائر الموزون الموجه واعلم المسئلة السادسة المأمور
 اذا كان مشروطا بالامر اما ان يكون غير عالم بعدم الشرط او يكون عالما به اما الاول فكما اذا
 قال السيد لعبد صم عدا فان هذا مشروط بغير العدة عدا وهو محمول لا امر بها
 الامر بمعنى في الحال بشرط بغير المأمور فادرا على الفعل واحا الثاني فكما اذا علم الله
 ان يريد سموز عدا بفعل يصح ان يقال ان الله تعالى امره بالصوم عند شرط ان يصح
 عدا مع انه يعلم انه لا يحضر عدا قطع العاص او يتركه والعراي رغبها الله به واما
 جمهور المعركة محبة المكنون بشرط الامر بغير المأمور والعالم بان المأمور لا معنى عالم
 بعوا بشرط الامر واسما الح ذلك حصول الامر في المأمور دون سماع في امره لا حوز
 ان يقول المسئلة حال كونه متنا الفعل للمعركة لا حوز ان تعالى في الحال لم يعلم انه سموز عدا
 افعلا عدا ان عت بل هو حازر لما فيه من المصالح الكثيرة فان المظهر في شروط النفس على
 الامسال يكون ذلك البوطير لطفا له يوم المعاد وبافعاله في الدنيا لا عرويه في الحال
 عن العباد وهذا كما ان السيد قد سأل عن عدا امره بغيرها مع عرويه على سبب الامر
 امسا بالعدد وقد يقول الرجل لغيره وكلت مع العدة عدا مع علمه انه سبوعه بعد ذلك
 عدا لما ان عرويه اسماله المكنون فاستجابه في امر ذلك العدة واحد الناع في هذه المسئلة
 ان المأمور في الزمان الباقى يحسن عدا في سائر الزمان من المأمور به وان المصالح
 سائر المأمور به واما المأمور به فعدا عدا في الزمان الباقى يحسن في المصالح سائر المأمور
 به وتمام يعرف سطره فيصير انه يحذر السمع في بعض الاحوال والله اعلم
 القسم الثاني في العواضد المسئلة الاولى طاهر القهر للبحر والمداها التي
 ذكرناها في الزمان الباقى لسان قوله وما يمكن عنه فاقوا امره بالانها عدا النبي
 الامر للوجود في ان انهاء عن المنه واحاد ذلك هو ملاد من قولنا ان النبي للبحر
 والله اعلم المسئلة الثانية المشهور ان النبي بعد الكرار ومنهم من اياه وهو بخار
 لسان النبي مبراد من الكرار وهو مفعول عدا وقد براد به المصالح الواحد كما يقول
 الطبيب لغيره الذي عور الورد الا سري الماء ولا مكل اللحم اجمع هذه الساعة يقول
 المصالح لا يصدق ولا يحوز الى الصرا اجمع هذا اليوم ويقول الوالد لولده لا تلهي

ايضا هذا الموضع والمسرا كحلا ولا اصل فوجه حمل النبي عليه في التقدير المستند
الباقي انه يصح ان يقال لا ياكل السمك ابدا وان يقال لا ياكل اللحم في هذه الساعة وما
والساعة الاخرى فكله الاول ليس بغيره والثاني ليس بغيره فلهذا لا يفتى في تعدد التكرار
احسب المحال فبما هو احد هذا ان قوله لا يصير يصح اسما على المكلف من ادخال
كل اوردتها في الوجود او ادخل في امر افرادها في الوجود وذلك ان قوله
على الماهية محتمل كونه ادخال تلك الماهية في الوجود وذلك اننا نقول انه امسح
ادخال تلك الماهية في الوجود وبانها ان قوله لا يصير بعد في عرف اللغة ما قاله قوله
اضرب ان تمام قولنا اضرب حاصله قولنا لا يصير في راد حرف النفي لكن قولنا اضرب
بعد ظله الضمنية واحد فلو كان قولنا لا يصير بعد اسما لصار واحدا لما
ساويا له في الوجود والاسماء في نفس لا ساوية فان لما كان مفهوم النبي ما قاله المقدم
للامر وحدها في الوجود النبي كل المواقف حتى يعموا المعاني وبانها ان قوله لا يصير
مع جملة على التكرار وصدق الدليل على جملة على التكرار فوجه المصير اليه انما قلنا انه
لا يصح جملة على التكرار لان كون الاسماء معا على فعل المصير عنه اذ يمكن ولا عسر فيه
فانما الدليل على علمه وانه ليس في الصفه ولا له على وجه ووجه هو حمل على
الكل دعنا لاحتمال خلاف الامر فانه مع جملة على التكرار انما هو الى المسند والحوادث
عنه الاول لا يراع في ان النبي يصح اسما على المكلف عن ادخال تلك الماهية في الوجود
ولكن الاسماء عن ادخال تلك الماهية في الوجود فظهر من ان الاسماء عنه دائما
ومن الاسماء عنه دائما كما قدم سانه واللفظ الدال على العدد والمسمى كاد الاله على
سانه بما ركب كل واحد من الصمغ عن الباقي فادراكه في هذا اللفظ على الدوام الله
الباقي انك اذا اردت مع تكرار الامر والهي ولا على معنى من مباحثه ان هذا يدل على
الاسماء واذكر على النبي فصار مسلم ولكن مجرد المسمى والاسماء لا ساوية انما هو
الوجود وان لم يكن يدعاهم بل ليس بعام لا ساوية لان معنى هو الاسماء في واحد
بعد صدور الاسماء في صدور النبي وصدور صدور النبي ومعلوم ان الاسماء في
لما في المسمى وقد احرر هذين الاسماء في معنى واحد لا ساوية الله وعند الباقي ان
لا يلا في المسمى في الاسماء في معنى هذا المسمى بوجه الخروج عن هذه المكلف
وانه اعلم

منه ان قلبا النبي بعد التكرار فهو بعد الموضع الاحماله والمبالا والله اعلم
المستعمله اليك النبي الواحد لا يجوز ان يكون ما موراه من مباحثه معا والبقية
فالمعروف ذلك اذا كان الشيء في مكان واحد المأمور هو الذي طلب كحصوله من المكلف
منه راجع الخرج عن العمل والنهي عنه هو الذي يرفع الخرج عن فعله ولا يحسب منها
المعنى القول بكونه لا انطوائيا في هذا المصاع اما معنى النبي الواحد من
الواحد ما النبي والوجه من علم لا يجوز ان يكون ما موراه بظن الواحد من مباحثه
الى الوحدة الاخرى هذا كما صلى في الدار المقصورة فان لها حصصا كونها صلي وكونها عصا
فالحصص متناول دور الصلي وبالحكمين والاحرم يصح تعلو الامر لها من حيث انها صلي على
النهي عنها من حيث انها عصا ولا الرصد لو قال احد خط هذا الثوب ولا يطره في الدار
فادخال الموضع ودخل الدار حسن من الصدر بضره وطلوعه ونقول اطاع في اجزاء وعصى
في الاخر فكذا ما حرفة فان هذه الصلوة وان كان بعباد واحد لكنها صنعت يحصل امر واحد
مطلوب الاخر منها على سبيل ان ما ذكره يدعى في حكمه كعبارة من وجه اخر وهو الصلوة في
الدار المقصورة صلي في الصلوة ما موراه فالصلوة في الدار المقصورة ما موراه انما قلنا ان
الصلوة في الدار المقصورة صلي لا في الصلوة في الدار المقصورة صلي مكلفه والصلوة المكلفه صلي
مع كونه محتمل الصلوة حاصلا وانما قلنا ان الصلوة ما موراه لقوله عز وجل اقترو الصلوة
الحوا ان الذي يدعيه في هذا للعام ان الامر بالنهي والنهي عنه من جهة واحدة بعد المكلف
بالمحال ان يجوزنا الامر بالمحال يجوزنا الامر بالنهي والنهي عنه من جهة واحدة وان لم يجوز ذلك
لم يجوز هذا ايضا فليبين ما ادعينا فقولنا متعلق الامر اما ان يكون من متعلق النبي وغيره
فان كان الاول كان النبي الواحد ما موراه من مباحثه معا وذلك عن مكلفه بالانطلاق فيصير
لا يحمل هذا النوع من المكلف من ان يكلفه بالانطلاق ان كان الباقي فالوجه انما ان سلازا
اولا سلازا فان سلازا ما وكل واحد منها من ضرورة الامر والامر بالنهي امر ما هو من
ضرورة وانما المكلف بظن انطوائيا اذا كان النبي من ضرورة الامر والامر بالنهي امر ما هو من
الامر ما ذكرنا من انه لم يكن كونه النبي الواحد ما موراه من مباحثه معا وان سلازا ما كان الامر والنهي
متعلقين بامر واحد من جهة واحدة وذلك حازه انما يكون غير هذه المسئلة التي نحن
فيها فان يك لها سنان يجوز ان كان كل واحد منها عن اخرى في الحكم انما في هذه الصورة
الخاص

صار اسلا من قبل في هذه الصور المنهي عنه من لوازم المأمورة هنا تكون من لوازم
 المأمورة تكون مأمورة فلو لم انصر المنهي عنه في هذه الصور ما جوازها ذلك
 محال فصار هناك فاطح على ضاد قوله على سبيل الامثال انما على سبيل التعصّل فهو
 ان الصلوة ما هي مركبة عن امور واحد تلك الامور الحركة والسكات وهما ما هيان
 في مورد واحد من المفهوم وهو فعل الحركة والحركة عيان عن فعل الخير بعد ان كان ساعدا للحيث
 اخرا والسكون عيان عن فعل صرا منه كبر وهو المنهي عن سكر كان يكون كل واحد منهما
 ساعدا للآخر فادخل في الجملة ما هي الصلوة ويكون حرا في الامحالة وسهل الخير في هذه
 الصور منهي عنه فادخل في الجملة ما هي الصلوة منهي عنها فصار محال ان يكون هذه
 مأمورة بالامر بالمركب مع احراره فكون ذلك الحرام مأمورا به مع انه كان منهي عنه
 فلو لم في السواك كونه مأمورا به منهي عنه وهو محال ايضا لانه صلوة وعصا حصان
 مناسن في حد كل واحد منها عند عدم الاخر فليس بمتبع وكذا سائر شغل الخرج ما هي الصلوة
 كما ان مطلق السكات حراما هي مطلق الصلوة فكل ذلك السكات المعبر بكون حراما هي الصلوة
 المحسنة ما اذا كان هذا السكات منهي عنه فصار السكات حراما هي هذه الصلوة كاذر عن
 الصلوة منهي عنه واذا كان حراما منهي عنه اسما كان كون هذه الصلوة مأمورا بها بل
 الصلوة مأمورا بها كذا السكات ليس في الصلوة من حرام صلوة بل في هذه الصلوة واما المثال
 ذكره وهو ان يقول السكات عند خط هذا العود ولا يدخل هذه الدار فهو بعد لان هذا
 الفعل الذي هو معلق بالمرور على الدار هو متعلق بالمرور وليس بينهما ملازمة ولاحرم
 صح الامر باحد هاتين النعمتين الاخرى اما المعارضة التي ذكرها فبما احرها على ان قوله تعالى
 انتموا الصلوة بعد الامر بكل صلوة فصار مع ما في المقطع انكم لو سلمناه لكن محقق
 العموم بل انما العمل غير مستغنى وما ذكرناه من الدليل على فاطح مخرج محصنة ^{والله اعلم}
 بسبب الصلوة في الدار المعصومة وان لم يكن مأمورا بها الا ان العوض سبب عدها ايضا
 لما فيها من اسباح ورواد الامور والسلفا جمعوا على ان الظلم لا يبررون فيها الصلوة
 والدور المعصومة ولا طردوا في التوضيع بها الا ما ذكرناه وهو هذا العوض الذي لم يرد له
 واداعلم المسئلة الرابعة انما العقوبة على ان المنهي بعد الفساد وبالاعتصام بنا انه
 بعد وقال ان المنهي بعد الفساد في الاحاد والاعمال وهو المختار

قوله

والمراد من كونه العان فانه انه لا يحصل الا بها انما الصادات والدليل على ان المنهي
 عنها يدل على الفساد انه بعد الايمان بالفعل المنهي عنه بل انما امره بوجوه العهد انما
 فليس انتم بانما امره لا ان المأمورة غير المنهي عنه كما عدم سانه فلم يكن الايمان بالمنهي
 اسما بالامور واما ما قلنا انه حصل مع في العهد لانه ما كان المأمورة وما كان المأمورة
 عامر العامر مني العباد ما ترنونه في سبيله ان الامر للوجود ما وصل الى الاخر ان
 يكون الامر انما بالفعل المنهي سببا للوجود من عهد الامر فانه لا ساق في ان يقول السارح
 بعد عن الصلوة في العود المحصور ولكن ان جعله اسقط عنك الغرض منه بلما ان
 ما ذكره يدل على ان المنهي بعض الفساد ولكنه معارض للمسلم الاول ليس لوجود الفساد
 لذلك عليه اما بلفظها ومعناها ولم يدل عليه من الوهم في جعله لا يدخل في الفساد اصلا
 اما انما يدل عليه بلفظها فلان اللفظ لا بعد الا الرجوع عن العمل والفساد عدم الامر
 واحدها معارض للاخر واما انما لا يدل عليه معناه فلان الدلالة المعنوية انما يقتضوا
 كان يسمى الشيء لا بد من اللفظ الدال على الشيء والى على ان المنهي بواصفه دلالة على المنهي
 ههنا الفساد غير لان المنهي لانه لا استبعاد وان يقول الشرح لا يصلح العود المعصوم
 ولو صلح يصح صلوة ولا بد من الساء بالسكن المعصومة ولو دكتها به حلت بحد
 وادام حصل الملازمة اسبق الدلالة المعنوية السابى لواقع النعم الفساد كان اسما
 كقول المنهي نحو الفساد لكن ليس الامر كذلك بل المنهي عن الصلوة في الدار والمكروه والوصو
 بالما المعصوم مع عهدها والله اعلم والحواش قوله لم لا يجوز ان يكون الايمان بالمنهي مستلزما
 عن العهد فليس كما ادعى ان الممان المأمورة من الظلم كما كان وجه الايمان والالتم العقاب
 بالدليل المذكور قوله الصلوة في العود المحصور منهي عنها بل ان الايمان بها افضل خروج
 عن العهد فليس الدليل الذي ذكرناه بعض الاخرى الانسان عن عهد الامر لا بفعل
 المأمورة لكن في ترك العمل بهذا الدليل في بعض الصور لمعارض والعقوبات ما به من
 الايمان العود ليس حراما هي الصلوة ولا عدها ليس من احرارها واذا كان كذلك كان
 اسما بعض الصلوة المأمورة من غير ذلك ما هيها اصلا احسن في المعارضة او مع ذلك
 فعل امر محرم وذكر ذلك لانه في الخروج عن العهد اسما المعارضة الاولى نحوها ان المنهي
 دل على ان المنهي معارض للمأمورة والفساد دل على ان الخروج عن عهد الامر لا يحصل الا

بالامان بالمأخوذة يحصل من مجموع هاتين المقصودتين ان الانسان بالمنه عنه لا يقضي
 الخروج عن العتق اما المعارضة الثانية فتقول ان تسليم ان المنه في الصور التي ذكرناها
 يحل من بعض ما يحل في الامر بل المحذور حصصا بالدليل ان الفعل المأخوذ به عند الفعل
 المنه عنه ولا سلم انه لا بعد الفساد واما المعاملات والمراد من قولنا هذا البيع
 فاسد انه لا بعد الملك فهو لولد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم الملك له عليه ما لم يقطعه او يبعثه
 ولا يدركه لقطعة لا يقطعه الله لا بد له على الرضى ولا يدركه بمعا انما لا نه
 لا استبعاد في ان يقول الساريع يفتك عن هذا البيع ولكن ان اتيت به حصل الملك كالطلا
 في زمان المحصر والبيع وقت العدا اذ ائتمار النبي لا بد له على الفساد لا يقطعه ولا يبعثه
 وحصل لا بد له عليه فان حصل هذا شكل بالمنه في ان العدا دار فانه يدرك على الفساد
 ثم يقول لا سلم انه لا يدركه بمعا وسانه من جهة الاول لا بد له على المنه عنه بمعية
 والملك بغيره والمعصية ما سلبت من النعمة وادخلت في المعصية محل الاعمال والحق
 العاصي السائر والمنه عنه لا يجوز ان يكون هذا الحكم الكا صا والواجب والالكان النبي
 معاصر الحكم الكا صا او الواجب وانه لا يجوز من احد ما هو مكروه وهو ان يفسد
 الكا صا او الواجب اما سلم انه على العبد من الاول لم يوجب الحكم بالفساد لانه اذا لم يعد الحكم
 اصلا كان عتقا والعاقل لا يرضى العتق طامرا ولا يعدم عليه وكان القول بالفساد مبيحا
 واعلام ملك المقتد وعلى العبد ان يملك وهو السائر كان الفعل عتقا والاسعال بالحب
 محذور عند العقلا والعول بالفساد نعم الى ذلك هذه المحذور فوجه القول سلمنا ان
 ذكره بل على قولك كانه معارضا للمنفرد والاجماع والمعتول اما المص صولة عليه اللام من
 ادخل في دفعا ما ليس منه فهو رد والنبي صلى الله عليه وسلم ليس من الذين يكون مردوا ولو كان بها
 للحكم لما كان مردوا واما الاجماع فاهم رجوا في القول بفساد الربوا وصادقنا
 المتفق الى النبي واما المعتول فمرد وخير الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك الامر بل على
 الاحرار فالنبي صلى الله عليه وسلم الفساد السائر في النبي صلى الله عليه وسلم خالص او واجبه والقول
 بالفساد سعي اعدام ملك المقتد فوجه ان يكون مقهورا قاسا على جميع المناهي القاسدة
 لغيره فانه شكل بالمنه في الكا صا فاما المراد من الفساد في العدا دار انها غير محرمة
 والمراد منه في زمان المعاملات انه لا بعد سائر الاحكام وادخل في المعنى ما توجه احدها

نفسا

بفصاعك المحرور له الملك فوجه واحصل من المحصية فاما الكلام على وعلى الوجه الثاني
 المذكور في الخلافات ما المرد فيقول الطلاق في زمان المحصر وصف بامر من اجدها انه يطاقت
 سائر الله في الثاني انه سبب للفساد اما الاول والقول به اذ خالف الدين في المصنف فلاحق
 كان رد او اما الثاني فلم يثبت انه ليس من الدين بل لم ان يكون دافعا عن المصارح
 واما الماخع فلا سلم ان الصحابة رجوا في ضا الربوا والمصبة الى مجرد النبي صلى الله عليه وسلم
 حكما في كثير من المسائل الصحة وعدد ذلك لا بد وان يكون احد الحكمين لاجل العتق وعتقكم
 الرجوع به هو معناه اما لو دلنا النبي صلى الله عليه وسلم على الفساد لكن الحكم بعدم الفساد وبعض الصور
 تدرك للظاهر اما لو دلنا انه لا يفسد الفساد كانا اياها الفساد وبعض الصور ليدل سفل
 لا يكون تدرك للظاهر وكانا طامرا او كونه المحرور على الاحرار فوجه ان يدرك على الفساد
 فاما هذا غير لازم كما ان سائر اكل المضاد ان بعض المحارم ولو سلمنا ذلك لكن الامر لما دل
 على ان حرما من حرما لا يدركه الله عليه ان يدرك على الفساد والله اعلم المسئلة الكا صا ان النبي
 عز الشئ هل يدرك على صحة المنه عنه الدين قالوا النبي صلى الله عليه وسلم لا يدرك على الفساد احلوا في
 انه هل يدرك على الصحة فعلى من خضع محمد بن الحسين الله عليه وسلم انه يدرك على الصحة ولا طرد ذلك الجوا
 بالنبي صلى الله عليه وسلم عن الربوا على ايعان فاسدا وكذا في زرع صوم يوم العيد واصحابا اكلوا ما ساقوله
 على السلام دعي الصلح انام اقرانك وروى انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم عن المضامير والملاصق بالنبي
 في هذا القول معك عن الصحة احسوا بالنبي صلى الله عليه وسلم عن المحذور عدا والعبد لا يملك الحكم
 ولا يجوز ان يقال للماعى لا يصح ولا يجوز ان يقال لا يضر والحواس السقيمة بالمعصية
 المذكورين ثم يقول لا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم كما اذا قال الموكل للموكل لا تبيع هذا فانه ان كان
 هذا نفي في الصفة لكنه ليس صحيح في الحقيقة سلمنا انه لم يملكه معلومة هو البيع المفكر
 وذلك من الوجوه فلم يدرك المسمى الشرعي حكم الوجوه والله اعلم المسئلة السادسة المظنور
 عند ما بالنبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عند اني حاشم يسر ان لا يفعل المنه عنه لسا ان النبي
 كلفه والكلفة انما راد مما كان ضروريا للكلفة والعدم الاصل في بيع ان يكون قرورا للكلفة
 لا يكون له لا بد لما مر اثره والعدم في بعض فمبيع اسان الى العتق وسعد ان يكون لعدم
 امر انكم اسان الى العتق وذكر عدم الاصل لا يمكن اسان الى العتق لانه اذا كان لا يمكن
 يحصله باسا واداننا من جعل الكلفة ليس هو لعدم بطلان امره ودينا والمنه عنه

وهو الصواب المحال في ان يكون له الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 على انه لم يزل من غير ان يحط به في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 منقول التكليف والحق انهم لا يدعون على شيء لا يكون في ذاته والعدم الاصل في
 يكون في ذاته على ان يكون له الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 وجود في ذاته وهو فعل في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 ذكر الفعل على غيره الاصل في ان لا يكون له الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 قلت المفهوم من قولنا بركة على ذلك الوجود الاصل في ان لا يكون له الوجود في ذاته
 لا يكون في ذاته كان في الوجود لم يكن على قدره فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 كان في ذاته وهو المطلوب والله اعلم المسئلة السادسة الله في الاشياء اما ان يكون فيها
 على الجمع او بعضها على الجمع او بعضها على الوجود او بعضها على الجمع فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 يقول الناس في المحال لا يفعل هذا ولا هذا فكذلك في الاشياء التي هي في ذاته
 الخلو عنها ان كان الخلو عنها ملها فلا شك في حرار الله وان لم يكن في كل الله حارا فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 تكليفه لا يطابق ما في الله من الجمع من الاشياء في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 تلك الاشياء ان لم يكن الجمع بينها فلا كلام في جواز ذلك في الله وان لم يكن في حرمه فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 لا يطابق له عند كبره في الحار من سائر جوارح الصور واما الله في الاشياء على
 البدل فهو ان يقال لا يعلو هذا ان فعلت ذلك ذلك وان يكون كل واحد منها مفيد
 عند وجوده والاخر وهذا مع الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 ان في الانسان عن ان يعمل شيئا خوله بذكره من غيره وذلك مع الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 وذلك عند الجمع والآخر ان يعمل شيئا خوله بذكره من غيره وذلك مع الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 ان لم يكن الجمع عند حار الله على قوله لا يجوز تكليفه لا يطابق ما في الله من الجمع من الاشياء في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 والنوام الكلام في الجرم والحضرة وهو من عمل الله في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته

الفاظ

الفاظ العذر وتقولنا محسوسه لان صالح لكل وجهه وانفسه وقولنا محسوسه
 احراز اللفظ المحسوس والذكر له حتمه ومحاربا عن غيره ان يماول منه
 فالحال ان يكون له الوجود في ذاته فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 باللفظ عن المعاني العامة وعن اللفظ المحسوس فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 ساول جميع الاعداد لكن على وجه الصلاحية على وجه الدلالة وتقولنا على من ذلك
 والبار وتقولنا من غير حصر على الاعداد والله اعلم المسئلة السابعة الباطن المقصد للجمهور
 اما ان يصدق له او غير ما او علة اما الذي يصدق له فاما ان يصدق على الجمع او على
 البدل الذي يصدق على الجمع فاما ان يصدق لكونها مما هو صريح للجمهور او لا فالحال ان يكون له الوجود في ذاته
 ما او حتمه والموضوع على ما في اقسام الاول فاساول العالمين وغيرهم وهو لفظ
 اتبع الاستفهام والمحاربه يقول اي رجل في يده واي حرم في الاستفهام والمحاربه وكذا
 لفظ كل وجمع السائل فاساول العالمين صوط وهو من في المحاربه والاستفهام الملوك
 ما ساول غير العالمين وهو صريح في اقسامها ما ساول كل من العالمين وهو صريح في
 وحل ان ساول العالمين ايضا كقولته تعالى ولا اثم عابرون ما اعدوا باسمها بعض
 ليس في العالمين وهو صريح في اقسامها ما ساول كل من العالمين وهو صريح في
 الاسم الذي يصدق للجمهور لانه دخل عليه ما فعله كذلك فهو سائل في الشورى او الخدم اما
 الشورى فصرح بان لم يحصل اللفظ على الجمع كقولك الرجال والاضافه لتوكل صرح عدي
 واما العدم وكذا الذكر والنفى واما الذي يصدق للجمهور على البدل فاسما الكليات على اجلا
 مراتبها في العدم والكثرة واما القسم الثاني هو الذي يصدق للجمهور عنما قوله
 تعالى حرم عليكم امهاتكم فانه يصدق في العرف بحرم جميع حرم الاستماع واما القسم الثالث
 وهو الذي يصدق للجمهور علة فاحوز بلالة اخرها ان يكون اللفظ مفيدا للحكم ولعلبه
 فصرح بالحكم اسما وحده لعله والبال ان يكون المقصد للجمهور ما رجع الى سवाल
 كما اذا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن افعى فقال عليه السلام فاحرم ان يعم كل منظر
 والبال في الخطا عند من يقول بكونه عليه الصلوة والسلام في سائر العزم
 فانه يدل على انه لا يكره في كل ما ليس باسمه المسئلة الثامنة والعشرون في المطلق والعام
 اعلم ان كل شيء له حقيقة من كل امر يكون المفهوم منه معارفا للمفهوم من ذلك الحقيقة

في اللفظ

وهو علم من العلوم

كان لا محالة امر اخر هو كبر الحقيقة سواء كان ذلك الحادثة لازما للحقيقة او
وسواء كان حلييا او احكاميا والاسان من حيث هو انسان الانسان انسان فاما انه
واحد او لا واحدا وكثيرا او كثر وكل ذلك مفهوم من مفصله عن الانسان من
حياته انسان وان كان ينقطع بان مفهوم الانسان لا يفكر عن كونه واحدا وكثيرا
اذا عرف ذلك بقول اللفظ الدال على الحقيقة من حيث انها هي من غير ان يكون
فيها دلاله على شيء من صود تلك الحقيقة سلما كان ذلك العبادا واحكاميا فهو المطلق
واما اللفظ الدال على تلك الحقيقة مع هذا الكثر فان كان كثره كثر محسوسا لسانا
ما بعد ما فهو اسم الوجود وان لم يكن للمع كثره محسوس فهو العام وهذا الجنس طهر حقا
من المطلق هو الدال على واحدة لثمة فان كونه واحدا وعدمه من قدر ان يدان
على الحقيقة والله اعلم المسئلة الرابعة اخذت الناس في صنف كل وجه واتي وما
ومن في الحاراه والاستفهام من هذه المعترلة وجماعة الفقهاء الى انها للمعوم فقط وهو
المجاور والمركب الواقعي ذلك ولم يولان في كثره من صلا الى انها مشتركة بين المعوم
المعوم والاولون والاولا يدركها حقيقة في المعوم فقط والمعوم فقط او الاسترا
والكلام في هذه المسئلة مرتبة على فصول في ان من وجها وارومى الاستفهام للمعوم
نقول هذه الصنف اما ان يكون للمعوم صلا او للمعوم فقط او اما على سبيل الاستدلال او
الواحد منها والكل باطل في الاول لسانه لا يجوز ان يعال انها موضوع للمعوم فقط
فلانه لو كان لما حصر من المحذور كذا الكلا لا يجوز ان يحذر ان يكون مطابقا للسؤال
لكل لا مزاج في حذر ذلك واما انه لا يجوز ان يعال بالاسرار فلانه لو كان ذلك لما حصر
الحوار في بعد الاستفهام عن جميع الاقسام الممكنة لسانه اذ اما ان من عند ذلك فلانه وان
نقول سالي عن الرجال والنساء فاما ان يعال عن الرجال وما يدوان يقول سالي عن العود
او عن العم ناداما عن العود فلانه وان يقول سالي عن سعد او عن مضروعه ولم حرال
اراني على جميع القسمات الممكنة وذلك لان اللفظ اما ان يقال انه مشترك بين الاستواء
وغيره من محسوس في المخصوص من اسما وجميع المراد الممكنة والاول باطل لان احدا
لم يقل به والسالي يقتضي ان يحصر من المحذور كذا الكلا لا يجوز ان يعال الاستفهام عن كل تلك الاقسام
لان الحوار لا يدوان يكون مطابقا للسؤال فاذا كان السؤال محملا لعمود كثر فلهذا حذر

ان

ان يعرف طاعنه ومع السؤال المحمل ان لا يكون الحوار مطابقا للسؤال وذكر غير حار صلا
لوصف الاسرار لو حصر هذه الاستفهامات لكنها غير واجبا ما اذا كان لسانه عام في المحسوس
عام اخر واذا كان كذلك كان القسمان المتكافئين غير متساويين والسؤال عنها على سبيل التفصيل
محال واما ما بنا فاما تعلم بالضرورة من عادات اهل اللسان انهم يستعملون مثل هذه الاستفهامات
واما ان لا يجوز ان يكون هذه الصفة غير موضوع للمعوم والمعوم يقتضي علمه وطالبه هذه الملا
ولم يسأل العلم الاول وهو الحوار في فصل الاسرار اما غير موضوع للمعوم قوله لو كان ذلك
حسن الحوار يذكر الكل فليس هو او حذر مع اللفظ فانه يحلها للمعوم او اذ لم يوجد علم
ان من الحار ان يكون هذه الصفة موضوع للمعوم لانه قد ذكرنا ان سالي عن الرجال والنساء
للمعوم محوار ان يكون حكم المركز في العلم المفرد سلما ذكر علم لا يكون صرا قوله لو كان ذلك لوجبت
الاستفهامات لسانا لا يجوز ان يعال هذه اللفظ لا يفكر عن كثره دلاله على المراد على العين
ملازم محال الى تلك الاستفهامات لسانا اما ان كان خلق عن تلك العينة لكن لا يصح الحوار
اذا كان ذكر الكل مفيدا لما هو المطلوب بالسؤال على كل التقدير او اذ لم يكره مع سانه السال
اما ان يكون موقوف عن الكل او عن المعوم فان وقع عن الكل كان ذلك الكلا هو الواحد وان وقع
عن المعوم فذكر الكل باطل وعلى ذلك المعوم فكون ذكر الكل مفيدا حصول المقصود على كل التقديرات
وذكر المعوم ليس كذلك وكان ذكر الكل اولي سلما ان الاسترا كبحر تلك الاستفهامات لسانا
انها المحسوس لا مركبة اذ اصل من عند حصره ان يقول من الرجال سالي والنساء من
المحرار ومن العبد غاة ما في النار يعال الاستفهام عن كل الاقسام الممكنة غير حار لكان
نقول ليس الاستدلال يصح بمثل الاستفهامات على عدم الاشتراك او الاستدلال الحرف
بعضها على الاسرار وعلمك الترجمة سلما ان يادركم يدرككم لكان معارضنا هذه الصفة
لو كان للمعوم فقط لما حصر الحوار في قوله لا او مع لا قوله من عند كثره انكلا السال
ومعلوم ان ذلك الحار لا يلا او نعم فكذلك ههنا الحوار قوله الصفة وان كان حقيقة
لكن لا يجوز ان يقول بها ما يصح للمعوم للمعوم فلنا هذا باطل لثمة او حذر الاول ان هذا
اي لو لم يوجد تلك العينة ار السال الحوار يذكر الكل ويحذر علم بالضرورة من عادات اهل اللغة
ذكر سوا حذر حذر في اجري ولم يوجد سالي في هذه العينة لسانه وان يكون محلوله للسال
والحجب معالاه لتحمل ان يكون العينة طرعا الى العلم يكون هذه الصفة للمعوم مع العلم

ذلك العرس ثم تلك القرينة اما ان يكون لفظا وغنى والمواو اطلاقا له اذا دخل لسان
حسرها ان يحكى بذكر كل من عدنا وان لم يسمع من السائل لفظا اخرى والى ايضا باطلا
فاما لا يعقل قسما اخر ولا اللفظ يدرك مقصود المتكلم لا الاسان وما يحكى حقاها من كبر
العصر والراسر وعندها وكل ذلك لا يطلع الا على علمه مع انه يحسن من الحواس بذكر الكبر
العالى ان من كبر الى عمره حاله من غير كبر من الحواس بذكر الكبر مع انه لم يرد في الكثرة
من القرائن وبقية الوجوه حرجا لها ايضا عن قولها انما يحسن الاستفهام عن جميع الاقسام ان
اللفظ لا يسكر عن القرينة الدالة وانما بعدا بعد الجماع على ان اللفظ المستر كبحر حليل
عن جميع القرائن المحسنة قوله اما حسن الحواس بذكر الكبر لا المقصود حاصل من الكلام على التقدير
فما يلزم منه انه لو قال من عدك من الرجال ان يحسن منه ذكر السابعة الرجال لا يحسن الرجال
السؤال عنهم لا يرد على انه لا حاجة الى السؤال عن النساء لما يحسن هذا فكذلك ما ذكره من
انما فكما انه يحسن ان يكون عرسه والسؤال ذكر الكل اكرار يكون عرسه السؤال عن العرس
السكر عن الناس قوله ودر حسن الاستفهام عن عمر الامام عليه السلام قال يعنى العرس على
المسراكل اول من الاستدلال بحسن العرس على من الاستدراك فسادا ذكرنا ان ليس الامه احد يقول
ما تهنى الصفة محضه معصية مرات المحض دور الغرض بل كان حقيقة والمحض كان حقيقة
وكل مرات المحض ولو كان كذلك لوجب الاستفهام عن كل ذلك المرات فلما لم يكن كذلك علمنا فساد القول
للمسراكل ما يحسن الاستفهامات فلا يدرك وقوع المسراكل لما سدر ان شاء الله ان
الاستفهام فسادا من الاستدراك قوله لو كانت هذه الصفة للعموم لما حسن الحواس الا لا اومع لما
اسلم وكذلك السؤال عنها ما وقع عن الصدوق يكون جوابه بلا او نعم بل ما وقع عن الصدوق
بقوله من عدك معناه اذكر لي من عدك من الانبياء واستواجدوا واذكر لي وعلوم انه لا يحسن
الحوا عن هذا السؤال بلا او نعم وبالله التوفيق **الفصل الثاني** في صفة من في ما في الحارة
للعموم يدل على انه اوجه الاول ان قوله من دخل دارى ما كرهه لو كان مصر كان من المحض
الاستدراك لما حسن من الحواطة ان يحكى على موجب الامر لا بعد الاستفهام عن جميع الاقسام الممكنة
لكه حسن على عدم المسراكل وبقية ما تقدم في فضل الاستفهام الوجه الثاني انه اذا
قال من دخل دارى ما كرهه حسن منه استدراك واحد من العقلاء والعلم بحسن ذلك من
اهل اللغة ضرورى والاستدراك من الكلام ما لولاه لوجب دخوله فيه وذكر انه لا نزاع

ان

ان المستدرك من الكسر لا بد وان يصح دخوله تحت المستثنى منه فاما ان لا يخبر مع
الوجود او يعتبره الاول باطلا والا كان لا يلقى من الاستدراك المنكر كقوله حال
قوله لا يرد ويرى الاستدراك المنكر كقوله حال القصة لا يرد فرق لفظه
يؤيد في المطالبين لكن الفرق بينهما معلوم بالضرورة من عبادة العرب فعلمنا ان الاستدراك
عن الجمع المعروف بمقتضى خراج ما لولاه لوجب دخوله تحت اللفظ وهو المطلوب فان قيل
يصدق لكلهم ما مورثه احدها مجموع الفعل كالفعل والفعال والمفعول والفعلية وجميع
السلامة فانه للفعل سبعة سنووه مع انه يصح استدراك واحد من ايراد ذلك المستثنى عنها
والشأن انه يصح ان يقال صحى جمعا من العقلاء الا فلا ما معلوم ان ذلك المستثنى ان
يكون داخل تحت ذلك المنكر المالك انه يصح ان يقال سل الى اليوم العلاء لو كان الاستدراك
بعضى خراج ما لولاه لدخل كان الامر مقصدا للفعل في كل لازمه وكان الامر بعد الكرار
والعور وانهم لا يقولون بها سلامة عن النقص لكن لا يسلم ان قوله من دخل دارى ما كرهه يحسن
استدراك واحد من العقلاء فانه لا يحسن ان يستثنى من الملائكة والكنز الموصوفين
ان يقال الى ملك الهند ويكر الصنف سيما حسن ذلك لكن يدل على العموم قوله المستثنى
صحى دخوله تحت المستثنى منه فان استدراك الشي من غير حصة حارسنا لكل ذلك انه لا بد من
الوجود قوله لو لم يكن الوجوه يعتبر المانع من الاستدراك المنكر وسن الجمع المعروف
فلسا سلم انه ما يد من فرق لكن لا يسلم انه لا فرق الا ما ذكره من سيما ان لا يكون يدل على
الوجود لكن مع ما يدل على ان الصفة كانه وذلك من جهة الاول ان الصفة اعم من الوجوه فكون
حمله للفظ على الصفة جلالة على ما هو اعم فانه السان الى العايد اذا قال لعن اكرم جمعا من
العلماء او اصل فريده من الكفار حسن استثنى كل واحد من العلم والكفار فقول الاملا
ونلا ان لو كان الاستدراك من الكلام ما لولاه لوجب دخوله تحت لفظ المنكر
للاستدراك سيما ان لا يكون بعضى يكون صفة من للعموم لكن ان يكون الامر كذلك
ان الاستدراك بالمفهوم المذكور في علم السمع اما يصح لو بد انه لا يجوز المساقصة على واضع
ادلو حاز المساقصة على حاد ان يقال انهم وان حكموا بها من المعصية التي توجب
احكاما اوصف من المعصية ولكنهم لم يعلم لم يحكموا بها لانهم لم يحرموا عن المساقصة بل لو بد
ان اللعاب بصفة اندفع هذا السؤال سيما ان صفة الاستدراك من هذه الصفة دالة على

للعوم

كذلك يدل على انهما ليسا للجمهور من جهة اخرى ذلك لانها لو كانت للجمهور كانا الاسماء
ع/ ما ساء في تعريفه ان ساء الله تعالى والكواكب اما البعض فيجمع العلة فلا يسلم انه كسب
اسما اي عدد شيئا منه هذا لا يجوز ان يقول كل ما لا يعرفه الا امر يعرفه وما
علمه كسب اسما اي عدد شيئا من صفة من الحارة مثلا ان يقول من دخل دارك الكوفة
الا اهل البلد العلاء فوله بعض بعله احيى جمعا من بقعها الا زيدا فلما كان
الاسم في الجمع المنكر يخرج والكلام بالاولى ليع دونه فلم يلبس ان يصار للصور كذلك
توله بلم ان يكون صفة الامر للكرار فله لا يجوز ان يكون امرا ان اسما بلفظ الامر
والله الامر على التكرار فوله لا يحسن اسما للملائكة والصور في كل الفة والصن فلما كان
المقصود من الاسماء حروب المستفي من الخطا في دونه علم من هو الاسماء فخرج هذه
الاشياء من الخطا في هذا لولم يعلم حروبها من حسن الاسماء الامور في الخطا صادرا من
الله تعالى لحسنه تعالى الاسماء مثلا ان يقول ان طبع من خلق الملائكة وانظر بعض
الوجه الجمع على الملوك المنكر فوله لم يلبس به بحسبه دخول المستفي في المستفي
منه فلما كان الجمع معتد على ذلك اسما للشي من جهة ولا يوجه حوار الاسماء
من غير الجمع ولا في الاسماء من غير الشيء والصور والاشياء الى الصور لو كان
لولا الصار في ذلك فوله لم يلبس به لا فرق بين اسما في الجمع المنكر وبين الجمع المعروف
فلما كان الجمع المنكر هو الذي يدل على جمع يصلح ان يساوي كل واحد من الاشياء فله
كان الجمع المعروف كذلك من غير الفرق في حسبه لا يسمي من الاسماء من الجمع في قوله
جمعا الاسماء على الصفة اولى لكونها اعم فانه فلما عارضه ان جملة على الوجوه اولى
لان الصفة جزء الوجوه فله جملة على الوجوه فلما عارضه ان جملة على الوجوه اولى
ولو جملة على الصفة وحدها لم تعد الوجوه اصلا والجمع سر الى ليلين بقدر
الحكاية واحق قوله الاسماء عن الجمع المنكر ليس الا ليدفع الصفة فلما هي
كذلك فلم يلبس في الاسماء عن صفة من وما في الحارة كذا في قوله لم يلبس في السابق
على الواضحة يجوز فلما لا يصلح عدم الناقص على العمل لا سيما وقد قرأ الله تعالى
وكذا الوضحة قوله لو كانت الصفة للجمهور لكان الاسماء بعضا فلما سمي الجواهر في الله
فهذا الضمير على كونه يعبر به في الصفة الثالثة لما انزل الله تعالى قوله ايم وما بعد

مردود والله سبحانه قال من اراد ان يعرف لا يحسن محذاه الى الله سبحانه ع/ السلام حال
ما بعد العتق وقد عدا الملائكة الكسب قد عدا عيسى في كونه في اللفظ ولم يسكن
الشيء على السلام ذلك من قوله ع/ دخل الدار من سبب ليم من الحسني قال الله
السؤال كان خطا ان لا يساوي العمل فله لا يسلم لقوله تعالى والسما وما
بشيئا والارض وما طبعها ونسب ما سواها والله اعلم **العصا** الباك
وان صفة الكل والجمع بعدد الاسماء يدل على قوله وحى الاول ان قوله كان
كل فقه في البلد بصفة قوله ما كان في كل فقه في البلد لذلك يسعمل كل واحد منها
في كونه في الاخر والسما في تحقيق الا اذا افاد الكل الاسماء في اللفظ عن
الكل لا ساق في النوع في البعض الساق في اللفظ الكل صفة الكل صفة في اللفظ لصفة
البعض ولو كان صفة الكل غير محتملة للبعض والملائكة كانت مقابلة لها الثالث
ان الرجل اذا مال صفة كل من في الدار وعلم ان في الدار عشرة ولم يعرف سوى
هذه اللفظة اعني انه لم يعرف ان في الدار اياه او غيره من على على الطرفين
لا يعرف بل يجوز ان يعرفهم كلهم بان الاسماء في اللفظ الاستواء ولو كانت لفظه الكل
مستكة من الكل والبعض لما كان كذلك في اللفظ المشترك لما كان السمة الى المعنى
على السمة امتنع ان يكون ما دون اللفظ الى الواحد منها اخرى منها الى الاحرار
ان يسكن بسقوط الاعراض عن المطع وبوجهه على العاصي اياها اول فهو ان
السداد اقال لحيه من دخل العم دارى فاعطه رغبة فلو اعطى كل واحد
لم يسكن للسداد ان يحضر عليه حتى انه اذا اعطى رجلا قصيرا فقال لم اعطته مع
ان اردت الطويل فللهذا يقول اما امرتني باعطا الطويل واما امرتني باعطا
من دخل وهذا قد دخل وكل عامل سمع هذا الكلام راى عراض السداد فظا وعذر
العدد متوجهها واما الثاني فهو ان العدد لو اعطى الكل الواحد فقال السداد
لم يعطه فقال طوله طويل وكان لفظا اما فله لعلك تريد العصار استخرج
بهذا الكلام الخامس لو كان اعقب عبيد وامان ومانه الحال ولم يعلم من امر اخر
سوى هذه العاطة حكم بعق كل عبيد وامان ولو كان غلام حروقه عدا ان اسمها
عام وحي المراجعة والاستفهام فلهذا عدم الامتراك السداد من اياها يورى الصفة

سوقنا حان فقها وسوقنا حان في كل العقول لولا ذلك لما علمنا على الاستعارة
واللما تعلم الحق السامع معلوم ان اهل اللغة اذا ارادوا العبر عن معنى
الاسماء في عوارض استعمال الكل والجميع ولا يستعملون الجمع المسكن ولو كان
لفظه الجمع والكل موضوعة للاسما كان استعمالهم هائلا للفظ عن عوارض
الاستعارة واستعمالهم الجمع المسكن ما رطب في جميع هذه المواضع انما حكمنا بالعموم
للفقرته فليس كل ما يترصده من العوارض انما حكمنا في عوارضه مع بقا الاحكام المذكورة
واما لو وصل كل من ذلك فمما لا يترصده في هذه الاحكام
مع ان العموم مفهوم منه وانما يلوكت كذا في قوله اعلموا ما فيه حكم بالعموم مع
عدم القرينة وانما المعنى انهم بالعموم من هذه الالفاظ مع انه لا يعرف العوارض
المستعارة واما المسمى به فهي مستعارة لانا فرضنا الكلام في جميع هذه الالفاظ
ولم يسمي سائر الشان من السامع علمنا في عوارضه في قوله ليد وكل نعم
لا محالة زائل قال كذبت فان نعم اهل الجنة لا ينزلون لولا ان قوله انما اذا العموم
واللما نرجعه عليه فكذلك والله اعلم **العصر الرابع** في ان الحكم في سائر العوارض
مع ذلك لو فهمنا ذلك الانسان اذا ما اكلت اليوم سائر اكلت بكنهه قال
اكلت اليوم شامه كرهه هذا المعنى عند كذبت ذلك الاسماء يدل على انهم على كونه
ما قصده ولو كان قوله ما اكلت اليوم سائر لافضل العموم لما ساقنا ان السلك
الحرك لا ينافي الحرك متصالة من كذا راحة ان اليهود لما قالوا انزل الله على
موسى من على عال بل من انزل الكتاب والذبحا به موسى واما اردنا اننا على هذا الكلام
بعض القوليم السامع لولم يترك الحكم في النفي للعموم لما كان قوله لولا ان الله تعالى
جميع الالهة سواك الله تعالى سائر الله في الامساك اذا كان حرا لافضل
العموم كقوله حان حل واذا كان حرا بالاكرونة على انه للعموم كقوله اعلموا رقيه
والدليل عليه انه يخرج عن عوارض الامر بفعل ايها كان لولا ايها للعموم والاما
كان كذا الله اعلم **العصر الخامس** في سائر العموم احسنا ما حرم
اولها العلم يكون هذه الصنع موضوعة للعموم اما ان يكون ضروريا وهو باطل ولا
لا وجه لسائر الاعمال او نظريا وحده لا بد منه من ذلك ذلك الدليل اما ان
يكون عقليا وهو محال لانه لا محال للعقل في العوارض وتقليدا وهو ما ان يكون متوقفا

اذا احاد والمساوية باطل ولا لدره الكل والاحاد باطل لانه لا يقدر الا الظن
والمسئلة علمية وانما سائر هذه الالفاظ معلومة في الاسماء وانما في الخصوص
اخرى ذلك يدل على ان سائر سائر المعقولة الاولى ان العارضا اذا لم يدخل
داري انفسه او كونه ما به دل على ان يرد به العموم فاذا قال لقيت العلما وصدر
الحصر بعد يرد به العموم ما به والخصوص احرك سائر المعقولة الثانية من جهتين
الاولى ان الظاهر من استعمال اللفظ في تركه حقيقة انه ان يلويا بل باطل
على انهم باستعمالهم في سائر الالفاظ لم يحل ذلك طريقا الى كون اللفظ حقيقة في
المسمى بعد علمنا ان حكم يكون لفظا حقيقة معنى ما اذا لم يلويا الى كون اللفظ
حقيقة في ذلك السائر في هوان هذه الالفاظ لولم يترك حقيقة في الاسماء والخصوص
لكن محاربا في احدها واللفظ لم يحل في الحاربا مع حقيقة في ذلك خلا والاصل
وانما سلك القرينة اما ان يورضون او يطرأ والمول باطل والاما المستعارة
الكلانية والاما انما باطل في الماديا في ادله المسمى بهذه القرينة لم يحل
فيها ما يترك العوارض عليه وانما ان هذه الالفاظ لو كان موضوعة للاستعارة
لما حصرنا في سائر المسمى به لان الاستفهام طلب الفهم وطلب الفهم عند حصول المقصود
للفهم عن كونه المعلوم ان من قال صرت كل من الداراه بحسارها صرتهم
بالكلية وان يقال صرت اياك منهم وراعيها وكان كذا هائلا لانه بعد
العائد الكاسله بالمؤكد وحاسنها وكان الاسماء بعضها سائر من جهتين
الاولى ان المسمى به يدل على الاسماء باول كلامه ثم بالاسماء راجع عن ذلك لانه علم
الكل الى البعض كان بعضا وحاربا اخرى ما قال صرت كل من الداراه صرت
كل من الداراه السائر الى الخطا للعموم لولا ان موضوعة للاسما كان لولا لفظه للعموم
مع الاسماء محرك بعد الاسماء واسماء الواحدة منهم بعد ذلك الفهم كما اذا
قال صرت ريدا صرت عمرا صرت خالدا ثم يقول الاربعا علمنا لم يترك كذا راحة
الاسماء على ان حصر هذه الصنع لست للاستعارة وسادتها ان صرح في ما
والمحاربا به نصحها دخال لفظ الكل عليها وانما العمل في اخرى يقول كل من دخل
داري ما كرهه بعض من دخل فأكبره ولولا ذلك الصنع على الاسماء لكان احوال الكل

وبالشيء يعرفه بعض العاقل العجوز بعض وان لم يسهو على الحكم لم يكن للباقي
فانما لا يتقوى الطرد والحواس من الكاسية بعض العاقل العجوز فاما صريح
في ذلك الحد والمحصر في نظر عن الاسماء النهاية العرفية ذكره من الصور من
سلبها ان الاسماء اذا اتصل بالكلام صار حرا من الكلام لانه لا سلب مقصده
والمان في بعضه ما يعدم عليه فادخلناه به صار حرا من الكلام قصير الحكم
سا واحدا بعدا واثباته ارا ان ما عدا المسمى بخلاف قوله ضرورة كل من في الدار
لم اضرب كل من في الدار لا يهين كل واحد من الكلامين سلب مقصده واخاذه الى
تحليله ما يعدم عليه وادام سلطونه اما الاول صريح في الدار واما الثاني
ذلك كان بعضا واما الثاني مطلقا لم يلحق به العاقل ان الاسماء اجزاء حرة من كل
ما اذا اضرب بها ضربا اخر فلهذا انما اضربها الى غير ذلك من الدار
لنفسهم فكان بعضا بخلاف قوله راسا لكل الاضربها الى غير ذلك من الدار
العرف والحواس عن الناس من حكم المعرف بحولان بحال في حكم المركب بحولان يكون
اما ان لفظه من العجوز اعراضا عن لفظ البعض فادخلناه في بعض معهما لم يكن
انما دلتها للجمع حاصل فلا حرم لم يلحق البعض والحواس عن الناس ان اهل اللغة
استقوا على ان ذلك ليس بها واما هو اسماء الحركة سلبا خروفا كوز في كذا العرف
المسئلة لا خلافة ان الجمع المعروف بالاسم الحرفي هو في المعرف ولو كان ما ادا لم
يكن محمدا للاسواق خلافا للواقعة والاسم لساوي في الاول والآخر لا يلاحظوا
الاسماء احسن عليهم او يكون قوله على الكلام الاسمي من قولهم لا يلاحظوا تلك الحجة ولو لم
يكن الجمع المعروف بالاسم الحرفي على الاسواق لما كان ذلك الدلالة ان قوله على الكلام الاسمي من
لو كان معناه بعض الاسماء من قولهم لا يلاحظوا تلك الحجة ولو لم يكن
الاسم من قولهم لا يلاحظوا تلك الحجة ولو لم يكن ذلك الدلالة ان قوله على الكلام الاسمي من
رضاه عن لفظها معال ما في الركوب العرفي في اللغة السلام امر وان اقبل الباس
حتى يوصلوا الى الله ان الله احسن عليه بعموم اللفظ لم يلاحظوا تلك الحجة ولو لم يكن ذلك الدلالة
ان اللفظ لا يبعد بل عدا الى الاسماء معال في اللغة ان في هذه السلافة المحققة
ان الركن من حقها السار ان هذا الجمع يؤكد ما يقتضيه الاسواق في حد ذاته في اصل

الاسواق ما انه يؤكد بقوله تعالى في الملائكة كلهم اجمعون فاما انه بعدا لباقي
الاسواق فلا حرج واما انه من كل ذلك فحيز الموكد فاجله للاسواق لا رجة
اللفاظ سواء بالباقي اجماعا والباقي هو بعمومه الحكم الذي كان سائلا في اصل طو
يكن الاسواق حاصلا في الاصل والاصل هو اللفاظ اسما لم يكن باثر هذه اللفاظ
في بعمومه الحكم الاصل في اعطاء حكم حديد كانه من جنس الحديد لا حركه وحب
على انها حركه علم ان ايضا الاسواق كان حاصلا في الاصل فادخلنا اسما ل
على خلاف البعض لا يعمونه بعض علم ان جمع السلامة للعلم وما يكون للعلم لا يكون للاسواق
ثم بعض جمع العلم فانه يحركه كانه من جنس الموكدات ايضا فعند اللغويين يحركه كانه الموكدات
كقوله ضربت البكر نوبا اجمعا ولكن لا يندل الاسواق والحواس ان لا يد من التيق
من بعض بعمومه وسنذكره من الدليل في بعض من بعمومه الجمع السلامة اذا كان سائلا
وما ذكرنا من الدليل الى المعرف ونسج حوازا بالجميع العلم وكذا بالباقي الموكدات على قول
المصنفين الثالث اللفظ واللفظ ادا خلا في الاسم صار اسم معرفة كذا نقل عن اهل اللغة
في معرفة اللفظ يحصل المعرفة واما يحصل المعرفة عند اطلاع اللفظ بالعرف واللفظ
معلوم الحائط فلما انصرف الى اللفظ فانه كانه المعرفة لا بعض الجمع ليس اول
من بعض فكان مجموعا فان لم يكن اذ انما هما من هذه الحجة فادخلنا ذلك الحجة
بعمومه عن غيره فدل ان اللفظ واللفظ فانه رائد وما هي الاسواق السليمة ان يصح
اسمها ان واحد كان من ذلك فعند العجوز علم ما تقدم الحاشية الجمع المعروف وانما
اللفظ حيز الحكم لانه يصح سماع الحكم من المعرف ولا يلاحظ فانه حيزا في حيزا في حيزا
ولا تعال الرحال من حاله معلوم بالعرف ان المصنف من اللفظ المصنف ادا علم هذا
مقول المصنف من الجمع المعروف اما الكل او ما دونه والباقي باطل لانه ما من عذر في
الكل الا يصح اسما من الجمع المعروف وادخلنا في المصنف من اللفظ المصنف ادا علم هذا
من اللفظ واللفظ علم احتسوا ما رواه الركبان هذه الصفة للاسواق لكانت
اذا استعملت العدد لم ابا الاسم ان او الحجاز واما على خلاف الاصل فحيزا لا يند
الاسواق الستة واما في ذلك راسا كل الناس وبعض الناس حيزا في الاول
مكرر والباقي يعرف وبالشياء تعالى الجمع الامر الساعه مع انه ما جمع الكل والاصل في الكلام

الحقيقة جمع اللفاظ حقيقة ملزمة المستعملين فيكون حقيقة في الاستعمال
للاسرار والكلمات عن المولد في اللفظ اللام للعرف مصروف اللفظ السامع به اعرف فان
كان هناك معهود عهد والسامع به اعرف فانصرف اليه وان لم يكن هناك عهد كان
السامع اعرف بالكل من البعض لان الكل واحد والعصير كثير محمول فانصرف الى الكل
واصله سودا يقال اذا اردت به العهد يكون محال لانه لا يحمل عليه اللفظ منه
العهد من الخاطبين وهذا ما في المحاذير وعن الثاني ان دخول لفظ الكل والعصير
لا يكون كبريا ولا نقضا بل يكون كيدا اذ خصصا وعن الثالث ان ذلك لم يخصص العرف
كما في قوله من دخل دارك اكرمه فانه لا يسأل الملائكة والنفوس والله اعلم
المستعمل السامع للمع المضاف لقولنا عند زيد للاستغفار الدليل بعدم
واما الثاني في قوله فعلوا فانه يفسر بكنائسهم وقد يكون للاستغفار وقد يكون
والكنائس به انما يكون كذا الله اعلم المسئلة السابعة اذا امر رجعا بصحة
المعجم افاذا للاستغفار فيهم والدليل عليه ان السيد اذا اشار الى جماعة من علماء
بقوله قوما فليس محمول على القيام احد الاسمي الهم وذلك يدل على ان اللفظ المحمول
ولا يجوز ان يصار الى ذلك القرنه لان ذلك القرنه ان كان من لوازم هذه الصفة
فقد حصل مرادنا ولا يلزم من هذه الصفة محرم عنها وعود الكلام والله اعلم
المتطهر الثاني من هذا القسم هو المحول للعموم وليس من المسئلة الاولى الواحد
المعروف بلام الكسرة لانه المفعول خلاف المحال في المعنى والمبتدأ لسا وجه الاول ان الرجل
اذا مال ليست التور شربت الماء لا تنادى الى الفهم الاسرار والى الثاني لا يجوز ان يكون
ما هو كونه المجموع ولا مال حالي المدخل كلهم اجمعين الثاني لا يفتقر معون الجمع فلا
يعال حالي الرجل العصار وكلهم العقبة العضا ما ما يروى من قولهم اقبلوا اناس
المنفعة الدمار الضفر محاذ يدل لانه لا يطرده وانما الدمار انصرفا كان حقيقة
فالدمار لا يضر محار كان الدمار انما الصفر لما كان حقيقة كان الدمار انما الصفر ما حطا
ادحار السرايع السبع حرم من معجم هذا السبع واعلا هذا السبع سمعنا جلال السبع
فلو كان لفظ السبع مضافا للعموم لم من اجل ان هذا السبع اطلاق كل سبع ومعلوم ان ذلك
اطلا فان طلب لا يجوز ان يقال اللفظ المطلق انما انما المجموع سطر العراض لفظ البعض

او يقال اللفظ المطلق هو ارجح في العموم اما ان لفظ العمل من خصوص ملنا اما الاول
فما حلا لا ان العموم لا يدخل له في الماشي والاشياء والاشياء في نفس العارض وهو خلاف
الحاصل الخامس وهو ما قد بينا ان الماهية غير وحدها وكثيرتها غير ذاتها اسم المفرد
المعروف لا يفتقر الماهية وبذلك الماهية يعمم عن وجوده وان افرادها لا يفتقر الماهية
سبل عن الانسان قد يكون هذا ما في هذا الانسان ان الانسان في الانسان المفرد
الواحد من تلك الماهية يكتفي العمل بذلك النص فظهر ان هذا اللفظ لا يحل له البتة على
العموم احسنوا منه احرها ان يجوز ان يسمي به الواحد الى يصلح ان يدخل تحت
كقوله تعالى ان الانسان لخير الابداس استواء والاستماع من كل ما لولا لو لم يرد
فيه ذلك يدل على كون هذا اللفظ عاما واثباتها ان اللفظ اللام للعرف وليس ذلك لغير
الماهية فان ذلك قد حصل باصل الاسم ولا يعرف واحد بعينه فانه لفظ اللفظ لا يفتقر
اللام لا عند الموجود السابق وكلما اذا لم يوجد ذلك ولا يعرف بعض من ان الحصر فانه
ليس بعض تلك الماهية بل بعض تلك الماهية من الكل والاشياء ان يردت لكم على الوجه
بشعرنا عليه فعوله داخل الله السبع شربنا انما صار خلا لا يكون سعاد ذلك بعض
انعم الحكم للعموم العلة والحواس عن الاول ان ذلك لا سببا محاذ يدل لانه يقتضي ان
يقال رتبة الانسان المومنين لو كان حقيقة لا يطرده وبذلك يقال ان الحار بالهم كل
الاشياء المومنين حاز هذا الاسماء وعن الثاني ان الامكنة عند بعض الماهية كالمصنع
وقد عرفت ان بعض الماهية كالمصنع الكلمة وعن الثالث ان ذلك اعتقاد سائر المتكلمين
نفس اللفظ ويحتمل ان يكون ذلك والله اعلم المسئلة الثامنة الكلام في الجمع المنكر سرف
الكلام في اقل الجمع واحلوا هذه القضايا في الاسماء او اسحق وجمع والصحابة والسلف
ان ان اقل الجمع اثنان يقال اربعة وسادس عشرة الله تعالى وهو المحار لسا وجه
الاول ان اصل اللفظ فضلوا من البنية والجمع كما فضلوا من الواحد الجمع وكما وقنا
من الواحد والجمع وحل من فرق من البنية والجمع والاشياء ان يفتقر الماهية فافتقرها
والعكس يقال ان حال ملته ولبنة حاله لا يفتقر من البنية والاشياء ان يفتقر الماهية فافتقرها
بحال الماهية ان اصل اللفظ فضلوا من ضمير البنية وضمير الجمع فمالوا في الاشياء فاعلا
اللفظ فضلوا في الامور فاعلا والجمع فاعلا والاشياء فاعلا والاشياء فاعلا

اما القرآن فعوله تعالى وكلمكمهم شاهدين والمراد جاد وسلمان بعوله تعالى ذنونا
المجرى كانا اسير لعوله تعالى حصان لعوله ادر خطا على جاد وصنيع منهم فالو لا تخف
حصان ولعوله تعالى هذا حصان احتصموا وتعلمه عز وجل في قصه موسى وهارون يا
معلم مستحقون بعوله تعالى حكاه عن لقون عيسى انه ان سنيهم جميعا والمراد بوجوه
وبعوله تعالى حكاه وان طائعان من المؤمنين اقتلوا وبعوله تعالى رتبوا الى الله صفته
ولكنكم اساتذته فعوله على السلام الاثنان في فوقهما جملة واما المعقول وهو ان
الاختصاص حاصل في الاشياء وكما عرفت في اوله تعالى كفى عن المتكلمين مضافا الى
كنايته عن الحكيم عليها فان المصدر مضاف الى الفعل والمنقول اذا اعتبر المتكلمين
مع الكاظم كانوا الله واما قوله تعالى اذ تصوروا المجرى بعوله حصان مجازا ان المقسم في اللغة
للمراد والمجم كاصف تعالى هذا حصي وهو اخصي وهذا صفي وهو اخصي قال الله تعالى
ان هذا صفي وهو الحمار عن التمسك بعوله تعالى هذا حصان اخصيها وقوله ففرغ
منهم واما قوله حل طلاله اما علم مستحق والمراد موسى وهارون وعز وجل قوله تعالى عيسى
ابنه ان اتيتهم جميعا فالمراد بوجوه واخي والاح الماله الذم والالام من الارض
اذ لم ياتي بعوله تعالى واد طائعان المؤمنين اقتلوا وكل طائعه جمع واما قوله تعالى
فعد صفه فلو كانا حواءه انه قد يطلق اسم العلف على المثل الموجود في العلف فقال
للمسافر انه دولسانه ووزنه ووزنه ووزنه وقال للذكر لا تمل الى اليسر الواحد
قل واحد ولسان واحد ولما قالوا امر الرسول عليه السلام وما امر بآدمه ومع قلبهما
دواعي محيلها ما كان متاسنه فصح ان يكون المراد من العلف ههنا الدواعي وادامه ذلك
وحمل اللفظ عليها لا العلف لا يوصف بالصغور اما يوصف بالليله واما الحديث
فهو محمول على اذراك فضله الجملة وقل الله عليه السلام يعز عن السفر الى حبله ثم تن
ان لا ينسب في فوقهما جملة وجازا السفر واما المعقول فحواله ان النبي يادع عما
بعد لفظ الجمع بل علم ما اوله لفظ الرطل والمسكر في الحديث وما في الاخر والله اعلم
المسئلة الثانية الجمع المسكر يحمل عددا على اقل الجمع وهو الله جل جلاله لما قال تعالى
على الاسواق ليسا ان لفظهما على كثره ما يجمع شيئا فقال رجال الله واربعة وخمسة
فمنهم قولك حال كل رجل من هذه القسم بهذه الاقسام والمورد القسم بالاقسام يكون
منها

معاينها لكل واحد من تلك الاقسام وعبر مستلهم لها فاللفظ الدال على ذلك المورد يكون
له اشعار بكون الاقسام فلا يكون الا على ما له اشعار به في اللفظ فلهذا صفت انها
بعد اللام فقط اخص الحاصل بان لا يكون على سوا ذلك على جميع حقائقه والحوادث
ان يسمي هذا الجمع المثلثة من غير ان يعدم الرائد ووجوه ولا سكره فدر مسكر من المثلثة
مقط وسر الرائد وما فوقها وقد غلب اللفظ الدال على ما به التماسك من اربع اذ كانه
له السه على من يركب الا انواع فطاعه ان يكون خصه فيها مطلق قوله ان على هذا اللفظ على
الاسرار لبعض على جميع حقائقه والله اعلم المسئلة الرابعة قوله تعالى لا تستولوا
البارق اصحاب الجنة لا بعض نفق الاستواء جميع الامور حتى في العاصم لو جسد المولى ان على استوا
ايم من نفق الاستواء كل الوجوه او بعضها والدال على القدر المسكر من العاصم لا اشعاره
بما الثاني له اما ان يكون في اطلاق لفظ المساواة الاستواء بعض الوجوه او لا بد منه من الاستواء
في كل الوجوه والاول اطلاق لفظ المساواة على جميع الاشياء وكل شيء من الله
وان يستوي في بعض الامور من كونهما بعوله من ويكون من وجوده في كل ما عداها عنها
وتنصير علة المساواة في كل ركز علة المساواة لاها والعره وكلما صغر ما رضى
قال هذا سائر ذاك فلو ان كان كذا في المساواة والمساواة لا بعد فان معا فخرج ان
لا بعد عن كسر المتعديا معا فساد من والمكان في ذلك باطلا علمنا انه بغير المساواة
المساواة من كل الوجوه وحده فليكن في المساواة من الاستواء بعض الوجوه لا رتبة الكثرة
هو المركز ما روى في الاستواء لا ينفذ بعض الاستواء جميع الوجوه والله اعلم المسئلة الخامسة
اذا اتى الله تعالى بالجنة النبي فهو لا مساو للامة وقال قوم ما شئت حقه من حجب
الاماد في الدليل على انه من خواصه هو ان عوا ان ذلك مسعاد من اللفظ فهو
حقاله وان عوا انه مستعاد من لفظ اخر وهو قوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا ما يحرم عوا من حجب عن هذه المسئلة لان انكم عنه اما رجب على
الامة لا يحرم الخطا والمساو الذي فقط بل الدليل على اخره وادامه ذلك ايضا
ان الخطا المساو لا يوصف للامة لا ساو الرسول عليه السلام المسئلة السادسة اللفظ
الذي نهاو والمدرك والمرث اما ان يكون مختصا بها فهو كلفظ الرجال المذكور والسا
الامان لا يكون وهو على قسمين احدهما ما لا يتصرف فيه بذكره ولا يثبت له صفة من

وهذه تساؤل الطائر والناس ومنهم من ينكره لئلا يقع الإجماع على أنه إذا قال
مرد حل من أجازي فهو حرم هذا المحصر بالحد وكذا الواو في هذه الصيغة أو
ربطها بولها أو أودا في ضمنه من العضايا أحسبنا نقول المراد من هذا هو
فيه مسائل ثانياً في كل واحد كان جازماً إلا أنهم اتفقوا على أنه يصح استعماله في
الذكر والامات القسمة ~~والناتج~~ مع غيره من علامات الذكر والامات كقولنا ما
قاما قاموا قامت فاستقر استقوا على أن خطا الامات لا يساوي الذكر والامات
خطا الذكر هل يساوي الامات واللامات ~~لأن~~ الجمع بصيغة الواحد وهو لما قام
تساوي المورث فتولما قاموا الذكر هو ضعف قولنا قام وحذف الهمزة في المورث استحقا
بأن أصل اللغة فالواو الجمع والذكر والامات على اللفظ والحواس ليس المراد ما ذكره
بل المراد أنه متى ما دمر يدار جمع عن العرفين بحال واحد كان الوجه هو المذكور ^{اللفظ}
المسألة السابعة إذا لم يذكر أحرف الكلام على ظاهره إلا باضماره في هذا الأمر
كثرت سقيم الكلام باضماراً يجهل كأن يحذف من جملة هذا هو المراد من قولنا المصغر
لا يحوم له مثاله قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ بهذا الكلام لا يكره أحرفه على ظاهره
بأن يرد أن يقول مع عن امتي حكم الخطأ بذلك الحكم قد يكون الدنا كالحاء والهمزة وقد يكون
الآخر لرفع النائم فيقول أنه لا يحذف من جملة هذا ما لا يسأل الدليل في حوايا الصغار
والحكم الواحد لا يحذف من جملة هذا ما لا يسأل الدليل في حوايا الصغار
أحد الحكمين في الآخر ما لا يسأل الدليل في حوايا الصغار وهو الخطأ وهو المطلوب
المسألة الثامنة المستور من قولنا ما لا يسأل الدليل في حوايا الصغار وهو الخطأ وهو المطلوب
والعام بقول المحصر فلو نوى كذا دون كل شيء منه وهو الوجه وهو المطلوب
أنه لا يعمل المحصر بطريقه في جميع ما لا يسأل الدليل في حوايا الصغار وهو الخطأ وهو المطلوب
لصحي إياها في المفعول أو في غيره والفتان باطلان في طلب تلك الغنة وإنما طلبا أنه لا يصح
اعتبار به المحصر المفعول في المفعول من الأكل والامات واحدة لا يفسد مع
سائر هذا الطعام وأحد ذلك الطعام وما به الماسه أن عمره به الإفساد وعينه
بأن كل من حرمه أكل معاً لم يفسد كونه هذا الأكل وحال وعينه مستلزم والمذكور
أنما هو كل من حرمه هو كذا وهو بهذا الاعتبار ما به واحد والمماصة من حرمه

أنها هي لا يسأل الحدود ولا يعمل المحصر بالمماصة ما أضربت بها المعارض الخارجية
حرمها وهذا هو ذلك بحدوثها كحرمه المحصر ولكنها مل ذلك العراض
لا يكون متخذون بل يكون محتمل المحصر بالمماصة من المفعول ليس بالمماصة من غير
للمحصر فاسأله إذا أضرت بالمماصة مع قود زائد عليها بحدوثها وحيد نصيب المحصر
لكذلك الرواية غير مفعولة فالجمع الحاصل من المماصة وسما غير مفعولة فتكون العاقل
للمحصر ساعداً لمفعولة وهذا هو القيم الثاني فيقول هذا القسم وأما في حوايا الصغار
الأمثلة بالذليل الترخي فيقول أحفاده ما به الأكل إلى الحرام وإلى النجم أحرفاً أصاب
عارضه بغيره كحاح أحلاف المفعول وأما في هذا الموضع والآخر لكل اليوم وهذا
الوضع وذلك أصاب عارضه كحاح المفعول معاً على أنه لو نوى المحصر
والربط لم يصح فذلك المحصر بالمفعول والكاتب بينهما رعاية لأخصا في عظيم الكمين
حجج السانعي من جهة الجمع على أنه لو قال إن أكله أكله صح به التحصر فكذلك إذا
قال إن أكله لا يعمل ستن من المصدر والمصدر موجود في المواد ^{المصدر} ^{المصدر}
هو المماصة وقد سألنا أهل المحصر وأما قوله أكله هذا في الحقيقة ليس مصدراً
لأنه بعد أكله واحد حكماً والمصدر ما به الأكل وقد كونه مكرراً عن المماصة وكونه
مكرراً ليس وصفاً بما به بل معاً أن العاقل باعتقده والذي يكون معاً في نفسه كس
الاسرار عنه فلا سكرانه فالحال للغير فادوى الغير بقوى محتملة المفعول فها
ما عدت هذا الفصل المسألة التاسعة قال السانعي ترك الاستعاضة في حكاية الخارج
تمام الاحتمال بغيره في التمام مثاله أن يسأل عن سكره
فقال على الكلام أسكرارها وفارق سكره ولم يسأله عن كنهه ورود عهده ^{عليه}
في الجمع والترتيب كما في أطلاقة العولح الأعلى أنه لا فرق بين أن يسأل عن العترة
أو على الترتيب وهذا في إطلاقه أنه علم الصلح والتمام عروضة من إطلاق
سأله عن معرفته ولم يسأل عن العلم المسألة العاشرة العطف على العام لا يقتضي
أن يقتضي العطف مطلق الجمع وذلك ما به من العام وأما في الله تعالى المطلقات
بغيره بغيره وقوله تعالى في قوله تعالى في هذه المسألة المادة عشر كل علم
عليه بصحة المحاطة كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أيها الناس خطا مع الموجودات

عن الرسول وذلك لا يسأل من يحوز بعلمه المبدل من فضل بل على حكم من أتى بعد
 الحكم لما ضرب من الدين سبعة عشر بعد ذلك كما هو موجود في ذلك الوقت من لم يكن
 موجودا في ذلك الوقت لا يكون أيضا ولا يؤمن في ذلك الوقت من لا يكون كذلك لا يسأله
 الخطأ المسأل للناظر والمؤمنين في فضل وما ذكره بل على العموم فلما أورد
 معلوم بالضرورة من محمد صلى الله عليه وسلم وذكرها طريقا من غير الأول المتكسر بقوله
 تعالى وما أرسلناك إلا كلمة للناظر وقوله عليه السلام في مثل ما مر كأنه رفته تحت
 إلى الأسود والأحمر وقوله عليه السلام حكى على الواحد حكى على الجماعة السابعة عليه السلام
 من أراد الخصم من كمال في دين من سائر حركي عنك ولا يحرك أحدا بعدك حتى
 عند الضرر من عرفه ليس الجرح من الخصم علم العموم ولما أتت ان يفتقر على
 الأول باللفظ الثاني والجماع والأسود والأحمر لا يسأل إلا اليهود من خصم الجماعة
 بالناظر وعلى الثاني يرد ذكر الخصم إنما يحاج الله لوجوب يوم العموم لكننا
 فلما أورد الخطأ سابعة لا يحتمل أن يدخل هذا الدين سبعة عشر بعد ذلك ولا حاجة فيه
 إلى ما أورد الخصم والله أعلم المسألة الثانية عشر من الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عرس مع العرس لا بعد العموم لا في الحكم ولا في الحكمة والبراءة الصالحة حين
 النهج يحتمل أن يكون خاصا للصوة واحد وأن يكون عامًا مع الاحتمال الخوض القطع
 بالعموم وانما قول الصحابي في رسول الله بالشاهد واليمين لا بعد العموم وكذلك
 فما إذا قال الصحابي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ضربت السبعة لا احتمال كونه حكاية
 عن قضا الجارية من ذلك يكون إلا في اللام للعرفه قوله ضربت حكاية عن فعل مضمون بأرض
 ما أتت عليه اللام ضربت السبعة للحار وقول الرازي أنه عليه السلام ضربت السبعة للحار
 لا احتمال فيها فأم ولكن حار العموم راجع المسألة الثالثة عشر قول الرازي
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج من الصلاة في السفر لا يفتقر إلى العلم كان
 لا بعد العموم العقل فاما التكرار فلا بد منه من قال أنه بعد التكرار في العرس
 لا يقال فلان كان يتحد بالليل إذا لم يجد من فزع المسألة الرابعة عشر
 إذا قال الرازي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد السبعة فقال يا أيها السبعون
 الحمر والساحر وأنا أحمل على قومه بعد ما جمعا هذا خطأ باللفظ المتكسر

راجع

لا يمكن حمله على مفهومه معا كما تقدم أما الموطأ في مسأله قول الرازي صلى رسول الله
 في الكعبة فلا يمكن أن يستدل به على حواها والعرس في الوقت لا سيما مع لفظ الصلوة
 لا فعلها بل ذكر الرابع أن كان في ضالم كبرهلا والعلين السبع على العموم المسألة
 الخامسة عشر قال الرازي في حمله المفهوم لا عموم له لا في العموم سائر دلاله بالإضافة
 إلى سماته ودلاله المفهوم ليس لفظه فلا يكون لها عموم والخواب أن كنت
 لا سمى عمومها لا يمكن لا يطلع لفظ العام إلا على اللفظ فالعراق لفظي وأركب تعينه
 أنه لا يعرف منه أسماؤكم عن جميع عدا صاطلا لا في العرس أن المفهوم
 له عموم أم لا فمع على أن المفهوم محمول على ما كونه محمول على المقطع ما سأل الحكم
 عما عداه لأنه لو ثبت الحكم في غير المذكور لم يكن للخصم بالذكر ما يدان والله أعلم
 المسألة السابعة في الخصم المسألة الأولى في الخصم عايد منها
 أخرج بعض ما سأل الخطأ عنه وعدا لرافعه أخرج بعض ما سأل عن زيادة
 الخطأ سوا كان الذي صح وأما أوله لم يكن ما قولنا العام محمول على ما أنه
 استعمل بعض ما وضع له وعدا لرافعه أن المتكلم أراد به بعض ما يصلح له
 وذكر اللفظ دون بعض ما هو الذي به نصر العام خاصا به فقد المتكلم إذا
 قصد بطلانه بغير بعض ما سأل أو بعض ما يصلح أن يسأله على اختلاف المدعى
 قد حقه وأما المحقق للعموم فقال على سبيل الحقيقة على شيء واحد وهو أن
 صاحب الكلام لا يهاجر المؤمن في إتياع ذلك الكلام إلا ما كان العرفه أنه إذا حار من
 الخطأ خاصة حار من عرفه فأم يرفع أحد ما على الخرافة بالمران وقال الحار
 على سبيل أحدهما سبيلهم الدلالة على كون العام محصورا في زمانه وبانها من عقد
 ذلك أو وضعه كان ذلك لا عمدا حقا أو باطلا المسألة السادسة في الفرق
 بين الخصم والسبع السبع لا يعني له إلا الخصم الحكم برأيه من طريق خاص
 يكون الفرق بين الخصم والسبع من طريق العام والخاص كذا قال الرازي في
 الخصم أحرا لفظيا حرجيها عن كونه كالسبع للسبع وبذلك لا يجوز حرجها
 أن الخصم لا يرفع إلا بما سأل له اللفظ والسبع قد يرفع بما علم لا بدليل أنه
 مرادوان يسأله اللفظ وبما سأل أن يسأل سبعة سبعة سبع وخصم سبعة
 سبعة لا يرفع وبما سأل أن يسأل سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة سبعة

عليه السلام

ان الناحية كما يكون مرادها والتخصيص لا يكون كذلك سواء وجد المعاري
 او لم يجد على اختلاف القولين وخامسها ان التخصيص يمنع حكم الواحد والعموم
 والتمسح لا يمنع بها واما العرو من التخصيص والاستسناد فهو مراد العام والخاص
 عندك منهم من يكتف بها فربما احدها ان الاستسناد المستندي منه كاللفظ الواحد
 الدالة على سبب واحد والتمسح مثلا لها اسمان الجمع وعرض والتخصيص ليس كذلك
 وبما انها ان التخصيص يغير الحال بانه اذا قال انا لمارك في العربية على انه
 ما راك في كلهم والاستسناد لا يحصل بالعربية وبالمعنى ان التخصيص هو راجع لفظا
 والاستسناد المحرر به ذلك هو الوجه مكلف والحر ان التخصيص يحسمه انواع كالتمسح
 والاستسناد وغيرهما المسئلة البالية فالحجور كخصمه وبالحجور الذي يقال الواحد
 لا يحور كخصمه ان التخصيص عان على ارجاع النقص والكلام الواحد لا يصلح ذلك
 في ما لا الذي عانول التزم واحد مجموعا اما من هذه اللفظ ووجه نظر التخصيص
 الله واما من جهة المعنى هو امور ثلثة احدها ان القلة السريعة هل يحور كخصمها
 وسائر الكلام في ثلثها مفهوم المواضع كدلالة هذه النافذة على هذه الضرورة
 التخصيص في جاز اذ لم تعد بالنقص على الملقوط مثل بقصد الامم اذ اخرج وضرب
 الواو اذ اردت ولا يحور اذ اعدا بالنقص عليه وبالمعنى مفهوم المحاكمة بانه بعد في
 الملقوط عنه اسما الحكم المذكور ويجوز ان يفهم الدلالة على ثبوت مثل حكم المذكور
 لبعض الملقوط عنه المسئلة الرابعة حورا اطلاق اللفظ العام لا ان الخاص امرا
 كما ان اجزرا خلافا للعموم لسا الدليل على صواب وقوعه في الغرض لقله قالوا
 المتركس انه خالو كل شيء وبما في الغرض حان في كل الناس والمراد اكثرهم استقوا
 بانه اذ اردت الجبر العام بعضه ادهم الكذب وان كان حورا حمله على التخصيص بانعام
 كونه كذا بالما وجد في الدنيا كذا في حوز التخصيص في الامور وهم البداء والخوار
 اذ اعلمنا ان اللفظ في الاصل يحمل التخصيص مقام الدلالة على وجه لا يوجد اللزوم
 ولا البداهة اعلم المسئلة الخامسة في العناء التي لا يكون فيها معنى حصر العموم
 الاصل منها استقوا في اللفظ الاستفهام والمجاز على حوار اسما لها في التخصيص الى
 الواحد واخلفوا في الجمع المعروف ومنه يقال انه لا يحور كخصمه ما هو اطلاق اللفظ

ومنهم من يجوز اسماها الى الواحد ومنه ان التخصيص من ذلك جميع اللفظ العموم
 ان يراد بها كثر وان لم يعلم قدرها الا ان يعمل من الواحد على سبيل التعميم
 والامانة فان ذلك الواحد يحور كخصمه وهو الاصح اسما له لا يراد بها الكثرة
 فان الرجل لو قال اكلت كل ما في الدار من الرمان فكان منها الف وكان هذا كله رمانا واحدا
 او ثلثه عانة اهل اللغة ولو قال اكلت من ذلك اكلت من ثلثه ثم قال اردت رمانا واحدا
 عانة اهل اللغة اصح من حوز ذلك بان استعمال العام في غير الاسماء استحال
 عنده من وضعه بل هو حوار استعماله في العنصر اول منه في العنصر الاخر فحور استعماله
 في جميع المقام الى ان ينهي الى الواحد والخاص لا يصلح ان يفسر المعنى المرات اوله من
 بعضه ويعبرن ما ذكرناه واما ان يحوز استعماله في حوز الواحد على سبيل التعميم فلقوله
 عروط المتحرر لما ذكره قوله تعالى قد رآه في العادرون المسئلة السادسة
 اخلفوا في ان العام الذي دخله التخصيص هل هو محذور ام لا مع انهم من المعقبات
 لا يصح عمارا كانه كان التخصيص وما لا وعلى انهما سم بصحار كانه كان التخصيص ومنهم
 من فصل وذكروا وجه جوعها والمجاز قول المتحرر في الله وهو ان العربية التخصيص ان
 اسقط منها صار عمارا او الاما ليدون ان العربية التخصيص المستقلة صرا على قوله
 لفظية اما المعطية كالدلالة الدالة على ان عمارا غير مراد بالخطا بالاعداد
 اما اللفظية يجوز ان يقول المسكلم بالعام اردت العنصر العلاء في هذه التخصيص
 كقول العموم محاروا والدليل على ان اللفظ موضع في اللغة للاستقوا ما اذا استعمل هو
 بعضه في البعض بعد صار اللفظ مستقلا في غير ما له ثمة مختصة وذلك هو المجاز فان
 قلت لا يحور ان يقال لفظ اليوم دخل خمسة في الاستقوا ومع العربية التخصيص حصة
 قلت نعم هذا الثاني بعض الى ان لا يوجد في الدنيا محارنا صلا لانه لا لفظ الا وكما ان يقال
 انه جزء خمسة في كذا ومع العربية حصة المعنى الذي جعل عار عنة والكلام في ان العام
 المحصر من ثمة مستقلة بعضها هل هو محذور ام لا فيج على سبيل المجاز فانما ان كان العربية
 لا يستعمل بعضها كحور الاستسناد والشرط والعقد بالصفة كقول العلاء حان سواك
 الطوال فخصها لا يصح عمارا والدليل على ان لفظ العموم حال انضمام الشرط
 الى الصفة والاستسناد الله لا يصح التخصيص لانه لو افان بانق من لفظ الشرط

او الصفة او الاسماء وادام بعد البعض اسماء لان يقال انه محارضة اما ان البعض
 من المجموع لما صار لفظ الجمع ولفظ السطر او الصفة او الاسماء دليل على ذلك
 البعض واما ان ذلك المجموع لذلك البعض فمستبعد اذ اقال الله تعالى اقلوا للمك
 صالا الذي عليه التمسك والحق الا زيدا فبعد ان يخص به لفظ مفصل او مفصلها احكام المسئلة
 السابعة كجرا المسئلة بالعام المحصور وهو قول الفقهاء قال بعض ارباب ان يؤثر لا يجوز
 مطلقا ومنهم من يصل ذكر الكثرة في المحصور بدل لفظ مفصل كجرا المسئلة والمحصور بدل
 مفصل لا يجوز المسئلة والمحاراة لو حصص بعضها محلا لا يجوز والمحاراة مثالا لكثرة
 المحل كما اذا قال الله تعالى اقلوا للمك صالا اقلوا للمك صالا اقلوا للمك صالا اقلوا للمك صالا
 العام كان صا ولا لكل فكونه محم وكلا واحد من اصنام ذلك الكل اما ان يكون موقفا على
 كونه محم في القسم المحاراة وعلى كونه محم في الكل اذ لا سور على واحد من القسمين والاول باطل
 لانه ان كان كونه محم في كل واحد من تلك الاصنام مشروطا بكونه محم في القسم الاخر لم الدور
 اصغر كونه محم في هذا القسم اذ كونه محم في ذلك القسم ولا يعكس فحينئذ كونه محم في ذلك القسم
 يصح ان يسمى بدور كونه محم في هذا القسم فتكون العام المحصور محم في ذلك القسم هداما
 بحكم بالصور ان يسهل اللفظ الكل الاصنام على السوية فلم يكن جعل البعض مشروطا
 بالاقتران من القسمين الثاني ايضا باطل لان كونه محم في الكل سور على كونه محم
 في كل واحد من تلك الاصنام لان لكل البعض المأخذ كجميع الافراد ولو توقع كونه محم
 في البعض على كونه محم في الكل لزم الدور وهو محال ولما بطل القياس سار كونه محم
 ذلك البعض سور على كونه محم في البعض الاخر ولا على كونه محم في الكل فادركه محم في ذلك
 البعض سواء سكونه محم في البعض الاخر في الكل اذ لم يمت ذلك بعد ان العام المحصور محم
 الثاني هو ان المحصور ليس هو الحكم في غير محل المحصور فاما ان البعض في عام وذلك لان البعض هو
 معارضا وجوب الحكم في غير محل المحصور اما ان البعض في عام وذلك لان البعض هو
 اللفظ الدال على جواز الحكم وصيغة العموم دالة على سور الحكم في كل الصور والبال على
 سور الحكم في كل الصور دالة على سورته في محل المحصور في غير محل المحصور فصار المحصور
 لسور الحكم في غير صور المحصور عام واما ان المعارض المصور لا يصلح معارضا ولا ان
 المعارض عام هو سائر الحكم غير ثابت هذه الصور المعينة ولا يتم مرعوم الحكم في هذه

فمنه

الصور عليه في الصور الاخرى صار غم الحكم وهذه الصور لا يكون ما حال سور
 الحكم في الصور الاخرى من ان المحصور عام والممايع عموم فوجز القول بسور الحكم الثالث
 ان علماء ارضاه عنه بملوكة الجمع من الجميع المكل تقوله او ما مكلتكم مع انه محصور
 بالنسبة الواحدة ولم يكره عليه احد من الصحابة فانه كان عاما احصوا ان العام المحصور
 لا يكره اجراؤه على ظاهره في صفة عن الظاهر وحده لا يكون حمله على بعض المحل الاول
 من بعض مخرجه لانه لا يسلح ان ليس العموم اولى من البعض بل عمدا يحمله على الثاني في علم
 المسئلة السابعة قال ارباب سيج لا يجوز المسئلة بالعام مالم يسبقه طلب المحصور فادام
 يوجد بعد ذلك المحصور محم كجرا المسئلة في سائر الحكم وقال الصوري في جواز المسئلة
 استقام لم يظهر كدالة محصية واجبة الصري في ما عدا جرحها لولم يحرم المسئلة بالعام الا بعد
 طلبه هل واحد محصور ام لا لما حاروا المسئلة للمعينة الا بعد طلبه هل واحد ما يصح صرف
 اللفظ عن المعينة الى المحار وهدا باطل فذلك منه سائر المماثلة انه لو لم يحسن المسئلة
 بالعام الا بعد طلب المحصور كان ذلك لاصل الاحراز عن الخطا المحمل وهذا المعنى عام في
 المسئلة كجميع اللفظ في سائر الحكم في الحكم سائر ان المسئلة للمعينة السور على طلب ما
 نوح العدول الى المحار هو ان ذلك غير واجب في العرب لئلا يهم بحلوا الى اطلاق على طواهرها
 من غير كونه عام هل واحد ما نوح العدول ام لا وادرك ذلك في الغرو وجب ايضا في فرع
 لقوله عليه السلام ما راء المسلمون حيا هو عدائه حيا وبأسه ان الاصل عدم المحصية وهذا جرح
 طرف عدم المحصية فكيف في سائر طرف الحكم واجبة ارباب ان مقتضى عام المحصور لا يكون المعين
 محم في صور المحصور فاصل التي عن جرح المحصور بخلاف ان يكون الجمع محم وادركه في الاصل
 ان لا يكون محم انما السور على حكم الماصد لكونه ارباب كونه محم او غير محم في غير محم
 لا اجراء على العموم اولى حمله على المحصور ولما ظهر هذا العدم والعبارة في ذلك سور
 الظر صريح اذ لم يواحد من المحصور فادام لا يسلح الله الامان بجمدة الطلوع لا
 يحذر الاستدلال بعدم الوجوه على عدم الوجوه لا يورث الا الظن الضعيف وانه اعلم
 القسم الثاني فيها معنى محصور العموم والكلام في هذا القسم يقع في اطرار اربعة
 احدها المادة المسئلة المحصية وباسها المادة المسئلة المحصية وباسها ثانيا العام
 على الخاص وباسها ما ينظر ان من خصص العموم وليس كذلك القول في المادة المسئلة المحصية

وفيه ابواب الباب الاول الاستنباط المسئلة الاولى الاستنباط اخراج بعض
عن الجملة بلفظ التام ولا يحصل نفسه او ما اتم تمامه وسواء ما لا يدخل في الكلام
لا خارج بعضه بلفظ ولا يستعمل بنفسه والدليل على صحة هذا التعريف ان المذكور
بعض الجملة منها اما ان يكون معصوما كدلالة العمل والعاسر وهذا خارج عن هذا النوع
واما ان يكون لفظيا وهو اما ان يكون معصولا فيكون معصلا بالدلالة والاما ان يكون لفظيا
اي خارج عن الجملة او معصلا وهو ما لا يقدر بالصحة فالذي خرج لم يساوله لفظ
النفس بالصحة كذلك انما الكرم في موسم الطوارح من القصار ولفظ الطوار
لم يقابل القصار كحلا وولنا الكرم في موسم الارزادان الخارج وهو زير مساو له صفة
الاستنباط وهذا هو الاحراز عن النفس بالشرط واما النفس بالعبادة فالعامة قد يكون
كما قوله تعالى في المرافع خلاف الاستنباط هذا التعريف المذكور للاستنباط مسطور عليه
المسئلة الثانية يجوز ان يثبت الاستنباط مطلقا بالمرسئ معان واحترافا بقولنا عان
عما اذا طال الكلام فادرك لا يمنع من اتصال المسئلة او لذلك مطلق الكلام بالنفس والسعال
لا يمنع من اتصاله وعان حاسر ان حوز الاستنباط المفضل هذه الرواة ان صح ملعد
المراد بها ما اذا ثبت الاستنباط مطلقا ككلام ثم اظهرت بعد فانه تدبر فمباشرة ورسالة
مما فواء لسواء جهاد الاول لوجار با حوز الاستنباط استقر من العمود من الطوائف
العامة ان لا يقتصر على اصل الحراز من رسله الاستنباط في غير حكمه الثاني يعلم بالظ
ان من قال اليوم لو كيلة مع دارى من اى شجرة كاري فالعد غدا الامز زبد فان اهل العرف
لا يحلوه هذا الاستنباط عاندا الى ان تقدم احتجوا بان حوز بخر النفس والتقصير
الاستنباط والخواتم سطر بالشرط وجبر المستلزام بظالمهم للخارج والله اعلم بالصواب
المسئلة الثالثة استنباط السمع عن حقه باطل على سبيل الحقيقة وجاز على سبيل الخيال
الدليل على الاول ان الاستنباط من حيث هو لوجه لوجه اما من اللفظ او من المعنى والاولى
لان اللفظ الدال على الشيء يعطى بعد ان على كماله من سماء واللفظ اذا اريد على
شيء الخيال الى خارج ونصرت عنه والباقي ايضا باطل لانه لو جار حوز اللفظ على المعنى
المستتر من سماء ومن المستبني لوجه الاستنباط الحاز استنباط كل شجرة كل شجرة لا وكل شجرة
لا بد وان شجرة كما في بعض النسخ فاذ اجماع المسئلة على ذلك المسئلة هي الاستنباط ولما

علماء العرب لم يتحمل استنباط كل شيء من كل شيء علميا بطلان هذا القوم واحتجوا
بالعراق والشعر والمعتول اخبا القرآن تحت ايام احداها قوله عز وجل وما كان لمؤمن ان
يقتل من اجل خطأ فصحح الملائكة كلامهم اجمعين الا اليقين وهو كان منهم بل من الحق وبالله
وما كانوا الموالم بكم بكم بالباطل ان يكون حجاب عن تراص بينكم ورايها وما لم يعلم
الاتباع الطر والطر ليس من حوز العلم وخاصة ما سمع من مبالغة الاسلام
السلام ليس من حوز اللغز وانما الشعر سميت ليس من انيس الى العانية واما العيس
وجوز الباطنة واما بالدار من اجل اوارى والوارى ليس من حوز الواحد فاقا
المقول صحوا الاستنباطان يقع عما يدل اللفظ عليه دلاله المطابقة والظن وتارة
عما يدل عليه دلاله الالهام فاذا قال العبدان على العود سار الاثنا فمعا فتم توب
ولكواستنباط قوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل من اجل خطأ فوجه ان الاستنباط ليس
استنباطا بل هو معنى كذا وبالله وما كان لمؤمن ان يقتل من اجل خطأ فوجه ان الاستنباط ليس
مطلقا انه ليس من المؤمنين ايا ما يحلط ما كفار فنظر الرجل انه منهم او ان يراى بعد
فقطه صيدا او حيا واساقوله الا اليقين فقولنا كان الملائكة ولا بد من الدلالة
على ان كونه من المؤمنين سيفكره من الملائكة سلمنا انه ليس من الملائكة لكن بما حوز الاستنباط
لانه كان امورا بالحدود كما ان الملائكة كانوا امورا من ذلك فانه قال فصحح الما فودون الحدود
الاولى واما قوله تعالى الا ان يكون حجاب عن تراص الا اتباع الظن ففقد الثقة بالخارج
على انه ليس بامتنان من جهة المصروف وبعوله لكن اتباع الظن والكوفون
بقوله سور اتباع الظن والخواتم عن الشعور ان الامس سوا ضرابه بالمؤمن
او بالمصير امكن ادخال البيعاض واليعين منه وعلى الثالث انه لو صح الاستنباط
من المعنى لزم صحة استنباط كل شيء من كل شيء على سبيل ساء والله اعلم المسئلة الرابعة
اجمعوا على ضاد الاستنباط المستغفور من الناس قال شرط المستغفور ان لا يكون اكثر من
ما قد يحكم كونه مساديا او اطلاق وقال القاضي بشرط ان لا يكون اكثر من ساء او ما اقل دليل
على ضاد القولين ان العقبه اجمعوا على ان من قال لعبدان على عن الاستنباط بلفظه واحد
ولو لا ان هذا الاستنباط صحة لغز وشرعا والاما كان كذلك فوجه على ضاد القول الثاني
خاصه قوله تعالى ان عبادى ليس لهم سلطان الا امر استوى وما احكامه ليس لهم

احسن الاعمال من المخلصين ولو كان المستضيء اقل من المستضيء منه لمع من اساع المستضيء
والمخلصين ان يكون كل واحد منهما اقل من الآخر ذلك محال حتى العاشر من المخلصين
لساد الاستسبا فام وما لا جلا نزل العلية في ما لم يرد موجود في المساواة الاكثر فوج
ان يستسا استسا في المساواة الاكثر من بعض الفساد ان الاستسا بعد المستضيء منه
انكار بعد الارادة غير مقبول ما والعارق ان الشيء العليل يكون معرض النسيان
لعله العار المستضيء والكثير يكون منذرا محظوظا لكن في الفاعل العلة والاداء
اقربا الحسن فربما كان ينكر الحشر معضاه في قليل وان كان تامة لكنه ادى منها شا
تقليلا مما انه نفي ذلك القدر لعلته فلو كان اربا الحشر الكاملة مما انه بعد الحشر وان تذكر ذلك
القدر فوجا يكون متمكنا من اسدراكه فادخل ذلك شرعا استسا اقل من الاكثر فوجا
يوجد هذا المعنى استسا المثل او الاكثر لما ذكرنا ان الكثرة منظمه الذكر واذا ظهر الفاعل
بمعنى المعنى سلم من المعارض الجواد عندنا المستضيء مع المستضيء كاللفظ الواحد
الدال على ذلك القدر وعلى هذا العزم ينقطع ما ذكرته والله اعلم المسئلة الخامسة
من الاشياء مع من انشاها تمشا الى اقله عرجل فليس منهم العزمه الا حقيقا مثال
الناس حوله عرجل ان عرجل ليس له علم سلطان الامر فتعكر فوجا ارضه بهما ان الاستسا
من الفاعل لا يكون اشياءا لان من الحكم بالحق والحكم بالاشياء واسطه وهو عدم الحكم مقتضى
الاستسا بما المستضيء غير محكوم عليه لا بالحق ولا بالاشياء لئلا لو لم يكن الاستسا من الفاعل
اشياءا لما كان قولنا لا اله الا الله موجبا لثبوت الحصة به جلالة بل كان معناه نفي الحصة
منه من ما ما ثبوت الحصة له فلا ولو كان كذلك لماتم الاسلام ولما تم الاسلام علمنا انه بعد
الاشياء استسا ارضه ربه الله عليه بقرعة عليه السلام لا يتكلم الا بالحق والاصل في المارطهور
ولم يلزم منه حقوق الكمال عند حضور الروى ولا حقوق الصلوات عند حضور الرضى بل على
صحتها عند عدم هذه الشرط والله اعلم المسئلة السادسة الاستسا ان اذا تقدمت
ما كان العرف معطوفا على العرف نحو الوطف كان الكل عاردا الى المستضيء منه فتوكل لعلنا
عند عشر الى اربعة وحده وان لم يكن كذلك فلا استسا الثاني ان كان اكثر من الاول او مساويا
له عاد ايضا الى الاول لعلنا على عشر الى اربعة لا خمسة او الى اربعة وان كان اقل من
الاول فتوكل لعلنا على عشر الى اربعة فلا استسا الثاني اما ان يكون عاردا الى

المستسا الاول فقط او الى المستضيء منه فقط او اليها معا او الى واحد منهما والاول
هو الحق والثاني باطل لان العزم ان لم يكن اولى من العبد فلا اقل من المساواة والثالث
انضا باطل لوجهين احدهما ان المستضيء منه مع الاستسا الاول لا بد وان يكون احدهما
نفا والآخر اسما فلا استسا الثاني لو عاد اليها معا والاستسا من الفاعل انما هو
من يكون الاستسا الثاني فوجا عرجل الامر بالساعة على ما استسا ما استسا الاخر صحى
العصران بالربك وسعى كما جاز لاقل الاستسا الثاني فوجا الاستسا الثاني لعلنا
ان الاستسا الثاني لوجع الى الاستسا الاول والمستضيء منه فالحزم ان يكون معا اما ان
معا هو محال فان قلت العزم والاشياء معا فان لوجعها الى واحد من وجه واحد فاما
عند رجوعها الى سائر الاشياء فان قلت لوجعها الى كل واحد من الاشياء الا واحدا
فاما استسا الثاني لما رجع الى الاستسا الاول فوجا استسا الثاني وكذا الدال على المستضيء منه
ولما رجع الى المستضيء منه فوجا استسا الثاني وكذا الدال على المستضيء منه وهو محال اما
الرابع وهو ان لا يرجع الاستسا الثاني الى الاستسا الاول ولا الى المستضيء منه وهو
باطل بالاعاق المسئلة السابعة الاستسا المذكور عرفت ان الكثرة هل يعود اليها
بأسرها ام لا مردها السابعة ربه الله عليه واصحابه عون الى الكل ومروءة الامام ارضه
ربه الله عليه واصحابه احصاءه بالخلة الاخره ومردها العامى بها والمرضى من الشيعة
الى العوفى الى المرضى بوقف الاستسا والفاصل لم ينطع بذلك ايضا منهم من فضل
القول فيه ذكر وانه جرحا وادخلها في المحقق ما حل الى الخلفى من الاشياء اما ان يكون
من رجع واحدا او يكونا فوجا كان الاول او اما ان يكون احدهما الخلفى معلوما على الآخر ولا يكون
كذلك فان كان الثاني فاما ان يكونا مختلفين الاسم والكلم او مستضيء الاسم مختلفين الكلم او مختلفين
الاسم مستضيء الكلم كلاهما لعلنا اطعم ربه واخلى على مرض الطول والاطهر ههنا
احصاء الاستسا بالخلة الاخره لان الظاهر انه لم يسئل عن اكله المسئلة ستمائة
الجملة اخرى مستقلة بنفسها الاوقية عرضة من الاول ولو كان الاستسا راجعا الى
جميع الجملة لم يكن قد تم معصون من الجملة الاولى واما الثاني فتوكلنا اطعم ربه واخلى على
رجه الى الطول والاشياء فتوكلنا اطعم ربه واخلى على مرض الطول والاطهر ههنا ايضا
كما ذكرنا في كل واحد من الجملة مستقلة فالظاهر انه لم يسئل من اكلها الاوقية

جميع اجزائه في الوجود كالقلاء والحركة فان المصطلح بلفظ يكون حرمه وحده اللفظ الاول
 فيها كقولنا الثاني حاصله وحده الثاني صار الاول باسما وبالها ما يقع ان يدخل في الوجود
 بان مجموعه وان سعاد اجزائه ثم سواد هذه التقدير الثلاثة بالسطر اما بعد
 او وجودها ما كان الشرط عددها حصل الحكم في الاصنام الثلاثة في اوقات من عدمها وان
 كان السطر وحدها فقولنا اما في القسم الاول فالحكم يحصل حتما في الاول وان وجود الشرط
 واما في القسم الثاني فانه يحصل عند حصول اجزائه من اجزائه السطر لانه ليس له المجموع
 وجود في القسم على اهل الفرق يكون عليه بالوجود واليكون عليه في ذلك عند حصول اجزائه
 حرمه اجزائه في الوجود والحكم كان متعلقا على وجوده فوجد الحكم في ذلك الوقت
 واما في القسم الثالث فمعلوم وجود حصة اما بعد عند دخول جميع اجزائه في الوجود
 لكن في القسم الثالث فبعد لنا عن هذه الحقيقة للضرورة ومن معقول في هذا القسم فوجد اعتبار
 الحقيقة حتى انه ان حصل مجموع اجزائها وفيه واحد من اجزائها عليه والافلا هذا
 الحق بالاصل اللهم الا اذا ما دلت على سرعة على العدد اعني المسئلة الرابعة السطران
 اذا دخل على واحد فان كانا سطرين على المجموع لم يحصل الشرط اما بعد حصولها معا
 وهو كقولنا ان دخل الدار وحكمه ريدا ما به طال ولو رت عليها حواس كان كل واحد من
 السطرين معبر في كل واحد من اجزائه السطران على التوزيع على المجموع واما كان على سطر الدار
 كان كل واحد منهما كافيا في الحكم كقولنا ان دخل الدار وكل ريدا المسئلة الخامسة السطر
 الواحد اذا دخل على سطرين فاما ان يدخل عليها على سطر المجموع او على الدار فالاول
 كقولنا ان ردت حبل ديك او نفسك وقصا احد فاع ان العبر الى العالم المسئلة
 السادسة اختلفوا في ان السطر الداحل على المجموع هل يصح حكمها انها مأكلة ما سبق
 اما ان ابو حنيفة والسليمان رحم الله عليهما على وجهها الى الكل وذهب بعض اربابنا الى
 انه يحق الحكم التي لم يجرى له اركانها من اجزاء الجسم للمجموع بالخبر وان كان حقيقا اخبر
 بالحكم الاول والمحار الوقوف كما في سلة الاسبا المسئلة السابعة ان يتوكل على جور
 ارباب الشرط بالكلام ودلله ما مر في الاسبا وان يتوكل على به يحسن التقيد سطر
 يكون كانه اكثر الناس وان اختلفوا في ان يسموا المسئلة الثامنة لاراع في حوز عدم
 لسطر وانخذ انما التراجع في الامر وسه ان يكون الاول هو لعدم خلافا للفترا

لنا ان الشرط مقدم في المرتبة على الجزاءات ما اثر الموتر فيه وما سمي لعدم طحا
 يستحق لعدم وضعه وانما العلم بالاسبا المسئلة التاسعة يحسن العام
 بالعادة والسنة وفيه فصار الاول في تقدير العام بالعادة وفيه انما الاول اربعة الشيء
 بخاصة وطرفه ومنقطع السطر بالمطاط حتى في القول تعالى ولا تتره هو حتى يظهر
 وانتم في كل الموقر الثالث المصنف بالعادة بعض ارباب الحكم فما والعادة للحلا ولا الحكم
 لوت في ما والعادة لم تكن العامة منقطعا فلم تكن العامة غناء والاول ان يقال انما ان
 يكون منفصلة عن العامة بعضا معلوم كما في قوله تعالى انما الصيام الى الليل او لا يكون
 كذلك كقوله تعالى فاعلموا وحكم وانتم في المرافق وان الموقر عند منفصل عن اليد
 بمقتضى محرم اما القسم الاول فالحكم يكون حكيم ما بعد العامة بخلاف حكم ما قبله لان
 انفصال احدهما عن الآخر معلوم بالحكم واما الثاني فالحكم يكون حكيم ما بعد كلام
 ما قبله لانه لما لم يكن الموقر منفصلا عن اليد بمقتضى معلوم لم يكن بعض بعض المفاضل
 لذلك اولى من بعض حوز منها دخول بعد ما قبله الرابع حوز اجتماع الغائتين
 كما هو في قوله تعالى حتى يظهر حتى يعلم بعضنا العامة في الحقيقة هو الخبر
 وعبر عن الاول لقوله منها وانصالة بها العصب المسئلة العاشرة في تقدير العام بالصنف
 اما ان يكون يكون عفتن واحد كقولنا رمة حوزة ولا شك عودها اليها وعفتن
 وهما فاما ان يكون احدهما متعلق بالآخر كقولنا كرم العرب والعجم الموتر فيهما الصنف
 يكون عائد اليها واما ان لا يكون كذلك كقولنا كرم العلماء وحالها القها الزا دهمها
 الصنف عائد الى الخلق الاخر وان كان للشيء فيه محال كما في الاسبا القول في
 يحسن العام بالاول المسئلة فقول يحسن العام اما ان يكون بالعلم والحكم او
 بالادلة السجية وهو على جهن يحسن المقتطع بالمقطوع ويحسن المقتطع بالمطون
 ملصق كل واحد منهما العصب المسئلة الاولى يحسن العموم العقل هذا قد يكون
 بضرورة العقل كقوله تعالى خالوا كل في ما نانا تعلم بالضرورة انه ليس خالوا لصفة وسط
 العقل كقوله تعالى الله علم السامر من السطر من اسطاع الله سبيلا بانا يحسن الصنف
 والمحذور لعدم العلم فيهما ومنهم من يارع في يحسن العموم بدليل العقل والاسبا
 لانه لا خلاف في المعنى بل اللفظ انه لا خلاف في المعنى بل اللفظ انه لا خلاف في المعنى

وقال قوم لا يجوز أصلا وقال بعض إياها إن كان قد خسر قبل ذلك لم ينقطع به والافلا وقال
الآخر إن كان قد خسر قبل منقطع صار محالاً فيخرب ذلك وإن خسر قبل منقطع لم يفسد أصله لم يخرج
وأما العارض أو ما يكرهه فانه أخيراً الوقت لسا أن العدم وخسر الواحد للآخر معارضان
وحصر الواحد أخيراً العدم فخرج عديمه على العدم أما طلبها إنما دلت على أن العدم دليل
للمساقي وأما خسر الواحد فهو أصلاً لدلت على العمل به مع عدم ضرر فخطون مكان العمل به
وأما كان ذلك لا واداه ذلك وحده على العدم لأن عدم العدم على بعض إلى القائه
بالكلية أما عدمه على العدم لا بعض إلى القائه العدم بالكلية فكان أولها في سائر المحققات
وأما جمهور الأصحاب بما لا يوافق الصحابة على تخصيص عموم القرآن بخسر الواحد ويسمى بصور
أحد ما أهم خصوا قوله تعالى فيكم الله وإذ لكم ما رواه الصدوق أنه عليه السلام قال يخرج من سائر
الأمور ما سها خصوا عموم قوله تعالى فإن كنتم في شك من شيء فاستمعوا لله وللرسول
والمؤمنين من حسانه عليه السلام جعل المحل السمين لأن الموفاه إذا خلف في رضاء ومنه
تطردج الأربع منه والشمس الطمان باسمه وللمسدد أسان على المسئلة أن عليه عشر ومائة
من ثلثة عشر إلى ثلثي المركة وبالله أنهم خصوا قوله تعالى من أجل أنه السبع بحسب السبع
سبع الدرهم بالدرهمين وراعيها خصوا قوله تعالى أفلو المركة في الحشر بحسب عدد العشر في
سواهم سنة أهل الكتاب وخصوا قوله تعالى من أجل ذلك ما رواه لكم بحسب إيهون واليمن
من كمال المرأة على عتباتها وجمالها وسلاحها وسد أخنها ولما لا أن يقول أهل الصحابة
على تخصيص هذه العجوات هذه الصور وما أجمعوا من علم ما أجمعوا أسقط ذلكم وأرطم
أجمعوا لم لا يخرجوا من مال الخصم هذه العجوات ذلك الإجماع وأرطم لا بد لك الإجماع من
مسند مسلم ولكن لم يطلب ذلك المسند هو هذه الأخبار أو الإجماع حتى مسند
لاستقامتهم بالإجماع عنه سلمنا أن ذلك المسند هو هذه الأخبار لكن لعل هذه الأخبار
كانت متواترة عنهم ثم صار إجماعاً واعتدلاً وأصبح المأثور بالإجماع والخبر المعقول
أما الإجماع فهو أن عمر رضي الله عنه رضى الله عنه قال لا بدع كبار ربا وسنة يسنا
يقول أمراء لا بدك لعلنا نسنت أم كبرت أما الخبر فهو ما روى له عليه السلام قال إذا روى عن
حدث ما عرض على كبارهم فادعوا فادعوا وإن جالفة فردوه والخبر الذي يخص
الكتاب على عالم الكتاب فخرجوه وأما المعقول فهو ما رواه الأئمة منقطع
صراحتهم بطون المعطوع أولى من المعطون الثاني أن السبع يخصص في الزان

[illegible]

خارج ذلك مخطونه وصنفه مخطوعا وخز الواح منه مخطون في دلاله مخطونه مختل
المعادل فاما قول ذلك انه حقيق في العموم فكل من طالع في منه وفي دلاله فلا يجوز ان
يرجع على المخطون بهذا هو ما خدم والكلام على ما استعمل والله اعلم المسئلة الثانية يجوز
والسنة الموات بالعماس وهو قول جند والسامع في ذلك والحق المبرور والاشعرى وان
هاشم حبرا منهم من منع منه مطلقا وهو قول الكياي واما هاشميا واما منهم من قبل ذلك
منه ووجهه ان بعد الموات في قول جند انما في بعض المخصصات للعم حار والاطلاق المات في قوله
الكره هو انه اخص من قبل فصل حار والاطلاق المات في قوله الكثر من معناه ومنهم من صح
يجوز بالعماس في قول جند في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
الحلي هو قياس المحتج في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
ومن بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
بالتبني قول الجند المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
والرباع وهو قول الجند في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
امام الحرمين في قول الجند في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
فلا في المخطون من بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
واما المسئلة فمما ان العالم بالعماس في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
فما في العالم بالعماس في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
الحري الواحد للعم حار الواحد في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
العموم الكما في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
ان يكون كونه بعد الكما في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
اما ان العموم دليل فلا يمان اما ان المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
العموم واحدا وسائر هذه الدلالة في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
ما بعد في المسئلة الاولى واحدا في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات

بكونه لا يجوز الاحتجاج بالعموم في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
واما ان العموم دليل فلا يمان اما ان المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
فما في العالم بالعماس في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
الحري الواحد للعم حار الواحد في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
العموم الكما في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
ان يكون كونه بعد الكما في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
اما ان العموم دليل فلا يمان اما ان المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
العموم واحدا وسائر هذه الدلالة في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
ما بعد في المسئلة الاولى واحدا في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
المات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات
بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات في بعض المخصصات

[illegible][illegible]

نظروا بالخاص مطلقا وقد يرجع العام الى الخاص لا يكون
ا كحصة وعلى التفسير بالخاص مقدم هذه الصورة اما اذا كان العام مطلقا
والخاص مطلقا فتقدير ان يكون الخاص محصيا والعلة لا يحصرها الكمال
خاص لكن تقدير ان يكون باسمي لم يحل العلة لا يجمع الكمال بحصر الواحد لا يجوز
ان كان خاصا ليس ان يكون محصيا وسرا يكون باسمي فتنبه وسرا يكون باسمي
واذا كان كذلك لم يحل عدم العام على العام مطلقا الباري ان الجمهور كحصر بالقبض
مطلقا ولا يحصر الواحد ولا هو مخصص لا العناصير بعضها اصلها على
فذلك لا يصلح ان يتقدم على العام لم يحصر العناصير عليه غير ذلك القول اذ لم
يعد بوجهه وبآخر لا يجوز العناصير عليه والمختار ان فيها للاحصاء وهذه الاعصار
محسوزا مع الحرص من احصاها مع فقد علمهم بالناحية فارتبطت ان يجمع كحصر
واما حكم اللاتي ارضعنكم بنو له الله لا يحرم الرضعة ولا الرضعان عند انما
سئل عن نكاح النهرانه حرمه حتى نقوله تعالى ولا تسكوا المكرا حتى يفرج جد هذا
العام داخفا لقوله تعالى المحض من الرضا وتواكفا مع حصصه فلو ادعنا
اجماع اهل هذه الاعصار وحمل ان يكون ان يجمع من ذلك ولعل يسميه
الحققة لما اعتمدوا الرضا في مثل هذا العام والخاص اما التوقف واما التحجج
ذكره من ان الله اوصى في المرحا احدها اسما على علم العمل باحدها واسما
على الكمال باحد الحرمين وعندهم علم من جعله يعلم بحراى سعيد وعندهم علم من
عاش حتى يموت في السعد والنها ان يكون الرضا باحدها اشهر ورا دابعد الله
النصر وصر اخر احدها ان يجمع احد الحرمين حكما شرعيا والناهي ان يكون احد الحرمين
بما لا لاخر لما يباين كما ساقته على ان قوله عليه السلام لا قطبة الا في من المحرر ساقية الشقة
فالان لم يفسر النهر كحرمه وهذه الامور اما ان لنا اخر احد الحرمين او كما ان مقدما منسوخا
لما اختلفت الامم على استعماله ولا عانوا من ترك استعماله ولما كان يعلم اشهر ولما اجمعا
على كونه ما بالاسم وكذا الحكم عن مخرج صغير في الميراث الذي يجمع مباحا للعمل وان الجنب
المستمنع من الرضعة مباحة هذا الوجه ضعفه العلم القول بها طرية من محصيا
الجمهور مع انه ليس كذلك المسئلة الاولى في الميراث الذي يجمع من الرضا سائل ان يكون

مسئلة نفسه او يكون الاول على قسمين لا نعلم استقلاله اما ان يكون عام مرجع الله لقوله
وقد سئل عن رجل ارسل اليه امراسه اذ اختلفت الوانم فقال لا ادرى ما ان يكون لا يرجع
الى الاحكام لقوله والله اعلم جوابه من يقول بل عدول في هذا الخبر مسئلة نفسه
العرف ان يصر عدم استقلاله حتى صار مفسرا على اليد الذي يرجع عليه والعلم بالناحية
بما نواع لا ان كان اما ان يكون احدا مساويا او عام ولما ان يكون انما سئل عنه
لقوله عليه السلام لما سئل عن رجل ارسل اليه امراسه اذ اختلفت الوانم فقال لا ادرى ما ان يكون لا يرجع
على الامم وقد سئل عن امرأته العزيم الطهور ياره الخلل منته اذا عرفت هذا فافهم
اما الخوار الذي اسئل نفسه ياه فتدبر سبه تكون الشبهة من حوا في كلام المحقق
والام بعد ولما ان الحكم ان السبعة ثلاثة حاله لا اكل عدول كان الميراث مقصورا
على الكل عده واما الخوار المسئل المساوي لا اسكال منه واما الاحصاء فهو حاصر ملك
شرايط احداها ان يكون صاحبه غير الخوار يسميه علم لم يحرم منه وبانها ان يكون
من اهل الاحتمال وبانها ان لا يكون المصلحة باسفال السائل بالاحتمال وبدون هذه الشرايط
لم يحرم واما اذا كان الخوار اعم فما سئل عنه فالحق ان الجبره لعدم اللفظ المحض من السيد
خلاما للميراث في قوله فانما زعمنا ان حصر السب يكون محصيا لعدم اللفظ والايام
الحرمين وهو الذي يجمع عن السابق له لنا وجهان الاول ان مقتضى المعلوم عام وهو
الموضوع للجمهور والعناصير الموجد وهو حصر السيد على معارضه لا ما ساقه عن
اللفظ وحصر السب بالبارع لو صرح وقال يحكمكم ان يحلوا اللفظ العام علمهم
وان لا يحصوا حصصه ان كان ذلك حارا والعلم بحوا ضرورة الباري ان الله محمده
على ان الله العارف والطاهر والبرق وعرفا اماما رعا اوام مقتضيه ان الله عز وجل احكمها
ولم سئل احدا في ذلك لعدم خلافا لاصل اجماع المحققين والمراد من ذلك لفظا اما
ما راجع السؤال منه او غيره فان كان لا لفظ وحدا لا يدار عليه وذلك لعدم
يخصه محصيا السيد ان الباري وحدا لا ما خفي ذلك السائل الى تلك الوانم والخوار
انما ذكره به سهر ان يكون ذلك الحكم مقصورا على ذلك السائل وذلك الرضا والمكان والجهة
واستعماله لا يجوز ان يكون ذلك السؤال الخاص معنى ذلك السائل العام لم يدع على استماعه
ذلك ليدرك العلم به هذا العام وان كان في موضع السؤال وفي غيره الا ان

والعصيدة الكا والدم على كثر الذهب والفضة وليس العصيدة المحرم والحرام
انما بينهما الدم من لونه لونه اللفظ عليه واللفظ دل على المحرم فحل سائر
لغير ذلك لها على الدم ما فيه من ذلك لها على المحرم المسئلة التاسعة عطف الكا
على العام لا يصح بمحصل العام مثله ان احياها لما احتجوا على ان المسلم لا يقتل
بالدم يقول عليه السلام لا يقتل مومن كما قال الحنفية انه عليه السلام عطف عليه قوله ولا
دوعهد في عهد تكون حياه ولا دوعهد في عهد ثم ان الكا في الذكي لا يقتل في دوعهد
هو الحربي يحيا ويكفر الكا في الذكي لا يقتل في المسلم انما هو الحربي يسهو من الموطوع
والموطوع عليه واللفظ عليه مع في مقام من الموطوع والاسلم ان قوله عليه السلام ولا دوعهد
في عهد يحياه ولا دوعهد في عهد يحياه كما مر سائر قوله ولا دوعهد في عهد كلام
نام واد كان كذلك لم يحيا صار ملك الفتيان انما هو ان كلام نام لم يله لوما قال ولا يقتل
دوعهد كان في الحيا وان سوهي من سوهي ان من حلفته العهد ثم خرج عن عمله
فانه لا يجوز قتله فلما قال في عهد علماء ان هذا ليس بمقتل يكون في العهد واد است
ان هذا العهد كلام نام لم يحيا صار ملك الفتيان كما انما صار على خلا ولا اصل ولا صار
اليه لا يضره سائر ان قوله عليه السلام ولا دوعهد في عهد يحياه ولا دوعهد في عهد
تكا في كثر لا يسلم ان هذا الكا في لما كان هو الحربي يحيا ويكفر المراد بقوله لا يقتل مومن كما في
هو الحربي سائر ان مقتضى العطف مطلق الاستراك لا الاستراك من كل الوجه واد كان كذلك
لم يحيا ما قال في والله اعلم المسئلة العاشرة اختلعا في ان العجم هل يحيا ان يكون المراد
بذلك العجم ذلك العصر فقط ام لا مثال الاستساقا قوله تعالى ولا جناح عليكم ان طلعتم
انتم ما لم تسوهي او يرضوا اليهم من رضيت فانه في رجل وان طلعتموه من قبل ان تسوهي
وقد رضيت لهم من رضيت مصنف ما رضيت الا ان يعينوا فاستدعي العجم وعلمه بكماء راحة
الى النساء ومعلوم ان العجم ما مضى الامم المالكات لا موره دور الضمن والمجنونه تحمل
حجاب ان مال الصحن والمجنونه عن مرارة لفظ النساء في اول الكلام مثال القصد بالصفة
قوله تعالى يا ايها النبي اذ اطلقتم النساء فظنوهن لغيره من ماله لا يورث لغير الله كذا
بعد ذلك امر اباي الرعيه في مر اجتهد ومعلوم ان ذلك لا ياتي في النكاح ومثال القصد
حكم اخر قوله تعالى والمطلعات يرضن انفسهن ليه قروا ثم قال يقولن اخر دوعهد في ذلك
وهذا ايضا لا ياتي في النكاح فاعرف حكمه في قول الله العاين من المكاره ليه الواجب

[illegible]

كما يقال لا يقطع يد وقدراده بالمانه والواحد عن الاول ان اسم الله
موضوع لهذا العزم من المالك ولا يمازى الكفر وحده لانه لا يقال يقطع يد فلان بالكلية اذا
قطع من الكفر وعن الثاني ان يقطع في اللغة للماناه ما والاصغر الى ان اقاماته ذلك
الشيء والشواحي حصلت لهذا الله بعد حصول الماناه فيكون الحرام الى ان يقطع يد الله على
اطلاق اسم الكفر على الماناه فيكون الحرام ههنا في لفظ الكفر والله اعلم المسألة
الحاشية من قوله على اللام رجع عن امتي الخطا انه يحتمل ان يفسر الخطا غير مفرغ فلا يصر
الى انكم ملزم الاحمال على ما عدم تقريره وبما في انه ليس بمحذور في القول اذا ما لم يرد
عنه الكمال كان ذلك الغرض سريفا الى من الموانع بذلك الفعل كذا اذا ما الى الرسول عليه السلام
لانه مثل هذا القول حرام في نفسه في اللغة هو سريفا في نفسه لانه لا يصرح في اللغة
وبانه ما لم يصرح في الاحكام الشرعية في اللغة والله اعلم **الماني في المبتين**
المسألة الاولى في لفظ الكفر على نفسه واذا كان حاصلا ما ان يكون له مرجع الى غيره
او لا يكون كذلك والاول كقوله تعالى ان الله بكل شيء عليم واما الثاني فاما ان يكون سريفا على
العدل او لا على سبيل العدل اما العدل ضربان احدهما ان يكون الحكم بالمشورة عنه اولى
منه بالمنطوق كما في قوله تعالى ولا تقل لهما اف وباتهما كما و قوله عليه السلام انهما من الطواغيت
عليكم واما الذي يكون جليلا فضررا احدهما ان الامر بالشرا من الله تعالى وباتهما
ان يظفر الفعل بحد الضرر الخطا على طاهر ويكون هذا الامر يكون حلالا على اول
مرجعه على غيره كما و قوله تعالى واداسا القرية فهذه اقسام المبتين المسئلة الثانية في اقسام
البيانات اعلم ان بيان المحمل اما ان يقع بالتول او بالفعل او بالمرء اما بالقول فظاهر
واما بالفعل فاما ان يكون الدال على البيان شيا حصل بالمواضع او ساسه المواضع او
سبب المواضع فالاول هو الكتاب وبعده الاحكام واما الكتاب فمقتضى ما كان من الله تعالى
ما كتبه بالخط من الرسول كما كتبه الى عماله واما عقده الاحكام فقد شرب الرسول
او ما لا يهره كذا وكذا وحسن النكاح صوبه هذا البيان يحصل على الله سبحانه
المواضع عليه واما القسم الثاني فهو الذي هو المواضع فهو الانسان
لان المواضع معتقدها وهم معتقدها الى المواضع ولا يفرق الى انسان اخر
ولم يفسل وهو محال وقد شر الرسول بالاسان وذلك حراسا الى المبررة من وقال هذا

هذا حرام على ذكره راجع واما القسم الثالث وهو الذي يكون اعم للمواضع فهو
كما اذا مال الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الفعل سريفا لانه او يقولوا كما رايتوا صلى
واعلم انه لا يعلم كون الفعل سريفا للمحمل الا اذا مر عليه احدهما ان يعلم ذلك بالضرورة من
قصد وباتهما ان يعلم بالدليل القطعي وهو ان يقول عبد المولى سريفا للمحمل او يقول انما
لمر معي ربي ذلك باتهما بالدليل العملي وهو ان يترك المحل وقيل ان الحرام ان يعمل به
فعلا لا يمكن ان يكون ممانا ولا بفعل سريفا فمسئل ان كذا الفعل سريفا للمحمل في هذا
البيان عن وقت الحاشية وانه لا يجوز واما التوك فاعلم ان الفعل سريفا لانه لا يرد
وترك الفعل سريفا في نفسه وذلك على ما صرح به ان يقوم من الركعة الثانية الى الثالثة
ومعنى على صلوة معلم ان هذا الشهد ليس بشرط في الصلوة والاصل في عدم
شرط الصلوة ويدل على انه ليس بواجب عليه السلام لا يجوز ان يبعد ترك الواجب وباتهما ان
يسكت عن بيان حكم الحاشية فاعلم انه ليس بها حكم شرعي وباتهما ان يكون ظاهر الخطا سريفا
وامنه على سواها اذا ترك الفعل دل على انه محصور من الخطا ولم يرد بالزم امته و
باتهما ان تركه بعد فعله مانه معلم انه قد سريفا عنه نظر فاما ان حكم الماناه حكمه سريفا
عنهم اعداد الماناه ان حكمهم بخلاف حكمه والله اعلم المسئلة الثالثة المحل والفعل قد يكون
سريفا خلافا لغيره كما ان الضم اما ان يترك او لا يصح وقرب الثاني بالفعل او يقول ان
عقلا لك لا يجوز لك ذلك والملا وضررا احدهما ان الفعل لا يفرغ من فعله الصلوة والاحكام
ان يقال انه لا يفرغ من فعله مع غيره وهو ان يقول الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الفعل سريفا
الكلية والملا واطلا لا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم للصلوة والحج اذ علم ان صفة
لها مانه ليس بالحيه كالعامة ولهذا شر الرسول صلى الله عليه وسلم الحج بفعله وقال خذوا عنكم
وقال صلوا كما روي صلى وسريفا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم ان الماناه هو ان
لا يصح البيان بالفعل وسريفا لا بعد قيام الدليل على ان ذلك الفعل سريفا للمحمل
فقدما لا خلاف في ان الماناه هو الفعل الماناه هو المصنف لصفه الفعل فاما القول
لحصول الفعل الواقع سريفا للمحمل واما القسم الثاني وهو ان يترك المحل
فقدما لا خلاف في ان الماناه هو الفعل الماناه هو المصنف لصفه الفعل فاما القول
لحصول الفعل الواقع سريفا للمحمل واما القسم الثاني وهو ان يترك المحل
فقدما لا خلاف في ان الماناه هو الفعل الماناه هو المصنف لصفه الفعل فاما القول
لحصول الفعل الواقع سريفا للمحمل واما القسم الثاني وهو ان يترك المحل

[illegible]

ان قد كان في كل هذه المقامات واما المحقرة فانه قد تقدم انما كان قد وقع له العقول
 على المنع من اخراसान كل هذه المقامات الا في السبع فانه قد وجدوا الخضرانية واما الخضر
 فانه من من اخراسان مما له طاهر واستعمل خلافة وزعم ان اللسان لا يحال كافر فيه
 وهو ان يقول على الخطا اعلموا ان هذا المصمم محمدا وان هذا الحكم سبب من بعد ذلك
 واما البان المصمم فانه محمدا خضر واما الذي الكون طاهر مثل الماء واللؤلؤ
 والمستحكمة فقد جردت من كسر اللسان الى قد كان في هذا الفصل ذكره كسر من مقتضى
 اصحابا كما ذكرنا العقول وان اسحق المردزكي واو بكر الدقا وقد اعلم ان الكلام في هذه
 المسئلة يقع في مقام واحد فان استدلالهم على حواذ ذلك كل واحد من الصور المذكورة
 احاط المعام الاول والمردل عليه قوله تعالى زعم علينا نحمد وقراءة واداء وانا ناتب
 قرآنهم ان علينا بيانه وبم واللغة المتراخي وهو المطلوب فان قيل لا سلم ان كلمة
 هم للمراخي فخطا للجمع بمعنى الزا وكقوله تعالى انما امرى الكبار ان كان من الذين
 هم انهم يتهمه سبحانه ذلك لكن لا سلم ان المراد بالاسان في هذه الآية اسان الذين اخلصوا
 منه وهو ان الجملة والعموم ولم لا يجوز ان يكون المراد اطهار بالبر والاسان في السان
 ان يقال هذا مخالف للظاهر لكن يقول لهم من حفظ هذا الظاهر مع اللفظ طاهر اخرده
 ان الضمير في قوله ان علينا بيانه راجع الى جميع المذكور وهو القرآن ومعلوم ان جميعه
 لا يحتاج الى اللسان فليس حفظ احد الظاهر راو الى من الاخر وعليكم الرجوع سبحانه ان
 المراد من اللسان كسر الا حوز ان يكون المراد منه ما خراسان الفصل وذكره على
 الحسب خارج سبحانه ان المراد مطلق اللسان كقوله لا يجوز ان يكون المراد من قوله تعالى ان
 علينا نحمد وقراءة هو ان جميعه واللفظ بالمحفوظ ثم انه بعد ذلك يرد له على الرسر (على الام
 وعنه له وذلك متراجعي على الجمع سبحانه ان اللسان ما ذكر من ذلك لا بد على حوز خضر
 اللسان ذلك عالم مثله احد ما دلالة لا يقولون وما يقولون وهو الحواذ
 لم يدل الله عليه فظلا الاستدلال والله اعلم والكتاب اما ان كلمة للمترجم فذاك
 متواتر عند اهل اللغة ولا ما التي ذكرها المراد هناك الشجرة المسمي قوله لم التي ان
 يكون المراد من اللسان اطهار بالبر فليس لا يقولون فاداء وانا ناتب وانه امر للمسمع
 قرآن واما ان يكون حوزا لذلك بعد ذلك عليه فانه قد دلالة لا يكون علما وكفى ممكنه اتباع قرآن

في المأمورة قال في حق موصوفه قد في حق كذا كانت فلما سألوا عن الموصوفه
في حقهم تعلم نفع آخر ما الكليات فلا سلم عودها الى المقع المذكور ولم يجوز
ان يقال ان الكليات على العصبه والساحه هذه طريقه شهور عند العرب سيما ان
هذه الكليات بعضها كقول المقع المأموره بها موصوفه لكن ههنا ما يدل على كونها موصوفه
وهو عليه اوجه الاول قوله تعالى ان الله يامركم ان يحسبوا نفعهم انهم يدعون نفعهم وذكركم
سقوط التكليف باني نفع كانت ذلك بعضا يكون احصاها العصبه كلفا احصاها
لو كان المراد في حق حبيبه لما محسوا العصبه على طلبه الانسان بل كانا محسونا
المخرج عليه فلما عظم تعالى قوله في محسوها ما كادوا يفعلون عليها نصبرهم في الانسان
سما احرابا اوله وذلك ان يكون لو كان المأموره او لا في حق نفعه انما لم يروى عن
غساراه قال لو دحوا الله نفع ارادوا لا حرم كنهم سدوا على انفسهم شدة دانه
عليهم سيما ان المأموره في حق نفع موصوفه لكن لا يجوز ان يقال ان الانسان انما كان
قد نفع كنهم لم تبينوا للملادهم فاسكعوا طلبا للمرايه حكاي الله تعالى ذلك سيما
ان الانسان انما لم يقدم فلم لا يجوز ان يقال ان موصوفه الم كان موصوفه مازالت
لست مطلقه بل محسنة فطلبوا الانسان انفسا في الحاصل الانسان انما حال كان
بما راي الانسان انفسا في ما حراما وهو ان عند الحنفية كذا والكراهية قوله الله
بعض اخر الانسان عروقه الحاحه فلهذا سلم ذلك لما لم ارى ان كان الامر مضمنا
للفوز للملا يقول ان قوله الكليات على العصبه والساحه هذا ما اطلت لوجه
احدها ان هذه الكليات لو كانت عائد الى القصة والساحه كانا الذي سعى بعد ذلك
عنه بعد لانه لا فائدة في حمله نفع صفاته لا بد من احرازها في حق ذلك لطلوع الاصل اما
اذا جعلنا الكليات عائد الى المأموره او لا لم يلزم هذا المحذور وبانها ان الحكم في حق
الكليات الى العصبه والساحه فلا يصلح ان الكليات تحت عودها الى سحر جرحه والعصبه
والساحه محذورهما فلا يجوز عود الكليات اليها حالها هذا الدليل للصحة وبعض الموضع
صغر عدا على الاصل وبالله ان العصبه في قوله تعالى ما لوزنا وما هي كذا عدا الى
المقع المأموره بها خارجا يكون العصبه في قوله انها نفع صفاته عدا الى تلك المقع المأموره
بها فخرج ان يكون العصبه في قوله انها واللام في الحاحه فلهذا لم يعلق السؤال قوله ان قوله تعالى

في المأموره مرقوله فاذا قرأناه هو انما رايتم انه تعالى حكم باختر الانسان من ذلك
ذلك بعضا احراز الانسان عروقه الى المالك اذا كان كذلك وحال يكون المراد من الانسان هو
الانزال لا سبحانه كذا الشرح ما عاين نفسه سيما انه يمكن ما ذكره كذا خلافا لظاهره
بلمر مع ما نطق هذا الظاهر احصا في العزان الى الانسان فلهذا سلم فان لفظ العزان
سأول كذا وبعضه يدل عليه لفظه في قوله العزان وكما نفعه معرا او كذا العصبه فانه
محسنة سيما ان لفظ العزان ليس حقيقته في بعض كذا لفظا ولم الكليات على العصبه
اسم لم اطلاق لفظ الانسان على الميراث الكليات سلم للمروا والساحه عن سلم للميراث
قوله يحمله على الانسان انفسا فلهذا لفظ مطلق فمعه حلالا على حله لم يجوز المأموره
من الجمع في الجمع والمحمول فلهذا لما عاين انه تعالى اخبر الانسان عن القراءة التي هي على عظم
ما فيها وذلك يستدعي اخبر الانسان عن المأموره حله هذا بعضا في حوز باختر الانسان
علما ويحسب قوله ما قلت الضمير عدا الى كل العرائض باختر ما ان الكليات في حق
ه احد طلب قد تقدم ما ان الضمير عدا الى كل والله اعلم اما الذي يدل على
كله احد من الصور التي كراها فحق الدليل على انه محور باختر الانسان انفسا
انه تعالى امر بني اسرائيل في حق موصوفه لم يسها لم حتى ما لو سألوا بعد
اما فلما انه لم يرد نفع يكون لوجه في قوله تعالى ادع لنا ربك من لنا ما هو
ادع لنا ربك من لنا ما لو انها وقول الله تعالى انه يقول انها نفع لا ما رضى وانكرها
نفع صفاته انها نفع لا ذلول مصر في الحق امر وادع من حله هذه الكليات بل على
ان المأموره ما كان في حق نفع موصوفه بل في حق نفعه السان في الصفات المذكور
في الحواش عن السؤال الثاني اما حال صفاته النفع التي امر وادع بها او اما نفع
وحيث عليهم عند ذلك السؤال واسم ما كان لها عليهم قل ذلك الاول هو المطلوب
الان بعضا يقع الاكفا بالصفات المذكور احراز ان لا يجوز حصول الصفات المذكور بل
ذلك لما اجمع المسلمون على ان تلك الصفات باخترها كانت بعضا فساد هذا القسم
ما رضى لا يجوز التمسك بهذه الآية لان الوقت الذي فيه امر وادع المقع كانا عدا
الادعها ولو اخبر الانسان ان كان ذلك احراز الانسان عروقه الحاحه وذلك لا يجوز فاده
ما بعضه الآية لا يقولون ما يقولون بل بعضه الآية بلما عن هذا المعام كذا سلم

ان الله ياتكم ان يحوانتم امر بدم بقره مطلقه فلما هو ان ظاهره بعد المطلق
وحسن سلمه كما تقول المراكا نعرف الطاهر من الله تعالى فبقته ما لم تكن كالمصرا
قوله لو كان ذلك لظلم الناس لما استحقوا العصف بعباده ما كانوا يفعلون فلما ان قوله
سأل ما كانوا يفعلون ليس فيه دلاله على انهم فرطوا او اذ القصة او انهم كانوا يفعلون
بعد اكتمال الانسان بل اللفظ محتمل لكل واحد من المعاني الخيرة والسيئة ومعها علم
تمام الناس بعد موافق ذلك ما كانوا يفعلون وقوله فعل غير انهم انهم قال سدوا
على انهم سدوا الله عليهم فلما هذا من اخبار المجاد ومع سد العبيد فلا يصح ما رآه
لنفسه كما رآه له المحدث ان سال الناس ان كان هذا لا تكتم لم يسوا فلما لو حصر المراكا
اسم كما نزل في سورة الانسان لو كان انسانا صلا لما المصنوع لم كانوا يطلبون
النا في بعد السبع عن حصره معور ههنا لان ذلك الانسان ليس هو وصف تلك العبرة
والكامل العار واللفظ اذا سمع بكلاما وصافا سمع ان كان مع قولها كانوا يطلبون
الناس التفصيل فلما كان كذلك ان الله تعالى اراد الله بهم وانه علم اما الدليل على
حوار باخر ما في المحصر العمل والعمل اما العمل بهن ان الله تعالى لما نزل قوله انكم وما تعدون
مورد وانه حصرهم فالانزال ليس هو عند الملائكة وعند عيسى فهو كما
حصرهم وباخر ما في حصره انزل الله تعالى قوله ان الذين سبقتم من المؤمنين
فان قلنا سلم ان قوله وما تعدون يدور في الملائكة والمسيح وسائر من في جهنم
المؤلف ان كلمة ما لما لا تعقل فلا يدخلها المسيح والملائكة السابقين قوله تعالى
انكم وما تعدون خطا مع العرف هم ما كانوا يعدون في المسيح والملائكة بل كانوا
يعدون لما صام فلما ذلك المحصر انعام بدليل العقل جائز وهما ذلك العمل
على روح الملائكة والمسيح فانه لا يجوز بعد المسيح بحرم هذا الدليل
كأن جازا في عقولهم ثم تقول المسئلة علمه وهذا خبر واحد والآخر اسماها
سليما صحة الرواية لكن الرسول عليه السلام اما سلك اسطرار التوراة والوحى عليه وما كند
الناس العقلي واللفظي والمواضع اسلم ان صفة ما عصى بعد العمل والدليل
عليه وجهه احدى قوله تعالى وما خلوا الذكوة والحيث والسماء وما منها ولا انهم عابدون
ما عبدو وما بها اساق اهل اللغة علم ورد ما بمعنى الذكوة كلمة الذكوة فتناوله العقل

فكلمه ما ايضا كذا في الروايات ان الله تعالى كان من العصى دل على ان كلمة ما يساوي
والملائكة والملائكة او ردوه بتفصيل الخيرة وراعيها ان الرسول عليه السلام قد علم
ذلك بل سكره ونوعه الى نزل الوحي ولو كان ذلك عطا في اللغة لما سكت الرسول عن
الخطيئة وحاشا ان الله تعالى ما في ملكي فهو صدقة وما في بطر حاشا فهو حر وهو
يساوي الانسان ما دسها لو كانت محضه بغير من يعلم لما كان ليعلم تعالى فزود
انه فانه لانه اما محتاج الى المصداق فيصير المصداق قوله الخطا كما في المصداق
وهم ما كانوا يعدون الملائكة والمسيح فلما الرواية المشهورة انه قد كان في الكبر
من بعد الملائكة والمسيح وقد ذكرنا في غير ذلك في سورة نزل هذه الآية وكان
هذه الآية لو كانت خطأ ما مع عدم المؤثر في قولنا حاشا في قوله تعالى انهم عابدون
محطه السائل قوله كذا في العلم ان بعد الرجل يحرم العباد انهم لم يسمعوا
وحوال الشبهة وان اولئك المعد من كانوا اضر من الكلام كما وعد ذلك في السؤال
قوله هذه الرواية من المصداق فلما سلم فان المعبر استقوا على ذكرها في
سبب نزل هذه الآية وذلك على ان جماع سليمان في الواحد لكنا ساء ان
المسك بالادلة اللفظية انما كان انفسه الا الظاهر ورواه الاحاد صالحة لذلك
وانه اعلم اما المعقول من جهنم وهو ان يقول ان على ما في حاشا لم يجر
باخر ما في المحصر الاعيان لما حاشا ما حاشا ان المحصر في الاثار كمن حاشا
هذا محاذ ذلك سائر الملازمة انه لو لم سمح باخر المحصر الاعيان كان ذلك كان
باخر يوم العدم وهو محمل وهذا المعنى قائم وباخر المحصر في الاثار بعد المحاذ
عساك يعني عدم الحواشي فان قل العرف من جهنم احدى ان الخطا المطلق
معلوم ان حكمه مرفوع لعلنا ما استطاع التكليف ليس كذلك المحصر وبانها ان
احتمال الصبح لا يمنع المكلفه الحال من العمل اما احتمال المحصر في الحال بمنع من العمل
لانه لا يدرك انه هل هو مبدع في الخطا ام لا والمواضع عن الاول ان الله تعالى
لو قال لنا صلوا كل يوم جمعة لا يفرط طاهر الدوام فاذا خرج من بعد الموت والذلة
نزل الناجي على طاهر فاذا جاز ان يكون حكم الخطا مع سماع الحق والتكبر والاندل
انه علم ذلك ان كان طاهر الخطا يساويه حاشا في العدم وعن الباقر ان العرف
الذكر كرمه اما طاهر لوانه الساع عرفت الحاشا اما اذا عرفت عرفت الخطا

ان يجوز ان يكون العقل الكونيا اذا كانت الخطا في ذلك فكما ان العقل لا يخطئ هذا
 يحصل من سقوط سائر العلم وانها انما هي من الخبر من المعقول ان يتوابع على حوار
 ناسر السمع احتملا ونفصلا وحينئذ ينعقد العلم به لا باللفظ اذ اعادة الدوام في
 ان الدوام عند مراد فان اراد ظاهره مقدار الجهل وان اراد غير ظاهره مقدار
 بلا سلب له وما يدكره من الفرق يهد كراهه واحسانه واما من جهة الحوار من
 وجهين الاول ان يتوابع المراد من كل المحاطات ما ان يكون عرصة انما هو اولها
 ذلك ان عرصة المقام اعادة القطع والنقص ليس عرصة ذلك بل عرصة من المقام
 يحصل ان الاعتقاد الرابع والآخر العالم مع كون بعضه علم فلهذا علم هذا
 التقدير يكون عائدا وان يكون مبرا بالجهل وهذا الفرق يظهر الفرق بين ما اذا كان المقدم
 ذلك ومن جهة اخرى بالرجحان ان هناك يمكن ان يكون العزم ان الاعتقاد الرابع
 فانه لا ينعقد من شأه وان عرصة ان عرصة فان الاعتقاد الرابع ليس كالي عرصة
 المشترك من الاعتقاد الرابع من العزم والاعتقاد الرابع المحور ليس عرصة هذا بل وكما هذا
 التقدير لا يمنع من ورود المحقق لانه كفاية كاد ذلك الاعتقاد ما عاين العزم انما عرصة
 عرصة انما الذي على ان العزم من الخطا ان اصل الاعتقاد الرابع لا امان الاعتقاد
 الرابع من العزم حوار دلاله الدالة للقطعة سوف على كون المعنى والحق والمعرفة
 بالحوار على عدم الاسماء الحار والمحقق والسمع والاصار والعزم والساحر وعدم
 المعارف العقلية وكل هذه المعاني طئي وما توقع على الظن او الحار يكون طئي
 الدلالة للقطعة لا سلب الاعتقاد الرابع وهذا التقدير لا ينافي احتمال ورود المحقق
 وما محمود ذلك هو ان اعم الرتبة الساندة طوي برول المظن من وجه المعطوف
 هو ما لا يكون هذا لعدم حاجه ذلك الظن والوقوف نحو ذلك الظن على اسفا
 هذا لعدم تحسده يكون ذلك الظن قطعيا لا طئي فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 الاصل المسحوق هذا التقدير لا يمنع من ورود المحقق والاعلم الوجه الثاني في الخراب
 ان اللفظ العام ان وجه المحقق والجمع الكا صلب ومن ذلك المحقق على الخاص
 وان وجهه لا ينعقد المحقق ان وجهه عدم المحقق على الاسرار وذلك اللفظ من
 ان هاتر الخالص على السوا هو بالقاس الى هاتر الخالص كاللفظ المشترك بالصحة

العزمية هاته والمواحي لنفسه الى جراته فكما انه يجوز عند الحسن ورود اللفظ
 المشترك للمواحي حالها حاله بعد ان المراد احد تلك المحققات وكذا هاتر
 اللفظ العام فلهذا العلم بانه وجهه المحقق ان عدم علم ان المراد اما العزم او المحقق
 ويعلم ان هذا اللفظ وان وجهه المحقق انما هو الخاص وان وجهه عدم المحقق انما هو
 العام والآخر وجهه من المشترك كما حار هناك اخره السان كذا هاتر فان طئي هذا
 عود الى القول بان هذه الصحة بمرکه من العزم والمحقق وجهه انما هو العزم على انها
 للعزم فقط فلهذا علم ان هذا عود الى القول فلا سرك ذلك انما سلم انما هو حوارها
 موضوعا للاسرار وهذا الكلام لا ينفصل عن السان بل سرك ذلك انما هو على راعي
 حنود المحقق والسمع في ان عند ورود المحقق لا بعد ان الكا صلب فاداسكنا في حنود
 المحقق وعنده لربما ان سرك ان هل بعد الاسرار ان السرك السرك
 المسروط فان هذا القول من جهة السان بل سرك ذلك انما هو عرصة ان اللفظ
 وان كان جملة الالام فهو من العزم انما هو سرك ذلك انما هو على
 هذا التقدير برول السؤال فان لم يوصف من هذه العزم حوار كرم ذلك دل
 ظاهر الصحة على انه وجهه العزم على انما هو السان بل سرك ذلك انما هو على
 وجهه العزم ولكنه لا ينعقد معناه فلهذا علم على انما هو السان بل سرك ذلك انما هو على
 في الحال بل على العزم الكمال ولكن طئي عدم المحقق لا ينعقد على عدم
 المحقق والله علم المسئلة الناله واما الخطا الذي لا طاهر له وهو انما هو المشترك كالعزم
 سرك الظن والمحقق فان طاهر من وجهه انما هو الوجه الذي يكون طاهر من جهة
 هو انما هو عند انما هو لم يرد سرك الظن وعلم كراهه وان اراد اما هذا واما هذا
 من جهة الوجه لا يحتاج الى بيان واما الوجه الذي يكون فيه غير طاهر فهو على سرك
 الامر من انما هو المشترك الظن والمحقق لا يحتاج الى بيان سرك انما هو الدلالة
 انما هو المشترك بعد المراد اما هذا واما هذا من غير سرك هذا التقدير يعلم ان
 براد برعه لا انما هو سرك انما هو المشترك الى الكراهه من انما هو كذا يكون عرصة
 في الحال بل على اعلام هذه الجملة وقد فعلت انما هو سرك كذا وهو كذا
 السان على عرصة او كذا وقوله علمية من جهة وهذا وضع في اللوح العاشر

الإنسان بحسب ما له من إرادة الله فيها من دون من رزق الله إياها من أول ميلاده
لم يتسبب له لكان قد كلفه بما لا يسبب له من العلم به وأما الثاني فإنه لا يعلو له ذلك الخطأ
ولا يحسب له من الدين إرادته تعالى منهم ثم خطاه صريحا أحدهما إرادتهم
ما يصح الخطأ إركابا بضم الخاء وفتح الهمزة واللام والواو والياء
العلماء وقد أراد الله أن يفهموا إرادته بما لا يعلو له من العلم بها ولا يخرج العلماني
أحكام المحصرين منهم ثم الخطأ ولم يرد عنهم فعل انصم والذين لم يرد الله أن
يفهموا إرادته ولم يوحى إليهم صريحا أحدهما لم يرد عنهم أن يعلوا ما يصح الخطأ والآخر
إرادتهم الفعل والاولون هم مع السامع التي السامعة إرادته تعالى إرادته أن يفهموا
مراه بها ولا أن يعلوا مسماها والآخر هم السامعون أحكام المحصرين إرادته تعالى إرادته
سهم السامع أحكام المحصرين أن يفهموا المعنى ولم يوحى إليهم ثم الخطأ لا يعلو
لم يوحى إليهم سماع أخبار المحصرين صريحا أحدهما ولا يعلو ما يصح الخطأ المسئلة
عمره من الله تعالى إلى سماع الخطأ العام من غير أن يسمع ما يخصه وهو قول الطام وإن
هاتم والعتما وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا
أن يسمع المحصرين ما لا يعلو له العلم وأن يعلم السامع أن العلم ما يدل على خصصه
له أوجه الأول أن يرد ذلك بوجه آخر كإرادته تعالى يوصيكم الله في أولادكم
بما هم لم يسموا قولا عليه ثم يحسبوا من السامع الأولون ويسموا قولا عليه المشركين
أهم لم يسموا قولا عليه إلا من سمعهم منه أهل الكتاب الذين آمنوا بالله على حدة
خطاه بالعام المحصر بالعلم غير أن يحط به ذلك المحصر فحل محله خطاه
بالعام المحصر بالسمع من غير أن يسمع ذلك المحصر والخاص كونه في الصور
من غيره المراد أن لا يعلو له العلم كإرادته تعالى السامع بالعام المحصر بل محصاها
بأن يكون مكانه في الصورة أحدها ما هو أحد أسماء العام دون اسم المحصر
أعزاه الجهل وبأنها إرادته العام لا يعلو سماعه وحده خطاه العرف بالركبة وبأنها أن
دلالة العام مشروطة بعدم المحصر بل حاشا سماع العام دون سماع المحصر لما حاز
الاستدلال من الجموع لا بعد الطوفان الرضا وسوال كل علمائه الرواية هل
محصر ذلك يعني إلى سقوط العرف والكتاب عن الأولين والآخرين أصل لما قد

الإنسان بحسب ما له من إرادة الله فيها من دون من رزق الله إياها من أول ميلاده
لم يتسبب له لكان قد كلفه بما لا يسبب له من العلم به وأما الثاني فإنه لا يعلو له ذلك الخطأ
ولا يحسب له من الدين إرادته تعالى منهم ثم خطاه صريحا أحدهما إرادتهم
ما يصح الخطأ إركابا بضم الخاء وفتح الهمزة واللام والواو والياء
العلماء وقد أراد الله أن يفهموا إرادته بما لا يعلو له من العلم بها ولا يخرج العلماني
أحكام المحصرين منهم ثم الخطأ ولم يرد عنهم فعل انصم والذين لم يرد الله أن
يفهموا إرادته ولم يوحى إليهم صريحا أحدهما لم يرد عنهم أن يعلوا ما يصح الخطأ والآخر
إرادتهم الفعل والاولون هم مع السامع التي السامعة إرادته تعالى إرادته أن يفهموا
مراه بها ولا أن يعلوا مسماها والآخر هم السامعون أحكام المحصرين إرادته تعالى إرادته
سهم السامع أحكام المحصرين أن يفهموا المعنى ولم يوحى إليهم ثم الخطأ لا يعلو
لم يوحى إليهم سماع أخبار المحصرين صريحا أحدهما ولا يعلو ما يصح الخطأ المسئلة
عمره من الله تعالى إلى سماع الخطأ العام من غير أن يسمع ما يخصه وهو قول الطام وإن
هاتم والعتما وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا وما لا يعلو هذا
أن يسمع المحصرين ما لا يعلو له العلم وأن يعلم السامع أن العلم ما يدل على خصصه
له أوجه الأول أن يرد ذلك بوجه آخر كإرادته تعالى يوصيكم الله في أولادكم
بما هم لم يسموا قولا عليه ثم يحسبوا من السامع الأولون ويسموا قولا عليه المشركين
أهم لم يسموا قولا عليه إلا من سمعهم منه أهل الكتاب الذين آمنوا بالله على حدة
خطاه بالعام المحصر بالعلم غير أن يحط به ذلك المحصر فحل محله خطاه
بالعام المحصر بالسمع من غير أن يسمع ذلك المحصر والخاص كونه في الصور
من غيره المراد أن لا يعلو له العلم كإرادته تعالى السامع بالعام المحصر بل محصاها
بأن يكون مكانه في الصورة أحدها ما هو أحد أسماء العام دون اسم المحصر
أعزاه الجهل وبأنها إرادته العام لا يعلو سماعه وحده خطاه العرف بالركبة وبأنها أن
دلالة العام مشروطة بعدم المحصر بل حاشا سماع العام دون سماع المحصر لما حاز
الاستدلال من الجموع لا بعد الطوفان الرضا وسوال كل علمائه الرواية هل
محصر ذلك يعني إلى سقوط العرف والكتاب عن الأولين والآخرين أصل لما قد

الله تعالى العبد في المنزلة المسئلة الأولى الخطأ المحله إلى

من ان يبين وطول العيوم لا يعطيه به وهو حرج الخواص عن الباري عز وجل ان يكون
 حقيق في الاسرار محاد في غير نفسه طر الى سخره والطرح في العليان والله اعلم
الكلام في الافعال المسجلة المادى اختلف الامم في تحصيلها على قولين
 احدهما قول من ذهب الى انه لا يجوز ان يقع منهم ذنب صغير ولا كبير ولا سهوا ولا
 من جهة المادى وهو قول السبعة والآخر قول من ذهب الى انهم عليهم بها احل
 فيما يجوز من ذلك ما لا يجوز والمخالفة هذا المذهب الى اقسام اربعة احدها
 مانع في ما لا يعتقد فقد اعتقوا على انه لا يجوز عليهم الكفر وقالوا الفصل من الخواص
 انه قد وقع منهم ذنوب وكل ذنب من كفر وشرك واحار السعة اطهار الكفر على سبيل
 السعة فاما الاعتقاد الخطا الذي لا يسلح الكفر حلا فيعتقد مثلا ان الاعراض
 باهية ولا يجوز ذلك منهم سرايا لكونه مسعرا ومنهم من جاز وبانها باهية السليح
 واعتقوا على انه لا يجوز عليهم السحر والالوان والذنوب يقولهم وقال قوم يجوز ذلك من
 السهو وبانها ما سئلوا بالسحر واستقوا انصاعا على انه لا يجوز عليهم الخطا فيه جاز
 قوم على سبيل السهو ورايها ما سئلوا بافعالهم واحلوا الامم في على اربعة احوال
 احدها قول من جاز عليهم الكتاب عمدا وهو ما فيهم من قال بوضع هذا الكار وهم
 الكسوة وقال القاضي ان يكون هذا اذ جاز عقلا لكن السمع منع من وقوعه وبانها
 انه لا يجوز ان يتركوا كسرا ولا صغر عمدا لكن يجوز ان ياتوا به على عهد المادى وهو قول
 الكماي وبانها انه لا يجوز ذلك عمدا ولا من جهة المادى لكن على سبيل السهو وهم ما جاز
 مانع منهم على هذه الجهة وازك ذلك موضوعا عن اسمهم ان يعرفهم اولى وقد دون
 من الحفظ على ما سألوا اليهم ورايها انه لا يجوز ان يتركوا كسرا وانه قد وقع منهم
 صغار على عهد العبد والخطا والمادى اما سقر كالكتب المطبوعة وهو قول اكثر
 المعبر له واليك قول من لم يقع منهم ذنب على سبيل العبد لا صغير ولا كبير وبانها السهو
 قد يقع منهم لكن بشرط ان يذكروا وسموا عندهم على ان ذلك كان سهوا وقد سبق
 هذه المسئلة بانها خلقت في فعل الرسول بحمد الله على حكمه وحقا ام لا على
 اربعة اقوال احدها انه للمعبر وهو قول السبع والآخر قول الاصطخري وان على من جاز

وبانها انه للبدن وليس ذلك الى الساجي وبانها الله لا لا تخط وهو قول اكثر
 سرور الكل وهو قول الصبر في اكثر المعبر له وهو قول انا ان جازا كونه مملكتا
 وسدونا الذي عليه حورا كونه في ذلك المعبر له يكون صالحا وحقيق لا يجوز لما اخطه
 وان لم يجوز الله عليه حورا كونه صالحا ومنذونا وواحدا وسقرا ان يكون واحدا خربا
 ان يكون ذلك من عواصه وان لا يكون مع احوال هذه الاقسام اسع الحرم واحد بها ولا
 العالمون بالموجوب بالمران والامعاء والمعتقون الى المران فتبايات احداها حوله تعالى فليحذر
 المؤمن ان يقع من امرين والامر حصة في الفعل على ما تقدم سانه والحد من عجمه تعالى بعض
 وحده من افعة فعله وبانها قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمكان حواله وهو
 المخرجه وجماعه محرم الوعيد بمرىك الباسية ولا منى للباسية لان فعل الانسان من فعله
 وبانها قوله تعالى واسمع وطاهر الامر للموجوب والمناجاة على الامار على فعله ورايها
 قوله تعالى قل انكم تحورون واستغوى في المسئلة على ان يحمله الله سبيلها للامانة لكل المعبر
 واحدة في الامعاء وبانها الواحدة احتماسة واحدة وجامها قوله تعالى اطعوا الله واطعوا
 الرسول ذلك لانه باطلا قبا على حور طاعة الرسول والى سبيل فعل العبد لا جاز ذلك لانه
 تعلمان طاعة لذلك الغير فوجز يكون ذلك احدا وبانها قوله تعالى فليحذر من منها طرا
 روحنا كما سار به تعالى اعمار وجهها لكون حكم اسمها واحكمه في ذلك ما لا يراجع
 فلا الصيانة باجمعهم احلوا في العمل من التقاليد مع العالمة ففعله ابا ورسول الله
 واعتلنا وحقوا الى ذلك وجامهم على الصبح حجه وهو المعلوم واما كان لفعل رسول
 الله صلى الله عليه فعلا اجمعوها سائر حرد الفعل للموجوب ولاهم واصلوا الصيام
 لما ااصل وحلوا تعالى في الصلوات لما طبع وارهم عام الحدية بالتحليل للحلوس فوجوا
 على الام سلمه فعلا اخرج اليهم واخلق وادخ فعمل فخلقوا ودخا سائر عن
 وارجع حاتم فحلوا وان كان من الجوا لاسود وتولا في علم الكبر لا منقذ ولا منقذ
 ولو ان في راسه رسول الله فعملك ما قلنك انه قال في حوار من قال سلمه عن قوله الصام
 الما احسبه ان اصله انا صام اما المعقول فيمن وجب الاول ان الاحاط بعض حل
 المي على اعلم مراته واعظم مراته فعل الرسول عليه السلام ان يكون احدا عليه وعلى اخيه

وبانها قوله تعالى
 وبانها قوله تعالى
 وبانها قوله تعالى

فوجه قوله سائر الاول والخاسطه صرح في ضرورة الخوف عن النفس بالكلية وفي
الضرورة واحد سائر الثاني واعلم مما تاملت العمل ان يكون احدا على اكل السائر اذ لا راع
في حوزة تعظيم الرسول عليه السلام في الجملة وانما في الانسان عمل فخله تعظيم له بتامل
الحرف والعظماء من كان في درر المناصبه مجمع منها بالعدد المسير فيكون ورد
السبع باحسان لكل العظماء بعضي قدرون ما يحسن اليه الانسان عمل فعله والكرام
عن الاول كما سلم ان لفظ الامر خضعه في العمل على ما بعد سماء لكنه تامل جمع حصة
في القول فليس عمله على كل اولي رجله على هذا سماء لكن ههنا ما ينبغي عمله على العمل
وهو من وجهين الاول ان يعيد ذكر الدعا وذكر الجملة بمن منه فان الانسان اذا قال
لعله لا يحل عاى كدعا غيري واحذر مخالفة امرى بهم منه انه اراد بالامر القول
البار وهو ان مدار يد القول بالاطاع والآخر عمله على العمل باللفظ المسير فيكون
عمله على تحسبه سماء بكر الجملة راجعه الى الله تعالى لانه اقرب المذكورين فان ذلك القصد
هو الحديث على اسامع الرسول لانه تعالى قال لا تخفوا دعا الرسول ستم كدعا تعظيم
بعضا تحب بولك على الصبح الى اقواله وافعاله ثم عطف ذلك بقوله فليحذر الذين يقولون
عن امرى فعلنا انه نريدك على السلام ما كان داعيا اليه من الرجوع الى امر النبي عليه السلام
وانما علم لا يحرككم نصر الكتاب الله والرسول فليست الجواب عن الاول ان صرح هذا
النصر الى الله تعالى فكذلك هذا النص الى الله ملحق على الصبح الى اقوال الرسول
افعاله ثم حذر عن مخالفة امر الله تعالى كان ذلك كما هو المأخوذ من متابع الرسول
وعلى الثاني ان لها كتابه عن واحد بل لا يجوز حوزة الى الله تعالى والرسول معا سماء
عونا بصير الى الرسول فليست ان عدم الانسان عمل فعله مخالفة لفعله ما قلت
بذلك علمه امر الاول ان مخالفة فعله مخالفة لكن مع ائمة فعله هو ان يفعل
فعل عن مخالفة هو ان لا يفعل مثل فعله الثاني هو ان لا يفعل من المجلدات
اللدان الصوم احدها مقام الاخر والعدم والوجود لا يسم احدهما مقام الاخر بوجه
وكما بان عن مخالفة عدم الانسان عمل فعله مخالفة لان الانسان عمل فعله من
كل الرجوع بولك ههنا في اصل الصبح كدلك كنهنا في غير الصبح ليس كدلك
ولقد لا ينبغي اخلاص الكائنات المصلو مخالفة للمسلمين بل هي عبارة عن عدم الاتقان

عمل فعله اذا كان الاتقان واحدا وعلى هذا لا ينبغي ان يكون من فعل النبي عليه السلام
مخالفة الا اذا كان العمل على الرجوع فاذا مخالفا كيد الهم الدور وهو مخالفة الجواب
عن الثاني لم يعلم ان الانسان عمل فعله مخالفا بكونه سماء بل عدا كما سطر
في الثاني المساواة في المصون سطر في المساواة في الكفنة حتى لو صام واحدا
فطوعها بالصوم لم يكن سائس به وعلى هذا لا يكون مطلقا فعل الرسول سماء المخير
وحقا ان فعله قد لا يكون فاحا فكون فعله اياه على سبيل الرجوع فادحا والآخر
وامام المسولة سائس في المسئلة الا انه ارسل الله تعالى والكوا من الله قوله
فاسمعوا ما ان يصعد العزم او تصعد فان كان الاول سطر التمسك وان كان الثاني صعد
ان لا يكون ذلك العمل واجبا عليه علينا وحل بعد محراب هذا الاعتقاد والمحكم
بالجود سماء حرجا لا يعنى وهذا هو الجواب عن التمسك بقوله تعالى فاسمعوا والكوا
عن الخامس لا سلم ان قوله وما انكم الرسول سماء والامر دور الفعل ويدل عليه جهان
الاول للقرنه وما نهاكم عنه فانتهوا يدل على انه عني بقوله ما انكم ما امركم الله ان
الانسان انما سائس في القول بالاطاعة واساله نصر كما ساء احدا وكان عليه السلام
اعطاه والكوا عن السادس ان الطاعة من الانسان للملأورا وبالمراد على اجلاء
المذهبن بل قلت ان حوزة الرسول يدل على ان امر الله او امر الله او امر الله وهذا
اول المسئلة والجواب عن الجماعة من حوزة الاول ان هذا احاد واحد ولا ينفذ العلم
ولهم ان يقولوا ههنا انفا الظاهر ان حصل طر كونه دلتا برئت عليهم طر بولك
فكون العمل دانعا للامر بالمطوع فيكون واحدا وتقر هذه الطريقة سمي ان شاء الله
وقوله القياس انما في ذلك الرجوع الاحار وادان في الصفة والى فلهذا عليه السلام
كان يذنب لهم ان سرعه وسرعهم سواء في هذه الأمور فالعلم صلو كما يروى اصله
وعليه حرج سله النعا الخامس وقوله ما وجدوا عني ما سلك عني وعليه حرج تقبل
عن النبي وقال هذا وصورة وصولا فاسم بولك واما الوصال فلهام طر ان الله لما امرهم
بالصوم واسئلهم به انه تصد بفعل سائر الواجب وعلمهم طرهم وانكر عليهم المواضع
واما حله العمل والاعلم انهم فعلوا ذلك واحدا وبالصالح عني ان يكونا لما راد
يدخله فعله في عدم حوزة تعالى حوزة رغبكم عند كل محد طر ان جعلها ما يورده عني

وغير الباقي والمفعول المحض من الروايات انه حين وجد الفعل بعد حرف صفة حصل
عقبها صفة اخرى فاذا من مطلق العدم اعم من عدم حصل عقبه شي اخر واذا دار
اللفظ من العام والخاص كان جعله صفة في العام اول على ما تقدم يقرن في
كلا الجانبين والله اعلم المسئلة الثانية في حذف النسخ في اصطلاح العلماء الذي ذكره
العاصم او غيره او يضاف الغرالى فيهما كونه اسم للخطا والذال على ارتفاع الحكم السابق
للخطا بالمعنى على وجه لولا. كل ما سماع مراحته عنه واما ان اللفظ الخطا على
لوط النص ليكون مالا للفظ والعجز والمفهوم وكل ذلك ليلاد نحو النسخ كمنع ذلك
واما لما على ارتفاع الحكم السابق للخطا بالمعنى على وجه لسا والامر والامر
والنسخ واما لما للخطا المتقدم اريد الحار العبادات في السرعة بربط الحكم بالعمل
من راء الله ولا يسمى شيئا لانه لم يرد حكم خطا فاما لما لولا. فكان باسما لان
النسخ للرفع وهو اما يكون راجعا لو كان المتقدم حكم لولا طريانه لغيره اما لما مع
مراحته عنه لانه لو اضربه كان باسما لمن العاصم كاسما ولما لم يرد قوله هذا
الذي يحل من وجوه اخرى ان الخطا والذال على ارتفاع الحكم المتقدم باسم الحكم الاول
لنسخ اذ النسخ هو نفس الارتفاع ووجه الراجع وسر نفس الارتفاع في جعل الراجع عبر
الارتفاع خطا واما ان يفصل ذلك للخطا خطا لان النسخ قد يكون فعلا او
فان عليه السلام اذ فعل فعلا وعلما بالضرورة انه تصدق به من كان باسما قد يكون
باسما ان النسخ خطا فان قلت النسخ بالمعنى هو الخطا والذال على وجوب مراحته
في افعاله على اللام طلب لوقوعها اهل لم يوجد لفظ يدل على وجوب مراحته في افعاله
انه على اللام فعل فعلا ووجه هذا من الراجح اما اذا علم الضرور في ان عرصة علم
ارائه للحكم السابق كان باسما فانه يكون ذلك سماعا لا صاع مانه لم يوجد للخطا
هذه الصور اصلا واما ان الهمزة اذا حلت في موضع النسخ في العامي فليد كل واحد
من الطائفتين اجمع بعد ذلك على احد القولين فهذا بالاجماع خطا وهو باس
لحوار الاحد على القولين في ذلك وهذا خطا والذال على ارتفاع حكم خطا مع ان
الكون الاجماع لا نسخ ولا نسخ به ولكن جواه باسما ذكرنا هذا النسخ مطلقا لا حذف
الامر في السرعة واما ان النسخ راعا ناطل ومساقي ما عان ما الله تعالى جامعها

ان قوله للخطا بالمعنى خطا لان الحكم الاول لو ثبت بعد النسخ على اللام لم يولد لكان الذي
ربوعا باسمه محض ما في هذا الحد الاول والذال باسم طريون سرعي على ان هذا
الحكم الذي كان باسما بطريون سرعي لم يوجد ذلك مع مراحته عنه على وجه لولا. لكان
باسما مولا طريون سرعي به العذر المشترك من القول الصادر عن الله وعرى قوله والمفعول
المفعول عنها اخرج عنه اسماء الاله على احد القولين واذ كان ليس بطريون سرعي على هذا
المنشور ولا يلزم ان يكون السرعي باسم الحكم العمل لا العمل ليس بطريون سرعي فلا يلزم
ان يكون النسخ باسم الحكم السرعي لان النسخ ليس بطريون سرعي ولا يلزم نفس الحكم بعبارة
او سرطا واسمها لان ذلك سرعي مراحته على ما لم يرد ما اذا امر الله تعالى بفعل واحد
من مثله لانه لو لم يكن هذا النسخ لم يكن من حكم الامر باسما المسئلة الثالثة فالعاصم
وهو الله النسخ ومعناه ارجح ان الله تعالى فعل العمل على لولا طريان بالاسم
الانه والظمان بالاسم وما في انشاء الامور باسمه انه باسما ومعناه ان الخطا الاول
اسم بانه في ذلك الوقت حصل بوجه حكم اخر والساك الكاسفة عن حقيقة المسئلة
ان من قال من الاعراض ان النسخ الباقي سرعي لولا طريان الطاريون ان الطاريون يكون
مربلا لذلك الباقي ومن قال بالنسخ الاسمي قال النسخ الاول بهيئته ويحصل فقه بعد ذلك
سرعيان يكون النسخ الطاريون سرعي واذاله ما قبله لان الزاوية لا يحسن الامر واذ
ظهر هذا التمسك عاد الدلائل المذكورة وبذلك المسلم الى حقيقة المسئلة باسما مولا
احسن المكون من وجه الحكم الاول انه ليس روي الباقي بطريان الطاريون او عمل بدفاع
ما حلا الباقي باسما او بحداه ما هو محال بالضرورة فان قلت لا يجوز ان يقال ان كان
من الباقي لحدوده طلب هذا باطل لغيره اصحاب الباقي اما ان حصل امر راي على
ما كان حاصله حاله حذونه او لم يحصل فان الاول كان ذلك الرائد حاديا مراك الرائد
حذونه يكون مساويا للنسخ الطاريون في القوي واذ استويا في القوي اضع رجحان احدهما
على الاخر واذ النسخ عدم لغيره الباقي اسرع عدم ذلك الباقي بحاله وان كان الباقي وهو ان
لم يحصل الباقي امر راي على ما كان حاصله حال الحذونه لم اربكون في الباقي مساوية
لغير الثالث وحسنه مظهر الرجحان وثانها ان السماع حذونه كما نسخ عليه والباقي
حازعانه لانه من السبب لكونه مملتا وموضع السبب نسخ عنه فاذا امتنع العدم

عليها استويا في الحق فسمي الرحمان المحيى الناصب وهو انظر الى الحكم الطائر
مشرقا يروى المتقدم ولو كان يروى المتقدم محلا بطيران الطائر نعم الدور
وهو محال النجاة الناكه ان الطائر ما ان يطير حال كونه الحكم الاول محدودا او
موجودا فان كان الاول اسما لا ينفرد عنه لا راعى عدم المعلوم محال واركان
الناسي بعد وجوده وجود الاول واحدا وحلا محال لم يكن منها ما ما وادام يكن
ما فاه لم يكن احدهما راعيا للآخر فان قلت لم يجوز ان يكون ذلك الكسرة المتكسر
ولب المتكسر عيان غير زوال تلك النافذ عن اجزاء ذلك الجسم والنافذ اعراض
ما قد لا يكون للكسرة في اركانها المحيى الرابع وهو ان كلام الله فاهم والعدم
لا يجوز رده فان قلت الموضع يعلو الخطا ايا اركان يكون امرا سواسيا لا يكون فان لم
يكن امرا سواسيا اسما لا رده وان لم يكن امرا سواسيا فاما ان يكون حادثا
او دوما فان كان حادثا لم يكن كونه تعالى محلا للحوادث وان كان قدما لم يكن عدم العدم
وهو محال واعلم ان هذه الوجه ان كان مخرجها في نفسها من اجزائها فاعلم ان الحكم
وجه الله انه هو الذي يعلو عليها في اسباب اعيان بالصد والمول يكون النسخ
عن المول باعدام الضد فكون لروم هذه الادلة عليه احدى اوجه امام المؤمنين
وجه الله فساد الرخ لوجه اخر وهو ان علم الله تعالى ايا اركان يكون معلوما باسمه وهذا
الحكم انما يكون معلوما به لا سقى الى الوقت العلوي فان كان الاول اسما لا سقى
لم يعلم العلم محلا وهو محال الناسي بعض بطلان القول بالربع لان الله تعالى اذا علم
او ذلك الحكم لا سقى الى ان ذلك الوقت اسما لا وجود ذلك الحكم اسلا العلم محلا ما اذا كان
سمي الوجود بعد ذلك احتمال اربع زواله فربما لان الواحد ليدان نسي ان يكون لحيات
ولما ان يقول المحرر ان الله تعالى ذلك الحكم لا سقى الى ذلك الوقت بطيران اركان الناصب
لما لانه واذا علم الله تعالى ان يزل ذلك الحكم في ذلك الوقت ليزان ذلك الناصب لا لانه اذا
علم الله تعالى ان يزل ذلك الحكم في ذلك الوقت لم يكن ذلك قاصدا وبطلان رواله بالنسخ
ربما يقريرا ان الله تعالى كان يعلم ان العالم برحق في الورد العلوي فكون في
ذلك الوقت لحيات لم يكن ذلك المجرى قاصدا في اقصان الى الموت لانه لما علم الله تعالى انه
يوجد في ذلك الوقت لكل الموت لم يكن المجرى على هذا الوجه فادحا في اقصان الى الموت
ذلك لحيات فاحس القائلون بالربع ان من احد ما ان النسخ في اللغة عيان عن رواله فو

ان يكون في السرعة انما ذلك في الاصل عدم النسخ ولا ما ذكرها في غير المقاطع السريعة
ما يدل على عدم النسخ في ما بها وهو ان الخطا كان معلوما بالفعل وذلك يعلو سمع
ان يكون على لسانه والمالم ان لا يوجد وان لم يكن لانه لا يدر من قبل ولا من بعد الا الناصب
والنوا عن الاول انه عكس مجرد اللفظ وهو ان يمارى الله الله العلية وعمل الناسي ان كلام
الله العليم كان معلوما من انزل الى الله ما في الفعل الى ان ذلك الوقت المحض المشروط
بالشرع عدم عدم الشرط ولا ينفرد زواله الى منزل اخر واسلم العلم المسجل الرابع النسخ
عند احوار علماء واتفق مع خلافا لليهود فانهم من اركان علماء ومنهم من حقن عملا لله
منع منه محلا وروى عن بعض المسلمين انكار النسخ لسا وجهان الاول ان الله لا يقطع
ذلك على من يحد على غلبه وسوءه لا يصح الامح القول بسنح سريع من قبله فوجه
النسخ الثاني ان الله سمع على قرع النسخ ولسا على اليهود الزا ما ان الاول احيى في الوقت
ان الله تعالى قال النسخ على الم عدم حوجه من العكس في ذلك ما كذا كذا لذي شك
واطلق ذلك في النار الحث فاصلا الدم والناكله ثم قد حرم الله سبحانه على موسى
وعلى اسرته ان يمارى النوا في الثاني كان ادم على اللام بروج الامح من النسخ ودرم الله
ذلك على موسى لعامل ان يقول لا سلم ان يحد على اللام لا يصح الامح القول بالنسخ لان
من الحان ان يقال ان موسى وعيسى عليهما السلام امر الناس بغيرها الى ان يظهر محمد على الم
ثم قد كذا امر الناس اتباع سريع محمد على الم بعد ظهور سريع محمد على الم زال الكلف
سريع موسى وعيسى عليهما السلام وضع الكلف سريع محمد كذا لا يكون محال يكون
حادثا محروك في الله الاموال الصام الى اللل والمسلمون الذين اكرروا وجع النسخ سوا
مدهم على هذا المورد وطالوا ادمت القرآن موسى وعيسى عليهما السلام بشران
السورة والاحل نسخ محمد على اللام وان عند ظهور محمد الرجوع الى شريعة وادكان
الامر كذا نسخ حق النسخ وهذا احوال اليهود على الاسر الذين اوردوا ما عليهم
واما ادعاء الامح فكيف نسخ ذلك حيا صحيح في الخلافة والمعدية المسلة قوله
تعالى يا نسخ من الله او نسخها ما يحسنها او نسخها وحده الاستدلال ان جوار التمسك
بالقران ان يوقف على نسخ النسخ او لا يوقف فان يوقف عاد الامر الى ان يوقف
على السلام لا يصح مع المول بالنسخ ووجهه سوء فوجه القول بسنح النسخ وان لم يوقف
عليه في نسخ المسد كذا هذه الآية على النسخ واجتنب منكر النسخ عقلا بان
النسخ الواحد ما ان يكون حسبا او مصفا فان كان حسبا كان النسخ عنه باعد
واركان صفا كان الامر به امر انا لنسخ وعلى التقديرين لم يما المجلد والسنة واجتنب

المشروع شرعا وخص الأول هو ان الله تعالى لما شرع موسى عليه السلام باللفظ
عليه اما ان يقال انه دل على دوام سرعه او ما دل عليه فان كان الاول فلما دل
على دوام سرعه فاما ان يقال انه دل على انه سرعه مفسوخا واما ان لم يدل على
ذلك الاول فاطل من جهة الاول ان المصنف على اللفظ الدال على الدوام مع
المصنف على انه لا بدوم مع من كلامه من مفسوخا وانه عت وسفه الثاني ان
هذا التقدير يدور ان الله تعالى لم يشرع سرعه مفسوخا فادخل سرعه وجان
سفل هذه الكفة اما اذا فله لو جاز ان سفل اصل الشرع بدون هذه الكفة
في شرعا ايضا ذلك وحقق لا يكون لها طريق الى القطع فان شرعا غير مفسوخ واما
بما نكاز ذلك من الوجاه العظمى الى سوي الروايع على بعضها وما كان له ذلك وح
والا لمعلل العار غير مفسوخ ولم سفل ولعل بعد اعطى اللام غير هذا الشرع غير هذا
الوضع ولم سفل واذا وحقق سفل تلك الكفة بالوار وحقق ان يكون العلم سفل الكفة
كالعلم باصل الشرع حتى يكون علما بان موسى عليه السلام اصر على ان شرعه مفسوخا
فكذلك علما باصل شرعه ولو كان كذلك لعل الكل بالضرورة اصر على موسى عليه السلام
ان شرعه مفسوخا ولو كان ذلك ضروري بالاسمال متارعه الجمع الدوام في حيث
باصحا ادرك على انه علم السلام ما اصر على هذه الكفة واما القسمة الثاني وهو
ان الله تعالى ذكر قطعا دل على الدوام ولم نعم الله ما دل على انه سرعه مفسوخا
على هذا التدوير وح الا صر مفسوخا والامر متجما لا حقا ان ذكر اللفظ الاول
على الدوام مع انه لا دوام للمفسوخ وهو غير جار وبانها اذا حوزنا ذلك لم يكن لها طريق
الى العلم بان سرعه اصر مفسوخا لان قصي ما في الثاني ان مولى الشرع هذه الرتبة
فانما ولا صر مفسوخه بعد السنة ولكن ادراكا مل هذا مع عدم الدوام في بعض
والالتفات عنه في كل الصور وبانها انه مع تحوير محال في الظاهر لا في بعض الصور
ووعده وطل بانه ما في ذلك من مفسوخا بالاجماع او بالتواتر فلما اما الاجماع فلا يتر
كونه دليلا الا بانه ادخلى وتام ذلك الاله والحجج المحال للفظ على ظاهره فادراكا
حوزنا خلافة لا يتر دليلا الاجماع موقوفه واما التواتر فذكر ان عاينه ان يعلم
ان الرسول عليه السلام بالهذه الالفاظ للكل لعله اراد شيئا اخر بخلاف طواصرها
واما القسم الثاني هو ان يقال ان شرع موسى عليه السلام بلفظ ما دل على
الدوام الله فقوله اصل هذا المسمى الفعل الامر واحدة على ما سأل المفسر

من بعد التكرار وميله لا يحتاج الى الضم بل اصل السجدة الله الثاني والثالث لقول
ان موسى عليه السلام قال اسكنوا البلد بدأ وقالوا لمسكونا لمسكت فادام التواتر والارض
والتواتر في الاسماء قول موسى عليه السلام في الجواب عن الاول ان يقول لم لا يجوز
ان يكون ذلك الفعل مطلقا في وقت مفسوخ في وقت اخر فامر به في الوقت الذي علم انه مفسوخ فيه
وهو عنه في الوقت الذي علم انه مفسوخ فيه كلاما مع ما يعلم من ان الله تعالى لم يشرع سرعه
مفسوخا له في وقت واحد وعاد مفسوخا له في وقت اخر مفسوخه ويعتق حتى يعلم ان ذلك
ولمعه ولحقه حتى يعلم ان ذلك مفسوخا وكلاما مع ان يعلم ان الله تعالى لم يشرع سرعه
مفسوخا له في وقت واحد وعاد مفسوخا له في وقت اخر مفسوخه ويعتق حتى يعلم ان ذلك
عن الثاني ان يقول اسكنوا البلد على انه تعالى شرع موسى بلفظ مطلق الدوام
في انه هل ذكره ما دل على انه سرعه مفسوخا فقال الله تعالى في سورة البقرة
والجمله والما كان ليلسا والما كان ليلسا والما كان ليلسا والما كان ليلسا
في حله ماخر الثاني عن طريق الخطا وكما في التواتر عن هذه الشهادة بلفظا على كل
واحد هذين المفسرين اما على قول ان الحسن مرانه لا بد من البيان بقوله لم لا يجوز
ان يقال ان الله تعالى شرع في تلك المراتب انها مفسوخه لكونه بلفظا اهل التواتر
فلا حرم لم يستند ذلك كما استند اصل الشرع فان لم يكن الله تعالى اصل ذلك الشرع
واصله الى اهل التواتر فاصل ذلك المحقق الى اهل التواتر ام لا فان قد ادخله
الى اهل التواتر فاما ان يجوز على اهل التواتر ان يحلوا اسعلاه ان لا يجوز ما خارج على
السارح ان لا يصل ذلك المحقق الى اهل التواتر او ادخله التهم لكن احلوا اسعلاه
خارجا عنه في كل شرع فليق يعطون مع هذا القول بدوام سرعه فلعلا وان كانت سرعه
مفسوخه الا ان الله تعالى شرع ذلك ان الله تعالى شرع ذلك اهل التواتر ما اسعلاه بل احلوا اسعلاه وانما
فعل محققا على السلام مع الصلوات الخمس يوم رمضان ولم سفل ذلك ولما اقبل هذا الاحتمال
بما ان تعالى من ذلك المحقق لاهل التواتر وان اهل التواتر ما احلوا سرعه فلهذا
السؤال ان الله تعالى لما شرع ان الله تعالى حصل من التواتر وكل عصر طبع سلع التواتر
وذلك مفسوخ فاهم يعطون في زمان مختص فلا حرم يعطون في كل عصر طبع سلع التواتر
في جميع المدن بل هو التواتر واما الجواب على قول اصحابنا ان الله تعالى لم يشرع سرعه
في زمان موسى عليه السلام قوله هذا المفسر ليلسا سفر الجواب عنه فلهذا ماخر الثاني
عن طريق الخطا انه اعلم والجواب عن الثاني ان الله تعالى لم يشرع سرعه في زمان موسى عليه السلام

هذا المورد مطلق بحادثة كتحقق معنا هذه الفعلة لكن لفظ الماسد في
 دحا الماسد وروا الدوام في صور أحدا قوله في العبدية يستعمل سبب سبب
 نفس السابعة فالأصل في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 أمروا بها يكون وكذا سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 دم الفصح بأن يحو الخمر والكلوا الخمر منه حرام ولا تكسر وأمه عظماء وتكون لهم هذا سبب
 اندام رآه الحد الذي يوافقها قال السعرا الذي هو إلى كل يوم حرم حرم وعبدية
 حرم وعبدية ربا داما إلى أحبابكم في هذه الصور وحده لفظ الماسد ولم يزل على الدوام
 فكذلك ما ذكرتموه وأمه أعلم المسئلة الخامسة انفق الله على حوار سبب الفزان وقال لا
 من غير الأصحاب في أحد لها وجه أحدها أن الله تعالى في الماسد عبادتها بالحد
 حولا وذلك قوله والذين سوففون منكم ومنزوروا رولا وجهه أن زواجهم مناعا إلى المولود
 أحراجهم سبب ذلك أربعة أشهر عشر قال أبو مسلم المعداد بلول ما رآه بالكلية لا بها
 لو كان خالدا ومن حلهما حولا كانت عدتها حولا كاملا وأداني هذا الحكم في بعض
 كان ذلك حصصا لسيما والحواس أن عن الخامل ينقص برص الخمر سوا حصل وضع الخمر
 سبب أو أقل إذا كثرت فعمل السنة هو العدة تكون بالانكاح وبانها أمر الله تعالى
 بتقديم الصدقة من يدرك في الرسول بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ما حتم الرسول
 فعلموا سر ذلك بحكم صدقة سبب ذلك قال أبو مسلم أمارا ذلك له رواه سبب
 العبدية أن يمارا الماسد من حولا سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 السعد الصدقة والحواس لو كان كذلك لم ينزل سبب سبب سبب سبب سبب
 رواه أنه لم ينفذ غير على بل طالع رضائه عنه وبذلك علمه انصافا ولم يفعلوا وبالله
 عليكم وبالله أنه قال سبب الواحد للعشر بقوله أن يركبكم عشرون صابرون يعلموا
 ما سبب سبب ذلك بقوله تعالى لا أرض جنته عليكم وعلم أنكم ضعفاء أن يركبكم ما سبب
 يخلوا ما سبب وبالله قوله ما سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الفصح هو الزالة والمراد في هذه الآية أن الله الفزان من الفصح المحفوظ والحواس أن
 أن الله الفزان من الفصح المحفوظ لا يحصر بعض الفزان وهذا السبب حتم سبب سبب
 قوله تعالى سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 قوله حتم سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الوجه أنها عند الاستكشاف مع العلم إذا كان عدده والحواس أن ما ذكرته استكشاف
 من غير المختص وسائر الجهات في الخصوصية التي فيها افتار سبب المختص عن سائر الجهات
 لم يزلت بالكلية وكانها وسادها قوله تعالى ما ذبلنا أن مكانة والله أعلم

اعلم بما شرفك الوالهما ارفعوا السجل يستعمل في هذا ما راجع والمخرج اما
البلاد والالحكم فكيف ما كان بعد السج فان قلت الا حوران يكون المراد به ان
الله تعالى انزل الحور لا تشق ذلك من الحور يكون المدلول على عالم نزاع حيث حل
المحذور من ذلك غير حاد واجمع ابو مسلم بان الله تعالى قد كساه بانه امانة الناظر
من غير بونه ولا من خلفه سرى ولو سمع ان كان هذا الناظر وحده المراد في هذا الكتاب
لم يسمعه من كبر الله تعالى ما سطره ولا مائة من بعد ما سطره المسئلة الساكنة اختلفوا
في ذلك التي حل بعض وجعل مثاله اذ قال الله تعالى يا صبي نوح اصب صلبا عند عروب
السمسم اقصى نظمان ثم قال عبد الطهر لا صلبا عند عروب السمسم اقصى نظمان هذا عندنا
ما يدخلها لا المعجزة وليس الغرض الاساسه تعالى امرهم بدخ ايمانهم عليها السلام
في سج ذلك قبل وقت الدخ فان حل لا سلم ان امرهم كان طورا بالدخ بل لعله كان
ما وراء اعتقاد الدخ من الاشياء واخلاق المودة مع الطل العالم يكون ما مورا بالدخ ولهذا
قال قد صدق الروا ولو كان قد فعل بعض امره كان قد صدق بعض الروا فليس الدليل
لما وجدنا حادها قوله تعالى في ارض المسام اي اذكر قالوا لا فعل ما تفعل وقولنا امر
الاسماء يكون عباد الله والمذكور ههنا قوله اذ اذكر في حضرة الله وبالله قوله تعالى ان
هذا هو اليك الميعاد وقيل الدخ لا يوصف بانها لا ميسر والامر ما وعدناه بدخ عظيم
ولو لم يكن ما مورا بالدخ لما احتاج الى التذلل على المحارب عن الادلال الروا بل على كونه
ما مورا بذلك ما فعل ما تفعل فاما بعد الامر في المستقبل فلا يصح في الراجح من رواه في
المسام وعبر الناس في اجتماع الامر واخلاق المودة مع علمه الطنانه ما مورا بالدخ لا عظيم
وعبر الناس انما مذكور بالدخ ما كان يوصف من الامر بالدخ سلما انه امر بالدخ لكن لا سلم
انه سيج ذلك كسائه من وجهه الاول انه كان كلما تقطع موصفا من كماله وبعد ما لعت
وصلى الله تعالى ما مدم طمعه فان طمعه الدخ هو قطع مكان محصور سطره الحس
بل طمعا للمح المحر من سطر الدخ لانه قال قد دح هذا الموان اذ لم تمت بعد الناس
قوله امر بالدخ وراية تعالى ذلك على صفة موصوفه كان اذا الامر امرهم الكين
لم تقطع شأنه في سلما لانه لكم كنه جار صلب لا حرة هو ان ذلك بعض كون
الحصل الواحد ما مورا منها عن فعل واحد وقول واحد على وجه واحد وذلك حال

[illegible]

ونوطن النفس عليه مع انه يعلم انه سيجعل هذا ذكر المصلحة واداء هذا مقول
 الامر بالعدل انما يحسن احوال المأمور بمسبب المصلحة والامر به انما يكون بمسبب المصلحة
 فاما اذا كان المأمور به بمسبب المصلحة ولم يكن له امره فمقتضى المصلحة لم يكن له امره
 وعدم هذا يظهر للحوار عما ذكرناه من حصر بالعدل كان المأمور به بمسبب المصلحة وان كان
 به انما مقتضى المصلحة يلزم من الامر به في الواقع والامر بالعدل كان المأمور به بمسبب المصلحة
 في الامر به بمسبب المصلحة يلزم من الامر به في الواقع والامر بالعدل كان المأمور به بمسبب المصلحة
 عنه يكون من غير مقتضى المصلحة وذلك غير جائز فلهذا يلزم من الامر بالعدل انما يكون
 واجبه من جهة المصلحة في المأمور به وان يقع بمسبب المصلحة الا ان الامر به والمصلحة لما
 صا بمسبب المصلحة كان الامر به واركانها بطر اكل المأمور به لكنه في نظر الامر
 وذلك كما في وجهه والله اعلم المسئلة السابعة محرر سجع النسخ في الابرار خلافا لقوم لنا
 انه سجع لعدم الصدق من غير متاجا في الرسول عليه السلام لا الى الابرار احسوا بقوله تعالى
 من اذ ومنها ما يحسن منها او مثلهما في الواجب ان سجع الملامه بعد سجع لفظها ولهذا قال
 ما يحسن منها او مثلهما وليس سجع الحكم ذكر ولاه سلما ان الملامه سجع الحكم لكن الاخران
 فقالوا لا ينعى ذلك الحكم واسقاط العدة به حرم من يوده وذلك البرق والله اعلم المسئلة الثامنة
 في سجع النسخ الى ما هو اقل من حلالنا العشر اهل الطاهر لنا ان المسلمين سجعوا الى الله
 من الصوم والغزوة بعض الصوم سجع وهو اسوأ من ازاله الحشر في التوراة الى الجلد والرم سجع
 وامر الصالحين سجع الصالحين امرهم بمسبب الصالحين سجع الصالحين سجع الصالحين سجع الصالحين
 الخير ويحتاج المسئلة بعد اطلالها ونسج حوارا اخر الصلوة عند الخوض الى الجاهل ولنا
 الصلوة وسجع صوم عاشورا بصوم رمضان كانت الصلوة ركعتين عند يوم صبحي باربعين
 احسوا بقوله تعالى يحسنها والخبرها هو احد علمنا بقوله تعالى يد الله بكلم الله
 عن الخوارق الكبير ما هو اخر لما بنا واصلي لنا في المعاد واركانها بطر اكل المأمور به بمسبب المصلحة
 انه يحسن على المسئلة الا انه حتى لا يطر الىها خصوصا وغير محصورة المسئلة السابعة محرر
 سجع الصلاة دون الحكم وبالعكس لا في الصلاة والحكم عا د ان سجعها ان وكلما كان كذلك
 فانه غير مقتضى العمل بصراحا عند سجع وان صراحا عند سجع دون المسئلة
 وتكون العائد في الصلاة دون الحكم ما يحصل من العلم بان الله تعالى انال من هذا الحكم

الرسول عليهم السلام على ان كان بعد ايجاد الخلق الى ما طروا وكما يطلعون
والمسبح والنواصب عز وجل ان الرزق من السمح والمحصن واقع باجماع النصارى
والجهم اربع وجوه هذا الموضع كما سوس عن المائتين المتواترة بطوع في صفة
الاحاد ليس كذلك بل لا يجوز ان يكون هذا العاود باننا من ربح الواحد واما ما
يقوله تعالى فلا احد منكم الا على امر الله الى تلك العادة فلا ساول ما
بعد ذلك فليكن كذا في الوارد بعد سماع المائتين اما حصصا قوله تعالى ما احل لكم ما
وراء ذلك بقوله عليه السلام لا شيء المراه على غنتها لعل الله هذا الحديث بالفتوى عن الصادق
بحرور ان يصدر الاجماع عن كل جرم فهو لا يسلو ذلك الخبر اصلا اسعيا بالاجماع عنه
واذا حار ذلك يا ولي بحرور ان يصدر اجماعهم عن جرم تضعف بعله لا جاعلهم على العمل
بوجه وهذا هو الجواب انما عن الرابعة والكرام عن الحجة الرابعة لعل الرسول عليه
السلام يترك ذلك في موضع الرابعة فلهذا اقتلوا احرا الواحد فمما ولعله انهم الذين انتموا
ما اذا علم كقولهم في سائر الرسول عليه السلام وارضاع الصبي وذلك في الجواب
عن الحجة الخامسة انما سوس فيها في حبر الواحد ان ساء الله تعالى والله اعلم المحسنة الثانية
قال الاكبرون بحور في الكتاب الكبار ذلك ما ذكرناه في الرزق على ان ساء الله تعالى
هي صفا امر ان احدها انه بحور في السنة بالقرآن وهو ايضا واقع وقال الصادق عليه
السلام بحور اجمع المسنون ما مر احدها ان الوجه الى بيت المقدس كان واجبا في الاستدراك
بالسنة انه ليس القرآن ما سوسه ذلك لعله لا قوله تعالى في حله ووجهه ذلك لا يدل عليه
لا بها نص في الخبر من الجاهل لعلنا لا نقول بل لا يجوز ان يقال الوجه الى بيت المقدس
رفع في اصل الكتاب الا انه سوسه بلاده كما سوسه علمه فانه اذ لعل في بحر هذا الخبر
لما ان الوجه الى بيت المقدس رفع بالسنة فلم لا يجوز ان يقال حصل سوسه ايضا بالسنة
وليس مع حجة السنة الى الكعبة بالكتاب ما يحكي ان يكون الخبر الى بيت المقدس بالكتاب
لا به الطاهر انه قول عن بيت المقدس ام بالوجه الى الكعبة فلهذا كان بعله وجهه في السما
الوجه سوسه انه قد تحول عن الجهة التي كان توجه اليها وسطا بغيره من احد ما
بالوجه الى الكعبة فليكن كذا هو الطاهر فهو محذور وهذا كان في المسئلة
رأينا قوله تعالى لان يا شروهم سوسهم المسامحة وليس المحرم في القرآن واليهما

سبح صوم يوم عاشوراء الصوم رمضان وكان صوم عاشورا ما بال سنة ورائها
صلى الحور في ذلك القرآن باسم المائتين السنة من حور باحرها الى ساء الله تعالى
فلا بد من الحديث في هذا الخبر حاشا الله حورهم بالحقسهم لا عن الصلوة في ساء الله
قوله تعالى فلا احد منكم الا على امر الله تعالى في سوسه من الجهد والصلح واعلم ان
السؤال المذكور في اردان الكل من جهة المصالح مرتفع وهذا السؤال في الاطلاع الى
نصير منه خاصة من ربه ولا صور فلم يدرها وهذا جعل علم لا المسؤل لا بد من
تفهم مقتضاه بالادلة نادا عن غيرها لم يمد ذلك ما حرج السافق في قوله تعالى
ليس للمسلمين ان يقولوا انهم وهذا يدل على ان كلامه سان للقرآن والباسم سان للمسبح ولو كان
القرآن باسم السنة كان القرآن ساء الله السنة فلم كون كل واحد منهما ساء الله الاخر والكرام
ليس قوله ليس للمسلمين ان يقولوا انهم دليل على انه لا يعلم الا ساء الله كما انك اذا دخلت
البيت الا سلم على ربه لم يرد عليه انك لم تعلم الا ساء الله ان السنة كلها سان لكرام الباع هو
القرآن في سائر هذا اول لاه عام في كل القرآن ما جملة عكرنا والمعاد فمما يخص
سوسه انك هو كان جملة او عكرنا محصيا في كل اللفظ على ما طار في الظاهر ولى
بجمله على نوح برك الطاهر فانه علم المسئلة الساء الله سوسه الكتاب بالسنة المسواة
حاشا واقع وقال السافق في حاشا الله لم يبق واجمع المسنون صور احدها انه كان الوجه
على الدلالة المستند لقوله تعالى فامسكوه في البيت حتى يوفاهم الموت ثم ان
الله تعالى سوسه ذلك بانه لا يمد انه علمه السلام سوسه الحلة بالرفع ما في سوسه ذلك بانه
كان قرانا وهو قوله السبح والسمي اذ اوتينا ما جرد الله فلهذا كان ذلكم بقرانا
وبما علمه ان عكرنا في سنة كذا او يقولوا ان ساء الله سوسه ذلك بانه ساء الله في ذلك
ولو كان ذلك قرانا في الحال او كان ذلك سوسه لما كان ذلك وتعالى ان يقول لما سوسه الله
وحكم ما خرافه عن المصنف كذا في ذلك صفة قوله لا عكرنا ولم يلزم حاشا الله لم يمد الله
وبانها سوسه الوصية لا في قوله لا وصية لوارث لا رايه المبرأ لا في سوسه الوصية اذ
الحج فكن وهذا صحت ان كون المبرأ في الموارث يمنع صرفه الى الوصية فلهذا
انه المبرأ فانه من الوصية وعلى ان قوله عليه السلام لا وصية لوارث في واحد ولو لم يكن
انه كان موارثا لوارث لكان في سوسه الوصية واقع منهم سوسه الوصية على

معلوم يا حور طبعها حورها ان الرأى على البصر هل يصح ان اخرها والخوانه بمعنى ان
اسا وكل شيء اخر من ان يصح ان يكون ما فيها ان هذه الاراء هل سم
سما والخوانه الذي يدل على هذه الرأى ان كان حكما سرعا وكان الرأى معلوما
عنه سمى تلك الرأى سما وان كان حكما عقليا وهو الرأى الاصل لم يسمى تلك الرأى
سما وبالنسبة انه هل يجوز الرأى على البصر بخلاف الواحد والعاسم لا ولما كان
ان كان الرأى حكم العمل هو الرأى الاصله حار ذلك لا يمنع ذلك ما جازى
كما لو قل جبر الواحد لا يكون في ما يمنع به التوى والعاسم لا يكون في الجبر
واللغز ان الا ان هذه المواضع لا يعلوها بالسرعة من حيث هو سم واما ان كان الحكم
الرأى سرعا فليطرح دليل الرأى ما كان تحت جبر وان يكون سما للرأى الحكم
الرأى حار اسان الرأى والاملا هذا حار الحق الاصولي ولعمري ذلك المسائل
الافروعه العميه المعرجه على هذا الاصل هي سم الاول بان العوسه او زيان
عسر من على جلد الناس لا يرد الا بغير جبر وان اراد على الناس وهذا الذي عسر على سم
لان احوال الناس قد مر كبر احوال الناس سم في الرأى وبس احكامه سم في الرأى
وما به الاسرار لا اسعاره ما به الاحتار ولما كان الناس لا اسعاره السم في الرأى
سما ولا اسانا الا ان يبر الرأى معلوم بالعمل فان الرأى الاصله معلوم بالعمل
ولم يعلما عنه دليل سرعي واد كان ذلك حكما عقليا حار صلا جبر الواحد والعاسم
الا ان يمنع مانع سوى السرعي واما كون الناس جدها محرمه وتكونها جدها حال الجبر
يعلو رد السهله عليها وكل ذلك مانع لغير جبر الرأى فلما كان ذلك المسمى معلوما
حار قول اخر الواحد في ان العروس لو كانت محسا لتوقف على ادائها المروج عن هذه
التكلف وتقول السهله ملو زندها ساسي لغير المروج عن العفه وتقول السهله
على ان ذلك مانع انه جبر الواحد والعاسم فكذلكهما اما لو قال الله تعالى التاوان
كان الجبر وعلمها جدها يعلو رد السهله لم يقل الرأى ههنا خبر الواحد والعاسم
لان جبر الواحد سم في الرأى سم في الرأى وانما لو كان احوال الناس سم في الرأى
المعبر عن الرأى وسمان مفهوم الموار لا جبر سم جبر الواحد والعاسم فكذلك
ذلك جبر الواحد والعاسم الحكم الثاني بعد الرأى بالامان وهو في معنى الحكم
انه يخرج عن الكاف عن الخطار فان كان المعنى بهذا القصد جبر واحد او قاسا وكان

وكان خبر احكام العقل ان عموم الكفار احوال الكافه ويا حور حظه عظمها في
الكافه هو السرعي عنه فلم يعمل فيه جبر واحد ولا قاسا وان كانا خفا وسم هو
مخصص والتخصص جبر الواحد والعاسم جبر الحكم الثاني ان اطلقوا السار ويا حور
رجله سم سر ويا حور طبع رجله الآخر في خطوطها وذلك لكم انما سم بالعمل
فما رده جبر الواحد والعاسم لم يسم سم الحكم الرابع ان الرأى على العمل او قال
هو واحد عليكم سم حرا سم فعله وسم فعل اخر بهذا المعنى يكون في الخطوط ما رده
عكسا الا ان خطر تركه كان معلوما بالمتعا على حكم العفه وذلك ان قوله او حركتكم
بمعنى ان الخطا به سارا وسمان اليوم وهذا المسم حرا سم معناه واحدا
ولما علم ان سم لا عموم معناه ان الاصل في جبر واحد ولو كان واحدا فالشرع اول
عمله دليل سرعي فصار علمنا سر وسمه هو قولنا على ان يكون الاصل بمعنى سم حور سم
ذلك سرعي فالمسألة لوجوبه امان حكما عقليا حار اسما سم اسما حور واحد مثلك
ان جبر الله تعالى على عسل الرطن سم جبر ما سمه وسم السرعي على الكفر ولو كانا حورا
انما هو على سر سرعي سم سمها بالما فاما اذا قال الله تعالى هذا العمل احكم وسمه
او قال السرعي سم سم معناه فان امانا دليله سما لغيره لما علمنا به دليل سرعي لان قوله
هذا واحد سمه صريح في سم حور سمه فالمسألة جبر راج حكم سرعي ولم يكونه جبر واحد
ولا قاسا فاما قوله فاسمهم واسمهم سم راج الحكم فان لم يكونا رطلين فكل واحد امان
هو جبر من اسسها در حلف او جبر او امر اقر الحكم بالساهد والمعن راج في الخبر
وقد عينا ان الرأى في الخبر ليس سم سم من قول جبر الواحد والعاسم سمه وسمه
الحكم بالساهد والسم سم لحق الله فلم ان يكون الرأى بالساهد سم القوله تعالى فلم
يكونوا سموا الحكم الخامس ان احوال العقل ولغيره سم بردها راجه اخر قبل التمسك
ما رده يكون سما لوجوب السهله عكسا لغيره وذلك سم سرعي معلوم بطريقه معلومه فلم
يتم جبر واحد ولا قاسا وليس ذلك سم الكفر لان السرعي لا سارا ولا فعل ولا هو سم جدها
لان جبرها ما رده هو سم لا حرا بها لا بها جبرها وانما كانا حور سم سم وسمه اخر
والا ان جبرها مانع رده اخر سم ذلك مانع لوجوب سم رده اخر سم جبر رده اخر سم
السرعي حورها وسم حورها انما حصل بالعقل فلم يمنع سمه من الحمة ان تقرر جبر الواحد

والعاسر انما اذا رزق الركعة بعد الشهد وقبل الجلال فانه يكون سجدا لوجود
الجلال بالسلم او يكون سجدا للونه بربا وذلك حكم شرعي معلوم فلم يحران فصل فيه
خبر الواحد ولا العاسر فاما كونه بالسجدة للرأس ولو جوبها او اخرجها والعول
فيه ما ذكرناه الا ان الحكم السادس رايه على عضو الطهارة ليس بسجدة لاجزائها
ولا لوجوبها وانما هو روي لغيره على ذلك العضو وذلك المسمى معلوم بالعقل
وكذا رايه شرط اخر في الصلوة لا يسمى بغيره في الصلوة فاما كون الصلوة غير مجزئة
بغيره رايه السطر الثاني فهو رايه لوجود ذلك السطر واجزائها كان بغيره لوجوبه
وجوبه لم يعلم بالشرع وكذلك سبعة محار من غير الواحد والقاسم فيه هذا ان لم
يكن بدعيها بغيره في هذه الاسماء من غير المسمى عليه السلام باصطراطا واما ان علماء
باصطراطا وقد صار ذلك معلوما يستوعق مقطوع به فلم يحرك روي خبر الواحد والعاسر
الحكم السابع قوله تعالى هم اموا الصام الى الليل فانه بعد كون الليل طوقا
عنه للصام كما بعد لو كان اخر الصام وعاقبة الليل لا توطئه الى موضوع الصلاة
فانما الصوم العسوة السبعون حج اوله عن ان يكون طوعا من ان الطهارة بعد ذلك
كونه سجدا جمعة لا تغل فيه خبر الواحد ولا قاسم لان في خبر صوم اول الليل معلوم
فاطع اما لو قال صوم النهار لم حاله خبرا باسم الصوم العسوة السبعون لم يكون ذلك سجدا
لم الخبر لم يثبت ما عناه الفصل في الصلوة من الليل واما نصا الصوم بالليل لان
الاصل ان لا صوم وقام الدلالة والفتاوى خاصة على وجود الصوم في الليل على حكم
العقل الحكم الثامن لو قال الله تعالى صلوا ان كنتم مسلمين فانه المنع ان يعمل خبر
الواحد والعاسر في امار شرط اخر للصلوة فاذا امار بالسطر الاخر خبر ان يكون
شرطا او لا يسمع ان يكون للحكم الواحد سطران وليس كذلك انما صوم جزء من الليل
لم ذلك خبر اول الليل من ان يكون عنه واما بغير كون الشرط الاخر شرطا فلم يعلم الا
بالعقل فلم يكره روي وعلم شرعي والله اعلم المسئلة الثانية لا سعة ان الصيام
من الصيام سعة لا سعة ولا شدة ان لا سعة عليه صوم الصيام لا يكون سعة سجدا
للصلاة كما لو قال اوحت الصلوة والركوع ثم قال سجد الركوع اما الذي يوقف عليه
صوم الصيام وذلك ان يكون حراما من صيامه الصيام وقد يكون خارجا عنها واختلفوا

فيه ما لا يخرج بعضا من توقف عليه العنان - وكان جارا واحدا لا ينقص
العنان وهو المحارر وقال العالم عبد الحارث بعضا من بعضي سمع الثاني بعضا
السرط المنفصل لا ينقص سمع الثاني يقول الدليل على ان سمع أحد الحركتين
بعضي خروج الحركتين لان الدليل المنفصل لكل كان هذا هو الحركتين خروج أحد الحركتين
لا ينقص خروج الحركتين كسائر أدلة الخصم أحسوا بان بعضا من الركعة من العنان
بعضي خروج الحركتين كسائر أدلة الخصم أحسوا بان بعضا من الركعة من العنان
كان جارا واحدا لا ينقص سمع الثاني يقول الدليل على ان سمع أحد الحركتين
على الصلوة بها كان مدار سمع أحرا الصلوة أو أدلة على ان الركعة المنفصلة واحدة
الصلوة مع الركعة فكأن كلاهما معا فإما أن يكون وجه سمع الحركتين أو هذه أحكام
الركعة الثالثة معار لها بها مكان سمعها معار سمع تلك الدلالة أو ما بعضا من الصلوة
المنفصل من العنان ولا ينقص سمع العنان لها عاردا بان واحد سمع أحدهما لا ينفصل
بعضي عليها لم يخرج سمع الحركتين على هذا سمع الرضوخ لا يكون سمع الصلوة مع الحركتين
مع تعدد الظاهر فدلالة ذلك لان الصلوة ما كان يحرك بظاهرهما فادان سمع خروج
الظواهر فصار محمدا وادان سمع الحركتين فإما أن يدان الإنسان بعوله أن سمع الرضوخ
بعضي سمع الصلوة هذا المعنى سمع كل الكلام فهو لان الظاهر القول ان الصلوة مع سمع
فما أنه قد خرج عن الوجوه وأمر أن يكون عان والله أعلم **الفصل الرابع في الظهور**
بسمه تعالى كون اليا سمع باسمه والمصريح موصوفا قد علم ذلك باللفظان وبعض أحركها
اللفظ وهو ان يوصل لفظ سمعها بان يقول هذا سمع أو يقول ذلك سمع هذا أو ما
غير اللفظ وهو ان سمع الكلم الأول أو بعد مع العلم بالبارج مثال النقص قوله تعالى ان
هذا الله أعلم فانه سمع لسان الواحد للعش لا الحرف سمع الفعل المذكور وما قال الضد
الحوصل من قوله الى قوله لان الوجه الى الكعبة هذا هو الحال في المعنى وما بالبارج بعد
بسمه باللفظ وبعضه واما اللفظ فكما اذا قال أحد الحركتين من الحركتين أو ما عسى اللفظ
على وجه أحدها أن يقول هذا الحركتين ورد منه كذا والحركتين منه كذا وبانها ان يطلع
على ان يعلم المسمى والحركتين العكس كقولها كان هذا في عارده والآخر فعل أحد
وهذه الآية نزلت في الحركتين والحركتين وبانها ان يطلع على أحدها رجل متقدم الصلوة

ارسل الله على النبي وروى الاحمر رجل ما خرا الحكمة وانقطع عنه الاول للرسل
عند سائر الناس لهذا فمضى فيكون خبر الاول معروفا اما الوداع صحبه
مع الرسول الله لم يصح هذا استدلال وبتفريع على هذا اصل سائل مسئلة
قال القاضي عبد الحميد الصالح ادا قال في احد الخبرين المتوازيين انه كان قبل الاحمر
من ذلك ان لم نقل قوله في سماع المعلوم كما نقل سماع الساهدين الاحصان
الذي يترتب عليه الرحم وان لم نقل اثنا والرحم كما نقل قول العالمه والاولاد انه
من احد المراتب واركان يترتب على ذلك سواد النفس الولد مرصدا الغرائز مع ان
شهادة المرأة لا تقبل في سواد النفس بالاول للمتنوع به الله هذا نص الخبر الواحد العقلي
في قول الخبر الواحد في تاريخ الشيخ ولم يقتصر وقوعه الا اذا ثبت انه يترتب من سواد
احد المتكلمين سواد اخر مسئلة اذا قال الصحابي كان هذا الحكم ثم سجد فقولهم
ارضا المأمور الماسح بحبر العا الحاسر لم يكر ذلك حجة طه كورار يكون بالاحتياط
فلا طعننا وعبر الكرم ان الراوي ادعى السامع بما اهدى به هذا جاز ان يكون قوله
احتقادا ملاحة الرجوع اليه وان لم ينعى السامع بل قال هذا منسوخ وحق قوله طه
لولا ظهور السمع فيه ما اطلق السمع اطلاقا وهذا ضعف فلهذا قال القوي طه
فان الامر لم يكره وان كان بها خطا فيه والله اعلم بالصواب

وهو الغرض من رسول بعث الله حسن نوبته
التم اعفوا ما استغفر لك الله أم العالم
في صحفهم بحسب الطغاة من عسكرا

مراجعة النسخ الختم الكلام في الامعاء المسئلة الاولى

الاجماع على ان لا يتشارك على غير واحد من اجزاء العزم قال الله تعالى فاجمعوا امرهم
وقال عليه السلام لا صام لمن لم يحج الصام من اللذ وباسها الامارات على الامعاء على كذا
اربع ارباع اجمع كما قال النبي صلى الله عليه وآله فاجمعوا امرهم على كذا ارباعا
ذاهب على دما في اصطلاح العلماء فهو عبارة عن ارباع ارباع الحلال والعقد من امره محمد بن
علي بن ابي طالب وهو من ارباع الامعاء على كذا ارباعا او القول والفعل او اذا انطبق
بعضهم على بعض في اعتقاد بعضهم على القول والفعل والاعتقاد وبعضهم على
الحل والعقد المحقق في الاحكام الشرعية واما قاطبة على امر من الامور لتكون مساوية للقطعة
والسرعات اللغويات المسئلة الثانية من الناس من يرجع ارباعاتهم على الحكم الواحد
الذي لا يكون حلقا بالضرورة محال كما ان ارباعهم والساعة الواحدة على المال والواحد
والسليم بالكلمة الواحدة محال وربما كان بعضهم كما ان احلاف العلماء في الضروريات محال
فكذلك في الضروريات محال للمواد ارباعا وانما يتبع فيما سواها في الامتثال
كالمال والحق والكلمة المعينة اما بعد الرجوع في ذلك عند تمام الدلالة او الامور الظاهرة
فذلك غير متبع وذلك كما في الجمع العظيم على شئ محمد بن علي السلام واما في الاستعانة
مع كثيرها على قولها مع ان كثيرا قراها صادرا عن الامان ومن الناس من علم ان كان
هذا الامانة في نفسه لكنه قال لا طرقتنا الى العلم بحصوله لان العلم بالاشياء انما يكون
وحدا او لا يكون اياها الواحد في كل واحد واحد مما سبق من نفسه من جوده وعظمته
ولده واليه الى غير ذلك لا يشك في العلم بحصول اشياء محمد بن علي السلام ليس من هذا
العارف واما الذي لا يكون حادانا فقد اتفقوا على ان الطريق الى معرفة اما الحس او الحس
واما النظر العقلي اما النظر العقلي فلا محالة في ان الحس هو العلم قال في هذا القول
اول نقله بقرينة يكون الطريق الى الله اما الحس والاما الحس لكن المعلوم ان الاحساس بكلام
الحس والاحساس عن كلامه لا يمكن الا بعد معرفة ما في العلم باساق الامه لا يحصل
الا بعد معرفة كل واحد من الامه لكن ذلك متعذر قطعا في الذي يرجع الى جميع الناس الذين
هم بالشروط والعرف كلف الامان في وجود الامان من علمه لا يخرج عن دما ثانيا اذا
انضموا علماء الدين السرق لا يخرج عنهم من احد من علماء المغرب صلا على العلم بكلام
واحد منهم على التصيل وكيفية مفاهيمه وايضا في تقدير العلم بكل واحد من علماء العالم لا

لا يمكن معرفة انما هم لانه لا يمكن ذلك الا بالرجوع الى كل واحد منهم وذلك لا ينفذ
حصول الامانة محال ان بعضهم اقر بذلك على طراف اعتقاد بغير او حقا او
طراف اخر محقة بغير وايضا في تقدير ارباع كل واحد منهم ويعلم انه انما يتبع
بعضهم عليه فهو لا ينفذ حصول الامعاء لاجمال ان علمنا بكونه ارباعا او ارباعا محقق
الامر محال غير بديهة والذهاب الى الدليل الاخرى جواهر ذلك الحكم على ضرب من اهل
الدليل الاخرى في ذلك وعلى هذا التقدير لا يحصل الاتفاق الا بالضرورة ان الله تعالى
الى ضمن واحد العمل في حكمه والآخر اثنى في نفسه ثم اتفقت المنقذ باقوا والفاق
شبه الم يحصل الامعاء وادان ان يكون في تمام هذا الاحمال كيف يحصل العمل في حصول
الاجماع على انها مقام اخر وهو ان اهل العالم بأسره لو اجتمعوا في موضع واحد ورواها
اصواتهم في موضع واحد وبالكوا اعتقاد هذا الحكم في جميع امتاع وقوله ان الله تعالى
لا محال ان يكون بعضهم كان مخالفا خاف من مخالفة ذلك الجمع العظيم او حاد ذلك الملك
الذي احضرت اوان اظهر مخالفة لكن في صوته فناسا اصواتهم في اربعة ارباع عتقة
فان ذلك ما ذكرتم باطل بصورة اخرى انما تعلم بالضرورة ان المسلمين في موضع شجرة
محمد بن علي السلام ووجود الصلوات الخمس ويعلم ان ارباعا ارباعا في القول سلطان السج
العائد واما في الحنفية على القول بالعقله وان كان الصلوة التي ذكرتموها حاصلة هما
وبارها انما تعلم ان الحال على اهل الروم الصراية على بلاد العرب الاسلام واركبا
بالناس كل واحد من هذه البلاد وكل واحد من اكنسها وبالنسبة ان السلطان العظيم
يمكنه ان يحج الناس في موضع واحد حيث يمكن معرفة انما هم واخلادهم فليت اما قوله
تعلم بالضرورة ان اتفاق المسلمين على شئ محمد بن علي السلام حركي محكي او قوله يعلم اتفاق
العالمين بين محمد بن علي بن محمد بن علي السلام وان كان في معنى شاع عن شئ محمد بن علي السلام
انما يتبع ان العالم بذلك قابل بين محمد بن علي السلام فلا سلم ايضا انما يتبع ان كل
من قال بين محمد بن علي السلام فالوجود الصلوات الخمس وروى في كتاب يعرف
بحصول الظن الذي يدل على ان كل انسان قبل الاطاعة بالمعاليات العربية والمذاهب
النارح بعد اعتقاد احاز ان كل المسلمين يعرفون اناس الذين كلام الله في
ادان من المعاليات العربية وحدث ذلك احلاما شديدا بحواشي من انما يتبع ان
ان يكون العائنه والمحدثين في القرآن وروى في مقدم من المعارج انهم انكروا كون سورة

المؤمنين بالحق والعدل لم يسلوا اليه من اجل ما جاء به من الحق والعدل فانه لما اصابه الحق والعدل
المؤمنين والذين هم عليه كل ما كان غير حيل المؤمنين وغير متابعين بعض ما كان كذلك الاول
ع وبقدر ما سلم فاما سدا لساوق اما المنع بلان اوطا المنة لعطف المسبل كل فاحد
منها لفظ حق ولا ينفذ العموم واما ان يستدرك التسليم فاما سدا لساوق لانه يصح
الامارة وكل من اشاع كل ما كان بخلاف الكل ما كان سبيل المؤمنين استحق العقار وهذا لا يقتضي
ان يكون المنع لبعض ما غامر سبيل المؤمنين فهو والنايم وتولج فيه فان عذر باحرم
بعض ما غامر بعض سبيل المؤمنين المؤمنين بعض ما غامر كل سبيل المؤمنين وكل ما غامر
بعض سبيل المؤمنين وهو السبيل المذكور وانه موضع الذي عاين هو المكفر بانه
ويذكر الرسول عليه السلام وهذا الاول من بعض وجهين احدهما ان اذا علمنا ما يصح عذر
الصالحين هم من المنع عن متابعه غير سبيل الصالحين فبانه صاروا غير صالحين ولا ينهم منه
المنع من متابعه سبيل غير الصالحين في كل شيء حتى انما كلوا من الثمر وثانها ان الله يزل
رحل اعداءه فذكر ذلك على ان الزم منها المنع من الكفر فلما احاطوا به عذر سبيلهم
لكن لفظ السبيل حقيقة في الطريق الذي يحصل فيه الشيء هو عذر ما ذهبا بالاساس فصار
الظاهر منه وكما لا يدرى صرفه الى الجوار وليس العذر اولى من العطف فحق الامارة محتملة
فانه لا يمكن حمله بخلافه اعراض الله على الحكم لانه لا مناسبة الله بين الطريق المملوك وبين
امته محمد على من الاحكام وشرط حصر الخبز حصول المناسبة سبيل الله بخلافه محله بخلافه
عز ذلك لا يوافق كرهه زانها حوله عازا عن الدليل الذي لا حله انفقوا على ذلك الحكم
فانه اذا اجمعوا على الشيء ما ان يكون ذلك الاجماع من استدلالا ولا من استدلالا فان كان
عز استدلالا ضد حصول سبيل بلان الفتوى والاستدلال اعلم فلم كان جعل الامارة على العتق اولى
من جعلها على الاستدلال على العتق بل هذا اولى فان من الدليل المذكور على عتق الحكم ومن
الطريق الذي يحصل فيه الشيء مثابه ما به كما ان الحركة الدنسة في الطريق المملوك وحلها
الى المظن فكذا الحركة الذهبية فمقتضى ذلك الدليل موصله والمناسبة ما حوى
حقائق حصر الجمار واذ كان كذلك كانت الامارة بعض احكام اتباعهم في سلوك الطريق المذكور
لا حله انفقوا على الحكم ووجه حاصله الى الجمار الاستدلال بما استدلو به على ذلك الحكم

وهو من صرح بالاجماع عر لونه حقه والامارات اجماعهم اعراضهم الى القول على الاستدلال
حظا لم اجماعهم على الخطا وذكر تعدد وجه الاجماع فلما دلا له الامارة على الحكم متابعه غير
دوامه لكن لا تسلم ان كل من العموم وان لفظ المؤمنين للعموم فاما ان جعلنا على العموم
لهم بطر المحصر الى الامارة لعدم دخول العموم والمخاض والنساء والصبيان والجماع فلما
ذكر كثر لم فله ان يلزم من خطا اتباع عذر سبيلهم وحوط اتباع سبيلهم سبيلهم ان لفظ
عذر ولا كان مستغلا في الاستدلال كقوله تعالى على ان في الاصل للصعد واذا كان كذلك كان
اتباع عذر سبيل المؤمنين من ترك متابعه سبيلهم فعدا اتبع عذر سبيلهم فليس سبيلهم
فهم بالان وهو ترك الاجماع فان ترك سبيل المؤمنين عذر سبيل المؤمنين من ترك
متابعه سبيلهم فعدا اتبع عذر سبيلهم فليس سبيلهم فليس سبيلهم فليس سبيلهم فليس سبيلهم
كونه انما مثل فعل المؤمن احراز ذلك العرائض من ترك متابعه سبيل المؤمنين وهو اما
بركة احراز عذر المؤمنين تركه كان متعاضا وذلك سبيل المؤمنين امر تركه ان الدليل اولى
عنه على حوز ذلك التكرار ولا نه لما يدل على متابعه المؤمنين تركه على الاصل بل كرههنا
متعاضا لاجل فلهما دخل في الوعد فلما دلا له الامارة على حوز متابعه المؤمنين تركه في كل الامور
او في بعضها الاول مجموع لوجه احدهما ان المؤمنين اذا اتفقوا على فعل شيء من المساجد ولو
وحيات سبيلهم وكل الامور لهم السامع لا يحكم عليهم فعله من حيث انهم فعلوه ولا
عز ذلك الحكم بانه غير واجب وبانها ان اهل الاجماع قبل افعالهم على ذلك الحكم كما هو اسبق
في المسئلة غير جار من الحكم بل كما و احراز من به بخلافه عتقا وبخلافه الحكم لكل احد ما ادى
الله احتياكه من افعالهم فعدا الاجماع بطحا بذلك الحكم فلو حوز متابعهم وكل ما يقولونه لهم
اتباعهم والعصم وموعدا بلان الاجماع الاول على حوز الوعد وطلب الامارة والحكم
ما ادى الى الاحتكاك اليه ما كان مطلقا بل كان بشرط عدم الاساس على حكم واحد ما حصل
الاساس والشرط بالاجماع فوالله فليس المجهول من عدم حصول الاجماع حصول الخلافة
فلو شرطنا حوز الخلافة بعدم الاجماع لم امكن ان يكون حوز وجود الشيء مشروطا بوجود
فلهما حوز احدا لا يحصل ان يكون مشروطا حازا ايضا والاجماع الثاني والثالث
ولهم منه ان مقتضى ذلك حازا في المتساوي اسام المحدث على ما هو حله اما ان لا
يكون عز استدلالا او يكون عز استدلالا الاول باطلا من القول غير استدلالا لخطا بالاجماع

فلو انما اهل الاجتماع فلو انما اهل الاجتماع عليه كذا فما يخص على المطا ذلك فقد
وكون الاجتماع جهة دار كان الباني بذلك الدليل اما الاجتماع او غيره والاول باطل لان الاجتماع
ايما يكون بغير حكمهم او بغير حكمهم والدليل على الحكم مستقيم على الحكم والباني يفسد
ان يكون سبيل المؤمنين اياه في ذلك الحكم بغير الاجتماع فكونوا ساء به الاجتماع اياها العاصم
فوجدنا لا يجوز ظهور اياها لوجوبها الا على انما ساء به المؤمنين في كل المهور لزم الساء
واذا بطل ذلك لم يوجب حملها على مضا المضا في بعض المهور وحده فنقول بوجوب
حملها على انما ساء به الله في ذلك مكره هذا الجواز في جهة اخرى ان الباني اذا قال
اشع سبيل الصالحين هم من الامم يا تابعيهم فيما صاروا صلحين فكذا همنا وبانها
اما اذا حملها الله على ذلك كان ذلك السبيل اصلا في المال وله جملة على اجتماعهم على
الحكم الشرعي كان ذلك سبيل سبيل لا مستقل لانه لا يوجد المهور واه الرسول عليه
في الحكم على الاول والى انما السبيل اذا قال ومن ساقه ورتك من المهند لم
يشع سبيل فلان سره الله هم سبيلهم في طاعة الوزير عاقتهم بانه انما هي
بالسبيل المذكور سبيلهم في طاعة الوزير دون سائر السبيل سلما دالة الله على
وجوب المضا في كل المهور لكنها بدل على وجوب مضا بعض المؤمنين وكلمه الاول
باطل لان لفظ المؤمنين جمع مفيد لا يتواءم الاجتماع المعص غير مقتضى الاجتماع ولا
اقوال الفرق بما قصه والى سلم وكلمه كل المؤمنين هم الذين يوصون في قيام الساعة
ولا يجوز الموصون في العصر كل المؤمنين ولا يكون اجتماعهم اجتماع كل المؤمنين فان قلت
المؤمنون هم الموصون هم الموصون ايا الذين لم يحدوا بعد فليسوا المؤمنين قلت
اذا دحل هذا العصر الباني في العصر الباني الاصح القول بان اهل العصر الاول
هم كل المؤمنين ولا يكون اجتماع اهل العصر الاول بعد حضور اهل العصر الذي
سلما ان اهل العصر هم كل المؤمنين لكن الله اعاننا في كتابه الرسول عليه السلام
فكونوا الله محصيه محصيه ذلك الوقت وهذا السبيل ان يكون اجتماعهم جهة لكن المسك
الاجتماع اما سبغ بعد وفاة الرسول عليه السلام فالحكم سبيل الذين كانوا موجودين
عند بول هذه الله ليعوانهم الى ما بعد وفاة الرسول عليه السلام وانه انما يقع
على الحكم الواحد لم يزل هذه الله على جهة ذلك الاجتماع والفرق في ذلك عند معلوم
وسمى الاجتماع المرحوم في المسائل في المعلوم خلاه ان كثير منهم ما زيان

حقه التي سمعت الاستدلال هذه الله سلما دالة الله على وجوب مضا في كل عصر
لكن المراد منه كل معنى في ذلك العصر وبعضهم والاول باطل والاول باطل لان الاجتماع
قول العوام بل الاطفال والمجانين والسائى قول ان عند بلية كل عصر مضا في بعض
مركان فيه من المؤمنين وهو المام المصوم سلما ان المراد مضا في جميع معنى العصر
الما انما عنان عن المصروف بالعلم وهو امر عام عما يمكنه في العلم والمجتمعات كونهم صدقت
بقولهم لا حبالا لهم وان كانوا صدقوا باللسان لكنهم كفوا بالعلم واذا حملها
كذلك من المؤمنين واذا قالوا المهور سلما استماع المؤمنين في جهل كونهم مؤمنين لم يح
عليها انما هم وهو انما لزم على المجرى السالين بان المؤمنين هو المستحقين للمهور
ذلك من معلوم ايضا وانما في المهور متى سمعتم تعلم كونهم مستحقين للمهور لان الله
العلم بكونهم محقق ذلك الحكم اذ لو لم تعلم ذلك لموزا كونهم محققين وان يكون
كثيرا يحرمهم عن اسمها والحوار واسم الامان فاذن انما يوزون المؤمنين مؤمنين اذا
عرفنا ان ذلك الحكم صواب فلو استغنى العلم بكونه صوابا من اجتماعهم لزم الدور
ما ركب لم المهور ان يكون المهور من المؤمنين المصروف باللسان كما في قوله ولا تنكحوا
المسرات حتى يرضى من ذلك اشارة الى ان اسم المؤمنين على المصدر واللسان في قوله
محرار فادحاركم حمل الله على هذا المحار فلم لا يجوز لنا حملها على محار اخر وهو
يقول المراد انما مضا سبيل الله في شأنه ان يكون سبيل المؤمنين كما اذا قل
اشع سبيل الصالحين كما يراد به وجوب اتباع سبيل من يعتقد كونه صالحا بل
وجوب اتباع السبيل الذي يحازن يكون سبيل الصالحين سلما دالة الله على كون
الاجتماع جهة لكن الله قطعه ام طمطمع لكن المسئلة قطعه ولا يجوز المسك فيها
لدلالة الطمطمع بانه ما يقع وكما في اللغات ان المسك بالدلالة القطعة لا بعد
الدين المسك فان لم يكن اما بعد هذه المسئلة الطمطمع لم يكن ارجاس الله لم يزل
ان الاجتماع المعقد يصح التوراد لطلوى كل كلمه فبما ذلك بان منهم من يكون دليلا
اصلا فيهم من جعله دليلا فاطحا فلو ساء دليلا طبيا كان خطبه لكل الله
وذلك بعد في الاجتماع والتجسس من العقبا استواء الاجتماع بجميع الامم والاختار
والجوا على ان المسك بانه علمه العمى وانكفروا نفسا في كان ذلك الامكار لتادله

انهم يقولون الحكم الذي له العلم بالجماع مقطوع به ومخالفة كافر فاصح كانهم جعلوا العلم
افق من اجل ذلك عمله عظمه فلما دله هذه الاستدلال بالجماع حجة كلها معارضة
بالدلائل والنسبة والعقل اما الكتاب وكل طائفة من العقول الباطلة لقوله
بحالها يقولوا على انه ما يعلمون ما يملكون احوالكم سلك بالباطل والنهي عن الشيء المحذور
الما اذا كان المنهي عنه راسا النسبة فكنتم احدها قصدا وانه لم يحرمها ذكر الجماع
ولو كان ذلك مذكورا شرعا لما حاروا الاحلال بذكره عند استدلالكم به بل انما خسر
عمره في الخلق غير حاربه وانها قوله عليه السلام لا نعوم الساعة الا على شرار احسن وبالله
قوله عليه السلام لا يوجد احدكم كفارا بغير بعضكم رقا بعضه وانها قوله عليه السلام او الله لا
يغفر العلم انما هو من العباد ولكن بعض العلم بعض العلماء حتى اذ لم يتوكلوا
احدا بالساعة وساحوا لاسفلوا فانما اخترع علم فقلوا واضلوا وحاسوها قوله عليه السلام
احلوا الفاضل وعلموه الناس فانها اول ما يسمي وسادسها قوله عليه السلام من سراط
الساعة اربيع العلم وبكره الجهل ودهن الاحادث باسرها يدل على حلو الرضا عن عموم
بالوحدان واما المعقول في وجه من الاولاد كل واحد من الامة حار الخطة عليه
حوان على البكر كانه لما كان كل واحد من اربع اسود كما راك كل اسود السابو ان ذلك
الجماع اما ان يكون له اولاد او لا له اولاد او لا له اولاد او لا له اولاد
التي اجمع عليها كل علماء العالم كوز واقعة عليه ومثل هذه الواقعة مما سوف الوداع على
بطل الدليل العاطف الذي يحلله اجمعوا فكانت سعي اسبابها ذلك الدلالة وحسنه كاستقر
والمسك بالجماع فانه وان كان لا يمان فهو محال لان الامارات بحله حال الناس بها
سجل اسناد الخلق على معقباتها ولا زنة الامة من لم يقل يكون الامان حجة فلا يمكن
استقامته لاجل الامان على الحكم وان كان لا له اولاد ولا امان فان ذلك خطأ بالجماع فلو
انفقوا عليه لكانوا معقدين على الباطل وذلك قايح في الجماع والله اعلم والكرام
قوله لانه بعض الشرع على اتساع غير سبيل المؤمنين سراط المشقة فلما هذا الباطل
لا والمطلوع على الشرط ان لم يكن على احد منهم الشرط بعد حجة عرسا وان كان عند احد
عدم الشرط ولو كان المتوعد على اتساع غير سبيل المؤمنين مشروطا بالمشاهدة كان عند
عدم المشاهدة اتساع غير سبيل المؤمنين حاشا مطلقا وهذا باطل لان مخالفة الجماع

ان لم يكن خطا للرب لا شك في انه لا يكون حواثا مطلقا فاطلنا ذكره قوله انما هي
غير سبيل المؤمنين مشروطا بتسليم اليهودي فلما اسلم فان سبيل اليهودي مشروط بطريق الوعد
عند المشقة لا عند اتساع غير سبيل المؤمنين ولا سلم انه يلزم من الوعد اسقاط احد
المجملين كما ان المجمل الاخر مشروط به فلما ان الوعد بعض الاستدراك الاستدراك
لكر اليهودي الذي يسهل شرط حصول الوعد عند مشقة الرمول هو الدليل الدال على
الترجيح واليقين لا الدليل الدال على الحكم بالفرع فادالم يكن سبيل الدليل على سبيل
الفرع شرط وطريق الوعد على اتساع غير سبيل المؤمنين ان لم يكن الخلق بالية مشروط
بالشرط المحذور في الخلق الما اطل شرط لم يدل عليه الدليل الا سلبا ان مقتضى الوعد ما لا يفرق
كبر معاد دليل من من وجهين الاول ان فيه الامة بحجة المودج المؤمنين من غيرهم
عنهم ولو جعلنا على كل واحد السائل ليطول ذلك الامر ان اليهود والنصارى ادعوا
ان فكل من ابا ولهم حرك فانه يلزمنا ان يقول بطلت الامة لا يبقية لهم فانه السائل
اساع المؤمنين هو الرجوع الى قولهم لا حل انهم قالوا الامة حجة ذلك الدليل الذي راها
لا يكون مقتضى اليهود والنصارى حولا اما الصانع وضع موسى وعيسى عليهما السلام
وان شاكهم في ذلك لا عقلا ولا حلا بالهم بدهيل ذلك لطل قولهم قوله لفظ الغر
والسبيل ليس للجماع فلا يقتضي حرك كل واحد من الكفار كما سبيل المؤمنين فلما الجموع حاصل
من جهة اللفظ ومن جهة الامان اما اللفظ فلو جهل الاولاد بالاداء فالمراد دخل غير
داري خبره منهم فانه الجموع بدهيل جهة الاستسقاء لكل واحد من الدور المجامع لداره
والسائل انما لو جعلنا الامة على سبيل واحد مع انه غير مذكور صار الامة محولة ولو جعلنا بها
على الجموع لم يلزم ذلك حمل كلامه على حجة هو اكثر فائدة اولى سيما اذا كانت هذه
الالفاظ اما تستعمل في العود لا فائدة العوم اما الامان فلما ساد في الناس القياس ان شاء الله
ان يترك الحكم على اسم مشركين المسمى عليه لذلك الحكم فكانت عليه التقدير كونه اتساعا اخر
سبيل المؤمنين صلهم عدم الحكم لعموم هذا المعنى قوله انما جعلنا على الكل سبيل الاستدراك
فلما اذ انما لم يلزم لو جعلنا على الكل حجة هو كل ما لو جعلنا على كل واحد حجة ولم يلزم
ذلك لا شك انه هو المتبادر الى الفهم لان في حال حجة كل واحد من الامة من ارادته
من دخل جميع الدور المختارة لان قوله المراد منه المنع من سبيل المؤمنين غير سبيل المؤمنين

صاروا غير متبينين وهو الكفر فليس اسلم بل الاصل ان الكلام على عمومته وانما دلالة
لا معنى لشاقة الزوال الى اتباع غير سبيل الموضع فانه صاروا غير متبينين فلو علموا
وتبع غير سبيل الموضع على ذلك لم يكن المكلف قوله بل ان ذلك قد تقدم بان
ان العزم لعدم اللفظ لا يخص السبيل بل هو الطريق الذي يحصل المشقة
فليس اسلم لقوله تعالى قال فلهذا سبيلي وقوله ادع الى سبيل ربك لهما لكن يعلم بالضرورة
ان ذلك غير مراد ههنا ولا يباع وان هذا اللفظ يظن لفظ السبيل على ما عساه الانسان
لفظه في القول والعلم اذا كان ذلك محازا لها وحمل اللفظ عليه لان الاصل عدم المحاذ
الاخر وحمل اللفظ على هذا المعنى الذي يذكره الخصم صاروا غير متبينين لان
سبيل الحكم وسبيل الطريق الذي يحصل المشقة قوله لم لا يجوز ان يكون المراد وجوب
مساعدتهم والاستدلال بالادلة التي لا يثبت اسما الحكم قلت هذا امر كذلك ولكن لما امر
الله تعالى باتباع سبيلهم والاستدلال بآياتهم سلك كل ما افتقروا عليه صوابا وايضا فليس
الحكم لدليل بل هو متعلق العزم قوله لم قلت ان لفظ من المومنين للجمع فليس لما تقدم في باب
الجمع قوله لم قلت ان لفظ من المومنين وحول اتباع سبيلهم ملك
لانهم في التعريف من قول العالم لا شيء غير سبيل الصالحين المومنين باتباع سبيل الصالحين
حتى لو قال لا شيء غير سبيلهم ولا شيء سبيلهم انما كان ذلك كما يري لو كان غير سبيل غير
الصالحين فانه لا يفهم من الامر باتباع سبيلهم ولا يجوز ولو كان لا يستقيم ان يقال لا شيء سبيل
غير الصالحين ولا سبيلهم وبالمثل فالوقوف عليهم بالفرد في التعريف من قولنا لا شيء غير سبيل
الصالحين قوله محاذ اتباع سبيل المومنين في كل الامور او بعضها قلنا بل كلها ولذلك
يصح الاستدلال لانه لما ثبت النهي عن متابعه كل ما هو غير سبيل المومنين ثبت انه واسطة
بها ومن اتباع سبيل المومنين ان يكون اتباع سبيل المومنين واجبا وكثير من قوله
لهم وجوب اتباعهم في فعل المباحات فليس هذا من هذه الصنوع مخصوصة للفرق التي
ذكرتها فتدبر ما عداها قوله الناس قل حصول الاجماع كانوا مجمعين على الوقت
والحكم وظل الدليل فليس الاجماع على ذلك مشروطا بل لا يحصل الا ما وقع عدم الاجماع
هو الاحلاف فليكن ان يكون محاذ الاحلاف مشروطا بوقوع الاحلاف فليسا ههنا كذلك
ما يحال لهم منه قوله لو كان ان يكون هذا الاجماع مشروطا لمخالفة في سائر الاجماع

فليس كذلك كما نذكر اهل الاجماع حذوا هذا الشرط عند حصول المناقشة على الحكم ولم
يحدوه عند المناقشة على حواجز الاحلاف قوله اهل الاجماع اسما ذلك الحكم بغير الاجماع
فاما انه فليس اجماع فغير سبيل المومنين فليس اسما الحكم بل دليل على الاجماع فقد
فعلوا امر واحد فاسما اسما ذلك الحكم بل دليل على الاجماع فليس اسما الحكم بل دليل على الاجماع
دلت على وجوب مساعدتهم في كل الامور كان مساوية للصورتين انما ترك اللفظ مقتضى
في احد الصور لا يعقد الاجماع على انه لا يحل علينا الاستدلال بما استدلو به اعني
اهل الاجماع في فعل العمل بها والناظر قوله اذا قال لا شيء سبيل الصالحين منهم من اكاد
اتباع سبيلهم فانه صاروا اصل على اسلم لا سبيل الصالحين من مضى الى الصالح
والمضاهي الى التي خارج عنه والصلاح من حيث ما هذا الصالح وحاصلها والكارح على الذي
يكون من فعل الصالحين فليسا لكن المساعدة في العلاج ممكنة اما في الامان فلا لانه لا يحمل العقلة
وقد سألنا ان الاجماع هو الامان في فعل العمل بها حل في ذلك الغير فله قوله اذا علمنا على
الامان كان ذلك السبيل حاصلا في الحال فليسا بل الدليل على انه لا يجوز حمله على الامان وحمله على
ذلك عناية بعض المحاذير كما نرى في سائر اجزاء من اجزاء السبيل فليس هو السبيل بل هو السبيل
اذا حال ومن شامروا في ذلك مع غير سبيل فلا يجوز مع المطلعين لذلك الزور منهم منه انه
اراد بذلك سبيلهم وطاعة فليس اسلم بل اللفظ بعضي الخوم وما ذكره من قوله حصة
بعض المومنين والدلالة اللفظية راجعة على المقيدة العرفية قوله المراد اجماع اتباع كل
المومنين بعضهم فليس لكل من كل المومنين الذين يحدون الى تمام الساعة قلنا هذا
مرفوع لانه من الاول ان جميع المومنين الذين يحدون الى الوجود ان المومنين المتصدين بالامان
والمتصدين بالامان محال يكون حذوا وما سويهم والمستقل ولم يوجد في الحال فهو حذوا
قوله الموجودون في العصر الاول اصبوا وعلمهم في العمل بالايامهم كل المومنين قلنا لكن
لما صدق عليهم في العصر الاول اسما كل المومنين في العصر الاول استقام على انه لا يجوز لاحد
من سائر الاعصار عاصمهم وحله يكون ذلك الحكم منهم صدقا في العصر الاول وادلت العصر
المؤخر ان ذلك الحكم حذوا كل الاعصار صدق ذلك كل الاعصار مع انما وضاع ذلك على سائر
ان الله تعالى يعلق العقار على مخالفة كل المومنين من غير عاصمتهم ووعضا في الاخذ بقولهم
فلا يجوز ان يكون المراد جميع المومنين في تمام الساعة لانه لا فائدة في التمسك بقولهم بعد
قيام الساعة قوله اذا كان المراد من المومنين الموجودين في ذلك العصر كانت الالة دالة

عن اجتماع الموجودات وقدره على ان يكون راد الله تعالى المحاب
موسى ذلك العصر يقول المرسى الى حق الرسول ان كان مطلقا لقوله كان الحق وقوله لا في قولهم
مصر قولهم لغوا وما اطلق ذلك من انهم اجماع العقل يقول المومنين اي عجز كان قوله المراد
كله مومني العصر ونصهم قلة طاهرين اكل الا بالارض له لئلا يفسد وفيهم العوام والاطفال
والخارجين عن عزمهم وفيهم جهنم العلماء اذ لا يحل له قول بحمله على الامام المعصوم بل باضرا
بالاثر والوعيد على مخالفة المومنين بحمله على الواحد ترك الظاهر قول المراد من المومنين
والباطن وهو عزم معلوم الوجود قلة المومنين الملتزمين بالمعاد في حمله على
اي صام المعارض الذي يرد عليه انه تعالى لما اوجدها انتاع سبيلهم فلا بد وان يكون
سرمومتهم والاطلاع على الاحوال الباطنة مجمع في حمله على المومنين بالثبات في قوله لم لا يحل
ان يكون المراد اجماع اتباع السبيل الذي سلكه ان يكون سبيل المومنين قلة هذا عدد
الظاهر من عزمهم وقوله هذه الدلالة طنبه فلا يحل انما الحكم القطعي بها قلة
ان هذه المسئلة طنبه وان سلم انتفاء اجماع على انها ليست طنبه فربما اعظم
من العزم بالنسبة للاجل طنبه لا يقول تكفر مخالفة اجماع ولا يفسد ولا يعطش
انصافه ولفظه هو عندنا طنبه هذه الدلالة معارضة بالامانة الدلالة على النهي
من الباطل قلة لا تسلم ان ذلك الله صراط مع الكل بل طنبه مع كل واحد منهم
الفرق بين الكل وسركوا واحد منهم معلوم وبحسب انما يدعي عصم الكل لا عصم كل واحد منهم
كونه خطأ بالكل لكن النهي لا يقتضي مكان النهي كل واحد لا راد الله تعالى المومنين على الكفر
مع علمه بانه لا يفعل ما علم انه لا يوجد به في الوجود واما ما حذر من انما
ترك ذلك اجماع لا به لا يكون حجة في ركن حجة الرسول عليه السلام اما قوله عليه السلام لا تقوم
الا على شرار امتي هو قول على حصول الشرارة ذلك الوقت فاما ان يكونوا باسمهم سرارا
فلا وكذا القول سائر الاحداث اما قوله عليه السلام لا يصحوا بعدكم كما را من جهة كلام
سليمان لكن على خطا مع قوله جاز الخطا على كل واحد منكم على الفكر قلة
لا تسلم ان حكم المومنين مساو حكم الجاهل ولا يرد على الواحد والمسال الذي ذكره
على ان حكمه يكون كحكمه ولا يرد على انه لا بد وان يكون كحكمه سليمان حكم المومنين مساو حكم
الجاهل ولا يرد على الخطا على الكل ايضا لسر كل واحد حاز وقوله تعالى اخبر عنهم ان ذلك لا

مع فعلنا انهم لا يسمعون على الخطا قوله انصافهم اما ان يكون للدلالة او لا فان قلة
مومنين يكون للدلالة الا انهم ما فعلوها كلف منهم بالاجماع فانه حصل الدليل للواحد
كان انما في غير مجامع الله والله اعلم المسلك الثاني في التمسك بقوله تعالى
وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس اية تعالى اخبر عن كون هذه الامة وسطا
والوسط من كل شيء فان يكون الله تعالى فلاحر عن حربه هذه الامة فلو ادعى على شيء
المحطور لما انصفوا بالحسنة واذ انصفهم لا يقتضون على شيء من المحطورات وحيث ان يكون
قوله مع فان صلا الامة ببروكه الطاهر لا وصف الامة بالعدالة بمعنى انصافه ولا اجماع
بما خلا ذلك لمعلوم بالقرآن فلا بد من حملها على العصر وحملها على العصر وهم الامة
المعصومين سيما انها ليست متروكة الظاهر بكونها سلم ان الوسط من كل شيء فان
وصفها بالاولى والعدالة الرجل عن امره الواحد والاحسان والمحرمات وهذا من قول الله
وعدا خيرا الله تعالى ان جعلهم وسطا فاحسن ذلك ان يكون وسطا من قوله تعالى ذلك نصرا
يكون ذلك عن عدالتهم الذي لم يستدركه ذلك فلهذا الله تعالى انصافا والوسط اسم لما يكون وسطا
من معنى حمله حقيقة والاصل يسمى الاسرار في موضع الاصل سيما ان الوسط من كل شيء فان
لم يعلم ما خيرا الله تعالى عن حربه فربما يسمى احسانهم من كل المحطورات ولم لا يرد ان يقال انه
يكفر في احسانهم عن الكفار فاما عن الصغار فلا وادان ان يكون كحكمه سليمان حكم المومنين مساو حكم
وان كان خطأ كحكمه الصغار فلا يمنع السهولة سيما احسانهم عن الصغار والكبار ولكن
انما تعالى ان انصافهم بذلك اما ان يكونهم شهداء على الناس ومعلوم ان هذه الشهادة انما
يكون في الامور معلوم وحيث يخفى عدالتهم هناك لا عدالة اليهود انما حاله الا اذا لم
سأله العمل ذلك ما لا راد في الامة نصه معصومة في الاخرة فلم يلد انهم والذين لا يرد
سليمان وحيث انهم عدوا في الدنيا كحكمه المحطورات من الخطا مع الذين كل واحد منكم
الوقت بعد نزول الآية لا الخطا مع من لم يورد بعد محال واذ كان ذلك كحكمه سليمان حكم المومنين مساو حكم
اولئك الذين كانوا موجودين في ذلك الوقت ولا يفسد عدالة عدم هذه الامة على ان اجماع
اولئك هو حجة لا انتمك بالاجماع الا اذا علمنا حصول قول كل واحد كحكمه سليمان حكم المومنين مساو حكم
العلم بايمانهم والعلم بقيامهم الى بعد وفاته النبي لما كان ذلك مقتودا اقتداء بغير الاجماع
ولكن قوله الآية متروكة الظاهر قلة لا تسلم قوله لا بها يقتضون كل واحد منهم عدلا

في المائتين لا يجوز احراره على طاهر وحل يكون المراد منه اصابع حلوه من
 على الجدول له بحمله على الامام المعصوم فله حله وكذلك جعلناكم امة وسطا
 صفة جمع محملة على الواحد خلافا لظاهر قول لم تلت ان الوسط من كل شر فان
 فله الامانة والحج والشعر والمعنى ما لا اله بقوله تعالى قال واسطهم اثم اذل لكم المجد لهم
 واما الخبر بمصلحة الله حرا لا مورا وسطها ان يعد لها كان المراد من الله اوسط من
 نسا واما على الله عليكم بالتمسك بالوسط واما الشتر فقوله هم وسط من الامام بحكمهم
 واما الفصل فقال الجوهر في الصحاح وكذلك جعلناكم امة وسطا اي عدولا واما المعنى
 الوسط حقيقة في المعدع الطرفين والشئ الذي يكون بعد اوسط طرفي الاواط والفرط
 اللذين هما رديان كما في وسطا فنحن وسطا ولهذا سمي العاصي كل من وسطا وله
 عدالتهم من فضله لا من فعل الله فله هذا معنى على مره حله لم يلم ان اخار الله
 تعالى عن عدالتهم بعض احسانهم عن الضمان قلنا والباري قال لا يصغر على الاطلاق
 بل كل رتب هو صغرى لنفسه الى القوة كبر النفس الى ما تحته تستطع عنه هذا السؤال
 واما من اعترض بذلك جواه اذ الله تعالى جعلناكم في المظاهر والظاهر ولا يحرم بحكم بعدالة
 احدهم شهادته الا والخبر عنه مطابق للحجرت لما اطلق تعالى القول بعدا لثبوتهم
 ان يكونوا عدولا في كل شئ بخلاف شهود الكاظم حجة بشارتهم وارجاء عليهم الصبر
 لانه لا يسبل للحاكم المعز والظاهر فلا حرم الكفر بالطاهر قول الغرض من هذه العدالة
 اذا التمسك في المنة وذلك من عدالتهم في القوة لا في الدنيا فلهذا لو كان المراد
 صبرهم عدولا في القوة لكان سبحانه امة وسطا ولا يجمع الامم عدولا في القوة
 فلا معنى لانه يحصر لانه محمول على الله فلهذا سمي امة وسطا ولا يجمع الامم عدولا في القوة
 الذي كانوا موجودين بعد رول هذه الامانة فلهذا سمي الكوا عن مثل هذا السؤال
 المسئلة الاولى واعلم المسئلة الثانية قوله تعالى كتمت خيرا ما اخبرت
 الناس به من المعروف ونهون عن المنكر واما الكس بعض الاستعراق يدل على انهم امروا
 بكل معروف ونهوا عن كل منكر فلهذا سمي على صراط لا كان وما جمعوا على منكر قوله
 ولو كانوا كذلك لكانوا احرز المنكر بالعرف والمعرفة وهو ما مقرر من قول الله فان قيل
 الاله متروكة الطاهر لا يقولهم كتمت خيرا ما خطا بهم وهو بعض اتفاق كل واحد

منهم هذا الوصف والمعلوم خلافاً لما يكثر احراره فاعلم طاهرها فعمله على
 ان الخراج من لاه بعضهم وعندها ذلك البعض وهو الامام المعصوم سيما انه يكثر احراره
 الاله على طاهرها لكن لا نسلم انهم يأمرون بكل معروف ونهون عن كل منكر بل هو المعروف
 المعروف لا ينفذ الاستواء سيما الجموع لكن الاله بعض اصنافهم بالامر المعروف في الكمال او
 الحاصر في علم علمهم انهم يتوا على هذه الصفة الكمال فان طهر هذه الاله خربت
 محرم المدح لهم في الحال احراراً من هذه الامانة في الحال بماضيه من قبل اذ ادعاه
 الرضا فان الناس من المنكر اذ اصاب امره اسحق الدم فلهذا سمي ان هذه الاله
 حرج محرم المدح ولم لا يجوز ان يقال ليس بها الامانة ان هذه الاله كانوا قبل ذلك خرا
 من سائر الامم ومجرد الاختلاف لا يضر المدح سيما ذلك لها على المدح كان لم لا يجوز ان
 مدح الامانة في الحال بما صدر عنه في الماضي وان كان سمي الذي في الحال بما صدر عنه
 الكا فان عدنا الجمع من اسبقا في المدح والدم غير متبع على ما سمي صفة الاحاط
 سيما ذلك الاله على حصولهم في الزمان الماضي ومنه يدعى على عدم حصوله في الكا
 سيما ذلك الاله على اصنافه من سلك الصفة في الحال فلم لا يجوز خبرهم عنها بعد ذلك فاه
 لم يراع في انه يحسن مدح الانسان بما له من الصفة في الحال او كان يعلم زوالها في المستقبل
 فان ذلك فلهذا ان يكون جامعهم في ذلك الزمان فلهذا كذا كما لا يتطابق على شئ
 من الاجامات بانه حصل في ذلك الزمان اذ ادعى السك والكل حرج الكا عن كونه حجة سيما
 اصنافهم هذا الوصف في الماضي والكا والمستقبل للاله خطا مع الموجودين في ذلك
 الرق فتكون اجماعهم حجة امام يكون اجماع عندهم حجة على طاهرته في هذا السؤال في المسئلة
 الاولى واعلم والى الكوا صفة الاله متروكة الطاهر فلهذا سمي قوله لا تاتوا بغير
 يكون كل واحد منهم امرنا المعروف وليس كذلك فلهذا المحاط بقوله كتمت خيرا ما لمست كل احد من
 اما ذلك لانه تعالى وصف المحاط بهذا الخطا بانه خيرا ما فلهذا المحاط بهذا الخطا كل
 واحد من الاله لم وضد كل واحد من الاله بانه خيرا ما وذلك عن صفة طاهره لانه لاهم الواحد
 بوصف بانه امة الاعلى بديل الحازم بقوله تعالى ان الله بهم كان الله تعالى بديل ان المبادر
 الى التهم من قوله حكمت الاله بكذا المحرم واما اننا قلنا بانه لم وكل واحد ان يكون خيرا ما حجة

وإذا كان كذلك واحدة وحيدة يكون كل واحد حراً من صاحبه ولما نظر ذلك في سائر المحاط
بها الخطا تجميع الامة وهو بحري محرم في قول المكي لعسكر اتم خير عسكرة الدنيا يعون
العلاء وتكسرون الحرس في هذا الكلام لانهم منه ان المكي صفه كذا واحد من احاد
العسكر بذلك انه وصف الجميع بذلك يعني ان العسكر من هؤلاء فكذلك اهلها الله
تعالى وصف جميع الامة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر يعني انهم من هؤلاء كذلك وحمله
على الامام عمر جازيانه واحد ولفظ الامة لفظ الجمع من المجرور المفعول لا يعنى
قلنا اكثر من الناس وهذا الى انه يعصبه وايضا لفظ المفعول لو لم يحمله على الاستواء
لوحمله على الماهية وكفى في العمل به سوء في صون واحد فكون معاً اتم امر بالمعروف
واحد وهو امر بنكر واحد وهذا القدر حاصل في سائر الامم لان كل واحد منهم قد
كان امر بالمعروف واحد وهو الذي ذكره قوله وناصاً عن بنكر واحد وهو الكفر الذي
رون وحسنه استدلوا بهذه الامة خيراً من سائر الامم لكن الله تعالى ذكره لسان ذلك
الكم معلماً انه وحمله على الاستواء يحصل للعرض في العلم بحمله على الاستواء ولا
يحمله على الماهية كاد ذلك عالمه للمع قوله الامة يعنى ان ناصراً بهذا الوصف الماض
او الكاضر فلما لم يصرح بالماضي لم يصرح بالماضي وهو من المكي كما ساءل الماص قوله
لفظه كنتم تدعون الى الماض فلما لم يصرح بالماضي لم يصرح بالماضي وهو من المكي كما ساءل الماص قوله
كان الى ولستقول انه زان فادعهم كونهم كذلك لكن قوله بامر بالمعروف وبهوى المكي
يعنى كونهم كذلك المستقل صريح في كونه بامر بالمعروف وبهوى المكي كونهم كذلك المستقل
سلم على المعارض واما الوهم بالاختلاف فلا بد من انهما ظاهر قوله لم يصرح بالماضي
والثاني المستقل كذا على هذه الصفة فلما لم يصرح بالمصارع بالنسبة الى الخال و
الاستقلال باللفظ العام فوجدنا انها ما هو هذه الامة خطا مع الكاصر
فلما لم يصرح في المسئلة اوله الله اعلم المسئلة الماضي القليل ياركي
عنه علم الم ازانته لا يحتج على خطا الكلام ههنا نفع في موضعين احدهما آيات
متكررة والثاني كنهه الاشتغال به اما الاول فلما سرفه طريقه الطريق الاول
ادعاء الضرور في تواتر معنى هذا الخبر بالاول الامة نقل هذا المعنى باللفظ مختلف باخت
حد التواتر وهو علم الاسلام انه قال صلى لا يحتج على خطا باراه المسكون حسنا

فهو عند الله حسن لا يحتج احده على ضلاله باراه على الجماعة رواه اسحق
سالت روى لا يحتج احده على ضلاله واعطاهما باراه لم يكره له ليجب امر على ضلاله وروى
على خطا وروى عن الحسن البصري ان روى ليلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحبر وكان
الحسن يقولوا وحدثني روى من الصحابة تركهم وملت قال رسول الله وهذا الحبر من
مراسيله باراه عليكم بالسواد الاعظم وذكر جماعة الامة لا يركلون وهم بالامة يارها
اعظم منه باراه انوسعد مرفوعاً بدار الله على الجماعة ولا يالى يستدود من شدة باراه مخرج
من الجماعة قد شر بعد خلق رقة الاسلام عن عمته باراه مخرج من الطاعة وفارق
الجماعة ما تسمته جاهلية باراه ابراهمة مرفوعاً لار طائف من امتي يعلمون على
الحجج يعلموا الدجال باراه قام اسحق الباسر خطيباً وقال ان نبينا الله كان يقول
لا يزال طائفة من امتي على الحق ما دام الله باراه بل لا يخل عليه من الميعاد
اخلاص النبل والنفخ لاه المسطر ولزوم الجماعة فادعهم محط من ذراهم رواه
حيبر من مطم وحابر باراه من سن حكومتهم لئلا يفسدوا الجماعة فان السطاطح
الواحد فهو من الحسن انود خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم به وخطبه به ايضا عن
الخطا يضر ايمته في جماعة من الصحابة باراه لرب طائفة من امتي على الحق لا يصير
من يادهم اليوم العاصية باراه بوبان مرفوعاً لاصحهم من جالهم حتى يار امر الله
باراه انهم قوم اخرون عنه علماء للام سفيرة قاتلي كذا وكذا وروى كلها في السار الى
فرد واحد تسل ومن تلك القردة قال من الجماعة ثم تسل هذه الاحاد يارها
مسيرة في الدلالة على معنى واحد هو ان الامة يارها لا يسوق على الخطا واد اسير
الاحاد الذين في الدلالة على شيء واحد ان كل واحد منكم الى خارج مذهبهم جمع كثير
صار ذلك المعنى مروباً بالتواتر من هذه المعنى الطسوي الباني الاستدلال في ههنا
احدهما ان هذه الاخبار لو صححت ليد بها اصلا عظم بدم على الكبار والسنة وما
قدما سانه كاس البرد اعني مروي على الحق عنه ما تصلى الوصوه ما بالاولى مصلح
هذا المصلح العظيم واما الاعدا فلديع مثل هذا المصلح العظيم فلو كان في متنها
خلل لا تحال فهو لهم عنه مع شدة كنههم عنه وطلبهم له فلما لم يورد احد على الطعن
مها علمنا صحتها وبانها ما تدور من الناس اجمعهم على ان الجماعة حجة وظهر

منهم اسدك لم على ذلك هذه الاحاد والاستقراء على اراحد لا مجموع على
موجود حلا حل ذلك الخبر الا يكونون باطون به ذلك الخبر جدا بل على مطعون به
هذا الخبر الطويل الباطل اما سلم ان هذه الاخبار من اراحد لا مجموع على مطعون بها
وذلك ما لا يمكن الراجح فيه بقولنا ان اراحد لا مجموع على مطعون بها
حجه وادكان كذلك وحال العمل لا رجع الضرر المظنون واحد وهذا الطر يوافق
مقول اما الطر في الاول هو ادعاء التواتر بعيدا بالاسلم بل هو مجموع هذه
الحجج التواتر ان الخبر بل الغالب يكون متواترا لانه ليس بشعده العرف اقدم
عشرين اسما على الكذب واقفه معينه بعبادات مختلفة وبالحمله هم مطعون باقامه
الدليل على مجموع هذه الاخبار الروايات يستعملون على الكذب لما حصلوا به
هذه الاخبار والحمله كنكم اما ان دعوا المطع بلعها اما المطع بلعها
فهو ان يقال اما ان جزيا في كل واحد من هذه الاحاد فليكون كذا الا ان يطع ان
مجموعها يستعمل ان يكون كذا بل لا بد وان يكون مجموعها صحيحا واما المطع بها فنفى
ان يقال ان هذه الفاظ على خلافها مسكره في ما من معنى واحد من ذلك المستلزم
مردوا بكل هذه الفاظ فمصر ذلك المستلزم بقولنا ان التواتر يقول ان اوله
سلم لكن المقصود بانهم اذا سلمت ان كل واحد من هذه الفاظ يدل على الاجتماع حجه داله
باطله او لو وجد فيها ما يدل على المطعون لا على هذا الوجه لم يحصل العرف ان ذلك يست
عندكم ليس الحجه احد هذه الاخبار فمحمل ان يكون الصحيح فرد ذلك الخبر الذي لا يدل داله
ناطحه على قصد الاجتماع لكما ذكر المسد ليرى هذه الاخبار بعدد اعين من يقوى المتزن
تسكون لواحد منها على البعض لقوله على الان لا يحتج استوع على خطا والاعين في سؤالا
رجوا وبعلم انه باطل واما ان اردتم ان يفي قولك لكل المعنى المستلزم من هذه
الاجزاء اما ان يكون من الاجتماع حجه او معنى يلزم منه كون الاجتماع حجه فان كان الاول
فقد اذعنتم ان يعارضوا من قولنا ان جملة العلم على علمه سلم ان الاجتماع حجه معلوم ان ذلك
باطل والى الثاني العلم يكون الاجتماع حجه حار باخر العلم له وجود عروة بدر واحد ولما
وفي الخلافه وايضا ما انما في بعد الفراع من صحيحه من هذه الاخبار فممكن بلعظ

خبر واحد وتوردون عليه الاسوله والاحاد ولو كان ذلك معولا على سبيل التواتر
لكان ذلك الاستدلال عيبا وهذا ظهر الفرق بين علمنا بجماعه على سبيل حاتم
استدلالنا بالمعقوفه وسر هذه المساله ما انما بعد جماع ذلك الاخبار المستوفيه لاحتاج
الى استدلال بعض تلك الاخبار على جماعه على بل يحتمل العلم الضروري في كل ما فيها
قد سلمتم ان بعد جماع هذه الاخبار بقول الاستدلال بعضها على هذا المظهر
ان كون الاجتماع حجه ليس حرام من مفهوم هذه الفاظ واد اعينتم ان هذه الاخبار داله
على معنى مشترك سر كلها وذلك المعنى يقتضي كون الاجتماع حجه فلا بد من الاشارة الى ذلك المعنى
هم من اقامه الدلاله على انه يلزم من ذلك المستلزم كون الاجتماع حجه وانتم ما فعلتم ذلك فان
طلب العوارض المشترك من هذه الاخبار فمعلم ان هذه المساله وبعبارة اخرى هذا ما يحرم هذا
المحرم طلب دعوى التواتر في طلب العلم العظيم او في دعوى ما في اقتداهم على الخطا في
شيء الاول سلم ولا نعني العرف والى ان ادعاء التواتر ليس كون الاجتماع حجه وقد نعني
ابطاله واما الطر في الثاني وهو الاستدلال بضعفه قوله لو كان من هذه الاحاد بضعفه
لطعنوا فيها طلب مدعواؤها ما بها من الاحاد فان قلت ان واحدا من الصحابه والاعين
لم يقل ان هذا الاحاد بل يقتضيه على انما متواتر حكما انهم لم يعنوا فيها من هذا الوجه
لكون كل واحد من طعنوا فيها على سبيل الفصل طلب الحوام من الاول انما نقل من المستلزم
انهم جعلوها من التواتر من التواتر واما الاحاد الاول فمفهوم كونه متواتر عند بالانه
تروا الخبر متواترا ومع عندكم بالتواتر كونها متواتره عندهم لم كونها متواتره عندهم
فكنكم في هذا المقام سلمتم انما ليست كذلك والى بعض ان يكون هذه الاخبار من الاحاد
سائر كونها متواتره عن الصحابه والاعين لما لم ينعقدوا ان الاحاد يكون عندهم من الاحاد
لان استواء الطر في الواسطه معتد التواتر وعن الثاني فان يقول ليس كل ما يعلم صحته
وحال يعلم صان بالصحابه والاعين ما عرفت ان هذه الاخبار لا يضافها بل طعنوا
صحتها فذلك علمهم في هذه المساله ان طعنوا فيها على سبيل الفصل اما الوجه الثاني
في الاستدلال وبعبارة اخرى والاعين اعينوا على حجه الاجتماع واما ان جموعا على حجه
هذه الاخبار وعان لسا انهم لا مجموع على موجود حلا حل ذلك الخبر الاول وان ذلك المعنى
مطلوعه بل المستلزم ان العلم بمنزعه فلا سلم اجاع الصحابه والاعين على حجه الاجتماع

سلمناه فلا نسلم انهم اعموا ذهبوا الى ذلك لاجل هذه الاخبار بل ربما قالوا بل لاجل
 الامارات فاذا زاد على التواتر في هذه المعامير كان ذلك مكانا فان تلك الاخبار اظهر
 تكثير مرادها هذه المعامير ولما لم يدعوا التواتر في تلك الاخبار فان الاخبار اعدوا
 في هذه المعامير كان ذلك لاجل ذلك ولما لم يدعوا التواتر في تلك الاخبار اعدوا
 موجبة لاجل ذلك الخبر لانه قد قطعوا الصحة الامر ان الصحابة اجمعوا على علم الخبر
 بخبر عبد الله و اجمعوا على ان المراء لا ينجح على غيرها ولا على خالفها بخبر واحد ولا على
 فهم من العيون بالادلة على هذه النكاح التي ادعوا صحتها كبر ما صغر هذه النكاح
 وسائر النكاح هو الطريق الى المراء وهو ان جعلها من اخبار الامم وعلى هذا الاحتجاج
 الكبر ما لم يكن احد منها ينفذ الاستدلال الله اعلم **المسألة** اما في كيفية
 الاستدلال بالفتور بقوله الله لا يحتج به على خطا فان صار كان المراد بقوله لا
 كل من يورث من الهم السامه خرج الاجماع عن كونهم حجج و اركان المراد بها الموجود من وقت قول
 ذلك الخبر دل على اجماعهم حجج كذا انما يعرف اجماعهم اذ اعرفهم باعنائهم وعرفنا
 بعائهم انما بعد وفاء الرسول عليه السلام وذلك عن طريق محض خرج الاجماع عن كونهم حجج
 سلمنا ان المراد بالامه اهل كل عصر كثر لم يزل هذه النكاح يدل على ان الخطا عنهم لاجل
 ان قوله لا يحتج به امر على خطا حاسن الجرح على ان يكون ذلك امرا من الله الله الله بان
 لا يحتجوا على خطا فاستند ذلك على الاول فمعه مرفعا على ان يكون خبرا سلمنا كونه خبرا لكنه
 لم يلم انه يدل على ان الخطا بغير علمهم ولا نسلم ان النكاح في النكاح مع وادان كان ذلك فاما ان
 يحمله على بني اليهود وبني النكاح فاستند وبني المديت المروك في هذا النكاح وهو قوله عليه السلام
 امر لا يجمع على خلافه سلمنا كون الامه مصنفين كل اقوالهم وافعالهم فلم لا يورثوا عنهم فان
 المختصون يكون مصيبا مع ان المختصين لا يكونون معكم من عباد الله والموال **اما القول**
 الاول في دفع سائر الاخبار الواردة في هذا الباب وهو قوله الله لا يورثوا عن ابيهم
 ظاهر على الجرح لانه ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقوله من فارق الجماعة قد شتم
 منقطع رتبة الاسلام عن عفة قوله لعل هذا الحديث ورد على صحة الامر قلنا عدل الراوي
 عند طر حجة تلك الرواية ومطلوبنا ههنا الطريق والاولى هي هذا الباب لا سندنا الاستدلال
 اكبر انصاعهم انه مرفوع لسائر الاحاديث واسا ان النكاح في النكاح مع وقد قدم بانه في
 ما لا يجمع حركه محمله على بني اليهود لاجل احتجاج الجمع العظيم على اليهود جميعا لا يردون
 ويعرضون لعظيم دلائله لا يكونون في خصص امته بذلك فحمل قوله محمله على النكاح لقوله عليه السلام

لا يجمع امر على خلافه فسلمنا كل حديث مستقل بنفسه ولا رافضا لا يعتصم الكفر والله تعالى
 ووجه ذلك انه قد ورد في قوله الله لا يورثوا عن ابيهم من عباد الله قوله هذا من الامم مصنفين
 فلم لا يورثوا عنهم لانه على قوله من عباد الله من قال ان الاجماع حجة لا يجوز مخالفتهم
 من حال النكاح فلو دللنا انه حجة بخبر واحد لكان خبرا خارجا عن افعال الامم فلو كان
 الحق ذلك كان الامه مستقيمة على الخطا وذكرنا اطلنا بالحديث والله اعلم **المسألة** **الاجماع**
 ذلك العمل وهو الذي يقول عليه امام الحرمين رحمه الله ما لا يجمع اكلوا العظيم على لكم الواحد
 يستدل ان يكون الادلة او امانا و اركان الادلة لانه لا يجمع عن جرح تلك الادلة
 فلو كان خلاف الاجماع خلافا لتلك الادلة و اركان الايمان فقد رتبنا الباطل والحق بالمتبع
 من عباد الله هذا الاجماع فلو لم يطلعوا على ذلك فاطعه ما منه من عباد الله هذا الاجماع ولا
 لا سيما ان اسماهم على المتبع من عباد الله وهذا الادلة ضعفه على احتمال ان يقال انهم استقروا
 على انهم لا دلالة بل لشبهه وكم من المصطلين مع كبرهم و بغيرهم في السرق والغزو قد انفت
 كلمتهم لاجل الشبهة سلمنا الخبر فلم لا يورثوا عن ابيهم فان شهد الطريق قوله راسا الصحابة
 فحملهم على المتبع من عباد الله هذا الاجماع فسلمنا اسما الصحابة على ذلك سلمنا لكن لما
 حوزت حصول الاجماع لاجل الايمان فلعلمهم اجمعوا على المتبع من عباد الله هذا الاجماع الصادر عن
 الايمان لا ان احرار ان سلمنا انهم لا يجمعون في الاجماع الصادر عن الايمان وقد
 وجد الاجماع يدل على ان هذا الاجماع ما كان عن ايمان ملت اذا سلمنا انهم لا يجمعون
 في الاجماع الصادر عن الايمان فقد بطل قولهم انهم منعوا من عباد الله هذا الاجماع والله اعلم
المسألة **الرابعة** اما الشبهة فتدللوا على ان الاجماع حجة بازان والكلمة لا يخلو عن
 الامام المعصوم ومن كان كذلك كان الاجماع حجة بازان الاول يتوقف على اساتين من اجل
 انه لا بد من الامام الدليل لعلنا ان الامام لطفه وكل لطف واحدا اماما واجبا ما لم يزل
 ان الامام لطف لا يعلم ان الملو اذ كان لهم رسم لم ينعهم عن القناعات وحسنهم على
 الواحد كان خالما بالاسان الواحد والاحسان على القناعات من حالهم اذ لم يكن لهم هذا
 الرسم والعلم بذلك بعد استقرار الاحاد ضروري وانما دللنا ان اللطف واحد لانه من احد
 ان اللطف كالعكس كونه اذ احدها المظهر فاذ كان العكس ولما فكلما اللطف انما
 دللنا ان اللطف كالعكس لانه من احد ان احدها اراد عاين الى طعام كان عرضة
 لغيره وكذا الغرض من على ذلك ان العرض الى السائل ولم يبدله وعلم انه متى بواضع له فانه

نحو اول طعنه ومتى لم يفعل ذلك لم يساؤله فان تركه التواضع في هذه الحالة يحرك عروق
رد الباطل عليه والعلم به ضروري السائل والمكلف لو لم يحمله جعل اللطف في تعذيبه
جعل المعصية ايضا لانه لا فرق بين العقل من جعل ما يحسن المكلف عند الفقيه وسير ترك
ما حمل المكلف عند الواحد من سائر اللطف لانه لا يرد في زمان المكلف عن الامام
الساجد يوارى ذلك الامام بحسن يكون معصوما والدليل عليه وهو انما اخرجنا الخلق الى
الامام ليعلم الفقيه عليهم فان تحقق هذه الصيغ الامام لا يفرق الامام الى امام اخر ولزم
التسليم هو محال فدل على محتمل يكون معصوما فدل على انه لا يرد في زمان المكلف عن الامام معصوم
واذا ثبت هذا وحكم في طاعة الله لانه منها انما العلم على حكم فلا بد وان رخصه وان شاء
قولهم ذلك المصوم لانه احد العلماء بل هو سيدهم والامام كونه كذلك لا يخلو لكل الامم وقول المعصوم
حجة في اجماع الامم بل هو من المعصوم الذي هو حجة في الامم فلما اجماع حجة فالوا مظهر
هذا العلم تكون الاجماع حجة لا يوقف على العلم بالنبوة اصلا وان اجماع كل الامم حجة كما ان اجماع
امتنا حجة والتوالي عليه السلام انه لا بد من امام ولا سلم انه لطفه واسلم ان الملك
اذ كان لهم رتبته منهم عن القبله وكشتم على الطغاة ان كانوا اقرروا فيها ما ادا الم كسليم
المرسب سانه اهم في عزم ان الله تعالى ما اخلا العالم قط من رتبته وحرنا العالم
من صلاحه الرتبته حصلت المعاسد باطل لانهم ادا الم محروا العالم حاله عه قط كيف عكفهم
يعزلوا انا وحرنا العالم من صلاحه الامام حصل المعاسد بل الذي جربناه انه موكان الامام
في الحوزة المعينه حصل هذه المعاسد لكم ان توضحون بظهور وقوة ما ذكره يردونه
من ظهور المعصية عن عهده اردما وخدمه عند حوزة وسنة من احد مجموع والذكر
حرفه وهو ظهور المعصية عند ضعفه وحوزة فاسم لا يتولونه مظهر ضاد قولهم فلما
امكان هذه الترتيب لكنا نقول ان دعوى ايدفاع هذه المعاسد بدخول الرتبته كقولهم كان اد
بوجود الرتبته العاهر الاول مضع فلا بد من الزلال واستقام العروة لا يسهل لهم الشبهة
لان الخلق اعماء يدرعون السلطان العاهر فاما السلطان الضعيف فلا يسهل لهم الشبهة الذي لا يرد
ولا يعرف ولا يظهر منه في الدساتير ولا خرافة لا يحصل بسببه ارجار عن القبله ولا
رغبة في الطاعة فلم يلبس ان مثل هذا الامام يكون لطفه وان اردت ان الذي هو مسلم
لكم لا موصونه فلما حصل ان الذي هو في الامام لا يكون لطفه اسم لا توصونه والذي توحيونه
لا يعرف ولا يستقر اكونه لطفه فان لم يكن الا في اسات وحوزة اصل الامام فاما العاهر

عن كنفه فذلك معلوم بالنفس والحق لا يمكن ان يكون من السيرة مستقر ظاهر وهو ان
الامام لو اريد له الحوزة لظهر له من الناس على الطاعة ورجعهم في الطاعة تحت اجاز كان
الوقت من قلمهم فلما انكم اذعتم وحرر الامام كنفه كان موافقا لظاهر او محض
ودلهم على وجوبه بكونه لطفه ودلهم على كونه لطفه ساعا في حال الخلق مع في الطاعة
والمعاصي فلا بد من ان هذه المعصية عند وجود الامام كنفه كان الامام حتى يكره الاستدلال
به على وجود الامام كنفه كان ويحتمل ذلك فان لم يكن باستقرار الخلق في العالم فلما ذلك المعاصي
انما حصل من الامام العاهر راتبه حجاج الى بيان حصول العباد من وجود الامام كنفه كان
فالم يستعملوا انما في هذه المعصية لاسم ذلكم فان بيع لكم ههنا وان يكره السبب
عنه وحوزة فلما ان نفس الامام تقضي بها في حال الخلق مع الوصل الذي ذكرتموه كنفه في
حوزة نصبا داخل اعرج حجاز العج او ادا الم محل الاول سلم كنفه ذلكم فاسم الامم اذا انتم
الدلالة على خلقه عن جميع حجاز المعصية واسم ما يعلم ذلك الذي مضع كان سقندر
استماله على عهده واصله من حجاز العج لا يجوز نصبه لانه يكتفي كونه الشيء بها استماله
على عهده من حجاز العج ولا يكتفي حوزة استماله على عهده ولعله من حجاز العج فاسم يعرف
انما كنفه عن كل جهات الفقيه فان قلت ما ذكرته مدفع من رتبته احد بها انه لو جاز
الفقيه يكون الامام لطفه بما ذكرته حاز الفقيه في كونه معرفه لطفه لذكره في الدرس فكيف
فيما لم يرد من انه لطفه هو ما عساه عا اذا الراحات والاصار عن التواضع في الفصل
فاما بيان خلوتها عن جميع حجاز العج مما لم يوجه له ولو كان هذا لكون الامام لطفه
مدفع في كونه المعصية لطفه وبانها ارج ذكرته نفس اليد العطف موصوع على الله تعالى
لكونه لطفه لانه لا يرد في كونه لطفه الاول الاحتمال المذكور فانه وبالهسا انه دليل
على اسم الامام على عهده فيج وبلا دليل عليه وحيفه وراعيها ازخها والعج معصوم
وهي كور الفعل كذا وعلما وجهلا وعندها من الجهات هي ما رها رايه عن الامام وجه
القطع على استماله على عهده وجميع حجاز العج فلما الاول مدفع لانه في هذا الاحتمال
الذي ذكرناه في الامامة ان كان نصبه قايما في المعصية وعندها من حجاز العج في المعصية
ولا يلزم من وقوع الكوارث في الصور من الحكم سقوطه من غير حوزة وان حصل الفرق بين

نصور شيئا من ذلك ما ذكره في قوله ثم الغرض ان يعرف انه تعالى من الاطوار التي يحكم عليها فعلها
فاذا علمنا اسمها للمعرفة على وجه صحيح ولم يعلم اسمها على وجه معتد عليه على ما
كونها لطفا والظن في حقها قائم مقام العلم في اقتضا العمل فانه كما يقع الحكم في
الطوار والمائل الذي يعلم سقوطه كذلك يقع اذا طرد ذلك فلا حرم حرجا على المعونة
اشياء الامام هي الاطوار التي توجبها علم الله تعالى فلا يكون الاحتجاج على الله تعالى
ظن كونه لطفا لانه تعالى عالم بجميع المخلوقات مما لم يستحلوا الفعل عرجها اليهم
لا يمكن احكامه على الله تعالى فظهر الفرق وعمل الباقي انما يتوكل فخل من ان لطفه يكون
واحدا على الله تعالى لا الاحتجاج المذكور قائم فيه بل يقول الذي يكون لطفه في نفسه قائم
فعل على الله تعالى وذكرنا في الاحتجاج المذكور وعمل الباقي انما يتوكل فخل من ان لطفه يكون
لا دليل عليه فوجه لطفه ان عرفت ان لطفه لا يعلم عليه ذلك وجه لطفه هذا باطل والى
وجه على العوام بقا كبر الاشياء احدم علمهم بالذليل وادعيتهم به انه لم يوصد عليه دليل فليعلم
وحدوا به يعلمونه فان لم يكن سرور محض وحدث عليها ام الدلالة على ذلك في الاثر
بذلك على عدم الوجود وعمل الرابع ان يصوم او لم يصوم من شئ لم يستطع على كونه طاهرا وجملا
وكتبا مع انه قد يحرمها مثله وبالحيلة ما تقسم الذي يكون محض هو المختص بامانه
فلا سلمنا انه لا بد في العدم وكونه لطفا في تقصير جهة المصنف لكن ههنا حجتان احدهما
ان نص الامام ينفى كون المكلف باركا للمفتي لا لكونه تعالى المحرف من الامام واما عند
عدم الامام فالمكلف انما يتركه لفتحه لا لكونه الامام فان لم يكن هذا باطلا لغيره
على الفتنة فان لم يكن ان يكون المكلف باركا للمفتي لا لفتحه بل لكونه من العقار قلت
اما سائل فكيف يفي راجع الى ان يكون هذه الجهة مفسدة مانعة وعلمك الدلالة على
انها ليست كذلك ولا يلزم من قولنا نريد العقار عليه لا يقتضي هذه الجهة المفسدة
ان يكون نص الامام غير مسمى لها الاحتمال ان يكون حاكما ولا حجة فيها بحال الاخر
والذي يحق ذلك ان يسل العقار على فعل الفتنة لا يعلم الامام بالشرع فقل وورد الشرع
بحرارة يكون في مفسدة من هذه الجهة فلما ورد النص علمنا انه لا مفسدة في تركه هذه
لان الشرع انما ياتي بالمفسدة فظهر من صلتنا ان يقولوا محروقا وورد الشرع ان
يكون نص الامام مفسدة من هذه الجهة فلما ورد الشرع به علمنا انه لم يكن مفسدة من
الجهة لكن على هذا المقدور يصح حرج الامام سرعا وبانها ان يقال فعل الطاعة

دبر الحصة عند عدم الامام اشق منها عند وجوده فكون نص الامام مفسدة لفقار
من هذا الوجه ومقتضى هذا الكلام فلا سلم انه حسن نص الامام صلا عن وجوب سلمنا
ان الامام لطفه كونه كمالا فانه ام من مضاعف م سببه ان الحجة ان يفتي بعض الامامة
وجود قوم يستكملون غرض طاعة الغير ويعلم الله تعالى منهم انه متى نص ليهم رئيسا
يصدر بالقتل وانما ان النص الحظية وادام المصنف لم يمسها فانهم لا يبدون على العمل
ولا تكون الواجبات يكون نص الرئيس ذلك الوقت مفسدة ثم هذا اذا كان باركا وادرا
الامام لا بان الامام يحرم هو ذلك الرضا والبار وحسبده لا يمكن الحرج بوجوب نص الامام
في شئ من الامامة فان لم يكن بعد ما دفع من جهة الماويل لا اسسكا واما يكون عن
الرئيس المعين لنسب الامام فلهذا في مطلق الرئيس الذي ارادته مفسدة باذنه والمفاسد
الحاصلة عند عدم الامام عالة واما نعارض العال في العال وانما العال في الدرع
الحوار عند الاول انه كما يصح الاسسكا في طاعة الرئيس فقد يصح الاسسكا في طاعة
مطلق الرئيس وانما فاما سلم ان الاسسكا في دفع من الرئيس المعين يكون نص ذلك المعين
مفسدة ثم اذا لم يمكن حصل المطلوب الا في ذلك المعين كما هو حكمه فلا مانع في اسماض بعض
كان ذلك المطلوب ايضا مفسدة وعمل الباقي هذا الرضا الذي يقع فيه ذلك الاحتمال اذا
الا ان كان انما الاحتمال ان يكون هو ذلك البار لم يحسب القطع بوجوب نصه في شئ من الامامة
سلمنا ان الامامة لطيفة كل الامانة ولكنها لطفة بعلوم قد هيا مقامها او لا يقوم الاول
سلم ولكن لما دام عنهما مقامها لم يكن الحرج بوجوب نصه على العبد والمالي ممنوع فلا بد
من الدلالة على علمه انما سبب انما الدلالة على حال سرعا فيقول انكم توجبون عصمة الامام
وليس عصمة الامام اخر الموقوع التسلسل فاذ له شئ من الامام ومع لطفه في الحرج
عن القصاص واداء الواجبات فانه ذلك الخلق فلم لا يجوز ان يحل الامامة لطفه قائم مقام
الامام وحسبده لا يكون نص الامام واحدا علمنا سلمنا كون الامام لطفه على التسليم لكن
في المصالح الدنيوية والدينية مع سببه انما ذكره في قوله من مفسدة وجود الامام ليس
المحصل نظام العالم وادفع المخرج والمخرج ذلك كله على دينه وحصله
المخرج في الدنيا غير واحد على الله تعالى فان يكون لطفه في ادراك الحجة واقامة الصلوات

الحوار
٨

واحد الركوات وذلك كله صالح شرعي مما يكون لطفاً فيه لا يحسنه وحسنه عقلاً فان
ادعيت كونه لطفاً في شيء آخر وادلك فهو ممنوع فان لم يكن لطفاً في شيء
الدينه العقلية لانه اذا خرج عن القناع وامرهم بالواحاحات المعسلة حية بقدر
سرتهم يوسوسهم عليها وادبرهم يوسوسهم عليها تتركوا القناع لفتحها وانما
الواحاحات لوجه وجوبها وذلك مصلحي دينه لم لا يسلّم بها وحال الخلق بسبب
وجود الامام في هذا المعنى فان عند وجود الامام ربما وقد احوال العلوي على ما ذكره
وربما صارت باليد ذلك لهم اذا البعض يعلوهم وعاليتهم يوسوسهم اذا دقت
المفسدة وربما اقلها اصل العمل والبرور المحض خوفه وبالحكمة والمعاد
الحاصل احوال الخلق انما يظهر فيما عدوا من المصالح الدينية او فيما عدوا من
المصالح الشرعية فاما ما يحدونه من المصالح الدينية العقلية فهذا المفاد ممنوع
فيه فالحاصلات معارضة لما سلم انه لطف لم يلزم ان كل لطف واجب
الوجه الاول فعل اللطف خارج عن المكنى لها هذا قاصر وقد علمنا انه لا ينفذ النفس
ثم يقول لا سلم ان فعل اللطف خارج عن المكنى لوجه رديم الطعام الى الانسان
وارادته تاوله الى ان سلم ان ترك التواضع في تلك الحالة يفرج في تلك
الارادة على الاطلاق وبانه اذا دانت محله فمدر يد الانسان من غيره ان يناول
طعامه ارادة في العام حتى انه يعرض نفسه انه يفعل كل ما سلم ان كل الضيق لا يناول
طعامه الا عند فعله وقد يكون الارادة الى ذلك كذا كمن يقول ان ياكل طعامه لكن
الى حرامه ان لم ياكل طعامه الا عند يقبل رجلك فغلبه بل لا بد ان دون ذلك اذا سلم
هذا مقول الارادة ان كانت على الوجه الاول كان ترك التواضع قادحاً في حكمها لكن
لو كانت على الوجه الثاني لم يزد من عدم التواضع عدوها اذ ان هذا مقول لم يمت
ارادته تعالى ان ينادى من المكلفين على الطاعة الاحسان عن القناع ارادة على الوجه الاول
حين يلزمه فعل اللطف سانه ان المكلف يفضل واحسان والمفضل على عمله ان
ما في بعض مراتب الفضل لوجه في الوجه الثاني ترك اللطف كفعل المكلف لما
انه حاسر في انفسه لا خصاله وفيه التفاهة يكون شرطاً او ما ينافي مقول
العرف ان جعل المكلف اضرار وترك اللطف ترك الاعناق وليس يلزم من ترك الاعناق

تجبر ترك الاعناق فانه يفتح من الاضرار بالعقرب والاسير ترك الاعناق سلمنا انه يحسن
اللطف لكن يحسن فعل اللطف المحصل او فعل اللطف المقرب مع فلم يمت ان الامام لطف
محصل سانه ان لا يترك القناع بان عند وجود الامام تقدم الاحسان على الطاعة ويحذر
عن المعصية لا محالة بل الذي يترك اعداءه ان الاحسان عند وجود الامام يكون اعم الى
الطاعة وان عند عن المعصية فكون الامام لطفاً حقاً واداناً كذلك فلم يمت حرم
على الله تعالى وحرم على هذا سلمه الضيف فان المصداق يحسن عليه المواضع للضيف اذا
علم انه لا يرضى له احسانه الى المقصود او طرد ذلك وانما اذا علم قطعا انه لا يحسبه الله
ملا سلم انه يحسن منه ذلك المواضع عن الوجوه وعلى هذا لا يبعد ان يوجد ما لم
انه تعالى ان الامام لا يكون لهم لطفاً محضاً فلم يمت على الله تعالى لصل الامام وذلك
الزمان سلمنا ان اللطف واجب مطلقاً لكن سجد المكنى له او اذ لم يمت مع سانه اذا
علم الله تعالى ان كل من حله في ذلك الزمان ما يكون كافراً او فاسقاً محضاً لا يكون خلو
في ذلك الزمان مقدوراً له واداناً كذلك فلم يمت انه لا يحسن التكلّف في هذه الحالة واذ
حس هذا التكلّف جوراً في كل زمان ان يكون هو ذاك الزمان فلا يمكن التكلّف بوجه الامام
في شيء من الارض وجميع على هذا سلمه الضيف فان هناك على المواضع اذ كان ذلك
المواضع مقدوراً له فاما اذ لم يكن مقدوراً له لم يوقف الناس سائل الطعام على فعل
المواضع بل حرم ذلك لما سجد المواضع لعلها كما ذكرتموه لكن ساعد التحسين
والسقيج العقلية انه ما اطل على فائدة الكثرة الكلامه جبراً على العمل على مقتضى
دليلهم على البرية ثم يقول انكم مقتضى تصور احداها انه لو كان القضاة والامراء
والكوش معصومين كان حال الخلق الاحسان عن الصالح اقرب مما اذ لم يكن كذلك
وباسها لو وجد في كل بلد امام معصوم وبالله لو كان الامام عالماً بالخير والشر
على المعصية والحق والعرف والسما والارض وراعيها لو كان تحت لواء الاحسان
المسر وطابع الملائكة با رجوع المكلفين صفها يستدعيه لا ذلك احد يقول لعله
يعني ان كسب اراءه وكان ان يحسن عن الفقيه اشهد ولا خلاصه عن هذه الامارات الى
احد اعم الى ان يعلم هذه الاشياء وارحلت منها هذه المناهي لكن علم الله تعالى
فيها وجه مقتضى لا يعلم بحس فلهذا لم يحسن على الله تعالى السان ان يقال انها كانت

حالته وجميع جهات المفسدين لكن الحق على الله تعالى فعلها ما اذ كل واحد من هذه
الاحتمالات ما فيهما ذكره فظن به اصل ذلك انهم سلموا انه لا بد من الامام فلم يكتفوا
بقوله لو لم يكن معصوما لا يفرقوا في المصداق فليانهم لكن لا يجوز ان يكون ذلك المظن هو
الامام فاما قبل قيام الدلالة على ان الجماعة هي محور كونه حجة والكل الحرير بكفنا وذلك
المعاني لانهم هم المستدلون فكيفنا ان يقول لا يجوز ان يكون الامام لظن الكل باحد من اجداد
الامة ويكون مجموع الامة لظن الامام فعليه اقامة الدليل على انه لا يجوز ان يكون مجموع
معصوما ومعلوم انه لا يكون ذلك قد فهموا دللتنا على ان الجماعة هي سلم كونه معصوما فلم
نك ان الجماعة تشمل على قوله وبقرون ما سنا في اول الباب وان العلم باننا في كل الناس
يعطى بانهم يشذعنهم واحد في الشر والفرق فيعتقد لا سبيل اليه سلموا في قوله لا سلم
ان قوله صواب لان غرضهم محور ان ينفي الامام بالكل والبدعة على سبيل الثقة والخوف
ويختلف بالله والامان الذي لا يخرج بها ان الامر كذلك وادان كان ذلك فلعلة لما راى اهل
العالم سفتق على ذلك القول جاحوا من محالهم ما ظهر الموافقة على ذلك الباطل كيف
وعدهم صاظهر على ان له طائر رضائه عنه مع جميع رطب الحاسميين والمرس والاصاد
السنة جوا من له يكره في رايه ومن غير رضائه عنه مع قلة انصارها واعوانها فاما
حار الحود والقبه في هذه الصور فكيف لا يحتاج الرجل الواحد من جميع اهل العالم
عدا انصارهم على الباطل سلموا انه اتقى عن الاعتماد فلم لا يجوز ان يكون ذلك خطأ
من ان الصناديد وعد ذلك بحاجز الى اقامة الدلالة على انه لا يجوز الصفة على الامة
فان غلبوا على حرس السفن فهو ضعف لان البحر الشديد والعصر والكفر والفسوق المنة
الديار والفروع مع الامان العظيمة اذ حار ما من السفن من وقوع الصغر فاذا حاز
ان لا يكون من هاجه فلم لا يجوز ان لا يكون منها غير الصغرى فهذا ما على هذه الطريقة
من الاصرار ومن احاط بها يمكن من القبح في جميع مزاها الشبهة اصولا وفروعا
لان اصولهم في الامانة مستند على هذه القواعد ومزاهاهم في مرفوع الشريعة مستند على القبح
بهذا الاجتماع والله اعلم القسوس الثاني مما اخرج من الجماعة وهو منه المسئلة
الاولى كل مسلم يملك منها اما ان يكون بالحجاز الكل او بالسلطنة الكل او بالبحار في بعض
والسلطنة بعض هذه احتمالات ثلثة لا مرد عليها واذا اختلف اهل العصر والاولى قولين

من هذه المسئلة فهل يلزم عليهم ان يدركوا العالم الاكبر من خلقه واهل الطاهر ورواه
والكران اجراء القول اما ان يلزم منه خروج عما اجمعوا عليه ولا يلزم ما كان الاول
لم يحرك احد من القول الثالث الامة اجلقت الحمد مع الحق على قولين منهم من
المال كله للحد ومنهم من قال انه تقاسم الاخ بالقول الثالث وهو مال كل الامة
الا مع غير جابر واهل العصر الاول العالمين بالقولين الاولين ان يقولوا على الحد
تقسيم المال بالقولين الاولين المال بملكية الى الحق سطر ذلك وامس الثاني فان احدا
القول الثاني فيه حاشية لا يجوز محالفة الجماعة او القولين من مع مخالفة الجماعة
فاذا لم يكن احدا في القولين كذلك جحوان واحسوا الحافز باحد ما ان
الامة لما اختلف على قولين فقد اوجب كل واحد من القولين اخذا ما تقولوا وتقولوا
ويحوز القول الثالث سطر ذلك فان سلمنا انهم انما ادحووا ذلك سطر ان لا يظهر ذلك
ما اذا ظهر بعد ان شرط ذلك الاجتماع طلب لوجوبها هذا الاحتمال الجوز ما ان يقال انما
او صوابا التمسك بالجماعة على القول الواحد سطر ان لا يظهر وجه القول الثاني فاذا ظهر
فقد زال شرط ذلك الاجتماع فيحوز كلامه وباسها ان الزهاري ان القول الثالث لا يجوز لو
انكر كونه حقا ولا يمكن كونه حقا الما عدكون الاولين باطلين ضرون ان الحوادث وحشد
يلزم اجتماع الامة على الباطل والكوا على الاول انما حار الى حد واحد في القولين
مسروبا ما لا يظهر الثالث قوله لو حاز ذلك كان سلم في القول الواحد فليان انه
حاشية لكنه متغورا اعسانه فليس لنا ان يحكم عليهم بوجود التسوية وعدا لما وان
هذا الاشكال غير وارد على القولين اكل محشود صيد فانه لا يلزم من حقه احد الاقسام
فماذا التاقي واما على القولين ان المصيدة واحدة لا يلزم من الحكم من اطهار القول الثالث
كونه معاملة المحشود يمكن من العمل بالاحكام الخطا والله اعلم المسئلة السابعة الامة
اذا لم يفصل بين مسلمين فهل يلزم بعضهم ان يفصل بينها واعلم ان هذا يقع على وجهين
احدهما ان يقولوا لا يفصل بين هاتين المسلتين في كل الاحكام او في اكم العلاقات والآخر ان لا
يصرا على ذلك لكن ما كان منهم مرفوعا منها ان القسم الاول فانه لا يجوز الفصل
ثم انه على ثلثة اقسام احدها ان يحكم الامة في المسئلة بحكم واحد اما بالاحكام او بالجموع
وباسها ان يحكم بعض الامة بعضها بالجموع والبعض الآخر بالاحكام وبالثاني ان لا يفصل

منهم حكم فيها ففرق بين الصور واللفظ حتى لا يلدل على أحد المسلمين على غيره
وحل يكون الحال في الأمر كذا وكذا وأما القسم الثاني فيقتل أنه ان علم امر طرية
الحكم والمسلمين الحكم واحد فذلك خارج عن كونهم لا فصل بينهما من فصل بينهما
فقد جازوا عقدوا مثاله من رد الجملة وروى الخال ومن منع أحدهما من الآخر
وإنما جازوا بينهما من حرج أسطرها حكم ذوي الأرحام فهذا مما لا يسرع حلاهم فيه
سريعاً مجموعاً منها المان هذا الإجماع مما خرج من سائر الجماعات التي وانما ان
لم يكن كذلك جواز الرد في غيرهم لأنه لا يكون كذلك في العالم لما اجمعوا عليه لا حكم
ولا في علم حكم ولا في الاستيعاب الرد في كل من راد في السان في مسألة الدليل وحده
ان يوافقه في كل المسائل أحسن الخالفين من الفصل مطلقاً لرد من أحدهما ان
الامه اذ انما يصحها للجمعة والمسلمين وقال الفصل الآخر في الحل فيها فقد استقوا على
انه لا فصل من المسلمين فيكون الفصل بينهما رد الإجماع السان والامه اذا اختلفوا على
في مسئلة فقد اختلفوا وحكم كل واحد من الطائفتين على الآخر ان يقول قولها او يقول الطائفة
الماخرى وحظر ما سوى ذلك وذلك يمنع من الرد في غير المسلمين والحوار على ذلك
ان عمن يتوكل استقوا على انه لا فصل بينهما لهم تصوا على استوائها في الحكم وفيها
ستوابع علم الحكم وليس كذلك في النزاع ليس ههنا وار عدمه ان كل واحد من المسلمين
قد قال انما بالآخر فلم يلم انه قد منع من الفصل فانه هذا اول المسألة غير الثاني
اذا اوجوا ذلك بشرط ان لا يفرق بين المختلفين من المسلمين وان ادعوا انه لا يفرق
الى هذا الشرط وهذا غير المسانع ومن الناس من جواز الفصل مطلقاً اسد لا يفرق
ان سرى في رفع وان من اراد الامتثال في ما سبق وقال في امرأة وان من الامتثال في ما
واحد من يقول ان عاصم والمماخر يقول عامة الصيام والثوري قال الإجماع باسما يفرق
والكل باسما لا يفرق وروى عن المسلمين معاً في طرية واحدة والله اعلم المسألة
الثالثة في محرز حصول الاتفاق بعد الخلاف وقال الصري في الآخر لسان الإجماع الصيام
على إياهم ان يكرهوا خلافهم فيها وانما والباقي من المنع منها والاولى لا يرد
احلانيهم الصيام في أحسن طائفتين بان أهل العصر الاول استقوا على جواز الاحاديث
القول كان اذ الذي لا يثبت والله فلما اجمعوا على احاد القول في جواز الإجماع

وتكون المباحة باسمها المتقدم بكونها باطل على امرين من المنع ولا نه لو جاز ذلك كان
ان يفتق أهل عصره من عصره على قول وسواء هل عصره على خلافه والحوار ان
الإجماع على الاحاديث القول في سائرهم لا يعدم الامساك في سائرهم من المنع
الاولى والله اعلم المسألة الرابعة اذا اختلفوا في العصر الثاني على واحد من أهل العصر
الاولى كان ذلك إجماعاً لا محذوراً لانه خلافاً لكثير من المسلمين وكثير من أهل السان في
المسألة لسان الإجماع على أهل العصر الثاني من أهل العصر الثاني من أهل العصر الثاني
غير سائر المؤمنين وانما إجماع حدث بعد ان لم يكن كذلك كما اذا حدث بعد رد أهل الإجماع
في حال الفكر واعلم ان هذا المقترن عليه بعض أهل الجماعات اكثر ادلتها احتقوا بانور
احدها قوله تعالى ان سارعتم في شئ مردوا الى الله والرسول او احلوا رد الى الله
عند السانع وهو حاصل لا يحصل الامساك في حال السانع في عدمه والاختلاف في
الرد الى الله وانما في سائرهم من المنع باسما احدثت اقدم طائفة بعض
حوار لا أحد يقول كل واحد من الصيام ولم فصل بين طائفتين إجماع او لا يكون
بأنها ان بعض أهل العصر الاول الامساك على جواز لاخذ بايها اريد فلو استقوا
الإجماع والعصر الثاني ليدافع الإجماع وانها لو كان قولهم اذا استقوا بعد الاختلاف
حجج كان قولهم لا يطعن احد مات لا حرج في دفعه كون قولهم حجج بالموافقة وحاسنها
لو كان اسبق أهل العصر الثاني لكانوا قد صاروا الى الله لدليل ذلك باطل انه لو وجد
ذلك الدليل لما حرج على أهل العصر الاول وسادتها أهل العصر الثاني بعض الامه فلا يكون
اتفاقهم وحدهم إجماعاً سادتها انه قد ساد أهل العصر الاول لا اختلفوا على من
لم يحل لهم انهم احدثوا قول ثالث وأهل العصر الاول لا اختلفوا لم يكن القطع بذلك الحكم
في العاد منهم فيكون العطف بذلك احداً بالقول ثالث والله لم يحرمها ان الصيام في
الحال التي اختلفوا فيها المباحة المباحة بحفظ وطول قولهم وحججها وعليها في ذلك
سعد الإجماع في ذلك القول في حال الصيام بها وحججها ان لا يفتقروا في ثباتهم
واسمها ان هذا الإجماع لو كان حججاً لوجب ترك القول بالآخر وكانوا واحكم بحاكمهم
الاعتقاد الإجماع على خلافه وحججه كونه واقعاً على مضاد ذلك ما يطعن كل ذلك باطل
لا في أهل العصر الاول استقوا على بعد هذا العاصم معصية يكون على خلاف الإجماع
عند الله والرسول واد الله والرسول ولا أهل العصر الثاني اذا استقوا
للسان سارعتم في شئ مردوا الى الله والرسول لا يفتقروا الشرط عدم عند عدمه في الثاني

ان يحضر من قبل الصلوات في الحكم حال الاستدلال مع انه لا يجوز الاستدلال في ذلك
انما هذا الاجماع لوجه محض على النزاع عنه والكا مع ما تقدم وعرفنا ان ما مر عنهم ان
ذلك الاجماع مشروط بانه مقتضى ما فهم حال الاستدلال على الموقف وتكون الخد
بما قيل سابقا للدلالة ولا يمكن ادحوم ان يكون انما في اهل العمل بالحق فلم
يكنوا ان يكون انما في اهل العمل بالحق ادلس احدنا سابقا في الثاني اذ لم يكن
الاعمال بالحق لم يلزم من حصول الاساءة بالانذار لمن من المحذور فصار ههنا الحق
مما صرح به على الطبع انما ليس هو في ذلك الطبع فصرح في الطاعة بالحق في ذلك
ولهم حجة في ذلك الاجماع لا في الموضع ههنا وفي الحكم انما يجوز ان يكون ذلك الدليل
عن كلهم لكن يجوز صاوه عن بعضهم وعرفنا انما في ذلك لو كان اهل العمل بالحق في
لوجه ان يكون انما في ذلك لا يكون مسبوقا للخلاف في حق وهذا يقتضي ان يكون الحق
اجماع الصيغ في ذلك الاجماع الذي كان موجودا في ظهور ادله الاجماع وهذا
الغالب لا يتقبل هذه المداخلة عن السماع انه لا يجوز احدا من قولنا ان اذ كان الاجماع
منعدا على عدم حوان مطلقا اما اذ كان مشروطا بشرط حاز ذلك عند عدم ذلك
الشرط فما ذكرنا في حال الاستدلال مطلقا على حوا الموقف وعدم المطيع
ان ذلك لا ينافي ما فهم على القطع بعد وعرفنا انما في قولنا انما في الصيغ باقية بعد
وما فهم ان عني ذلك كونهما ما فهم من انعقاد الاجماع فهذا عن النزاع وان عني
علما ما فهم ذلك واهل القول فلم يلزم ان ذلك في انعقاد الاجماع وان عني
فتنوه وعرفنا انما في ذلك انما في ذلك لانه صار مقتضاه في زمان عدم هذا
الاجماع ونحن انما في الحكم الذي حكم به القاضي اذ اوضح ذلك الحكم في زمان قيام الدلالة
الطاعة على صان والله اعلم المسئلة الخامسة اهل العمل انما في الصيغ التي هي
بما مر احدا الصيغ من صاوه في السابق اجماعا لان الموت طم ان ذلك في ذلك القيم
وحد حجة ادله الاجماع وكذا القول اذ انما في الصيغ في كنف احدهما فانه نص
القول الذي في والله اعلم المسئلة السادسة اهل العمل انما في الحلف على قولين
م رجوعا الى احدهما في القولين هل يكون ذلك اجماعا اما في انما في انعقاد الاجماع في
المجلس بالاعين مقوله به ههنا اول وسبب ههنا الاول في ههنا احدهما ان

المجلس بالاعين لما نزل يقول المحققون لسوا كل الامة في القولين انما في ذلك
فلا يكون في واحدهما من جهة الشبهة زائلة لان الذين انما في صيغ الذين
اصلفوا فكان المحققون كل الامة وبانها ان المجلس بالاعين ما صار القولين
مروعا عنه اصلا وههنا صار كذلك واما المكروه لا يقتضي الاجماع ههنا فقد
احلفوا ههنا فاما من اعتبر انما في العصر فانه يجوز ذلك في الاثر المتقاضي لما كان
شرطا في الاجماع وهم لم يقرضوا على ذلك الخلاف فلم يحل الاجماع على حوا الخلاف
فلم يكن انما في صاوه لا بعد الاجماع على حوا الخلاف واما من لم يعتبر انما في صيغ
احلفوا منهم من حال دفعه ومنهم من حوز فزعم انه لا يكون في حقهم وحده
اجماعا محرم خلافه وبما المحار لسا ما يعدم ان الصيغ احلفوا في الامة في
بعد ذلك عليها واداس دفعه وحار يكون في حقهم لقوله تعالى في صيغ غير مسئلة المصنف
والشبهة التي يدكرونها ههنا هي التي عرفت المسئلة السابعة انما في العمل
في الاجماع خلافا لغير الفقهاء والمكس من الامة انما في ذلك لسا قوله تعالى
وذكر ذلك صليكم الله وسلا ومنهم بالخبر واجماعهم على الصواب يدعي ومنهم من
وانما في قوله عليه السلام لا يجمع اثنى على الخطا سافر اعلم على الخطا ولو في لغة واحدة
وما مسكوا به في المسئلة انما في صيغ الاجماع لا في حديث من
السابعة من الصيغ فم من اهل الاحتياط فيكون لهم جملة الصيغ لا في العصر
ثم الكلام في هذا العصر كالكلام في الاول فحار اسرار الاجماع انما في ذلك
لم لا يجوز ان يكون المختار انما في صيغ من كان مختارا عند حروف الحادثة لا من بعد ذلك
ذكر ما يلزم اعصار غير الناعتين اذ احذر فيهم مختارا عند حروف الحادثة قلت
سعدرا عند حروف الحادثة من واحد من اهل الاحتياط مثلا انما في صيغ من كان مختارا عند
عند حروف الحادثة من الصيغ في ذلك الوقت اجماع الصيغ عن مقتضى فوج ان يجوز
لنا بعض من الصيغ وكذا احذر مع الناعتين في انما في صيغ من كان مختارا من الناعتين
وهي حوا الزمانا فم من ان لا يفتقر الاجماع على ذلك القيد ثم انما في صيغ هذا المختار
في كل الجماعات ولا يعلم عليه حجة ان لا يفتقر من الاجماع في كل الجماعات
ما مر احدها ان علما سلع من صيغ اهل الاول معا لان ما في ذلك انما في صيغ

النا قس عنه واركان الباني لم يكن اجاعا ولا حجة لا احتمال ذهول المعضنة
وهذا التقدير يكون للراهن في قولنا كون الاجماع حاصلا المسئلة البالية
اذا استدلل اهل العصر بدليل او ذكروا ما لا اخرج استدلال العصر السابق
اخر بعدا يعقوا على انه لا يجوز اطلاق السابيل القدم لانه لو كان ذلك باطلا
وكاثر اهل الحق عز السابيل الحريه الذي هو الحق لكافا مطبقين على الخطا وهو
حاز داما السابيل المحدث فان لم يرد من سوره الفرج في السابيل القدم لم يصح
كما اذا يعقوا على نفس اللفظ المستعمل في احد معنيهم حاشا من جعلهم نفس معناه
الساني لم يحد ذلك ما قد دللنا على ان اللفظ الواحد لا يجوز استعماله في فان
معنيهم جميعا يصح هو السابيل المحدث بمعنى ساد القدم وانه غير جائز او تعالى
انه تعالى تكلم بلفظ سلك اللفظه من تنوع هو باطلا لا يعقد بالاجماع على ضده واما اذا
لم يلزم من صحة السابيل المحدث فساد السابيل القديم حاز ذلك الدليل عليه ان
السابق سحر حوز كل عمر ادله وما ويلات حديثه ولم ينكر عليه احد في وكان
ذلك اجاعا ولباني ان يحسم بامور اولها ان الدليل للمحدث مغاير لسبيل الموضح
فوجب ان يكون محظورا لقوله تعالى وشيخ غير سبيل الموضح وباسها ان قوله تعالى
كنتم خيرا خطا شائعه فلا يتناول الا اهل العصر الاول ثم قوله بامر بالمعروف
يعصونهم امر بكل معروف ودل على ما امر به ولم يذكره وحده لا يكون معروفا
وكاثر من رايها ان الدليل السابق والسابيل السابق لو كان صحيحا لما حاز ذهاب
الصحيه به تقدمهم في العلم عنه والكرار عن الاول قوله وسع غير سبيل الموضح
خرج محج الدم فيخص من اسع ما بهاء الموضح ان لم يكلم فيه الموضح سعي
ولا ما سار له انه اشاع لغز سبيل الموضح وايضا فكلم في فساد ذلك الدليل
ما كان سبيل الموضح في حجة كونه باطلا وعز السابق ان قوله ونبه عن الميكه يسفي
بعضهم عن كل الميكات فكلم في تنوعه وحده لا يكون خيرا لكنهم ما بهاء غير هذا
الدليل المحدث فوجب ان يكون ميكا وعز الميكه انه كما استعاد في ابرهم اكسفا
بالدليل الواحد والسابيل الواحد وتركوا اطله الزاكن والله اعلم المسئلة الزائدة
فاما كل اجاع اهل المحدث وجرها حجة وقال الباقر ليس كذلك حجة ما ذكر جماعه

قوله عليه السلام ان المحدثه لسفي حجتها كما سفي الحكم حجت الخلد والخطا حجة كان
مستعاهم فان قيل وجد في الخبر ما يصح كونه مردودا لارطاهم ان كل خروج
عنهما فانه من الحجة الذي سفي المحدثه وذلك باطل في نفسه فخرج عن الطعن
كذلك وعدائه لم يذكروا بلبا وسما من الصحابة الذين يعملوا في المعاد وهم
اعمل من الذين يتواصوا كما في هرون وساله سلما سلامه غير هذا الطعن لكنه
من اختيار الواحد والآخر التمسكه في مسله عليه سلامه حجة لكنه لا يجوز ان يكون
ذلك محمولا على من خرج عنها كرامه المعام بها مع ان في المعام بها مكره عظمه
سبب حوار الرسول وحوار محسن صلى الله عليه وسلم ومعاورد من السابق الكثر على الموضح
بها ان كان للمعام بها مع هذه الاحوال لا بد وان يكون صنف الذين هم كان كذلك
صرح حجة سلما ان المراد كونهما ماص للقول السابق لكونه لسفي حجتها لسفي
صعب عموم سلما كذا في العزم يحصر هذا القول في انه ويكون المراد بالحجة الكفاد
ثم انه معارض باحور لثله الاول ان الذي دل على كون الاجماع حجة وادركه بلفظ
الموضح في المشقة ولفظ الماص فصرها وما ان اللفظان غير محصورين سلما
وهذا فوجب اعتبار الكل السابق لان ما كان لاوترة كون الموضح السابق السابق
له بودن الى المحال لا يترك ان سكر المحدثه كان قوله حجة ما خارج منها لا يكون قوله حجة ومن
قال قوله حجة ويكارى قوله حجة فكل كان كالرسول عليه السلام والحواد قوله
سفي اكل من خرج عن المحدثه فهو حجة حوله انه خبر واحد ولبا لا سلما ان الخبر يعصرون
ان كل ما كان حجة فان المحدثه مخرجه وهذا يقتضي ان كل ما حجة للمحدثه فهو حجة
قوله انه خبر واحد لا يتمسكه في العلماء ولبا لا سلما ان هذه المسئلة علمه بل
لما سبب الخبر طرانا اجاع اهل المحدثه حجة والعمل بالطرف واجب وجب العمل به
قوله عمله على مكره المعام بالمحدثه فلما بقصد المطلق حلالا ولا اصل فلو حاز ذلك
في قوله وسع غير سبيل الموضح وقوله عليه السلام لا يحج احب على خطا على بعض الصور بل
كان حوار الموضح ان يحصر المعام وبسبب المطلق حلالا ولا اصل ولا يجوز القول به من
صرون فكذلكها قوله لسفي حجة حوله لسفي حجة صفة عموم فلما لا سلما فان الحقيقة
ما سفي لا بعدا سفي جميع افرادها فلولا اسفا جميع افراد الحجة عن المحدثه والاملاح

القول بانها سعي الحق قوله لم لا عور كحبيب فانه فلما لم لا المحض خلاف
الاصل قوله الداله على ان الاجتماع محتمل غير محقق يقوم دونهم فلما ملك
الداله لا يقتضي ان اجتماع اهل المدينة محتمل ولكنها لا سطر فاذا ادعاء دليل
مفصل لم يرضى بخلاف قوله لا اثر لما كان قداما استبعاد في ان محض الله تعالى
اهل بلان بعينه بالعصه كما انه لا استبعاد في ان محض اهل زمان محض بالعصه فانه
بما عارضها من اهل العصه من غير ما يراد به بل هو العمل الاول على ذلك واما الرجوع
فهو الى الجمع قوله مكره قوله محتمل في مكان كان محتمل في كل مكان كالرسول عليه السلام
فلما هذا قاسر طرد في معارضة النص فكان باطلا والله اعلم بهذا تقرير قوله ما لك
في الله وليس يسود كما اعتقد جمهور اهل الاصول والله اعلم المسئلة الثانية
اجماع الحسن وجرها ليس محتمل خلافا للزبد والامامية لنا ان علماء اهل البيت حالف
الصالحين في كثير من المسائل ولم يعلل احد منهم الفناء في قوله بل ما كان في احتجوا
بالله والخبر والمعنى ما الله بقوله تعالى ما لم يدرككم الله علم الرجس اهل البيت
ويظهركم بطهرا والخطار حسن محتمل كونهما مطهرين عنه والخبر قوله عليه
الصلاة والسلام اني بارك فيكم ما ان يسكنتم به ليرضوا كتاب الله وعترتي والمعنى
ان اهل البيت يمسك الرمح والبنية منهم ومنهم فالحطاع عليهم اعدوا والكوا
عن الاول ان ظاهر الله في ان ظاهر الله الام لا راي حله وما يورثها حطاط معهن
لا بد من حال وخرج من سرك ولا راي حله في سرك الما صله الاول في حركه على هو آخر قوله
الواحد لانه يعلم والمعنى انما يريد ان يكون معلوم ان هذا القول لا يؤول الى الله
كلوا ههنا فان الله هذا باطل من وجه احدها انه لو اراد الله تعالى ان يبارك الله
لذهب عنكم وباسها ان اهل البيت علم فاطمه والمسلمين رضوان الله عليهم لانه
لما رلت هذه الامه لقب الرسول عليه السلام كما قال الله لا اهل بيتي وبالله ان كلمة
انما للحسن فهي يدل على ان الله تعالى ما اراد ان يزيل الرجس عن الكل اذا انفرد حمله على طاهر
محمله على زوال الرجس عنهم لانه كما سب لاراد المسبب حار ووزال الرجس هو العصه
فادرك هذه الامه تدل على عصه اهل البيت وكلهم قال ذلك نعم ان المراد به علم فاطمه و
الحسن والحسين غير فلو علموا على عصمهم كان قوله بالثابت فلت المحاور الاول

ان المدكر لا يثبت من اراهم بالخطا والامام من من القصر عليهم وعن الباقي انه معارض
ما روي عن اهل البيت انما قال قلت لرسول الله السيد من اهل البيت فقال يا ابا عبد الله
ولا ان لفظ اهل البيت خمسة مبرهنة كان حصصه بعض الناس طراد الاصل وعن الباقي
لا يسلم دلاله الله على ان كل رجل من اهل البيت المعزول بعد العزم والكوا عن
المسك بالخبر انه من اهل البيت وعبد الاماميه لا يجوز القول به فضلا عن العلم فان قلت
بل هو صحيح فطعا لان الامه اتفقت على قوله بعضهم للاستدلال به على ان اجتماع
الحسن وجرها وبعضهم على الاستدلال به على فضيلتهم قلت قد تقدم ان هذا الاستدلال
بالعصه سلما حجة الحركه لكنه يقتضي وجود المسك بالكتاب والعتره وذلك سلم فلم يلم
ان قول العتره وحسن حجة والكوا عن التمسك بالمعنى انه باطل بروحانية علمه للام
ما يفتي شافعيون كثيرا في قوله ان قوله ليس حجة في المسئلة السادسة اجتماع
الامه الاربعه وجرهم ليس حجة وحكي انهم الرازي ان ابا حارم العاصي كان يقول
اجماع الكلفا الاربعه حجة ولهذا لم يعد خلافا في حديثه في قوله ان ابا حارم
وحكم برد اموال حصلت من قبل المعتمد الى ذوق الارحام وقيل المعتمد شاه
وان بعد قضاء وكنت الى الاما في من الناس من جعل اجماع الشخص حجة واحسن
ان حارم بقوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة خلفاء الراشدين من بعدك عصوا عليها
بالواحد واحسن الباقر بقوله عليه السلام اعدوا بالدين من بعدك ان يكرهوه
ولما لم يكرهوا فاما حال خلافتها وحده لكره حالها فيها والكوا انه
معارض بقوله عليه السلام اصحابي كالنجم بهم اقدمتم اهدتكم مع ان قول كل واحد
من الصحابة ليس حجة المسئلة السابعة واجماع الصحابة مع محاله من ادركهم من
الباقي ليس حجة خلافا لبعضهم اما لو كان قول الباقي باطلا لما حاز رجوع الصحابة
لكنهم قد رويوا اليه عن ابي عبد الله سلم عن رضى فمال سئلوا سعد جبر فانه
اعلم بها وعن ابي عبد الله روى عن ابي عبد الله قال سئلوا ما بالكسر فانه سمع وسمعنا
وحدثنا وسعدنا وسئل ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله قال سئلوا ما بالكسر فانه سمع وسمعنا
بكونه صانع عليه وفي امثال هذه الروايات كثيرة واحتج المحالف بالامه والخبر
والاثر اما الامه بقوله تعالى لعنوا من الله عز وجل من اخرج من اهل البيت من اهل البيت

عنه الا اذا كانوا غير مقتصرين على تلك المظهورات ومن كان كذلك كان حرام
حجه اما الحجة فتقوله عليه السلام لو اوسع عيسى ملا المارض بها ما بلغ سدا
احدهم وذكر ذلك على ان البعض اذا خالف الحق ليس مع السابق بل معهم
واما الاثر فهو ان عايشه اكرت على ان سلمه من بعد الركن جلاد على ان عايشه
في عهد المتوفى عنها زوجها وهو حامل فالتفريق صحيح مع الدلالة والحوار
عن الاول ان الامة بمحمده اهل معه الرضوان ولا سائر ولا احتصاص لهم بالاجماع
الحكام بل من منه ان الصحابي الواحد اذا لم يصغر قول السابق سقطت بان الحق
قول الصحابي وعن الاثر ان انكارها على ان سلمه لعله كان له خالف بعد الاجماع
او في سلمه قطعية وانه خالف ان كان اهلا للاختصاص او لانه اما للادب المناظر
ولا قول عايشه لسبب المسئلة النامية اختلفوا في اعتقاد الاجماع مع مخالفة
المختص من اهل القلعة في مسائل الاصول فاذ لم يكونوا اعداء فاولم لانهم اذا كانوا
من المؤمنين من الامة كان قولهم من عداهم قول غير المؤمنين فلا يكون حجة وان كثر
انفرد الاجماع بدلتهم لكن الحجة بالجملة باجماعنا على كذبهم في تلك المسائل بل في البعض
سدد حجة من غير الاجماع بعد موتهم ولو ايسر الفهم فيها باجماعنا وحدنا
لزم الدور واعلم ان قول الصحابة من اهل القلعة عند الاجماع كان من هذا الميزان
اسم الامان فيكون قول من عداهم بعض المؤمنين فلا يكون حجة المسئلة النامية
الاجماع لانهم مع مخالفة الواحد والاشتراف لا يملكوا الحجة من المعزلة وجميع
حجرات الطبرية لم يذكر الرازي لسا الصحابة اجمعوا على ان جازا ما يقع الركن
وخالفهم ان يكون حجة فيه ولم يقل احد اختلف عنه بعد بل لما ناطروه
رجعوا الى قوله وكذلك ان عايشه وان لم يسمعوا خالة اكل الصحابة في مسائل الفرائض
وخلافها ما في الان في احج المخالف بامور احوها ان يعقل المؤمن والامة ما دام
مع خروج الواحد والاشتراف منهم كما يقال في النقص انها سودا وان كان فيها اشتراك
بعض كما قال للزحبي انه اسود مع بياض حرقته واسنانه وانها قول لعله اللام
عندهم بالسواد الماعظم وقوله الشيطان مع الواحد وهذا يقتضي ان الواحد المستند

بقوله محطى بالبيان والجماع حجة على المخالف ولو لم يكن في عصر مخالف لم يفتق
هذا المعنى ورايها الى الصحابة اكرت على ان عايشه جلاد للناظر في الصبر
وحاسنها ان الحسن اعهدوا في خلافه لئلا يكون على اجماع مع مخالفته وسود على ان
له طاعة في الله عنهم وحاسنها ان في رواية الاخبار بحمد المرجع بكنه العلم
فكر الى قول المحقق المحقق المحقق وسابها ان بها والجمع العظيم على الكذب مع
وانما والجمع القليل على ذلك غير مع فاذا انقضت الامة على الحكم الواحد الما
منها والاشتراف في ذلك الجمع العظيم فلا خروا عن انفسهم بكونهم مؤمنين في ذلك الحكم
الكذب واما الواحد والاشتراف احضروا عن انفسهم بكونهم مؤمنين في ذلك الحكم
واذا لم يكن كذلك كانا انقضت الكل على سوا الواحد ولا سائر هو سبيل المؤمنين قتلها
موجب ان يكون حجة وبانها الواضحة بمخالفة الواحد والاشتراف بعد الاجماع
وطعنا لانه لا عكسا ان يدعي شيئا من الاجماع انه ليس هناك واحدا واسان بخالف
فيه واخرى عن الاول والامانة التعميم لا شأنا الاكثر على سبيل الحق في اللغة
لا يجوز ان يقال للماعدا الواحد من الامة لسوا كل الامة بل صحيح استثناء عنهم
وعن الباقي ان السواد الماعظم كل الامة لا من عدا الكل فالكل اعظم منه ولو لا
ما ذكرناه لدخل تحت النصف من الامة اذا اراد على النصف الا فرادى واما
قوله عليه السلام الشيطان مع الواحد وذلك لا يقتضي ان يكون مع كل واحد والامة لكن
قول الرسول وجه حجة وعمل الناس حجة على المخالف الذي هو ضد ذلك ولو
كان الامر كما ذكرت لوجب كل اجماع ان يكون فيه مخالفة شاذ وعزل الرابع ان الصحابة
ما اكرتوا على ان عايشه مخالفة الاجماع بل مخالفة خبرا في معهود وعمل الناس
الامة لا يقتضي انعقاد على حصول الاجماع بل السعة كافة وعن السادس بل لم
ان الخالة الاجماع كلها في الرواية ولو كان كذلك لحصل الاجماع بقول الواحد الما
كالرواية وعن السابع اما وان عدا في ذلك الجمع بكونهم مؤمنين فكما لا بد من انهم
كل المؤمنين ولا حرج لهم ان يحكم بقولهم وعن الثامن ان يتسكروا بالاجماع حجة عكسا
العلم بذلك كما في زمان الصحابة المسئلة العاشرة الاجماع اذا لم يحصل فيه قول

من تكلموا من الاحتجاجات ولم يكن شهوراً لم تدرجته لا قولاً فخرها. قول بعض
المؤمنين ولا يدرج تحت ادلة الاجماع والله اعلم العصر الرابع مما
عنه نصير الاجماع المسئلة الاولى لا يجوز حصول الاجماع الا عند دلالة او اشارة
وقال قوم يجوز صدور عن الصحابة ان القول الذي ينفرد به لا امانة خطا
فلو اعتقوا عليه كانوا محمدين على الخطا وذلك يدرج في الاجماع الحجج المخالفة
بما مر الاول انه لو لم يعتقد الاجماع الا عند دلالة كان ذلك الدليل هو الحق ولا يسمي
في الاجماع فانك السابق في الاجماع لا عند الدلالة كما علم ان قد وقع كاجماعهم على
مع المراعاة واحداً للمام والكوا عبر الاول ان ذكر بعض ان لا يصدر الاجماع عن
دلالة ولا عن ايمان المتة واسم لا يتلون ولا في ايمان الاجماع انه تكسر عن وجود
والسبل من غير خاصة المعرفة ذلك والحق عن كنفه دلالة على المجلد وعن الباقر
ار الصور التي ذكرتها عامه ان يقولوا لم يسل السائل فيها دليل واما ان لا يملك
الطبع ما بها ما كان موجوداً فلعلمها كما فاما موجوداً لكن تركوا علمها للاشعاع
بالاجماع عنها المسئلة الثانية العالمون انه لا يعتقد الاجماع الا عند دلالة او اشارة
على جواز وقوعه عن الدلالة والحججها حوار وقرعه عن ايمان ايضا وقال ارجو
الطريق ولكن غير ممكن ومنه نرى ان كان موضع التوقيع ومنه من قال الايمان ان
كانت عليه حاز والمخلاف ان كل قد وقع وهو غير ان نشاور الصحابة في ذلك
الشأن فمما على رضاه انه اذا سكر فذكر اذا هلك فمضى وحده المفسر بما هو
وقال عبد الرحمن بن عوف هذا ما قل الكنديون فان قلت لعلمهم اجماعاً على مبلغ
الكديان ليس ليعملوا الاجماع عن فعله قلت هذا حجة لولم ينصوا على نصيحتهم
الاحياء وعلتها واحجج المخالفة بما مر واحداً ان الامم على كثرتها واختلاف
دواعيها لا يجوز ان يجمعها الا امانة حفاها كما لا يجوز اقامة في الساعة الواحدة
على اكل الريس الحبوب والمكلم باللفظة الواحدة وصلح الخلاف اجماعهم على
بعض الدليل والشبهة لا زال الدلالة قوية والشبهة محركة لا الدلالة عندهم
الها وبخلاول اجماع الكل الحارطين ولا عباد لان الداعي اليه ظاهر وباسها
من الامم من يعتقد ان الحكم بلامان وذلك بقرينة عن الحكم بها وباللهها ذلك بعض

الى اجماع احكام صافه لان الحكم الصادر عن الاحتجاج لا يفسق مخالفة ويكون مخالفة
ولا يقطع عليه ولا على جلع بلامان وانكم المجمع عليه بالعكس من هذا المورد فاصول
اجماع عن احتجاج لا جميع العصفانته والكوا عبر الاول انه لا يصدر
اجماع من جهة واحدة والسابق على قولها وعن الباقر ان الدلالة هي القياس حازر ويجوز
ان يشبه الايمان بالدلالة حسب الحكم بلامان على اعتقاده انه بالدلالة ولا انه
ببعض العموم وخبر الواحد فانه يجوز صدور الاجماع عنها مع وقوع الخلاف فيها وعن
الباقر ان الحكم المرتبة على الاحتجاج مشروطة بان لا يصير المسئلة اجماعاً فادارة
اجماعه مقدار الشرط فنزل ذلك في احكام والله اعلم المسئلة الثالثة قال ابو عبد الله
الشيخي الاجماع الموافق لبعضهم على ان ذلك الاجماع لا حل ذلك الخبر والحجج اية غير
والحجج اية الدلالة الكسرة على المدلول الواحدة حاية قلنا ان اسما بعض الخبر بدليل
احد سواء والله اعلم القسم الخامس في المحققين في الخبر والمسايل لا بد من مقدّمه
وهي ان الخطا حار عقلاً على هذه الامم كوان على ما يراهم لكن لا دلة السمعة منجته
الامم والخبر ما لفظ المؤمن في قدر من ايمان العموم انه لا يتوان اما لفظ الاممة
فانه مدلول كانه الامم وعلى هذا احتج ان يكون الخبر قول كل المؤمن وقول كل الاممة
ما ذكره البعض فلا يصح ذلك بمفصل وان البعض بالبعض لم يكن اسماً به هذه الدلالة
لما ينفرد به الا ان هذه الدلالة كما لا ينبغي ذلك الحكم والبعض لا يجمع من سيرة
والبعض ولا يدرج من ايمان دليله بعض ما سلف المدلول المسئلة الاولى في بعض
الاجماع اتفاق الامم من قول الرسول عليه السلام الى العم القاية لا زال الذكر على
انهم اجماع دلائل وجوه الاستدلال به وذلك الاستدلال اما ان يكون قبل يوم القيمة
وهو حال على المقدور الذي بالي الحراز ان يحصل بعد ذلك يوم اخرون دون وهو باطل
لانه لا حجة في ذلك الوقت الاستدلال المسئلة الثانية لا عتبة في الاجماع
بقول الكاثرين على ما له لزمانه المشايخ والاعمال حوز اثناع المؤمن وبما مر الدلالة
دالة على وجوب اثناع الامم والمفهوم من كلامه في عدمه من عند الذين قبلوا

جاء الرسول عليه السلام بحله النافذة لا تحت نقول العوام خلافا للعاصي ان
لما وحي احدها ان العالم اذا ما اقبل وحالفة العاصي فلا يمكن ان نقول العاصي
حكم في الدين بعد ذلك واما ان يكون خطأ ولو كان قول العالم الصلح خطا كان
الامة بأسرها مخطئة سلم واحد وان كان ذلك الخطا نزوح حصص ولكنه غير جائز
وباسمها ان العصمة من الخطا لا تصور الا وحي من مقصورة حقه الاصابة والعدالة
استقر في حقه ذلك ان القول الذي يجرط في غير صواب والنشأ ان خواص
الصحة وعوامهم اجمعوا على انه اعبر بقول العوام في هذا الباب وانما
ان العاصي ليس من اهل الاحتياط فلا يعد قوله كالصحيح المحذور احتج المخالف
بان ادله الاجماع بعض متابعي الكل والكل انما يتبعه الكل لا يتبعه الا
المتابعة الكل والادلة التي ذكرناها تسفر عن حجة متباعدة العلم فوجد القول
المسئلة الرابعة المعترضة الاجماع في كل فرض باهل الاحتياط من ذلك الفرض وانما
يكونوا من اهل الاحتياط في غير مثالا لعدم في مسائل الكلام بالممكنين
مسائل العقدة بالممكنين في الاختفاء في مسائل العقدة ولا عين بالمسلم بالعقدة
ولا بالعقدة والكل لا يمكن من الاحتياط والعراض دور المساسك يقتضي وفاة
وخلافه في الفرائض دور المساسك لا عين انما بالعقدة الحادى للاحكام والملا
ادام يمكن ممكنا من الاحتياط والدليل على كل هذه المسائل ان هؤلاء كالعوام
فلا يمكن من الاحتياط فلا يكون قولهم عند اما الماصولي الممكن من الاحتياط
ادام يمكن ممكنا للاحكام ولكن خلافه معتبر خلافا لقوم والدليل عليه
انه يمكن من الاحتياط الذي هو الطريق الى التمسك من الجواز الباطل فوجد ان
يكون قوله معتبرا قياسا على غير المسئلة الخامسة لا يقتضي الجمع بلوعهم
الى هذا التواتر بل الى انما والافكار دالة على عصية الامة والمؤمنين بلوعها
ولما دنا منه الى السبح الواحد كان مندرجا تحت تلك الدلة وكان قوله حجة
فاما من انبثاج الاجماع بالعقل من حيث انما فيهم يكشف عن وجود الدليل يقتضي
فيه بلوع الجمع من التواتر لكنه باطل عندنا على ما في المسئلة السادسة
اجماع عند الصحابة حجة خلافا لاهل الطاهر لسان الباقين لاجمعوا كان

كان قولهم سبيل المؤمنين في حق اتباعه بالاله ما في حقه الا انه ادلت على
انتفاع سبيل المؤمنين الذي كانوا حاضرين عند نزول الاله كما بهم كانوا في المؤمنين اما
الذين سجدوا بعد ذلك لا يصرف عليهم في ذلك الوقت منهم من سجد فليس
بعضهم انما لو مات مراد ذلك الحاضر وانما لا يبعد الاجماع بعد ذلك للمسلمين انهم مات
قل وقال الرسول وان لم يقطع بذلك لولا عكسا القطع بقاءهم بعد وفاته يكون
المسئلة شكا في اعتبار الاجماع احسب المخالف ما مورا حدها ان ادله الاجماع
لا يتناول الا الصحابة فلا تحوز القطع بان اجماع عندهم حجة سائر الاولين واللاحقين
وذلك لا جعلناكم امة وسطا وقوله كيم خراجه اخرجت للناس لاشك ان خطاها
فلا يسأل الا الحاضر واما قوله تعالى فيقع غير سبيل المؤمنين فذلك لا من سجد
بعد ذلك لا يصرف عليه في الحال اسم المؤمنين والاله لا يسأل الا من كان موقفا حال
سروها وذكر القول قوله عليه السلام لا يفتي على خطا واداسك هذه الدلة
لا يسأل الا الصحابة وسببه لا طريق لنا الى اساق الاجماع الا هذه الدلة
وحيث لا يكون الا اجماع الصحابة حجة وباسمها ان اهل العصر الثاني لواجبوا
لكان اجماعهم اما ان يكون لعمامة لغيره والاول باطل لان الناس ليس حجة عند
الكل ولا يجوز ان يكون طريقا الى صدور الاجماع من الكل معي الثاني وعوامهم
انما اجمعوا من جهة الفرض والنص انما وصل اليهم من الصحابة فكان اجماع الصحابة
على ذلك الحكم لا حجة ذلك النص في العلم بوجدا اجماعهم علماء عدم ذلك النص وباللهما
انه لا بد من الاجماع من اساق الكل والعلم بانما والكل لا يحصل الا عند مشاهد
الكل مع العلم بانه ليس هناك احد سواهم وذلك لا ساق الى الحق المحصور كما
في زمان الصحابة اما في زمانهم من كمن المسلمين وندم في مشارق الارض ومنا
سجدوا بعد انما هم على شئ المشقة وراعيها ان الصحابة اجمعوا على ان كل
مسئلة لا يكون جمعا عليها بانه يجوز الاحتياط فيها فالمسئلة التي لا يكون جمعا عليها
من الصحابة يكون مجالا للاختفاء باجماع الصحابة فلما اجتمع الناس عليها لم يحتج
ان يكون مجالا للاختياط وذلك بعضنا الى ساق من الاجماع وحاشا ان الصحابة اذا
احلف على قولهم لجمع الناصون على احد لا يقتضي القول الثاني بقولنا كما نعت

في المسئلة وادراك ذلك بقول المسئلة التي هي السامع عليها يحتمل ان يكون
لواحد من الجماعات بها قول مخالف لقول الجماعة مع ان ذلك القول لم يقله البا
ويع هذا الاحتمال في نفس الجماعة فان قلت لو صح هذا لما يلزم ان لا يفتي
شي من النسخة في ذلك الصنيع من الجماعات كما حال طرانا في السمع والتقصير بليت
الفرق ان حصول اجماع السامع منوط بان لا يكون للحد من الصمات قول مخالف
قولهم فالسكوت فيه شبهة وسطية في اجماع فتكون ذلك معا في حصول اجماع والاصل
تقاربه على العدم واما في صلة الالتزام بالنسخة بغير العلم والسمع والشك انما
وقع وطران المبرر والاصل عدم طرانه فظهر الفرق والكواب علاوة ان
الذي ذكرتموه بعض انه لما مات واحدا من ذلك المأخوذ من الاقرار اجماع الباقين
وذلك بعضي مقوما للعلل في اجماع وهم لا يقولون به وعن الثاني كمال ذلك
الواقع ما وجدته في اجماع الصمات فلما تمسوا على انكرا المتدلل على علمهم بها
وجدت من السامع من ادله فيقولون ان بعض الجماعات قد ادله على ذلك
ان اصل ما ذكرتموه راجع الى تقدير حصول اجماع في غير زمان الصمات وهذا
مراع في اجماع التراجع في انه لو حصل كازحه وبعث اليه ما من الجماعات في عشرين
وعلى الناس ان يفتيهم ان لا يكون اجماع الصمات في حال ان يكون الصمات والذكر
ما قيل وفاته الرسول عليه السلام له في قوله والله اعلم العسس السادس
فما علمه بعد اجماع المسئلة الاولى كمال توقف العلم بكون اجماع حجة على
العلم به انكر اتيانه بالاجماع اما طر العالم فيكر اتيانه به لانه يكتسب اساس
الصانع كحدوثه في اعراضهم بعرضه السمع في معرفة اجماعهم في معرفة حدوث
الاحصاء وانما يمكن التمسك به في ان الله تعالى في احد الاماكن العلم بكونه واحدا
يكتسب ان يعلم صحة اجماع المسئلة الثانية اختلفوا في ان اجماع في الامارة والحرور
هل هو حجة منهم وانكر ومنهم وقال انه حجة بعد استسار الداعي واما قوله فلا
والكواب حجة مطلقة لان ادله اجماع غير مختصة ببعض الصور المسئلة الثالثة
هل يجوز ان يقيم الامه الى صميم واحد القمصين فخطون في مسئلة والقيم الاخر
خطون في مسئلة اخرى مثلا اجماع شطر الامه على ان العالم لا يرث والحد مرث

واجماع الشطر الاخر على ان العالم لا يرث في الشطر الاخر على ان العالم لا يرث
في خطاهم والمسئلة لا يخرج عن ان يكونوا انعقوا على الخطا وهم من غيرهم وهم
من حوزوه وقال ان الخطا تمتع على كل الامه لا على البعض الامه والمخطي في كل واحد
من المسئلة بعض الامه المسئلة الرابعة لا يجوز اسناد الامه على الكفر وحكي عن بعض
انه يجوز ان يرث الامه لانها اذا فعلت ذلك لم يكونوا حوزوا ولا يفتيهم سبيل المؤمنين
وادراك ذلك من قول حجة عن ان يكون صراحة حجة القول في قوله والله تعالى وحده
اشاع سبيل المؤمنين واتقاع سبيلهم مشروط بوجوب سبيلهم واما السامع الرابع
الامه فهو واجب هذا داخلنا لفظ المؤمنين على الامان بالعلم اما اذا جلت على
الصدور في السابق طرانا الامه داله على ان المصدق في الظاهر لا يجوز اختراعهم على
الخطا وذلك هو ما عدا اختراعهم على الكفر المسئلة الخامسة يجوز استراكة الامه
في عدم العلم عالم بكونها به في عدم العلم بذلك الذي اذا كان جوابا لم يلزم من اجاب
عليه جحدور للمحال ان يقولوا اجماعا على عدم العلم بذلك الذي كان عدم العلم
كان عدم العلم به سببلا لم فكان زجج اساعهم من حجة يحصل العلم به والله اعلم
العسس السابع في حكم الاجماع المسئلة الاولى جاحد الحكم الصحيح عليه لا يكون
خلافا لبعض العتقا لئلا ادله اصل الاجماع ليست بعد للعلم فانه في علمها اول
ان يفتي العلم بل عاده الظن ومنكر المظنون لا يكون بالاجماع وانما مقتدر ان يكون
اصل كون الاجماع حجة بطلان المظنون لا يكون بالاجماع وانما مقتدر ان يكون
والكواب الرابع على الرسول عليه السلام ان لا يعلم ما سلام احد حجة في ان اجماع حجة
والما مقتدر ذلك في ذكر هذه المسئلة صرحا طول من صلى الله عليه علم ان العلم به
لغيره اخلا في طاهه الاسلام والما لم يكر العلم ما اصل الاجماع مختص في الاسلام حجة
الكون العلم بغيره داخله المسئلة الثامنة الاجماع الصادر عن الاحتكاك
حجة خلافا للما صاحب المحقق انهم لما اجمعوا على ذلك الحكم صار سببلا لم حجة
اساعه لانه فادلت ومن سبيلهم اسبابه فلا حيلة وحرار القول بجلاله اذ لا حجة
احتكاك اخر فليت ومن سبيلهم اسبابه بطون كغيره كان فاما تعدد فقد اجمعا
على انه غير مختص وعن الثاني ان حجة من القول بجلاله حاصل لا مطلقا بل بشرط ان

الحصول الامتياز المسجل المالكه اخلصها في انه هل يجوز التعداد الاعمال بعد اتمام
على لانه ذهب بعد انشاء النقص الى جوان لانه الاستماع في اتمام الامه على كل شرط
او على اتم اتمه اتمام اخر ولكن اهل الاعمال لما استقوا على ان كل الاعمال عليه فانه واجب
العمل في كل الاعمال ولا يحرم انما من وقوع هذا الثاني في ذلك كقولنا ان الله عز وجل
لانه يكون اتمها خطا على حاله واعمالهم على الخطا عند حان والبول الى اول عند اول
المسئلة الرابعة اذا اتموا على وعارصه قول الرسول عليه السلام فاما ان تعلم ان قصد
النفع على الامم بكلامه ما عرفت ما هو قصد اهل الاعمال ككلامهم ما هو طمعه من ان يعلم
احدهما دون الثاني او لا يعلم واحدا منهما والاول عند حان الاستماع بما يصح ما كونه
فان كان الثاني موصفا ما علم ظهوره ولا كان في الثاني فاما كان احدهما اخص من الآخر
حصصا الى اتم فلا خص به فاعلم ان الدليل على نفي ما كان واردا لم يكن كذلك بغيرها
لا ما يقطع بان النفع في الامه اراد احدهما بكلامه عن طمعه ولكن لا يقطع انهما كذلك
ملا حرم بسا طار وانما علم ان كان الاعمال الكلام في الاخبار
وهو متفق على تعدد نفع فتميز ما المقصود منها ما في المسئلة الاولى
لفظ الخبر حقيقة في القول المخصوص وقد استعمل غير القول كقوله نفي الخبر في الحضانة
ما التعلل كانه وتقولهم خبر الغواير بطلان لكنه مجاز في بطلان امر وصفه بانه
خبرها واخبر لم يسبق اليهم السابع الى القول المسئلة الثانية ذكرنا في
احوالها احدها انه الذي يدخله الصدق او الكذب وباسها انه الذي يحمل الصدق
والكذب وبالحال ما ذكره او الحسن المصير له وهو انه كلام بعد سفيه اضافة
خبر الامور الى امر من الامور نفا او سائما قال واحتراما بقولنا معصية عن امر قائم
بعد وجوب الفعل لكن لا نفع كان ماضية الامرا سديعا الفعل والصيغة لا يند
الامر هذا العدم انما يند كبر الفعل واحدا تعا لذلك كدلالة القول في دلالة الهوى
على نفع الفعل وما قرنا هذا الفعل واحدا وقبح فانه يند بصرحة بطول الوجوه
والفقه بالفعل واعلم ان هذه العوارض في الاول والاول فلان الصدق والكذب
يوعان بحسن الخبر والخبر من هذه النفع واعرف منها ما ذكرنا لا يمكن تعريف

الصدق والكذب الى الخبر بل هو عين الخبر في المصير الى الامور فاصحوا عليه اذضا
من ثلثه اوجه احدها ان كلمة الصدق ترد وهو ما في التعريف في اتمها متقاطعا
هذه في الخبر الواحد انما صدقا وكذبا معا وبانها ان كلام الله تعالى في خبر
الكذب كان خارجا عن هذا التعريف وبالحال ان في خبر واحد ومسلمه حادثان
يحدث خبر مع انه ليس بصدق وكذب وكذا في اخبار كل ما في الخبر لما هيته
امرا واحد وهو ان كان خبر واحد من الخبرين والصدق والكذب لا يند في خبر واحد
المعتر ان كان خبر واحد من الخبرين من الخبرين وبالحال ان في خبر واحد صدق وعين
الناس في قوله محمد ومسلم صادقان خبرا وان كانا في اللفظ خرا واحدا لا يند
اذا صدق الصدق الى خبر واحد ومسلم واحد الخبر صادق والثاني كان في خبر واحد
لكنه كان في بعض اقسام الصدق والصدق والصدق والكذب صان عن الاخبار
واما التعريف الثاني فلان الاعراض عليه ان الصدق والكذب صان عن الاخبار
عن كون الخبر صدقا وكذبا بقوله الخبر ما يدخله التصديق والكذب خارج عن ان يقال
الخبر هو الذي يحمل الاخبار عنه بانه صدق او كذب فيكون هذا تعريف الخبر
وبالصدق والكذب والاول هو تعريف الذي سفيه والثاني تعريف الذي لا يعرف الامه
واما الثالث فالاعراض عليه من ثلثه اوجه احدها ان وجود الشيء عند كسب
عن خبره فانه ما دلت السواد موجود فمما خبر مع انه لا يند اضافة الى
اخر فان قلت السؤال انما يند لوقال اضافة امر الى امر اخر وانه لم يقل كذلك
قال اضافة امر الى امر وهذا امر قولنا اضافة امر الى امر اخر فتقولنا السواد
موجود معناه ان المسمى بلفظ السواد مسمى بلفظ الموصوف فلان الخبر عن الاول
او الاضافة مشعور بالعامر ولو لم يكن كذلك لم يند في لفظ المند في المند
الغاي ان وضع الامم ليس هو الاخبار عن الغنمة بل عز وجوه حصوله في نفسه
ومعلوم ان من عرف ما هذه المسئلة امكنه ان يسكت انه هل هو موجود ام لا
بموضع الامم هي ما اصابك وبانها انما ادخلها في المواضع الناطق مشعور قولنا
المواضع الناطق يقتضي نسبة الناطق الى المواضع فانه ليس بخبر ان الغرض من الخبر

مستقيم بالضرورة ما قلنا في المقالة السادسة من القول انه الذي بمعنى اسمه امر
الحاصر بحسب تنوع الكلام والعمد ليس كذلك فلو ان عينه يكون الكلام تاما
افادته لمفردته فذلك حاصله الخت مع المعقولات لا في لسانها وانما في
معناها تمامه وان عينه به افادته لتمام الخبر لم يعقل ذلك الا بعد فعل الخبر ما اذا
عرفت به الخبر لزم الدور وان عينه به امر بالماضي فاذكره وبالشأ ان قولنا
واسما ما يقتضي الدور وان لم يكن هو الخارج عن غيره والشيء الانسان هو الخارج عن غيره
فصور الخبر ما دور واد اطلب هذه التعريفات لمخبر عما ان تصور ماهية
عيني عن الحد والربم له للعلم الاول ان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود والله ليس
بمحدوم وان الشيء الواحد لا يكون موجودا مع عدمه ومطلوب الخبر من الخبر الحاصر
والعلم بالكل موجود على العلم بالخبر ولو كان تصور ماهية مطلق الخبر موقفا
على الاكتشاف كان تصور الخبر الحاصر ان يكون كذلك وكان يحتمل ان يكون فهم هذه
الخارج ضروريا ولها لم تكن كذلك علما صحتها ما ذكرناه الثاني ان كل احد يعلم بالضرورة
المفرد الذي يحسنه الخبر ومعرفة عن الموضع الذي يحسنه الامر ولو كان هذه
الحقائق مصونة بصور اندهيا والالم يترك الامر كذلك وان طلب الخبر نوع من انواع
الالفاظ وانواع الالفاظ لنفسه بصور اندهيا فكيف قلنا ان ماهية الخبر
مقصونة تصور اندهيا فلو حكم الذهب من خارج من ان احدها له الاخر ليس
له الاخر معقولا واحدا يختلف باحلاله الى نفسه ولا ممكنة وكل احد يدركه من نفسه
وتحدد النزعة بنفسه ومن سائر احواله الفسادة من المله ولذنه وجوعه وعطشه و
اذا علم هذا فقول ان كان المراد من الخبر هو الحكم الذهني فلا شك ان تصور
في احواله يدرك في فطن العقل وان كان المراد منه اللفظة الدالة على هذه
الماهية فلا شك ان المراد ايضا ان مطلق اللفظ الدال على المعنى الذي هو الصور
يكون الصانع الذي يتصور والله اعلم المسئلة الثالثة فلو ان عين الخبر من المراه
لا هذه الصفة فتدعي ولا يكون خبرا اما لصدورها عن السامع والمكاشي او لان المراد

عنها المخرج كما في قوله تعالى والمخرج مضاف الى اكله المصلحة صلته بالمراد
 المحرم وعلى غيره عالم مخرج الى احد المخرجين وفي الآخر المخرج وهو الاراد ان
 الداعي والظلام في هذا الاصل قد تقدم في اول باب الامر وانما لا معنى لكون الصفة
 خيرا لان المصلحة بها ملفوظ وكان مقصود من هذا الحرث المحرم المحرم عنه او عليه
 عنه ومع ارجحى ان هذا اسم ان الصفة حادثة كونها حادثة معلقة على الاراد ان الظلال
 ايضا قد مضى في اول باب الامر المسئلة الرابعة اذ انما العالم حادث فيقول
 هذا الكلام حكمه شق الكون للعالم ليس الكون للعالم ان لو كان مدلوله نفس صوت
 الكون للعالم لكان ختسا وحد قولنا العالم محدثا والعالم محدثا ما محالة فوجب
 ان يكون كذلك خروا لما سئل ذلك علما ان مدلول الصفة هو الحكم بالنفس
 نفس النفس من بابها المحرم عن هذه الحكم فانه لا يجوز ان يكون المراد منه الاعتماد
 لان الانسان قد يحرم عما لا يعتقد فيه السنة ولا من الاعتقاد زيدا في الدار بمكة
 والحالة هذه ان يقول زيدا في الدار ولا يجوز ان يكون المراد الاراد ان لا اخبار
 وقد يكون عن الدار اخبار والمجمع مع ان الاراد ان يسمع معلقا به علم ان يكون الحكم
 هو امر من غير النفس الاعتماد والعصود وذلك هو كلام النفس الذي لا يتحرك
 احدا انما كانت المسئلة الخامسة اتفق الاكثرون على ان الخبر لا بد وان يكون
 اما صدقا واما كذبا خلافا لما لاحظ والحق ان المسئلة لفظية لا يعلم بالدهم
 ان كل خبر فاما ان يكون مطابقا لمخبر عنه او لا يكون فان اردنا الصدق الخبر المطابق
 كلفنا ان نالكذبة الخبر الغير المطابق كلفنا ان نالكذبة لانه لا واسطة بين الصدق
 والكذب وان اردنا الصدق ان يكون مطابقا مع ان الخبر يكون عالما بكونه مطابقا
 وما كلفنا ذلك ان يكون مطابقا مع ان الخبر يكون عالما بانه غير مطابق كان هذا القسم
 بالية بالضرورة وهو الخبر الذي لا يعلم تأمله انه مطابقا لاصل المسئلة لفظية فتقول
 الملاحظ ان يحق على قوله بالنفس والنفس انما الصدق فتقول تعالى انما عن الكفاد
 انفس على الله كذا انهم به حينة جعلوا ائحان عن نية نفسه اما الكذب والامحذوابع

انهم كانوا يفترون انه ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعض من يكون
 عن يمينه حال خوضه مع انه ليس منى لا يكون له بل ان المحصول مع الله الكذب
 لا يكون كونا واما المحصول فيكون من اول ان يضع على طنبه ان يرد في
 الدار فاحذر كونه في الدار ثم ظهر انه ما كان كذلك بل جعل احدا من هذا
 الخبر السامى القائلين ان المطاعين مخصوصه ومقتد ولو كان الخبر المذكور
 لا يطابق الخبر كونا لفظا في الكلام السريع واحتج الجمهور بانواع الله
 على كل من اليهود والنصارى كبرياهم مع انما يعلم انهم من لا يعلم ضا د تلك
 المداها وتكرار ان محارب عنه ما راد له الاسلام لما كان عليه قومه كان خالما شيئا
 حال من اخبر عن الشريعة العلم بفساد وانه يعلم نفسه واعلم ان الخبر
 اما ان يقطع كونه صدقا او يكون كونا ولا يقطع بواحد منها فلا حرج في هذا
 الكذب غير ضمن النفس الاول في الخبر المتقطع عنه وهو ان يكون صدقا او
 كونا اما الصدق فمطروح هذا القطع اما ان يكون هو التواتر عنه وبحسب كل واحد
 والتواتر في سائر الطرق الموصلة للقطع في الطرق التي هي ايضا صدق القطع
 وادلم بكل ذلك المادة الاولى التواتر المسئلة الاولى التواتر واصل
 اللغة عثمان عن يحيى الواحد بعد الواحد بفترة ما خروا من قوله تعالى ارسلا رسلا
 تنزلوا رسول الله رسول بعض منهما وكذا التواتر والمحد من المراتب محميم
 على غير الاتصال واما في اصطلاح العلماء فهو خرافات بلغوا في الكذب المحم
 حصل العلم بقولهم المسئلة البانية ان العقل لا يصفوا على ان اصابا هذه
 الاخبار بعد العلم سواء كان اخبارا عن امور موحدة في زمانا كالاخبار
 عن البلدان العامة او عن امور ماضية كالاخبار عن وجود الاسماء والملوك الذين
 كانوا في العز والماضى الكالية وحكي عن السبعة ارض الواحد التواتر
 لا ينفذ العلم المعنى المسمى بل كاصلة في الطين العالي المعنى منهم من سلم
 ان خبر التواتر عن الامور الموحدة في زمانا بعد العلم لكن الخبر عن الامور الماضية
 والفرق العالي لا ينفذ العلم البتة لسا اما في اخبارنا حازنه ساكنه في وجود البلاد

العامة والاشخاص لما فيه حراخا كما عن المروزي خارا ما عن جرحه ما عن
 المساهدات فتكون المبكر لها كما مبكر لها هذان فلا يسمى الكمالين بال
 الحسم اما المبكر وجود الطين العالي المعنى الذي لا يكاد يهمل عند الكونين
 عن مقتضى التمام كذا الكلام وانه هل حصل المقصود لا والذي يدل على ان
 الما حصل ليس مقتضى حصار الى الاول اما اذا عرضا على عقولنا وجود خالصة
 وفلازم فلازم منه هدف الاخبار المتواترة وعرضا على عقولنا ان الواحد هذه
 الحاسن وصدقا الحزم السابق في كبر الحزم الاول وتمام التواتر يدل
 على احتمال بطون التفسير الى الاعتقاد للماول وتمام هذا الاحتمال كذا كان
 توجه عن كونه بعضا السابق الى حزم من وجود هذه الخبرات ليس احدى بار
 لدن الذي راى هذه السابعة هو الذي راى بالاسم الى ان هذا الحزم ليس مقتضى
 لانه يجوز ان يحد بحد سواء لدون الحسم والصون من كل هذه الاماكن العادة
 المحار حلقه او ان شامر المسكلات العقلية بغير وجود عن فكر العباد فنت
 ان هذا الحزم ليس مقتضى بطون كذا الطر الى اصل عصب خبر التواتر وان قلت
 لوجوزنا ان يكون هذا الحسم الذي راى من غير الذي راى بالاسم الى ان ذلك ال
 المسئلة المساهدات قوله لعل العباد دخلوا من او المسئلة البانية العقلية اعضاء
 فليس لها هاهنا تام بها ان من من وهو ان الله تعالى لو فعل ذلك لافضى الى
 استواء الحسم بالشخص وذلك ليس وهو على انه محال فليس لا سلم ان يكون مقتضى
 الاشكالية المساهدات لان المساهدات وجود هذا الذي راى الان فاما ان هذا
 هو الذي راى بالاسم في شاهد فلا يلزم من بطون التواتر الى هذا المعنى فطرة
 الى المساهدات واما الذي راى الذي راى عن امتناع هذا الاحتمال لا يرضى الا بالتمام
 لان هذا الحزم لو كان اعلى من ذلك البرهان كما ان الما على ذلك البرهان جالسنا فلك
 الحزم كذا العظام لا يفتقر هذه البرهان في غير الا يحصل لهم ذلك الحزم والبرهان
 ان هذا مسئلة الضرورات والاسم هو الذي كان ان منه فلك المساهدات لا يفتقر
 الحزم في هذا السبب المسئلة البانية العلم كالحاصل عصب خبر التواتر في وجود
 وهو قول الجمهور خلافا الى المسئلة البانية والكسبي من المعتزلة وتمام الحزم من التواتر الى
 منا واما الشبهة المرفضة من الشيعة فكانت متوقفا في لسا لو كان ذلك العلم فط

لما حصل لنا يكون من العلم المتعارف كالعلم بالبلد ولما حصل ذلك لم علمنا ان
 ليس نظري اعتراف من الحسن والمريض على هذا الوجه ككلام واحد وهو ان النظر
 في ذلك ليس المراد العلم باحوال المحرور وهذا القدر حاصل للعامة والمحققين
 لا به قد حصل يقولون علوم كسره ويم يستخرج من كسرها علما اخر سلبا
 اذ لا ذكره يدل على علم كسرها ما سطره من طلبة لوجه الاول على ذلك او الحسن
 وهو ان الاستدلال على غير تربية علوم او طنون موصول الى العلم او طنون
 وكل اعتقاد بوقوع وجود علم يرتب اعتقاد اخر فهو استدلال العلم الواقع
 بالتواتر هذا سلبه لا نالاسلم وجود ما اخبرنا اهل التواتر عنه الا اذا علمنا
 انه لا داعي للحجز الكذب ولا لغيره المخبر عنه وانه متروك كذلك امحال كون
 كذبا واذا بطل كونه كذبا ثبت كونه صدقا فالسابع لحجز التواتر بالمستقر عن
 كله واحد من هذه المعدمات لم يحصل له العلم وكان ذلك العلم استدلالا ليا الشار
 ان العلم بالخبر المتواتر لو كان ضروريا لكان مضمنا في محله لا يمكن الاستدراك به ولو
 كان كذلك لعلمنا بالضرورة كونها علم على سبيل المضطر اذ لو كان مضمنا في محله
 بالضرورة كله عامل كوز هذا العلم ضروريا كما في سائر العلوم الضرورية بل لما لم يكن
 كذلك علمنا ان هذا العلم ضروري الثالث دليل الخبي وصوانه لو حار ان يعلم
 ما غاب عن الحس بالضرورة كما ان يعلم المحسوس بالاستدلال ولما بطل هذا
 وظل الاول والله العلم والحجاب قوله ذلك الاستدلال سهلا في كل احد
 فلما استبين ان شاء الله تعالى فصل معزز اذ ذلك الاستدلال عامض جدا وهو ان
 معصية المعارضة الاول والحجاب عن الباقي كون العلم ضروريا كسنة العلم و
 محورا ان يكون اصل الشيء معلوما ويكون كسنة محمولة وعن الباقي لا بد من
 والله اعلم المسئلة الرابعة استدلال الحسن والمريض وجه الله على ان خبر اصل
 التواتر صدق مما لو كان كذبا لكان المخبر به اما ان يكونوا ذكرهم مع علمهم
 بكونه كذبا او لا مع علمهم بكونه كذبا انهم علموا هذا التقدير اما ان يكونوا قصدوا
 فعل الكذب لوجه مخرج او لا لوجه مخرج والباقي محال اما الاول فكان الفعل

لما حصل في وقت المخرج والارتم من حيز الدنيا القوي على الخ من مخرج
 وهو محال اما ما سألنا كونه كذبا جهة تخرج وجهه العج صارفة عن الفعل
 ومع حصول الصارفة القوي عن الفعل حصل حصول الفعل الا لا داعي من ذلك
 الصارفة واما القسم الاول وصوانهم قصدوا فعل الكذب لغرض ذلك العرض اما
 بغير كونه كذبا او شيئا اخر والاول باطل لا كونه كذبا جهة مخرج وجهه دعاء
 والباقي باطل لان ذلك العرض اما ان يكون شيئا او شيئا وعلى التقديرين فاما ان
 يكون رغبة او رغبة وعلى التقديرين فاما ان يقال كلام كذبوا الداعي واحد من
 هذه الاقسام فوله بعضهم لبعض هذه الدواعي وبعضهم لبعض الدواعي على كل
 التقديرين فاما ان يحل تلك الدواعي بالراسل او لا بالراسل فلا قيام كلها باطلا
 اما ان لا يحل ان يكون العرض على وجه الكذب مضمون علمه سواء كان ذلك العقل او
 بالشرع فكان ذلك صارفا دعاء او دعاء دسا واما الرغبة البرهنة فاما ان
 يكون حاضرا عن الكذب او لا في جميع عده ساجريا وان كان لا اصل له والاول
 باطل لان الكذب الساس له من بعض الاعراض الكثرة متاملة الكذب وان احاج اليه وكذا
 القول في القسم الثاني واما الرغبة فهي لا يكون الا على السلطان كسلطان لا يتدبر
 ان يحجب الجمع العظيم على الكذب الا يرى السلطان لا يمكن ذلك في جميع اهل تعداد
 لا به يعلم كل واحد منهم حتى يحمله مضطرا الى ذلك الكذب والسلطان كسرها ما
 يحرق اليهم على التحدث بكلام مع انهم احرر الامر بولونه حتى يصير منهم
 ولما نعلم في كثير الامور ان سلطة السلطان مع ان محرمه بالكذب في محرم ايضا
 ان يعل الخاتمة العظيمة كذبا بعضهم للرغبة وبعضهم للرغبة بعضهم للدين لا وكلا
 ما في جماع عظيمة اما سها جماعا عظيمة تمتع مساوي احوالها في قوة هذه الدواعي
 واما القسم الثاني ايم كذا مع انهم لم يعلموا كونهم كاذبين صدق ذلك لا يمكن الا اذا
 استند عليهم السلي لغيره واشتقاه في الضرر باطل وشرط خيرا التواتر
 ان يكون راقعا مع علم وجوده بالضرورة هذا اذا خيرا المخبر وز عن المشاهدة
 اما اذا توسط بين خبره وبين شاهد ذلك اسطر واحد او سائر طاقه
 لم يحصل العلم بحريهم اذا علمنا كون الراسل مضمونا لصغار المقتره وانه

التواتر ذلك الماعلم بطريق الماول ان يكون اهل التواتر الذين اسماهم احرار ان
ادلك الذين مضوا كان محققا لشرايط المعتمد في اهل التواتر والباقي اذ كل
ما ظهر بعد هذا وهو بعد ضعف فلا بد ان يستمر ما هو اليها من حدوده ووقت حدوثه
ما في قتاله الخبيثة والكرامية لما حدثنا بعد ان يكن لاحرم استمر في الناس وقت
حدوثها فكلما انظر في من ذلك علما ان الامر كان كذلك كلاله هذا امام الاستدلال
والاعتراض عليه ان رجال الاي الحسن اما ان يكون عن حد من هذا الاستدلال طريق يكون
الخير قد اذ ذلك سلم او المقصود في سلم ان اذ ذكره بعد المقصود في المقصود
للمقصود ان يكون دال على النعم والاثبات ثم من ضاير كل قسم من المظهرين
قاطع وهذا الذي ذكره ان الحسن ليس كذلك فليس بعدة الاشياء بقول المبحر ان
قال كونه لا الغرض قوله العقل بدون المخرج كالحاصل هذا الاسم على وجهه لا يصفى
لكنه اية لا يتولى سارا به بعض الخبر ان ياديه الجيد صالحة للعقل والبرهان والام
المحرفا والمخرج احد الطرفين لا المخرج وذلك المخرج ان كان من فعل الجيد عاد الظاهر
انه لم يحصل مخرج احد الطرفين من المخرج او كان ذلك المخرج او ضده لم يحصل
او سئل المخرج ليس من فعله بعد حصول ذلك المخرج الذي ليس من فعله اما ان يكون
اشد عليه واجبا او لا يكون فان كان الاول لزم الخبر ان كان الباقي فرباطا وسقيا صحة
قال لزام عليه وادرا ما انه باطل فانه اذا لم يحتمل ان يثبت عليه عليه جاد حيدان
عليه بعض الاوقات ذلك الامر خارج وقت اجراء ترويضه ولو لم يحتمل ذلك احصا لما كان
ذكره محتملا ما وكلاهما والمخرج التام واذا كان كذلك فترسل في عقله احدا لو فرض
الوقت الآخر اما ان يكون بمنزلة حقيق في ذلك الوقت في ذلك الوقت الباقي اما ان لا يكون
كذلك فان كان الاول فبطل حصول تلك الزمة ما كان المخرج التام حاصلا كما هو مرضا
حاصلا هذا حلف في انما على الكلام الى تلك الزمة فيسرها بها من فعل الله تعالى
بعد حصولها فان وجب ترتب اثر عليها لزم الجواب ان لم يحتمل سقيا مرة اخرى
لا الى نهاية وهو محال واما ان لم يكن يرتب اثر على ذلك المخرج في ذلك الوقت اهل حصول
منه وذلك الوقت من سائر الاوقات كانت منه تلك الزمة الى زمان ترتب المخرج عليه
والا يترتب عليه على السواء كما مخرج ولا يخصص الله فيكون اختصاص ذلك الوقت ترتب ذلك
الترتيب على ذلك المخرج في ذلك الوقت الباقي يكون محال احد طرفي الممكن المساوي على الاخرين

مرج وهو حال بعد ما نزلنا انه نالم حصل العدم مرج في قولنا ان يكون
واحد حصل المرج وحده يكون باعلاء هو هو المرج اما ان يتقدر ان لا يتحد
وارد بل ان بعد حصول مرج المرج اذا جاز ان يوجد ما والملاحد وافتقار
مرج واذا حوز ذلك حصل هو كذا الفعل لا يقع امره الا على ما لا حوزة اهل الواتر ان يكون
المرج واساولة باننا كونه كذا حقه صرف لا حقه دعاء بل ما هذا على ان الكذب
لكونه كذا وهو الكلام عليه في بطلانه في اول الكتاب سلطنا لكن عند حصول العار ان
وحده المركب لم يجر واساولة وان لم يجد حوز بعد حصول العار وان لا يقع
العدم وهو ان لا يقع العدم يسمى حوزا في المرج فقد حوز مع العار من الفعل
ان يوجد الفعل لم يقع مركب الكذب حقه صرف امتناع ان يوجد الكذب بل ان لا
من داعي لم لا يجوز ان يحدفه سهم من فعله بالكذب لكونه كذا ويتبين ان كذا ان لا يقع
على الكذب لا العدم هو كونه كذا فان سلطنا من المحال ان سهم العار الكذب
يجوز كونه كذا سلطنا حوزا كذا في الواحد والاسم ما في قولنا العظم محال
وهذا كما انه حاز على كل واحد منهم وحده ان ياكل في الساعة المعينة من اليوم المعين
واحدا لكل الحوز اسما والكل عليه سلطنا الحوز على الا بالاسم امتناع ذلك ما
الدليل عليه وكلف ورجعنا اعداد الكذب حتى لا نضرو عنه وان كانا يعلمون ان
ذلك يصرفهم اسما عاملا وان كانا كذلك علمنا ان دعوى الفنون باطله وعلى الثاني
سلم اسدراء العان بعد طنا قويا بان الملك العظم لا يسمون على كل طعام معين
في زمان معين لكن لا يسمون حصول النفس السام من كذا كذا ذلك طنا على كل واحد منهم
من واحد منهم لا يقع صدور من الثاني يكون صدور عن كل واحد منهم
ويجوز هو الحق النعنه على الحوز كذا في دعوى الفنون في الامتناع سلطنا ان لا يصر عن
سور كونه كذا لم يلب از ذلك العزم اما ان يكون عدا او دنوا او رغبة او رهبة ما
الدليل القاطع على المحصر سلطنا لم لا يجوز ان يكون عدا الكذب مفعولها طنا
عطفها لا سلم ما في كثير من الناس من حصول الكذب المفضي الى حصول الدماء
الدماء حارة ولو كذا في كذا من الزهاد وصفا اساكين من الحارث فيضا بل
الاموات وزعموا ان عزمهم من حمل الناس على العبادات وان كان ذلك فاعلم انهم

علم الكون بما هم أحقوا منه حصول صحة دسنة وان كان لا يحصل
سلمنا انه ليس الغرض منها علم لا يجوز ان يكون الدرجة دسنة وقرلة الدرجة اما
احد المائل واسماع العركلا ما عرفنا فلما اراد الدليل على ان المائل الساطع
على صا دهر القصر وله الخايعا العظمى لا سكر كوني الدرجة الى الكون لا جلا مد
عذر العرض فلما اراد ادعت الطر العوي فلا تطلع وارادت الخرم المانع من النقص
ما الدليل على فانه اذا حاز ذلك المصير المانه وان كان هو هذا الحكم لبعض ما نعا
من توبه للمناق لم قلت انه تمت كوني الكون كونه الدرك لانه انا لو قدرنا ان اهل
بلده علموا ان اهل سائر البلاد لو عرفوا ما في بلدهم من الرضا العام لسرخوا الذهب الى
بلدهم ولو كانوا ذلك لا حلف المعبشة في تلك البلد ودرنا اهل تلك البلد كانوا على
حكما حار في صل هذه الصور ان يطالعوا على الكون واركانهم من حلا صنف
امكان ايمان الكون العظم على الكون على الدرجة سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون للدرجة
وله الساطع لا يمكنه اسكان الكون فلما اراد على الطر التوت فسلم وارادت
النقص على الدليل فانه اذا حار اسكات الورد الا لغير هذه فلم لا يجوز اسكات الكون
وما الصراط ما يجوز فلما حاز فلما احد العلم الضروري به لكونه غير ذلك
فلما هذا الاعتقاد ليس امر من الاعتقاد الاصل لوجود محمد موسى وعيسى عليهم السلام
فلم لا نعور الضرون في ذلك حتى يحصلوا عن علم مثل هذه الدلالات الضعيفة سلمنا
ذلك فلم لا يجوز ان يقال انهم كذبوا لدواعي مختلفة بعضهم للدرجة وبعضهم للدرجة
بعضهم بالمراسل وبعضهم بالمساقبة قول الكلام في جماعة عظيمة بعضها جماعات
فلما ان يكون شرط اهل السوات ان يكون انفاصهم بالخير جدا لتواضعهم
من شرطهم ذلك الاول باطل والاني ان يكون كل واحد من انفاصهم بغير الانفاص ذلك
ولزم التسلسل والسوا حق في فرض الكلام بما اذا كان المراد بذلك وحسب بطل
ما ذكرنا ان سلمنا انهم ما كذبوا عدا فلم لا يجوز ان يقال كذبوا فهو الا ان المراد
عليهم والاستقاه حاصل المحسوسات بدليل العقل والنقل اما العقل فن
وحسب الاول انهم قالوا قد علم ان عليا بن علي شخصا اخر مثل زيد وسكبه وخطه

وهذا التقدير لا يبعد اعما على التواتر لحوار ان يكونوا بغير ادواته لنزله فيهم
وما نؤكد ذلك ان الاحكام البدنية والسياسة مدسنة تحت بحسب بعض
عن بعض وكذا الحيوانات لا سيما البرية والحيوية مدسنة بعضها بعضها
الى حد كبير المهم فادان كان كذا فلم لا يجوز سلمنا في السياسة انهم ما كذبوا
الذين لا يمنع الاحتمال فان فلما ان حكمته قال لمعه عن حلقه شخص مثل زيد
لما ف من الفلسفة ذلك مدسنة حواء الناني او علق الناطع امر مشهور لان
الاسان في ذوى المحرك ساكننا وما العكس ذلك بعض حصول اللبس الحيات
واما العقل فغيره من الاول الى المسح علمه اشتد بعضه ما قلب هذا
المنهم من جهة احدها ان ذلك كان في زمان عيسى عليه السلام وخرق العان حاز في زمان
الاسان دون سائر الازمنة وماها ان المطلوب بعد حلقه منه وسكبه فكون الاستقاه
اكثر واما الماسرون ليدرك العقل كذا فليس فيهمز عليهم الكون عدا وانها
انهم بطروا الكون من بعد ذلك نظمة الاستقاه فلبت الحوار عن الاول انه لجاز
ذلك زمان الاسان الحار مثله في سائر ارضه الاسان وعد ذلك لا يمكنه القطع بان
الدكا حد الصلار الحار من المصطف صلا الله عليه وسلم الحار ان يكون ذلك خصوصا اخر
خبيبه به وايضا فلم لا يجوز احراق العادات في هذا الزمان كذا في الاول ولما ما نفعها
فلما هذا لا يسفهم على هذه الحسن فاهل الاعتراف وسقراطتها ههنا فلس
ذلك الامتناع معلوما الا بالله فان قبل العلم بذلك ليهان تكون الحوز قائما و
العلم بعضه خبر الواسع بقرينة فاد هذا لا يمكنه حصوله لا يمكنه العلم خبر
التواتر لم يلزم من غير ما لم يلزم احتشاج الكرامات وعمر النبا وان العدل ما يكون بعد
الصلوة والخوف ما حال الصلوة والاعتناء بالاستقاه حصل حال الصلوة لانهم لو
لم يكونوا من ذلك السجود ومن المسيح عليه السلام لما صدوا ذلك الشخص عن النبا
ارادوا فارصوا الصلوة كما نوا في سرهم وناظرين اليه ولا الهادى برودن التواتر
اربع بعد الصلوة قبل الموضع من طوله بحيث راء الجمع العظيم في باض النهار
وذلك سطر قوكم للوجه الباقي ان جاز على اللام حال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في صورة دحية الكلبي وان الملائكة يوم بدر شكروا ما مكال الاديمن الرقة الثالث

انما قد انما بما يسبح له عند الخلق الشريفة والعصا سبلا وهو لها في الخارج
 وكل ذلك ما تولد احتمال الاستسقاء سلما صحه فيكم في التواتر عند المحدثين
 علم فليكن التواتر في الامور الماضية والقرون الحاضرة وهو حرق هذه السرايط وكل
 الطعنة الماضية في له في هذه الامور التواتر اخبروا ان اولئك الذين سخطوا
 كانوا موصوفين بصار اهل التواتر فلما هذا منه صرح لا الذين اخبروا ما احبوا
 كل واحد منهم ان الذين اخبروا انما في هذه التواتر و ان الذين اخبروا كل واحد
 من الذين اخبروه كانوا اولئك الذين لم يكرهوا عاد. عليهم اثم جمعوا هذه الخف من
 اما من كثيرين قال ان يدعي عليهم ما ذكره من هذه الامور لعلها والسماء لا يصبون
 هذه الدعي على بعضها فصلا عن العوام فصلا عن ان يقال انهم علموا ذلك بالضرورة
 قوله ان كان حادنا الطهرنا في حربه فلما لا نسلم ان كل معاله طهرت بعد المعاملات
 وان سترت بها سر الخلق حذوت طهورها ووقت ظهورها الحوار ان يصح الصلح
 قتاله ثم انه يدركها جماعة طلبة وكل واحد من ذلك يدرك تلك الجماعة اخر من
 عبران سندوه الى العالم الاول الى ان ذلك الحشر حذاه ان كل واحد منهم لا يعرف
 حدود تلك المعاله ولا زمان حدوثها وهذا الطريق حذر الى راحف من الناس بله
 عليهم اقامة الدلالة على هذا هذا الاحتمال في الذين عند القطع يصح ما ذكرنا ان
 الوقائع الكبار التي وقعت لعظم الملوك الذين كانوا قتلوا سلام بل كسفة وقام نوح
 وادريس وموسى وعيسى عليهم السلام لم يعل شربها النساء بعد الاحاد فصلا عن التواتر
 مع كونها من الامور العظام فعلمنا ان وصول الاخبار الساعية واحد ما ريلت
 ذلك لظا ول يد بها او لعدم الداعي الى اعتبارها فليكن صراط طول المنة
 وقصها وانما فليكن ان يكون خبر التواتر موجود فيهم وادرس وعيسى
 فليكن العلم انه لا ينفذ ما لم يثبت استواء الطرفين والواسطة في نقل الرواة وذلك
 لا يثبت الا ان لو كان مضموعا لاستهزا الواضع وزا في الوضع فاذا لم يحذر
 تطاول الخلق لم ينفذ ذلك الحشر العلم سلما ابلغ ذكرته بدل علم ان خبر التواتر ينفذ
 العلم كمن يصا ما سطره وجه الاول لربا ما جخر التواتر العلم لا فاد ابا علما
 ضروريا او نظريا والصانع باطلاق ما يقول ما كان باطلا فلما انه لا ينفذ علما

روايات

ضروريا لا العلم الضروري وهو الذي لا يلزم من وقوع الشك عنه من الغضا ياد عنه
 فيه وجهان يلزم من وقوع الشك عنه من الغضا ياد عنه فيه وجهان يلزم من وقوع الشك عنه من الغضا ياد عنه
 لا الغرض او لغرض رغبة او رغبة او لغرض رغبة او رغبة او لغرض رغبة او رغبة او لغرض رغبة او رغبة
 لا يمكن القطع في الامر كما اخبروا عنه واد كما ان كل ذلك لم ينفذ العلم ضروريا ولا حاد
 ان يكون طرنا لا المصلحة الدليل لا تاتي من الصانع والمخبر وكان يحل ان لا يحصل
 لغير العلم فليكن العلم اعطاء الدفعة هذا الماد للعللا ليرتفع التوقع على قوة
 اعطاء الصبيان والعلل فادام لم يكره اعتقادهم علم فليكن اعطاء العقل العالي
 ان يكون التواتر عند العلم يتوقف على عدم مطر والفسس الى المفسر علم في مرسانه
 فليكن المفسر يتوقف الله على ما تم حصوله في عند العلم العالي لو حصل العلم
 عن التواتر يحصل اما مع الحوار او مع الدخول في حصول حوار ان لا يحصل
 اسع القطع بحصوله فلا يمكن القطع بان التواتر عند العلم لا محاله بل حذر
 العلم عن خبر التواتر بحذر حصوله عند سماع صبر الماد ويعني القواب
 وان حصل مع الدخول في المفسر اما قول كل واحد او قول المجموع الاول باطل
 اما الاول فلا يعلم بالضرورة ان قول الواحد لا ينفذ العلم واما ما ساطا قول
 كل واحد ادا كان مستقلا ما استلزم فان حذر الاحوال دفعه لم ان يجمع علم
 الامور الواحد موزن مستقلا بالماثل وهو محال وان حذر على العاقبة فاذا
 حصل الامر بالسابق استحالة حصول ذلك الماد بعينه باللاحق فتابع الاحاد الموزن
 فاستحال ايضا حصول مثله لا محالة المحج من المفسر فليكن ان يقول الاحاد
 خالما عن الماد لم يكره العلم القطع معك عن المعلول وهو محال ولا حاد
 ان يكون الموتر قول المجموع اما اول فلان قول كل واحد ان ينفذ الاحتمال كما كان
 عند الانفراد ولم يحدث عند الاحتجاج امررا بد كمال لم يكره الاستلزام حاصلا عند
 الامور وحال لا يحصل عند الاحتجاج وان حذر امرا اما بالروا الاول فليكن فان
 كان المفسر لذلك المذموم قول كل واحد عاد المحدث والمذكور وان كان المجموع عاد
 القسم المذكور وان كان المحدث لم ينفذ التسلسل واما ما ساطا وهو ان المستلزم
 يتوقف على متلزامية الدعي امر عدم فكالمستلزمة امر اثبتا فان كان الموصوف

هو المجموع لزم حقيقة الصفات الجارية في الاشياء الكونية وهو محال واما ما لا يقلل التو
 والاكراهما يكون دورا للمعرفة المحررة اذ كان كذلك كانا عند حصول كل واحد منهما
 يكون الباقي معدوما فلا يكون المجموع وجودا في زمان أصلا فيحصل ان يكون المكون هو
 المجموع لا والشيء بالموجود في نفسه لا يسمي وجوده وانما انبعاثه وهو ان الكلام
 المشهور في هذه المسئلة ان قول كل واحد لما لم يكن من تراوحي يكون قول كل واحد من
 كان كل واحد من الرغ لم لم يكن استحقاقا ان يكون الكل استحقاقا للوجه الثالث
 واستحقاقه ان يكون من التوابع مستقلا للعلم لان المسلم انما لا يحد من وجوده باطل
 او المحرر وهو محال ان المجموع لا وجود له وما لا وجود له استحالة ان يكون شيئا
 فان ذلك الموجب هو المحرر والآخر شرط وجوده سائر الحروف فله او شرط وجوده
 المحرر والآخر سائر الحروف فله شرط وجوده حال حصول المشروط والحروف
 السابقة عن وجوده حال حصول الحروف الاخرى عن المال ان يكونه الشيء بعد لا
 يكون صفه والا كما في الصفه جاد به يكون متوقفا على الصفه اخرى ولزم التسلسل واذ
 كان المسوقه امراديا استحال ان يكون جزء العلم او شرطها اما الذي سلموا ان خبر
 التوابع عن الامور المحررة بعد العلم فكلمه متوقفا على كون التوابع عن الامور الماضية بعد
 العلم بعد احكامها والتوابع عن الامور الماضية مع غير امور باطله فوجه الاستحالة
 مع سائر الاول واليهود والنصارى والمجوس والمناوذه على لزم كل فرد منهم وتفرق
 في الرد والقرى محمدين عن امور باطله وطحا عند المسلمين وذلك بغير المدعى في التوابع
 فان ذلك شرط التوابع اسواء الطرفين والواسطة وهو غير حاصل في هذه القرون لان اليهود
 لم يعد لهم زمان يصير النصارى كانوا مطلقين الاستدراك والعلو المحرر والمناوذه
 ذلك عدم حيلهم لا يسمي استواء الطرفين والواسطة لكن الطرفين المحل اما العقل او النقل
 او ما تتركب منها والعقل المحقق الحكي واما النقل فاما من الواحد او من الجمع وقول الوا
 الماضي لو كان معصوما وهو مفقود في زماننا واما الجمع فهو ان يقال ان اهل التوابع على
 كونهم محمدين انهم كذلك كانوا انما لم يكن ارجاء الاسلام بعد عن ذلك ففقد الفرق الاخرى
 ذلك بغير بعد ملاحضتها وتذكر الاخر اوله العكس وانما المراكمة فيها فتوابع يقال ان
 اهل التوابع كان حرمنا موصوفا لغيرنا الامر كذلك قد عرفت خدعة هذه الطريقة وليست

في زماننا
 ١٢

وليس قول احد القولين اولى من الآخر فاما الذي انشأ على هذا القول
 لم يتق منهم عدد اهل التوابع قلنا هذا محال لان ما له اعطيه للمعروف في التوابع
 والغريب بحيل قلمهم ان هذا الحد واما النصارى فلم يكونوا بالانفس في قولهم
 ان هذا التوابع لم يكن سره محمدا الى زمان محمد عليه السلام وطهرون لكنه باطلا ما
 المسلمين وهما وحي اخر من المعارضات يكون في كبار الهواة هذا اخر المعارضات
 واعلم ان بعض هذه الاسئلة والمعارضات لا شك ان ضاهاها اظهر من حجتها لكن
 اما كفي في ادعاء الظن القوي لا في ادعاء النفس اليام وكان عرضا من الاطباء في هذه
 الاسئلة ان الذي قاله ابو الحسن من ان الاستدلال المحرر التوابع على صدق المحرر امر سهل
 معروف في قول الله الصبار ليس يعارض بل ما فيها من المياطمة في الكلام ولا يتم
 المقصود بالحوار الباطل غير كل هذه الاستدلالات ذلك لو ان كل ما يمكن بعده صبار
 في النظر عليه ومن المبرر لكل عامل ان علمه وجوده على الصلوة والسلام اظهر من علمه
 بصفه هذه الدلالة وابطالها فيها من الاقسام سور العلم المطبوع وما اوضح على الحق
 غير حاز فظهر ان الكلام هذا انه من ان هذا العلم ضروري في حجة استدل الى الحرف
 في الحوار من هذه الاسئلة طر السكينة الضرورية لا يسمي الحوار والله اعلم المسئلة
 الخامسة في شرائط التوابع اعلم ان هذه الاحكام التي يعلم خبرها ما صيرار الحق عليها
 فيها هو العلم ولا حاجة بنا الى اعتبار حال المحرر بل بحيل عمل السامع حال نفسه
 فاذا حصل له العلم لمحمد بذلك الاحكام صار محمدا ما ولا فالحجة عنه رايه لم انه بعد
 وقوع العلم خبر حرمهم مع ان محمدا عن احوالهم يقول لو لم يكونوا على هذه الصفه
 لما وقع لنا العلم بحرمهم واعلم ان بعض امور بعض في كون التوابع بعد العلم و
 امور انظر انما بعض مع احكام الحقيقة عن حرمهم اما القسم الاول فيقول ان
 تلك الامور اما ان يكون راجحة الى السامع او المحرر اما الامور الراجحة الى السامع
 فامر ان لا يكون الا ان يكون السامع عالما بما حرمه اصطرازا لا يحصل الحاصل محال
 يحصل مثل الحاصل انما محال ويحصل المعقود انما محال لان العلم الضروري انما يحصل
 ان يكون احيى بما كان زمانه اذ كان العلم حاصلا من الشرع والاشياء لا يحتمل ان لا يرفع
 لم يكن للاخبار عنه ناسا في العلم به والثاني في ان الشرع هو المرتفع عن ان يكون السامع قد

لنبيه اذ يقول والاعية اذ يعبر عن وجه الحجة وهذا الشرط انما اعتقه الشريفة
عنه الحجة على المصطفى امامه على رضا بقية موارثه لم يحصل به العلم لنفسه
فقال اذ كان لهم اعتقادوا على المصطفى عليه واحج عليه ان حصول العلم على
خبر التواتر اذا كانا احاداً حاراً ان يختلف ذلك باختلاف الاحوال فيحصل السامع
اذا لم يكن لها اعتقاد بغير ذلك الحكم فلو ذلك لا يحصل له اذا اعتقد ذلك بان ذلك
لم يكن على ان يجوز واحد من خبركم بانه لم يعلم وجود المبدأ في النار والكوادر
الخطام بالاحار المتواتر لاجل شبهة اعتقادها في غير ذلك الاساس فليست الا داعي
لدعوا المعلا الى سوا اعتقاد بغير هذه الأمور والاشبه في غير ذلك الاساس اصلاً
ما رجع الى الخبرين فان كان الاول ان يكونا مضطربين الى ما احبوا فاعيد كان غير الضربة
بحرر حول الاساس فيه والاحرم لا يحصل العلم به ولذلك بان المسطر بحرر واليهود
نقوه بعد علم اللام ولا يحصل لهم العلم بها الثاني الحدود ومن سائل المسئلة السادة
قال العاصي ان يذكر العلم ان قول الاربع لا يبعد العلم اصلاً او يوقف حول الخمسة واجح
عليه بانه لو وقع العلم بحرر اربعة صادق لوقع بحرر كل اربعة صادق وهذا باطل فبال
شبهه سائر الملازمة انه لو وقع يقول اربعة ولا يقع يقول ثلثهم مع سائر الاحوال
العالمين والسامع في جميع الشروط لم يسمع ان يحبر ما ماله الخاج نود حله فيه
ثم مع باعناهم بحروننا لوجود المبدئية ولا يعرفها والمالم بحرر كل شيء قولها واما
قلنا ان العلم لا يحصل بحرر كل اربعة انه لو وقع العلم بحرر كل اربعة اذا كان احاداً
لكان كما اذا شهد اربعة اشهم شاهدوا فلما على الزنا ان يسمع العاصي عن التركة
لاهم ان كانوا صادقاً وحج ان يحصل له العلم بقولهم وحشد يستغنى عن التركة
وار لم يحصل العلم بقولهم قطع يكونهم كاد من قطعاً وحشد يستغنى ايضا عن
التركة ولما لم يكن كذلك لاجتماعها على امامه وحرر الحد وان لم يضر القاضي الى
صديق علمنا ان العلم لا يقع بحرر الاربعه فان قيل الملازمة ممنوعة قوله لو وقع
العلم بحرر اربعة صادق في جميع العلم بحرر اربعة صادق اجزائهم كذا وكذا
ولما لم يلمس ذلك سابه ان العلم بحرر الاحار من فعل الله تعالى عندكم فاذا كان
لكل حارسه تعالى ان يكون ذلك العلم عند حرا اربعة ولا يخلقه عند حرا اربعة
والبحرر العان في ذلك علم طريقة واحدة وان كانت تلك في اخبار الخجاعات
عظمه على طريقة واحدة كما ان التكرار على النفس الواحد العتق من الخطة

والعلم المظهر انما يكونان مرساً وذلماً قد يكون منه الخطة وقد يكون الحجة
فنه مختلف فليست انما يلزم من اطراد العان في جميع اطرادها ومثله علم فليست يلزم
من حصول العلم عند رواية اربعة حصوله عند سواه ان اربعة سابه ان السهال وان
حما والمعتنى كغير لفظ السهال كحالت للفظ الحما الذي ليس به ان علم لا يجوز ان
يخرج اربعة يبعد العلم الضرر عن خبر الحرا الذي ليس فيه لفظ السهال ولا سفا
عند لفظ السهال وان كان سطر السهال ان يفتح الخبر عن خبر السهال وذلك لا يصح
نوعه انما على الكثرة فلا حرم لم يبعد العلم بخلاف الروايات سيما ان ما ذكره في حرم
ان قول الاربع لا يبعد العلم لكونه حرم ان قول الخمسة لا يبعد ان قول الخمسة لو ان
ان يبعد فاذا شهدوا ما كانوا صادقاً وحج ان يبعد العلم الضرر وان لم يحصل العلم
بصدقهم وحال القطع بكونهم بقوا يحصل ان يكون الخمسة كل اربعة في القطع بانه لا يبعد
سواء ذلك لكونهم ان يعطوا ما ان يبعدوا هذا القسامة لا يبعد العلم لغير ما تقدم ذكر
والخواس واما المسئلة الثالثة الاول فوارن ولا حوا عنها واما المعارضه بقول
الخمسة فلما ان اربعة لا يسمع ان يقع العلم بحرر خمسة والكام انما لم يعلم صدق هذه الخمسة
واروح عليه امامه الذي حار ان يكون اربعة منهم شاهدوا ذلك والكامر ما شاهد
لمزم امامه الحدصول اربعة منهم واد لم يعرفهم ما عاينهم وكان الخامس كذا نالا حرم و
عليه السامع عن احوالهم وهذا خلاف الاربعه فانه اذا لم يحصل العلم بقولهم وحج ان يكون
الواحد منهم كذا ما يبعد البعد بسقط الخمسة بقولهم ولمم الكاكم رد قولهم واما
علمهم بطريق الترق واعلم ان هذا الكوار بعض القطع بكونهم واحد من خمسة او القطع
ما قول الخمسة لا يبعد العلم اصلاً والعول بانه لا يلزم من كون قول الخمسة بقول العلم
ان يكون قول كل خمسة بقول العلم قوله لمزم ان يعطوا ما بانه لا يقع العلم بحرر
السامع فلما اهل العراق يقولون يختلف حصول من المبدئية عليهم كذا واحد منهم على ان
ما قيل ولا عرفوا بالاكمل واحد منهم بحرر عن خبر ما يحبر عنه الاخر وهذا السامع في
علمه حرم من المبدئية كذا واحد منهم بحرر عن خبر كل واحد منهم عن غير خبر
وانه اعلم المسئلة السابعة الحرا ان العدد الذي يبعد قولهم العلم فليست يعلم
لا عدد بغرض الاوعر مسعدة العقل صدور الكثرة عنهم فان الباقي عنهم مواجداً

لو اريد عليهم من احد لا يوجب في حوايل الامام على الكثرة فيهم من اعتراف عدا
معتنا وكما وحوها احدى الامم من عدد بها موسى عليه السلام وبانها
العشرون وهو قول ابي الجوزي قال لقوله تعالى لم يكن منكم عسرون صاويون بعلمها
ما من احد منكم الا على العسرون والما حصرهم بالخلاف لانهم اذا اجمعوا حصل العلم بصدقهم
وبالثبات الاربعون لقوله تعالى فيهما النبي حكيمه ومن اتبعكم من المؤمنين ثلثة
الاربعون رابعها السبعون لقوله تعالى واحسان موسى فيه سبعين رجلا وخامسها
بثمانية ولسعة عسرون اهل بدر وسادسها عدد سعة الرضوان واعلم ان كل
ذكر بعدد لا يخلو له بها ما زلت ادا علمتم العلم معرفة تكاليف العدد بعدد
عليكم الاستدلال على الخصم فليكن الالامسول الله على حصول العلم بطريق المتواتر
بما لم يصح في الوجود ان كل تقدم سانه فهذا هو الشرط الخامس في حصول البراهين
اذا احسن المحرم من المباحين فاما اذا علموا عن تقدم اخبر بالواقع حصول هذه
الشرائط في كل تلك الظواهر وتعرض ذلك بوجوه اسوا للظهور والواسطة اما
العلم الثاني وهو الشرط السادس عشر في عدم معانها من عدد اربعة الاول ان
تصريح عدد وان لا يحرم بل هو باطل لان اهل الحايه لو اجمعوا عن سقوط المودون
المان من الخلق كان احاديثهم مفعلا للعلم الثاني ان لا يكونوا على دين واحد وهذا
الشرط احدى اليهود وهو باطل لان الله لو جعلت لم يحصل العلم سوا كانوا
على دين واحد او على اديان فلهذا في واران بعد حصول العلم كذا كانوا الثالث
ان لا يكونوا من جنس واحد ولا من بلد واحد والاولى ما تقدم والسر في شرط ان
الرواية من عدد العسرين في الخبرين لا لا يفتقروا في الكثرة في العدد حصة قول
المعصوم لاختلاف البواب المسئلة النامه في صواب الرواية من هذا الحق مثال ان
يروي من اصدار خاتما ده عشرين من العدد واحد احاديثه وهو خمسة من الاربعة واحد
احاديثه وهو عشرين من الاربعة واحد من كل واحد منهم في هذا الخبر ساهوا في الاحاديث
على نحو حاتم من جهنم الاول ان هذه الخبرات مستكره في كل واحد وهو كونه يحتاج
الراوي الخبري بالمطابقة راوي لكل الخبر كونه بالشمس فيه فادخلوا حادثة البواب
صار ذلك الكلي جريا بالتواتر الثاني ان يقول هؤلاء الرواة ما سرقتم لم يكونوا ملابدين

وربما

وان يكون الواحد منهم صادقا وادان كان كذلك فقد صدقوا في واحد من هذه الاخبار
المروية ومتى صدقوا الواحد منها لم يكونوا سخيا والوجه الاول في كونها بالحق
الماضي انما السجادة والله اعلم الثالث الثاني فانهما التواتر من الطريق
الدالة على كون الخبر صدقا لقوله الطوطي في الصحيح وهو بانها الاول الخبر المذكور
عز ووجود محمد بن النضر بن النضر الذي عرف وجود محمد بن النضر في الثالث
حضره تعالى صلواته على ارباب الملوك الاديان ولكنهم اختلفوا في الدلالة عليه
اختلفت في مسلمي الحسن والحسين واصحابنا فمددوا في التواتر في العلم دلالة انما
اخبار الرسول عن اتباع الكثرة على الله تعالى في الثاني ان كلام الله تعالى في امم بذاته
وسهل الكثرة في كلام المفسرين من سحر الخليل عليه اذ لم يقم بالعلم على
دين العلم والجهل والجهل على الله تعالى محال ولما لم يرتفع خبره في الاول في العلم
بصدق الرسول موجود على كماله المعجم على صدقه وكل ما كان لا في المحرمات مما
الصدق في الغل فادان في صدق الرسول عليه السلام مسعدا من بعد الله اياه وكل ما
مدل لوجه ان الله صادق لو اجماع الكثرة عليه لم يلم من صدقة النبي عليه السلام كونه حادقا
ما ذل العلم بصدق الرسول من خوفه في العلم بصدق الله تعالى فلو اسفد العلم بصدق الله
من صدق الرسول عليه السلام لم يلم الدوران فليكن الاسلام اذ كماله بصدق الله تعالى للرسول
على كونه حادقا بصدق العلم بكون الله تعالى صادقا لان قوله للعلم المعين انه رسول
حان بغير قوله الرحلة لغرض الله في كل فان هذه الصفة وان كان اخبارا في الاصل
لكونها انشاء في المعنى والاساس في طرق النبوة والصدق والكثرة وادان كان كذلك مقول
انه تعالى للرحلة المعين انه رسول بغير علمي صالحة سواء قد راي الله تعالى صادقا ولم
تقدر ذلك وعلى هذا سقط الدوران في ان قوله وهو الرسول المعين انه رسول
انما ليس بحديث الصدق والكثرة لكن انما ثابته في الوقوع في الوضعية لا في المحور
المعنى واذ ان كان كذلك لم يلم من قوله الله تعالى له انه رسول وان يكون الرسول صادقا
في كل ما يقول من كونه ذلك الخبر صادقا امر حقيقي في امور الحقيقة لا في اخبار المحال
المستبعد فاذ لا طريق للمعصوم كونه الرسول صادقا فيما يخبر عنه الامم فليكن الله تعالى
صادقا وحسبهم الدوران في الثاني ان الصفة في اصول الفقه غير ملزمة

ما يدركه تعالى في الوجود ليس هو في ذاته بل هو الكلام المسموع الذي هو
الاصوات المقطعة وادكان كذلك لم يدرم مركز الكلام العام بانه تعالى صدق
كذلك هو المسموع صدقاً فعلياً ان هذه هي الحقيقة وانما يقال ان هذا
الكلام العام بانه تعالى صدق قوله لانه تعالى ليس هو اهل ولا يكون جازلاً
استحال ان يحيد بالكلام البشري خيراً كما دأب علماء هذه الفصحة عندهم فما
المرهان عليه انما المعترلة فيهم طموحاً ان هذا الحي طاهر على قواعدهم ومعالوا
الكذب قبيح والله تعالى لا يقبل الفصح ولا عيب من امر الله تعالى عن الله
لا يصح عليه الكذب من ان يكون موقفاً بالحي عن طمعية الكذب لا بالصديق مستوف
بالصور مقبول اما ان يقول المراد من الكذب الكلام الذي لا يكون مطابقاً للحقيقة
في الظاهر سواء كان محتملاً او ضريحاً ريان او نقصاناً او حصره واما ان يكون المراد
منه الكلام الذي لا يكون مطابقاً للحقيقة في الظاهر سواء كان محتملاً او ضريحاً
عن صدق مطابقاً فالمراد من الكذب المعنى الاول لم يعلم ان كلاماً يسمى والله
لا يحوز ذلك على الله ولا انما الجموع في كتاب الله تعالى محصور وادكان كذلك لم
يكسر ظاهر الجمع مطابقاً للحقيقة وكذا الكذب في الاضمار وانما اهل الاسلام
وكما ان الله تعالى حتى انه حاصل اوله فان الناس اختلفوا في معنى اسم الله الرحمن الرحيم
فمنهم من يقدم المضمرة والمراد بالحق ومنهم من يراه وكذا الكذب في العالمين والروا
معناه قولوا الحمد لله فلا صار منوعاً عليه ولا المعترلة انما هو على حسن المعارف
مع انه لا معنى لها الا للحسن الذي يكون طاهر كذا وكذا عندنا ضار شرطاً خارج وقد
خاص يكون صدقاً وادكان كذلك مساو لا يمكن ان يفسر الكذب المحتمل على الله تعالى والله
الموافق انما التفسير الذي يقول سلم انه قبيح مستدير الرقيق ولكنه غير ممكن
الوجود لانه اخر غير ممكن كونه اهل ولا هو محتمل على ضريحاً ريان او نقصاناً او حصره
صدقاً وعلى هذا التقدير يقع الامان على جميع طواهر الكلام والسنة ما وملت لو
كان مراد الله غير طواهرها وحاصل تبيينها والا كان ذلك ممسوا وهو غير جائز
ولا بالحرز في ذلك لم يكن كلام الله تعالى فائدة حكيم عشاء وهو غير جائز
ملت الخواص الاول بالذكر يريد كونه ملبساً ان عنته انه تعالى فعل
فعل لا محتمل الا المحتمل والملتس هو غير لازم لانه تعالى لما قرر في مقول

المقطوع واللفظ المطلق حار ان يكون مراد به المقيد بعد عن صدق كونه محتمل
الذكر لكان يتقن للمقطع وقبح ذلك انما امارات في الاخبار ولو قطع المقطوع
بمعنى الظاهر كان دفع المقطوع ذلك من قبل نفسه لا من قبل الله تعالى حيث
قطع لا يرضى القطع وهذا كما تقول انزال المعاصيات فاما ما وادكان مراد به
المحتمل الا انما لم يدرم معضلة طواهرها بل كان فيها احتمال فغير ذلك الظاهر السابق
لاحتمل كما قال القطع بذلك بقصر من المقطوع لا للمساواة تعالى وعمر الثاني لو ساعدنا
على انه لا بد لله تعالى في كل فعل من غير محتمل لكن لم يدرم طمعية لا حصر من ذلك الطواهر
فمن معانها الطاهر البشري ليس العزم من انزال المعاصيات فيهم طواهرها
لما العزم من انزالها امور اخر فلم لا يجوز ان يثبت كونه ما لم يثبت انزال المعاصيات
مشروطاً ان يكون الدليل فاما على امساع ما اشعره طاهر اللفظ فاما يفتق
هذا الشرط لم يكن انزال المعاصيات حاراً فلت لا شك ان انزال المعاصيات مشروط
بان يكون الدليل المطلق للطاهر معلوماً للسامع بل هو مشروط بان يكون ذلك
الدليل موجوداً في نفسه سواء علم السامع لذلك المعاصيات او لم يعلم وادكان
كذلك فاما يعلم السامع انه ليس في نفس الامر دليل مبطل لذلك الظاهر كما يمكنه
احرازه على طاهره ثم لا يفتق العلم بعدم الدليل المبطل للطاهر عدم العلم بهذا
الدليل المبطل لا باسناً في الكتب الكلاسيكية لا يلزم وعدم العلم بالشيء العلم بهذا
الشيء وادكان كذلك واطاهره سمعوا بالوجود ان يكون هذا دليل عقلي او نقلي
منع من حمله على طاهره وادكان كذلك هذا الجور فاما لم يقع الوثوق في طاهره
على هذه المعترلة السنة ولما سنا ضعف هذه الطرق بالذكر يقول عليه في المسئلة ان
الصادق في كل الكاذب والعلم به ضروري بلو كان الله تعالى حليماً وبعد استبان
كاذباً ان كان الواحد من حال كونه صادقاً اصله كمال من الله تعالى وذلك معلوم
المطلوب ان بالهرون فوجه القطع بكونه الله تعالى صادقاً وهو المطلوب الرابع حسن
الرسول على الكلام قال العوالي رحمه الله في الصدقة دلالة المحر على صدقة مع استحالة
ظهور المحر على الكذابين لان ذلك لو كان ممكناً لكان الله عز وجل قد رسله ولما لم يزل يقول
له كان يلزم من صدق الله تعالى على طاهره المحر على الكاذب عن الله تعالى عن صدق
الرسول فلو لم يلزم من الحكم بعدم اقتداره عليه محتمل فلم كان بل احد العزم

عنه اولى من كل خروا ايضا فادعوا ان الله قادر على اقامة المعجز على الكاذب في هذا
الفرق اما ان يكون صدق الرسول فكنا اولا يكون وان لم يكن بطريق قوله انه يعلم من قده الله
على اظهار المعجز على الكاذب عن من صدق الرسول وان لم يكن ذلك فكنا لم نعلم المعجز
من ان العوام بما سقر عما يصح ان يكون مقدورا في نفسه الامر ان الله تعالى لا يوصد المعجز خلق
نفسه وانما اذا استحال ان يقرر الله تعالى على صدور رسوله اما اذا استحال منه اظهار
المعجز على الكاذب في حارة سطر اولا ان ذلك هل هو محال ام لا وان لا يسد بابا
على صدور الرسول على عدم قدرته على اظهار المعجز على الكاذب ولا ذلك هو وجه الماصل بالفرع
وهو دور واصدا اما علمنا ان ذلك غير صحيح في تلك العاصم لما كان مقدورا الله
وسكنا في نفسه ولم يصح من الله تعالى الفعل في شيء من الاوقات ونسب من الجهار فيا والى
كادنا اننا رسول الله يستحيل ان يتفكر في كبر متبعا والمعدور معجورا السجاد ذلك كثر المعجز
بل على كونه صادقا في ادعاء الرسالة فعطأ وعلى صدقه وكل ما يحسن عنه ع م سانه
ان الرجل لما ادعى الرسالة وامام المعجز كان المعجز لا يصدق في ادعاءه وهو كونه
لا على صفة في غيبه ادعاءه فان الرسول ما ادعى كونه صادقا في جميع الامور ولا يعلم انه
ادعى الصدق في كل الامور فادعوا هذا المطلوب لا سم الا ما نامة الدلالة على انه ادعى كونه
صادقا في جميع ما يخبر عنه ثم امام المعجز عليه وذلك لا يكفي فيه قيام المعجز على ادعاء الرسالة
وكيف ما لعلمنا اختلفوا في جوار الصغار على اساسا في حوز بعضهم الكسار عليهم وانفقوا
على جوار السهو والنسب بل الصوار ان يقال ان ظهر المعجز عقب ادعاء الصدق في كل ما يحسن
وحديثهم بعد نفع في الكل والافق في المرد المرد الخامس حيز كل الامم عن السبح ان
يكون صدقا لتمام الدلالة على ان الاعمال في السادس حيز الجلم العظيم عن الصغار والعبادة
لعلومهم من الصهور والنفق لا يجوز ان يكون كذا واصلا في المع العظيم السالم الى جدار التوازي
ادامح كل واحد منهم عن شربا اخر عنه صلجه وادوار تقع فيها ما يكون صدقا ولولا
نقطع بان لا اخار المروية عنه عليه الم على سبل الاحاد ما هو قوله وان لم يكن صدق ذلك بعضه
السابع اختلفوا في ان العوام هل يدل على صدق المعجز ام لا فذهب النظام وامام الحرمين
والعراق الى كيه والناظر انكره واحسن المكرون في سردا وها اجرها في المعجز القرآن
التي يكرها النظام لو افاد علما للمجاز انكساده عن الباطل لكن قد سكف عنه لانا قد

روا

مدعينا ان المعجز عن قوت السان في القرائن التي ارجا النظام من الكاظمة في الصلح
واحصا والحسان والاكثان قد سكف عن الباطل فقال انه اعجز عليه او طقة سكتيه
واظهر ذلك بعدد اسلطان وموه ولا يقبله فمدان هذه القرائن لا يفسد العلم الثاني
لو كانت القرائن من المعجزه للعلم جاررا لا يقع العلم عند حيز الوار بعد ذلك القرائن
ولما لم يحركه كل بطر قوله الثالث لوجب العلم عند حيز واحد لرحمة ذلك عند حيز
واحد كمال المعجز المتوار لما احصاه في موضع احصاء وكل موضع واحدا في اول
ان الذي ذكره لا يكون له دليل على ان ذلك القدر من القرائن لا يفسد العلم ولا يفسد منه ان يحصل العلم
سوى العلم لا في العدم فيضونه حاصه لا يفسد العلم في كل الصور وعند الباد ان
النظام يظنهم ويقول خبر الوار بالمحصل فيه القرائن لا يفسد العلم ومن تلك القرائن ان
يعلم ان ط جمعهم جامع من رغبة او رهبة والسائر سلما ذلك لا يعلم من قولنا
القرآن ضد العلم ولما اعلم هو المعجزه وسقذرا ان يكون هو المعجزه علم ملت بحوز
استحال حيز عنها وعن الباد ارجح الواحدا بما يفسد العلم لا الدالة بل مجمع القرائن
فيحصل ذلك المجموع مع ارجح ما في فاد العلم وايضا فاد العلم لما حصل عقب حيز
الوار بعدكم حاصل بالعباد تصور ايضا ان يكون حصوله عقب القرائن بالعباد
فاد ان كان ذلك جاررا ان يكون من العاك محله وان كان حيزه في التواتر والمختار
ان العزبة فذهب العلم الا ان القرائن لا يفسد العلم في صغرها فذهب حصول امور يعلم
بالصور عن عدا العلم بها كوز الحصر محلا او جلا في انا لوجا ولما السبح عن جمع
لكل الامور الخربا عنه والاسان ارجح عن كونه عطسا فاد قد ظهر على وجهه لسانه
من اماران العظم ما يفسد العلم بكونه صادقا والمرضا ان اخر علم في بعض اعضاء
مع انه يصح ويرك عليه علما ما في ذلك الم ثم ان الطب يعلجه بعلاج كولم يكر المريض
صادقا في قوله ان كان ذلك العلاج نالا له فذهب حصول العلم بصدقه والحكمة وكل
من سمر العرف عن ارجح سدا العرف في الاحار لسالم القرائن حيزا في ذلك قال
النظام في العمل في الطرق الفاسد في خمسة الاول اذا اخر واحد حصص
عليه اللام عن شرب الرسول بل لا يكار عليه فان بعضهم ذلك بل على كونه ذلك المعجز صدقا
واحوال يقال ذلك المعجز اما ان يكون حيزا عن امر يعلو بالدين او بالذنا فان كان عن
الدين مسكوره عليه اللام عن انكار بل على صدقه لكن سطر احدها ان لا يكون في نفع

سار كذا لكم والباقي ان يجوز بعينه ذلك محاسنه واما حيث اعتار هذين
الانسان الحكم لو تقدم واستاعده فاعتبر كان فيما سبق مع السائر ما يقع استبان
البيان وهذا العلم على اللام بخلاف الانكار حاله على الكفار واسا
الفتن والباقي وهو المحرر عن امر معلون بالدينه فكونه على اللام يدل على ان
ما حذر طريق احكاما ان يستند بالنسبة على العلم ويصح علمه على المستند وبما
ان يعلم الحاصرون علم الشيء على العلم فكل واحد من هذين الوجهين يجب
صحة المحرر اسكور الرسول ههنا جزم للمصدق ولو كان المحرر عنه كذا كان
الرسول قد ادعى بصدقه وانه غير حار فاما اذا علمنا ان الرسول عليه السلام
لا يعلم المحرر عنه او جازيا ذلك لم يلزم حثه من السكور عن المذهب حصول الصدق
لان علمه اللام يمكن ان يكون موقفا في الامر السائر في الكوا اذا احراز احد وجهي حاشه
كثير عن شيء لو كان كذا لما سلموا عن اليكس كان ذلك فلا يكون صدقه لان
اما ان يكونا سكوتا مع علمهم بكونه والاول باطل لان الداعي ان الكذب باهر والصادر
زائل ومع حصول هذين السورين في العمل فاما لم يوجد ذلك على انهم لم يعلموا ان
واما قلنا ان الداعي حاصل لا من استشهد على حركته واما ان الصادق عليه السلام
وحد من نفسه مسد على ذلك الصبر وذلك يدل على حصول الداعي واما ان الصادق
فار ذلك الصادق اما رعية او رعية والجمع العظيم لا يصح من الرعية والرهبة
ما يحكم على كتمان ما يعلمونه ولهذا لا يحتجون على كتمان الرعية والرهبة
واما القسم الثاني وهو ان يقال سكوا لعدم علمهم بكونه العاقل باطل لانه سوقي
الجمع العظيم ان لا يطلق واحدهم عليه واعلم ان هذا الطريق لا يبعد التمسك بالاطلاق
لا يمكننا القطع ما شاع استقر الخاضع الذي حصر في رعيته او رعيته ما نفع
وارسلنا كذا لا يستبعد عقوله الحاصر عن معرفه كونه كذا اذ رما لم سئلوا
عن شيء ولم يشعوا عنه البالي رعيته انهم والذكر ولهذا ان رعيته بالصدور
ان الاجماع على العمل بمحرم المحرم يدل على صحة المحرم وهذا باطل لو جهل المحرم
ان يترك الامه بمحرم المحرم لا يوجب على بعضهم بغيره ذلك بشرط ان لا يعلم
صحة المحرم اما الاول فلان العمل بمحرم الواحد واحده هو الكفر فلا يكون علمهم به
موقفا على القطع به واما الثاني فانه لما لم يوجب عليه لم يلزم من بغيره بغيره
والثاني ان علمهم بمحرم المحرم يجوز ان يكون له دليل اخر لا حاشا لاسم الادله
على الاول الواحد احصوا بالالمعروف من عان السلف فاما لم تقطعوا صحة
الصدق مدلوله بعضهم وتبعه الاخرين الحوا ههنا العان ممنوع

مدلوله انما هم على حكم المحرم من غير اعتبار العلم سارح قال بعض المحدثين
ان العلم مع نفي الداعي على ابطاله يدل على الصحة كذا الدور والمجرب فانه
سلم بطلها في زمان بطله مع نفي دواعيهم على ابطالها وهذا ايضا ليس بشي
لا حاشا له كان من باب الاحاد ثم اسمهم هذا من الناس كسب عجز العبد عن
احكامه ولا الصواب من جهة سماعه ولكن حصل ذلك الداعي من جهة
السوء حصل ولا الناس انما معوا من اقسامه فبطله السائر كما به محسوم
وحرصهم على ذكر سابقه اسد ما اذ لم يسعوا الكاسر اعتمد كثير من العقلاء
المستقلين بصحة خبر المستقلين الا حاشا واماله بالاربعه من علمه على قولهم
مراحيج به ومنهم من اسئل سادله وذلك يدل على ايقاعهم على قوله وهو
ضعف اتصال احكام ان يقال انهم فعلوا كما نقل خبر الواحد وكما ان حجاب
عنه ما رخص الواحد انما نقل العلم بالاعمال والعلماء وهذه المسئلة علمه فلما
دلوا هذا الخبر بهذا دل على ايمانهم في جهة والحوا لا سلم ان كل الامه
فعلوا بذلك من جهة في المطاع طعن فيه بانه من باب الاحاد ولا يجوز التمسك
به في مسئلة علمه بل ههنا هم ما طعنوا فيه على الفصل لكن لا يلزم من عدم الطعن
من جهة واحد عدم الطعن مطلقا والله اعلم بالعام الباب الثاني في الخبر
الذي يقطع بكونه كذا وهو اربعة الاول الخبر الذي يأتي بحسن وجره ما علم
بالصدور سواء كان المعلوم بالصدور حاشا او حاشا او ديهها ومن هذا
البار من العاقل الذي لم يقطع قطا ما كاد في هذا الخبر كذا ان المحرر عنه
يكونه كذا اما ان يكون الاحار الذي جرد قبل هذا الاحار او هذا الخبر
الاول باطل لان تلك الاحار ما كانت كذا فاحار عن بصره بكونه كذا
فما كذا والباقي باطل لان الخبر عن الشيء سارح في المرتبة عن المحرر جارحيا
للمحرر عن المحرر عنه لزم باخر الشيء عن نفسه في المرتبة وهو محال الباقي للمحرر
الذي يكون محرم على صلاح الدليل الماطع ثم ذلك الخبر ان يحمل باطلا
او لا يحمله فاحتمله فاما ان يحمل باطلا فاما لا يسعنا ان كان قريبا
حار ان يكون السور علمه اللام قد سلم به لان ذلك المعنى كان متبها في الكفار
واركانه حاشا حكم انا بكونه واما ما به كان فعه ريان او نقصان بعض الكلام

منه مع انه لم يتقدم كذا المقول فيها لا قبله ولا بعده والى ان قال وهو في الحقيقة داخل في
الاسم العالي الامر الذي لو وجد له في الروايات على سبيل التواتر اما العلوي الذي
به ما هو المشرع او لو انه كسقوط المودن في الممان او لما جمعها كالمجرات في حق
بوجود ذلك على كونه والا مع السبعة ما هم حوزوا في سبيل هذا الشيء لا يظهر احد
الحوز والعدد لما لو حوزوا ذلك حوزا ان يكون من النص وفقدان ذلك اعني منها
مع ان الناس احرار عنها وحوزا ان يكون الرسول عليه السلام او حوزا صلوات الله
ما فعلت الاجمعة ولما كان ذلك باطلا فكذلك ما ادعى الله فان قيل هذا الكلام طم لان
العلم لعدم هذه الامور ما ان يكون موقفا على العلم بما لو كان لو حوزا لا يكون
موقفا على ما كان في قوله حوزا يكون الساكن في اصل شكا في هذه الفروع لكن الناس
كما يعلمون انهم في وجود وجود النص يعلمون انهم في عدمه بل في سبيلها
والعلم الضروري لا يكون موقفا على العلم بالطريق اركان الباطن في العلم بعدم هذه
العلم عن موقفا على العلم بما لو كانت لعل في الملم من عدم هذا عدم ذلك
موقفا على العلم بعدم هذه الامور على العلم بما لو كانت لعل في الملم من عدم هذا عدم ذلك
ولا يلزم من حصول الحكم في ما لو احد على فرق قولكم حصوله في كل الصور على قولكم
فان قسم سائر الصور على هذه الصور بعد ما ان العاقل لا يبعد التقسيم احتمالا ان
يكون ما في ما في اصل الفروع شرط في الاصل او ما في الفروع في الملم من عدم هذا عدم ذلك
ان الامر ليس كذلك في كل الصور ما لو حوزا ان افراد الامامة وبعدها من اظهر الامور
واحد احكامهم ان ذلك لم يعل بالتواتر وانها في الفروع صارت الصلوة مرفوعة المدين
والشهر بالشمس كذا في الامور طارئة مع انها لم يعل بالتواتر وانها في الفروع صارت الصلوة مرفوعة المدين
القمي وسيد الخي واسباع الكلى الطعام العقل وسيد الممان في
امور عظيمة ثم انها لم يعل بالتواتر وانها في الفروع صارت الصلوة مرفوعة المدين
يعلها فلي لا يعل حصولها سبيل الفروع لا يكون الفروع محجرا ام لا يعرف المدين
النظر في الامر يكون هذه الامور محجرات علم ضروري فكيف بعدم احدها مع ان العلم
علم في اسباب حصولها في هذه الامور وكذا كان الفروع في الامور فاطحا في النص
ظهور وانها في سبيل الصور الروايات على سبيل التواتر وانها في الفروع صارت الصلوة مرفوعة المدين

جعل على الامور ان يقال ان ذلك له قوله تعالى انما اولكم الله ورسوله وذلك له خبر
العدد والمنزلة على ما به علم في طائفة اركان جمعة اما ان ذلك سبيل الصواب
الروايات عن نقل النص الحق وانها انما هي الاصل المتقدم من النقل المتأخر
ما يعل بها امتوارا وهو يعل في قولكم والحوا قوله العلم بعدم الواقعة
اما ان يوقف على العلم بما لو كانت لعل في الملم من عدم هذا عدم ذلك
بل في سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
لا يبعد من الطريق في سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
اذا قيل له كيف عرف عدمها ولا بد وان يقول انها لو كانت موجودة لاستخرج خبرها
كما استخرج خبر تعداد النص فليعلم ان ذلك لعدم مستفاد من هذا الاصل قوله ما
ذكرته مما لو احد في الملم من عدم هذا عدم ذلك اما في الاصل في سبيلها بل في عدمها علم ضروري
الكلمة قوله سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
العاقل ان ذلك لعل في الملم من عدم هذا عدم ذلك اما في الاصل في سبيلها بل في عدمها علم ضروري
قوله ان ذلك لعل في الملم من عدم هذا عدم ذلك اما في الاصل في سبيلها بل في عدمها علم ضروري
في سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
ان هذه المسئلة من الفروع التي لا يوجب الخطا فيها كذا ولا بد من ذلك سبيلها بل في عدمها علم ضروري
ولما سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
والنص واحد وعما في زمان الرسول عليه السلام فلو اقتصار الروايات من ان الاحاد
واما اختلافهم في الخبر السمع فيها انما هو انما في اللفظ فليعلم ان ذلك سبيلها بل في عدمها علم ضروري
انه عليه السلام كان اذا استدل بالروايات اجمع صوته في معلق صوته على التدرج وعلى هذا
العدد في حوزا في جميع حوزا في سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
الدين سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
النص الحق في الامامة فان كانوا اطلقوا في الروايات من الاحاد ولا يجوز في قطعه وان كانوا
بالفروع في الروايات في ظهور النقل واما اقتصار سبيلها بل في عدمها علم ضروري في هذه الواقعة وطريقه والضروري
لا يعل من رواها عرض اصل الدين كذا في الفروع في الامامة السماع الخبر الذي في
وهو في اسبق في الاحاد واد افسر عنها فلم يوجب في مطلق الكيفية في صدور الروايات

علم انه لا اصل له وانما في غير الصحاح من لم يكن لها سعة الى حد انه يجوز ان يروى
اسمهم بالمرحوم عندهم والله اعلم **مسألة** وانما احار المروية عن الرسول عليه السلام
بلا حد ووقع فيها ما يكون كذا في سائر الاديان والوضع الكذب عليه اسم المصالح بالاول
فالذي يروى عنه صحاح اخرها ما يروى عنه عليه السلام انه قال اسكر على فقه الحرام كان زيدا
بلا بد وان يكون قد كذب على قاز كان كذبا وقد كذب على ايضا وابيها انه قد كذب
الحاجز انما يجوز نسبة الى الرسول لا هذا لما قبله وادكا ذلك في حد القطع يكون
كذبا وبالنسبة ما يروى عن غيره من الصحابة كذا في المصالح الثاني وهو نسبة الكذب
ما علم ان ذلك ما ان يكون من جهة السلف ومن جهة الخلف اما السلف منهم من هو عن بعد
الكذب الا انه لو روي ذلك ليعلم على وجه واحد ان يكون الراوي يروي عن الحسن بن علي بن فضال
كما في اللفظ لفظا اخر لا يطاقه معناه وهو يروي ان يقوم مقامه وبالنسبة اليهم لا يقتضون
الحديث في العال فان تقدم العهد في اللفظ فادخل اللفظ في الحديث هو يروي ان ذلك اللفظ
المستخرج واما في سائر ما يصح بها الخبر بالنسبة اما ذكر الرسول وهو يروي عن غيره لم يروى
اسان ان يروي عن غيره من جهة علمه والحد كان علمه مستأنف الحديث اذا اخرج
داخل لكل له ونزدك يروي ان ذلك علمه اللام في الصوم في ليلة الفراء والدار مع العائشة
اما قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن غيره وبالنسبة اليه بما خرج الحديث على حديث وهو مقصود
عليه وصح معناه وما هذا سبيله يروي عن سبيله فادام يروي سبيله او هم
الخطا كما يروي ان علمه اللام قال الباقى من صحاح عاب روى عنها اما ما ذكرنا من
دلت على حاشيا ما يروي ان ابا هريرة كان يروي احاد النبي عليه السلام واحاد يروي احاد النبوة
والناسون بها القسوس عليهم ذكر يروى في الخبرهم سموا من حرم وانما سموا من
كروا سبيله الكذب في الاحاد من جهة الخلف موصو احدا من الملاحة في صحاح
الما قبل وسورها الى الرسول عليه السلام سبيله للعلامة كما يروي في ذكره عن عبد الكريم بن ابي
البراء وبالنسبة ما قبل ان الامامة تسدور الى الرسول عليه السلام كلامه عندهم عن بعض
الائمة قالوا ان جعفر بن محمد قال حدثني ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انما سمعتم من جعفر بن محمد ان يقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يكون الراوي يروي الكذب
المودى الى صلاح الامه فان من هذه الكرامة انما يصح المذهب خارجا عن الاحاد في ذلك

ذلك سبب ليروي الخبر من حد يكون احاد وبالنسبة اليه الرخصة كما هو في احاد دوله في العال
اخارا في النص على امامه العباسي وولن والله اعلم **مسألة** في تعديل الصحابة ومنهم من
الاصل فيهم العدل الا عند ظهور المعارض الكتاب والنسبة اما الثاني فتقوله بالاول ذلك في حد
احد وسطا وقوله بالاول بعد روى من المروية عن غيره والسائق الى دوله في السنة تقوله
على علم اصحابه وكما في الخبر ما هم اقربهم اهتديت وقوله لا يسبوا اصحابا وقوله لوانصروا حكم
بلا الاصل في حد ما بلغ حد احادهم ولا نصفه وقوله في الناس من يروي مدائح اربهم
الطعام في النقص منهم على ما فعله الحافظ عنه في كتابه القضاة ويذكر ذلك في حد ما يعطى
اما محمد بن ابي روى في طريق بعضهم في بعض احاد راكبن بالانصاف لها وقال انما يعطى الصحابة
بصدق في النقص وذلك بغير وجه العبد اما في العادج اركان كادنا واما في المعذون
اركان العادج صادقا والكواب محلا اربا في البراءة على سلامه احوال الصحابة عن
المطاعين وادكار كذا في حد علمنا ان حسن الطريق الى ان تقوم دلت على ما يعطى
منهم واما عند المطاعين التي ذكرتها فزود بالاحاد فان ضمنت وانه الاحاد ضمنت
هذه المطاعين وان ضمنت فبغير هذه المطاعين ايضا جعل القديرات هذه المطاعين
بغيره من اصل الذي كرهه سليمان واما طعن الخواص فهو ان يروي عن بعض الصحابة
الواحد لا يروي عن غيره من القوال اما قولهم الطاهر هذه الالفاظ ليس الفاظ الرسول
عليها لما ثبت من حال الراوي العدل واما حاشيا بها الفاظ الرسول في حديثه طاهرا
والله اعلم **العسرة** الثاني الخبر الذي لا يتطع بكونه صدقا او كذبا وفيه امراب
الاول ان امامه الدليل على انه حجة في الشرع اختلف الناس فيه
البا **مسألة** ما لا كبر من حوزوا السعدية عقلا والاملون من حوزوا عقلا اما المحزون منهم من قال
وجه السعدية ومنهم من قال لا يسمع والذين قالوا وجه السعدية انما هو ان الراوي
السمي دلت عليه واحلفوا وان الدليل العقلي هذا دلت عليه هذه العقلا وان سبب
واو الحسن بن الحسن بن المعتزلة ان ان دلت العقل دلت على وجه السعدية اما الجمهور
ما ومن المعبر له كما في علي او هاشم والعاضي عند الكبار بعد انفقوا على ان دلت
السعدية التي منعت وهو قول في حوز الطوسي من الامامة اما الذين قالوا لم يرد
بهم فرق بين الاول انه لم يوجد ما يدل على كونه حجة فزج القطع بانه ليس بحجة والثاني
انه جاء بالادلة السعدية ما يدل على انه ليس بحجة والثالث ان الدليل العقلي قام

اسماع العمل به ثم ان المتصور ما سرفهم انفقوا على حوار العمل بالحول الذي لا يعلم
صحة كما في العقول في الشك وفي الحوار الذي هو لسا التصرف في الجماع والسنة المتواترة
والقاسم والمعتق اما التصرف فيهما في الاول قوله تعالى ولا تسروا ما بينكم وبينهم طائفة
لستقنهما في الدين وجه الاستدلال ان الله تعالى اوجع الحذر باخبار الطائفة والطائفة
هيما عدد لا بعد قولهم العلم ومتى جرح الحذر باخبار عدد لا بعد قولهم العلم فوجه
العمل بالحول الذي لا يعطى لصحة واما فليما انه اوجع الحذر باخبار الطائفة لا
اوجع الحذر باخبار الطائفة والامداد هو الاخبار واما فليما اوجع الحذر باخبار الطائفة
لقوله تعالى لسروا فيهم اذ اوجعوا اليهم لعلمهم بحزبهم كنه لعل للشرح وذلك
في قوله تعالى اذ اوجعوا على طاهر وجعله على المحار وذلك ان المرحي طالع
للشرح فاذا كان الظلم لازما للشرح وجعله هذا للفظ على الظلم فليما ان يكون الله تعالى
طالما الحذر وطلب الله هو الامر بسبب الله تعالى من الحذر عند ابدار الطائفة و
انما طالع ان لا يمار هو الاخبار انه عان عن الحذر المحذور والحذر داخل الحذر المحذور
مسار الله تعالى اوجع الحذر عند اخبار الطائفة واما فليما ان الطائفة هيما عدد
لا بعد قولهم العلم لان كل ملة حرة والله تعالى اوجع على كل فرقة ان يخرج منها طائفة
والطائفة من الملة واحدة واسان قول الواحد والاشهر لا بعد العلم واما فليما
انه تعالى لما اوجع الحذر عند الحذر الذي لا بعد قولهم العلم وحال العمل بذلك الحذر
قربا اذ اوجعوا فعلا وروى الراوي لهم خيرا سمع المصح من ذلك النفع فاما ان يحكمهم
تركه عند سماع ذلك الحذر او لا يحكمهم فان هو المراد من جرح العمل المصنف ذلك الحذر
واذا ثبت جرح العمل المصنف ذلك الحذر هذه الصورة وحال العمل به وبار الصور ضرور
ان لا يات بالحذر وان لم يحكمه التبرك من الحذر واحياء ذلك ساقى فادله لانه عليه من جرح
الحذر فان سئل لا سلم انه تعالى اوجع الحذر عند ابدار الطائفة فاما قوله تعالى لعلمهم
بحزبهم طالع سلم انه لا يمكن جملة على طاهر فلم فليما انه يحكمهم على ذلك المحذور
لم لا يحوز جملة على جملة اخر لا بد منه والاولى سلم اوجع الحذر عند ابدار الحذر
ان لا يمار هو الاخبار فان لا يمار من سن الحزب محرم على الله على الحزب
مطالع من هذا اوله اوجع النعمة اوجع الحذر والنعمة المحض الله العوكر
افى الرواية فان ذلك العمل على العوكر يتحد لوجوه من الاول اما لوجله على العوكر

في حصر لفظ العوكر بعد المجهول ان المجهول لا يجوز له ان العمل يسمى المجهول لكن الله
عمر حان لا والله من مطلقة في حوز ابدار العوكر سواء كانا حيزا او حيزا لم يكونا كذلك
اما لوجله على روايه الحذر لا يلزمنا ذلك لان الحذر كما يروى بعد المجهول قد يروى ايضا
المجهول الثاني من شرب البعد وروى السار لا خبر يدل على ان ساره والناز
بما حيز حيز محذور ولا حيزي للامداد الماد كذا مع وقوع لفظ الامداد على الرواية
ثم بعد ذلك يقولوا فليما ان لا يقع اسم الامداد على العوكر ويقع فانه يقع فقد حصل
المعنى من ان المراد من الامداد الرواية لا العوكر وانه وقع لم يحرم جملة حقيقة فيها دعي
لا سراك من حوز جملة حصة والعذر المستعمل هو الحذر المحذور وعلى هذا التقدير يكون الامداد
مساو لا الرواية والعوكر جمعا وذلك مما لا يخفى فليما الحوار كالمركب من عمل الامداد
على العوكر يحصر لفظ العوكر بعد المجهول يلزم من جملة على الرواية يحصر لفظ العوكر
بالمجهول فاما على انه لا يجوز للعامة ان يستدل بسبب الحذر في التقدير ارم
كما انه يلزم علميا بعلمكم بالمرحوم انه مع الاثر المجهول المجهول والعوكر كذا
كان لمكان اذ لم يروى عن الثاني انه اذا كان المراد من الامداد العوكر المستعمل من العوكر والرواية
والما يورثه اذا كان حيزه كما فيه من حوز كنه في لوقا يحصر الامر الا ان يكون
واحد من تلك الصور لانه اذا كان المظهر اذ حال العوكر المستعمل من العوكر والرواية
في الوجود وذلك المستعمل يحصل العوكر في العمل يكون العوكر محرم بكنه في العمل المصنف
النقص ولا سلف للنقص لانه على حوز العمل بالرواية سلم ان المراد من الامداد رواية الحذر
ولكن لا يجوز ان يكون المراد رواية احيان الاولين كنعمة ما فعل الله لهم لان سماع اخبارهم
رواية الحذر بعض الاعصار على ما قال تعالى اعدوا في قصصهم عند ما اول الامار او يكون
المراد منه النعمة على حوز السطر والاستدلال سلم ان الله يصفى حوز الحذر عند
حزب الطائفة فلم فليما ان الطائفة اسم لعدد لا بعد قولهم العلم قوله لان كل ملة فرقة
والكارج من الملة واحدة واسان سلم ان كل ملة فرقة فاما الوليدة المذكور على
طالع وجهان الاول انه تعالى للمسحورة فرقة واحدة لا فرق ولو كان كذلك كل ملة فرقة
لما كانت المسحورة فرقة واحدة بل فرقا الثاني انه اوجع على كل فرقة ان يخرج منها
طائفة للنعمة ولو كان كل ملة حرة لوجع ان يخرج من كل ملة واحدة وذلك باطل لا اساس
سلم ان الطائفة اسم لعدد لا بعد قولهم العلم فلم فليما انه يصح حوز الحذر بقول عدد

باري الملائكة ما ذكرنا في ذلك من واحد امرنا من جهة المفسر مع حلوله عند
وما يكون فاسقا فهو صفة غير من طراد وادراك الجميع والمحل صفات احدية الله
والما عرضي ما دون كاد كل واحد منها مستغلا في نفسه كافي في انفسنا لا
الى اللانتم لا كان خالصا في حصول المقادير من حالكم وحسب المقادير كان
ذلك انكم حاصلا بسبب ذلك اللانتم وبكسب الكاظم من اجزى حال صحت اسباب
داكنكم الى ذلك المقادير من حاله من حال ان يقال انتم لا تلت لعدم الدوام والتم
عند ما يكون لما كان صفات لا وكان مستغلا بما ساع صدور الكفاية عنه لم
يحلل اساع الكفاية بالوصف لعدم الدوام والعلم وانما قلنا انه
مطلوب لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا امر الله واطيعوا امر
على كونه فاسقا وانكم المرفق على الوصف المتساوي في كونه حلالا بما هي الاسباب
ولا سكران النفس ما يستعد من القول صديقا ذكرنا ان حصر الواحد لوجوده ان لا يتقلد
تعليل ان لا يتقلد حصر الناس كونه فاسقا ومطلوبه حصر الواحد لان
لا يتقلد هو ان يتقلد الكلمة ومن الناس من يحكم بالله على وجه اخر وهو ان يقال
امرنا بالنسب بشرط او يكون الحصر صادرا عن الناس والمكروه بالشيء عند عدم الشرط
موجبا ان لا يحجب النسب اذ لم يوجد محي الفاسق فادحا غير الناس ولم يدب فاما ان
يحمى بالرد وهو باطل والكا في حصر العدل اسو حلا من غير الناس وهو باطل لا سماع
في القول وهو المظهر **المسلك الثاني** النسبة المتعارفة وهو ان يرى الله
كان صفة رسله الى العمل لتعلم الاحكام من اركاد اسد من ان لكل الرسل ما كانوا
بالعنف ضد النواتر واعترضوا في الحسب النكر هذه الدلالة سوال وانما كان بينهم
الى العمل بالنسبة او لرواها الحشر الاول في الساب غير ساه ان المعوام في العمل ما كانوا
اكثر من المختصين فكان حاتم الى المعوكة اسد من حاجتهم الى امر من في لهم خسر العتق
به والحكمة هي ان هذا الاحتمال ليس اظهر بلك لا بد من قيام الدلالة على قطع هذا الاحتمال
حيثهم الاستدلال **المسلك الرابع** العمل بالحل الواحد الذي لا يتطرح لحيثه مع علم
من الصيانة فكل من العمل به حقا انما قلنا انه يحجب عنه من الصيانة لان بعض الصيانة عمل بالحل
لذلك لا يتطرح على صفة دلم سدر احد منهم ان كان على فاعله وذلك لبعضي حصر المصراع

واما قلنا ان بعض الصيانة على له وجهين الاول وهو ان يرى النواتر ان يوسع السبعة
لما احب ان يكره في الله عنه على ان يصار لقوله عليه السلام ان الله من ورس مع انه محض
لعدم قوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم صلى ولم ينكر عليه احد ولم
يقل له احد كيف يحجب علمنا حصرنا بقطع لحيثه فلما لم يقل احد منهم ذلك قلنا ان ذلك كان
كالاصل المعروف عنهم السابق الاستدلال بما روي في التواتر وكما لو احدها بل في محرمها
ويعبر ان من اراد الصيانة على اعلى في حصر الواحد من سائرهم انما علموا به لا بغيب
اما المقام الاول فانه ان يصور حصر الصيانة اخيرا الصدوق وقوله عليه السلام انما
يدور حصره فيكون في قوله الله من قر من قوله حصره حاشا لا سيما لا يورث الى كفاية
ومعرفة بعض الكفاية في مقاديرها روي ان انما يكره مع في يورث الحصر الى حصر
بشخصه ويحجب عنه ويقل عنه ايضا انه نفي بعضه من سائر باخر بل لا اله الا الله
ففي هذا خلاف فضاء بعضه روي ان عمر كان يجعل المصانع نصف الله ونصف
منها يجعل الخضر منه وفي السمر منه وفي الوسطى والسياسة عرس عرس وفي الامام
حصة عرس فلما روي له في كفاية عرس روي ان كل اصبح عرس روي ان عمر رايه في ذلك
لكن روي الله امرنا سبع من رسول الله في الحصر ما مقام الله على من ملك فاحسن بان الرسول
عليه السلام نصيبه بعض فقال عمر لم سمع هذا القصاصة بعد ذلك وانه كان لا يترك
نور المراء من ربه ووجهها فاحسن الضلال انه عليه السلام لم يسمع ان يورث امره اسير
الصيانة من ربه ووجهها فاحسن الله ونظائر الروايات ان عمر قال في المحرم ما ادرك
ما اصنع بهم فقال عبد الرحمن بن عوف اممدا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
سواءهم منه اهل الكفاية فاحدهم الحرة واخرهم على دينهم ان الله يورث رايه
ويلاذ الطاعون لم يجر عبد الرحمن روي عن عثمان بن ربح الى قول من ربه من مال كاحد
الى صبيح المذكر حصره في حصره صلى الله عليه وسلم اسبابه بعد وفاه روي في
موضع الدعوى فقال عليه السلام امكن في سكر حتى ينفق عذرك ولم ينكر عليها المخرج الاسبق
فاحد عثمان رايها في المال في المورث فيها رويها بعد من روي الروح ولا يخرج لللا
ويخرجها رايها من مقدم ما هو لها ط اسير عرس على رايه انه كان يحلف الراوي
وقيل روي ان يكره من حلف وانما قل روي انه المقداد بن الاسود في حكم المذكور

وتخرج المباحين بالقرآن والسنن في وجوب العمل على الفقهاء من أروع الصحابة
 والروا إلى حماد بن سعد قال لا بأس بركبها عابرا وليس منه ولا يركبها ما
 حصر في كتابنا دفع من ركبها هذه عليه اللام عن المحققين ثم قال الشيخ اسلم
 أنا عبد وأنا طمعه وأي ركوب أو أمانات فما أحرقت الخمر فما لا يوطئ ثم ما أسلم
 هذه الحرام ما كسرناها فتمت فكسرتها قد استمر عمل أهل زماننا في القول عن العقل
 بحكم الواحد أنه فلا بأس بما سأل فلا بأس بما سأل من موسى صلوات الله عليه وسلم
 فقال لا بأس بما سأل من غيره والله أحقر كذا ركبها قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكتب موسى والخضر يسرى على أن موسى صاحب الخضر هو موسى بن إسرائيل ثم عزى إليه
 أنه لما باع معاوية سائرا في الذهب والفضة بأكثر من وزنه قال أبو الدرداء سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول في معاوية قال لا بأس بما سأل من غيره
 معاوية أحسن من الرسول وهو يحرقني عزاءه لا أسألك ما ركبها معاوية
 فظن من محر هذا النار ومن طالع كسب الأخاء وحدهما من هذا الخبر فلا أحله ولا
 حصر وكل واحد منهما وإن لم يكن متواضعا لكن العقل المستكمل فيه سر الكل وهو العمل على
 الحس الذي لا يعلم هذه معلوم فصار ذلك متواترا في المعنى أيضا المعام السابق وهو أنهم
 يعملوا على فقه من الأخاء لا حلقها فسانة من وجه الما ولو لم يعلموا الحلقا بل
 لا مراحز أما المحققون كذا لهم أو ذكرنا سابقا سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم
 حبه العكس والدليل على بطلان واحد كما ما العاك فلا يلحق العظم إذا استداهاهما من
 بأمره ليس عليهم ثم قال الشيخ عليهم من ذلك سمعوا أو أرى حدث لهم فيه لا بد لهم
 من أظهار ذلك الدليل والاستسناد بسبب الطولية والصح من جهة ذلك عليهم فأن
 حاز في الواحد لا يظهر ذلك له لم يحرق الكل ما الذي كان سلوهم عن ركوبه كذا
 وعلمهم عند الحس فوجب نهيهم عن عملوا الحلق كما يدل عليهم من جهة أنه سمعوا على
 أنهم عملوا الحلقا وأبهم الباطل عن طاعة كما أنه لو قال لهم فأن عملوا هذه
 المسئلة لم يرد سهر في صدقوا عدد ذلك خبرا سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم فأن لا حصر
 فيه الدليل لا يسواهم أما حكمه الدليل لا يشهد ذلك العقل لما كان ظاهرا

[illegible]

عن الخ كادلك السكون انما يدل على الاجماع اذ اذ هو عن الرضا علم ولا انما هو كذا
فهو الاحتياط لا يخرج سوى الرضا من البعد والخوف سلما اجماعهم على قول المحرر الذي
لا يعلم صحة كذا على انهم فعلوا جميع احوال المحرر الذي يكون كذا وعلى انهم فعلوا في
الحكم والاول ظاهر القناد والذكر قدح وعرضكم انهم لما اعتقوا على قول جميع من انواع
الحكم الذي لا يعلم صحة لم يلزم من اجماعهم على قول ذلك النوع اجماعهم على قول سائر انواع
لا حبال انما رآه بالمثل كذا النوع دور النوع الملامم انما لم يلزم بعمل الساد كذا
النوع الذي اعراضا عليه لم يعرف ذلك فاد لاي نوع من انواع حرا الواحد انما لا يذكر اهل
هو ذلك النوع الذي اجماعوا على قبوله او عنه واد كان كذا وحل لوقفه انظر كذا
ان النوع الذي اجماعوا على قبوله معلوم فلم يلبس لما حاز لهم العمل بخبر الواحد حار لنا
سواء ان الصحابة كانوا قد ساعدوا الرسول عليه الصلوة والسلام عرفوا حماري كلمات
وسايج امونه واساراه وعرفوا احوال اولئك الرواة في حاله وعدمها والاعمال
الموجبة للعدالة والافعال المنافية لها واد كان كذا كان طينهم بصور تلك الاحاد
وعدالة الرواة اذ في من طين من ساعد النبي عليه السلام ولا سمح كلامه ولم ساعد
حال اولئك الرواة ولم يعرف عدلهم ولا معيهم انما الرواة المساعدين والوسائط
الكثير واد كان كذا لم يلبس ان اجماعهم على قول المحرر الذي لا ينقطع بصحة عدد
حاصل الظن القوي بصحة بوجهه عبيد يحصل ذلك الظن القوي فان قلت انما
اركل من قال يقول بعض هذه الانواع من بعض الرضا قال يقول في كل نوع في كل زمان
فليس فيه الحق انما يقع في زمان بالاعتناء ودينا واولا اجماع انما لا يسيل الى القطع
بصحة اجماع كذا المسلمين ونزولهم في الروايات والاعمال والروايات اما دعوى القرون
كلما يقرر بها من ان عمل السامع او حضوره في ذكر من الانصار يوم السبعة وبعثوا
عليهم بقوله عليه السلام من روى عن علي بن ابي طالب في الحديث ما لم يسمع من علي بن ابي طالب
ولا طينا فليارواه الموهب لا يجوز بالسند والهمس بالطعام ما انكر ذلك بل سلم الا
انه قال اجماع الصحابة ليس به على كذا قل ذلك وكذا قول سائر سراج الحديث
واما الامام في الاحاديث منهم من ان كان السبعة وقدم الزمان كان في انهم قد
يعلمون اصول الدين فلهذا عرفت من هذه الاعمال الاخبار التي يروى بها عن النبي واما الامامون
منهم فانه جعفر الطوسي واقفا على ذلك لم يسمع من سائر هذه العلم انما الرضا في كل
من انبأه ولا تسعد اجماع من هذه الجمع على المكاتب والكرويات

الروايات
ذلك انه قال انهم يسمون على انهم لا يسمون بل يظنون ويحتمل بالضرورة ان
وان تصار عن العلم انما انها ما علم عن الطريق فليان ان غير المرضي بها وكذا
قوله لا يجوز ان يقال انهم عدساع هذه الاحاد بذكره او لا خلا فليان كذا ان
الغاية والدرج من حان اظهار ذلك الدليل قوله ما الدليل عليه فليان الرضا في ذلك
العرف فاما علم بالضرورة ان الحج العظيم اذا اسد عليهم اخر من الامور انهم عدساع
شريع ان هو الدليل بذكره او لا اخر هو الدليل عليه فليان الرضا في ذلك
على السكون عند كذا الدليل ورفع ذلك الوجه الباطل قوله من الصحابة من روى خبر الواحد
قلنا الخواتم من جهن المروا الى الدرر عليهم عيسى انهم لم يصلوا اخر الواحد من الذين
علما عنهم انهم فعلوا فلان من الموضوع وما ذاك ان يقال انهم فعلوا خبر الواحد
اذ كان مع شرائط مخصوصه ورواها بعد عدم تلك الشرائط الباقى ان الروايات التي
ذكرتها كما دلت على ردهم خبر الواحد دلت على قولهم خبر الواحد والعلامة وحينئذ
في هذا المقام لا نقول المحرر الذي لم ينقطع بصحة فاما المسئلة الثالثة الاخيرة فليان
سائر سلة العسائر انما هي المسئلة الخامسة العسائر اجماعا على المحرر الذي لا ينقطع
بصحة معتوك العسائر والسيارات في كل زمان يكون معا في الروايات والجامع يحصل المصلحة
المطبوعة او دفع المفسدة المطبوعة بل الرواة اولي القول من العسائر والعسائر لا يجوز
لما اذ سمح للمعج كذا ذلك الحكم وعرف كيفية الاستدلال به وذلك موضوع بطول في الاثرين
اما الرواة والاعمال فيها الى السماع فاذ الرواة احدا من العسائر فاذا كانت
العسائر بقوله من الواحد فان يكون الرواة مقبولة كان ذلك اول ما قيل هذا قياسه
لا بعد العسائر على ما عدم من العسائر والشك وقول خبر الواحد من جهن
الاول وهو ان العمل بخبر الواحد يصح ضرورة ذلك الحكم سرعا ما في حوز كل الناس والعمل
بالسك والعسائر ليس كذلك ولا يلزم من مجرد العمل بالظن الذي قد يحتمل وقد يعتد
خبر الواحد بخبر العمل في حوز عا لمخو السامع والعمل بالعسائر ضرورة ان لا ان وجد باقي
المسلمة فليان ما طعا علمنا به ولما رجعا الى الروايات الاصلية ولا يلزم من حوز العمل بالظن
بعد الضرورة حوز العمل لا بعد الضرورة وانه قائل فاسد الخوا اما السؤال الاول
مخو ما الفرق الاول فليان سرعته اصل العسائر فانه امر كل الحق في سماع الظن واما الثاني

في حق كونه لا ضرر في ذلك واما ان السبيل الى العلم
المطلوب في العلم المسلك السادس دليل العقل وهو ان العمل بمراد واحد
دفع ضرر مطلق فكان العلم واجبا سائر المقصود الاول في العمل اذا اخبر المرسل
انه امر بهذا الفعل حصل طرأه وحده الامر وعدا مقفه بعينه ان جملة الامر
سبب كسرها والعقبات عند حصوله من ذلك الطرأ ذلك العلم طرأ اليه كسرها لغيره
مستحق للعقبات فوجد ان العمل به لانه اذا حصل الطرأ الراجح والآخر المرجوح
فاما ان يحب العمل بها وهو محال اذ كرهها وهو محال اذ كرهها حرجا المخرج على الراجح
وهو باطل لضرر العقل ورجح الراجح على المرجوح وحده يكون العقل مقتضى
حده الراد واجبا واعلم ان هذه الطريقة تمسكها في مسلك العاشر ويستغنى الكلام
فيها سواء اوجابنا ان الله تعالى اما المكروه من غير العمل على العقل ومنه من عمل
على العقل اما العمل بمراد واحد هو حار ان يقول الله تعالى ما علم على طمكم صدق
الراوي فاعلموا بمقتضى حار ان يقول الله تعالى انما بها علم على طمكم صدق المدعي
للمساله ما قلنا شرعه واحكامه لا ما وكلنا الصوريه يكون ما لم ينزلنا طم و هو
احار الله تعالى على العلم بالطرأ واجار العقل علمنا ذلك لما لم يحرر ذلك كذا هذا وما بها
لوجار البعد ما حار لا حاد في الفروع حار البعد بها في الاصول حار كسرها بمراد الله تعالى
الطرأ وبالله السبعه تصحح والمحرر الذي كسرها كونه لا كسرها العقل عليه وحصل المصلح
ما نزلت لا يجوز ان يكون المصلحة هو الباع ذلك الفعل المظنون فلو كسرها العقل مصلحه
اما ان يكون سبب ذلك الطرأ لا سببه وبالله باطل لانه لو حار او ثور طم في ضرر
ما لم يصب على حار ان يورث طمنا محرر السبع ذلك كسرها حار الله تعالى ان يقول
اطلق كذا ان يحكم محرر السبع من غير دليل ولا امان ومعلوم انه باطل واما الثاني فيقول
اذا كان كسرها العقل مصلحه لسببها الطمنا يجوز ان يكون الطرأ طمنا وان لا يكون يكون كسرها
والعلم بالطرأ في جعل ما لم يورث طمنا وان سبب حار واما المقولون على العقل فعدسوا
بقوله تعالى ولا تقفوا للمركبه علم وان يقولوا علم الله فلا تقفوا ان الطرأ في حق
شأن والمكر عشر الوجه العقلية انما سمعها بالعلم بالطرأ والقصور والسهل
وبالمحور والدموع فان من اجل هذا الطعام سمع وحصل طرأ حده فانه لا يجوز سادس
ثم يطالبهم بها الخاف العقلي القسبي على ارجاع اللام وانما سمع بقوله اهل العالم

سك

علم الطرأ امر الا عدله والمشرور والعلاجان في المصنوع والبراج واما العقل
فاما في صان الحار عباد الله تعالى في سبيله العاشر والله اعلم العاشر الثاني
في صراط العمل بمراد واحد هو حار ان يقول الله تعالى انما بها علم على طمكم صدق
او كسرها القسبي الاول المحرر وهو مرق على حصول طمنا الفصل الماول
الامور التي يجب حدها حتى يحل السماع ان يقتل روايته والصار طم كونه حرجا يكون
اعمال صدقه واجبا على اعماد كونه ثم يقول بذلك امر حده الماول ان يكون عاملا فان
المحور والصبى غير المحرر لا يمكنه الضغط والاحرار غير الخلل الثاني ان يكون مكلفا في
مسلك المسلك الماول رواه الصبي عمره قوله لله اوجه الماول الرضا الفاسق
قاو لا لاقتل رواه الصبي بالهاق حار والله تعالى والصبي لا يحار في الله تعالى الثاني
انه لا يحصل الطرأ بقوله ولا يجوز ان يعمل به كل حرجا من الامور الدسويه الثالث الصبي ان
لم يكسرها الامكنه لا حرجا من الخلل وان كان محاربا علم انه غير مكلف ولا محرر عن الكسرها
ما نزلت السبق قوله في احسان غير كونه مظهر احرجا الا قدانه في الصلح ملت
ذلك ان حجه صلي الماعزم عمره موقوفه على حجه صلي الامام المسلك الثاني ان
صما عند العمل بالحاخذ الرواه قبل روايته لوجوه اربعة الماول اجماع الصحابة
فاهم قلوا رواه ابن عباس واسر المير والعمان من بشر من غير فرق بين ما يحمل قبل
اللوغ او بعد الثاني اجماع الكل على احصاء الصان بخمس الرواه الثالث ان اقتداء
على الرواه وقت الكسرها على ضبطه للمدرك حده حال الصغر السراج اجماعا على
انه يقتل منه السبيل الذي يحلها حال الصغر وكذا الرواه والجامع انه حال الادامه
عاقلا بالغ محرم عن الكسرها الشرط الثالث ان يكون صلبا وانه مسلك الماول الكافر
الذي لا يكون من اهل القبلة اجماعا على انه لا يقتل روايته سراجا من سبب الاحرار
عن الكسرها واعلم المسلك الثاني المحال في اهل القبلة اذ كفرناه كالمجسم وغيره
هل يقتل روايته ام لا الخافه كان مدفعه حار الكسرها يقتل روايته والا فليسا ما هو
في المفسر الصريح حار الله وقال العاصي اوبى والعامر عبد الحكم لا يسل روايته
لما ان المفسر للعلمية قائم ولا معارض في العلم به سائر المقصود قائم ان
اعقابه حرجية الكسرها حرجا عن المقلد عليه يحصل طرأ صدقه في الحرجية على
ما شاء سائر ان لا معارض لهم اجماعا على ان الكافر الذي ليس من اهل القبلة لا يقتل
روايته

وذلك الكفر يسى ههنا فاحتج اوله من ان كثيرا من اهل الجاهل والكفر من ملوك الجاهل
كالحسين وثمان وعشرين من علمهم بدينهم والمعادهم من يقولونهم واحتج المخالف
بالنقص في القياس اما النص فقولته تعالى ارحاكم فاسمونها فاسموا امر بالسب عندنا القاسم
وهذا الكافر فاسموا فاسموا السب عند حسن واما العباس اجفنا على ان الكافر الذي
لا يكون من اهل القبلة لا يقتل رجلا فكذا هذا الكافر والكافر ان قول الرواية بعد لقوله
على كل المظنح هذا منسب شريف والكفر نفس الارذل وسبها ما فاه اقصر ما في الباب
ان يقال هذا الكافر حاصل يلو كافر لكنه لا يلع عزلا له سم الى كثر جهلا اخر وذلك
لا يوجب رجحان له على الكافر الاصل والوارث عن اهل العلم زاهم الناسق عرو الشرع
محض المسلم المعدم على الكفر وعن الباء في البر وسبها من خص ان كثر الكافر من المسلم
اعطى سركه فساد الباء ودرنا الشرع وروى بها في امور كثر مع ظهور الفرق اعجز
البحر داه علم السوط الرابع العدالة هي حصة راسخ في النفس يحمل على بلانها المهور والرواية
صحا حصر حصل به النص لصحة ودرته بها الاحسان والكفاية وعن بعض الصحابة
كالطهفة الحنة وسرة ماله من الفعل وعن المخالف العارضة في المروءة كلاكه الغرض
والرواية السارعة وصحة الاراداة في المراج والصابر اكل لا يرمعه جراته
على الكفر بمرور الرواية وبما فلا وسفر على هذا نوعا من الكلام المنوع الموراة العدالة
وهي مسائل المسائل الاولى اذا قدم على الفسق فان علم كونه حقا لم يقتل روايته في الامم
وان لم يعلم كونه حقا اما ان يكون مطعونا او مطعونا فان كان مطعونا حلت روايته بالاسماع
ما لا ينافي في اهل بيته الحنفى واحدة اذ اسر بالسيد وادركه مطعونا به روايته
ايضا ما لا ينافي في اقل روايه اهل الاوهو الخطا من الرخصة لهم برون الشهاد
بالرواية لمراعهم وقال القاضي ان من لا يقتل لسانا من طرصة راجح والعمل هذا الظن
ولحد المعارض المحم عليه معنى من العمل به احسن الحكم بان في الرواية الملق
بالناسق اصغر ما في الباب انه جهل بصفته ولكن بصفته مستقر اخر فادامه العقب
من قول الرواية بالنسب ان يرد ذلك المتع والكوار اسما اذ اعلم كونه حقا والاعتناء
عليه على احتياطه على المحصنة بخلاف اذ لم يعلم ذلك المسئلة الثانية المخالف
الذي لا يكتفه ولكن طرعا لا يقتل روايته لان العابد يكثر مع علمه بكونه كاذبا
وذلك منسب جراته على الكفر فوجب ان لا يقتل روايته المسئلة الثالثة قال الشافعي

رحم الله روايه المجهول عدم قبوله بل لا بد من صحتها ظاهر والحق من سيرة من
سريته وقال ابن حنبل واصحابه رحمهم الله بكون قول الرواية الاسلام نشط سلامة
الظاهر عن الفسق لسانا او حجة لا اول الدليل من العمل بغير الواحد لقوله تعالى ان الظن
لا يغني عن الحق خاتما خاتما في حصر احدهما لا ان الظن هناك اقوى من قول المجهول على
الحاصل الساني معنى من العمل اذا ما طعنا بالرواية ليس بمانس برك العمل به مما اذا
عليه على ظنا انه ليس بناسق بسبب كثر الاختار صمم مع اعداء على كماله ساني الماور
ان عدم الفسق شرط حراز الرواية لقوله حال ان ظاهرا ماسمينا ففسقوا وهو صريح في الشيخ
من قول روايه العاصم واما طعنا ان عدم الفسق لما كان شرط طوار الرواية وحل في كبر العلم به
شرط الحواز الرواية وسائر العارقة ان العدالة امر بامتناع الناطق لا الطالع عليه حصه بل
المكره الاستدلال بافعال الطاهر وذلك وان لم يعد العلم لكنه عند الطرقة الظن الحاصل
بعد طول الحصار اقوى من العمل الحاصل فلو اذ كان كذلك لم يمنع من حاله الدليل عند حوز
المعارض الغرض بحالته عند وجود المعارض الصعبة اليك اجتمعا على انه لما كان البصر
والرق والكر وكونه مجرورا في العفو ما يعا والبراه لا يحرم اعترافه من الشك المعلوم بدين
هذه الاشياء افرح ان يكون الامر كذلك في العدالة والحق لا احتراز عن المنفعة
المخنة السابح اطاع الصحابة على روايه المجهول رجحان حوزة حله بدقه وما لا يقتل
قول امره لا يورث صدق قدام كذبه وعلى نصه في روايه قول الامم الموقنة وكان على
له طاعة نصه في كلف الراوي ان احد امر الصحابة ما اظهر الانكار على وجه وذلك
بمعنى حصر الامم احسنه المخالف بامور احدها انه يقتل قول المسلم وكونه للعلم
لم المدركة في كون الما في الحكم طاهرا وكون الحارة المسعة رصم عن مروه و
في كونه على المروءة اذا لم ينافي في الحان للاعتراف القيد فكذلكها وانها انما
قتل قول العبيد والنسوان لانهم عرفوهم بالاسلام وما عرفوهم بالفق وباليها انه علمهم
فليسوا بالاعتراف على روية الخلافة ان لم يظهره الاسلام ورايتها قوله تعالى ان احكام
فاسق منها مسوا والمعلن على الشرط عدم عدم الشرط فام يعلم بصفته لا يحسنه
ولكن ان لم قلنا انه لما قل قول المجهول في ذلك الصور قل قوله في الرواية والفرق
ان منسب الرواية اعلم من المخالفات العواصم الذي انما ما اقر عليه المخرجكم بالطاهر

فلما قرأ العمل بهذا الأمان في الكفر والخرية فكذلكها هنا وعن البايع لا سلم ان الجهاد
على قول المحاصلة فانه قد حصل المسلم وعمل بالاسلام ان عمل اللام ما كان يعرف
حاله ذلك انما لا يعرف الاسلام وعن الرابع لما وجد التوفيق في تمام السوء من
ان يعرفه في نفسه هل هو ما ساق ام لا حتى يتمكن ان يعرف هل هو في نفسه فله ان لا
واحد علم السوء الثاني طريق معرفته الحلال وهو ان احداهما الاختار واليهما
الركبة والمقصود ههنا بيان احكام الركبة والخرج وفي مسائل المسئلة الاولى شرط
تعمير المحدثين العدد في المزي والكارج في الرواية والشهادة وقال ابو بكر لاستيفاء العدد
لا في ركبة الساجد ولا في ركبة الراوي وان كان في الحاشية في الشهادة الاستظهار بعدد
وقال قوم سجد في الشهادة دون الرواية وهو لا يظهر لان العدالة التي يثبت بها
الرواية لا يرتفع على الرواية وسرط المتين لا يرتفع على أصله فلا حصار عليه يثبت
استيفاء ان لم يثبت الرأيا الا بالبرهان ولا لا نقول بمقتل ركبة الماء والعد في الرواية
كما نقل قولها المسئلة الثاني قال السافعي رحمه الله في ذكر سجد المخرج دون العد
اد قد خرج ما لا يكون خارجا احلا في المداخلة فيه واما العدالة فليس لها الا
سبب واحد وقال قوم في ذكر سجد المعدل في المخرج لان مطلق المخرج سطر
السعة ومطلق المعدل لا يحصل السعة لسائر الناس الى الساع على الظاهر ولا
بدون سببه وقال قوم لا بد من السبب فيها جميعا احد صحاح كلام القنبري وقال
العاصمي ابو بكر لا يحكي ذكر السبب معناه ان لم يكن بصرا بهذا لسان لم يثبت للركبة
واركان الشهادة والاعتراف للمؤلف الخراج هذا خلف احلا واحلا الميرك فان علمنا
كونه عالما ما سار المخرج والعديل القنبري باطلافة وان عرفنا عدالته ونسبه
ولم يعرف اطلاقه على سائر المخرج والعديل استجراة عن سائر المخرج والعديل
المسئلة الثالثة اذا عارض المخرج والعديل قدمنا المخرج فانه اطلاق على ذلك
لم يطلع عليها المعدل ولا سلكها فان سلكها مطلق عدالة الميرك او السوي لا يعلم
العلم الا اذا خرج على انصار فقال المعدل راسخا فبهنا معارضان وعدل المعدل
اذا اراد قبله يمدح على الكافي وهو ضعيف لا يثبت عدم المخرج اطلاق الكافي
مكونه ولا يسمى ذلك كبر العدول المسئلة الرابعة للركبة مرات اربعة اعلاها

ان يحكم لشهادته وباتهما ان يقول هو عدل الا انه عرفته منه كتب وكنت بان
لم يترك السبب وكان عارفا بسوء العدالة كفى وباتهما ان يروى عنه خبرا
واحتلفوا في كونه معدلا والمخرج ان عرفه عن عدالة او يبرح قوله انه
لا يسمي الرواية الا عن الكافي الرواية معدلا والمخرج والافلا ادس
عاند اكبرهم الرواية عن كل من سمعوا ولو كلفوا الساع عليهم كلفوا فان قلت
لو عرفه بالصق لم يروى عنه كان عارفا في الدين فليس لم يروى عنه في الدين
بل قال سمعنا قال كذا وصرفه لعله لم يعرفه بالسوء ولا بالعدالة فردى
وهو ذلك الحاشية ان اراد القول وراعيها العمل بالخبر ان لم يرد على الاحتياط
او على العمل بدلالة الخبر او في الخبر فليس يعدل وان عرفه بنفسه انه عمل بالخبر هو
يعدل او لو عمل بخبر عن الحدك ليس المسئلة الخامسة ترك الحكم شهادة لا
تكون حرجا في روايته وذلك لان الرواية والشهادة ستر كان في هذه السداسط
الاربعة اعين العمل والكلية والاسلام والعدالة واحصل الشهادة ماورسته
هي غير محتمل في الرواية وهي الحرية والكون والمصدر والعدد والحداد والاصد
فخصه الستة نوتر في الشهادة لا في الرواية لا الولد له ان يروى عنه والى بالجماع
والعدله ان يروى عنه والضربة ذلك لا الشهادة روى عنه حاشية الرأى عليه السلام
مع انهم في حقهم كالتزير والله اعلم الشرط الخامس ان يكون الراوي حيا لا يقع له الكذب
والخطا وذلك يستدعي حصول امرين احدهما ان يكون صارطا والآخر ان يكون سيرا
اكثر من ذلك ولا مساوياه اما ضبطه والاعدا او اعز عليه الصطلم يوجب الرواية
والنقصان حديثه هذا على قنبري احدهما ان يكون يحمل الطبع حلا عتقادا على
اكتفاء اصلا ومثل هذا الانسان لا يعلم رفاة الله والباقي ان يقرر على صطلم صار
الاحاديث دون طوائف وهذا الانسان يعلم منه ما عرفه كونه قادرا على ضبطه دون
ما لا يكون قادرا عليه اما اذا كان الهوى عالما عليه لم يقبل حديثه لانه يبرح انه
سها في حديثه واما اذا سوي اليهود والكفر لم يبرح انه ما سها والفرق بين ان يكون
ضارطا ومن لا يعرفه الله وان لا يخطا لاهل الحديث حال سماعه ومن يعرف
له المسهوقه صطلم الحديث حال سماعه ويحصله الا انه قد شرع في حاشية الهوى

في الخبرين ان يقتل جديته لان لو لم يكن صسطه او صسطه لم يها عنه لم يروه مع عدالة
فلا عدالة مع من الكذب الخطا على الاسواقا راين بصور مع عدالة فما لم
نصسطه انه صسطه وانه لم يسه فيما يها عنه فوجب ان لا يقتل جدته وانه يعلم
العصم الباقية الامور التي يحثونها حتى يحل للمراوى رواه الخبر اعلم
ان ذلك لا يحل الا في الامور التي لا يعلم ان يراه على وجه او سنده وسد ذكر الفاظ
قائمة ودقة ذكر الشبه في ان يحول رواه والاحدية وباسها ان يعلم انه
قرا جميع ما في الكتاب وحدثه به ولا تذكر الفاظ قديمة ولا ودك محول رواه
لانه عالم في المال انه سمعه وبالله ان يعلم انه لم يسمع ذلك الكتاب لا يطرأ
انه سمعه او يحول الامر من غير علم السوء ولا يطرأ روايته لانه لا يحول ان
يخبرنا يعلم انه يحول كاذب في اوطان اسلافه ورايها ان لا تذكر سماعة
ولا خاتمة لانه لا يطرأ على ما في من خطه وهما احفظوا في فقد الساتر
لانه يحول روايته وهو في الحديث في حديثه وقال الرضا عليه السلام لا يحول
لسا للامانة والمفضل اما الاجماع فهو ان الصحابة كانت يعمل على كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثل كتابه لعمر وجمع من غير ان قال اربابا وما روى هذا
الكتاب لهم وانما عملوا بالخط وانه منقول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخار
سلم وسائر الرواية واما الموقوف فلا يطرأ ههنا حاصل العمل بالوطن
واحد صحيح ارجحه لله ما به اذا لم يعلم السامع لم يامر الكذب جوابه انه
يروونه بحسب الطرق وكذلك يكفي في دعوى العدل انه اعلم العسل الثالث
حل شرط في الراوى ان لا يكون من غير الصراط في هذا الباب وكل جعله لا يدرج
في غير الصراط يصح روايته ولم يصر السمع كصحتها بعد ما بها الاتية من
قول المحرمه مسائل المسئلة الاولى رواه العدل الواحد ومثوله خلافا
للجاسي ما به قال رواه العدل مقتوله واما خبر العدل الواحد والكون فقول
الا اذا عصى طاهرا وعمل بعض الصحابة او احتجوا ويكون مسترا فيهم وجر
عن عبد الحميد عنه انه لا يقتل الزنا الا خبرا رده كاشهاك عليه لسانه ومان
الموا لاجماع الصحابة عمل او يكره عمل خبره لا وعمل خبره على وجه لا يكره على

خبر عبد الرحمن في المحرم وعمل على خبر المعداد وعمل الصحابة على خبرك سعيد
في الزنا وعمل على خبر راجع من حديث في المحرم وعمل خبر عاتية في العاقلات
وكان على بعض خبر اليكر فان لم يعلمهم فلو ما قلوه ان الاصحاح عضد
فك انهم كانوا يكونون احتجاء بهم بهذه الاخبار وكانوا يروون المحرمات
باسا حتى يروى لهم راجع من حديث نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الساتر
ان العمل بخبر الواحد العدل يصح دفع ضرر مطعون يكون فاحا احسن الحزم
بامور احدها انه عليه السلام يعمل خبر ذلك المذموم حتى يهدله او يكره وعمر ومانها
ان الصحابة اعبر العدد فان اياكم لم يعمل خبر المحدث في الحديث رواه ابو سعيد
محدثا من سلمه ولم يعمل خبر علي بن موسى في الاستسار حتى رواه ابو سعيد
وردد خبر ما عليه من خبر ورد او يكره وعمر خبر عثمان ردا لكم من العاصر وبالله
قاس الرواية على السهاك بل اول لان الرواية بعض سهاكها والسهاك
سرعا حاصا فادالم يقتل رواه الواحد حتى ان الساتر الواحد لم لا يقتل
في حق الامه كراول وبالله الدليل على العمل بالمطعون لقوله تعالى ان الظن
لا يغني عن المحر شيئا من العمل في خبر العدل والعدل الواحد ليس بمعتمد لان
الظن ضلال اقوى ما ههنا فوجان سر على الاصل والخلاف من الخ والاف ذلك
ار دل اعلم على اعصار عليه ان يكره وعمر ذلك المذموم ولا ان الله كانت عامة
لاها كانت واقعة في محفل عظيم والواحد فيها المستهارة وعمر الباقى اناسا هم
قلوا خبر الواحد وهما اعبروا العدد والعدل هو هو فيقول ما ذكرنا من
الروايات يدل على ان العدل ليس بصرط في اصل الرواية وما ذكر من ذلك على انهم
طلبوا العدل لغناء عنهم في تلك الصور وعمر الثالث بانه مقصور سائر الامور
التي هي من صفة في الشهادة لا في الرواية كالمحرمه والكون وعدم القراءة
الرابع لا سلم ارقوله تعالى لا يغني عن المحر شيئا يمنع من العمل بخبر الواحد ما مالما
علما ان الله تعالى امرنا بالتمسك به كان سكتها به معلوم لا يطور ما واه اعلم المسئلة
السا به رغم اكثر الحفنة ارباب الاصل اذ الم بعد الحديث قدح ذكره رواه
المنع والخمسة اذ يقول في الحديث ان يكون حاربا بالرواية او لا يكون فان
كان حاربا لا اصل اما ان يكون حاربا فساد الحديث والحقه او لا يحرم الواحد منها

ان كان المولى قد عارضنا ولا يبعد الحديث ولا يقول الحديث من الفرع لا يمكن
 المتفرع في الاصل وذلك بوجهين المتفرع في الحديث واما الثاني فلا نزاع في صحة واما
 الثالث فاما ان يقول الاصل على طئي الى روثه والمعلل الساروثة او الامران
 على السواء او يقول صا من ذلك لانه ان يكون الحبر في كل هذه الاقسام فمصر الان
 الصريح حادهم ولم يوجد في مائة حرم معارضة ولا سقط به الاستدلال واما اذا
 لم يكن الفرع حازما بل يقول اطرا في صحة منك فاحرم الاصل بالي ما روثه لكونه
 الرد وان قال الطن الى روثه لكونه معارضا والاصل لعدم وازدهر الى سائر الاقسام
 فالا شبه قوله والصابط انه حيث يكون فهو الاصل معاد لا لقول الفرع معارضا
 وحججهم احداهما على الاخر فالمعتبر هو الرابع واحججهم المانعون مطلقا فان الدليل
 سعى في قول واحد خالفنا فما اذا لم توجد فيه هذا المعنى فمعها عدا على الاصل
 والخواب ما يقدم والله اعلم المسئلة الثالثة لاستطراد الراوي فيها سوا كانت
 روايته موافقة للقصاص ومخالفة له خلافا في ضعفه رحمه الله عليه فيما خالف القصاص
 لسا الكبار والسنة والعقل ايا الكبار فتقوله تعالى ان حاكم فاسوسا فاسوسا
 ان لا يحكم الشئ من غير العاقل سوا كان عالما او جاهلا واما السنة فتقوله عليه السلام
 نصراه امراسم فتا التي في عامه القول في حامله في سنة لسنة واما العقل
 فهو ان خير العدل فيقدر الصديق في حيز العمل كما تقدم ان العمل بالطر واحججهم
 المحصم بوجهين الاول الدليل سفيح ان العمل بخير الواحد خالفنا اذ كان الراوي
 مقتضا ان الاعتماد على روايته او على الثاني الاصل ان لا يرد الخبر على مخالفة القصاص
 بل الاصل ايضا صدق الراوي فاذا عارضنا ما قلنا ولم يحكم المسك بواحد منها واما
 في تقدير صدق الراوي لا يلزم القطع بكون ذلك الخبر حجة لانه اذا حرك حديث سابق
 عند الرسول عليه السلام فاذا احاد ذلك الرجل فقال الرسول عليه السلام اقلوا الرجل علم الله
 ان اللفظ واللام ههنا نصرف الى المعهود والعام واطر الى الماردية الاستراق
 الحواب من الاول بانه وعز الثاني ان عارضنا لما نصي اصل الخبر قوله بخوز
 ان شئنا على المعهود بالاستراق قلت المهر من المهرين لا يورث على العقبه
 بل كل ما كانت له فطنة سلمه امكنه المهر من المهرين وايضا فان كان بعض اعذار

العقبة في رواه حرا التوار والله اعلم المسئلة الرابعة اذا عرفت من الساهل امر
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف في ان لا يقبل خبر انا اذا عرفت من الساهل
 في خبر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرفنا احتياط حرا حرا الرسول وحصول
 حسن على الراي الاظهر انه نفس الطر والمعارضة في العمل المسئلة الخامسة
 لا تعتبر الراوي ان يكون عالما بالعربية ومعنى الخبر لان المعنى في لفظ الرسول عليه السلام
 والعام يمكنها حفظ اللفظ ولذلك يمكنها حفظ القرائن وانما ايضا ان يكون ذكرا
 او سرا او نصرا وهو جمع عليه المسئلة السادسة نقل رواية من لم يروها احدا
 واحدا فاما اذا اكثر من الروايات مع دله محالطة لاهل الحديث فان امكن يحصل
 ذلك القدر من الاحاديث في كل القدر من الراي قبله احسان والما توجه الطعن في الكل
 المسئلة السابعة المحكي كقول الراوي معروفا في ذلك فاحصل السرايط المعنى
 المذكور فيه قل حين وان لم يعرف نسبة انا اذ كان له اسمان وهو واحد ما اشهر
 حازم الرواية عنه انا اذ كانت عبرة داسها وهو واحد ما عجز وبما عجز لم
 نقل احاد التردد والله اعلم القسم الثاني من الخبر عن الامور العايدة
 الى المخبر عنه اعلم ان السرايط الخايرة الى المخبر عنه العمل المحر هو عدم ذلك قاطع
 معارضة والمعارضة وجهين احدهما ان سعى احدهما ما افقة الاخر على الخذا لدر
 اسه الاخر كما اذا كانت احدهما لمصل فلا نزاع في لزوم العمل في المكان العلوي على
 الفدا في سعي الماني عن ذلك خبر في ذلك الوقت وبانها ان سعى احدهما
 صدق اسه الاخر على الكمال ذلك منه الاخر مثل ان روثه عليه صلاة اخرج ذلك
 الوقت عبرة ذلك المكان والدليل العاطف ضرا عنك وجمع ما كان المعارض عقليا
 بطريا فان كان خبر الواحد باللا للما ويل كيف كان اولنا فلم يحكم برونه وان لم يقبل
 الباديل وطعنا بفساد الدلالة العقلية عبرة محله لبعض من طعنا
 بوضع ذلك الخبر والافد من السرعة العقلية وانه غير جائز واما ادله
 الصحيح فله الكبار والسنة والما حجة بسط ان لا يرد خبر واحد على ما قصته
 فان ورد ذلك فكيف يمكن ان يعمل الخبر الواحد لا يصدق ادله كل الجمع عرفا
 ان هذا المحتمل لم يقع لان الجمع معقد على ان الدليل انما استواء احصل احده

في الخبرين من الساهل والما حجة بسط ان لا يرد خبر واحد على ما قصته فان ورد ذلك فكيف يمكن ان يعمل الخبر الواحد لا يصدق ادله كل الجمع عرفا ان هذا المحتمل لم يقع لان الجمع معقد على ان الدليل انما استواء احصل احده

موضع في غير حاصل الثاني فانه يحتمل عدم الزام ههنا هذه الاحوال المله
لما كانت ساوية بحرك الواحد والدلالة وانحصرت هذه المله في تقديره وهي كونها
قاطعة في سبيلها حرم وجهيها على ضرب الواحد واما ان ضرب الواحد هل يصغر
يخصص عدم الكثرة والسنة المتواردة بعد تقدم التواضع وانه اعلم القول
فيما طرأ به بشرط وهذا المعنى ليس بشرط المسئلة الاول ضرب الواحد اذا عارضه
العناصر فاما ان يكون ضرب الواحد يسمى بحصة القياس والعناصر بعضي يخصص
الواحد واما ان يضافا بالكلية فان كان الاول ضرب بحرك يخصص العلة بحج منها
وميل بحرك بحرك هذا العلة بحرك اذا ساها بالكلية وان كان الثاني كارد ذلك
يخصصا لعدم ضرب الواحد بالعناصر وانه حائل لا يخصص عدم الكثرة والسنة
المسألة بالعناصر لما كان جانبها اولي واما الثاني وهو اذا كان ضرب الواحد
منها مطلقا لكل مقصود من غير ذلك العناصر لا يكون اصله مبدئ
وذلك ان دلالة ما ان يكون هو ذلك الحرك او غير فان كان الاول والاربع ان الحرك عدم
على القياس وان كان الثاني فيصير الحرك وحدها لئلا وذلك ان العناصر يسد عن امورا
لئلا اخذها سور حكم الاصل واما كونها لئلا بالكلية العلة واما لئلا بالكلية
ذلك العلم في الفرع لم لا يحرك كل واحد من هذه المله اما ان يكون قطعيا وطفه
او بعضها وطفه وبعضها لئلا فان كان الاول كالعناصر ما على ضرب الواحد
لا محالة لان هذا القياس بعض القطع وحرك الواحد بعض القطع وبعض القطع عدم
على بعض القطع وان كان الثاني كالحرك محالة لعدم على القياس لان القطع كما كان
اقل كان لا عسارا وان كان الثالث محتملا اقصى ما كثر ويحتمل بعض
صوره واحد وهو ان يكون ذلك سورت الحكم في الاصل قطعيا اما ان يكون مطلقا بالكلية
المجينة وهو ذلك العلة في الفرع طسبا ههنا احلنوا بعد السان في الحرك
راجح وعدم ذلك القياس راجح وقال عيسى بن ابيان ان كان في الحرك ضارطا عالما
وعدم حرك على القياس والاكابر محال احتكاك وقال ابو الحسين البصري رحمه الله
طريق راجح احدهما على الآخر الاحتكاك فان كانت امانة القياس احرى عند من
انرا في وجه المصير اليها والا فاعلمك وهو ان الناس من توفقه لسا وجهان الاول
لصحة انه كانوا يتركوا احتكاكهم بحرك الواحد من ذلك فنه عمر من الله في المنطق قال

قال كذا في بعضه براسا وفيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحتكاك
والمنع من تفرده الماء من دونهما انما قال اعني الواحد ان يحكموها
فقالوا بالاراس فضلوا واضلوا وانما انما يحكمها حكمه به رايه للحرك
سموه من تلك الفار قلت ان امر عمار رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال اذا سقط طاحلكم من ضانه حتى قال فما صنع به امراسا قلت طاهر
هذا القول لا يصغر رد الحرك واما هو وصف للمسلم والعلة بحركه مع علم
المهراس علمه انه ترك هذا الحديث كغيره فانه تركه لانه لم يكن له احد به من جهة لا يمكن
قلت المهراس علم المدد ذلك ليس قاسا مطلقا فان قلت ليس به كلفه ما
لا يطابق لانه كان عكسهم على انهم مرابا حرم بدخولها في المهراس قلت ومن
ان قياس الاصل يقتضي عمل التلويح ذلك اما حتى يكون رد الحرك لذلك القياس الثاني
ان فيه ما قد يصغر عدم الحرك على القياس الثاني لانه لم يكن له احد به من جهة لا يمكن
مقتضا احدها سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما هاد لانه على الحكم وبالمها حرك
العلة في المقصود الاول طسبه والاسنة والاسنة بعينه انا التمسك بالقياس فلا
يتم الا بحسب مقتضى احدها سورت حكم الاصل واما كونها مطلقا بالكلية العلة
وبالمها حصول تلك العلة في الفرع وراية عدم المانع في الفرع عند من يحصر
الدلة وخامسها وحرك العمل بكل هذه الدلالة والمقتضى الاول والاسنة بعينه
اما الثانية والثالثة والمابعة طسبه واذا كان كذلك كان العمل بالحرك اول طسبه
بالقياس من حرك الحرك محالة فان قلت اذا كانت الامانة الدلالة على سورت الحرك
عن الرسول صغيفه والامارات الدلالة على المقتضى المله الطيفية وحرك العناصر حركه
عن معارض ما في احد الناس من تلك ما في الناس الاخر من الكيفية ههنا من الاحتكاك
والرجوع الى الرجح قلت لو جلسوا والعقل كان الامر كذلك كما ذكرت الامارات للتلف
الاول من معامه والله اعلم المسئلة الثانية اذا روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه علم
على ما روي الحرك فليكن اما ان يكون مساويا للرسول صلى الله عليه وسلم او غير مساو له فان
لم يساوه لم يحدس ان يكون قد قامت الدلالة على ان حكما حكمة مساويا ولم يتم الدلالة
على ذلك فانه لم يعم عليه ذلك لانه ان يكون الفرع على الله حاصلا ذلك الحكم على هذا

لا يكون من فعله ومن الحيوان في الارض لا حيلة ولا قوة في الله على ان يحكم
عليه الم وحكمه سوا نظري في الشر فان كان يحكمها بالآخر فعله وان لم يكن
فان كان احدهما متواترا على المتواتر وان لم يكونا متواترين على فيها بالمتبع المسئلة
السابعة على ان الله لا يخلق الا بالحق لا يخلق الا بالحق لا يخلق الا بالحق لا يخلق الا بالحق
لا ان ذلك وادركه كنه من المرحلات المسئلة الرابعة الحفاط اذا حالفوا
الراوي في بعض ذلك الخبر بعد افتقار على ان ذلك بعض المنع من قول لم يحالفه فيه
لان الظاهر من حال الصدوق لم يوجد معارض من قوله فاما القدر الذي خالفه فيه
فلما لم يلائق لانه وان جاز ان يكونا سواء وحفظ هو كذا في قوله انها وحفظه
لان الرب هو على الواحد لا يورثه على الجماع المسئلة الخامسة حرا الواحد اذا كانت شروط
صحة هل يحل عرضه على الكفار قال السافعي رحمه الله لا يحل له ان يسلم ما شره الله الا وهو
غير محالف للكفار وعد عيسى بن ابيان به بحج عرضه عليه لقوله عليه السلام ادا روى لكم
حدث فاعرضه عنكم كما رايته عن رجل فان وافق فاقبله واخاف قلبه والمفردوه المسئلة السادسة
في سببه وان السامع يحذر ان يكون عن غير مقارن فان علم ان خبر الواحد عن مقارن للكبار
لم يقبل لما يورد من الكبار خبر الواحد لا يجوز ان يشك في صل عد العاصم عبد الحار
رحم الله لان الصحابة رقت بعض احكام القرآن لا حاشا له ولم يسأل من كانت
مقاربه ام لا المسئلة السابعة احملوا فيها اذا كان خبر الراوي بخلاف روايته
فان كان وهو من بعض الحنفية الراوي للحدث العام اذا حقه رحمه الله لا يما شاهد
الرواية عليه السلام كان اعرف بما صدره ولذلك عملوا رواه ان يهرين في ربيع الكل ان
يحل سماعه بالبدل لا ان يهرين كان ينقص عن الثلث والباقي هو قول الكرخي ظاهر
الخبر اولى بالناس ان كان باطل الراوي بخلاف ظاهر الحديث رجع الى الحديث وان
كان مرسوما على الحديث رجع الى ما يورثه وهو ظاهر حديث السافعي رحمه الله والراعي هو
قول العاصم عبد الحار ان لم يكن لم يرضه وما يورثه وحرم الله علم من صدق عليه السلام
الله وحرم المصرا له وان لم يعلم ذلك لم يحرم ان يكون قد صار الله له من اقسام رجع
الطبعة ذلك فان اصح ما ذهب اليه صرا له ولما فلا وكذا ان كان الحديث محملا ونسبه
لراوي كان يابا اول حجة السافعي في المعنى وهو ظاهر اللفظ فام والعاصم الموجود هو

عالمه الراوي لا يصح ان يكون مقارن لغيره الا ان يكون منكرا للحال بما طبعه دلتا
مع انه لا يكون كذا فارتبط الظاهر من جهة انه لا يحالف الا لئلا يلبس وفيه شبهة
من الخطا عند الامهات واعطوا وليس فيها ظاهر يدل على انه كاذب في العلم بحال عرض له
ذلك الخطا والله علم المسئلة الثامنة حرا الواحد ما ان يقتضي على او عملا فان افضى
علما فاما ان يكون في المادلة العاطفة ما يدل على ذلك ولا يكون فان كان الاول جاز له ان يمتنع
ان يكون عليه السلام فانه ما يصير على اما بالسامع او ما يصير على الدليل المراسر وان كان
الباقي رجليه سوا افضى من العلم عملا او لم يعضد له لما كان التمسك فيه
بالعلم مع انه ليس له صلاحه فانه العلم كان ذلك بكتفا بالابطاق اللهم الا ان
قال لعله على العلم اوج العلم به على من سانه دون من لم يسانه فادرك ذلك فاما
ان اصح عملا وكان البلوى عاماما عندنا محرومة وعد الكوفة محرومة لعاين احدها
عدم حوله تعالى لسور واقوم ادا روى اللههم وقوله ارحاكم فاسونها فسيروا واجا
ان صلا الواحد في هذا الباب بعد طر الصدوق فيكون العمل به دافعا لغيره فليكن
وبالنها رجع الصحابة الى عاتية رضي الله عنها والاعمال الكاسية مع ان ذلك راجع الى البلوى
راجعها ان البلوى عام بمعودة احكام الشر والرعاف والعهود والصلوة ووجوب الزور
مع انهم يتلون خبر الواحد في بعضهم من ذلك انه قد نواتر العمل بالوراثان في خبرها
فيهم في البلوى لم يوارى نقل واحدا من الاجماع والمعتقل اما الاجماع فهو ان
الامر رجع الى الصدوق والحق ورد عن حراي عيسى في الاستدلال اما المعتقل فصرانه
لو كان يحرم ما اساعده الرسول عليه السلام ولا وجه عليه التواتر بحاشا ان لا يسل الى
بالكفة به ولا يمكن من العمل ولو فعل ذلك ليعود له داعي الى العمل على صحة التواتر والحوار والحوار
من الاول انه انما كان يحكم الله ولم يولم يعملوا فيه الا حراي موارا فاما ما ذهب اليه
حراي من جهة من سيعكم ذلك وعراي ان ذلك لا يحل ان كان بعض علما ادا رجع
في علم كل حال فاما اذا وجه سطران طبعه فليس فيه تكليف بالاطروا له ولو رجع
بما يبع به البلوى لوجبت غير حوار ان اصل التمسك فيه فان لم يحكم الله كلف العمل
في تشرط ما سبعة منكم فليست بها معية في البلوى والله علم القسم الثالث
في الاختار المسئلة الاولى في كنهه العاطف الصحابة ويقبل في خارج الرسول عليه السلام
وعلى سبب مرات الميراثه الاولى ان يقول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا واذا

رسول الله او حديث في قول الله او ما تضمن رسول الله ان يقول قال رسول
كذا فخطا طاهر العقل اذا صدر من الصحابي ليس بها صريحا او يقول الواحد
ما قال رسول الله اعلموا علم الله وان لم يسمعه منه علمه لم اما اذا صدر
من غير الصحابي ليس طاهر ذلك المرتبة العالية ان يقول امر رسول الله بكذا
من غير كذا وهذا غير والله الاحمال الاول مع احمال الآخر وهو ان يروى عن الصحابي
جمع الروايات والنواهي معقول فيما طهرنا ليس بامرا ولا حله اخذنا من قوله
هل هو حجة ام لا والاكثر ونعلم انه حجة لان الظاهر من حال الراوي ان لا يطلب هذه
الاما اذا سقم من ادلة الرسول عليه السلام ولما قيل ان يقول لم لا تكفي فيه الظن قال لا
الصحة حجة فلو اطلعت الرواية بحسن خلافة كان هذا وجه على الناس ما حوزوا لا يكون
واحاط عليهم وذكر نقض في عدالة فتقول نعلم هذا لا يمكن العلم بالراوي ما اطلق
هذه اللفظة الا بعد علمه بما اذا علم ان حجة واسم اعلم كونه
حجة بذلك علمه بالدور في المسئلة احمالا باله وهو قول الراوي امر الرسول بكذا
لنفسه لفظ يدل على انه امر الكل او البعض واسا او غير ذلك فلا يجوز ان يقول
الصحابي امرنا بكذا ونهايا غير كذا واحكاما واسم كذا قال السامع رضي الله عنه انه يسمع
ان امره من الرسول عليه السلام والكلام في هذه المسئلة وجها في الاول من كلامه طاعة
ما به موافق امرنا بكذا فهم من امر ذلك الرسول الذي لا يترك الرطل من حرم السلطان اذا
قال دار السلطان امرنا بكذا فهم كل واحد من كلامه امر السلطان الثاني ان عرض
الصحابي ان يعلم الشرح في حمله على صدر الشريعة عنه دور الامنة والاولا ولا
يحمل هذا القول على امر الله لان امر تعالى طاهر لا يترك ولا يستغنى عن قول الصحابي
على امر سامعه الامم لان ذلك الصحابي والامم وهو كما امر نفسه المرتبة الخامسة ان
يقول الصحابي السنة كذا فهم منه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم للموجع المكون فان
ملك يد غيره ولا يجره العقل اما الخبر فتقول عليه السلام من سمع سنة حسنة فله اجرها
واخرى على ما وعده من غيب واما العقل فهو ان السنة ما حوز من الامم
ذلك غير محقق بحصره من كماله كسب ما ذكره في محله لفظه كذا
الشرع بعد ما علم المرتبة السابعة ان يقول الصحابي امر النبي فقال
انه اخبرنا ان امره من الرسول وهو لم يسمعه منه وقال الاخر من طريق المظهر ان
من المرتبة السابعة قول الصحابي كذا فعل كذا فالظاهر انه قصد ان يعلمنا بهذا الكلام
شرعا

شرعا ذكر يكون كذا وكذا وقد كانا نعلمونه في غير الموضع ان الله عليه السلام
ما كان يشكره كذا عليهم وهذا يقتضي كونه شرعا فاما اذا قال الصحابي قول لا محالة للاحتياط
فيه فحسب الظن ببعض ان يكون ما لم يسمعه من قوله لا محالة للاحتياط في العلم من العلم
وانه اعلم المسئلة السابعة في كيف رواه غير الصحابي هذا ايضا على سبع مراتب المرتبة
ان يقول الراوي حديث فلان واخر فلان او يقول فلان ما سمعته بكذا العلم بهذا الخبر
ان السامع كيف يروي فتقول ان الراوي ان يروى ما سمعه خاصة ذكر الكمال او كان يروي
الراوي ما سمعه فله ان يقول هيها حديث واخرى سمعته حديث عن فلان اما ان نقض
اسامعه لا على الفصل ولا على الجملة فله ان يقول سمعته حديث عن فلان ان يقول المروي
ولا حديثي بانه لم يسمعه ولم يخرجه المرتبة السابعة ان يقول الراوي هل سمع هذا الحديث
عن فلان فتقول نعم او تقول بعد المراجع من الغراء عليه الامر كما قرأ على جهها الامر المحرر
لازم على السامع وله ايضا ان يقول حديثي واخرى سمعته فلان الامر ان كان
والكسبان على السبع سران يقول الثاني اسدي وسران فتقول كذا والسبع فتقول
الامر كما قرأ على من اليها ان كسب الامر ما سمعته كذا من فلان والممكن في العلم ان يقول
كنايه اذا علم انه كناية وانظر انه حطه حازه ايضا لكن ليس له ان يقول سمعته
او حديثي بانه ما سمع ولا حديثي بخلاف قول اخر لا يركب ان يقول كذا ما يروى
منه واخذ حازه ان يقول اخبرني رايها ان قال له هل سمعته هذا الخبر فسمع رايه
او ما سمعته فلا سان هيها كالبيان في حوز العلم والمخبر لا يقول حديثي واخرى
او سمعته كانه ما سمع شيئا خاصا ان يقرأ عليه حديث فلان ولا يتركه لا يسمع رايه
ولا ما شان فضله ان علم على الظن ما سكت الامر كما قرأ عليه والا كان يتركه لم
السامع العمل به لانه حصل طين من قول الرسول عليه السلام والعقل والظن واجبه وحسنوا في
حوار الرواية فغالب العقول والمحدثين حوزوه والمكملون اكروه وقال بعض اصحابنا
ليس له الا ان يقول اخبرني رايه عليه وكذا كذا لا في حال الغار والراوي بعد رايه
المحدث عليه الرواية عنكم فقال نعم فالمكملون بالعلم لا يحوز له الرواية عليه ايضا
حجة العقول الا اخبر في اصل اللفظ كما قام للحق والعلم وهذا السكون قد افاد العلم
ما في هذا الصحيح كلام الرسول عليه السلام فوحده ان يكون احكاما وايضا ما سماع في ان الكلام

عليه السلام

من العلم احسنها احسنه يستعملونها في حاشي خصوصه اما المهم فقولها
بحسبهم الى المعاني ولاهم استعمالها فيما على سبل الحكم صار
الحاجر سائعا والكيفية معلومة ولفظ احسن وحسن هما كذلك لا هذا
سائيه الاحارجه اذ ان الظن والمسايق احدا سائيا الجاز واذ كان هذا الاستعمال
محاربا مستقره والمجرب عليه صار ذلك كلاما المقول بعينه والمجرب على كماله
واذا عد ذلك حجتا استعماله قاسا على ما في الاصطلاحات فحسب المسكين ان لم يسمع
من الراوي سائيه فقله حديثا اخر في سماعه في الكليات بان تقدم مراده بعد هذا
السؤال العرفي في السلم انه كذا فانه علم وسادها المماوله وهو ليس به الى
كما يعرفه فانه يقول قد سمعت في هذا الكتاب فانه بذلك يكون محمدا ويكون لعنه ان
عنه سواء له اروه عنى ولم يعلم له ذلك فاما اذا قال في حديثي في هذا المرحوم
يعلم له قد سمعته فانه لا يكون محمدا له والمماوله الحديث له وليس له ان يكون عنه
لا يما يكون كذا وادامج السجحه مركبا منور وليس له ان ينظر الى سجي اخرى
من ذلك الكتاب وتقول سمعت هذا السجحه خلف لا ان علم انها مسعان سائيه
الحاجه وان يقول السجحه لعنه فداجر لك ان يروي ما عنى من اجادتي واعلم
ان طاهر الحاجه ليس من السجحه اما له ان يحزن في ما حدثه به وذلك انما هو الكذب
لكنه في العرفي محمدا فيقول ما سمعته عندك لم سمعته فاروه عنى فانه علم مسئله
ده السافعي الى ان المرسل غير مقبول والافوضه وما كذا جمهور المعبر له ان يقول
لسا ان عدالة اصل غير معلومه فلا يكون روايته مقبوله وانما علمنا ان عدالة الاجل
غير معلومه لانه لم يوجد لا روايه الفرع عنه وروايه الفرع لا يكون بعدالة الوجود
وذكره عنى لو سئل عنه ليقول في اوجه وسعدرا يكون بعدالة البعض كونه
عدلا ونفسه لا احتمال انه لو عرفت لما عرفنا بسوقه بطله عليه المعدل فسدان
عدالته غير معلومه واذا كان كذلك حلت لا تقبل روايته لان قول روايته يفتي
وضه سري عام وحوك المكلفين من غير رضاهم وذلك ضرر والضرر على طواف الدليل
بكل العمل به فيما اذا علم عداله الراوي فمعنا في الباقي على اصل ما قيل في السلم
بعدالته غير معلومه قوله لم يوجد لا روايه الفرع عنه وروايه الفرع عنه لا يكون

بعدالته لانه قد يروي عن العدل وغيره فليلا لا يرفع في حواشي الخلق لكن لا يجوز
ان يقال روايه عن العدل راجح من روايته عن غيره وسائيه من وجهين اول ان
الفرع مع عدالته لا يحرر عن العدل بل هو لا يحرر عن العدل بل هو لا يحرر عن العدل بل هو لا يحرر
له ذلك لا وهو عالم او طارنا يكونه حرا للرسول لانه لو استوى الطرفان لحرم الاحار
ولا يكون عالما وطائنا يكونه حرا للرسول اذا علم او طر عداله الاصل الثاني ان
الفرع مع عدالته ليس له ان يوجب سائيه عن غيره او يطر عنه الا اذا علم انه علم اللام
او حجتا ذلك من بعد الدليلين في حاشي الاحتمال وقد انصرفت في الاصل عدلا طاهرا
مورد قول روايته كما في سائر العهود وهذا هو الكفة التي عملوا عليها في حواشي المرسل
ثم ما ذكرتموه معارض بالنظر والاصح والقياس اما النص صميم قوله وليس ذروا قدامهم
وقوله تعالى ارجاكم فاسمعوا منكم واصطفا وحجتا القول وراوى
الفرع ليس بقاتل من حقت قوله واما الاصح فالبرهان عارضا ليس كمالا
حديثا كنه عن رسول الله سبحانه عدايا لا يكون يروي بوجهين عن النبي عليه السلام من اصح
حفا فلا صوم له لم ذكره اخيره الفصل من عمار وروى ابن عباس عنه عليه السلام
انه لا يراى الا في البسمة ثم اسد السائيه وروى ايضا ما زال الرسول صلى الله عليه وسلم
على حصن من حصن العقبة وكذا له اخيره الفصل من عمار وروى الروايات على
حوار قول المرسل اما القاصر فليلا لو لم تقبل المرسل لما قبل ما حور كونه مرسل او كان
سعي اذ اما الروايات عن فلان لا تقبل لانه يحرق ان يكون اخرجه والموافق قد خاف ان
العدله يروي عن العدل راجح من روايته عن غيره وسائيه من وجهين اول ان
من روايته عن العدل ليس له ان يوجب سائيه عن غيره او يطر عنه الا اذا علم انه علم اللام
عن العدل كان ذلك محمدا بالبسمة اليه من حاشي هو والمكمل لا يسمع احد طرفه
عن الآخر المخرج مفصل فعمل حواشي المخرج الا الاصل لا يمكن قوله الفرع
مع عدالته احسنه رسول ولا يجوز له ذلك الا خارا لما وقد اعتقد عداله الراوي
فليلا الفرع اذا مال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يقتضي الحرم بان القول قول الرسول
ولكن الشيء محمدا يكونه نصه كذا وكذا في عداله الراوي فادركه من حاشي
صلا اللفظ عن طاهر فليسا وان يقولوا المراد منه ان يطره فان رسول الله ادا

في قول من المراد منه ان صحته ثابتة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
! لقد لم يكن فيه تعديل الاصل لا به لوجه من كان مستطاعه بالكفر حل له ان يقول
سمو له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكرتموه قوله يا ايها الذين آمنوا مع عدله ليس
له ان يوجه ما علم من العلم او طرأ به عليه اللام او وجه ما رواه انما
وجه على الخبرها لو لم يكن في الخبر عدل فادانهم اسار كونه عدلا فان هذه
الرواية تخرج على من سألهم الدور ثم يقول بعضهم ما ذكرتموه من الرواية
التي هي اذ لم يذكر ما لا يصلح في ذكره فانهم فيهم انما يعمل بها فانه فان
قلت ان الترخيص به في الاول والثاني في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو
الحق في الجملة من دون خصصه في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
يدخل في استيفاء الخبر في ارايكم كذا في الخبر الا لو كونه الرواية كما أكد ما عتدوا
مصادق الرواية التي ان من هذا الاصل في صواعقهم انهم في خبرهم انما هو في خبرهم
بعض القتها ما ذل من خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
لسان التامم الفاضل في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
لورج على انما في الخبر في الجملة من في الخبر هذا في خبرهم انما هو في خبرهم
ان الخبر بعضي سرها ما في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اول من الاحتياط في ما في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
كان شاهد الاصل في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
واما المعارضه الاولى في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
في الرواية والخامس الاحتياط في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
بعض الصحابة كان في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
واضا في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
واذا كان كذلك في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
ثم من اسنان وحيثما قوله ولم يكن قوله في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
عن الثالث ان من الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اطال صحة كذا في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم

حدثه والله اعلم في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
كان الذي ارسله من اسناده اخرى في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اذ لم يتم الخبر باسناد او ارسله ما ذكرتموه في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
او عند قول صحابي في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
مولى خبره في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
قال في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
بالمصل في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اسناده في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
عن ولا يصح لما ذكرنا من الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اذ كان في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
في الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
وهذا الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
المراد به هو خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
لنفس المطر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اذ ارسل الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
تقبل في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
ان يكون في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
الحلم وكذا القول في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
اذ انما في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
رواه عن الخبر في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
نفس السماع اذ ارسله في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم
في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم انما هو في خبرهم

حجبه فصلة باليه علم الم فليس ذلك قط ان ذكره فاما اذا ارسله او اوقفه وما يطرأ
ثم استلهم او وصله بعد ذلك فانه بعد ان سمع ذلك الزمان الطويل الا ان يكون له كتاب
يرجع اليه فذلك ما قد سببه الزمان الطويل وانه اعلم الخامس من مسائل الاحار اذا
استدحرا هذا لسل او ترد اما من قبل المراسيل فانه ثقيل واما من لم يعلمها فليس
منهم ثقله اتصالا رساله بحصر المرسل دور المسند فحصل منه ومنهم
سليم ثقله قال لان رساله بذلك على انه اعلم بذكر الراوي لصعده فسهل له والحال هذا
حياه واحله من قبل المرسل اذا استند كيف ثقل فعال السامع لا ثقل من حياه
الما قال انه حديثي او سمعت فلانا ولا ثقل اذا الى ليطرحهم وقال بعض المحققين
ان قيل الم اذا قال سمعت فلانا وهو لا يعرف من قبل ان يقال حديث فلانا او اخبرني
بمحلون الم اذ لم اعلم ان شافيه بالحديث فمحلون الثاني منه رواه الحسن بن
ان يكون احاد له او كنت اليه وهذه عاقل لهم واولم يكن معها فرفع اللغة والله اعلم
مسئله والبدليس اذ اروي الراوي الحديث عن رجل يعرف باسم فلم يكن بذكر الاسم و
ذكره باسم لا يعرفه فان فعل ذلك لا يفي بمرور عنه ليس اهل ان يثقل حياهه عند
السامع ولا يثقل حديثه واولم يذكر اسمه لصعده سنة الامه ليس بغيره من يقول بغيره
الم اسلام في الحديث فقل هذا الحديث من قول ابي بكر عن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن
ثقل المراسيل فانه لا ثقل له لم يكن من المحضر عن عبد الله حيث لم يذكر اسمه فهو كالمسند
ومن ثقل المراسيل سمى ان ثقله لان هذا الله بعض انه لو كان الله به حياهه لما ترك ذكر اسمه
فصار كالمسند والله اعلم مسئله يجوز ثقل الخبر المعنى وهو هذا المسند المصنوع والى
حقيقه وجهه لثقله اخلافا من بين بعض المحققين ولكن شرطنا احداها ان لا يكون
المرجه ماضى عن الاصل فانه المعنى بانها ان لا يكون فيها راي ولا نقصان وبالها
ان يكون المرجه ماضى للاصل كالكلام في الاطراف فيع بان الحكم بان بالمشايه
بحكم واسرار اساتر الله يعلمها ولا يجوز نسخها عن غيرها لنا وجه الاول ان
يعتقد انصه واحد بالعاطف عطفه مذكور في محله واحد ولم يترك بعضهم على بعضه
وذلك يدل على قولنا الثاني انه يجوز شرح السمع للبحر بلسانهم فاذا احار ابدال
العربيه بالجمعه فان يجوز ابدالها بعربيه اخرى كان اول من اصف علم ان
الفارق بين العربيه وبعثتها بالعربيه اهل ما بينها وبين الجمعه الثالث ان علم الم

قال

قال اذا اصبتم المحقق فلا يبرح عن ان يصدر ان كان اذ انصرت قال ان رسول الله
هكذا او حتى السامع وهو الراوي باسمه بالضرورة ان الصيانه الذي روي واعرف
الله صلى الله عليه وسلم هذه الاخبار ما كانوا كمنوتها وذلك الخلق وما كانوا يكرهون عليها
وذلك المجلس بل كما سمعوا بمرورها وما ذكرها بل بعد الاعتصار والضمير وذلك من حيث
القطع بعد رواتها على غير اللفاظ احسن المجالس بالنظر والمحقق اما النص
مقتضى علم اللام رحمه الله امرا سمع مقالتي فغاضها ما اذا ما كما سمعها قالوا وادوه كما سمع
هنا اذا اللفظ المسموع وبعث الله اليه هو واقعه منه دعاء والله اعلم ان اللفظ
وما ينظر بعقله من هذا اللفظ لما لم يفظ له الراوي لانه ربما كان دونه في اللغة
واما المعقول فمن جهن المولى الما حرسا دراسا ان الما حرسا اسلمط من فراه
اية او خبر ما لم ينسبه له اهل الاعتصار السامع من العلماء والمحققين يعلموا انه لا يجوز
في كل ما كان من هذا اللفظ او ينسبه له السامع في الكمال وان كان يقربها ذكيا فلو حوزا
القول بالمعنى مما حصل العقاقير العظم مع ان الراوي يظفره بالفاوت السافيه
لو حار للراوي سيد لفظ الرسول بلفظ نفسه كان للراوي الثاني سيد اللفظ الذي
سمعه بلفظ نفسه بل هذا اولى حراز سيد لفظ الراوي اولى حراز سيد لفظ السامع
وان كان ذلك الطبقه السالبيه والرايه وذلك بعض الرسوق الكلام الاول ان الانبياء
وان اخبر في طبس الترجمة لكن لا ينفك عن عادت وار قل فاد انزال هذه الفقاوت
كان الفقاوت بالخير ما فاحنا لا يفي من الكلام الا حرو من الاول نوع فحاشه
عن الاول ان من ادعى ان معنى كلام الرسول فانه يوصف بانه اذكر كل سمع وان اختلف اللفاظ
وهكذا الساهد والرحمان مع عليها الوصف بانها اذ كانا اسمعا واريان لفظ الساهد
خلا لفظ المشهور عليه ولغة المتعجم غير لغة المبرمج عنه وعن الثاني وعبر الله ما تقدم
فل والله اعلم مسئله الروايات اذا اتفقا على روايه خبر واحد احدهما رايان واما
من ثقل حديثها فاما ان يكون المجلس واحدا او مغايرا فان كان مغايرا فقلت الروايات
لا يمتنع ان يكون الراوي عليه اللام ذكر الكلام في احد المجلسين مع ذلك وفي المجلس الثاني
بدون ذلك الروايات واذا كان كذلك فقول الله الراوي يعني قول قوله ولم يردنا فقه
فهو حجه قوله واذا كان المجلس واحدا فالذي لم يرووا الروايات اما ان يكونوا عدا

بحوزان زهوا و اعراضه بالافاضة و ليسوا كذلك في كل الاول لم يقتل الرباك
و جعل امرادها على ان يخرج عدائته ان يكون قد سمعها من غير التي على السلاح
يطرأ به سمعها منه و ان كان الثاني فكل الرباك اما ان لا يكون معه كما عاين الثاني يكون
ما لم يقتل اعداؤه الثاني فكل الرباك عندما لا يكون المسكر عنها اصنافا من الراوي لها
خلافا لبعض المحققين ان عدالة الراوي للرباك ينص قول خذ و امساك الراوي الثاني
عروفا و لا يصدق فيه بخلافه ان لا يكون كافيا في ذلك الراوي على ذلك الرباك عرض له
سواء و دخل فليد عطاء و دخول السارق فكل اذعله عرضا على ذلك الرباك و اذا وجد
المعصية لقبول الخرجا لثمة المعاصي و قد قوله ما طلب كما حاز السهو على المسكر حاز
انصاعا على الراوي فليس لا نزاع في الخواص على الجملة لكن على الطرأ ان لا يراى الرباك
ان يدعى السهو ان زهوا الانسان عامحه اكثر من توجهه فاما لم يسمع ان سمع على لوصح
المسكر من الرباك و قال ان الله لم وقف على قوله فما سبق السها المحترم لم يات بعد
تكلام مع اسطار له معها سعار من العوار و صار الى الصبح اما اذا كان حوزا من الراوي
الثاني كما ان روا احدهما او اذ عر كل حرام لمحمد صلعا من يد و يروي في اخر نص صاع
من يد ملكا فاما يقتل خلافا لعدالة البصر لسا ان حصل العارض لا راجعها
اذا رواه صاعا مقدورا و النص و الاخر اذ رواه نصف صاع و يروي الصاع
و النص ضد المحي فحصل العارض و اذا كان كذلك و حصل المصير الى الصبح صرع
الراوي العارضا دارد الرباك من ولم يروها غير ذلك المير و ان اسدما الى محله
قبل الرباك سواء عداؤه الثاني او لم يغير و ان اسدما الى محله و فخر الربان
ان كان معني للاعرار بعارضه و انتاه كما عارض صاع من راوي و ان لم يغير العار
فاما ان يكون عدائته لرباك سارا فله من امساك و بالعكس و يشاوي ان فان
كاسه ان الرباك اقل من ان المساك لم يقتل الرباك لا رجل الا على السهو و لم
يقتل الا على الله المم اما ان يقتل الراوي ان يهوت على الكراد و يتركه هت
الكنز بها هنا ترجم المرحوم على الرابع لا حل هذا النص و ان كان قرات
الرباك اكثر من احواله لو حصر احدهما ما ذكرنا ان على الاقل على السهو و في الثاني
ما ذكرنا ان على السهو على سائر ما سمع اولى من جملة على فهم انه سمع ما لم سمعه و اما

و اما ان تساوتا فكل الرباك لما سار زهوا السهو و ان شك في الله اعلم
الكلام في القياس وهو من علم عقيدة و اقسام
المعقده فيها مسائل المسئلة الاولى حد القياس اسد ما قيل في هذا الباب
لمحضا و حضان الاولى ما ذكره القاضي ابو بكر و احاد جمهور المحققين من انه علم معلوم
على معلوم و انما في حكم لها او يسميه عنها ما رجح بينهما من حكم او ضمه او يسميه
و اما ذكرنا له في المعلوم لما اول الموجود و المعلوم فان القياس يحكم فيها جمعا و لو ذكرنا
الشي لا يحصر الموجود على حد هت و لو ذكرنا الفرع كان مع جم احصائه بالموجود
ما لم يدع معلوم ان يكون اصلا فان القياس على غير التشبه و هو لا يحق المير و ان
لو لا اصل كما ذكرنا اما بالشرع ما الحكم و ايضا فليحكم و يكون فيها و قد يكون اسارا و ايضا
و الخاص و يكون ارجح فليحكم و قد يكون حكما شرعا و كل واحد منها قد يكون معيا و قد
اساتاهذا شرح هذا النوع و الاعتناء على من وجع احدها ان يقول اردت
بحال ارجح المحققين على الاخر اسات و يسل حكم احدها للاخر قوله قد ذكرنا اسات حكم
لها او يسميه عنها ما اعاد لغير ذلك فليحكم و قد يكون تكميلا من عرفانه و ان كان الثاني فلا بد من
ساره و ايضا مقتديا ان يكون الملاءمة شاعرا لغير لا يجوز ذكره في تفرع القياس لا راجعها
سم ما سار يسل حكم المعلوم لمعلوم اخر ما رجح و اذا لم يلائمها بعد القدر كان حكم
المعلوم الابد حارحا و لا يجوز ذكر و يسميها ارجح في اسات حكم لها من راجع الحكم في
الاصل و الفرع يسمي القياس و هو ما طلب فان القياس مع على قول الحكم في الاصل
كان هو الحكم في الاصل فزعله في القياس ليد الدور و بالها انه كما يسمي الحكم بالقياس بعد
بما الصفة انما القياس لعل الله عالم فليعلم قاسا على الساهد و لا نزاع
في انه قاس لا القياس اعلم من القياس الشرعي و القياس العقلي و اذا كان كذلك فليعلم اما
ان يكون الصفة من درجة في الحكم او يكون فزا و كان الاول كما قوله ما رجح عنها حكم
او ضمه او يسميه عنه مكررا لار الصفة لما كان احدا قسام الحكم كان ذكر الصفة بعد
ذكر الحكم مكررا و ان كان الثاني كان التعريف باصلا انه ذكرنا اذا كان المطلوب صوت
حكم او علمه ولم يذكر ما اذا كان المطلوب و هو صفة او عدوها بهذا التعريف اما اذا
ارادنا و راجعها ان المعقده ما هي القياس اسات يسل حكم معلوم لمعلوم اخر ما
خامع ما ان ذلك الخاص ما يكون حكما و ما يكون صفة و ما يكون فعلا الحكم و ان
يكون فعلا للصفة هذا ان اسات ان ذكر اقسام الخاص و المعقده حقوقا هت القياس

ان

الخارج من حيث انه جامع لا احكام الكافع بدليل امر من اجزائها ان اياه القاسم قد وجد
 منكم غير كل واحد من اقسام الكافع بعينه وان كان لا يوله من قسم ما وما سلكه الماهية
 لا يكون محسوسا في حق الماهية العار الكافع كما قسم الى الكيم والصنعة وبها فكل الكيم مقسم
 الى الوحوش والحرور وغيرها والحرور مقسم الى الحيوان والنبات والجمادات وغيرها
 فلو لم يكن من اعتبار الكافع في اقسامه القاسم ذكرنا قسمه لوجب ذكر كل واحد من تلك
 الاقسام ذكر كل ما يكله احد منها من الاقسام وخاسمها ان كلاً او للاقسام واجبة
 كل شيء من قسمه والاهام ما في حق القسم فان قلت كونه تحت ثلثه احد من
 الامور حكم معين فقلت فالمعتبر ان في هذه الامور حكم معين وهو كونه حائجا
 تحت اقسامه فكون ذكر هذه الروايات لغوا وسادتها وهو ان القاسم القاسد قياسي
 وهو خارج عن هذا النوع اما الاول فلا القاسم القاسد قياسي فاصح كقوله يكون قاسما
 راما القاسم القاسد له ما مرجع دليل على ان هذا القاسم يقتضي هذا القاسم حصول
 الكافع وتحت كل الكافع كان القاسم حائجا فكون القاسم القاسد خارجا عنه وانه
 محسوسا في كل حال ما مر في حق القاسم القاسد فان القاسم القاسد حصل في الكافع
 في كل المحسوسات وان لم يحصل في بعض الامور المعرف بالامر او بالحقن البصير
 وهو انه يحصل في الاصل في الفرع ٢ سنهاها في علمه الكيم عند المحسوس وهو
 واطهر منه ان يقال انما قيل حكم معلوم معلوم اخر لا سنهاها في علمه الكيم عند
 المسبب فليس في لفظ المستعمل في هذا المعنى اما الاساق والمراد منه القدر المشترك
 بين العلم والاعتداد والظن سوا سئل في هذه المسئلة مع العلم او لا وقد يظن لفظ
 الامار و مراده الخبر باللسان لا دلالة على الحكم الزهني واما المسئلة فيكون قد مر
 علم بالضرورة كون الكافع حائجا في كونه حائجا ومما انفاله في كونه نادر او لولم يحصل
 بصورة ما هي في العالم والاحكام لا باللسان كما في الخافي غير ذلك ان كانتا حاليا
 ذلك الصورة وكان حاليا عن هذا الصورة ولما علمنا انما سلك كل الكسوف يعلم بالضرورة
 هذا الصورة في الموقف في كل الصورة علمنا ان صور هذا الصورة عن الكسوف
 واما الحكم صدر في اول الكتاب يعرفه واما المعلوم فلما يعني مطلقا يعلق
 العلم فقط لا وسئل في اعتداد والظن لا والعقبات بطلت لفظ المعلوم على هذه الامور

واما العقلة فمسا في بعضها ان سألته في قولنا عند المسبب ذكرناه له في قوله
 والقاسد فان قيل هذا النوع يقتضي قياس العكس في قياس اللام والمقصود من
 السجدة اما قياس العكس فيقولنا لو لم يكن لعدم شرطها لصح الاعكاف لما كان شرطها
 له بالدرج والمطلوب في الفرع ٢ اما كون عدم شرطها لصح الاعكاف والاعكاف والاعكاف
 الاصل فيكون الصلح شرطها لهما في الفرع ٢ الكيم الفرع ٢ اصل في قوله واما ما
 مكتوب في الامار كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان وليس انسانا واما المحسوسات
 فكلها كل حكم موقوف وكل موقوف محسوس وكل محسوس محسوس في كل شيء في كل شيء
 الصور من سائر القاسم عيان في الشهود وهو لا يحصل الا عند شدة ضوء
 بصون وليس في الصورة اللام والموصوفين بالشيء فلما الصورة حاصلة في هذه
 الموضوع لا الحكم في كل واحد من الموضوعات معلوم والحكم في الشيء محسوس فاسلام المطلوب
 من قياس المدقق في صورته الحكم المطلوب مساو الحكم في المدقق في هذه الصورة
 والمواضع اما السائل الذي سئل في قياس العكس في قوله في الحقيقة بمسك سطر اللام
 واما ان لا يكون شرطها للشيء نفسه لم يصح شرطها لعدم شرطها للاعكاف
 واما ان لا يكون شرطها للشيء نفسه لم يصح شرطها لعدم شرطها للاعكاف
 لم يصح شرطها بالدرج لكنه يصح شرطها بالدرج هو شرطه لفظا فكذا بمسك سطر
 اللام واما سائر القاسم اللام لا ساج بعض اللام ثم اما سائر القاسم السطر
 لسان وهو ان لا يكون شرطها للشيء نفسه لم يصح شرطها بالدرج كما في قوله وهذا
 الطرح لا قياس العكس واما الصور بانها انسان فلا علم انه قاسم لما سأل في بعض
 الصور حاشا في الخبر الوجه المذكور فلما لم يكن ذلك الوجه في اطلاقه في القاسم لوجه
 ان سئل في ذلك القاسم لا القاسم بالصور فلو علمنا مساو في ذلك القاسم في المعلوم
 ولو صح ذلك لاسحق ان يقال في الحكم ومثل القاسم في القاسم فان اردوا ان يذكر
 عان في معرفة القاسم في سائر كل هذه الصور فيقول القاسم في قوله سائر القاسم اذا
 سلمت لم يعمها قول اخر في بعض هذه الصور هذا القاسم في قوله لسان العقلة المسئلة
 السابعة في الاصل والفرع اذا هنا الذي حكم اليه محسوسا في كونه مساويا لافضل
 القاسم اما ان يكون هو البراء والحكم السابعة او علمه في الحكم او القاسم الدال على صور ذلك
 الحكم والقاسم جعلوا الاصل اما المحل الحكم المصغر علمه في الحكم في جعله اما القاسم
 الدال على ذلك الحكم اما هو القاسم في حق ان اصل الشيء ما يصرح عليه في الحكم المطلق

اياته في العلم عن مخرج العلم البرزاني لولم يوصف ذلك الحكم وهو
 الرأى لم يكن يبرع حصة الرأى في الدين عليه ولو وجد ذلك الحكم في صون
 احكم لم يوجد في التراب يبرع حصة الرأى في الدين عليه فاذ الحكم
 المطلوب اياته عن مخرج اصلا على الربيل على الحكم الاصل في العلم
 اذ لا يكون اصلا للحكم المطلوب واما قول المجلس فصفنا هذا العلم
 لما لو قدرنا كوسا عالم يبرع الرأى في الدين بالضرورة وبالدليل العقلي
 لا يمكن ان يبرع حكم الدين عليه فلو قدرنا ان العلم يدل على حصة الرأى
 في صون حاصلا لم يكن ان يبرع علم حكم الدين بمراسا واما لم يكن
 بعد عاصيا واداك ان لم يكن الرأى اصلا للقاسم اصلا للحكم محل الوفاق
 ولما صدر هذا القول لم يكن اصلا للقاسم هو الحكم العاصي محل الوفاق او
 علم ذلك الحكم ولا بد من فصل مقول الحكم اصلا محل الوفاق فرع محل الخلاف
 والعلم فرع محل الخلاف الوفاق اصلا محل الخلاف وساء اما لم يعلم موث
 الحكم محل الوفاق لا بطلت علمته وقد علم ذلك الحكم ولا بطلت علمه اصلا
 بوقفنا على علم الحكم محل الوفاق على اياته ذلك الحكم ولم يوقفنا على ذلك
 الحكم على اياته علمه لا يحرم كانه العلم وعلم الحكم محل الوفاق والحكم اصلا
 فيه واما في محل الخلاف فاما لم يعلم حصول العلم فيه لا يمكن ان الحكم فيه قاسا
 ولا يمكن ولا يحرم كانه العلم اصلا في محل الخلاف والحكم فرعنا اذ اعرف ذلك
 مقول ان يقول المجلس والعقبا وحما ايضا انه من الحكم الاصل في العلم
 اصلا ومن ان الرأى اصلا لذلك الحكم فكان الرأى اصلا للحكم المطلوب واصل
 الاصل اصلا في صون سمى ذلك العلم بالاصل في العلم في العلم والحكم المذكور
 هو الاصل يحتاج الى العلم فيكون محل الحكم اصلا للاصل في صون سمى بالاصل ايضا
 علمنا هو قول العقبا وهما دفعه وهو ان سمى العلم في محل الوفاق اصلا او
 من سمى محل الحكم في محل الوفاق بذلك العلم موث في الحكم والمحل عند موث
 والحكم محل علم الحكم اصلا او من محل علم الحكم اصلا لان العلم الاول
 اقوى من الثاني واما الفرع فهو عند العقبا عما عن محل الخلاف وعند اعاد

ع

عن الحكم المطلوب اياته لا محل الخلاف عن مخرج العلم في العلم والحكم المطلوب
 اياته هو المصنف عليه وهما دفعه وهو ان اطلاق لفظ الاصل على محل
 الوفاق اذ لا محل لفظ الفرع على محل الخلاف لا محل الوفاق اصلا للحكم
 الاصل فيه والحكم الاصل فيه اصل للقاسم وكان محل الوفاق اصلا للقاسم
 واما ههنا محل الخلاف اصلا للحكم المطلوب اياته فله ذلك الحكم فرع القاسم
 محل الخلاف اصلا فرع القاسم واما العلم الاصل على اصلا للقاسم او
 من العلم الاصل فرع العلم فرع العلم فرع العلم انا بعد النسبة على هذا القول
 ساعد العقبا على مصطلحهم وانه علم المسألة الثالثة اذ اعقدنا كون الحكم
 محل الوفاق محل الوفاق في حصول ذلك الوفاق في العلم في العلم في العلم
 حصل لا محالة اعلم ان الحكم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 المعدمان قطعتين كانه السمع كذا ولا ينعى من العقل في صحة اما اذا كانتا
 طنتين وكانا حاداهما فقط طنبه فالسمع يكون طنبه لا محالة فلهذا اما ان يكون
 في الامور الدينية او في الاحكام الشرعية فاما كان في الامور الدينية فقد اعقوا
 على انه حجة واما في الشرع فهو محل الخلاف والمراد من لنا القاسم حجة انه اذا حصل
 طنين في حكم هذه الصور من حكم تلك الصور فهو مكلف بالعمل في نفسه ومكلف
 بان يمتحن في ذلك واعلم ان الجمع بين الاصل والفرع بان يكون بالثبوت بالضرورة والمعيار
 حجة الله بسمه يتضح المساط وانما استخراج الحاج وهما لا بد من ان الحكم في
 الاصل محقق بكتابه من بيان وجود ذلك المعنى الفرع فالعلم في حجة الله بسمه لا بد
 من استخراج المساط والثاني يحتمل المساط القاسم الاول في ايات ان القاسم حجة
 اخذنا الناس في القاسم السري في حال طنبه العمل بسمه حجة الله بسمه في الحجة
 والثاني طنبه العمل بسمه من الحجة والثاني طنبه العمل بسمه من الحجة
 ومنهم من قال بسمه اما من اعرف بوجه السعدية فعلمنا على ان السمع في العلم
 لم احصلوا في ثبوت ما من احد فانه هذا العمل بسمه في العلم بسمه في العلم
 وان الحكم بسمه في العلم بسمه في العلم بسمه في العلم بسمه في العلم بسمه
 ومن المعزلة فلهذا نكرنا ذلك واما ان الحكم بسمه في العلم بسمه في العلم بسمه

تجوز عليه طبقه واليه يورق الوا فطعنه وبالمها ذه الفاسان والهر وال
الحل بالقياس صورته احد كما اذا كان العلم بمصوبه بصرح اللفظ او بانه
والثاني كقياس بحكم الصريح على حكم النافذ واما جمهور العلماء فقد قالوا سار
المقصود واما العالمون ان العدد يقع به منهم من قال لا يوجد في الجمع ما يدل على
وجوب التعدد فوجه الامتناع من العلم به ومنهم من لم ينع بكونه ممكنه بغيره
بالكنا والسنه واجماع الصحابه واجماع الحقه واما القياس ~~المبادى~~ والمبادى
قالوا ان العمل يقتضي الجمع من التعدد هم فرعا احد ما يخصه كذا المنع بغيره
قالوا حتى يربوا على الجمع من الجمع في الفرق بين المعاملات وذكر من من القياس
وهذا قول النظم وانهما الذين قالوا بجمع ورود التعدد في كل السبع وهذا
وربعه احدهما الذين قالوا بجمع ان يكون القياس طبعيا الى العلم والطريق وانها الذين
سلموا انه بعد الطريق لكنهم قالوا لا يجوز سماعه الطريق لا يدع بطريقه وبالمها الذين
سلموا انه يجوز سماعه الطريق في الجملة ولكن حيز بعد النص على عدم المعاملات وارادوا
والنصوص والسماعات لا لا لانها لملك الصور فصار السمع على حكم كل واحد
مصدر اما في هذه الاحكام فانه بغير السمع عليها فكان لا كفا بالقياس اقتصار على
ادنى السبع مع العدول على اعلاها وانه غير جائز وهذا طبعه داود واساعه من اهل
الطاهر هذا بعض المداهد الذي قد حصل اليه وهو قول الجمهور من علماء الصحابه والسنه
ان القياس صحيح والشرع ليس بالكتار والسنه والاجماع والمعتزل اما الكنا فتقوله اعلا
فاعتبروا ما اول البصار من الاستدلاله ان الاعتقاد مستقيم العبود وهو المراد
بما عرفت عليه رغبته في المحرر المحض الذي يوجب عليه والمعر السفيه التي
يعبر بها كالحا وانه اقصور العبود والعين اللعنه التي عبرت من الخفوق بغير الرضا
وعبرها حاورها الى ما يلازمها فلهذا السمع ان الاعشار حقيقه في غيرها
دعا للاسناد والقياس غير مرجح الاصل الى حكم الفروع فكان في احكامها
يتم صلا لا يسلم ان الاعشار هي المحاور بل هو جازع عن المعاط لرجح احدها
انه لا يصلح لمعمل القياس العقلي انه معتبر وانهما ان المتقدم في اشياء
حكم الاحكام من طريق القياس اذ لم يفرقوا بينه وبين المتقدم في اشياء

والثاني حله تعالى ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار وان لكم في الاسام لعبرة والبراد الاعشار
ورايها فقال السعد من اعتره بغيره والاصل في الكلام الحقيقه بغيره الا انه يدل
على ان الاعشار حقيقه في المعاط الى المحاورون تحصل الاعشار من غير علم وبالمها
فعلكم بالدرجهم السبعه بغيره فان القياس استقر الى ذكر ما سلمنا ان لا يكون
حقيقه ولكن من حمل اللفظ على الحقيقه ان لا يكون هناك المنع منه وقد وجد هذا
ما في فاه ليرى ان يكون بغيره بغيره وانك الموضع ففهموا الذين على التكرار
ركب لا يلتزم بالشرع وادراك ذلك بغيره وحده ما منع من حمل اللفظ على حقيقه
سلمنا انه لا مانع من جملة على المحاورون لكن لا يسلم ان الممر بالمحاورون امر بالقياس
سأله ان كل من عكس يدل على مدلول فقد عذر المدلول الى المدلول فيسمى المعشار
مستكره من الاستدلال بالمدلول اذ فعل على القاطع وبالنظر وبالمراء الاصله
بالقياس السري وكل واحد من هذه الامور مخالف للآخر خصوصه وبانه لا يتكلم
غير ما به الامتناع وعدم تسليم له في اللفظ الدال على ما به الامتناع غير طالع
ما به الامتناع لا يلفظه ولا معناه فلكون الاعداد النوع الذي ليس الاعشار غير مجموع
حيث الامتناع وجه الامتناع لفظ الاعشار غير طالع على القياس السري لا يلفظه
ولا معناه فان قلت القدر المشترك بين انواعه مخصوصه الى كل واحد منها على لا توجد
الاعداد واحدها والامر بالشي امرها هو مرض وراة فالامر باذخال الاعتقاد في العبود
امر باذخال احد انواعه في العبود لم ليس بغير احد انواعه اول من يعبر الثاني
لا ريبه القدر المشترك بين انواعه مخصوصه الى كل واحد منها على السري فاما ان احب
شي منها وهو باطل لا يجوز الاحكام بحسب انواع الماهه مستقيم كحيز الاحكام
ملك الماهه فلهذا ان لا يكون من الاعشار ما هو له وهو باطل اذ جميع انواع
الاعشار المأخوذه في الاله فتكون القياس السري من رجا نه فلهذا لا يسلم ان
ليس بعض انواع اول من يرضى لا اعتقاد المأخوذه في الاله لا يمكن ان يكون هو القياس
السري فقط ولا لصادق معنى الاله بحيز بغيره بغيره وانك الموضع ففهموا
الذين على البر ومعلوم انه غير جائز بل لا بد من الاعراف في الاعشار المأخوذه بعد
نوعا غير القياس السري وهو المعاط مثلا اما ما يقول انه بعد المعاط فقط

واما يكون بعد الاعطاء والعناصر السري يظهر هذا ان الامر بالاعطاء
الامر بالاعطاء وسمى الاعطاء حاصل الاعطاء على احكام الاعطاء حصل
احكام الاعطاء ولا حاجة الى احكام سائر انواعه وانما حصل من اعتباراته
انما احكامها اذا اضرب السري على حكمه ففهمنا القاسم عندها واجب وباسرها
بحكم الضرب على محرم النافذ والها الاصل العقلي ورايها الاقضية امور
ما في العمل بها بعد واحد حاصها ان سري الصريح بالاصل ان لا يستفاد حكم
الامر السري من ادائها الاعطاء والامر جاريا للعصر والمسال حسب مما سري
ان لا يرد من ان ادائها اعطاء ان يكون خارجا عن عهد هذا الامر وسما
انما سري في صور كثير ولا معنى فيه دلالة السري على الامر بالعناصر السري
ان اللفظ بمعنى العموم لكن السري في الاصل والفرع في الحكم نوع من الاعتقاد والسري
سما في انه لا يستفاد حكم الفرع من الامر السري كانه في الاصل كذلك نوع اخر من الاعتقاد
والامر واحد الاعطاء سريها ولا امر بالآخر فاحر اللفظ على طاهر بعض الامر
معا وهو محال لم لا يخرج احد العنصر من تحت طاهر العموم لاسيما الاحوال والعلم
وعلمكم بالرحيم انه بعد الاصل سري الفرع بالاصل انه لا يستفاد حكمه الا من
السري على الاصل واحكامه عن الطر الذي لا معنى له شيئا سري على
العموم لا معنى له السري كلفه عام دونه المحصر هو حال لا يكون محرم من الاول
من جهته احكامها ان العمل لا يكون محرم بالاعتقاد عند تعادل الامارات والاساس
التي ياتصله عليها دلالة المعادير الوار والعتقاد وحر السري والارض وفي
الاساس التي عرف حكمها بالاعتقاد من ماله كونه بعد ذلك لا يكون محرم بالاعتقاد
وبانها لو قال لم حكمه اعتق على ما لو ان فليس لم حكمه ان يحسم سما ايضا
لسوان وبانها ان اعتقاد السري في المسئلة لا يكون اصل الامر بالاعتقاد
رايها المعصية المعارضة لاسيما لعل الامر فليس سري هذا العام محصر وسري
هذا العام لسري على ما سوي سانه في ما لم يحسم سما انه يحكمه لكن يحكمه وقطعه ام
طنه مع ما به انكم اعلم كون الاعتقاد سري المحاكمه على الاستفاد ولا شك ان
السري بالاستفاد لم يعتبر السري في لفظي وسري القاسم سري تقينه وسري
المعنى على الدليل السري على المعصية الطنه لا يحرم سما انه بعد التقين

امر الامر لا يفيد التكرار وانما دل كل الاوقات سما انه سري كل الاوقات وكذا
خطا سانه محصر لما سري في عهد الرسول عليه السلام والحوار سما حمله
حقه في المحاكمه او في وجهه الاول انه يقال ان اعطاء سري محصر على الاعطاء
معلوم الاعتقاد وذكره حرك العباد الثاني ان معنى المحاكمه حاصل الاعطاء وان
الاساس لم سري شيئا حركها لافيه لا يكون معطيا اذ امر هذا مقول
حمله حقه في الاعطاء المحاكمه فان حقه في الاعطاء وغنى على سري الاعطاء
اما لو جعلها حقه في الاعطاء كان سريها في غنى اما بالاساس او بالمحاكمه
رها حلا في الاصل وعلى هذا التقدير لا يصح ما قبلهم ان لفظ الاعتقاد مستعمل
في الاعطاء ما ما قوله لا يقال لم سري القاسم انه محصر ولما لا سري ما به
ان يقال ان لفظ الاعتقاد الاشياء العقلية بغيرها بل سري في الاعطاء يقال انه
محصر على الاطلاق كما انه لا يقال انه قاسم على الاطلاق لان لفظ الاعتقاد والعناصر
على الاطلاق لا يستعمل الا في المسئلة فوله المسئلة من اجل الفرع على الاصل
اذ لم سري في امر حركه لا يقال انه محصر بل المسائل المعصية الاعظم من الاعتقاد
هو العمل للآخر فاذ لم سري هو المقصود لما سري في لفظه غير معتد على سري
المحاكمه كما يقال لم سري الا ما به اعني رايها اما قوله تعالى وان لكم في الاعظام
لعين فلما معنى المحاكمه حاصل فكم رايها في حله بعد العلم بوجود صانها
وله سما انه حقه في المحاكمه لا يكون حركه سري حمله عليه فلما لا سري قوله
لولا ان يكون يومهم ما يدوم وان ذلك الموقر معصوا الذين على التبركان كان كما
فلما لا سري في انه ليرفع على هذه الصور كان كما لا سري لاسانه من
محصور هذا التقدير في سري قوله تعالى يكون يومهم ما يدوم وان ذلك الموقر لما
لم قلت انه لو امر بمطلق الاعتقاد لكان كونه القاسم السري احد رايها كان كما
ساليه لو ساليه عن سريه فاحر بالاسئلة تلك المسئلة كان باطلا اما لو احاب
ما سائل تلك المسئلة وغيرها كان حقا وله الامر بالاعتقاد لا يفتي في ادخال
فرد من اراد هذه المعصية في الوجود فلما لم يفتي العموم في العمل الاول

وكان قوله احسن من ان يكون العمل بمقتضى نوع واحد من الاحتمالات فتجلى على النفس
 البصيرة الاصلية او على المسلك بما يستلزم العمل من الاصل والاحتمالات والخط سلما
 الى المحرر جملة عليه فلم يلب ان يلمح على النفس المحرر وعلى ذلك العقل وحده على
 العاقل السريع في الدليل على المحرر فان هذا طورا اخر من العاقل كالمسلك بالمصالح المأمورة
 والمسلك بغيره الاحتياط في سير الدليل على كسب من هو اولى او اقل منه وانه او هو السمع
 احسن من ان يحكم الا بالصادق والمصلحة لا بد من الدليل على المحرر سيما انه عاقل العاقل السريع
 ولكن كفى العمل بمقتضى ما يبرح واحد من اربع العاقل السريع ويحكم بقوله فان
 النظام ان السمع اذا نظر على الحكم وجه العاقل سواء ورد الامر بالعاقل او لم يرد
 ايضا فان يحكم العاقل على وجهه بما يبرح على حوار العمل بالعاقل السريع كذا
 ريان من الرسول صلى الله عليه وسلم او يبرح على الاطلاق مع سائر انظر على العمل بالعاقل
 عدم الوضوح لكنا والتمتد وكذا انما يبرح ريان من الرسول صلى الله عليه وسلم سائر السمع
 فاما بعد هذا قوله تعالى العاقل الحكم فيكم فان ذلك تقدير لا يبرح انما يكون كما لا بد من
 جميع ما يحتاج اليه وذلك انما يكون بالنسبة على كل الحكم واذا كان صحيح الاحتكام مع
 وان كان في السنة وكان العمل بالعاقل مسروبا لعدم الوضوح في هذا العمل بالعاقل بعد
 ريان الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله هذا الحديث مما يقتضي انه تعالى لم يسلما في ما
 قوله تعالى ولا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله بل هذا استثناء الكبار على كل الاورد
 ام بواسطة الاورد لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله في قوله تعالى ولا تطعوا الا الله
 النوصاء والادب بالاركان في قوله تعالى لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله في قوله
 على العمل بالعاقل في قوله تعالى لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله في قوله
 الحديث يدل على حوار الاحتكام في ريان الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله
 الحكم فيها الى ان يذهب الى حل من العمل بالمدينة وءبرح عنها لا يكون يحصل النص فيها
 ملكا من حوار الرجوع الى العاقل في قوله تعالى لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله في قوله
 السنة عما عدا العمل كنفكا في قوله لا تحرم نصه للعاقل المأمور العلم بانه يدعو العبد من
 العاقل في ما لا يحرم فلما المراد بقوله لما عدا المأمور ان يحرم قوله الحديث في
 حصل كذا في السنة بالعاقل في قوله تعالى لا تطعوا الا الله ولا تطعوا الا الله في قوله

50

اكد المذنبين وادبا مسجون وروايتكم عنه لم يروها احد من المجتهدين ولا اهل النجاشي
 وادبا كلف محمد ان يقول الله اعلم الله الى قدوة من الحكماء لا يجوز باحترام وانما يكتسب بها
 وان في رواية واحدة وهو ان يقال الكاديه ان اقبل الناحية حرمها وانما يحل
 الى حهاك قوله انه يرسل فلان هاهنا كذا لكنه يرسل بلفظه الله بالصلوة مثل حجة عبد الله
 ورد ما يمينه الطلوع من حبل يلوغ في حبل الوار فلان ورون صانعه به الطلوع لا يجوز كونه موارا
 به لئلا يخرج من قوله الله اعلم الله قوله انه خير واصدق ما هاهنا كذا لكنه لئلا يفتى القطع
 بقول العاصي حجة بل طر كونه حجة قوله بحمله على ذلك النص الحق فلان قوله فان لم يجد نص من النص
 كانا وحيثما قوله لا سلم ان قوله فان لم يجد للجمهور فلان الدليل عليه انه للجمهور حوار لا سيما قوله
 لما دل الكبار والسنة على العمل بالعاصي كان اهل الحكم الناس بالعاصي ما هاهنا كذا لكنه
 لئلا الحكم الذي هو مدلول العاصي لا يكون خالصا لهما وهذا العذر يلوغ حوارا يقال ان
 موقوف في الكبار والسنة وقول صا د احكم بكتاب الله ارادته ما دل عليه الكبار بنفسه لا سيما
 ادلوارادته كل ما دل عليه الكبار مع اكان امد او واسطة فكان القول بان اذالم يرد في الكبار
 حكم في السنة خطا قوله بحمله على البراء الاصلية فلان البراء الاصلية معلقة لكل احد كالسنة
 مرفوعة الى الاحكام ولا يجوز حمل قوله احمد عليه حمله على العاصي الذي هو الشرع على غيره
 يكون بل مفسر بحكم الفرض على محرم الناصف فلان الشرع اما ما سكت عنه قوله اعتماد لعله بان الاختلاف
 وانما جميع الاحكام ولو حملها على ما ذكرتم من العاصي لم يكره ذلك وانما المعرفه عشرين الاحكام وكان
 يحكي ان لا سكت عليه كما لم يسكت عنه قوله اقصى الكبار والسنة قوله ما الدليل على النص فلان اجتمعت
 على النص من القطع له وادبا علم المسلك الثالث روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 فقال ان اردت ان لا تصحفت عما سمعته اكد شاربته وحلا سدا ان الله اعلم الله اسد القاص
 وذلك في كون القاص حجة انما فلان انه اسجل العاصي في خطه لم يحكم بان القتل من دون المزال
 لا بعد الصوم كما ان المصحة من دون الاروراد لا بعد الصوم واراد هذا الكلام بل علم ان
 الكافي فيها ما يقفه كل عامل عدساع هذا الكلام من انه لم يحصل عند المعقوس من اصر العاصي
 مخرج ان يكون حكم المعصية حكم المظنون واعمالا الله اعلم الله لما اسجل القاص لم يرد ان يكون
 هو من الاول والى السابعة واحد الثاني اعلم الله ان ارحح عرج العاصي فلان انه هذه السلام
 بعد عند حجة العاصي لا يقرر ذلك على ما روى في الامان لو حكم بحكم من الكبار اراد

١٠
 من انهم لم يقدروا على ان يثبتوا ان كان عالمها وليس يجوز من غير
 ان يحكم في حكمه لنقصه لسبب غير ذكره في النص ذلك معلوم بالضرورة وبهذا الطريق
 في المعنى الثاني وهو ان العالم لا يمتد لغيره ولو لم يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة
 واما ان كان سبب ذلك ان العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة
 في ذلك ما يدل على بطلانها من غير ان يكون سبب ذلك ان العالم لا يمتد لغيره
 العاشر الوجه الرابع بطلان العقيدة العاشر في الراي والراي هو القياس اما علمنا ان العالم لا يمتد
 لغيره وورد عراقي بانه ما في الكلاسة اقول فيها راى في الشمس ما سمع في الكلاسة لولا هذا
 من سببها وقوله ان العرف في بعض الاحكام ان امره ان يكون في الكلاسة وادع على ان سبب ذلك
 عدم الراي كان دعوى على اجماع راى في عراقي واما الولد على ان لا يسمع ومدراة ان سبب ذلك
 ان من سبب ذلك في بعض دواعي اقول فيها راى واما علمنا ان الراي عاين عن العاشر في العالم
 اقل هذا ما نذكر ان العالم لا يمتد لغيره في بعض الاحكام في الكلاسة لولا هذا
 بالنص سوا كان ذلك او حقا من بعض هذه الهمم المزمعة ان بعض العقيدة في بعض القول
 بالعاشر والجملة اما المعنى الثاني وهو ان العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة
 اولى عظيم والسرعة نقا واما ما نلوا في بعضهم كان ذلك لانكار اولى بالعمل من اجل انهم
 سبب الحرام والحد ولو لم يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة لولا هذا في بعض الاحكام
 معناه في هذا الكلام ما يمتد سبب في المعنى الثاني واما المعنى الثاني وهو ان العالم لا يمتد
 لبعضهم ولم يكن احد منهم بعد استقراء اجماع على صحة ما ذكره في الكلاسة اما ان يقال
 كان في الجواز او عن الرضا والاول لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة لولا هذا في بعض الاحكام
 لا يمتد لغيره في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعضهم كان ذلك لانكار اولى بالعمل من اجل انهم
 خالفوا بعض المسائل التي حكاهما ولو كان هذا جواز في بعضهم من الجواز في بعض الاحكام
 من ان يكونهم كان عن الرضا وذلك في كون العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة
 هذا عن هذه المسائل ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعضهم كان ذلك لانكار اولى
 المذكور لا يمتد لغيره واما ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 العذر على الكلاسة في بعض الاحكام الى سببها اهل الرضا في المسائل المعقولة مشهور بها
 من انهم لم يقدروا على ان يثبتوا ان كان عالمها وليس يجوز من غير

المعنى في هذه الروايات على انهم لم يقدروا على ان يثبتوا ان كان عالمها وليس يجوز من غير
 وذلك بعض ما علم على قولها ذلك في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 الروايات المذكورة في العالم على انها في الامور بالقياس والعمل ما بالقياس لا في العمل
 اعرف الاشياء والنظاره في امور ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 اقول في امور ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 المسند معناه الاسماء للمعنى ما هو مرجح منه او من غير مرجح منه واما ما نلوا في بعض الاحكام
 من انهم لم يقدروا على ان يثبتوا ان كان عالمها وليس يجوز من غير
 اعرف الاسماء على فكرتك وما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 يحصل علمها واطن في المعنى كانه من غير الصور من المعلوم من المعلوم من المعلوم
 انه المجهول من علمنا وهذا العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة لولا هذا في بعض الاحكام
 والنظاره من سبب ذلك في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 يحكم في امور ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 منه الامر بسبب الفروع بالاصل لكونه من المراتب التسعة في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 التسعة في ان كان العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة لولا هذا في بعض الاحكام
 اول الثاني اما الوجه الثاني هو صحة ان العالم لا يمتد لغيره لكانت العقيدة المحذورة
 ولم يجوز ان يكون ذلك لاول الامر كما سمي العالم بالامر عاين واما ما نلوا في بعض الاحكام
 يحكم في امور ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 وروية احواله والى ذلك هذا المصالح والادب عاين من سبب ذلك في بعض الاحكام
 لكونه من سبب ذلك في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 ما نلوا في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 لكونه من سبب ذلك في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 لا يمتد لغيره في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام
 لا يمتد لغيره في بعض الاحكام واما ما نلوا في بعض الاحكام

في بعض الاحكام
 في بعض الاحكام
 في بعض الاحكام

في هذا الباب من الأصول والمبادئ في بيان ما كان عليه حالهم في هذه الحالة من المصطفى
 والمجاهدين واما المصطفى فلا ريب في ذلك الدليل على ما انزل الله عليهم من الوحي
 اظهره الله في السرطان يكون السامع يحكمه الاستماع به ولم يوجد هذا السرطان هناك
 لا به اذ اذرى ذلك الحق في ذلك الموضع هو افاض في السامع وحده الواحد ليس يحكمه فلا فائدة
 في اظهار هذا الحق سبحانه في الاظهار تكرار اكان صاحبه او مطلقا سواء كان جليلا او
 مع سانه ان الانسان اغنى الدواعي الى اظهار ذلك ليدركه اذ كان ذلك الدليل ظاهر افرأ
 انما اذا كان حيا فعد لا يلقى الى اظهاره وبالله فانه يسئلون منكم اياه فالدلالة على انه
 في اظهاره سر اكان مونا او ضيفا سلميا ما ذكرتموه لكن تعارضه مع قولهم لو كان حيا هم الى
 مداهم من اجل التعارض مع علمهم اظهاره لكن لم يعمل على احضار الصيا بالاعمال الذي كماله ذهب
 الى ما ذهب اليه من ان الله عز وجل قد افاض على السامع العالم فانه والصحيح ان ساعده في ذلك القدر
 اذ اكان ظاهر احيانا ما سلم اية لا يحسن السامع منه ولو اذ ذلك الحين المساطرة من العاقلين سلم
 انهم لم يكونوا انفسهم لا ظهورها علم علمهم انهم لو اظهروها لاستمر ما في ذلك ليس من الوحي
 التي تسبح ان السور الدواعي على علمها فان ذلك لما توفرت دواعيهم على علمهم انهم مع انه لا
 فائدة فيها فلا يورد دواعيهم على فعل تلك الدواعي مع ما فيها من العزائد كان اول ذلك انما نقل
 او الامور التي لا تكون عطية من علمها حتى يكون لم ذكرهم لا راعينا بل علمنا انه لا يحسن
 ولا يحسن ايضا سلمنا انه من العقاب العظيمة لكن لم يملكه في عمله والذليل على ان محركات
 الرسول على علمه على صلاته مدركها وامر الامانة في الخفاء والسياسة على بها ظهوره لم يسعه
 في الواحد والامانة اذ احاز ذلك علم لا يجوز ان لا يتقوله ذلك الواحد ايضا سلمنا انما هو
 لسبب ذلك لا سلمنا انما ما علمت قوله لو نقل لعرضها سلمنا انما ان نبي اذ كان في نقله
 الرسول وجميع اصحابه ملائكة واسمعه انما او يدعي له كلمة وانما يحسنه في انك من تعلمه
 اما المولى فلما يقول ان اسان سلم العقل واما المولى في سلمه ولكن كيف عرفت ان لم يزل في انك
 من تعلمه في انفسهم فان كل احدا ما تعلم حال نفسه لا حال غيره سلمنا ان لو نقل لعرضه
 كل احدهما لكن لا سلمنا انما المعروف في سلمه في سلمه الختام فيقول انما من ذلك ان يكون سلمنا
 في علمه انما دعاه الله اسد لا يقول تعالى انما هي التي لم يحرم بالحل اليه لكن الى قوله
 مدفوض انكم بحله ايمانكم وانه على علم حرم على نفسه ما ربه العظيمة فانزل الله تعالى هذه
 الآية وسماها بمنها ومن ذلك الحلال لا اعساره فيمكن بقوله تعالى لا تخروا طهارا بالحل الله لكم

[illegible]

فان غير النضر حار يكون فاساسا به ان المص من اللفظ الدال على انكم كذا لا ظاهر حلية
ما لا يكون كذا بل يكون نصا ولا لهم مركزا الذي حار جاعا الفصل لا يكون وكذا اسد لا لفظا
طحا لانه لا كان حصلا حريم لا يسمى بالمص سلما ان معنى الراي ليس هو النفس فلم يله ان
هو العاسر وما الدليل على هذه الحصة هذا هو الكلام المحقق على الوجه الاربع المذكور
ويعبر بالعدوه الاولى سلما ان بعض الصحابة قال بالقناتر او عمل به فلم يله ان احداهم ما انكم
مولوا انكم لا استهرو لنقل ولوصلنا هذا الكلام على هذه للعدوه قديمه والعدوه
الان بالاسم انه ما وصل وكذا لا كان السامانه على معنى انكار الراي واخرى انكار القناتر
واخرى دم من نسب الحكم انما كانا والمنه روي عن ابي بكر انه قال اني سمع طلحي واخي ارم
يعلمني دائما بكنا والله راى وعمر عن ابيكم واصحاب الراي فاهم اعدا ان من اعينهم
الا حادس ارفعوا بها فقالوا بالراي فصولا واصلوا وعده واماكم والمكايه قتل وما
المكايه ما لا المقاسه بعد شرح فالكثير الخطا وهو موجود من قبله ما صنف في
كنا الله فارحال فالسنة فاصح ما في سنة رسول الله فارحال بالسنة ما قصنا الصبح
على اصل العالم فارلم نجد فلا عكس الا بعضه عن علي لو كان له من روي فاسا كان باطن
الحق اذكي بالمسح من طاهره وروي واراد ان يصحح حرا من جميع فليس على الحدراة هذا
ايضا روي عن عمر وعمر عمار مع هذا رويكم وصلحواكم وبعد الناس روي سنا حرا
بعضوا الامور براههم وقالوا داخلم في دسكم بالمقاسر احللم كثيرا ما حرقه لله وحريم
كنا ما حللم الله وقال الله تعالى قال الله فاحكم بينهم ما اراد الله ولم يقل ما رات
وقال لم جعل احكم ان يحكم براه لم جعل ذلك لرسول الله ولكن قتل له واراحكم منهم ما اراد الله وقال
واماكم والمعاسر فاما بعد النضر والبقية المقاسر وعمر عن السنة فاصه رسول الله جعلوا
الراي سنة للمسلمين عن عروة لا اقصى مما هي احوال من تقدم بعد موتها وارايه من رويهم
ونقول اول من قاس الميسر وقال السعي لرحل لعل من العاسر وقال ارجدتم بالمقاسر احللم
الحرام حريمه كذا لا تشد خوف الروايات لصريح الصحابة والباقي انكار الراي العاسر ما
هو الذي يعلمهم هم المنع من العاسر هم الذين دفع للمعاصي هاهم الى القول به ولا بد من التيقن
وذلك ان روي الروايات المانعة من العاسر الى بعض ابواه وذلك هو العمل بالعاسر لا يجوز عدوا
الاعدس اذ لا يحرمه ذلك هذا ان العاسر على المنع من العاسر هم الذين دفع عليهم على انهم كانوا

عالمی

عاطلين إلا انما علينا عنهم الصريح بالرد والمنع وأنت ما تعلم الصريح بالقول بل وروى
أخرون أنهم دللهم بضم دقة غائصة على أن كل ما مورده الله على قلوبهم بالعاسر ومعلوم أن
الصريح بالرد أقوى مما ذكرتموه فكان في لنا الحق سبحانه عدم التوجه من هذا الوجه لكونه أقوى
الدلائل كونه يمكن بهما في موضع آخر وهو أن يقال إن بعضهم كان يبالا بالعاسر حينما ان بعض
الآخر سأل له لم لما انقلب المنكر مقرا انقلب الحق انصا منكم او على هذا التقدير يكون كل واحد منهم
فادحا والفتن من دأله من غير ما صرح أنه لا يحصل الاجتماع سيما ان بعض الصحابة قالوا العاسر
وارجله منهم ما أظهر الأكار لم يلحق به الاجتماع وسأله ان المكور قد يكون المكور والفتنة
القول بالعاسر ليس مما لبع وسر يكلف بحمل الخوض فيه بل لا سلم عدم الخوض هناك قال العظام
الصحابة ما جمعه الحق العاسر بل العامل به قوم معدودون هم عمر وعلي وعثمان ابن حذاف
وربما كانت معاد من حصل أبو موسى وأبو بكر من اصغر الصحابة والباقيون ما كانوا عاملين
ولكن لما كان منهم عمر وعثمان وعلي وهذا سلطان من بعض الرعية والرهبة شاع ذلك في الدنيا واعاد
لهم العوام وحار القاصر المكور على الفتنة لأنهم قد علموا ان ان كانهم عند قبول ما قالوا ذلك على
انه نال العاسر عدائهم وعاسر والعاسر أكبره ولم يلق العاسر من عمر وعثمان ولا
عنه خرج منه الله وقال الفتنة عدائهم بالرهبة والرهبة اعظم منه فانه علمه لم قال ابو
عبد الله من هذه الامور وكذا يقال في الخوض بالابا وارب عاسر قال جهم وكان الله مهسا وانما
ما زال الرجل العظيم اذا احببته منها فلما روي ان اطلق ذلك المذهب عليه فانه يسو عليه المسقة
وتصور ذلك سببا للوراء السدنة وله لو كان الخوض ما غاص المحال في المالحا لم بعضهم بعضا في
سبل الخلل والخرام فلما العاسر اصل عظم في الشريعة نسا واسا ما كان النزاع ما صحت
في فروع الفتنة ولو لم يكن ذلك راسا للمجلس سببه القياس بصل بعضهم بعضا والمجلس
لا يعملون ذلك سيما ان اسما الخوض ما كانت طاهرة ولكن اجماع المشهور على أنهم ما كانوا معصومين
تكون عكسها المطع باصرارهم على كل ما لا يسيح جاء ما في النار حين الطريكم ولذا كان
لا يفتي في المطع سيما في المكور ولكن لعلمهم بسكواله ما ظهر لهم نور العاسر باطلا ولا حقا
فكان فيهم السكور وان عرفوا كونه حقا لكن اعتقدوا انه من الضعاف والاعمال انكار على
العالمين ولا يظن احد اعتقد في اننا اولي باطهار ان كان سيما انهم باصرهم رصوا ولكن
حصل الرضا منه واحد او اربعة واحد والاولى لا يعرفه الا الله تعالى لأنهم ما جلسوا في
مجلس ما طعن بعضهم فيه ولا في ولا في لافد الاجتماع لانه ما كان في الارض لما صار العاصم

عليه صار الامر لسوء فهمنا وكننا نعلم بالعلم ذلك من اعتبار الاجتماع ما رقت
هذا الاجتماع من اعتبار الاجتماع فليس علم ما راجع الاجتماع كما في فلسفة زمان
الاجتماع وكان يظن ان اجتماعهم في محل واحد ونسبوا الحكم فكن في الاجتماع ما لماعت
هذا الاجتماع ما اذا لم يحضروا في محل واحد واداسل بعضهم ما فيهم ثم انه سئل انسان اخر
في تلافيه فاجاب المعنى الاول راجع عن صوابه حتى انني به المعنى الثاني فحينئذ لم الاجتماع
وهذا سأل اهل الظاهر ولهذا قالوا لا صحة الاجتماع الصواب لما اعتقاد الاجتماع على قياس
ما لكنه لم يسل السامع انهم اجتمعوا على النوع العلوي من القياس وعلى كل افعاله ولم يلزم من
اعتقاد الاجتماع على صحة نوع اعتباره على صحة كل نوع ما ذكره في العمل لا يكون النوع المذكور
اجتماعا هو هذا النوع وان يكون في واحد اكان كذلك صار كل انواعه مسكوكا فيه والاخر
العمل في منه فاقول ان الاجتماع على قولهم منهم من هذا القياس ومنه من هذا فلهذا بعد
ان هذا النوع العلوي مثلا فلو انما نوعا غير هذا النوع كان عرفا للاجتماع فليس علم ان
كل من اعتد القياس ان يكون معاينة لان القياس ان يكون معاينة اذ لا يكون ذلك واحد
من الصمم محله فيه اما المسامحة من قوم فالوالة سلع على ذلك احكام الله تعالى الحكم
والاعراض اية لا محذور اما غير المسامحة فقد ذكرنا في هذا ان القياس هو ما قاسم يقول
باجتماع القياسين لما اعتاد الاجتماع القياس على نوع واحد وتكلم في الاخران يكون ذلك هو
ما سيجري في العمل على محرم النافعة وما اذا علم الله تعالى على العلم ما في هذا القياس عندنا
لما الاجتماع على جوار العمل بالقياس في راي الصواب فلم محذور ما فينا والفرق ان الاجتماع
لما شهدوا الرسول والوحي وما عرفوا به ان الاجتماع في العلم من الحكم الخاص بصرون معصية
الحكمة العامة فلاحر جازهم العبدية اما غير الصواب فاهم لما لم يسهوا الرسول والوحي
لم يكره حالهم كما ان الصواب فان قلت كل من جوار العمل بالقياس للصواب حوز لعبدية فليس علم
بانه ليس فرق الامة على كبريها احد يقول بهذا النوع وعينه عاينه بالادب والاحكام
لكن في العلم بالعلم بالعلم لا ينفى العلم بحدوده والله اعلم والحواس انما هي اداة هو الى ان الروايات
المذكورة في احكامهم في سلة الحد والحرام والمسكرة والاملا والمطعم وتعدر الحدس والحدس
ما سأل بعد على بعد دور الصواب بالصبيبة والراية ما علم الاجاد في الحدس ما عاد واسم
بحر الحسنة والسؤال عن قوله الصام وامرنا موسى بالقياس وقول ابراهيم بالسنينة وقد
يلج

يلج مجموعها الى حد الواحد فان خالفنا في الاحكام والفتوى وطالع الحكم قطع
نعم من منها ماها ما سألها من ان يكون كذا وانما فهمنا من صحيح القول ان الصواب
وهذا الذي قاله الاصحاب ان الحكم لو كان في الاسلم خروج هذا الحكم عن كونه
حرا واحدا فلهذا صحت كذا في ما سألهم قوله المسئلة علمه قطعه ولا عرا ساها
بذلك على ما لا سلم انها قطعه بل هي عند باطنه لا رهن المسئلة علمه والظن
تأيم مقام العلم في دور العمل بالبرهان لا فرق بين العلم بالمسئلة وجود العلم
المسئلة بالظن الذي هو الحرر عنه وسر ان يحرم وجوده بل هذا العلم محرم لا يمكن
مسألة العلم في اية سلة الحرر عنه فلهذا هي لا رهن ان سألنا العلم عن الشئ في
اما ما مرور بالقياس في راي الصواب من سلة صفة في دور العمل بالقياس وان لم يعلم
صدا والمحذور في هذا القول ما طبع للشمع بالكلية قوله على الوجه الاول لا يجوز ان يكون
المراد من ذلك حرر اعمر الاشياء والنظار الى معرفة ماهية كل صفة لا بد من العلم
في الحكم على العلم منه ولا يخرج عنه ماهية فاما هذه هذا الكلام ومنه سلة هذا
المحذور هو قولهم في راي الصواب العلم عندنا على في صدوركم ما لم سلع في كبر ولا سلة اعرف
الاشياء والنظار في دور العمل عند ذلك اعمد الى الصواب احسها الى الله واسمها الى
ما سأل في علم هذا الكلام عرفوا به صريح والامر بالقياس السري ومولوا انما صاع قوله
لم لا يجوز ان يكون المراد منه نسبة الفرع بالاصالة ان لا يسمي حكمه الا بالقول على الوجه
الذي لا يجوز ان يكون المراد منه انه لا يسمي الحكم انا محذور في حله وورثه اياه كما في
النافلة انما حذر في حله فلهذا هو صميم الله في اولاكم فلهذا المحذور انكار ابراهيم على ريد
لا حل المسألة من المحذور في احد الموضعين دور البا لا رهن المحذور احد الموضعين لا رهن
حسنة في الموضع الثاني بعد من الساب في الحكم كبر العطف به في احد الموضعين لا رهن القطع
به في الموضع الثاني وادان هذا الانكار عند توجه على السورة في اطلاق اسم المحذور
بما سلة موجبة على السورة في الحكم الشرعي يكون ذلك بصريح القياس السري قوله لو كان
المراد منه هو الحكم السري لما سلة ان معاربه السورة فلهذا الحل هذا القياس كان حل عند
ابراهيم وكان في هذه ان الخطا في سلة هذا القياس في السورة انما هو انما هو انما هو
المسئلة قوله على الوجه الثاني لم لا يسمي الحكم انا محذور في حله وورثه اياه كما في

أشهر العرفية فأنهم يحكمون بحالها فيه موم براموه على تعظيم
محمدين وصدق ذلك الأسارى من قول ذلك الأسارى المعظم فانه لا بد وان يذكر لهم
ذلك القول ويصرح به قوله اما تذكر عند الحاجة الى ذكره فلهذا الحاجة الى ذكره حاصله
مطلعا لان مقتضاها من هذه बात النصف يعلم ان محالها انما هو الطرود
لغيره من حجج بالنسبة الى قوله او ساوله او راجع عليه وعلى القدرين الاولين كان
محالها محالها للنصف وعلى القدرين الثالثين من كل واحد منها الوقوف فيكون القبول
ناجيا محطورا وعلى القدر الرابع يكون محالها للنصف فادى من ان يثبت مدعيه بالنصف
فانه لا بد وان يثبت مدعيه محالها او في بعضه كونه محالها للنصف كذا في انكاره على
محالها للنصف بعض مدعيه احرارهم عنها ولا طريق الى ذلك الا حرارها لا يذكر ذلك النص في
سنة تعظيمهم للموصول على ان يوجب عليهم ان يذكروا بوضوح على الاطلاق في هذا الموضع
عن قوله انه لا بد من ذكر النصوص المقتضية لا بد من ذلك كذا في قوله في الكل قوله لو ادعى
مدعيه بالنسبة الى حاكمهم ان يذكروا بما فلهذا القول من وجوه احرارها ان انكارهم على محالها
النصف من انكارهم على محالها بالنسبة الى حاكمهم من ترك اهل الانكار ترك اعطائها وانما
ان الحواطر مستقلة بموجبه العقل العباسية والحق النصفية عليها وهي غير مستقلة بموجبه
وذلك يقتضي وجوب النصفية عليها فان قلت لو لم يثبت النسبة على العقل العباسية لما كان
المناظر ان يثبت النسبة على كل واحد من النصفين وبالنسبة الى النصفين اساعها حتى يعطيا
والاقتضية لا يحسن اساعها ولا يحسن يعطيا لا يحددا بل يحددها قصد ورايتها ان
النصفين يثبت احدا منهما على كل حال او اما لا يثبت في بعض النصفين عينا وادراكات
معك للظن من الامارات في المسئلة وادراكات في الامارات ولولا ذلك لكان المعوم من ان
امان لم يحد في بعض النصفين بالعدد المعين فان قلت النصفين مع هذا الرأى لا يكون
عن هذه الامارات فلهذا المناظر في كل علم المحقق في المسئلة المعوم في سلبها انه يحكم عليهم
ذكر تلك الاقتضية لكن في ذكرها صريحا او سماعا مذهبنا قد نقول على العقل العباسي
الاصول التي ذكرها سابقا اهم انفقوا على حكم قوله ان على حرام لما ان يكون الحكم
حكم الاطلاق والاعطائها والنصفين وعلم ذلك ظاهر في قوله ان على حرام لفظ موضع
يؤثر فيه اذا توجه الى الرأى بعد المسائل ان كل واحد منهما يرجع الى اصل الذكرا احاديثهم

من رجع بالاحصاء محله ملا ما ملنا ومنهم من رجع بالمتصفح فحله طاعة واحد قديم
من حله طهارا المسألة ما ملنا في هذا الحكم ومسانده لصريح الاطلاق كما انه لم يحد
كفارة كما ان اعطائها راجعا بالاحصاء لا بالاعطاف من كفاية الفصل ومنهم من رجع بان
كفاية الفصل اعطافا لكفاية راجعا بها احدا بالاعطاف وطهران راجعا بها لاصول مسئلة على
كيفية ما ساءهم قوله لم يلزم انهم لو اظهروا ذلك النص لو حاشا ساءهم فلهذا ان
المسائل والمسائل التي تكثر في بعضها نكار الحاجة الى معرفة حكم الله تعالى بها بالدليل
وما كان كذلك كذا في الدواعي موقوف على صفة النص الواردة فيها وهذا ان لم يعد اعطاف
له اهل من الطرود لم يدعي ان ذلك النص لو ثبت لجرمنا ساء لغيره احد من هذا الرأى
فلهذا ساءهم بها بالما ملنا وان يكون سهوا في الكتب بحيث يكون كل واحد اطلاقا له من ذلك
انه غير مستقلة بقوله تعالى لم يحرم ما احل الله كذلك قوله في حرم ما احل الله ان
قوله تعالى لم يحرم ما احل الله لا بد ان يحل الله ما احل الله ان يحل الله ما احل الله
فاما قوله تعالى في حرم ما احل الله فيقول النص في الآية انه على الله حرم ما احل الله
معورا ان يكون في حرمه بلغة النص فان كان في حرمه ما لا بد من رآيه بل هذا اول ان النص
هو القسم بالله ولا شبهة في قوله ان على حرام ليس ضمانا به فلهذا هذه الامور لا بد
فيها على حكم هذه المسئلة وانما لو لم يثبت الا انه مستقلة لما رآيه ان على حرام كان
ذلك نصا في النار وذلك في كل واحد من هذه المسئلة في قول النصفين انما ان شدة
انما هم على حرام في حله بوضوح من قوله مستقلة على الطلوع الملك كذا في اطلاق
فلهذا لا سكتا في حله ان على حرام ليس من صريح الاطلاق وانما على حرام ان من كفاية الاطلاق
ما ذكرناه وان يكون تعالى ان حكم هذا الكلام مستقلة على النص او الكفاية وهذا النسبة
بغير العباسي في كل طرود انه بعد سور هذه المسألة مستقلة على النص او الكفاية
وقوله الاطلاق في حله مستقلة على الاطلاع الواضح فلهذا محله احدا بالنسبة
هذا اعطاف بعد ان يحل من صريح الاطلاق وكفاية وحده فلا بد من التماس قوله
مستقلة على الطهارا صريحا في اعطائها فلهذا ان اردتم ان يجرمها في اعطائها
الحكم فلهذا هو العباسي ان اردتم غير مدعي قوله ان يسرد فامسكت بالبراه الاصلية
فلهذا لم يسم بالواسية على صحة من يريد وانما فان ضرورتا كان من النصفين فاما ان يقال انه

عاصراً للعلماء في هذه المسئلة واما عاصمهم في ذلك الوقت فكانوا لا
كان الصالح ما ذكر للبراء الاصله سبب العاصم لما عاصمهم نادى به الى ايداهم في كل الف
وذلك يصح على بعض الصحابة بالناس في اطلال في هذا العام المذكور في كتابي في ايامهم
حجه عليه قوله ههناهم ما ذهبوا الى تلك المدايه في كل المصالح فليعلم انهم ذهبوا الى التقاس
فليعلم ان كل من قال الصحابه لم يصحوا في ذلك الا ما اول الى البراء الاصله وان المصالح في الحياه والخفيه بال
انهم علموا فيها بالناس في هذا العام الكلام في الرصد العالي اما الوجه الرابع قوله ان الرأى في اصل الله
لنفس التقاس في هذا مسلم ولكن لا بد من عود الشرع اخص بالناس وهذا ما كان خلافاً لاصل
لكن الدليل ما علم وهو انكم رويت عنهم كلاما كثيرا في ذم الرأى فلا ساعدنا خصوصاً على المراد
منه دم العاصم فلما ان عود السرع يصح في بعض اصنافهم للرأى بالناس وهذا ما الكلام في
الاولى قوله انهم صحوا بالانكار فلما سمعوا ذلك التوبيخ في ذكرها قوله روايات في انكار صحبه وروايات
المعبره وغير صحبه فلما انهم غير صحبه لعلها لكنها حسبه الذل المذموم صحبه فلم يملكه
سعيه في ذلك من مر السعي قوله احوال المكرا بعلت عقله وان عكس فلما لردع ذلك لاستهزائه
من الامور الخفيه في لم يستمر في علمه انه لم يقع قوله ليمسكوا حوقاً ما اسفر حال
الصحابه فيفعلوا غالباً سبب انصافهم للحق واما مدح المطامع منهم فقد سبق في الامور
عنه واما في احوال حوله فيكون يكونون لغير علمهم بكونه حاصلاً وباطلاً فلهذا هم
كانوا موصوفه في اول الامر على الظاهر ان بعد الغضا الاعضاء يظهر لهم كونه حقا او
باطلاً قوله لعل كل واحد منهم اعتمدوا في اول الامر على ما يدور ان يكون واحد منهم
بالانكار او بكون الكل في ربه واحد وكيف كان فاجماعهم على ترك الانكار واجماع على المطامع
قوله حصل الرضا دفعه اول دفعه فلما اصاب كل ما يتقاربه على ما كان قوله لا يعلم انهم
ما في انواع العاصم يسكنوا فلما حوان لما فلما لا يعرفوا احد بالانكار فيكون اجماعاً عاماً
ظاهراً في هذا العام الكلام في هذه الطريقة واما استقصاء القول في جوابها لانا
راساً الاصول فيقولون عليها وكثير مسائل في هذا العلم فذكرها هنا انصافاً في كل
هذا الكتاب في ايراد ما فيهم مقدار قوتها ومدى طهرانها لو اما درساً ما اما في الاطراف
وانه ليس الامر كما يظن من انه بعد اجماعاً فاطفاً وانه النوع المسك الساد
نقير الا على ما في حاشية فيقولون يعلم بالضرورة احوال الصحابه والمسائل السعيه فاما ان يكون

نحو ههناهم الى ما ذهبوا اليه لا يطرون فيكون ذلك اجماعاً على الخطا وانه غير جائز او
وهو ما ان يكون عندنا او سمعنا ان يكون عينا من العبد في ذلك له الا على
البراء الاصله وسبب ان يكون في كل واحد من المختلفين في البراء الاصله فيسأله
كان محصاه وهو ما ان يكون ما ساء او عاصمها اما العاصم في المظنون واما
المصنف في حاشية لا يحال في المصنف في العاصم العاصم لعله تعالى في بعض اقسامه
رسوله وسعد صديق بدله ما راخا لداها وكس يعلم بالضرورة ان المختلفين منهم
المسائل السعيه ما كان كل واحد منهم في بعضه صاحبه كونه سبباً للتقاسم العظيم
سبب في المحامه واما الذي ليس من عاصم حاشية لا يكون في كل واحد من هذه الامور
لم يمسكوا في غير احوالهم في بعض المصالح الخفيه ولا البراء الاصله في الايام يسكنوا
بالعاصم فيقولون انهم يسكنوا ما لو اسكنوا في كل شيء غير هذه العاصم كان ذلك في غير قول
الاحد وهو باطل في هذه الدلالة وان كان يوجه لغير ما سوره على الوجه الذي قبله الا ان
كثيراً من ذلك اسوله ساقط عنها والله اعلم المسئلة السابع وهو ان يقول ان التقاسم
بعد طر الضر في حوار العمل في سائر العاصم في طر ان الحكم في الاصل مطلق بل في علم او
طر حصول ذلك الوصف في الفرض وحال يحصل له الطر ان حكم الفرض من علم الاصل في
علم بعض ما يحاله حكم الله حال من العاصم في قول من ذلك الطر في هذا العلم طر ان من العمل
في سبب التقاسم في هذا العاصم بعد طر الضر في سائر العاصم في العلم بغيره عقله
انه لا يمكن الخروج عن المصنف في هذه الحجة سبباً في حاله يرجع احدها على الآخر
وعلم بالضرورة ان روجه ما علم على طر حاشية عن المصنف على ما علم على طر سبباً على
المصنف واول العلم في معنى حوار العمل في التقاسم في هذا القدر فان قيل ولست على
اسكان ما يدل على الحكم في الاصل مطلق فليعلم على حوجه ذلك الاصل في علمه ان كان غايب
على حصول ذلك الوصف في الفرض ثم انه على انه لم يلم من حصول ذلك الوصف في الفرض في حصول
ذلك الحكم فيه ويرجع هذا المعام في الحجة سبباً في الامور الا انه انما الله سبحانه في هذا
الطر في علم العلم في وجه قوله لا يرجع الى الفرض المستعمل عليه معني في ربه
العمل فلما هذا معني ما لا يحال على العاصم في قول الساهر الرضا واول على طر
صديق وان عمل في الرأى يقول الساهر في اول على الطر صديقها وما اذا ظهر من علمه

باعتبارها حكم شرعي الفقه فان علمه الطريق حاصله فيها اذا ادعى النظر الزكوى على
الظن صفة النوع زنا اذا علم على طريق اليهودي والصراحي الكافيه في هذه الاعمال
السرعية فان علمه الطريق حاصله وهذه المواضع والحوادث العمل بها فان علمه الطريق
بعد الطريق اذا لم يتم دليل قاطع غير ضاده في هذه الصور فاصل الدلالة على ضاده فلا
سعى الطريق فليعلم هذا التقدير القاسر انما يقدر طريق الضرر اذا لم يوجد دليل على
صا القاسر فصره في ما يدل على مساو القاسر جردا من المعنى طريق الضرر فليعلم ان مساو
انه لم يوجد ما يدل على معنى القاسر حتى يتمكنكم ادعاء حصول طريق الضرر بعد المجاوزة عن القصر
يعول في محله الاحرار غير الضرر المطعون في العلم به او اذا لم يكره فان النسي
اذا امكن حصل العلم به فالكفا بالطريق مع حواره كونه حقا اقتداء على ما لا يماز كونه قبيحا
مع امكان الاجراء عنه وهو غير جائز بالاسرار والسامى سلم وللانحور المكفا بالطريق
الوجاه السرعية اذا علم انه لا طريق الى الحصول العلم بها الله وذلك انما يصح لو سادته
لم يوجد كبرائه ولا في سنة رسوله ما يدل على احكام تلك الوجاه ولم يوجد في اثار ايامهم
بعض تلك الاحكام فان تقدير وجود احدهم لا يحصل اليقين بالحكم ملكا سلطنا
انه لا طريق الى الحصول العلم بها لكن فليعلم انه لم يوجد ما يقتضي طريق الضرر كالحاصل القاسر
فان بعدد امكان ذلك فان العويل على القاسر كلفا ما صعد الطريق مع العود على حصول
الحق وان غير جائز في قول اردوا ذكر كونه على وجه القاسر مع ما يدل على ضمان
وهو الكفا والسنة واجماع الصحابة واجماع الفقه والمعتقل اما الكفا فتقوله تعالى
لا تدعوا سره كبرائه ورسوله والعويل بالقاسر بعدم سره كبرائه ورسوله وقوله تعالى وان
يعولوا على انه لا يعلمون ولا يعرفون ما كبرائه علم والعويل بالحكم في الفرع لا حل القاسر قول
بالمطعون لا يعلمون وانها قال الله تعالى وان احكم بينهم بما امر الله والحكم بالقاسر حكم بعض
ما امر الله وانها قال لا طريق كذا ما بين في كتابه من ما فيه طما في الكفا من هذه الايات
والله اعلم اسما الكفا على الاحكام السرعية بارها با در كل ما ليس في الكفا وحدها ان يكون حقا
وبعد ذلك نقول ما دل عليه القاسر ان دل على الكفا فيه ما بين الكفا لا بالقاسر وان لم يزل
الكفا كان اطلاقا وامرنا بسكوا به في الايات قوله تعالى ان الطريق لا يعرف المحرمات والاستدلال
به ان القاسر السرعي لا بد وان يكون على الحكم في الاصل وهو في كل العلة والفرع طمنا فلو لم

العمل بالقاسر لصحة قوله في كل الطريق انه اعلم الخوف في كل ما يقتضيهم ان السعي في كل وقت
المسكروهم النصوص بالفتوى والبرهان واما اراد العلم في كل وقت العام في بعض الصور
لا يحرمه عن كونه حقا واما الله فبحر المولى فليعلم ان العلم به لا يحرمه الله بهذه الكلمات
سره بالسنة وبرهه بالقاسر فادفعوا ذلك بعد ضلوا السامى قال علم الله سعيه في
على وجه وسعيه في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
فان علمه في الواحد لا ينافي العلم في المزدكره بل العلم في الذكر كبرائه فان
القاسر بعد الطريق فليعلم في الاجراء عنه ولا يمكن ان يكون الواحد بعد الطريق فليعلم في
والمنع من القاسر فادفعوا ذلك من سبب الضرر وذلك وجه الاجراء عنه واسما اجماع
الصحابة فتوانه فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
عكر ذلك الدوم وذلك في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
انهم احلفوا في سابع انه لا طريق لهم الى سبب المسامحة للقاسر فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
الصريح راجع على كل من سبب القاسر فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
اصحاب العمل ان سبب القاسر فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
انهم اصل البيت كالحاقد والبارز انكار القاسر بعدم في اثار اجماع
العلم حقا اما العويل في وجه وجهه لوجاه العمل بالقاسر لما كان الخلاف
منها عنه كونه من جهة فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
اسماع الايات في ذلك بعض من وجه الكفا لا محالة ودفع ذلك ما روي عن علي بن ابي طالب
ما في الاثار المحالفة قوله تعالى والاسرار عما فعلوا بالسامى قال الله تعالى وان احكم
بينهم بما امر الله والحكم بالقاسر حكم بعض ما امر الله والحكم بالقاسر حكم بعض
فان الله تعالى جرحتم الذين في البر كبرائه كبرائه القاسر عليه بهذا كله كلام من لا يملك
عقلا احسا لما يعرفه عن علمه فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت
منهم من وجه وبكل السماع اما الاول فهو من النظام واجتهت عليه بان يوارى هذا
الشرع على الوجه من المصلحة والفرق بين المصلحة والشرع والقاسر في هذا الشرع
ما في الاول بصوابها انه جعل بعض الاية والامانة اسر في بعض من استواء الكل
فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت فليعلم في كل وقت

على هذا الأصل إذا تعدد الحكم المنفصل بالقياس إما أن يكون معاً وإما لا يكون
فما إذا جازحه فيه القياس لا يعلم أن هذا الحكم كان بعد ما في الأصل أم لا
تقاربه على ما كان معاً في الأصل فكذا الحكم فكذا النظر بالقياس من غير
ما قبله بوجه من ذلك لا يمنع من بوجه من ذلك لا يمنع من ذلك شرط أن لا يصح الدليل
الاولى أما إذا انفردت به كان الحكم بالدليل الثاني ولو لا محضاً من غير مانع وإما أن
كان الحكم المنفصل بالقياس إياها معاً فبما أن قولها الأصل في كل أمر يقاربه على ما كان
يقتضي طعنهم في ذلك الحكم في الحال ولو أمضى القياس بوجه من ذلك في أن القياس معبر عن
كل المعنى لهم وقوع العار من ترك المعنى الذي هو الأصل من القياس ولو كان الفرع
موجباً القطع فيها بسقوط القياس وبما أن القياس لا يقتضي الحكم إلا إذا طعن في كون
الحكم في الأصل بطلاناً بالردود العلوية وذلك الطريق محال لما ساق في الباب الثاني أن ما الله
أن يعلق الحكم الشرعي على الفسقة العالمة الذين سلوا أن القياس بعد الطريق لكنهم بالوا
لا يجوز التكليف بأشياء الطريق الأولى الطريق محال في بعض الظاهر من أمر يجوز أن يكون خطأ
وذلك هو جاز الفسقة العالمة الذين سلوا الطريق المكلف بأشياء الطريق لكنهم جازها
أن لا يكفوا بالقياس أصار على إدوار المناهج العقد على إعلانه وذلك غير جاز وإما
فلما أنه أصار على إدوار المناهج لا يعلم بالضرورة أن مقتضى الشريعة المطلقة ما
السار من القياس إلى القياس وإما قلنا أنه مع العقد على إعلانه لا إصاح في
على إجماع القواعد الكلية وأحراراً بعد إقرار السهال والغوي فيهم المطلقات والروايات
والتفكير بالأمارة معروفة القسمة والامراض والأمراض والأمراض والأمراض هذه الأشياء كلها
أخلاق الأخلاق والآداب والأحكام والاعتقادات والنسب على ما لا يخفى
له وهو محال إنا قلنا أن أصار على إدوار المناهج العقد على إعلانه لا إصاح في
لم يتبع السار على اقتضى القياس حسن من المكلف أن يحمل عليهم القياس على صورة السان لا على نفسه
بالأمر بكمال البيان أنه بعد المكلف فيكون كاللطف وذكر المكلف في القياس وأنه يعلم
والقوام أما القصور فقد ذكرنا أن الدليل الشرعي لما قام على عدم الالتفات إلى كل المطان
لم يتقن الطريق في حجب عدم الدليل المطلق للقياس من مقتضى ما ليس كل ما هو
مع من على مقتضى كان عدمه حرام من مقتضى القبول لا استحقاقه كونه القوم حرام على الله

الرجح
المشهور مع أنه ليس بها البريد في سره الخلقه وبالله فروع القبول من الحق
السيرة ورايتها بها ما غزا رسال السبع على ملة وأمره في أم الجاهل
على التهمة الضعيفة وحسنها بغير ضرورة للشارع الشيع ما كان عدد أرواحها
وذكر ما كان يقتصر سادسها أسقط العلون والصوم عن الكافي في أحدها
الصوم مع أن الأصل اعلم قدر من الصوم وسابغها جعل المجمع المسمى الشرع
لخص وأما من الحواشي الحساد لا يحسن وبما حرم الشرع إلى سحر العجور الشرع
أما سائر الرجال السائر الله وأما الشرع إلى محاسن الأمة للشايخ أيها
السبع وبما سبغها قطع سائر القليل وعرفه عاص الكس وعاصها جلد العذ
بالزنا ولم يحل بالعدو والكفر وحاذر عمرها فله القتل والكفر سادس لم تقل
والربا إلا أربعة وهو دونها وبما عشرها جلد فادخل الحار وعرفه يادف
العبد العفة وبما عشرها أو حرم القصة المرفوعة في حرمها وجها العبد ورجح
العبد من المهر والطلاق أن حال الرجم لا يحل فيها ورابع عشرها جلد استبدل
الأما خمسة والشر المطلقه بلسان من حرمها بخرم السبع من مذهب العار
ومرض ظهر بوجه آخر من أن عمل ذلك المكان أولى أدان هذا القول مدار القياس
أو الصور من لما يملك في الحكم والمعلم وحل سائرهما والحكم لكن هذه المعقولة
كانت حجة لا مع السيرة من المما لا والجمع من المجمعيات بذلك الصور فلما لم يجمع ذلك
علماً ما بذلك المعقولة وإذا تعدد ذلك المعقولة بطل القول بالقياس إياها الذين سبغوا
من القياس كل الرابع فذكر فيهم لم يرد في العرفه الأولى الذين أنكروا كون القياس
إلى الطريق وهو لا بد من سكونه أو حرمها أو البراءة الأصلية معلومة بالحكم الثاني بالقياس
أما أن يكون على وجه البراءة الأصلية أو على وجهها ما كان على وجهها لم يكن القياس
وأما أن يكون على وجهها كان ذلك القياس معارفاً للبراءة الأصلية كذا البراءة الأصلية ذلك ما لم
والسائر في لفظي الطريق إذا عارض القياس كان الطريق الأصلية حرم كون القياس
في ما أنها أن القياس لا يجمع من المسائل إلا إذا سلمنا أن الأصل في كل أمر يقاربه على ما كان
أدولاً من ذلك في الشريعة أمر بالقياس لكن كيف تعلم أنه مع ذلك المكلف وإذا انفق
بذلك الأصل مكلف يعرف أن ذلك الحكم ما هو هذا الرمان فساد القياس لا يجمع

قوله حوار النوع الى النظر في السمعيات مسرودة لعدم التمكن من حصول العلم قلنا لا سلم
 فانه اذا حصل العلم العالم به القياس واسما الى احد الطرفين على المصنف ولما احرز العلم
 ما الى ان بعض من طلبة العلم لابد في الحال من ان يحج احد الطرفين على الآخر لا مساع يدرك
 ان بعض من صحيح العمل يسهل به لا يحرر صحيح المصنف فحسب الرابع وهو الحوار
 اصاع الى امام المعصوم واما المعارض فيقول اما التمسك بالاراء المتعارضة على الدلالة
 لما دل على وجوب العمل بهذا الطريق وان كان الله قال بها طلبة هذه الصلوة يشبه تلك
 الصلوة وعلى الحكم فاعلم بطعا الله فكيف يدرك الحكم وحسنه يكون الحكم معلوما لا مضمونا
 الله واما الاطراف فيهم معارضة بالاحاد على الدلالة على العمل بالقياس ويزيدون الوفا ان
 بعض الامر بالقياس الى بعض انواعه والنهي الى بعض اخر واما اجماع الصحابة بعد النبي
 عليه اجماع العدم فمنع وروايات الامامية معارضة بروايات الردية فانهم يقولون على الدلالة
 حوار العمل بالقياس قوله العمل بالقياس سلم وخرج الى خلاف قلنا كذا العمل بالدلالة العقلية
 والنقلية سلم وخرج الى خلاف فانه حواكم هناك هو حواكم قلنا قوله لو مال ذلك كله اعني
 عاين السمعان فانه لا يتصور عليه كل عيبه السور قلنا انه لو صح مع ذلك في انفسوا عليه
 بل في حوار القياس فظهر الفرق بين الصورتين والسمعية ارجح والعماد مبنية على السمع والقياس
 ولكن سحا بهم وسرعة رجوعهم عن طريقهم وصوارفهم واما سببه النظام فتوابعها ان
 احكام الشرع مطلقة برعاية المصالح المعلومه والخصم اما يتبين ذلك ضرورة قلنا حذا
 وورود الصور المتعارضة على الدلالة لا يضر في حصول العلم ان العلم الرطب اذا لم يعلم
 ما در الامتداد في طريقه الى المظهر منه قوله الرأ الاصلية معلومة والقياس دليل على والظن
 لا معارض التيقن قلنا يستقيم ذلك حوار العمل بالقياس في السهاك وتقدم المقصود في حوار العمل
 بالظن في الامور الدسوة بالظن قلنا القياس انما يبرر على وجه حكم لا صلا او على خلافه قلنا
 بعض الامور المذكورة قوله الظن قد يخطئ وقد تصد قلنا بعض الامور المذكورة قوله الاكبر
 بالقياس انما يبرر الدلالة مع العدم على اعلنا قلنا انه كذا العلم بالحوار فان قالوا ان
 والظن واحدا قلنا الكلام على هذه الظنهم مستوجب اجماع على الاستقصا والله اعلم
 سلمه الله فالانظام النقيض على الحكم فبعد الامر بالقياس وهو قول الجمهور
 له وجماعة من الفقهاء ومنهم من انكره وهو المختار وقال ابو عبد الله المصنف ان كانت

العله على في العلم لم يكن المنصص عليها بعد ما القياس وان كان علمه في البركان
 المنصص عليها بعد ما القياس لسان قوله حجة الحق يكون مسكرا حتميا ان يكون العلم
 هو الايمان وان يكون هو استكثار الحق بحيث يكون ذلك كونه معاما الى الحق معتبرا في العلة
 واذا احتل الامر لم يحل القياس الا بعد ما منسأنا القياس فان حصل لا سلم ان
 كون الاستكثار ذلك الحيل حتميا ان يكون حراما في العلم فاما لو حوربا ذلك لم ينعى حرمه
 والعمل على حجة تقول هذه الحركة انما اخصت المحركة لعمامها بهذا الحيل والحركة العامة
 لا هذا الحيل لا يكون على المحركة سلما امكان كونه معرا في الحيل كذا الفرق بين العلم في سقوط هذا
 العدد عن وجه الاعتقاد لا في راد اما لا لا لا ما كل هذه المسئلة لها اسم بعضي منه
 عن كل كل خمسة يكون سبما وادان ذلك في الغرض بعد مثله في الشرع لعله علم ما راء
 المسطور عننا فهو عدا من سلما انه غير ساقط في الغرض الا ان العمل على الظن مستوف لان
 على الحكم وحل يكون حشا الحكة والاصد وكذا الاستكثار فاما هذا الحيل ويدرك بل
 مسا المفسد كونه ميكا معط ما دأ على طنا ذلك وجه الحكم به احراز ارجح الضرر
 المطون سلما ان الغا هذا القدر غطاها كذا ذلككم اما سببها اذا ما لا المشرع حرم
 الحزم كونه مسكرا اما لو قال على وجه الحق من الاستكثار لا يتقن ذلك الاحتكاك سلما ان ذلك لم يمنع
 من القياس كذا ههنا ما دل على حوان فان في الشرع حجة الحق لا مسكرا بعضي اضافة الحركة
 الى الاستكثار وذلك على ان العلم هو الاستكثار فوجه ارجح من الحكم عليها سار جدا واما من
 في الغلظة والترك ان لا ترك كل ما به طوعنها وحسبها ان ترك كل راية حليضة
 اما ان كل راية لم يرضها المحر على ان يكل كل راية حليضة والحرام قوله هذا الاحتمال
 قائم في الحركة قلنا ان عيب الحركة معني بعضي المحركة بهذا المعنى مع حصة دور المحركة
 وان عيب الحركة شأ اخر يجب سعيه ذلك الاحتمال هناك سلم انه لا بد من ابطال ذلك
 الاحتمال من دليل مفصل قوله الرد بعضي الغا هذا القدر قلنا ذاك انما هو بالقرينة وهي ان
 بعضه مع من سار كل ما بعضي حراما قلنا ان هذا الحق حاصلا في العلم المصنعة
 قوله العالم على الظن العا هذا العدد قلنا ههنا لا امر كذا وكذا انما الحق الغرض بالاصلا
 لما على ان طنا كونه معسما هو الدليل على حرمه في الجرار من الفهم المقتضى في حيد
 علينا ان حكم في العرج مثل حكم الاصل وكذا هذا هو الدليل الرد على ان يكون القياس حجة

الان ان يكون موقفا او في راحة او في العمل الاول باطله والراي ان يكون ان
يكون له طرفة عين يصح ام لا اما الاول فهو المرح هو بطلان من هو الاول احكامه على
على قول اهل السنة محذور خطاه الذي هو كلامه القديم وانه يمسح بطلانه فصار على
بطله محذور واما على قول من يقول بالاحكام امور عارضة فبطلانها توقع تلك الاعمال
على جهات مخصوصه فهو قول المجزئ في الحصر والعجز بالعقل في هذا الموضع واما
ان الولد هو الذي يسمى العباء على تركه واسمها العباء وهو معنى لا يمسح به
الاسم على تركه هو ان لا يمسح به وهو عديم بل هو كان ذلك الاسم على محلا بهذا الذكر
لكن لا يوجد محلا بالعدم وهو محال فان لم يكن له محلا في العالم لا يمكن على
الشيء فعله فادرك الولد بعد فعله واسمها العباء على فعله فادرك
هذا اسم على راي راسم واما في كسوف واسمها لا يجوز عديمها طوا القادر
في الحد فالكسوف ايضا بفعل الصدوق سلم الاجلال بالولد لم سلم
الدم والعبار ولو مضى وقنع بالاحلال بالواحد من غير فعل الصدوق سلم
الدم والعبار فبطلان المسلم بالذات لهذا الاسم هو ان لا يمسح به
لا فعله وبالله ان العلم السريه لو كانت مؤثر في الحكم لما احمى على الحكم الواحد
على منفله لكن يحصل هذا الاصحاح بالعلم على مؤثر سائر الملاءمة او الحكم مع
عليه المسئلة ولو الحصول وكان في الحصول لانه اسم محال ومعه نفس لا في العلم
لانه لا يكون لاحاطة ما دام احمى عليه على مسئلة كان يكون في هذا مقتضا
عنه في العكس فلم استغفار عن الكل حال احاطة الى الكل وهو محال سائر
اسميا بعض الباقي اذا في ايراد لمسح من معارف الحكم ههنا واحدا مقتض
اختصاص المشرع بتقدير حوان فانه لا يكون اسما واحدا يمكن الاحتجاج به في اول
اسان الى العلم الاخر من اسان الحكم الاخر اليها فهو الذي يكون كل واحد من الحكمين
كل واحد من الحكمين هو محال وبالله ان يكون العلم العبادي شيئا وهو محال
الدم والمصاحف كان محلا لا يكون قلا على عدوانا والعدوانه عليه لا رعاها فانها
صحة لم ان يكون العدم حله على الامر المحذور وهو محال فان لم يكن الامر المحذور
في العلم سرط الصدوق المشرع المؤثر فلت لان علمه ما كان حاصلا قبل حصوله

الشرط لهم حذر عند حصوله فبطلان العلم امر طارئ لا بد منه وهو الشرط
حلتا الشرط عتاهم حل العدم على بطلان العلم وهو في العلم فبطلان العلم
هذا الاستكثار بما يمسح به من كل هذه الامور وعللا مؤثره لدوائها في هذه الاحكام
دعي لا يمكن كذلك كونها عللا لهذه الاحكام امر السريه في الامور الاحكام لوزاها
بلا ان الشرع جعلها موجهة لهذه الاحكام وهذا هو الذي هو علمه العبادي في العلم
فصالحه ان اردت جعل الزمان موحدا للدم ان السريه فالمرام انما فان في العلم
ان واحد وجهه هذا وجهه ولكن مرسح حاصله الكون الرزق موحدا لذلك الحكم وهو غير مرسح
الزمن فان اردت ان الشرع جعل الزمان مؤثرا في هذا الحكم فهو باطل لوجهين الاول انه
معترف بالعلم ليس الاطلا على العالي المحل باصا للمكلفين ولكن هو كلامه القديم
بفعل كون الصفة المؤثره موجهة للشيء القديم سواء كان الموجهة بالذات او للمحل الباقي ان السريه
ادخل الزمان على محال ذلك المحل ان لم يصدر عنه امر الله لم يكن عللا الله وان صدر عنه امر
فذلك الامر اما الحكم او ما يؤثر في الحكم او لا الحكم ولا ما يؤثر في الحكم ما كان الصادرة عن الحكم
كان المؤثر في الحكم هو السريه لا الوصف في وصفه في المؤثر هو الوصف هذا محله وان
كان الصادرة ما يؤثر في الحكم كان اثر السريه في اجزاء ذلك المؤثر من العدم الى الحضور
ثم انه بعد وكون مؤثر في الحكم فلهذا يكون موجهة له لانه لا بالشرع وادراك الصادرة الحكم
ولا ما يؤثر في البتة لم يحصل الحكم حينئذ وادام حصل الحكم لم يحصل الشرع وذلك الوصف
موجبا لذلك الحكم وهو مرسح كونه المفسر الباقي الداعي وهو الحقيقة انما هي لان العلم
لما صح منه فعل الشيء فعله لم يمسح به فاعلمت للشيء على فاعلمت لضعف الاداء علم ان لضعف
فصل في ذلك العلم هو الذي احل صار العبادي عللا لهذا الصدوق كونه فاعلا لذلك الصد
في ذلك العلم موجهة لذلك العلم مؤثرها في كل السريه كان معاه ذلك اذ عرفت هذا
هذا وجهه عال محال لوجهين الاول ان كل من فعله لضعف فانه مستكمل بذلك العدم
والمستكمل لضعف فانه على محال محال انما ان من فعله لضعف فانه مستكمل
بذلك العدم لانه ان يكون حصول ذلك العدم لضعف فانه مستكمل على السريه وانما
ان يكون احدهما اولي في عمله فان كان الاول اسما ان يكون عبادا العلم به ضرر في محال
المستقر والاحضار وادراك الباقي كان حصول تلك الماد لضعف فانه مستكمل لذلك العدم

خمسة أوجه أحدها أن الوجود لا يخلو عن شرط كقولنا علمه العلم نادا اخلو العلم
 فنقول العلم محتمل فلا بد من العلم عند سماع البرهان معاصلا فلا بد من اخلو العلم المحتمل علم في
 حوار السمع وباشها ان يسمع النعمه بالعلم لعله تعالى ولا يورث حتى يظهر من بالها اربع
 الامسا لعله تعالى ان ارا بعض در اشها اربع ملو طحس بحسبى بالاسد والى كقولنا لا يورث
 الله باللفظى اعلم ولكن لا يورث لما عتقدته الاما من قبل علم ان السع قد يورث من المواخذ
 جلسها ان يسانف أحد الشفق من كصفه من صفاه بعد ذكرها في ويكون ملك الصفه بما حوز
 ان يورث كقولنا علم العلم للراحل بهم والفراس من سها من اعلم ان الاما من هذا العشر على ان كان
 لملك السع من سها لا يورث ذكر ذلك الوصف من فائدة فاد اخلو الوصف سها للفرقة
 حصل العباد السع الكاسر السع فخلع مع ما عدم وحرر علما تعلم ان العلم في
 ذلك التمر كونه مانعا من ذلك الاح كقولنا تعالى ما سوا الى ذكر الله وذر السع فانه لما حوز
 السع وبها ما عز السع مع علمنا انه لو لم يكن السع عز السع لكونه مانعا عن السع كما ذكر
 وهذا الموضوع عند جابر قد ذكره من علم انه اما بها ناعه لا به مع والواجب وكنتهم بالاصف
 ما ان العلم فيه كونه مانعا من الاعطام الواجب فيه حله اسام الاما من واد اعلم فروع
 الظاهر هذه الاقسام وان في علم العلم لكن قد يترك هذا الظاهر عند قيام العلم على
 ساه حله علم العلم لا يورث العاصر وهو عصار ظاهر يدل على العلم هو العاصر لكن لما علمنا
 ان علم المنع ليس العاصر بل هو العلم وقول من يقول العاصر هو العلم لكن لكونه مشروفا
 خطا بل لكم لما دارح سورس الفكر وحوا وعاد اعطى عن العاصر وحوا وعاد اعطى
 من السورس العاصر بل انه اصلا لا سورس الفكر قد يورث من العاصر اعطى العاصر
 حلا سورس علمنا انه ليس بها لانه وحسب تعلم انه لا يمكن ان يكون العاصر بل العلم
 اما هو السورس فله لانه لا يورث الا لفظ العاصر بل ان السورس اطلاقا لا يمكن على السبب
 ويحتمل تعلم ان الذي يورث للفرط علمنا انه لا يورث ان يكون او كونهما السورس
 حوا السورس انما الله تعالى العاصر باله المناسبة وهو مرتب على فنون الواجب
 المتقدما وفي مسائل المسألة الاولى الناس ذكروا ويرث المناسبة من الاول ان الذي
 يورث من الواجب الانسان يحصل لا يورثا وقد يورث من يحصل لحد المنفعة عن الاثنا
 يورث المنفعة لا يورث حوا وعاد فانه يورثا وعاد مع المنفعة ثم هذا يحصل

يكون خلقا و يكون مطلقا و على القدرين قد يكون دينا و قد يكون
 عنان عن الله او ما يكون طريقا اليها و المضي عن الله و ما يكون في الله
 و الله في كل حدها ايها ادراك الملام و الملام انما ادراك لما هو الصواب
 لا يجوز كنهها لانها اظهر ما عند الحق من نفسه و يدرك الصواب العرفه من كل واحد
 منها و من حيثها ما كان له كذا معدود من نفسه ما هو اظهر منه الثاني انه الملام لا فعال
 العمل اي العاديات انه يقال عن اللؤلؤ ما سببه هذه اللؤلؤ ابر الخ منها حتى
 راحه سلام و هذه الحسه ما سببه هذه العاده ابر الخ منها سلام و المعروف الاول
 من جعل احكام النبي في الحكم و المصلح و المعروف الثاني قول من انه المسألة الثانية
 و قسم الملام و ذلك من القسم الاول الملام اي ان يكون حقا او اذاعا
 اما المعنى فتقول كذا الملام ما سببه اما ان يكون لمصلحة من الله او لمصلحة
 بالحق ما القسم الاول هو على انه اصام لا رعاه تلك المصلحة اما ان يكون على الضرر
 او في محل الحاح او لا في محل الضرر و لا في محل الحاح اما الذي يحمل الضرر من التي
 يصح حق مقتود من المعاصد الخمسة و هي صفة الضرر و المالك و الدين و العمل اما
 الضرر من مقتوده لسبح العاصم و دونه الله تعالى له قوله و لكم في العاصم حق و اما
 المال فهو محمودا لسرع العباد و الكدود و اما البس فهو محمودا لسرع الراحم عن الربا
 لا الرأفة على الاصاع فهو في حلاط الاضرار المعص الى العطاء السعد عن الكدود
 و منه السر على العرفه بالعدو و العلة و هو محله العصاد و العادل و اما الدين
 فهو محمودا لسرع الراحم عن الله و المعاملة مع اهل الخوا و قد منه الله تعالى عليه
 لقوله لرفع سكم العدا و العضا منه الخمسة هي المصلحة الضرورة و اما الذي يحمل
 الحاحه فمكر الولي من يري الصواب في عمل النكاح عسر ضرورة لها في الخا ان
 الحاحه الله نفسه ما حاصله و هو بعد الكفو الذي لو ان فرما حاد الى يدك اما
 التي لا يكون في محل الضرر و لا في محل الحاح من التي يحمل الحاح و هم يعرف
 الناس على مقام الاحلا و محاسن الشيم و هذا على صميم ما مع لاعل معارضة فاعل
 محسن و ذلك ليعلم ما في العاد و ان سبب اعلمه الله ان الله تعالى على انما يصح
 يري و الرضا بالعدو و الخ منها عسر سلام و منه ما مع على معارضة فاعل

من البنية ما بها من كل شيء في العادات الخلقية مع العلم بالمال
وذلك من مقتضى قاسم الذي يكون مناسبا لمصلحة على ما هو في حكم المذكور في رايه
المفسر في هذا المخلوق في ما يقع فيها في معنى المانع من ان يكون له من هذه
المرات مديع فيه ما يظهر كونه من ذلك القسم وديع فيه ما لا يظهر كونه من ذلك
ذلك من اجل ان الطيور وبقاها من الماشية والوحوش في اقل هذه الاقسام وحيث
يكفي بواحد منها قال الله تعالى ان هذا الحيوان من رزقنا له والحيوان من رزقنا له
فما يعلم قطعا ان من هذا الناحية سرعة العصار في المصلح فاما ما لا يعلم ان له لولا سرعة
والعصار في المصلحة لوقع المخرج والمخرج ولما كان في كل من رزقنا الله من رزقنا الله
عن المجدد الى المصلح دفعا للعصار عن رزقه اذ ليس المصلح وان موهب ليس في المجدد
بل كان المصلح سهل المجدد وعند هذا قال المحقق في كل شيء راعى فيه مصالح الخلق
عدم وجود العصار في المصلح فاما ما لا يعلم ان له لولا سرعة العصار في المصلحة
من هذا الناحية لكان لا يظهر منه اما وجه الاختلاف فلا بد ان يكون في رزقنا الله من رزقنا الله
لما كان في الموالد كل من اراد قطع بداهة ان اسعاه في رزقنا الله في القصاص عنه فظهر
الحكمة المزعومة سرعة العصار واما ما لا يظهر فيه وهذا الناحية فلا بد ان يكون في رزقنا الله
الاسعاه بالحره فلهذا ساعد العر عليه فليس في رزقنا الله الى سرعة العصار
سواء كان في سرعة المفسر واما ما لا يعلم ان له لولا سرعة العصار في المصلحة
كونه مناسبا لكونه اذ اعني عنه في البحث يظهر انه غير مناسب ليعمل في الساقية
بحر من البحر والتمتد والعدن بما فيها وما من الكلف والسرور عليها ووجه المناسبة
ان كونه مناسبا لاداله وما ليه المال في السعاسه ليعمل في رزقنا الله من رزقنا الله
وهذا وان كان في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
في الاخر الصلح عنه ولا حاشه الله من السعاسه واستحسانه في الصلح ومن السعاسه
السعاسه في الرزق من الماشية ما لا يعلم ان له لولا سرعة العصار في المصلحة
واحد منها اما القسم الاول فهو على اصنام اربعة لانه اما ان يكون نوعه مفسرا في نوع
ذلك الحكم او في حصة او يكون حصة مفسرا في نوع ذلك الحكم او في حصة مفسرا في نوع
القيم انه اذ لا يسلح حصة السكر في حصة المفسر كان المفسر حقا بالمر لا به لا يسلح

من العطين ومن المكنون في اخلاق المخلصين واما في القسم الثاني من رزقنا الله من رزقنا الله
مسائل رايه في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
والسكاح والراعي من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
الارث في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
من المكنون في اخلاق المخلصين اهل من المفسر من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
فما الصلح عن الماشية ليعمل في الساقية فانه يظهر ان رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
والسكاح ليعمل في الساقية فانه يظهر ان رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
مقام العرف اياه ليعمل في الساقية فانه يظهر ان رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
ثم اعلم ان خمسة مرات فاعلم اوصاف الاحكام كونهما حكما ثم قسم الحكم الى مجرم وانحاز
وكراهه والواجب قسم الى عيان وعرضها والعيان قسم الى صلح وعرضها والصلح قسم
الى رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
احسن ما يظهر رايه في العيان وكذا في حاشي الوصف اعلم اوصافه كونه وصفا ساطعا في الاحكام
حتى يدخل فيه اوصاف المناسبة وعمل المناسبة واحسن منه المناهضة واحسن منه المناهضة
واحسن منه ما هو لكونه في حاشي الوصف وبالمثل فلا وصراف انما يلقى اليها اذ اظهر العبادات
السرعة اليها كلها كان القادر والشرع الله اكثر ان كان في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
اخصر كان في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
منه واما المناسبة الذي يعلم ان الشرع العام فهو غير معتد اذ لا اما المناسبة الذي يعلم
ان الشرع العام او اعني ذلك كونه رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
فعدم كونه وصفا مطلقا مشهور له بالاعتبار هذا القسم هو القسم المصالح المرسله
واعلم ان كل واحد من هذه الاقسام الاربعه مع كونه مراتب العموم والخصص وديع فيه كل واحد
مناقسام الخمسة المذكور في القسم الاول يحصل هناك اقسام كثيرة جدا ومعها فيها
المعارضات والاحتجاجات وكما ذكرنا في القول فيها اكثر مما ذكرنا في رزقنا الله من رزقنا الله
القسم الثاني الوصف باعتبار الملازمة وشأنه في رزقنا الله من رزقنا الله من رزقنا الله
لا يعلم شذوذه اصل بعضه وهو ان نوع الوصف في نوع الحكم وان رزقنا الله من رزقنا الله

منقول من قوله من العاصم من هو الشا من المتعلق على الخارج وهو العاصم
كونه كلاما مختصا في خصوص كونها صا و عموما من الجاه معبر اذ جاء حسن العقوبة
واما ما سئل به لا بد ولا يسهل له اصل هذا امر دور والاحكام وماله حيا والعاقل
عن المماراة عارضة له سفسف فهد لو قدر بان لم يرد فيه نقض بالها مناسبت ملائم
لا يسهل له اصل حسن المصالح المرسلة و رافعها مناسبت سده اصل حسن ولكنه عموما
نوعه في نوعه وهذا امر المصالح المرسلة و رافعها مناسبت سده اصل حسن ولكنه عموما
اي سده نوعه النوع للمرئ سده حلية لخصه كقول السكار فاه مناسبت يحرم ساول المسكر
صا للعلل وقد سده لفظي الخ بالاعمار لكن لا يسهل له سائر الاصول وهذا امر المصالح
بالمنا سب العرس المسئلة الثالثة في المنا سب لا سطل بالمعارضة للدليل على ان يكون
مناسبا اما ان يكون مناسبا لا سطل في سعة او دمج مضرة وذلك لا سطل بالمعارضة
اما الاول فظاهر واما الثاني فذل عليه وجه الاول ان المنا سبت بالمعارضة اما ان يكون
ساو من واحد من ارجح من الاخر فان كان الاول لم يكن سطل احدى بالآخر اول والعكس فاما
ان سطل كل واحد منهما بالآخر وهو محال لان المصنف لعدم ذلك احدهما وجود الآخر والعلل لا بد
وان يكون حاصله مع المعلول فلو كان كل واحد منهما مؤثرا في عدم الآخر لم يكن سطل احدى بالآخر
كونها معدومين وان كانا لا سطل واحدهما بالآخر حال المعارض وهو المطلوب واما ان
كانت احدهما مناسبتا في معنى سطل لا يلزم العا سده لان لو لم يكن العا سده كان لما سدها
من المنا ساه لكنا ساه في القسم الاول انه لا ساه ساهها بالاحتمال وادار المنا ساه لم يلزم
مع حده احدهما عدم الآخر الثاني ان المفسد الراجحة اذا صار معارضة لمصلحة موصوفة فاما
ان لا سفسف الراجح من سطل المخرج واسعى الاول باطل والالزم ان يكون المفسد المعارضة
لمصلحة موصوفة مساو له المفسد اما لخصه عن سوا سطل لمصلحة وذلك باطل لان لدهه والعا
اعنا باطل لان العذر الذي سده من المفسد بالمصلحة يكون مساويا لتلك المصلحة فهو القسم
الاول في ذلك العذر من المنا ساه وسوا له لسر اذ جاء احدهما بالآخر اول والعكس فاما ان سده
ذلك احدهما بالآخر وهو محال ولا سده واحدهما بالآخر وهو المطلوب وانما فلسف اذ جاء
بمعول جزا الطر والمراج بالطر والمخرج وساهضه اولى من اذ جاء باقر صا واما
بدر باللائم يمكن ان يفرقتا واه في الخصمة العا له وهو انه قد ورد في الشرع اساسا في الاحكام
المفصلة

طرا الى الجاه المختلفة من الصلح والدار المحصورة فاما ما رجع الى الجاه صلح بين الجاه
ومرجع الى عاصم من العمار والجهة المتقدمة للصلح من سطل على المصلحة والجهة المتقدمة
للعدا من سطل على المفسد وعدد ذلك يقول المفسد والمصلحة اما ان ساه واما ان يكون
راجح على الآخر على تقدير العاوى سده كل واحد منهما بالآخر ولا سطل على ولا مفسد فاما
ان لا يترتب عليها لا مدمج ولا دم وقد فرضا تدر بها على عا طر واما ان سطل على المفسد والجهة
كانت الموصوفة موصوفة فكل من المصالح اما المدمج وجه او الدم وجه وقد فرضا حصولها
هذا حلف واعلم ان هذا الوجه من غير الا لفتها الصلح والدار المحصورة عا من
محصنة من وجه الرابع العا يقولون عدل من المصالح على وجهي ذلك ما فيه من
المفسد العلامة والاولا من احكام وهي المصلحة والمفسد والمصالح هذا الكلام واما
العصمة الثانية من هذا الفصل اامة الدلالة على المنا سب دالة على العلة
فقول المنا سب بعد طر العلة والطر والعلل ساه الاول وجه من الاول ان اذ يقال
سده الاحكام لمصلحة العا دهن معلية يحصل طر ان يقال اما سده لحد المصلحة فهد
مقتدا بده ساهها بالدليل اما المعقولة الاولى بالدليل عليها وجه احدها ان الله
وتعالى حصص الرافعة المعقولة للملك المعقولة لمرج او المخرج والقسم الثاني باطل والاول
لم ترجح احد الطرفين على الآخر لمرج وهو محال فهد القسم الاول بذلك المخرج اما ان
يكون عا د الله تعالى دالى الحد والاول باطل باجماع المسلمين فهد الثاني وهو انه تعالى
اما شرع الاحكام لا مر عا د الى الحد والعا د الى الحد اما ان يكون مصلحة العا د مفسدة
او اما ان يكون مصلحة ولا مفسد والقسم الثاني والثالث باطل باجماع العقلاء فهد الاول
انه تعالى اما شرع الاحكام لمصالح العا د واما انها ان ساه حكم باجماع المسلمين للملك
لا تفعل المصلحة فان سطل المصلحة يكون عا شاة والعلة عا شاة تعالى الى النفس والاحكام
والمعتول اما النفس فتوله تعالى الحسنة اما خلقناكم عشا رنا ما خلقنا هذا باطلا
ما خلقنا هذا بالحق واما الاحكام فقد خلق المسلمون عا شاة تعالى الى سوا عا د واما المعتول
فقول العا د مفسد والتمه صه سفسف في المفسد على انه تعالى محال فهد انه لا بد من مصلحة
وتلك المصلحة لمع عودها الى الله عز وجل كما ساه واند فهد عودها الى الحد فهد انه تعالى
شرع الاحكام لمصالح العا د واما انها ان ساه خلق لا دى مفسد ما كرم الله تعالى لعدا

المفصلة

كرمه من اجابته كرمه بعدا ...
 مستحقا فقام بهم فادركهم في كل طرف فامرهم بان يمشوا في
 ما يكون منكم له وراعيها ان الله تعالى خلق الارض للعباد لقوله تعالى ما خلقنا
 والارض الا للعباد ولكم اذان المرعده نسي لا بد وان سجد على راسه وعلى يديه
 على ما سجد ودفع المضارعه لغيره فارجع اليك منكم في سؤالنا ما امر به
 والمحصار عما نفاء عنه فكونه مطلقا بمعنى طرأه تعالى لا يشترط الا ما يكون منكم له
 وخامسا النقص من الزيادة على ان يصلح الحكم في دفع المضارعه مطلقا للشرع قال الله
 عز وجل وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقال تعالى وسبحكم ما في السموات وما في الارض جمعا وقال
 ربنا انك تعلم السر وما يربكم الحشر وقال عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج وما جعل الله
 لعبه المحسنه العبد الصالح وقال الله عز وجل وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقال
 يكون رؤفا رحما نعان وقال رحمتي وسعت كل شيء ولو شرع ما لا يكون للعدو منكم
 رحمه وان الله ذو الفضل العظيم والاعمال التي تعالى ما شرع الاحكام المصلحة العباد
 اخبر الناس بعد ذلك ما المعتزلة بعد صرحوا بجمع هذا المقام وكشف العطاء عنه وقالوا
 ان معنى مراعاة العالي فعل الصالح وجعل الصالح يحل ان يكون عمله مستمرا على وجهه عليه وعرض
 العقاب فانهم يصرحون بان تعالى بما شرع هذا الحكم لهذا المعنى ولا يخرج الحكم ولو صرح اللفظ
 الحرص لكونه ما لا يبع انه لا معنى له في ذلك اللام في العرض وانما فاهم يقولون انه واما كان
 على الله رعاية المصالح الا ان الله تعالى لا يفعل الا ما يكون عليه مصلحة له فلهذا وجب
 هذا هو الكلام في معنى هذه المقولة اما المقولة الثانية ومن ان هذا الفعل مصلح
 هذه المقولة من المصلحة وظاهرها اما حكم بطلان الوصف اذا ما كونه كذلك اما المقولة الثالثة
 ومن ان المصلحة انما لا تستلزم الحكم المصلحة وعلما ان هذا المعنى مصلح حصل لنا ان الداعي
 له تعالى الى شرع ذلك الحكم هو هذه المصلحة فداستدلوا عليه من وجهين الاول والمصلحة المقصود
 شرع هذا الحكم اما هذه المصلحة او غير هذا احراز يكون غير ما ان ذلك الغير اما ان يقال
 ان كان مقصود ذلك الحكم في الازالة وما كان مقصودا في الازالة والاول باطل والثاني ان الحكم
 اما ان الازالة المصلحة بدون المكلف محال فغير ما ان هو ان ما كان مقصودا لهذا الحكم
 الازالة ذلك عند طرأته من هذا السبل لما سطر ان شاء الله تعالى ان العلم بوجه امر

وهو مخصوص ببعض طرعيه على ذلك الوجه انما زاد اذ هو المراد بهذا الوصف له عليه
لهذا الحكم على ان هذا الوصف هو العلة لهذا الحكم ويحتمل ان يعطى هذا الطرعي الثاني ان
العلم يكون للحاكم حكما مع العلم بان هذا الحكم فيه هذه من الحكمة بعد في الساهر طر ان
ذلك الحكم انما سرع ذلك الحكم لذلك الحكم واذ كان العلم كذلك الساهر فيكون
في العاقل في سائر المعام الاول انما اذا انعقد في تلك البداية لا يفعل فعلا للحكمة
ما دارا به مدخ المال الى العترة وعلمنا ان فقره ما سرع في المال الله ولم ينالنا فيه
اخر فيهما ما سرع في المال على طرعيه انما مدخ المال الى العترة مع لا يمكن ان يجر
ان يكون له عرض حركه كراهه لكنه يحرم من حرجه لا ينعقد في ذلك الطرعي الثالث انما اذا طر
وهو ان في المناسبة على ان كان العترة معها انما ان سائر الوعده ان في العلم لا سرع في
انه اعطاه لهذا الوصف وذلك ان لهما جمعا في العلم يكون العلة حكما مع العلم
بحصوله فيه معناه في الحكمة مع العلة عن سائر الجهات في بعض طر ان ذلك العلة انما
فعل لذلك الحكم سائر المعام الثاني ان في الساهر دار ذلك الطرعي حصول ذلك العلم
وجودا وعندها في الدوران في العلة طرعيه ان يحصل طر ان العلم يكون العلة حكما مع
العلم باسمه ان هذا الفعل على وجه مصلحه ومع العلة عن سائر الجهات على حصول الطرعي
ذلك الحكم انما ان في ذلك الفعل لذلك الحكم والعلة انما حصل في الحكم فاذا حصل
ذلك العلم انما في حال حصل طر ان في حال العلم انما سرع ذلك الحكم لذلك الحكم
فقد فعلا ان المناسبة بعد العلة الوجه الثاني ان سائر المناسبة بعد طر العلة انما
ان اجعل الله تعالى واحكامه مسح او يكون مجله بالدواعي والاعراض مع هذا سرع ان
المناسبة بعد طر العلة وسائر اطر المستخرج ودار في ذلك طلوع الكواكب وعروها
وسائر على استقامتها واورادها غير واحد وكذا الله تعالى لما اخرج عاده باسمها على طر
واحدة ما حرم يحصل طرعيه ان في حال حصوله في الضمان وكذلك مردل المطر
عند العيم الرطوب وحصول السبع عند الاكل والركب عتق السر والحرار عتق مما سائر
غير واحد كذا الحال لما اخرج من ذلك الحريم حصل طرعيه ان في النفس ما حرمها على مناهيها
والناصل ان يكون الشيء مرارا كثره في بعض طر ان في حصوله لا يحصل الا على ذلك الوجه اذ ان
هذا دعوى انما لما طلبا الشرائع وحدها الاحكام والمصالح حقها من ان يسلو لاجلها

[illegible]

وهذا الانفلاء محال والمفصل الى المحال محال وكان هذا العكس في كلفه بالانفلاء بالانفلاء
ان كلفه حال الاسماء الداعية الى الفعل والترك او عارضا او ان كلفه حال الاسماء الداعية الى
الاستواء ما دام يكون جاصلا امتنع الرجحان فلا مزايا للرجح حال الحصول المستوي امر
للجح من الضدين والماضي محال لا يصل الى السرحه يكون المالح ولحق الوقوع والمضج مجمع
الرجوع محال الرجحان كما هو امر السرحه مجمع المضج كما هو امر المالح من الضدين وان كان
ما هو امر مجمع الرجح كما هو امر ما عدا الوانع وكل ذلك يكلف بلا نطاق وبالمها العده
اذا حصلت العده فاما ان يصر باصابع الفعل ذلك الزمان او الزمان الثاني والاول محال
لانه احاطه المعذور في ذلك الزمان فلو لم يقع على العده ما تنافعه في ذلك الزمان كان هذا امر
بالحال الموجود وانه محال والثاني ايضا محال لانه في الزمان الاول الحالم كمن مكنا من الفعل انه
كان امين بالفعل امر لا يتصور فاعلم انه ما امر في الحال باصابع الفعل الى الحاصل
ما عليه بل امر في الحال الى وقوعه في الزمان الثاني فلو لم يقع في وقوعه مفهوم زائد على الفعل
ام لا فان لم يكن له مفهوم زائد لم يكن لوقوعه امر في الحال باصابع الفعل في الزمان الثاني
انه اعلم في الحال بانه لا بد وان يكون في الزمان الثاني محال يصدر عنه الفعل في هذا الزمان يحصل
الا الاعلام فاما الاول فلام فلا يحصل الام في الزمان الثاني مع وجود الامر في انه امر باصابع الفعل
حال وقوعه فيه وان كان يتوكل في وقوعه مفهوم زائد على مفهوم الفعل في ذلك الزمان فلا حصل
في الزمان الاول او ما حصل فاحصل في الزمان الاول وذا امر في الزمان الاول فاحصل في الزمان
ما هو امر الثاني حال حصوله وان لم يحصل في الزمان الاول بل في الزمان الثاني عاد ما ذكرنا من انه
امر بالفعل حال وقوعه ورايها ان امره محال في الزمان الثاني كمن فاسوا عليهم انهم ام لم يدعهم
لا يوضوفا في ذلك الزمان احاطه بهم هذا الخبر فاما امر في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني
كلها احاطه فاذ كان كما هو امر في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني
يكلف بلا نطاق وخاصها ما سار في فعل العده لا يحصل الا اذا حلوا الله به داعية للحاء
الى فعل الحاء ضرورة والكاف اذن محال الى فعل الكاف فاحصل في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني
لطاق سادها ان امره تعالى امر موصوفه وذلك يكلف بلا نطاق في الامر اما ان يتوجه على
العده حال كونه عارضا فانه تعالى اول في هذه الحالة فاذ كان في الاول كالفاء عارضا فاحصل
المعروفه فيكون ذلك امر يحصل الحاصل وهو محال وان كان الثاني محال كونه عارضا
فان قيل في احتمال ان يكون عارضا فاحصل في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني فاحصل في الزمان الثاني

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فادارنا شخصا نكون افعاله محتمل ان افعالنا في المصالح ثم راساه حكم محكم
فانه لا يعلل على طعننا استحالة ذلك الحكم على ما في هذه المسألة من الاستحالة
تكون جملة افعاله المصلحة اما الاله سبحانه وتعالى لما كان منزها عن المصالح والمفاسد
بالكلية ثم راسانا ان افعاله لا تكون محتملة في الكبرياء تعلق على الظن كون افعاله
واحكامه متعلقة بالمصالح سيما ان احكامه تعالى متعلقة بالمصالح وان هذا الفعل متعلقة
من هذا الوجه فلم يلزم ان هذا القدر ينصرف كون ذلك الفعل متعلقا بهذه المصلحة اما الوجه
المورد بالاعتماد على الاستصحاب فنجد الظن واما الوجه الثاني فالايراد في معنى الدوران
فقد الظن والكلام في هذا الموضوع سائرنا الله تعالى يقول على الوجه الثاني خاصة لم يعلل
لما حصل الظن والمسال المذكور وحصوله وحقا في معنى الدوران فنجد الظن فلما كنت
سرا لا يظهر وصفا في الاصل وهما قد وجدوا من غير الدوران هو انما كان
ذلك من الممكن لعلنا ان طبعه على الاصل المصلحة ودمح المفاسد ولكن في حواشيها
الثاني ان المعتد ليس في عموم الحكم بل في المصلحة المحصورة في فرع وان الملك وادع هذا
النوع او ذلك لا حرم يحصل له طر ارضي الملك من هذا الفعل هذا المعنى او كما انما عادات
الله تعالى في رعايه احكام المصالح واولاها محظرة ولولا ذلك لكانت الشئ متعاضدا عقولنا وان
كان حاشا الله تعالى وقد يكون بالعكس ولهذا قطع الان في جميع المسائل الواردة في
مرسوع عيسى عليه السلام بحسب شريعتنا هذا واركانها وافية بحسب معلوم لنا الان واذا
كان كذلك ظهر الفرق بين الصورين سيما ان لم ذكر في قوله على قولكم لكنه معارض بما هو ارجح
ان افعال الله تعالى احكامه لو كانت ليدخلها العبد كانت الحاشيات فيها مرفوعة واللام باطل
ما للمردم باطل سائر اللام ان الحاشيات المختلفة مسكرة واصل كونها حاشية ومما لم يوصفها
ومما لا سركا في عبادته لا يفرق فياه تشارك كل واحد من انواع الخلق عن النوع الاخر منها
لا يكون حاشية واذا كان كذلك كان المصلحة حاشية لم يصفوا تلك الروايات عن العلية وارباط
الحكم من الخلق الذي هو العبد المسكر من كل انواعه فادان في ذلك المسكر على لشع ما يصلح
ان يكون في افعاله لم يوصف كون جميع الحاشيات مرفوعة ولما لم يعلل كون ذلك علة ان المصلحة
للمحاشية غير حاشية وما بها ان يعلل احكام الله تعالى بالمصالح بمعنى الجملة الاصل وذلك لان
العادات التي كانت شرعية في زمان موسى وعيسى عليه السلام كانت لغيره حسنة في تلك الزمنة
وصار في هذه الزمنة لا بد وان يكون ذلك لا يوصف سر في ذلك الزمان يحصل الان وادع
الا

ما كان موجودا في ذلك الزمان لم يوصف المعنى على وجوده الشرطية وحده حكمه لا محل
لأن الأصل والتميز أو الحكم أما أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على
الحكم والمطلوب أن الحكم غير موصوفه ولا يجوز أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف
أما أن يكون محلا للحكم لا سيما على ذلك الحكم فهو الأمر الذي كثر في الحكم على ذلك الوصف
الموجود والمذكور والله أعلم **والجواب** قد سألنا الحكم الله مشروعة أصل المصالح وأما
الوجه العمل الذي كثر فيها فهو لوجهين أحدهما في القياس والتميز والآخر في
رفع على العمل بالمكلف فكان ذلك الوجه غير صحيح في هذا المقام وهذا هو العمل بالمعنى
الكافي في هذا المقام غير كافي كونه داما للفرق والحدود كونهما من السابغ والغاية
اعتماد في قول من يقول بحمل العمل على الحكم الله تعالى المصالح أما من يقول أن ذلك
غير واحد والله تعالى على هذا الوجه فعلا واحسا فذاك الفرق لا يندرج في قوله
وأما المعارض للشيء الذي هو موصوفه يكون أمثالا معللة بالرداء والاعراض فإن جميع
ما ذكره تاييم فيها والله أعلم **الفصل الرابع** في الموصوف وهو أن يكون الوصف موصوفا
وصف الحكم في الأصول وهو وصف آخر فكونه في أن يكون عمله من الوصف المذكور لا يؤثر في حذف
ذلك الحكم في عينه وذلك كما لا يخفى في ذلك يؤثر في رفع الحجر عن الموصوف وهو في رفع الحجر عن الموصوف
دور السبب لأنها لا تؤثر في حذف هذا الحكم وهو في رفع الحجر عن الموصوف إذا دهم الآخر من الأثر
ولم يعلل الخ من المصالح بمعنى أن يقدم عليه في أنه لا تكافؤ ما رطب من الماء
بما هو من الماء في السديم في الأرض أير في السديم في السكاج فله ذكر والله سبحانه
بالمعانيه أن يقال لا فارق من الأصل والقياس الأكدا وهو مطلق وعددها يظهر أن
هذه الطريقة لا يمتنع إلا بعد الجمع إلى طريق المعانيه وطريق السبب **الفصل الخامس**
في السبب والمطر في ما هيته ثم في سببه أما المعانيه فذكرنا في مرقبها وجهين الأول
ما قاله القاضي أبو بكر رحمه الله قال الوصف لا أن يكون مناسباً للحكم مداه وأما أن يكون
مداه لكنه يكون مسلما لما سببه مداه وأما أن يكون مناسباً مداه ولا سلم ما سببه
لما له فلا أول هو الوصف المناسب والماء الشبه والماء الطر في الثاني الوصف المذكور
لا سيما الحكم أما أن يكون مداه بالمعنى أحسنه العرب للمعنى المترتبة لذلك الحكم وأما
أو أن يكون كذلك الأول هو السبب لأنه مخرج من غير ما سببه مداه غير مختص في ذلك الحكم
ومخرج علم ما فيه من الترتيب المعنى المترتبة لذلك الحكم مع أن سببه لا يوافق للسبب المذكور

طريق أصاد الحكم الله أحسن من طريقين أحسن إلى الحق وأهم إلى السبب رحمه الله
القاسم من علمه الأساء وهو أن يكون القياس وأما من علمه فذكرنا في المعانيه
أما حكم الصور من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على
الحكم على السبب رحمه الله أنه كان يحسن السبب في الصور لمداه الحكم الله في السبب إلى
الحكمه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
هو عمله له وجه القاسم من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على
القاسم من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
مسلم ما للعلمه كالأستراك في سببه من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على
الحكم لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
أير في سببه من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
الحكم إلى هو الوصف أحسن من سببه إلى سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
وذلك يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
الذي يمتنع منها أن كان مناسباً هو موصوفه بالأساء وأما من علمه فذكرنا في المعانيه
الأساء إلى السبب إلى المحمد في أساء القياس على الصفاء ولم يسمعهما بهم بمسكوا ما سببه
والجواب عن الأول لا سيما الوصف إذا لم يكن مناسباً كان موصوفاً بالأساء بل لا
يكون مناسباً إذا كان متعلقاً بالمسألة أو عرفاً بالنص ما شرفه من الترتيب المعنى المترتبة
لذلك الحكم فهو موصوفه موصوفاً بالأساء وعرفاً بالنص ما شرفه من الترتيب المعنى المترتبة
من القياس على عموم قوله تعالى لا تغتروا وعلم ما ذكرنا أنه محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
السبب في الدوران معناه أن سببه من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
وحسن أحدهما أن يرفع ذلك صورة واحدة فإن العصب للملك مكر في أو الأمر لم يكن
حراماً فالحاضر وصف الأساء في حد ذاته بل ما صار خلا ولا التمسك منه بالسبب
أما والسبب إلى أن يكون ذلك صورته فمداه أنه ينفذ العلم والمخرج من المعقولة
أنه ينفذ العلم والمخرج من أوجه من سببه لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
هذا الحكم لا أن يكون محلا لاسم الحكم أو الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
لا علمه أما أن يكون ذلك الصفاء موصوفاً بالأساء لا سيما الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
ما كان موصوفاً فله داما وهذا الحكم موصوفاً بالأساء لا سيما الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى
وعرف خلاص الأصل وإن لم يكن موصوفاً بالأساء لا سيما الوصف المستعمل على الحكم الله في السبب إلى

[illegible]

522

العلمه سابقا للعرضه واحده ان العلم والمعرفة يكونان ملازمين بعضهما
واساما والدوران من سرك من الحاسن والعلمه عن سرك من الحاسن من المعلوم
لا يكون علمه لعلته وبانها ان العلم لا يكون مساويا للعرضه والفرق اذا اخرج
كلما فالدوران كل حاصل مع العلم الذي هو السبع حصل مع العسل الذي هو العلم
مع ارض العلم ليس لعلته وبانها ان العلم قد يكون احدا والمعلوم قد يكون
على سطر والدوران حاصل مع سطر العلم مع انه ليس له دورانها ان العلم قد
يكون لها معلولا اما مع عدم من مجرد ذلك او على المبرر والدوران حاصل مع العلم
العلم والمعلوم والمعلوم لعلته مع انه لا عليه هناك الله وحاشا ان العلم
والعرضه ملازمان بعضا واساما ودار الله وفضاه كذلك وكل واحد منهما مع
الصفاء كذلك لعلته هناك سادسها ان المصاحف من ملازمان كلامه والفرق والمعلوم
والاحد من سكر كون احدهما علمه للآخر لان العلم متعدد على المعلوم والمصاحف معا
من السبع متعدد وسادسها ان المكان المتكبر والحركة والزمان لا يعلم احدهما عن
الآخر مع عدم العلمه وبانها ان الحجاب الممتد لا يفكر بعضها عن بعض مع عدم العلمه
وبانها ان علم الله تعالى واسع كل معلوم وجودا وعدما فانه لو كان المعلوم حورا
لعلم حورا ولو لم يكن المعلوم حورا فان الله تعالى لا يعلمه حورا اما العلم واسم المعلوم
وجودا وعدما مع انه سبحانه لا يكون احدهما علمه للآخر اما انه لا يكون العلم علمه للمعلوم
فان سطر كونه علما ان سطر العلم على ما هو به فاعلم المعلوم واعدا في نفسه على
ذلك الوجه فلو كان في نفسه على ذلك الوجه فهو تعالى علمه على العلم به على ذلك الوجه
فاذن يعلم العلم به على ذلك الوجه مشروط بوقوعه على ذلك الوجه فلو كان في نفسه على
ذلك الوجه فهو تعالى علمه على ذلك الوجه فاذن الدوران اما ان سطر العلم المعلوم
المعلم فذا علم انه تعالى صفة اركبه واجبه الوجود وما كان كذلك سطر ان يكون
معلوم علمه صدقانه وهذا الدوران هما بدون العلم فاما علم الله تعالى معلوم على
بانه له على المعلوماته حده دورا ما لا يهاه لها دور العلم وعاشرها ان
الاعراض عداها لا تنه لا سقي بمحض الألوان الاسكال احدى الا بعد ذلك الحس
في تلك اللون ذلك الشكل على ذلك الجسم فلهذا اللون الاسكال وسائر الاعراض

عرج في الاصنام والصور والصور في كل خلق من الارض والسموات في كل وقت
هذه المذاهب كانت في يد اهل الفلاس في عصرهم في كل زمان وحين
معرفة كل واحد من اجزاءها انما هي غير متحركة في اجزائها وحركاتها متحركة
غير تلك التي كانت في اجزائها متحركة في كل وقت في كل مكان في كل زمان
والتي غيرتها انما هي الكواكب في اجزائها متحركة في كل زمان في كل مكان
مستقيمة او غير مستقيمة فكلها متحركة في كل زمان في كل مكان في كل مكان
عشرها ان الحكم كما دافع الوصف وجودا وعدا في كل زمان في كل مكان في كل مكان
المحل وحده في وجهه في الزمان المعين والمكان المعين وهو ذلك لا يصلح للعلم لما
ذكرتم انما امور علمية والعدم غير صالح للعلم ورابع عشرها ان كل دور في كل دور
وجودا وعدا والراية الفاتحة في كل دور في كل دور وجودا وعدا مع انه لا علم هناك
واعلم اننا لو اردنا الاستقصاء للعلم في الدوران المستقيمة لكان الكلام
نقصا في ذكرها كفاية واما قلنا ان بعض الدوران لما انعكس على العلم وحده في كل
طريق العلم في حينها لانه اذا حصل دوران في سعة من العلم فلو قدر ان دورا في كل دور
يسلم العلم لكان كونه مستقيما للعلم اما ان يكون على انصاف في كل دور او لا يكون
فان يوقف كان المستقيم للعلم هو المجموع الخاصل من الدوران في كل دور في كل دور
الدوران في كل دور وكلامنا في الدوران في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الوجه الثاني وهو الذي عول عليه المفسرون في العدم والواو الاطراد في كل دور في كل دور
الى علم الوصف بالانصاف واما الانصاف فانه غير معتبر في العلم السريع واما ان كان كل واحد
لا بد على العلم ان يكون انصافا في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الدوران في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
علمه في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
وعايناه في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
انما المجموع في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الحكم

الحكم اما ان يكون معللا ولا يكون معللا او كان في كل زمان في كل مكان في كل مكان
العدل او لا عدل ونظرا ان يكون معللا او لا يكون معللا في كل زمان في كل مكان في كل مكان
يكون معللا وذلك الوصف وهذا الطريق على التعويل في العلم العقلي وقد يوجد ذلك
والرعا كما نعالا في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
اما المال والوقت والكل والاطم ونظرا في العلم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
كما قال احمو الامه على ان ولاه في اجزاء معللة اما بالانصاف او بالبيان والاولى بالاطم
والثاني بالبيان والبيان بالبيان لا بد من العلم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
نقص العلم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
على ان يكون حصة الرعا في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
والاطم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
مهما ما لا يعلم يدل ان علم العلم غير معللة والاطم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
ان يقال هذا امر محتمل ما لا يعلم لانه معللا في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
وصف اخر لوجه الفقه في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
على عدم الوجود في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
فقال مجموع الوصف في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
لم لا يجوز ان يصمم هذا القسم لانه في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
ان القسم المستقيم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الحكم معللا في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
انه تعالى الحكم والمصلحة في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
عنه من جهة الاول والاطم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الاطم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
ذلك الحكم بذلك الوصف في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
واذا ان ذلك في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
الاطم في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور
كانت حجة في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور في كل دور

فبما العلة في طرف عدم سائر الاوصاف يحصل طر الحصر وعظم ما هذا العلة قوله
 لا يسلط ما سائر الاوصاف قلنا يمكن افسادها بجميع المفسدات من النفس وعدم
 والواجب الامتات بل يمكن افسادها ههنا لعدم المناسبة لانه حصر يحتاج الى ان
 سر لولا بدعيه على عر هذا المقصود وكذلك انتم الاسان المناسبة ولوقت ذلك
 لا يصحني عن طريقه السمع قوله لم يجوز ان يكون المجموع هو العلة ولما لم يعاد
 على صور الحكم حيث لم يوجد المجموع قوله لم يجوز ان يكون العلة طما عصى قلنا ان
 كل من اعترض الطبع لم يعترض طما عصى مكان القول به حقا للاجماع والاسماع
 الفصل الثاني في الاطراد والمراد منه الوصف الذي لم يعلم كونه مناسباً ولا
 مستلزماً للمناسبة اذا قال الحكم حاصله الوصف في جميع الصور المعاني لمحل
 النزاع وهذا المراد من الاطراد والبيان وهو قول كثير من ههنا منهم من قال فقال
 معمار اننا الحكم حاصله الوصف في صور واحد يحصل طر العلة احصوا على
 المفسر الاول في ههنا احدهما ان يفسر الشرح يدل على ان البادر في كل ما يمتحى
 بالثالث فادار اننا الوصف في جميع الصور المتعارفة لمحل النزاع مقدار الحكم ثم راسا
 الوصف حاصله في الفرع وحار يستدل على موت الحكم الا ما للملك الصور
 سائر تلك الصور وانها اما ادار اننا من العاصر واقفا على ما لا يميز على علم
 طنا كوز العارض دار لا يميز ما واكل الاما مقارنتها في سائر الصور فاذا طر مقارنتها
 في هذه الصور المعينة واحسب الخالف ما مورادها ان الاطراد عيان عن كون
 الوصف تحت لا يوجد الا بوجوده الحكم وهذا لا يثبت الا اذا علم ان الحكم حاصل
 معه في الفرع فاذا اسم حصول الحكم في الفرع يكون ذلك الوصف على وليم علمته
 يكون عطر الدم الدور وهو باطل واسمها ان لا يمتح المحذور والكوه مع العرض
 دار الله مع صفاته حصلت المعاربه فيها مع عدم العلة والخواب عن الاول اما
 لا يدل المصاحبه في كل الصور على العلة حتى يلزم الدور بل يستدل بالمصاحبه
 كل صور غير الفرع على العلة فيسند يلزم الدور وعن الثاني ان ما كلفهم حصول
 الاطراد في بعض الصور مستفاد عن العلة وهذا لا يتقدح في كونه دليلا ذلك على العلة
 طما انما ان العلم الرطب دليل المطر في بعض الصور لا يتقدح في
 كونه

كونه دليلا وانما المناسبة والدوران في الناصر والاما في نفسك كل واحد منهما
 عن العلة ولم يكن كذلك وحار كونهما دليلا على العلة طما على انما التفسير الثاني
 وهو ضعف التفسير من بعد احتجوا عليه باننا اذا علمنا ان الحكم لا يدل من علم
 وعلمنا حصول هذا الوصف في دورا با حلود ههنا عن سائر الاوصاف فان علمنا
 باننا لا بد الحكم من علة مع علمنا بوجود هذا الوصف نقصان اجماع كون هذا الحكم
 محلا لذلك الوصف اذ لو لم يصح ذلك لكان ذلك لا محالة لانه لا بد ذلك الحكم
 الى سائر الاوصاف لانه سببه التي في غير الاول محال ان اجماعه لا بد من علمه سببه
 لعدم الاسناد والثاني محال ان اسناد الدهر ذلك الحكم ان عر ذلك الوصف مشروط
 بسور الدهر بعد ذلك الوصف وكفوق ذلك حاله الدهر عن الشهور بعد ذلك الوصف
 محال فبما ان عر ذلك العلم ينصير طر العلة له عند السعور بوصف آخر
 يرول ذلك الطر ولكن السعور بالعر كالمعارض لما ينصير ذلك الطر هو المعارض لعل على
 المسدول حجه المكنون وجه من المول ان يحرم سببه ما المهديان بقولهم وادار الله
 الخامسة مانع لا على العظم على حجه ولا يجوز ازالة العلة به كالمذهب وقال بعضهم
 في سببه المفسر طر بل مسعود ولا يفسد الطمان بله كالقول الثاني ان بعض الوصف
 المعين للعلة مع كونه مساويا لسائر الاوصاف قول الذين لم يحرم الشبهة فيكون باطلا
 لقوله تعالى في من بعدهم خلف اضاعوا العلم واستعاروا الشهور والمواسم
 على الاول اذ ذلك الكلام يدل على جعل ما له تصور المسئلة لا ما تقول مجرد المقارنة
 طر العلة لكن بشرط ان لا يحطر بالمال وصف آخر هو اول بالرعاية منه ولكن هذا
 الشرط ساقط عن المحلل لان المعارض ليس هو وطبقته وفي هذين المسائل اعم
 سطر ذلك ان العلم بالضرورة حاصل بوجود وصف آخر هو اول بالمعيار من الوصف
 المذكور فاما سبب علمنا كون الدهر لرخا غير مزيل للمناسبة علمنا ان هذا الوصف اول
 بالمعيار من الوصف المذكور فانما سبب علمنا كون الدهر من كونه تحت اسم القدر
 على حجه فارقت فكل كنه في السبع ومثل هذا التحليل في طور وصف آخر بالمال
 لا لا ذلك الوصف الاخر اما ان يكون معديا الى الفرع او لا يكون فاما كان متقدما الى الفرع
 لم يصح ان يرضى من العلة المعروفة وما معروفة لحد الحكم اعم من كونها ذلك

11 **ادوم** الخلل لا يسطر عدم الساكن في عدم لا يكون حرا اما الموجه هو
ان اشقتل بوجه الحق بسط عدم المانع وسلامه الكاسه بوجه الادراك
بسط عدم الحماة اما الداعي في اعطى ايضا لبعض محام اخر فقال لما عطي
انه يهودي عدم كونه الاول يهودي لم يكن حرا ان المعصية اعطى الاول انه
حين اعطى العتق الاول لم يكن اليهودي حاطه ساله فضلا عن عدمها وما لا يكون
حاطا بالمال لا يكون حرا والداعي فعلنا ان عدم كونه اول يهودي لم يكن
حرا من المعصية ما الموقوف فالقيام المحصور دليل على الحكم وعدم المحصر لسحر
من المعرفة والما كان يحكمه عدم الاستدلال فبما ذكرنا ان عدم المعارض وان
كان معتبرا لكنه ليس حرا من العلة لما كونه حرا ولكن بوجه الخلاف في هذه المسألة
الحكم لفظي لا فاعية انه ان من حصر محصر العلة ومن لم يحوزه استغوا على ان
افضا العلة الحكم لا بد منه من دليل عدم دانته ايضا سلمته ان العلة لو ذكر ذلك
الفتنة استدل السعيل لا سيما العلة فلم ينش الخلاف الى ان ذلك العتق العدم
هل يسمى حرا العلة ام لا وعلوم ان ذلك لا فاعية فيه والحوا قد ساء انه لو توقف
افضا العلة للحكم على ان هذا المعارض لم يكن الحاصل عند وجود المعارض ان العلة
بوجودها قوله لو كان ذلك لزم حمل العتق العدمي حرا من علة الوجود قلنا ان
صيرنا العلة بالموجز الداعي امتنع حمل العتق العدمي حرا من علة الوجود وسند لا نقول
ان عدم المعارض حرا العلة بل نقول ان ذلك على انه حدث لم يوجد ان يصم الى ما كان وجودا
فله وصار ذلك المجموع عليه بانه فلم يلزم من قولنا العلة السامه اما وجود حال عدم
المعارض ان يحل عدم المعارض حرا العلة وان ضربا العلة بالمعروف لم يمسح حمل
العدم العدمي حرا من العلة به والتفسير كما انما حمل ايضا المعارض حرا من كاله
المعجز على الصدق فله لو كان عدم المحصر حرا من المعرفة لوجب على المحصر ان يعم
ذكر عدم المحصر فليسا له سفا انه لا يجوز التمسك بالعام الا بعد طعن عدم المحصر
فاما انه لم يحكم بالذكرة الا استدل ذلك بتعلقا وصاع اهل المذرك والتمسك بها في اسات
المعاقب بما حار قوله انه نصير الخلاف لفظيا فليسا لم نانا اذا صيرنا العلة بالذكرة

ادوم **الموصف** محل الوجود حرا من العلة بانه سفا بوجه وجود حرا العلة ومن سفا
لا نقول بذلك ان ضرباها بالامانة طهر الخلاف في المعنى اتصال من انتم العلة
بالمناسة بوجه عدم ذلك العتق العدمي بوجه وجوده مناسه في العلة والما ابطالها
ومن يجوز العتق لا يطله المناسة الله من هذا العتق العدمي الحق الباس في المصل
انه لا بد وان يكون من كونه المعصية مقصدا ايضا حقيقة بالعدل ومن كونه المانع فانما
منها حقيقة بالعدل سافا بالذرة وسرط طر بان احد الصدين اسفا الصدد لا
ولا يجوز ان يكون اسفا الاول لطر بان اللاحق والواقع الدور فلما كان شرط كونه المانع
مانعا حرج المعصية عن ان يكون مقصدا بالعدل لم يحرك ان يكون حرجه عن كونه مقصدا
بالعدل لاجل حقوق المانع بالعدل واضح الدور فادار المقصود انما حرجه عن كونه مقصدا
لا بالمانع بل بانه وذا عقد الاجتماع على ان يكون له كونه لا يصح للعلية المحصر
الوصف وحدث في الاصطلاح وجود الحكم في صورة العتق بوجه عدم الحكم ووجوده في
لا يعطى بكونه علة لذلك الحكم لكن وجوده مع عدم الحكم في صورة العتق بوجه عدم الحكم
بانه ليس بعله لذلك الحكم ان الوصف الحاصل في الفرع كما انه مثل الوصف الحاصل
الحاصل فهو ايضا مثل الوصف الحاصل صورة المحصر فليس الحماة بها اول من
الحاثة بالعدم لما يعارضها بمر الحاقه بواحد منها فلم يحرك الحكم على العلة فاك
المحور والاصول الوصف المناس ان يكون علة بعد ذلك اذ انا الحكم محلها عنه
في صورة وعترنا في تلك الصورة على ان يصح ان يكون مانعا وحدها ذلك التعلق
على المانع علما بذلك لاجل احاد المانعون بان الاصل برر الحكم على المعصية
حتى لم يترك الحكم عليه وحكم الحكم بانه ليس بعله علما بهذا الاصل فصار هذا الاجل
معارض الاصل الذي ذكره فادانعا رها وجب الرجع الى ما كان عليه او وهو
عدم العلة بال المحصور من الرجوع من مانع وجهين الاول اننا لو اعتقدنا ان هذا
الوصف عدمه غير بمر صاير العمل بالمناسة مع الافتراض من كل وجه ولو اعتقدنا
انه موثر علمنا ما ذكره من الدليل من بعض الوجوه لان ذلك الوصف يستلزم اثر في بعض
الصور ولا سكار برك العمل بالدليل من وجه اولي من ترك العمل بالدليل من كل الوجوه
الناز وهو ان الوصف المذكور في كونه فانما في صورة العتق بوجه عدم الحكم ولا سفا

منه فاعلم ان الطل ان الموثر في ذلك لا ينفك هو ذلك المانع واذا انت اذ
ذلك لا ينفك المانع امسح انسان العدم المعتبر اذ انت هو مقتول معلوم اصل واحد
وهو ان اصل برر لك على العمل ومقتضا اصل ان احدهما ان المانع مع الامران دليل على
كون الوصف في المانع على لسوء الحكم فيه والساني ان المانع مع الاقتراح صور العقيم
دليل على كون المانع على لسوء الحكم فيها ومعلوم ان العمل بالاصل في اولى من العمل بالاصل الواحد
احاط المانع عن الاول بان لا ينفك ان المانع مع الامران دليل على عدم المانع
مع الامران والاطراد دليل على عدم المانع مع الامران مع الاحتار وهو اول المسئلة
وعلى الثاني ان لا ينفك ان المانع في محل العقيم كمن ينفك المانع لان ذلك لا ينفك كان حاصل
من حصول ذلك المانع والحاصل ان المانع حاصله بانها احاط المشتق عن هذا من حيث
المواد ان العمل السريعة مورا فلا ينفك كون المانع مع العمل المتقدم بهذا المفسر الثاني ان المانع
على لسوء الحكم لا ينفك المانع مع العمل عن عمله والذوات الوجود بعد لونه بوجه الدخول
احاط المانع عن الاول بان اذ كان المراد من ان العمل الموقوف على علم من علم ذلك لا ينفك
عدم المانع بعد تحليله ايضا بالمانع لحوار ان العمل بالمدلول الواحد دليل ان احدهما
وجود في الآخر عدمي وعلى الثاني ان المانع ليس في عدم شيء لان ذلك ينفك مع العمل
وهنا الحكم لم ينفك المانع مع العمل ان المانع ليس في عدم العمل لان ذلك المانع
احاط من غير فحص العمل بوجه احدها ان ذلك العمل على سوء الحكم في محالها
كذلك العام على جميع الافراد وكان يحسن العام لا ينفك في كونه عاما فذلك يحصل العمل
وبانها ان ايضا الوصف في ذلك الحكم في هذا المحل اما ان ينفك على ايضا الحكم في ذلك المحل
الافراد كما هو مقتضى الاول وان لا ينفك في ذلك العمل على العمل بوجه احدها ان المانع
فيها ان لا ينفك في ذلك العمل او ان لا ينفك في ذلك العمل على العمل بوجه احدها ان المانع
اسما في الآخر ولا ينفك من اسما كون الوصف بمقتضى ذلك الحكم في هذا المحل اسما كون مقتضا
لكل الحكم في المحل الآخر وبانها العقل لا ينفك في ذلك العمل على العمل بوجه احدها ان المانع
الصورة لتمام دليل اولى من الاول مع انه محروا لعدم العمل بالاول وعدم المعارض فان
الانسان ليس المقتضى لوجه المحر والبرود او ان العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
هذا المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل

في غيرها فاذ انت في ذلك المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
فهو مقتضى العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
دون حكمه لا يخرجها عن كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
دائما وان العمل بالطلب الساس اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
المواد اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
وان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
الاساس مع العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
المعنى لهذا الطريق اذ كان ذلك فاما حصل الاساسه حصل طر حريم العمل واذ انت
تفقد الحكم وحده العمل ان العمل بالطلب واحد وسادسها ان العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
العمل دون العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
ولم ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
الاصل المانع مع الامران في سوء الحكم وفي صورة العقيم المانع مع الامران واما
الحكم ولما عينا في صورة العقيم اسما الحكم اسما المانع لانه ينفك في العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
الاصل كما علمنا اصل واحد وهو ان العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
في صورة العقيم اسما الحكم الحصول المانع كما علمنا بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
واحد وهو ان يكون عدم الحكم لعدم المانع معلوم ان مقتضى العمل بالاصل الواحد لا ينفك اصل
اول من العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
والكلام على قولنا ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
ما كان يوقف على عدم المانع الا ان عدم المانع اذ ان العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
على الحكم اما العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
على جميع المقدرات اما اولها فلا ينفك من كون العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل بوجه احدها ان المانع في ذلك العمل
والذي هو وجوده فالواضح ان ذلك ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
لغيره انه هل ينفك ان يكون في العمل الحكم ام لا وعلى الثاني اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها اما ان لا ينفك من كونها
او الداعي كما شرط كونه على الحكم في محل ان يكون على ذلك الحكم في جميع المحال لان العمل انما

وحكمكم باللعنات ومنع من المأكل من واحد وان كان ذلك المأكل بمقتضى وجبة
 الحكم في جميع وجبهها الفلانية ككل المواضع والمأكلا وغير الثالث انه لا يراعى فيما قالوا
 لقنا يدعي انه يعطى من العروق في الأصل من صورون الخمسة من على العلة وهم اثار
 الذرأه على فساد ذلك غير الرابع ان العلة الامان انما يفتقر الحكم اذا عطل على
 الطول اسما بالاداء اسما الحكم فان مر الى اجم الرطب السنان دون المطر وبعض
 المواد من راء من اخرى فانه لا يفتقر على طنه من المطر الا اذا عطل على طنه اسما بالاداء
 لذلك انه عدم المطر في المرة الاولى في ذلك لا يفتقر في قولنا وعرا كالمسألة مسلم لكن في
 انه يعطى من العروق في الأصل من صورون الخمسة من على العلة وعرا كالمسألة مسلم
 قالوا به لكن كنهم لم يقولوا التمسك بخلاف القمار حرام لا وعرا السابح ما ذكرناه في المحنة
 من حاشا والله اعلم المسألة الثامنة في كيفية دفع النقص هذا لا يمكن الا ما احذر من احدها
 المنع من حصول تمام ذلك الا وصار صور النقص والماء المبيع من عدم الحكم فيها اما
 القسم الاول فبعض احادها المسد اذا منع من وجود الوصف صور النقص صور النقص
 يمكن المعبر من اعادة الدليل على وجوده لانه اسأل الى سلة اخرى بل لو قال المعبر ما
 دلل به على وجود المعنى في الفرع بغير وجود صور النقص هذا الوجه كان بعضا
 على ذلك وجود العلة في الفرع لا يكون ذلك الوصف على الحكم متورا بغيره بل هو السؤال الذي
 في الفرع وما نهى ان يمنع من وجود البعض اما بغير وجود منه العلة يدعي النقص وذلك
 العدد اما ان يكون له معنى واحدا معضاضا كان معناه واحدا ما ان يكون ومع
 به طاهرا او ان يكون سال الطاهر قولنا طهارة عن شرط فبعض السبع كما سلم مقتضى
 الخامسة عن شرط لا بالصور عن شرط واداله الخامسة لا يكون عن شرط سال الحكم من لنا
 في السلم الحال بعد حاربه فلا يفتقر الى احدى من شرطه كالسبع ولا يفتقر الى الكفاية لا بها
 ليست معاداة لكنها بعد ارفاقا ما اذا كان باللفظ معضاضا فاما ان يكون بقولا عليها
 بالباطوا وبلا سراك سال الباطوا قولنا عيناك فبكون يفتقر الى بعض الشيء بالصل
 ما وصل بغير ما لم فانه سكر على زود عرو مليا الكرم مقول على الكرم في الزاد وعلى
 الكرم في الحاصر والاطم هو الاول وهو اذ ما بهما سال الاسد ان قولنا جميع الزاد ان
 والعر الواحد والاكبر من سدها كما لو طلقها ثلثا في قوله واحد من الرصعة بين الطلعتين

26

فان سمعنا انو لم نقلها بلما في المقصود بلما اردنا ما في الظاهر والظاهر
 يجوز دفع البعض فبذلك ما في الظاهر من جهة وجوده واما سكره والظهور
 منهم من جوده والمقارنة لا يجوز ان احدا من العلماء ادا لم يكن مع ثبوت كسب محمد
 العلة موثرا ولا انه لو كان بعدك القصد للرد في محاربه بعد سقوط الزار
 وصرر النار وبالحجر والوقت والاسراع في ضايف العسر الماتع منع عدم
 الحكم وفي احكام ابدعها ان اسعا الحكم ان كان مذهبنا للمعصية مع ما كان
 منعها واركان مع هذا للمعصية فقط كان منعها ايضا والخطا اذ لم ينعى
 علمه الاطراد فلا الاحتياط عنه كان اول ما ان كان مذهبنا للمعصية فقط لم ينعى
 لان طلاق المعصية في تلك المسئلة فلا بد في المسئلة الاولى وهو صحيح بذلك الدليل الملتزم
 معا وبما ان السمع من عدم الحكم قد يكون ظاهرا وهو معلوم وقد يكون خفيا وهو
 على وجهين الاول كقولنا في السلم المثال عقد معاوضة فلا يكون الا على شرطه فاقبل
 بعض الاحكام فليسا الا على الشرط في الاحكام بل بعدد الحقوقر عليه الباقي
 كقولنا عقد معاوضة ولا يفسخ بالموت فالباع فاقبل بفسخ الباطل فليسا
 هناك لا سطر بالموت لكن انتهى العقد وبما ان الحكم اما ان يكون محملا او مفصلا وكل
 واحد منهما اما في طر السور او في طرف الاسفا فبعد الاصنام اربعة الاول الامانة
 المحل والملة اما الذي يوده ولو في صور ما بعد الاسفا في المقتضى وهو المسمى
 عن صور معينة لان السور المحل ليس فيه يوده في صور واحد لا ساحة السور في صور
 معينة الثاني السور المحل معناه لا ساحة السور ولا صور واحد وهذا يفسد السور
 المفصل لان ادعاء السور في كل الصور ساحة السور في صور معينة الثالث الامانة
 المفصل لا ساحة السور المفصل لان السور في صور معينة لا ساحة السور في صور اخرى
 ساحة السور المحل والسور في صور واحد لا ساحة السور في صور اخرى
 ساحة الامانة المفصل لما يوده والامانة المحل لا في وجه الامانة المفصل بل ساحة
 الامانة العام وراعيها ان الحكم الذي لا يكون ما ساحة كونه يكون ما ساحة مقتضاه
 يكون ذلك اما المفصل مثاله اذ افعال مكاتام عليه لو ولد قبل سبعة ذلك
 بولدا المعرور بحرية الحاربه فانه بعدد ولد حرا عنه استغن ذلك الولد حقيقا وكذا
 مروجون بعدد دليل ان عدم حجب على المعرور ولو ان الرقيق حكايا حاصل المصلحة والام

للموضوع فيه الولد المجهول البالي سبل على فرض من فروع يحصل العلة الأولى
 أو اختار الحكم من العلة لا المانع هذا يقتضيه ذلك وجه العلم أم لا فالجواب لا يصح
 لم يدع أن هذه العلة كونها مسطرة للحكم وطحا بل ادعنا كونها مسطرة للحكم
 طاهرا متخلفا للحكم عنها وبعض الصور لا يصح كونها مسطرة له عالنا فخرج أن لا يكون
 مقسدا للعلة والموانع مقسدا كان جاز العلة أما أن يكون مسطرة للحكم أو لا يكون فإن
 كانت مسطرة له خرج كونها كذلك أبدا ولو كانت كذلك لما زال هذا الحكم المزيل
 وذلك المزيل هو المانع حيث يابى بذلك المسطرة لا المزيل علما أن تلك الموانع هي بوضوح
 سبل المسطرة فخرج أن لا يكون علة الثاني التمسك بالعلة المحصورة بهل عليه في أسدا
 الدليل ذكر في المانع أم لا أما الدور في الواجبات فذكر في الأسدا فالجواب أن المسدل
 مطابقا بذكر ما يكون موحدا للحكم وموثر فيه والموجب للحكم هو ذلك الوصف وأما
 في المانع فليس له دخل في الثاني وإذا كان كذلك لم يخرج ذلك في الأسدا والذين في الواجبات
 أحسنوا أن المسدل مطابقا ما يكون موحدا للحكم والموجب للحكم ليس ذلك إلا ما كان فقط
 بل تلك الأمان مع عدم المحصور وإذا كان كذلك خرج ذلك عما تضمنه هذا الدليل بأن يؤكد
 الموانع أسدا لما لا يحتاج ذكرها في بعض الصور والمسألة أما الجواب في الموانع المتعقبات
 لا يصح إلى ذلك فخرج أن يخرج ذلك والله أعلم المسألة الرابعة في أن البعض إذا كان أردا
 على سبل الاستدلال هل يصح في العلم أم لا فالجواب لا يصح سوكا في العلة معلومة
 أو مظنونة أما المعلومة فلا نعلم أن من لم يعدم على كفايته لم يواحد بصوابها ثم هذا
 لا يصح نظر الله على الخاطئة وأما المظنونة فكانا العقل والطبع فانه لا يصح سبل العلة
 فاتها ورد على سبل الاستدلال رخصة وأعلم أنا أنما نعلم ورود البعض على سبل الاستدلال
 إذا كان لازما على جميع المفاهيم سبل العلة أيا ما كانت في العقل كالنكاح والقوت
 والمالك وأما ما لا يجوز مورد الاستدلال فيقترن في العلة لا في المانع لما انعقد على أن
 حرية الربوا لا تعلل إلا بأسد الأمور الأربعة وسبل العلة أيا ما كانت في العقل كالنكاح والقوت
 وأرن على علة بطحا بعضها البعض لا يصح في مثل العلة وأما أنه هل يخرج الاحتراز
 في اللفظ بعدا حلقوا فيه والحد في الاحتراز والله أعلم المسألة الخامسة الكسر بوضوح
 على المعنى دور اللفظ كما إذا مال وهو صلي الخوف صلي كحفظها حتى إذا ما أضافها
 على صلي المانع من المعنى أنه لا يابى كقول العاد صلي في هذا الحكم وإن الموتر هو وجود

تفتق

فتقتضيه تصور المانع بانه محصوره ولا يحل جازوه وأما أن المعنى من المانع
 العلة المذكورة فتع في الاحتراز من البعض على كفايته أم لا فالجواب لا يصح
 العلة لعدم الباطن في جرحها بالبعض والله أعلم المسألة السادسة في أن البعض
 عيان عما إذا كان الحكم موحدا فيكون موحدا له وأما العكس فهو أن يحصل سبل الحكم فيكون
 آخر كونه كالعلة الأولى وأدعى هذا مقول الدليل على أن عدم الباطن يقتضيه
 فيكون الوصف علة هو أن الحكم لما يقع بعد علة كان وجودا قبل وجود علما أسعاه
 عنه والمسعودي هو الشيء لا يكون معللا له وأعلم أن هذا حين إذا صرنا العلة بالموثر أما
 إذا صرنا به بالمعروف فلا يجوز أن يكون موحدا ما كان موجودا قبله وسعى وجودا بعده
 فالعلم به الباطن تعالى وأما أن العكس غير واحد العقل فهو قلنا وقول كل المحترمة وأما
 احتمالاتها فاهم أحوال العكس العقلية وما دحورها في العلة السرعة والدليل على عدم جوبها
 في العقل العقلية أن المصنفين بمركان كور كل واحد منها مخالفا للآخر وبذلك المجامعة من لوازم
 ما هيها واستراكال اللوازم مع أحلا والمزمار يدل على علما والذكر يدل على حواز ذلك في العلة
 السرعة ما سقيم الدلالة على حوار العقل الإدعاء المتساوية بالعلة المختلفة في السرعات
 وذلك بوجوه الطبع ما أن العكس غير محتمل والله أعلم المسألة السابعة في أن البعض
 على العلة المذكورة في ما سعى بعض الحكم المذكورة ويرد إلى ذلك الأصل نفسه وأما سطحا أكاد
 الأصل لأنه لا يورد الأصل إلى أصل آخر كان حكم ذلك الأصل إلا ما أن يكون حاصلا في أصل
 الأول ولا يكون فارقا له ولا كان له اليد أو لا لا المسدل لا يمكنه مع وجود تلك العلة أنه
 ويمكنه منع دهردها في أصل آخر وأما أن الثاني كان أصل القياس الأول بقضا على تلك
 العلة لأن ذلك الرصف حاصل منه مع ذلك الحكم المسئلة الباطنة منهم من يمكن الحكم بالوجهين
 الأول أن الحكم الذي علة العلة على العلة لا بد وأن يكون عالما للحكم الذي علة العلة
 علما وأما ما كان ذلك المكرا في اللفظ ثم دأب الحكم أيا ما كان لشماعها أو لا لم يكن ما كان
 الأول لم يصح ذلك في العلة لأنه امتناع في أن يكون للعلة الواحد مكان غير متباين
 والثاني مخالفا لاسيما أن أصل الدور يرد إلى العلة العال والعال لا بد وأن يكون واحدا والعلة
 الواحد يستحل أن يحصل فيها حكما متباينا فالباقي من العلة المستعظمة لا بد وأن
 يكون مائة للحكم والوصف الواحد يستحل أن يكون مائة للحكم من المساقتين والموانع

لا يجوز ان يقال سوا كون كل واحد منهما على مستقلة استقاما احدا واحدا بشرط
بالعلمية لا يكون كل واحد منهما على ذاته من الاحكام بل يصح كراهة احدهما عند الاحكام
من العلم والمجموع هو المسئلة العامة لما اذا ذكرته على علم الحكم الواحد بعينه لكن
مما لا يخفى منه وهو ان قوله الاول ان حوازل الحكم الواحد بعينه على بعض
وذلك ما ظهر على ما مرنا من احصاء المسئلة من الملازمة انما اذا كان الحكم الواحد على كثره
وحد منها واحد حصل الحكم ثم حذر الجدل بالناس بعد ذلك من الناس اما ان يوحى
بمايل الحكم الاول او بالثاني او بالاول بعينه اجماع المسلمين وهو محال والبار
والثاني يوحى بالثاني ولا يجوز ان يكون الحكم الثاني من الجدل السريع موشة
بجعل الشرع اياها موزون وذلك الحكم فاد الختم على المعلول الواحد علان فاما ان يكون ذلك
واحد من العلمين موزون بعض ذلك الحكم او قوله والمواضع اما اولها الحكم الواحد
لا ينقص واما ثانيا فلان ذلك حراج لكل واحد من العلمين من ان يكون من جهة الحكم واما بالثاني فلان
على هذا التقدير معلول كل واحد منهما على علول اخرى اما بالثاني فاطل ايضا الحكم
لما دعى على العلمين استحالة وقرعه بالار استحالة وقرعه انتاج الواقعة بالان
العلم لا يدور ان يكون سبب الحكم بل هو كانه سببه ليس بعلم بل
كون الشيء الواحد سببا للعلمين والمساوئ للعلمين محله بالنسبة الواحد يكون مخالفا
وهو محال والكواس قوله لا سلم وحده الحكم بل بالادلة على ان العلم ليس بالحق
الواحد امر واحد وهذا الامر الواحد اما ان يكون من جهة الشرع بوجه ما او لا يكون
ممنوع عنه بوجه ما والاول هو المحرم والثاني هو الجواز اما ما لم يكن واحدا كانه انما
انما واحد وكان لا بد من تلك الاية واحدا ما لم يكن العقل الواحد يجوز ان يكون حراما
من جهة خلاصته ووجهه واد كان كذلك جاز ان يكون الحكم لبعده جهاته فكون الشيء
الواحد ساج الذم مرجحانه مرئيه ومرجله راي مرجله قابل بل القول
بان العقل الواحد خلاصته حرام من جهة اخرى غير معتقلا لكل ان العقل الشرع يمكن
من هذا العقل ولا سعة على كل فعله اصلا وهذا المعنى انما يقتضيه ان يكون
العلم اصلا ليس من شرط الحرمة ان يكون حراما من جهة العلم حراما من جهة
دما وعرضا وحرمة لا يفسد الحرمة اذا سجدت لكن فتوا على ذلك على هذا الوجه مستحالة
ولا في هذا الاطلاق يستحل ان يورد العلم بذلك ضرورة ان العلم على العار انه لا

اسم والاحكام الحكمين وبما لا يخفى فلا بد ان يكون العلم على قول كون ذلك الحكم معلولا
بالعلم فالعلم ليس هو نفس العلم بل هو معلول بالعلم فان قيل ان كان العلم باقيا
سواء من العلم او من العلم كان ذلك العلم عينا في نفسه من العلم والعلم من العلم لا يكون معلولا
به قلنا كما ان العلم على علمه من العلم والعلم على الاشكال قوله ولا بد من حصول استقام
احد الحكمين فلا بد ان يكون العلم من ان العلم اساسا فادار ذلك العلم بالعلم
وذلك الحكم الى ذلك السبب فاما ان يزول الحكم نفسه فهذا يمتنع قوله لا سلم حوازل احكام
فما سجدت عليه لانه لا ينافي من يورد العلم في نفسه احكاما عنها وعن الشيء الكلام على
بعد وقوعه وذلك الخارج قوله العلم هو العلم المستمر في كل وقت فلو كان هذا ما ظهر في العلم
مجموعه على ان العلم من جهة اخرى من العلم والاعمال والقول بان العلم على العلم
المستمر في خالقه لاعتناءه فاما ما ينافي العلم في نفسه والعلم امر سريع والامر
العلم لا يشارك الامر السريع في عدم ان امر ما لم يكن هذا المقدور هو العلم ليس من العلم
لا ينقص العلم والزم قوله شرط كون كل واحد منهما على مستقلة عدم العلم فلا هذا ما اطل
لان العلم مجموع على العلم من العلم من العلم سرعا وذلك يقتضي ان يكون علمه حوازا على العلم
ام لا ما المعارضة الاولى والخبر ان الحكم لا حاصل بالعلم السابقة انما مع حصوله بالعلم السابقة
اد احصا بالعلم بالمعنى اما اد احصا بالمعنى بل علم انه مع واما بالناس من جهة
ان ما لا يكون من جهة العلم لانه محله السريع موزونه وقد عدم ابطاله لانه الباعث
واما بالناس فلا سلم ان المسألة شرط العلم ولو سلمها علم لا يجوز ان يشارك العلم في جهة
واحد ثم ان العلم سببا محله ذلك الوجه الواحد ولعلم انه يمكن من العلم وحده سقط
عنها كبر من الاسئلة ومنها اذا جمع بين لسان واحد واحدا وحلته في العلم المنفصلة
وهو باقية فاما ما يحرم على ذلك علمها وعلمها فاسم وجهه وهذه الصور اكثر تلك الاسئلة المسئلة
الناسية الحرمان لا يجوز العقل الحكم الواحد بعينه مستطال بالعلمية واما الاول ان الناس
اد اعطى فبقدرتها احكاما يكون الداعي له الاطاعة كونه بعد انقطاع او بعدها فقط او
مجموعها او لا الواحد منها فهذا الاحتمالات الاربعة مسافة لان العلم الداعي الى الاعطاف
هو العقيدة غير ما ان يكون غير العقيدة او اجرام الداعي واد كانا من جهة الاحتمالات
مسافة فان نعمت على هذا المساوئ امسح حصولا من جهة المساوئ ولا فسادا في ذلك من جهة
علة وان يبرح بعضها فذلك السبب يحصل ما مر من المساوئ ولا فسادا في ذلك من جهة المساوئ

[illegible]

11

[illegible]

بعد ظهور ذلك الصواب قوله الاستفراغ اعلى تحليل الحكم بالادعاء لا يلزم قلنا لا سلم
 من التحليل الحكم حاصل صورته مثل المتوسط واقامه المذهب المحذور من الراجح
 وكذا الفرق من العمل السري الكسوف الساقط للعالم في مركز العمل في النصف يظهر
 ولما حكمه عليه لعله الوصف فاولا يكون عليه الحكم فله الحكم ولما والوجود
 الخارج في الدهر والحدائق والاعمال والاعمال كنهه اخرى في اقل المسئلة
 الحكمه عليه لعله الخلق فاولا يكون عليه الحكم سانه ان الوصف لا يكون مؤثرا في الحكم الا
 استتاله على طبعه اذ وقع منفعه كونه عليه محله ليعلم الحكم فان لم يكن العلم ملك الحكم
 المحصوره استحالة الاتصال به العمل الوصف غلة وان لم يكن ذلك هو مؤثر في الحكم والوصف
 ليس مؤثرا كان ساد الحكم الحكم العلوية التي في الموراد في اسبابه ان الوصف المذكور
 والمقتضى ليس مؤثرا والله اعلم المسئلة الثانية الخطولون الحكم لما قبلهم ان الحكم محصوره
 الدوران بعد الانسان سدا زمان الموعود في راحة في زمان الموعود ولما كان الغالب مقفا
 العاود والكره الموعود والاصل ظاهر الوجود والفرع فلم يصح القياس من الراجح
 من اجاز عنه ما اعطى بالقدرة المستتر من الصور في اصله الاصل قد يعين من
 المحل في ذوالالفرع قد يعين وكل مقدار سرفلا في ذال يكون سببا استرا في قد يعين
 وذلك القدرة المستتر في سبب التحليل في كونه في محله مظلونه الوجود فاولا قبلهم
 ان يتوقف بالحاجه الثلاثة فالحاجه عند معينه فالواحد اما عللها بالقدرة المستتر في الاصل
 والفرع وحسب السلم ان ذلك القدرة المستتر حاصل صورته التقصير واعلم ان هذا الكلام ضعف
 لما يحتمل ان لا يكون من القدرة المستتر الا حاصله والاصل والفرع اسرار التي هي سببه
 محله والتحليل بعد المسموع غير ممكن ولا حصل التقصير في المصالح المنفكه عن هذا الحكم
 واما الاستفراغ من القدرة في المراسخ ورا عوم كونه محله غير معلوم ولا مظهر واد كان
 وجوده غير ظاهر بل في التحليل ظاهر والله اعلم المسئلة الرابعة محور التحليل بالعدم
 خلافا لبعض العقلاء سانه يحصل دوران الحكم مع بعض الحقائق والدوران بعد طر التحليل
 والظن واحد العلم احصا على ان العدم لا يصلح للعلوية بامور احدها ان العلم مناته
 للعلوية المحمولة على العدم واللاعلوية عنده فالعلم سوتته ولو علمنا جاعا على العدم كان
 العلم المحصور مع صونا بالصفة الوجوده ولو جردا ذلك لما انعكسا ان استدلال يكون الحداد في

۲۰۰

۱۰۰

وحصوله ليس على كذا الموصوف لهذه الصفات موجودا وهو سفسطة و
ان العلة لا بد وان ظهر فقال ليس عليه سوا اريد لها الموصوف المعرف او الداعي والمهم
عنه غير كون كذا احد من الموصوف محسوسا في نفسه كذا يكون غير هذا حاصل
لذلك ولا يصح ان كذا حاصل لهذا وهذا غير محتوي على عدم الصفة بل في محض
ولانه لو جازد وقع الموصوف لما راعى الموصوف العالم عدم صفة امر او دار
معدوم غير ياد الله العالمون بان الموصوف من لا يترك عظمه بات بل الامران
كحل النفي المحض الذي لا يكون ذانا ولا حسا ولا امر من الموصوف من ثبات العالم
وذلك ما سدات بها الصالح تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وبالغيا ان عدم
اما ان يكون عامسا عن النسبة من كل الوجوه او ان يكون في كل حال لا يمكن له احصاء
بما هو دورا ويوم في وقت ولا يجوز حمله عليه لعدم معنى في معنى وفي معنى
وان كان له انساب بوجه ما كان ذلك الانتساب امرا سوسا صرف كون بعضا
للانسان فليكن وصفه الجسم بالوجود وهو محال وراعيها المحسوس او كذا عن
الكلم لم يحمله سوا الموصوف والعدمية فاتها غير سارة في انه يحس عليه سرك
وصف بكونه عليه وذلك بول على الوصف لعدم كماله للعلية وخامسا قوله ان
وان ليس للانسان الا ما سوي والعدم بمعنى محض والتكون من جهة فلا يرتب عليه حكم
فان كل حكم فانه يحصل للانسان بسببه المخلقة او دفعه فمضه فمضه الصنف
العدمي لا يمكن ان يكون عليه فانما الامساع عن المخلقة مع انه قد يكون موصولا
به ويكون حيا بالصالح والمقامد بل الامتساع عن الفعل عما من فعله
الانسان فيصير عليه ذلك السمع حسا والامتساع ليس على محض والحوا عن
المواد يادرك من سوا ذلك على ان العلة صفة سوسه تعارض بل لا يجوز وهو انما
لوكات سوسه فكانت من عوارض دار العلة واما مضمون الابل والادراكات
مضمون الابل فكانت عليه العلة لكن العلة راد عليها ولم يسلط ومن البان
سلم انه لم يدار بكون العلة مضمون على التمسك بالامر سدي كون
العدم سوسا فان عدم احد الصور عن المخلقة يحصل الصفة الاخرية وعدم
ما ليس بصفة ليس كذلك انما عدم اللان يصير عدم الموصوف وعدم ما ليس بالامر

تقدم على الباني في حصول عدم حرر الماهية في انه لم يرتب على عدمه ذلك الماهية
فقد وجد البعض العلة العقلية لان عدم حرر الماهية امر حسي سوا كانت علة التي عقلية
او حسية فان قلت في هذا معنى ان يكون الوجود ماهية مركبة لا عدم ذلك هو امر اخر لها
على مستقلة لعدم تلك الماهية وهو المحال بل ان الماهية امر واحد مجموع تلك الاجزاء
ولم يكن عدم احد تلك الاجزاء على عدم سر الماهية العقلية الماهية من غير ان يكون على ما الماهية
وعند هذا حصل لعدم كل واحد من اجزاء الماهية وطبقا للفرق وبما ان يكون الشيء على لغيره
صوابا لكون الشيء سوا حاصله له تلك الصفة بانه اذا حصل فاد كان الموصوف بالعلية امر اخر
فاما ان يقال حصل تلك الصفة بتمامها لكونها من غير تلك الاجزاء وهو محال اما اذا كان ذلك بل قد
حلوا الصفة الواحدة في المحال الكائن وهو محال واما ما ساقلا انه يلزم كون كل واحد من
تلك الاجزاء ماهية لا بمعنى كون الشيء على الاصول العلية فيه واما ان يقال حصل ذلك
من اجزاء العلة حرر من تلك العلة وهذا ايضا محال لانه يقتضي انقسام الصفة العقلية فيكون
للعلية نصفين وثلثين وربعين وذكرا محال واليه ان كل واحد من تلك الاجزاء الماهية لم يكن على
انصافها اما ان يكون وجود امر لم يكن او ما كان كذلك ما وجد في امر بالمعنى كذا وقد
الامر اما كل واحد من تلك الاجزاء او مجموعها فان كان ذلكا كان كل واحد من الاجزاء مستقلا
العله فيكون كل واحد منها على ما به وذلك محال وان كان الشيء كمال الكلام واصفا ذلك مجموع
لذلك الامر كاد كالكلام واصفا ذلك المجموع للعله فليكن ان يكون ما سطر حدود من اجزائهم
المتسلسل وهو محال ان قلنا انه لا يجد امر لم يكن حاصلا في تلك الاجزاء الاضاح كبح حاله
المبراد لكنها حاله انه لا ياد ما كان على ذلكا على الاجتماع والكتاب في الاول ان البعض
اما يلزم لو جعلنا عدم الماهية على عدم علة الماهية وهو ما على كون البعض على عدمه منع
فقد الباني ان العلة ليست صفة شئته والامر المتسلسل على ما وراءه وادالم يكن صفة شئته
القول بانها اما ان كل واحد من الاجزاء ماهية او قسم من انقسام اجزاء الماهية وعلى الباني
انه معصوم بذلك احد من العنق فانه ليس بغيره وعندها اجتماعا يكون المجموع عشق وكذا ههنا
والله اعلم سرعان الاول بعد السبع اربعين السبعين في الله عز وجل انهم انما في الاجزاء ويريد
الا واد على سبعة وهذا لا اعرف له حجة الباني في الفرق بين حرر العلة وعلمها وبسط
دار العلة وبسط علمتها وقيل الموصوف لانه من هذا الشرط وذكروا في وجه من الاول انه
الذي يلزم من علة عدم الحكم ولا يكون حرر ان العلة الثاني وهو انه يلزم من عدمه مقدم
واقعة لوجود الحكم اذ اعرفت ذلك من الباني من انكر هذا الفرق وهم المستعملون للطرز
لخصص العلة واستخرجت العلة بالشرع ما يكون عرفا الحكم وعرفا ما يكون عرفا

لحكم عند اختيار كل القصور من الشرط والمضادة الى هذا المحل فكون كل واحد من هذه
القصور خروا من المعروف بالحكم فلو وجد ان العلة لا يمكن ان ينفصل عن العلة او
في الوجود من بعض قار العلة له دار حقيقته له صفة وهي خاصة الى العاقل والبال
ودار العمل امر في الوجود من هذه الاضامات احتياجا اليه وقد يكون بعض تلك القصور
مناسبا دور البعض ويكون بعضها اخرى في المناسبات من بعض ولكن في تسليم هذا المعام
فالمستتر في ترميز الحكم هو المجموع وحسبنا ان في حرر العلة وبسط شرطها فرق ضايف
هذا الشيء انه اذا صدر بعض تلك الاجزاء عن اصناف صدر الباني عن اثنان اخر فان كانت تلك
الاجزاء مساوية في النوع والمناسبة سموا بالمتساوية الفعل في فعل الطر الماهية وهذه
حاصله سواء سماها حرر العلة وبسطها ومن الباني من علم الفرق بين ان العلة اما ان يكون
علمتها بالنظر والاسقاط فان كان الاول فالقدر الذي في النظر على كونه مساويا للحكم
هو العلة وسائر القصور التي عرفت اعيانها بوسائل مستقلة بحلها سرايا وان كان الثاني
والذي يكون حاسبا هو العلة والذي يكون محترا وكقول الماهية ولا يكون كافيا بها هو
حرر العلة ولا يكون ضايفا ولا حراما في هذا الشرط هذا اذا عر ما علة الوصف بالمناسبة
اما اذا عر ماها سائر الطر في هذا الفرق ولله اعلم المسئلة السابعة استقوا على انه لا يجوز
الاعتلال بالاسم بل بعلل يحرم الحرمان العرب حتمه حراما علم بالقصور انهم وهذا القفا
لا اسرله فان اردوه بعلله يسمى هذا الاسم مركبة تحاملا للعقل فذلك يكون بعللا بالوصف
لا بالاسم المسئلة العاشرة وهو السامع في الله انه يجوز الاعتلال بالعلل العاصم وهو قول
الكثير المتكلمين وقال ابو حنيفة واصحابه وعلمهم انه لا يجوز واقفوا ما والعله المصنوع اما
ان صفة بعلل العلة الى الفرع موجود على صحتها في نفسها فلو وقع صحتها في نفسها على صحتها
بدرجتها الى الفرع لزم الدور وادالم توقف على ذلك صحتها العلة نفسها سوا كانت معدومة
او لم يكن فان سلم الى الاخر ان صحتها في نفسها لا توقف على صحتها بل على وجودها
في غير الاصل وحسب مقتضى الدور سلمنا ذلك لكون وجودها ما يدل على ضايف العلة العاصم
وهو من وجوه الاول ان العلة العاصم لا ما بين فيها ولا فائدة في كونه علة وهو على الحكم عند
سائر وانما ما ان لا فائدة فيها لان القادة من ذلكا من وسائل المعرفة الحكم وهذه
معتقون ههنا لانه لا يمكن التوصل الى معرفة الحكم في الاصل لانه لا يعلم بالضرر ولا يمكن

الموصل بها الى معرفة حكم عينا لا يمكن ان يكون احدا وحده ذلك الوصف في غير الاصل
 فادام لو وجدنا مع حصول تلك العائد وانما علينا ان لا نأخذ فيه عت وارا في غير حاز
 ودكر في الجماع اننا في الدليل على القول بالعلة المظنونة به اساع الطرد وهو غير حاز
 لقوله تعالى ان الطير لا تعرف الحوضيات كذا الجبل في العلة المعقدة لان فيها فائدة في الموصل بها
 الى حيز الحكم ويعمل بالنظر في هذه العائد معقول والعاصم في حيز تقاومها على الاجل
 المال العلة السريعة امان ولا ينعون ان يكون كاشفة عن شي والعلة العاصم لا تكشف
 عن شي في الحكم فلا يكون امان ولا يكون علة والوارث قوله لم يحوز ان يقال صح
 كونهما علة موقوف على صحة وجودها في غير ذلك المحل فليس هو المحل الاخر لا يكون
 هو هو بعينه لا استحالة حلول الشيء الواحد في محلين بل يكون مثله واذا كان كذلك فقول كل ما
 يحصل له من الصفات عند حلوله في محله هو محله فيكون حكم الموصل له عند عدم حلول مثله
 في محله اخر لان حكم الشيء حكم مثله في مثله واذا امكن حصول ذلك المحور مستقرا في محله ذلك
 وحال يكون علة لان تلك العلة ما حصلت المستبعد المحور وانما المعارضة الاولى هي
 انه لا فائدة فيها فلما لم يسل قوله العائد ان يوصل بها الى معرفة الحكم فلما لم يسل ان يوجه
 الحكم فانه لا يمكن ان يسل انه لا فائدة الا في ذلك العلة على هذا المصير انما يسل ان يوجه
 الاول ان يعرف ان الحكم السري حطاط لوجه الحكم والمصلحة وهذا فائدة محترمة في العقول
 الى قول الاحكام المطابقة للحكم والمصلحة اصل في قول الحكم المحقق العلة الصادرة
 العامة انه ما بين اكثر من العلم بالشي وانما ادخلها الحكم في اطلعا على علة صريحا
 عالمس او طاسر ما لا عا طر عن ذلك مجموع العلور ولا يسمع ايضا ان يكون لمانه
 مصلحة سلما انه لا يور ان يوصل بالعلة الصرفة الحكم لكن في حيز السور في حيز عدم
 عدم وهما امكن الموصل به الى عدم الحكم مساهمة انه اذا علم على طرنا كون حكم الاصل
 محلا لعلة فاصم امتصاص العاصم عليه ولما في الحكم والفرع وان ذلك يكفي في امتناع
 من العاصم ان لا يدخله معقوده فاما التعليل بالعلة العاصم فلا حاجة اليه في امتناع
 من العاصم بل يحوز ان يوجه الاصل في وجه معقود فاسد ذلك الحكم فلو لم يحوز التعليل
 بالعلة العاصم لغير ذلك الوصف المعقود في العاصم في حيز التعليل به وحيد
 كان يلزم سوء الحكم والفرع اما لما حاز التعليل بالوصف العاصم صار معارضا لذلك الوصف
 المعقود في حيز العاصم ومع الحكم سلما انه لا فائدة فيها فلم يلزم ايضا ان يكون اطله
 مانه لا يسمع كونهما علة مؤثر في الحكم مع ان ابطالها يكون طاليا لما لا يسمع سلما ان
 امانه في الحواسنة ولكن لا يحوز ذلك في العلم انه لا فائدة فيه او يور ان يعلم ذلك وهما

المسألة

المستطاع انما حال طلبها لا يعلم ان يكون له فائدة او فاصم فلا يمكن
 عن ذلك التعليل واحد ووجه على الجمله العاصم لا يمكن معقوده عن غيرها في ذلك خارج
 عن وصفه سلما كل ما ذكره كونه معقودا بالوصف على العلة العاصم فان كل ما ذكره
 حاصل في جماع حوارها قوله الدليل على القول بالعلة المظنونة فلما لم يسل في الحكم
 بالامانة في حوارها عنه في مسلة اصات العاصم ايضا قد ساء ان العلة المسندة كما انها
 وسله الى ايات الحكم والعلة العاصم وسله الى الحكم فوجه كون العاصم معقودا
 على غير المباح والمعدود على صلاصا قوله من الامان لا تكشف عن حكم فلما لم يسل بل
 يكشف عن المنع من استعمال العاصم سلما لكشف عن حكم الحكم سلما كذا معقود
 العاصم المخصوصه والله اعلم فسمع احلها في ان الحكم في مورد الصفات بالنظر في علة
 النفس في حال المنع لا يمكن بوجه بالعلة لان الحكم معلوم والعلة مظنونة والمظنون لا يكون
 طريقا الى المعقود فاصما لا يحوزوه والملازمة لعل انما يعلمها هاهنا امر اساسيا
 فكل على الطر ان الشرع استلزم الحكم لاجله ذلك كما لا يمكن ان كان والله المسئلة الكاذبة
 الحواشي لا يحوز التعليل بالعاصم المعقود خلافا لبعض الفقهاء الذين يسمونها صلاصا
 معقودا معقود على المحل انه اطلاق الصرافة وما قالوا الملك الحاد في سعة عاصم
 وذلك هو قوله نعم واسترته هاهنا ان الحكم كسلطه الحروف المتواليه وكل واحد من تلك
 الحروف لا يوجد عدد حروف الحروف الاخر فادان ليس لها من الكلفين وجود حقيقي لكن لها وجود
 تقدير مع موار الصرافة قدر تقابل الحروف الى حروف حروف المتكثرون انه لا بد من وجود
 حال حصول المسند في وجوده كونه هو التقدير في حيز الاثر فيقولون ان من علمه ليس يكون
 ذلك ليس بعد اذن في حيزه واعلم ان هذا الكلام من حيز الحواشي لا يور ان يكون
 محذورا على حطار الشرع على ما هو معقودا او يكون التعليل في نفسه بحيث يكون الاحكام
 منخل في اسماء الدم على ما هو قول المعتزلة فان كان الاول لم يكن لتعليل الحواشي حاد الى
 معنى محذور يكون علة له لان ذلك العلوق في ان لا يكون يكون محذورا وان كان الثاني فالحق
 والحكم حقا والمضند والمصلحة فلا حاجة في ان تقا الحروف وانما في المقدر يحوز ان يكون
 في قول العاصم والحروف لو وجد تحت حيز غير ان يكون كما انما في صدر الشرع في الحروف
 ان حصل منها قوله نعم واسترته في المحصل عند استلزامها هذا الكلام وانما تقدير المال

[illegible]

في هذا فنحن نحكي ما كان في هذا حتى يحكم على هذا ما ذهب اليه الحكماء اذا كان
 النسبة متفقة على مورد الحكم او لا فلو استبعدنا مورد الحكم من كل النسبة
 لزم الدور وانه محال تعلما انه لا يمكن الاستدلال بعلة الوصف وسببه على مورد
 الحكم وانه علم المسئلة بالعدم عن تحليل الحكم العدمي بالوصف والوجود لا يوقف
 على بيان مورد المقتضي لذلك الحكم وهذه المسئلة من مباحث حوار المحققين العلية فاما ان
 انكرناه امتنع للمقتضي من المانع اما اذا حوزناه جاحدا للعدم والحوالة غير
 لوجود الاول والوصف الوجودي اذ كان ماسا للحكم العدمي او كان مابراجه
 وجودا وعلما حصل طرزا في ذلك الوصف عليه لذلك لعدم والطرح في الساتر ان
 المقتضي والمانع معانده ومضاده ليس لا ينعكس بل ينعكس فاذا حاز التحليل
 المانع حاله فلهذا لا يجوز ذلك عند فوته وهو حال عدم المقتضي كما ان في احتج
 المحال في امور اخرى اما اذا عطلنا اسما الحكم بالمانع فالتحليل ايا عدم استمرار عدم
 محدد والاول باطل لان عدم المستمر كان حاصلا قبل حصول هذا المانع بل قبل
 السرج والمباصل بل لمس تحليله بالمباصل بعد والساتر سلم المقصود لان عدم الحكم
 لا يحصل فيه الحد الا اذا امتنع من الدخول في الوجود بعد ان كان يدرسه الدخول
 الوجود وذلك لان مقتضى الوجود المقتضي بانها ان اسما الحكم لا اسما المقتضي اظهر
 عند العقل من اسما حصول المانع واذا كان كذلك فاما ان يكون طرزا نحو اسما المقتضي
 فلهذا يكون وجود المانع او اقوى منه اذ اضعف منه فان كان المانع اسما لمقتضى عدم
 الحكم بوجود المانع لان عدم المقتضي وجود المانع لما استقوا والطن واحص عدم
 المقتضي لم يرد وهي ان طرزا اسما عدم الحكم العدمي فطرزا استناد الى وجود المانع
 كان طرزا تحليل عدم الحكم لعدم المقتضي فوتر من تحليله بوجود المانع والاقوى ان طرزا
 ان لا يجوز تحليل عدم الحكم بالمانع واما ان كان طرزا عدم المقتضي اظهر والمقتضى المذكور
 اظهر واما ان كان طرزا عدم المقتضي مخرجاً بالنسبة الى وجود المانع وطرزا لعدم اما
 يكون مخرجاً لولا كان طرزا الوجود والمناه ذلك لان على التحليل بالمانع بوقف على
 رجحان المقتضي هو المتجاوز بالثبات التحليل بالمانع بوقف على بيان المقتضي عرفا
 بوقوفه عليه سرعا اما الاول ولان من قال لا طرزا اما المانع طرزا والمقتضي بوقفه هذا

الحكمة المستفادة من العلم بتلك الصفات التي يكون فيها علم
افتر على ان سائر الصفات لا يكون في الشيء والحق في العلم
من المبدء من احد من الفلاسفة ما هم دعوا ان العلم بالعلم
على هذا كما كان علم الشيء بل من العلم بالعلم بالعلم
بوجود المحلول لا يحصل من العلم بكونه بل من العلم بالعلم
امرا بالمحال علمنا ان علم الشيء ذلك وكذا قد علمنا في كنهه الصفة
هنا من المبدء من سائر صفاتها وسعوطها ولا يعرفها ههنا وبالله
الباشية الحرة ان العلم في المعاني هو قول امر في معانيها
قول الكبر على العرب كما في المعاني الفارسية والاشياحنا
اسما هو المولى اننا انما نعرف العلم في السند الطارئة فادخلت
تلك السند سميتها فادخلت السند من اجزى الالام والدوران
من العلم بالعلم لذلك الالام هو السند من راس السند حاصلة
العلم حاصلة في السند بل من طرف حصول العلم من راس السند
المعروف علمنا ان العلم من حصول العلم من راس السند حاصلة
فان قيل الدوران انما يفسد العلم بما تحت العلم وههنا لم يوجد
سوى ذلك العلم في المعاني ما ساد صلا فاسما ان يكون في المعاني
التي هي من ذلك الالام وادام لوجود احتمال العلم ههنا من الدوران
العلم علمنا ان حصول العلم في العلم من حصول العلم في العلم
الحكم ادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
الحق فادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
تفرع العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
انما حصل السند انما صار على لا السند جعلها الامر ان
لا يمكن حصول العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
كما ان العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
المعروف فادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
علمه المان في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان

الحكمة المستفادة من العلم بتلك الصفات التي يكون فيها علم
افتر على ان سائر الصفات لا يكون في الشيء والحق في العلم
من المبدء من احد من الفلاسفة ما هم دعوا ان العلم بالعلم
على هذا كما كان علم الشيء بل من العلم بالعلم بالعلم
بوجود المحلول لا يحصل من العلم بكونه بل من العلم بالعلم
امرا بالمحال علمنا ان علم الشيء ذلك وكذا قد علمنا في كنهه الصفة
هنا من المبدء من سائر صفاتها وسعوطها ولا يعرفها ههنا وبالله
الباشية الحرة ان العلم في المعاني هو قول امر في معانيها
قول الكبر على العرب كما في المعاني الفارسية والاشياحنا
اسما هو المولى اننا انما نعرف العلم في السند الطارئة فادخلت
تلك السند سميتها فادخلت السند من اجزى الالام والدوران
من العلم بالعلم لذلك الالام هو السند من راس السند حاصلة
العلم حاصلة في السند بل من طرف حصول العلم من راس السند
المعروف علمنا ان العلم من حصول العلم من راس السند حاصلة
فان قيل الدوران انما يفسد العلم بما تحت العلم وههنا لم يوجد
سوى ذلك العلم في المعاني ما ساد صلا فاسما ان يكون في المعاني
التي هي من ذلك الالام وادام لوجود احتمال العلم ههنا من الدوران
العلم علمنا ان حصول العلم في العلم من حصول العلم في العلم
الحكم ادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
الحق فادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
تفرع العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
انما حصل السند انما صار على لا السند جعلها الامر ان
لا يمكن حصول العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
كما ان العلم في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
المعروف فادخلت في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان
علمه المان في العلم انما صار على لا السند جعلها الامر ان

الخلال لا يقع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعيين بحله بكمية ^{التي} حصل
 ما يتوكل عليه حاصل في هذه الصور لحصل العلم ^{التي} بالتعريف بحكم التعريف من حكم الأصل
 بل التعريف يقع في انه هل يمكن حصول هذا التعريف في الحكم السبع كما لو امكن
 ان يكون في العلم لا يقع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 فانه هل يمكن ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 الكرم عليه انه لا يجوز ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 حله على وجهين الاول ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 ارسها ما ساقا وبهذه اهل الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 لم يكن كذلك علمنا ان القول بها باطل والثاني ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 العلم بها نفسا وكذا في ذلك من استعمل في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 عندهم ولديهم انه لم يعلم وحده قطعاً ما يثبت ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 النوار يطلع عليه الكلام اذ هو صوم سوال ولم يسل ذلك في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 الاجتماع واما الثاني فيحكم بحكمه اذ احراز الكفاية بالطرف على التعريف في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 اناسد على جوان يقوم قوله سأل ما عتبروا او ما انه بعد طر الصد فكون العمل في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 المسئلة السادسة من هذا التعريف في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 الحدود والرجوع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 صلح التعريف حله من المسائل يعلم انه لا يجوز استعمال التعريف فيها وليس كذلك في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 التي يحرك كل مسلة مسلة انه هل يحرك التعريف فيها ام لا لسا التمسك بعموم قوله في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 فاعتبروا وباطلا من قول ما اذا حصر في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 العمل بالضرر المظنون فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 يظهر بالتي عرفت واحد من هذه المسائل فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 فلا ولكن هذا المعنى غير محصور في هذه المسائل بل كل مسلة لا يحذر العمل فيها بعد
 التعريف واعلم ان الساق في هذه المسئلة ذكرنا قضاهم في هذا الباب فقالوا ان الحدود قد
 كبر انفسهم في حاجتي بعدوها الى الاستحسان فانهم دعوا في شرود الرنا الى المسئلة
 بحجة الاستحسان مع انه على خلاف العمل ولا يجوز ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 واما الكفار ان يفسدوا الاطوار بالاكل على الاطوار بالوقوع وقاسوا قتل الصبي

اسأل على فله عا طابع بعد التعريف في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 قتل الصبي ما رطلت لفسد هذا التعريف واما استدلاله على وضع الحكم في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 المتعاه طلب انكم لما لم تدعوا ان الحكم في الأصل يحذر ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 الذكره الا سئل عن الأصل والفرع او الذكره المماسر وباطلا ان يكون في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 المماسر فوجد العقل بماه الاشتراك ولم يرد حصول ذلك المعنى في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 فيه بعد انفس التعريف واستخرج العلم بطريق التعريف المقسم واما المقدرة بعد
 فيها حتى ذهبوا الى بعد ما هم في الدار والسر واما الرجوع بعد ما صاها وبالعوا
 فانها مضادة على الاحراز والاسمى اظهر الرجوع في حكمها في ذكره كل النكاحات في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 كاسا ومكان وانما هو ما الى غير الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 تسفر من جهة ما سوا الرجوع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 المحصنة لا ساقا له اذ هو الحكم بقوله عليه السلام اذ هو الحدود بالسبها في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 والتعريف بعد القطع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 بعد فيها عن ماصها واما الكفار ان يفسدوا الاطوار بالاكل على الاطوار بالوقوع وقاسوا قتل الصبي
 البا في الضرر والحوادث عنها ايها السائل الى ذكرها الساق في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 ان يقول هذه المسئلة حصة من الواحد فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 في نفس العلم وبالله صاير الحكم الواحد محصنا ما في التعريف الماص في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 بالعامر والله اعلم المسئلة السابعة في الشئ انما هو السور في اطره الحكم والمصلحة
 كما في الحكم واوله واما التعريف والرجوع في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 لا قطعاً ولا طاهراً من جهة الرجوع الى الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 عمل الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 فان اما هذه الحدود فطلب لتعرف في العمل بها ولا يجوز الاكفاة في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 التعريف في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 كان مردودا وارجح هذه فتدرك في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 حصر الواحد في علم خلاف العامر وهو حالي في الجوار السبع فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل
 بالمعصوم في كل التعريف فانه لو امكن حصل التعريف بحله بكمية ^{التي} حصل

الفصل في هذا ايضا دليل اول المسئلة واسما علم القياس
 وسطه ان يوجد فيه مثل علم الحكم والاصل من غير ما اول المسئلة والمادة وما في
 الزمان وما في القياس لا العار فان عر بوجه الحكم من عمل المحل والنعمة المحل
 الا اذا كان الحكم المعنى الفرع مثل المسئلة الماثل فان لم يكن هذا المعنى ان لا يكون قاصر
 العكس حتى يلبس قد ساقى ذلك القياس او قاصر العكس عيان عن العكس سطر النظام
 اسداه اناس قد قدمه السطره بعبارة الطرد والامور التي اعتبرها قوم والفرع مع
 انها ليست بمعصية ففي يله الماثل والنعمة محار كون حصول العلة والفرع معلوما
 لا مطلقا وهذا باطل للنسب والحكم والمحقق اما النقص فهو ان عموم قوله تعالى فاعتبرا
 يقتصر على هذا الشرط واما الحكم فهو الرأ والسرقة اذ الجهر عند القاضي هو في وجوب
 الحد لا العزل اليه سبحانه السهون وفي بعد العلم واما المحقق واما اذا حصل طرد كون
 الحكم معلوما بذكر الوصف في طرد كون الفرع حصل طرد الحكم في الفرع
 مثل الحكم والاصل والحق بالطر والحق مطلقا على ما ساء الماثل انما هو اسم الحكم
 والفرع كما ان يكون حاصلا حمله حتى يزل القياس على مفصله ولو ان الشرع
 ورد بمراد الحد والامور اسعول القياس في بوردته مع الماثل وهذا باطل
 لا اذ له القياس محدد وهذا القيد السالب ان لا يكون الفرع مخصصا عليه وهو
 على معنى الحكم الذي في النص عليه اما ان يكون مطلقا الحكم الذي في القياس عليه او
 محالعا فان كان الماثل حارا استعمال القياس فيه عند اكثر من واحد في الماثل على
 الماثل الواحد حار ومعه بعضهم استدلالا بان عاذا اما عدل الى الاحتجاج
 بعد ان النص قول على انه لا يجوز استعماله عند وجوده وانما فالدليل سعي حوار العمل
 بالقياس لكونها اساع الطرد والطر لا يعني الماثل ترك العمل به فيما اذا لم يجد
 النص المصرون سعي حال وجود النص على بعض المواز والمواز من الماثل والنسب
 معاد دالة على ان القياس عند عدل النص حار فاما عند وجود النص والنسب
 دليل على حار ولا على بطلانه وعن السالم في تقدم مرار ان العمل بالقياس ليس على
 خلاف الدليل وانه علم حاشا لهذا الدليل ههنا نوع اخر من القياس يستعمله اهل
 الزمان وهو ان يقال لو كان الحكم والفرع ليس الا صلا لا يتغير بوجه والفرع
 وحده يكون بوجه العمل لئلا يستند اقرار الحكم به وذلك المعنى حاصل في الماثل

فمنه

فلو لم يثبت الحكم فيه فثبت الحكم لو ثبت الفرع لثبت الاصل فاما لم يثبت الاصل وجب
 ان لا يثبت الفرع وكما ان يذكر ذلك على وجه اخر اسد لم يثبتوا فيقال لو ثبت الحكم
 لكان اما ان يكون معلوما بهذا الوصف الذي في الفرع والاصل فيه او لا يكون معلوما
 وان كان الماثل لزم النص لانه غير ثابت الاصل ان كان الباقي لزم النص لان الماثل
 والمقارن في الماثل عليه خصوصها من العلم بوجه النص وهذا حركامنا والقياس
 وبما لا يوفق **الكلام في المعادل والجمع** وهو من علم اربعة اقسام
 المعادلة الاولى المعادل في ذلك سلطان المسئلة الاولى اختلفوا في ان المعادل معادل
 الماثل من تحت الكون في مطلقا وكونه الماثل في المحذور وان جعلوا في حكمه عند
 حد العاصي ان يكرما وان على في هاسم من المعادلة في حكمه وعند بعض الفقهاء حكمه
 اياها بما يظان في حكمه الرجوع الى مقتضى العمل والمحاذاة يقول معادل الماثل من
 اما ان يقع في حكمه من المعادلة احد وهو كعارض الماثل من على كون الفعل شيئا
 وحشا وما حار واحدا واما ان يكون في حكمه من الحكم واحد وهو حركامنا
 الى حتمين فعدلت طمنا اياها حشا الفعلة اما القياس الماثل في حركامنا في العمل لله
 عند واقع في الشرع اما ان حاشا في العمل فلا ينة حركامنا واطلان العود الاما في الشرع
 عدلها في حركامنا في حركامنا لا يكون لاحدهما مربه على الماثل واما ان لا يشرع غير
 واقع فالدليل عليه انه لو معادل اما ان يكون في حكمه هذا الفعل محطورا واما حاداما
 ان يعمل بهما معا او يترك معا او يعمل احدهما دون الآخر واما ان يعمل احدهما على
 كايا في نفسه كما يمكن العمل بهما الله كان وضعها عشا والعصا حركامنا على
 انه يقال واما السالم وهو ان يعمل احدهما دون الآخر واما ان يعمل احدهما على
 النص او لا على النص والاول باطل لانه يرجع من غير مرجح يكون ذلك في النص
 عند النص وانما حركامنا والناس ايضا باطل لانه حركامنا من العمل والعكر
 وعند معاد حاشا العمل يكون حركامنا اما ان لا يشرع نصها على ان الحظر وذلك
 هو العلم الذي بعدم انطاله سدس القول معادل الماثل من على حركامنا والفعل
 واحد يعني في هذه الاقسام الباطلة فوجدت يكون باطلا فان حصل في الماثل العمل
 باطل الماثل من على النص الماثل احوط او لاها احد بالاصل لئلا ذلك فلم لا يجوز ان
 يكون معصا المعادل هو النص قوله القول بالنص بان حركامنا العمل يكون ذلك في حركامنا
 اما ان لا يشرع الماثل من على النص يكون حركامنا اما ان لا يشرع سانه ان حركامنا يقول الله تعالى
 اسبحه الماثل اما ان لا يشرع الماثل من على النص يكون حركامنا اما ان لا يشرع

انوار هذا يدل انما على كمال حقيقته في العلم وقلة من ايا العلم بل ان كل ركان اعرض
 نظر اودان تكبرا واكثر احاطة بالاصول والفرع قائم وتوابعه على سراط الأدلة كانت
 المستقلان عنه اكثر فاما المصير على الوجه الواحد فادعى في المسائل الطيبة
 لا تتروك فيه دواك لا يكون المصير حرجا للطبع وقلة العظمة وكلاهما العزيمة وعدم الوقوف
 على سراط الأدلة والاعراضا واما في الدين فمصرح الاول انه لما لم يظهر له فيه وجه
 الرجحان لم يسمي من الاعراف بعدم العلم ولم يستعمل بالمرجح والمراهقة بل صرح
 بعدم علمه مما هو خارج فيه وذلك لاصور المصير المسير كغيره وعلمه من غير ان يصرح بغيره
 بعدم العلم في كثير من المسائل وجميع المسائل من حيثها وقضايله وكيفية جعلها
 الثاني هو انه لم يصرح به لم يعلم استلزاما عروضا في المسئلة بل وجد المسئلة وادعى
 الاصلين فيكون وجهه وقبحها فيها وكيفية اسبابها ما لم يظهر له الرجحان فيها
 على تلك الحالة ليكون ذلك بعالمها على التكرار بعد ذلك وحظا لبعض من المجتهدين على تلك الترجيح
 وهذا هو الثاني بالدين المسير والفقهاء الرصص والعلم الكامل بل من الرصص واعترف بالتحقق
 علم ان ذلك ما يدل على رجحان حاله على سراط المسئلة المحتملة في العلم والدين والله اعلم بالصواب
 الثاني في بقية المسئلة وفيه مسائل المسئلة الاولى المسئلة بعبارة احد العرفين على المصير
 لتعلم المصير في عمله ونظره الاخر وانما لما لم يقتض لانه لا يصح المسئلة سراطا بل بعد
 تكامل كونها لم يقتض لوانه في كل واحد منهما فانه لا يصح الترجيح الطرقي على ما ليس بطريق المسئلة
 الاولى الا كبروا في اقتضاها على حوار التمسك بالمصير وانكسر بعضهم وقال عبد العارفين
 التمسك بالعرف لساوي الاول اجماع الصحابة على العمل بالمصير وانهم قد عارضوا
 في العمل بالكتاب على قول من روى لا ما من المأ وحديث روى من انه روى انه لا يصح حشا
 على ما روى ابو هريرة انه مر اصبح حشا فلا يصح له ومضى على صراطه لم يخلعه وحلف
 عنه ومضى ان يكره حشر المصير في هذا الحد فوافقه محمد بن مسلمة ومضى عن حوار موسى
 المسند ان ما افقه اني سمعت المولى السائر ان الطمس انما عارضوا في ترجيح احد على الاخر
 كان العمل بالراجح محسوبا فافقه سرعا لقوله عليه السلام ما رآه المصير حشا فهو عند الله
 السالمة لو لم يعمل بالراجح لم العمل بالمصير وصرح المصير على الراجح فمضى في بقاء
 العقول واجمع المصير من الاول للمصير لوانه في الامار لا يعتبره السالك في المصير
 لانه لو اعتبر كالمصلحة لاعتسان بصرح المصير على الظاهر وهذا المعنى قائم بهما الثاني ان

ان قوله تعالى ما عصى راد قوله عليه السلام يحكم بالظاهر يعني ان راد الطرقي والاول
 على اوله الثاني ان راد قوله في المسئلة في ما ذكرناه قطع في الظاهر بغيره القطع
 المسئلة الثانية الترجيح لا يخرج في الأدلة السقيمة لانه من الاول ان شرط الدليل القضي
 ان يكون مكررا من مقدمات ضرورية وان لا ينفك عنها لرواها من راد اما بواسطة واحد او وساطة
 سائر كل واحد منها ذلك هذا لما في الامتصاص علوم اربعة ادعى العلم الضرورة
 بحسب المعطيات اما اسد او اسما واما بها العلم الضرورة بحسب مكررها وبالله العلم
 الضرورة بل عدم النسخ عنها وادعى العلم الضرورة بان لا يلزم عدم الضرورة لرواها من راد
 فمضى بصرح في جميع العلوم الاربعة بحسب حصولها في النسخين معا والاعم بالمدح في
 المصير راد وهو مسقطه وادعى علم سويتها امتنع المعارض الثاني ان المصير عان
 عن المصير والعلم القضي يعمل المصير لانه ان قاربه احتمال المصير ولو على احد
 المصير كان ظاهرا علميا وان لم تقاربه فمضى يعمل المصير والله اعلم المسئلة الرابعة
 مدح الساتر في اسبغ السائر العقلية ولا يخرج الترجيح فيها وهذا قد يحصل فان
 ان لم يتكلم في العام يحصل العلم بالمعصية بل بمصائبهم بالاعتماد الكارم على سطر
 السطر بل يمس بطر المصير والله المسئلة الرابعة مدح السابق حصول المصير
 كبره المادله وقال بعضهم لا يحصل من صوره المسئلة بصرح احد المصير على المصير كبره الروا
 لساويان الاول انما لا يمتنع كبرها في الطرقي حتى كان الطرقي في العمل
 به سائر الاول من حواجز الروا اذ المعوا في الكثرة جدا حصل العلم بقوله فلما
 كان المعاري ان ذلك لاد الترويح ان يكون اعتمادا قد تم احوي وبالله ان قول كل واحد منهم
 بعد عدلان من الطرقي احتجوا استحالة العمل لا ذلك العذر الذي كان حاصلا بقوله الاول
 والاقتضا حتى على المصير الواحد موثرا في استقلاله هو محال اذ لا بد من اليك وبالله ان المختار
 العود عن بعد الكثرة كبرها حصار الواحد وكذا العطف والنسب على الحدود اعدوا رادها
 ارجحوا العادل عن كبره في خلافه غيره علمه كبرها حصاره عن كبره لاسعونه عنهم
 انا اذ ارضنا لطلب متعارضين شوا من العود وهذا فافاد واحد دليل اخر ساوي
 فمضى علميا لا بد وان يكون لا بد على ذلك المصير ان مجموعها اعظم من كل واحد منهما وكل واحد منهما
 مساوي لذلك الاخر والاعظم من المساوي اعظم وسلاستها اجماع الصحابة على ان الطرقي اصل تقو

التي هي مخرج من وجه آخر وهو كونهما ذوا اما التوجيه الخاصة بالراوي
اما العلم او الورع او النقا او زمان الرواية او لغة الرواية اما التوجيه
لخاصة العلم هي على وجه واحد ان رواه الثقة راجح على رواه عبد الله بن
هذا التوجيه اما بعينه خبر مروى عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن
لان الثقة خبر من يحرز ومن لا يحرز فان حفظ الخبر صحيح كلاما لا حرا جليلا
حسنة وسال عن مقدمته وسند رواه محمد بن طاهر بن محمد بن محمد بن
اما من يكون عالما فانه لا يميز بين ما يحرز ومن لا يحرز فعمل القدر الذي يحميه وربما كان
ذلك القدر وجه سما اتصالا بها اذا كان احدهما ثقة من الاخر كان روايته
لان الوثوق باحدهما لا ينافي مع ذلك الحجة الملهمة كونهما من الوثوق باحدهما لا ينافي
اذا كانا جميعا عالما بالعربية كانت روايته راجحة على من لا يكون كذلك لان الوثوق باللسان
ممكن من الخطأ من غير ان يترتب على ذلك عدمه غير العالم به وكما ان يقال بل هو مخرج
لان الوثوق باللسان يقتضي معرفة فلا ينافي في الخطأ اعتمادا على خاطر والكاظم
باللسان يكون خائفا صالحا في الخطأ وراعي رواه العلم بالعربية راجح على رواه
العالم والوجه ما تقدم في الثقة وحاشيها ان يكون احدهما صالحا في الوثوق فبما يكون
خبر راجحا ولهذا وصفا العمل بالثقة الكاشنة حاشية في ذلك حاشية على رواه
غيرها غير التي علم المأمون الملائكة كانت شديدة علمه كذا في حاشية راجح رواه راجح
على رواه ابن عباس مروي عنه لان ابا رافع كان يفسر في ذلك كان يعرف بالثقفة
وسا دسها رواه من يحاسب العلماء اكثر راجح وسا دسها رواه من يحاسب
اكابر راجح وسا دسها رواه ان يكون طريقا واحدا رواه من روى ذلك ادا روى ما سئل
فيه الامس كما ادا روى له سا دسها رواه سعد بن سعد بن قيس بن الربيع بن ربيعة بن ربيعة
الطبري بالبحر وطريق هذا الطبري والاسماء على الاول اكثر اما التوجيه لخاصة
بالورع هو على وجه واحد رواه من طهر عن الله فلا حصار على رواه مستور
عند من قبلها وسا دسها رواه من عرف الله بالاحسان او من رواه من عرف الله
بالكرامة اذ ليس الخبر كالمعاشة وبالله رواه من عرف الله بكرامة راجح رواه
من عرف الله بكرامة جميع دليل رواه رواه من عرف الله بكرامة راجح رواه
حاشا

حاشا احوال الناس في اطلاعها او من رواه من عرف الله بكرامة راجح رواه
وحاشا رواه من عرف الله بكرامة الرجل لا علم له ورجع اول رواه من عرف الله
عدالة بكرامة العالم الورع وسا دسها رواه من عرف الله بكرامة العدل مع ذلك
اسماء العدل اول رواه من رواه المحل بدور وكذا اسما العدل وسا دسها بكرامة
اذا روى الراوي فان علم خبره كانت روايته راجحة على ما ادا رواه وروى من دسها
رواه العدل الذي لا يكره صاحب البوذية او من رواه العدل المستدع سوا كانت بكرامة
البوذية حرا في السائل او لم تكن اسما التوجيه الخاصة بسند الكاظم على وجه واحد
رواه الاكثر بقطا ولا على سا دسها راجح على رواه من لا يكون كذلك وبالله اذا كان راجح
صفا لكثرة سا دسها ولا يكون راجح صفا لكثرة اقل سا دسها ولم يكن طه البضطاد
كبه النسان يحسب من قول حرم على النساء في الاحبار والحق العارض وبالله
ان يكون احدهما او حفظا لفظا الرسول علم المخرجين ما في الحجة بالحسنة لفظا و كلام
الرسول وراعيها ان يحرم احدهما وتقول الاخر كما لا ينافي اطراف وحاشيها ان يكون الراوي
احاطة عقله ببعض الاوقات في لغة فانه روى هذا الخبر حال سلامة العقل وحال احاطة
وسا دسها اذا كان احدهما احاطة للفظ الحديث ولا يحرز على الكثرة فلا ولا ولا لا يعد
عن الشهادة فلا حصار اسما التوجيه الخاصة بسند من الراوي فامور احدها ان
يكون من كبار الصحابة لان له كفاية في الكثرة وكذا حاشية العالم في الكثرة وكذا كان على من
حفظ الرواية وكان ينفذ رواه الصدوق من عاينته وكذا كان ينفذ من عاينته من
بالله صاحب الامم من مخرج بالصفة الصالحة الواحدة وراعيها رواه من عرف الله بكرامة
على رواه جمهور السنة حاشيها ان يكون رواه احد الخبرين حال سلامة اسما قوم
صحا وصحوا المفسر في حقه عليه الخبر الذي لا يكون كذلك اسما التوجيه الخاصة بالزنا في
الرواية فامور احدها اذا كان قد اتفقوا على رواه الحديث زمان الصبي وعمر زمان
الصبي فرواه مخرج بالصفة الى رواه من لم يزد في زمان الورع وبالله اذا كان
احدهما قد نحل الحديث الرمان في رواه ولا حالة التوجيه من حرم بالصفة المنة
حاشا ولم يروا في الكثرة وبالله من حاشية هذا التوجيه كان في حاشية التوجيه الى
مخرج ذلك اسما التوجيه الخاصة بالرواية فامور احدها ان يقع الملازمة

بكرامة

احدها ان يكون اللفظ واحدها بعدا عن استعماله في ركائه والآخر صحة في التام
منه في الاول انه عليه السلام كان اوضح العرب في كون ذلك كلاما له ومنهم من قبله وحمله على
ان الراوي رواه لفظ نفسه وكذا كان في مجموع ما يرجع اليه الصريح عليه واسمها قال بعضهم
بعدم الاصح على الصريح وهو صريح في الصريح اصح كل كلامه ان يكون كذلك والظاهر
ان يكون احدها بالاسماء والآخر خاصا مقدم لما صرح به العام وقد قدم دليله فيما تقدم
ورابعها ان يكون احدها حاشية والآخر حاشيا مقدم لنفسه لان ذلكها اظهر وهذا من
لوحظ من الاول ان الحاشية العال اظهر دلاله من الحاشية فائدة لو قلت فلا يحضر هذا
فذلك فلا ينبغي خاصتها ان يكونا حاشية في احدهما اظهر من الحاشية اما لك في ما عليه
او لكون اظهله اقرى من اقل غيره وحري بهما كل ما ذكرناه ويرجع الخبر بطريق
الى الراوي وسادسها ان يكون من احدها لسانه مع لفظه ووضع الآخر مجعلا
سابعها ان يكون محاشا الى الخاص ويرجع بالنسبة الى ذلك لا يحاش الى الله وانما
الذي يرد على المقصود بالوضع الترخي في العرف ان لا يحد لفظه بالوضع اللغوي وهذا
بمفصل فاللفظ الذي صار سرعا جملة على الحق السري او على حمله على اللغوي
الذي لم يحد لفظه قبل ان يحد اللفظ نفسه السري على حكم واللفظ الذي هو
اللغوي على حكم وليس الشرح في هذا اللفظ اللغوي عرفه برباب لم يرجع السري
على هذا اللغوي او انه لان هذا اللغوي اذ لم يحد السري ثم لغير عرف شرعي واما
الثاني فهو شرعي وليس بغير ولا يورق والسعل على خلاف الاصل فكان اللغوي اولى
واسمها اذا عارض محاشا ان الذي يكون كرسها بالصفة اولى واسمها اذا
عارض حبان وانما العمل باحدها المحاشين والآخر على العمل به محاشا واحد
هذا انما على الاول انه اقل في اللغة الاصل وعارضها ان يكون احدها داخل
العصم والآخر لم يدخله عدم على الاول ان الذي دخله العصم فدار على عام
سواء وكيفية مقدمه على المحاشين وحاشية حاشية ان يحد احدها على المراد
وهي من الآخر من وجه واحد مقدم الاول في الطر الحاصل منه اقرى من الثاني عشرها
ان يكون احدها للكلين مع كونها على والآخر ليس كذلك فالاول اقرى من هذا الفصل
ان يكون احدها مقرونا بحي في خاصة الآخر يكون مجعلا لحد الاسم يكون الاول

والآخرها ان يكون احدها مصصا على الحكم مع اعتبار حمله مجعلا في الآخر والآخر ليس
كذلك فالاول اقرى من هذا الفصل ان يكون احدها مقرونا بعدم الاية الحاشية
والحاشية حاشية لان اختيار حمل المحل اساه ان وجوده حاشية مثله قول الحاشية
في قوله عليه السلام اما انا فخرج مقتطرها كالمزج على راحة في الحاشية على قوله عليه السلام
لاستغفار من المنة باضاف وكما عرفت في السبعة في حمله على قوله ارفعها
ورابع غيرها ان يكون دلاله احدها موكلة ودلاله الاخرى لا تكون موكلة فقدم الاول
على الثاني فكانها لفظا باطل يحاش عثرها ان يكون احدها مصصا على الحكم مع ذكر المصص
لصحة لقوله عليه السلام كتب بحسبك عن الزمان الاوردها معدم على ذلك لان اللفظ
على وجه ذلك في صفة وان يحد بعض السبع من و بعدم صفة بعض السبع مرتين
فكون الاول اقرى من شوطا ان يكون احدها لفظا مقرونا بغيره فقدم
على الثاني كون ذلك لقوله عليه السلام من صام يوم اشكر فقد عصى ابا العاصم وكذا القول لو كان التقيد
في احدها اكثر وسابع غيرها ان يكون احدها الدليلين نفس الحكم بواسطة والآخر بعض
بغير واسطة فالثاني مرجح على الاول كما اذا كان السبل دارا صورته فالمحل اذ احدها الكلام
في صورة واما الدليل على المعبر اذ انقام الدليل على صلافة في الصورة الثانية ثم نزل
الى الصورة الاخرى بواسطة للاجماع فقوله المحلل الذي يلحق كل ذلك لا يرد على
واسطة وذلك بواسطة فكون الترجيح معي لا كنه الواسطة الطنب بعض كنه الاصل
فكون مرجحا بالنسبة الى اهل الاحمال فيه واسطتها المطوق مقدم على المعنوم اذا
حمل المعنوم محاشا لان المطوق اقرى دلاله على الحكم من المعنوم فانه يعلم القول في الترجيح
الراجح الى الحكم وهو مرجح في الاول اذ كان احدها من معنوم الحكم الاصل والثاني كون
بلا فالحاشية بحسب مرجح المقترن قال الجمهور من الاصول ان من يرجع الباطل
لما ان جعل الحديث على السفاد العام من الشرع او من حمله على سفل العقل بحسبه
فلو جعل المعبر مقبدا على الباطل كان فارد لحد اعجاز الله اما في ذلك
تعمد ذلك الحكم بالعقل ولو قلنا ان المقترن يرد بعد الباطل كان فارد لحد
باحتاج الله فكل الحكم ما حرم اولى الحكم مقدمه عليه واحتج الجمهور على قولهم
بعدم الاول ان احصا الباطل اولى كانه سفاده على ما يعلم امانته واما المعبر
فان حمله عليه بالعقل فكان الباطل اولى الثاني ان في القول يكون الباطل اقرى

والاخر

وكيفية وما خرج من باب لم أر هذا الدور وجه الصحيح ولعمري هذا الفصل في
 وهو يرد إذا ما كان في بيان وجود الأمر الذي جعل عليه حكم بل هو من أجد العاقل
 معلوم ما دون ما هو من كمال الأول ما يحتمل ما سبب أن العاقل الذي يعرفه معلوم
 راجح على ما كان كل عقلاء مطبوع النفس العالم المراحمة الكاصلة اسم الطريق الدالة
 على علمه الوصف الأول معدوم كما في العاقل من الطريق والدالة على علمه الوصف² الأول
 أصا الدليل العلمي والعلمي ما الدليل العلمي ما لا يكون صا أو ما لا يمكن أن يكون
 لا يمكن أن يكون العلم وهو العاطف عليه وهو لما له كذا أو لم يكن له كذا
 هذا مقدم على جميع الطرق والعلمية وما لا يمكن أن يكون علمه ولكنه ظاهر هذا ما العاطف
 عليه وهو اللام وإن واليا وحرف اللام معدوم على واليا لا اللام ظاهر جدا في العلم
 أما لفظ أن معدوم بل لا كد لفظ اليا يكون للام صا كقولك كنت بالعلم وندفعه
 محتمل ما كقولك يا أصي لظاهر أما حساني له ولا أن يكون محتمل ما كان مرادها
 للام فاه أموق سائر يقال بله حساسه أو حساسه وأما الواو فإنها قد تقدمت
 احتمال أما الامات فصفا الحاق أحدها بالاسم أن دالة الاسم على علمه الوصف²
 الأصل لا سوف على لونه ما سبب ولكن الوصف الذي يكون مناسباً راجح على ما لا يكون كذلك
 وبأسما أن الدلالة النفسية راجح على أن الدلالة الظنية لما جرد الدليل الذي
 بعض مقتضاه نفس والعرض طفي راجح على ما يكون مقتضاه طفساً وأما إذا سبب عليه
 الوصفين ما أحسن الواحد وجه الصحيح فيها ما ذكرناه في راجح الواحد وبالمعاني
 انفقوا على أن لم يمت علمه بالاسم راجح على ما لم يمت علمه بالوصف الفصل من
 المسألة والدوران وهذا في نظر ذلك لا إلا ما لم يوجد في لفظ دول على العلة
 فلا بد أن يكون الدال على علمه امر آخر سوى اللفظ ولما كنا لم نجد صا بل على علمها
 فما أحسن وجه المسألة الدوران على ما شرح ذلك في ما لا يمت وأدانت
 الاما لا بد أن لا يمت أحدهم الطرق الظنية كان لا يصلح محاله أقوى من النزاع
 فكان كل علم من هذه المسألة أقوى من الامات والله أعلم وراجعاً ما ذكرنا أصا الامات
 صبه وكل واحد من تلك الأقسام التي سدرج تحتها أسماء كبر وأسماء العقول
 هذا بعض ما سبب في ما يصلح كل واحد من تلك الأقسام الخمسة مع صاحبه
 فلم يذكر واحد من أسماء تلك الأقسام معاً ساركة في نفسه مع ما يخرج حصة

كلمة لا سداً ويكون أحد الحسنين أقوى لنفسه الخ فلو كان بعض أنواع الضعف أقوى
 من بعض أنواع القوى لكنا كما هذا لظواهرها وكبرها وأما الطرق العقلية
 فقد ذكرنا سادساً وهو المناسبات والموتش والمشيعة والدوران والسدود
 فليحكم في ما يصل هذه الأحاسيس في ما يصل كل واحد من هذه الأحاسيس
 ما يصل هذه الأحاسيس من أحوالها من المناسبات أقوى من الدوران وبالقوى
 الدوران أقوى من غيرها وكذا بالعلة المطردة المنعكسة أقوى مما تكون كذلك
 من الوصف مما يؤثر في الحكم لمناسباته فالمناسبات علة العلة وليس بالوصف
 الحكم الدوران معاً لأن الدوران في الحقيقة ليس لوانه العلة لا العلة أو كانت
 من المعلوم كالعلة من ذلك من الدوران قد يحد الدوران عن العلة كما في
 الصور التي عدناها في الدوران وإذا كان كذلك فلا سداً بالمناسبات على العلة أقوى
 من الاستدلال بالدوران عليها أصح من المبالغة من الدوران العلة المطردة المنعكسة
 أسهل من العلة تكون أقوى والسبب فيهم أنهم على وجه المطرد المنعكس من
 المناسبات أقوى العلة المناسبات التي لا تكون منسكبة والخيار على الأقل لا سلم إلى الحكم
 ولما العلة العقلية وقد بناء في كمال العقلية بل لا سلم إلى المناسبات العقلية العقلية
 أول من المبالغة في ذلك بعض وجه المناسبات المطردة المنعكسة على المناسبات الدوران يكون مطرداً
 ممكنات ولا سماعاً أما لا تقصير وجه الدوران المفضل على المناسبات على المناسبات المنعكسة
 الدوران لا إذا صد الدوران من المناسبات فقد لا تحصل العلة كالحكمة مع حيثها
 والله أعلم وإنما المناسبات أقوى من المناسبات لا معنى للمبالغة إلا أنه عرفنا من هذا
 الوصف في وجه هذا الحكم وفي حقه وكون الشيء موثراً في ما لا يكون كونه موثراً
 ساركة في حقه أما كونه مناسباتاً هو الدرك الصالح صار الوصف موثراً في الحكم
 وكان الاستدلال بالمناسبات على العلة أقوى من الاستدلال بالمناسبات عليها وبالوصف
 إلى السبب ما أن يكون فاعلاً في مقتداه أو مظلوماً في مقتداه أو مطلقاً في مقتداه
 دور بعض ما كان فاعلاً في مقتداه أو مظلوماً في مقتداه أو مطلقاً في مقتداه
 إذا كان مظلوماً في مقتداه مثل أن يذل ذلك فاعلاً في الحكم مطلقاً في مقتداه
 طعن على أن العلة أحدها الوصف والآخر دليل آخر طعن في أن العلة ليست ذلك الوصف

فحصل بها طر من الخلة لهذا لا هذا الوصف فلهذا العمل بالمسألة اول العلم لهذا
السبب وذلك لان الدليل الذي علم هذه المقدمات العلمية التي لا بد منها في التبرير اما ان
اداما او الطرق العقلية ما كان هو الصواب في تلك المقدمات فبذلك
طسبه هذا خلف وان كان لها مدعى في اداما موضح بالنسبة الى المسألة اما
الطرق العقلية بالمسألة اول موضحها لان المسألة مستقلة باسناد العلم والسماع
بشيء العلم الا بعد مقتضى كبره والمقتضى لتلك المقدمات اما المسألة او غيرها فان
كان الاول كان المسألة اول موضحها لانها اساس الحكم بالمسألة بكل المسألة الواجب
في الاسناد وهو السبب لا بد من مقتضى الكثرة دليل الموضح وان كان الثاني كانت
المسألة اول لان المسألة علم لدني العلم وعبر المسألة ليس كذلك فالعلم بالمسألة
علم العلم او رادها ان كان السبب مطلقا في بعض المقدمات مطلقا في البعض عاد
السبب المذكورة تلك المقدمات المقتضى وانما العلم ورابعها المسألة او في من الشبهة
والطرد وذلك واضح لاحكامه الى الدليل وهذا هو الكلام في راجع هذه المسألة
الحكم في ذلك لان في الجماع كل واحد منها وفي مسائل مسئلة برجع بعض المسألة
على بعض اياها ان يكون موضحا لها صحتها او باسناد خارج عنها اما القسم الاول
فمبين انك عرفت ان كون الوصف مناسلا اما ان يكون لاجل معنى دسوته او دسوته
والمعنى الدسوته اما ان يكون في محل الضرر او في محل الكسح او في محل الرصد والسمه
وطاير ان المتابعة التي واصل الضرون خمسة هي معنى السمع والفتور والادوان
المحوال والاساس فلان من سائر لفظه برجع بعض هذه الاصنام على بعض عرفت
الوصف المسألة الحكم فذكر نوعه مناسبا لنوع الحكم وقد ساس خمسة نوع الحكم
وقد ساس نوعه حكم الحكم وقد ساس خمسة حكم الحكم ولا سلك عدم الادراك
العلمية الاخيرة والثاني والثالث منها كما المعارضة ولا سلك دفعها على الرابع
الحسن فذكر نوعه وهو يكون بعدا والمسألة المعول من الحسن الوقت بعدم علم المسألة
المبتول من الحسن التحدث المسألة في كل واحد من هذه الاصنام فذكر نوعه وقد
يكون خمسة اما الخلق هو الذي يلفظ الدرهم اليه في ادل سماع الحكم كقوله عليه السلام لا تقو
العاصم وهو عصا فان لفظ الدرهم سماع هذا الكلام الى ان العصب ايا
مع من الحكم كونه مانعا من استيفاء الكثرة واما الخلق فهو الذي لا يكون كذلك ولا سلك
في تقدم الحكم على الحكم واما القسم الثاني وهو برجع بعض المسألة على بعض باسناد خارج

خارجة عنها وذلك على وجه احدها ان المسألة المتبادر سائر الطرق اعني اداما
والدوران اسم راجع على ما يكون كذلك وصرح حاصله الى المرجح بكون الادامه
وبانها المسألة كالمعنى المجازي راجع على ما يكون كذلك وبانها الذي ساس الحكم من
وجوه راجع على ساسه لا ساسه لا موضح واحد وعلمه طامه وانها وكلها كانت الجاهات
الكر كاس راجع مسئلة الدوران الحاصل في صور واحد راجع على الحاصل في صورين
لا احتمال الخطا في الدوران الحاصل في الصور الواحد اقل احتمال في الدوران الحاصل
في الصورين ومن كان احتمال الخطا اقل كان الطراف في سائر الاول والعصر في كبر سائر
في الرمان الاول فلم يكن محتملا في سائر سائر ابع ذلك معارضا في ما راد المسألة من
اخر في المسألة فبها تنقطع بان سائر الضمان الياس في الاحوال الدلية يصح لفظه
هذا الحكم والادامه وجود العلم بدون الحكم واما الدوران في صورين فهو يتناول الخلف
في مسئلة الحكم كونه دسوته من حيث الدسوت لان التبرير لما كان دسوته وحده الركن في المسألة
لما لم يكن دسوته الركن في المسألة لان التبرير في علم الضمان الياس على ادكاه
في الصور الاول في سائر احتمال المعارض في الصور الاول في سائر الطراف في العلم
مسئله فذكر ان العلم فذكر نوعه في الحكم السمع وهو يكون منها في الضمان او
في الدسوت والاطراف في الشبهة الضمان اولها اسمة العلم العلم وانه اعلم القول
في السماع الحاصل سبب دليل الحكم في الاصل فتقول هذا العلم هو الذي لا يكون في ذلك
الطراف اما ان يكون في الضمان سائر المعارض قطعا او طسبا او يكون في الضمان قطعا
والمخوفان فان كان قطعا فيها معا استعمال المرجح وذلك لما عرفت ان كل ما طسب
ما الدليل الدال عليها اما ان يكون قطعا او اجاعا او قاسا فليسكم في فاصل هذه
ثم في ما قيل اطلع كل واحد من هذه الاقسام اما القسم الاول فتسجل على مسئلة احدها
ما لو القياس الذي في الحكم في اصله فاجاع او في الذي في الحكم في اصله بالذات
اللفظية بعد التحصين والباقي والاجاع لا يفسد وهذا مستلزم احكام
الاجاع انما انشاء بالدلائل اللفظية فالنوع كذا يكون او كذا الامر الاصل المسألة
الثانية فذكر نوعه وكذا راجع الحكم في الاصل لا يجوز ان يكون منها بالقياس وان كان قد جاز
والجوزون استقوا على ان القياس الذي في الحكم في اصله بالقياس راجع على الذي في الحكم في
اصل بالقياس لان ذلك القياس لا يفسد على قياس اجزاء العلم المتناه بل لا بد من المتناه
الاصل من حكمه بالقياس وان كان كذلك فالقياس اصل القياس والاصل راجع على القياس
الحش الثاني فاصل اجاع كل واحد من هذه الاقسام العلمية فتقول اما الدلائل

اللغو. فاما ان يكون متينان او واحدا فان كان متوان لم يترجح بعضها على البعض
 بما ليس في عاقل الاسناد وبذلك الوضع وذكرها هنا فيما تقدم واما ان يكون في الاعان والماله
 وكلها كان صور الحكم في الاصل في كمال القياس راجح فاما ان يكون صور الحكم واحدا والعناصر معطوفا
 وفي الخارج معطوفا كان الاول اولى لما تقدم ان القياس الذي يترجح معطوفا ينقطع الوجهين
 راجح على ما كان كل مقدمه معطوفا اذ ان كانا دامت الحكم واحد الاصله ما لم يترجح متواتر
 فهو راجح على ما لم يترجح الواحد ولكن في العاقل في الاماير في صور الحكم في الاصل
 خبر الواحد بالذات هو مدلول حقيقة اللغو راجح عليها هو مدلول محال الموطن في الشرح
 الاصل من كونه الحكم وهو على وجهها القياس الذي يترجح حكما شرعا راجح على ما
 يترجح حكما عقليا ان القياس في الشرع يترجح على كون حكمه شرعا واما لو تدرجا بعدم
 العلم المسند للحكم الشرعي على المسند للحكم العقلي لم يترجح الشرع ولو قدر ان يترجح
 لم يترجح منه ولو لم يترجح فانه يترجح كونه محورا في شرع من اصل عقلي على شرعية
 فلا يترجح ذلك اذ لم يعلل على الشرع بل يترجح العلم الذي يترجح على العلم
 عنه الشرع اما اذا كان احد الحكمين شرعا والاخر انشائيا وكانا شرعين فضل انهما
 يستويان كما ذكرنا في راجح في الاخبار انه لا بد وان يكون احدهما عقليا والآخر
 الشرعي يكون احد الحكمين في الغرض حكما في الحكم اما ان يكون شرعا او عقليا
 فان كان شرعا فهو راجح على الاخر ان يترجح شرعا وان كان
 عقليا فكونه حكما في الغرض راجح كونه عقليا في الغرض في الشرع في الشرع
 اخر ولا بد في الخطر والراحة من كون احدهما عقليا على ما تقدم وبالله ان يكون حكم
 احدهما العلم الشرعي حكم الاخر في الرق والمسند للعلم والآخر في العلم الشرعي والآخر
 على في الاصل ورايها اذ اكان حكم احدهما في الغرض اسقاط الحكم والاخر في
 فالسقط اولى كان يترجح على خلاف الاصل فان لم يترجح للعلم الشرعي حكما شرعا
 والدارك من حكما عقليا فالف الحكم الشرعي اولى في الحكم
 بالسقط صار السقوط حكما شرعا ولذلك لا يترجح العلم الشرعي الحكم الشرعي
 وحاشا للشرع يكون احدهما العلم الشرعي حكم الاخر يترجح شرعا
 الذي حكم الاخر في الاماير فالمسند للعلم والآخر في العلم الشرعي والآخر
 فكانت اول اذ كانت الزمان شرعية وسادتها العلم اذ كان حكمها الطلاق

[illegible]

عن المولى العلامة محمد بن محمد الطائفي في الاشارة الى احكامها وليس كذلك القول
باحتصاصها اما العلامة فاداهن الى ان الراجح في وجه احكامها هو وجه المخرج
وكان طريق ما نقلنا قوله اوله عن الصادق والثلث ما تقدم والله اعلم وبالله العله
اذا كانت منه الحكم في كل الفروع من راجح على ما يستلزمكم في بعض الفروع وسبب الرجحان
ان الاول على الحكم في كل الفروع بخلاف مخرج اوله الكثرة لان العله يدل على كل واحد منها
وانما هو دلالة على كون الحكم في كل واحد من تلك الفروع بمعنى سببه في الواقع
انما قابل بالفرق محمد العله العامة فاما مقام الماد الكثرة واما العله الخاصة
في الصون الواحد فخرج للمل واحد فقط والاول اوله اما المباح الى الاصل والفرع
معها وان يكون العله بدو بها النوع الى امر حتمه لان المتبادر من وجه الحتمية
بها وهذا آخر الكلام في التصحيح والله اعلم **الكلام في الاحتجاج**
والنظر فيما فيه الاحتجاج والمجتهد والمختدفة وحكم الاحتجاج في الحركة
المولية الاحتجاج وهو في اللغة عارة من استفراغ الروح في كل حال كان به الاستفراغ
وسعه في كل النسل كما في الاستفراغ وسعه في كل العواذ واما في عرف العله فهو
استفراغ الروح في النظر بها لا حقيقة مع لوم مع استفراغ الروح قد حصل مسائل الفروع
ولذلك يسمى هذه المسائل سائل الاحتجاج والظاهر فيها مجتهد وليس هو حال الاصول
السرور الى الاحتجاج وفيه مسائل سببها قال الساجدي رحمه الله يجوز الاحتجاج بالحكماء الرسول
ما صدر عن اصحابه وهو قول في موقف رحمه الله وقال البرقي ورواهم انه لم يكن معصيا وقال
بعضهم كان له ان يجتهد في الكروى واما في احكام المروى فلا توقف الا في المحققين ذلك اما
المستوفى فقد احتجوا باحد اسرها عموم قوله تعالى فاعبروا باول الانهار وكان هو
اعلى الناس بصره واكثرهم اطلاعا على سرائر القاسم وبالحج وكونها وذلك ان
لم يرجح دخوله في هذا الامر على جواهره بل الاصل المساواة فيكون صدقها على الله
فكانها حولا بالقاسم فكان باعلاؤه ولما قدح في عصيته وبالله انه اذا علم على
طنه كون الحكم في الاصل حولا بوصفه علم او طنه حصول ذلك الوصف في صورة اخرى
بدوان بطر احكامه تعالى الفرع مثل حكمه في الاصل ورجحه الراجح على المخرج من
بعض مسائله العتق على ما قرأه في كتاب العاصم وهذا بعض ارجح على العله العامة
وبالله ان العمل بالاحتجاج استقر العمل بالنص فيكون الترتيبا لقوله عليه السلام اصل
العباد ارجحها ارجحها لا يشهد له بعد الرسول عليه السلام بالاحتجاج ان الله علما
به كانت الامم اصل منه في هذا الباب وانه غير خارج فاقول في هذا نقض ان لا يدل الرب

[illegible]

هو القاسر وحده لا يكون عارفاً بسرارها القاسر المعتبر بما جرد عنه الحروف
 منقولة له الجمع عايناً فلا بد من تعليلها والتعليل ما نواسر واحاد فلا بد
 وان يكون عارفاً بسرارها كل واحد منهما ثم بعد ذلك احاطه ما نواسر الاحاد لا بد وان
 يكون عارفاً بالمعاني المتضمنة والفرجة وان قال فانه يصلوا العلوم التي يحتاج
 اليها المجتهد فلما قال العارفين له مدارك الاحكام اربعة الكبار والمسته
 الاحكام والعقل فلا بد من العلم بهذه الاربعة ولا بد معها من اربعة اخرى اساساً بعد
 واسان هو حزان فانه لا بد من سرجهما اما كذا ان يقال فلا بد من معرفة
 وجهه كسما ان جدها ان لا يربط معرفة وجهه بل لا يعلم مع الاحكام وهو محتمل
 انه وباشيانه لا يربط حفظها بل لا يكون عالماً بموافقتها حتى يطلع على الآراء
 المحتاج اليها بعد ذلك واما المسته فلا بد من معرفة الاحاد بل لا يعلم مع
 الاحكام وهم مع كسرها مصروفة في الكتب من العصفان المذكوران لا يطلع على معرفة
 ما يتعلق من الاحكام والمواظاة واحكام الاحكام والباقي ان لا يطلع على حفظها بل لا يكون
 عن اصل صحيح سمي على الاحاد المستفاد من الاحكام واما الاحكام فصحي ان يكون
 عالماً بموافقة الاجتماع حتى لا يسي خلاف الاجتماع وطوبى لك ان لا تسمى الا شي بواحد
 من العلم المتقدم او تعليل على طنه انه واقعه مولود في هذا العصر لم يكن في الاجتماع
 فيها خصوصاً واما العمل بعرف البراء الاصلية ويعرف ما يطعمون بالعسكرة الا اذا ورد
 ما يصرفه عنه وهو امر يحتاج ادقاس على سرارها التي قد هي العلوم المارعة واما العلم
 المعدن باحدهما علم سرارها الخرد والبرهان على الملوك وباشيانه معرفة الحق واللعن
 من سرعاً غيري فلا يمكن الوصول اليه الا بنهم كلام العرب وما اسم الواحد الا انه هو واحد
 بدعنه العلوم من العبد الذي يترك المجتهد من معرفة الكبار والمسته واما العلم
 باحدهما سئل الكبار وهو علم الناسخ والمنسوخ والاحكام المسته وهو علم النسخ والسعد
 ومعرفة احوال الرجال واعلم ان الحروف احوال الرجال راناً صامع طول الملك ولكن الواسط
 امر كل مقدر فلا ولا أكثفا سعد بل اسم الدرس انتم الخلق على عبادهم كالحاركة ولم
 ودعهم ما ذكرنا انهم العلوم المجتهد علم اصول الفقه واما سائر العلوم فتعريفهم في ذلك
 اما الكلام فغير مختار ما هو صفا اسما باحاراً ما لا اسلام يعلو على كسبه الاسدال
 بالذات السرعة على الاحكام واما ما عارض الفقه فلا احاطة لها لان هذه المعارف ولها
 المجتهدون بعد ان عارفاً بمصنف الاحكام فكيف يكون سرطانه واعلم ان الانسان كلما كان
 اكمل هذه العلوم الرائدة منها في الاحتمال كان مصنفه في الاجهاد اعلى واعلم

القدر الذي لا بد منه على العبد كمال الامر المقدر والله يعلم مسئلة الخيا به حوزا كحل هذه
 الاحكام في خروج تلك سلة دون سلة خلافا لبعضهم لسان الاعلى من الحاد في
 العوائق ان يكون اصلها في العوائق واما الحار في خروجها من الامار والست
 والامام العباس في العوائق وحل من الاحتكاك وعامة ما في الحاد ان يقال لعله سده
 سى ولكن الباد لا بد من كمال المجتهد المطلق ان يطلع في الطلب فانه حوزا يكون قد سده
 السر في البال المجتهد فيه وهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي واحرازها بالسر عن العمل
 ومسائل الكلام وسواها الشرعية ولما يطلع عن حوزا الصلوات الخمس والركعات وما انفق عليه
 من جملات السبع فالانوار لغير المصير في المسئلة الاحكامية من العمل اجلها فيها المجتهدون
 من الاحكام السريعة وهذا ضعف كمال حار احكام المجتهد من مسرورة يكون المسئلة احكاماً
 لم يعرفها كونها احكاماً باحلامهم مما لم يدور السر في الرابع حكم الاحكام وفيه مسائل مسئلة
 وهو الحاد وعنده الله السر العبد الذي كل عند كمال اصول حصيد وليس من ذلك طاعة المعاد
 فان ضاد ذلك معلوم بالضرورة واما اراد من المزمع في خروج عن حوزا الكسفة وانفسا العلم
 على ضاد هذا القول في الجمهور امور بالاول الله وضع على هذه المطالبات طاعة و
 كمال العمل من معرفتها فحرار الشخص اعز العهد الا ما تعلم الساتر انما يعلم بالضرورة ان علم
 امر المهور والعارفين بالانواع ودمهم على اصرارهم على عبادتهم وما بل بعضهم وكان كسبهم على
 منهم وتعلم قطعاً المعابد العارفين ما تعلم واما كماله فمعلم عن رواد ربانهم بطلان
 ولم يعرفوا حجة الرسول وصدقه السالفة في تلك طر الدرس لغزاً حوزا الذين كفوا
 من اليار وولده تعالى وكلهم طمك الذي يك اودكم وعلى كماله دم المكسب لرسول الله في القادر ما
 لا يحصر من الكبار والمسته احاد الحزم عن الاول بالاسلم انه تعالى وضع على هذه المطالبات ادلة طاعة
 ومكر العمل من معرفتها وكيفية تقوا ذلك من الملوك مختلفين في الادان والعباد من زيار وفاء
 الرسول وانطربا الى ذلك المختلفين في هذه المسائل وانصاعا لمحمد ولسانهم مكانا ما لا
 ما يطلع العمل بفسان سلبا ذلك ليس لاسلم ان ذلك ينقص كونهم ما مورس العلم ولم الحوز
 ان يقال انهم امروا بالاطم العال من كماله طاعة او غير طاعة وعلى هذا العبد يكون
 التي في معدودا هم الذين يتركوا في الكسفة لم يعلم الا بالاطم العال وجها في الملوك السبع
 المولود من الدليل المركب من المقدمات والبدنية تركها معلوم الصبي بالبدنية ان لم يكن هو
 عريدار حاداً في العلم العبد بعد العبد كما حوزا يكون ذلك كلفنا لكل الملوك لا عليه

هذا القول كان منها عنه وخرج عليه الحمل فانه اعتقاد مخالف للمصدق
والجواب قوله اعتقاد كونه راجحا في طئه او في نفس الامر طئا الرجحان في الذهن
اما ان يكون نفس اعتقاد رجحانه في الخارج او امر لا بد الا مع لا يعلم بالضرورة
انما لو اعتقدنا في الشيء كونه مصاديا لحدسه في هذا الاعتقاد متبع ان يكون
اعتقاد وجوده راجحا على اعتقاد عدمه علمنا انه لا بد عند حصول الظن من كونه
راجحا في نفسه اما ان الظن نفس هذا الاعتقاد او لانه لا يفكر عنه وعلى كل تقدير
فالمقصود حاصل حوله هذا الاعتقاد وان كان غير مطابق لكيفية غير حارم فلما لم
يحرر حارم لا اعتقاد كونه الشيء اولى بالوجود غير اعتقاد كونه موجودا واعتقاد
كونه اولى بالوجود حاصل مع الحزم فان هذا المعتقد يعطى بان امارته نظر الى هذه
الحججه اولى بالاعتبار بان انه غير حارم بل الحكم للحكم بالاحتمال الاول لا سيما الحرم بالرفع
كما ان يعطى بان الاول بالعم الرطب ربا في الحرف ان يكون محطرا مع انه قد لا يوجد
وعدم المطر لا يصح في تلك الاولونه بل في كل الامور متطوع بها فكذلكها حيث
انه حصل احد المعتقد اعتقاد حازم غير مطابق فخطا وجهلا ومنها عنه
والله اعلم بالطريقه الثانيه المعتقد ان يكون مكلفا بالحكم بناء على طريق او اساسا على
طريق والثاني باطل لان القول في الدين محرم بالشئ باطل باجماع المسلمين فاذن لا بد من طريق
فذلك الطريق اما ان يكون جالسا عن المعارض او لم يكن جالسا عنه فان كان جالسا عنه يعني
ذلك الحكم باجماع الامه فكونه مائة محطبا وان كان له معارض فاما ان يكون احدها
راجحا على الآخر او لا يكون فان كان احدهما راجحا على الآخر وجب العمل بالراجح لان الامه
محمية على انه لا يجوز العمل بالضعف عند وجود الاقوى فكون مخالفه محطبا وان لم يكن
احدهما راجحا على الآخر بل ماضيا اما الحجة او المساوغة والرجوع الى عينها على
كل القولين في حكمه مع مخالفه يكون محطبا فبيان المصيدة واحده على كل البعد من طريق
لم لا يجوز ان يكون مكلفا بالحكم بناء على طريق قوله الحكم في الدين محرم بالشئ مع جاحته
فلما عارض في موضع وحده الدليل اذ في موضع لم يرد منه الدليل مع سانه
ان العمل بالدليل شرط لوجود الدليل والامكان فكل مكلفا بالامكان في هذه المسائل
الراجحة لا دليل لانه لو وجد فكان يترك العمل به اياها لما مر به فكون عاصيا فكون
سقيفا للناظر على امر يعرف في مسله ان الامر للوجود ولما اجمعوا على انه لا يستحق المباد

على

علمنا انه لا دليل وادام لم يرد الدليل جاز العمل بخبر المحدثين كذا في مسنده على ما رآه القلم
فانه يجوز له العمل بخبر المحدثين والوجه علمنا انه امر بالحكم بناء على طريق كونه لا يجوز ان
في مثله طريق اخر فكونا وجهنا راجحا على اخر قوله اجمعوا على وجود العمل بالراجح
فلما العمل بالراجح واجب على من علم ذلك الرجحان وعلى من لم يعلم مع سانه ان الامان
الراجح كذا العمل بها على من اطلع عليها اما من لم يطلع عليها جاز ان يكلفه العمل بها
فانه غير مستبعد العقل ان يكون مصلح احد المحدثين العمل في الامارات ومصلحة الآخر
العمل بالضعفها ومما كان كذلك فان الله تعالى يحظر على من لم يسمع من الخبر بالراجح وجود
وتسجل الامر عليها فكل من علم في الامارات ان العمل بالضعف الامارات
والطريقه بها اقوى الامارات مع كونها في نفسها اضعف الامارات لا يسمع الامر ان يسمع
الطريقه كونه زينة والداره ان لم يسمعها وادان ان هذا القول فلما حازم على هذا الدليل
على انه غير واقع والحوادث قوله انما يحرم العمل عند وجود الدليل وهو ما لا دليل
فلما الدليل على وجود الدليل الظاهر اجماع الامه على وجود الرجوع بامور حقيقه ما
حاله ووجود الرجوع لست عند وجود اصل الدليل اعني القدر المسمى به الدليل
الضعيف والدليل الظاهر قوله يجوز العمل بالضعف اذ لم يعرف الاقوى فلما يقدّر
رجحان الدعوى على الضعف اما ان يكون الاطلاع عليه ممكنا ولا يكون فان لم يكن ذلك ممكن
ذلك القدر معتبرا في حق المكلف والامكان فكلفا بالامكان فكون البعد المعتد من
الامارات مع حق المكلف بمساو ولا راجحا اذ ان لم يكن الاطلاع عليه فاما ان يحجب عن المكلف
بحصول العلم بسلوك الامانة الى اخص الامكان ولا يحجب فان كان الاول كان مصلح
معرفتها الى اخص الامكان باركا للواحد فيكون محطبا وان كان الثاني محرم محال لانه
اما ان يكون هناك حد ما متى لم يصل اليه لم يكره زورا اذ اذ وصل اليه لم يكلف بالراجح
عليه فاما ان لا يكون الامر كذلك فان كان الاول حازم يكون من لم يصل الى ذلك الحد
المعصية محطبا ومن وصل اليه يكون حصيا وهذا خلاو الاجماع لانه لم يدرج احد
من الامه حذرا معتبرا في الاحتياط كذا ان المعتقد متى لم يصل اليه كان محطبا
وغيره عذر ومن وصل اليه كان حصيا واما الثاني فهو ان لا يكون هناك حد
معتد لا يكون المحطبه عند بعض المراتب اذ فيها عند بعض فاما ان لا يحطى اصلا

كذلك ان لم يكن هناك دليل على عدمه فيكون
محتملا ان اذا وصل الى النهاية المحتملة وهو المطلوب الطرفة الثالثة المحتملة
سواء علمت والاسد ان علمت على استحضار العلم باسرها من وجودها وجود المطلوب
واستحضار العلم بالشيء موقوف على وجود ذلك الشيء بالاسد ان موقوف على وجود
وجود ما يدعي العلم بالشيء موقوف على وجود الشيء موقوف على وجود المطلوب لان العلم
بشيء منه ومن المطلوب ان النسبة من العلم من موقوف في السور على صور كل واحد منها
وجود المطلوب موقوف على الاستدلال بمرات والطرف ما خرج عن الاستدلال لانه نتيجة
والشئ ولو كان الحكم لا يحصل الا بعد الظن كما في المقدم على الشيء كما في بعض المساحر عن
الشيء بمرات وهو محال الطرفة الرابع المحتملة طالما ان العلم لا بد له من مطلوب
في الوجود على وجود العلم بالشيء من صورته قبل وجود الطلب واما كان ذلك لو كان
محتملا في ذلك الحكم عطفيا فان لم يكن لا سلم ان المحتمل يطلب حكم الله تعالى بل انما يطلب
علمه الطر وسأله من كان على سبيل البحر فصل له ان علم على طرفة السلامه ايجد لك
الركود وان علم على طرفة العطف حرم عليك الركود ومن حصول الطر في حكم الله
عليك واما حكمه فترت على طرفة حصوله هو يطلب الطر دون الحاجة والتعدي
قلت المحتمل انما يطلب الطر كيف كان وطنا صادرا عن النظر امان بقصده الاول باطل
ناجعا لانه فسادا بطلنا صادرا عن النظر امان والطرفه امان موقوف
على وجود امان ووجود امان موقوف على وجود المدلول فسادا بطلنا الطر موقوف
على وجود المدلول بمرات فلو كان وجود المدلول موقفا على حصول الطر لزم الدور
وهذا غير ما جريه في الطرفة الثالثة واحسن العلم بان لم يكن حكم الله تعالى في الواقع
احدها لو كان في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل واعني بالدليل العدم المستبعد
من بقا الطر من بعد النقص او لا يكون في الواقع باطلا من بعد القول بغير
اما الملازمة فظاهر واما ملنا انه لا يجوز ان يكون علمه دليل لانه لو كان ذلك لو كان
المكلف متمكنا من حصول العلم والطرفه وكان الحكم بغير حاكمنا من ان الله تعالى
بغيره بغيره لعله تعالى من الحكم ما امر الله ما ولكنه لم يتركوا في العطف بانه من
اصلا لئلا يكون باركا لما امر الله به وبارك المأمورة عاصرا والعاصم من الله النار
لقوله تعالى ومن عصاه ورسوله وسعد حذره بدخله باركا لئلا يظن ان الله تعالى

على فساد هذه الملازمة علمنا انه ليس على الحكم دليل فان لم يكن فيه العلم بالشيء
لان ادله هذه الاحكام عامه فكون التكليف باساعها حرجا وذلك معنى لم يتقار
وما جعل عليكم في الدين من حرج فلو عموما له هذه الاحكام لانه لو كان عموما له
المسائل الفعلية مع كثرة متغيراتها وكثرة الشبه فيها وكثرة الخطأ فيها كبرها فضلا
فكذلكها واما ملنا انه لا يجوز ان يكون علمه دليل لانه لو كان ذلك لكان التكليف به
تلك في الملازمة وانه غير حازر في ما ذكرنا فساد القمير ولم يرد من فسادها
القطع بانه لا حكم والواقع البتة واما ان الله سمعه على ان المحتمل ما موران بعد
على وطينه ولا معنى لحكم الله تعالى الا ما امر به فاد كان حرجا ما العمل في مصير طرفة
عملت كان حرجا لانه يتطوع بانه عمل بما امر الله به فحرجا يكون كل محتمل
وبالعلم انه لو كان في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل واما كان ذلك لو كان
سار الملازمة انه لو كان في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل واما كان ذلك لو كان
عليها امان ولا يكون علمه دليل واما كان ذلك لو كان في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل
الحكم من غير ان يكون علمه دليل واما كان ذلك لو كان في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل
يكون ممسعا فان كان متصفا قطعاً فهو دليل امان وان جارحاً يحلف الحكم عنها فحينئذ لم يكن
الامان بوجوده من الحكم وادخل الحكم في الحكم فلو كان علمه دليل واما كان ذلك لو كان
موقوف على انصاف عدله او لا موقوف فان لم يكن في الواقع حكم الله تعالى ان يكون علمه دليل
الشيء الذي رضاء امان موقوف بوجه من الوجه واذ لم يوقف فحينئذ لم يكن علمه دليل
مستغنيا لذلك الحكم من وجه مستغنيا له احدى من غير ما يصور ذلك الاحبار فحينئذ لم يكن
تدريج الممكن من غير سبب مح وهو محال فسادا لو حصل الحكم لو كان يكون علمه دليل
باطل ولما كان ذلك باطلا ما ملنا علمنا انه لا حكم في الواقع وراعيها لرحمة الوافق
حكم بعض اركان احدها باطلا ولو كان ذلك لم يكن امورا بعد اجدها بغير ان لا يجوز من
الصحة ان يولي بعضهم بعضا مع علمهم بكونهم محالين فيهم في صوابهم لان الحكمين
ذلك يمكن من وجه الباطل وانه غير حازر لكنه موقوف ذلك وادراك ان الله تعالى
والربواح انه كان في الحلة وول على وجهه في سرحان انه كان في الحلة وادراك
الاحكام واما ملنا انه لا يمكن من العقول فذلكاوا يغفلون ذلك بالعلم كان حرجا ان
بعضوا احكام محالين وارسعوا الواحد حكم بعضه الذي رجع عنه لان كبرائهم
بعضها محتملة فلو لم يسئل عن احد منهم انه بعض حكم غيره ولا حكم نفسه عند حرجه

وسمى الخاطئ خيلا في الدنيا والفروج والخطا في ذلك يكون كبر الاله لا في قسرات يمكن
 غيره من صوابه بالماطلة العقل واحكام المال وسرا من اجل المال ونصرفه الى غير
 المسي اسدا وكونه كبرا ووجه نفسي فاعله والبراه عنه ولما لم يوجد من عرف
 اللوائح الاربعه علمنا انه حكم والواقع اصلا فان لم يكن لا يجوز ان يقال ذلك الخطا
 كان من الصغار والحق لم يحكمه الامتناع عن التعلل والمع من العتق ولا العوا ولا
 النفس بل علمنا ان لا يجوز ان يقال هذه الامور بما لم يتم له حصول هذه المسائل بل هي
 مقطوع به اما اذا كثرت وجوه النسبه وبرامج حجات الما ولا واله حجات صار ذلك
 سببا للفرور وسقوط اللوم سببا صحيحه ذلكم لكنه معارضه لوجه الاول ما ذكره عن الصالحه
 الصريح بالخطيه روي عن الصادق الكاظم قال ان الكلاله اخوانها راى فان كان صوابا
 برائه وان كان خطا فمضى واستغفر الله وعمره انه حكم بحكم فقال له نفس الخاضر هذا
 هو والله الحق وحكم بحكم اخر فقال الرجل هو والله الحق فقال له عمر اني اعلم انه احاد
 الحق لكنه قالوا احمداد قال الصالحه انك تهافتا ما روي فان كان صوابا فبرائه وان
 كان خطا فمضى وقال علي العمري رحمه الله محصا ان يادوك فقد عسوك وان احسدوا فقد
 اخطاوا وقال ابو حمزه عن المغرضه اخوانها راى فان كان صوابا فبرائه وان كان خطا
 فمضى من الشيطان والله ورسوله عند ربنا من يعلى رحمة الصالحه خطا وان عاين
 برائا والقول في الاشارة الى ما سبق الله ربنا الى ان الصالحه اخلفوا مثل العبداء
 فكيف عاين الصالحه امروهم وكانوا عظمى لحياتهم فوله عليه السلام الما من فرقت
 ولم يلزم في ذلك الخطا اهل الاله والفتنة فكذلك ههنا الما من اخلفوا في ان لم يح
 الزكوه هل سائل وفقره في كماله المعرفه بالزنا بالهم وكان ذلك على صلا الصدق لم يلزم
 نفسي عجزا فكذلك ههنا ما توهم له في الوجه الملح ايم اخلفوا في الدنيا والفروج والخطا
 صفا كبر طمس الاسلام فانه لما لم ينسج ان يكون الاحوال المختلفه صوابا على يد حكم لم لا
 يجوز ان يكون الخطا فيها مغفرا وقوله لا مرق من العمل والعصا سدا وسر القلم سببا
 بالعين الما طامه فلما لا سلم ولم لا يجوز ان يكون حكمه في ذلك كما يسهل الدليل سببا لسقوط
 العوار والفتنة فليت ان الخوار على ما لا يدرى بل علمنا ان لو كان خطا كان من الكبار
 لان من الصالحه ان ذلك العمل يترك العمل بالمعروفه فيكون عاصيا فكون صحيحا للعتا

عن

وعن الباقي ان عمره لا يدرى وكبر النسبه ههنا اهل خطا في الصالحه مع ان الخطا
 فيها كافرا وفاحق عن الباقي ان يترك البراه والنفس مع التفكير في العتق
 العمل بسوء عموما الذي يعلمهم عنهم بالصريح بالخطيه فلا بد من التوبه وتوبه
 صرفه الى كبر الخطا صوابا صان فان لم يترك التوبه الا صرفا ما يعلمنا ان
 صم وما يقلمن القيم اخر ذلك لا الا من الصوبه كل الاحكام في المسائل الشرعيه
 حتى يصير ما ذكرتم اما انهم قد عجزوا عن الخطا وكل الاحكام في صم ما ذكرناه فيقول الخطيه
 علمنا اذا وجد المسئله نضابطا وعلمنا انهم قد عجزوا عن الخطا في المسائل الشرعيه
 ان يترك صوابا فبرائه وان يترك خطا فمضى ومن الشيطان معاذ اني استغفر الله وعمره
 والاسد لا يبرائه وان يترك خطا فمضى ومن الشيطان معاذ اني استغفر الله وعمره
 ما سمعوا ذلك لكونه ولا هم انهم انفسوا والبراه بخلافه هذه المسائل فان كل واحد
 من المختصين عن وجه صامه واطلع عليها فلو كان خطا كان صوابا على الخطا بعد اطلاع
 عليه ما من احد الناس من لم يترك هذا هو الخوار الصالحه خلافهم وانما في الزكوه وقصه
 المجموعه عمله على الوجه الرابع لما حاروا لكون المراد من الخطا في الدنيا والبراه حله لم لا يجوز
 ان يكون الخطا فيها صوابا اكبر بل ما قد ذكرنا الدليل على الخطا في هذا الباب لا بد من
 يكون كبره ولانه يروى انه عليه السلام قال من سعى دم ولو شغل كله حادوم القامه مكتوب
 عنه آيس من رحمة الله وهذا وامثاله من الاحادس التي لا حادها بل علمنا ان لو كان المعنى
 في هذه الوقايح خطا كان خطا كبره لا صغره وخامسها لو كان المحمد خطا لما
 المصطح يكون الخطا فيه مغفورا وقد حصل ذلك هو ليس خطا سارا الملائه انه لو حصل
 القطع بكونه مغفورا كان ذلك الوصل فان يجوز الخطا بكونه مغفورا بكونه خطا او لا يجوز
 ذلك فان لم يجوز ذلك كان كالمسامع عن النضر الرايد لم يكن مكلفا بفعله وادام لم يكن مكلفا
 لم يسحق العقاب بكونه ولا يكون خطا وقد عجز عن خطا هذا خلافه وان يجوز كونه مغفورا
 سطر ما لم يحل اما ان يعلم في تلك الحالة انه مغفوره اخطاله بذلك الخطا الرايد ما يعلم
 فان علم ذلك اصح لا المحمديه لا يعلم امره الذي اداسه اليها عوفه ما دعوا لانه ان اصبر
 على اول المراسم لم يعف عنه ما دعوا وما من مرتبه يسهل اليها الا يجوز ان يعف عنه ما دعوا
 وما سمع به بعض تلك المراسم بعضه لم يعرف تلك المرتبه لكان معزى بالمعصيه لا علم انه لا يفتق

لما مضى عليه في ترك النظر في ما كان عليه من ادعاء لا يبرهنه بل هو ادعاء
حور لا يبرهنه احاطه بما هو من النظر وحواضه وكل على من المحمد بن ابي
اسمها المرساة التي يغلق بها ما يورثها من ذلك يجوز كونهم غير معذورين
بما حصل له من كونهم معذورين لكنه حصل النقص بذلك لانهم استقاموا في
الصيام الى يومنا هذا ان ذلك معذور فعلمنا ان المحمد بن ابي بكر لم يحصل
احكاما كالنجم بهم اقدم اهدى من قبل الناس بعد اعلان الصيام وكان اصحابه
والسائل ولو كان بعضهم عطفا في الحكم او في الاحتياط كان قد خفف عن المظن والمصرح
في حوز وسابها قوله لا اله الا الله لما رت الاحتياط على السنة والسنه على الكبار
سبب من مطلقا ولم يحصل سبب له في حاله معلنا ان المحمد بن ابي بكر لم يحصل
من ذلك ولا في حكمه بل لا طاعه الا قطعا قوله كبرياؤه وسببها ما بعد ان
المحمد بن ابي بكر في الاحتياط كان عليه ان يظلم ذلك الحكم الذي عنه الله تعالى
ذلك الدليل الطاهر والاحتياط لم يحصل ذلك الحكم وعلى طه من احرار
حقه وصاروا حرا بان يعمل بمقتضى طه وعار هذا العذر بكونه كما امر الله
ما امر الله فسقط ما ذكره من الاستدلال وهذا هو الحواضه الصاعقة السالبة لما
سلم ان المحمد بن ابي بكر وعلمه على طه ان الحكم كدافاته مكنه بان يعمل بمقتضى
وحكم الله تعالى هذه الحالة في حقه ليس له ذلك لكن لا يجوز ان يقال انه قتل الحرة
الاحتياط كان حورا بكونه الحكم الذي عنه الله ونص عليه الدليل للمسلم بعد الاحتياط
الخطا نحو المكلف وما ذكره من الاحتياط والاحتياط في الدلالة معوضة ما اذا
كان المصحح حورا والمسئلة والمحمد طه ولم يحسن على طه مقتضى القياس
ذلك الحكم كان مكلف في هذه الحالة ان يعمل بمقتضى ذلك القياس مع انعدام الاحتياط
كونه محظا في هذه الصور فما حلق حواضه هذه الصور هو ما عايناه
واعلم ان من المصوره من من من الخطه في هذه الصور والمحمد ما دماء وهو الكوا
عن الوجه السالط الذي كثر لانه اعلم بالراء والنسب لو كان زاعما لا يحسن حكم الله
لكنه عذري بعد الخطا مكلف بان يعمل بمقتضى طه فكونه زاعما لا يحسن الله تعالى ولا يلزم من
ذكره وعار الرابع ان المرساة التي عذر بها حكمه بكونه معذورا هي ان ياتي بما عذر الله من غير
نقص عن الكا من معارضة بقوله على الله من احمد ولحقا فله احرار واحد وانما هو

واحد وما ذكرناه هو ذلك الما طعه ولا يحصل العارض وهو الحواضه من الوجه السادس
والله اعلم واعلم انما يريد ان يحكم في خروج القول بالنسب من قوله الذي هو الحق الواجب
حكم بعض منهم فقال لا شبهة على العذر المذكور لخصاء ومنهم من قلنا وهو الحواضه
ان ذلك لا شبهة اما ان يكون من العمل باقوى الامارات وغنى فان كان الما فاقوى الامارات
اما ان يكون معجورا او لا يكون فان كان معجورا كما في الحرة وارادوا الاطاعة على وجود
ما يورث الامارات فيكون الحكم بذلك لا شبهة وارادوا فقد درصاه عن وارده هذا حلف وان
كان حورا كما في الامارات غير معجور لم يكن له شبهة ايضا معجورا اما فرضا ان الاشبه هو نفس
اقوى الامارات واما ان كان الاشبه غير العمل باقوى الامارات واما ان يكون معجورا للمكلف او
مكلف له او لا فمفك ولا يصح ولا ولا اطلاقا لانه ليس الاما احد يقول انه على ان يكون
في كل واقعة حكم لوصل الله الحكم على طه ان يكون مفك واما الثاني وهو ان يكون مفك
اما ان يكون على الله تعالى رعاية المصالح او لا في حوز حوز عليه السبب من ذلك الحكم
لست المكلف من سببها ذلك المصلحة وان لم يحصل عليه رعاية المصلحة حارة على ان
على غير ذلك الحكم وذلك مطال العوارض لوصل الله الحكم لما نص الاعلى ما السالط وهو ان
يكون ذلك الاشبه لا يحسن ولا مفك فضلا عما ذكرنا ان لا يحسن عليه المصلحة وكل
مرا في هذا القول قال الله لا يحسن عليه تعالى ان يحسن على وجهه من ذلك ان يحسن
وذلك يمنع من القول بغير المرساة واحسن ما للمؤمن بالاسنة والمصنف والمحقق انما السبب في ذلك
اذا احتجوا بالحكم بالخطا فله حواضه صرح بالخطه وهذه الخطه ليست اصل مخالفة حكم واقع
لا ما قد دللنا على انه احسن ولا بد وان يكون احسن كونه مخالفا للحكم مقتدر وهو الاشبه اما المقول
فمخو ان المحمد طه والظاهر لا بد له من مطلوبه لما لم يكن المطلوب دعينا وقوعا وحسن
يكون معسما بعد ما دللنا ان ذلك لا شبهة ان كان هو العمل باقوى الامارات وهو هو
واركانه مع ان الله تعالى لم يصح عليه كما امام كاله عليه ولا امان ذلك يكون خطا بالحد
عنه ذلك بعضه بوانه اذا لم يطعم ما لم يكلف باصانه ولا سبيل له الى اجابته وهو هو
بعضه الحواضه المعقول سبب العالمون بالالمصنف واحد لا يخفى ان القول
بصوره الكل يصح في دفعه منارعة لا يمكن قطعها وهو كما اذا كان رجل امراه وكما لا يخفى
هم قال استاينهم راحها والزوج منقوي من وجهه والرا حقه من الكايات بوان
فهذا الزوج منكم مرسا من مصلحتها بالوط والمراء ما من بالامتناع وهذه منارعة

على اياها كما بان داخل الارض وهو الركان والمخاض لم يزل في الارض كذلك قلنا
انما هو كل ما على الارض لكن استدل المولاي قوله خلقكم سبحانه حال خلقها ايما
خلقنا لم يزل في تلك الدوام كذا قوله تعالى في الاصل الناس البقا قلت هذا
فما جعلنا النفا لكونه مساحا صنفه والصنف ما ينفي سلبا لا اضافة حدودا وقفا
وكذا لم يكن محجودا وقد ورد هذا الخطاب لان قوله تعالى خلقكم خطابا مشافهة محقق
بالخبر سيما انه يدل على اختصاصها لكن قوله تعالى في السموات والارض ما ورد ذلك
والكتاب الدليل على ان اللام تعود بالمنفعة قوله تعالى بها ما كسبت وعلمها ما اكتسبت
وقال الله اللام السطر الاو الذي ذكره السامع عليك وقال له عبيد وعملك عمره وقال هذا الكلام
لكم وهذا عليك عانه ما في النار انما كانت سائر المراض لطلب الاحتياض منقول لو
جعلناه حصصا للاخصاص النافع انما جعله عازا في سائر الاحتياض لان الاحتياض
حراس للاخصاص النافع والمحرار والكل واللفظ الدال على شيء جعله محاررا لا يراه
اما لو جعلناه حقيقة لمسمى الاختصاص لم يكن الاحتياض النافع لازما لان الكاظم لا يكون لازما
للعام واذ لم يوجد النعم لم يحرجه محاررا عنه واما قول النجاء اللام للمسلم فلم
يردوا به ضمير المتكسر لا لطلبه بقوله الكل للفرس بل مرادهم الاحتياض النافع وهو
ما قلناه قوله لا يملك من الاية على هذا النوع لا هذا النوع حاصل لكل من نفسه فانه
يملكه بالاسدال نفسه على الصانع وادخله هذا النوع من نفسه كان يحصل هذا
من النوع من غير منفعته لا يحصل الاصل محال او كان فليلا جدا قوله اللام داخله
على الكل ولم يزل المحلوك كذلك فليلا المحلوك ليعوله تعالى في الاصل هو
وسعدن ان يكون المحلوك كذا لا يقع المكلف في صفته انه تعالى في حوز كوز المراد
فهمنا من المحلوك المحلوق قوله تعالى في النجاء النجاء بعض قتاله الغزو بالفرس فليلا انسلم
ان هذا قتاله النجاء النجاء بل هذا كذا في قوله الدار الواحد لبعضهم قلنا ان ذلك هو
محل كل واحد منها لا يحرج بعض من الدار بل جميع احرار الدار كذا فهمنا قوله كله في الاصل
الا ما يكون في باطن الارض فليلا انسلم بدليل قوله تعالى في النجاء النجاء فليلا انسلم
انه في هذا الحكم في الاصل فليلا انسلم بدليل قوله تعالى في النجاء النجاء فليلا انسلم
الاخصاص من غير لا يقتل الدوام فليلا انسلم الله تعالى صفة في وجه الدوام قوله هو
بمعنى هذا الحكم للمخاطبة في هذا الخطاب فليلا انسلم الله تعالى حقيقة فليلا انسلم الله تعالى
لما حكم بذلك في حقهم من حكم به الرسول ايضا في حقهم فوحي لا يكون في حكمه ايضا

في حقنا لقوله على الم حكمي الواحد حكمي الجماعة قوله هو احد من صفات تعالى في قوله
قلنا لا معارض امامه لو سلب الاحتياض الموصوفين بعينه واحد وهو محال لان الذي
اعناه في هذا الاحتياض النافع وذلك هو الله تعالى في محال ما ذكرنا لا معارض بل ذكر
للاخصاص ليس بالجمعة للكل والحاد والله علم المسلك الثاني قوله تعالى في حقهم
الله ان يخرج عبيدك والطعام من الرزق انكر الله على من حرم ربه الله قوله لا يملك
ربه الله وادام عنت حرمه ربه الله اسع مؤخر الحزم في فرد من افراد ربه الله تعالى في
الحزم لا المطلق حزم المقتدر طوبى للحزم فرد من افراد الله تعالى في السبع الحزمة في
ربه الله تعالى في ذلك على خلاف الاصل وادان في الحزم ما كلفه الله بالاجرة المسلك الثالث
اراد الله تعالى في الحكم الطيبات وليس المراد من الطيبات الحلال والالتم النكران حرمه ما
استطاع طيعا وذلك بعض حل المانع بأسرها المسلك الرابع العاشر وهو انه اسع
بما ضره على المالك قطعاً ولا على المسع طاهر فخرج ارايح كذا استعفاء بضو السراج
والاستقلال بطل جبرانه اما طلبا انه لا ضرره على المالك لان المالك هو الله تعالى والضرر عليه محال
واما مكر العباد فقد كان محجودا ولا اصل تقادير عدم ترك العمل به بما وقع اسع المحكم على
كونه مانعا فخرج عنه على اصل ما وصل بهذا بعض العوايا بالاجرة كذا الحزم في انما عليها
سعيها ولا ضررها على المالك وبعض موطء الكلف بأسرها ولا سعي فساد وانما فالصا
على الاستعفاء والاستقلال بطل جبرانه المالك لو منع من الاستعفاء والاستقلال في حق ذلك
وانه تعالى لو منع من الاستعفاء لم يقع وكذا عمل المالك احراز نفعه بولاء ولا ضرر على المسع
طاهرا وهما في فعل ما في الله حزم وترك الماعونه ضرا ما على قول المحترق بل لا يلو استمال العمل
والترك على حزمه لا يلحق حصل البهر في الماخاز ورد والنهر اما عدا فلا ربه تعالى لما وعدنا
بالعصاة عليه كاذب على الصبر فلم يكن واردا علينا وعملنا في السبل لا يكون الغرض ساربا
للاصل بل في الوجه بل في حق المساواة من المقتصر والله علم المسلك الخامس
وهو انه تعالى خلق الانسان بالمشيكة او المشيكة ولا يلو انما خلقنا الله والارض
وما فيها باطلا اعين قوله الخبيث انما خلقناكم عسا ولا الفعل الخالي عن الحكمة تحت الاجتهاد
لا يلو في الحكم واما ان كان في الحكم فليلا انسلم الله تعالى اما عدا الضعفاء والنساء والمولود وال
اسع الله الاستعفاء عليه فمعنا ان تعالى بما خلقها لمسفع بها المحاجر وهذا يقتضي ان
يكون المقتصر من الملق بها المحاجر وادان كذا في نفع المحل مطلقا لا يكون انما كان

المقسم الى الكاد والبال هو ان الباقي لا يقدم الا بعد وجود المانع والمضاد
 المتعدد كما تقدم عند وجود المانع بعد عدم انصاف عدم المصنوع بالعدم لا ينفذ
 واحد كونه اول الوجود بما تقدم بطريق معنى المانع بالاعتماد انه اول الوجود
 واما قلنا ان العمل بالظن والجهل قوله علم المبحر بحكم الظاهر ولا يولم بحسب لزم حوا
 به جميع المصوح على الدارج وانه عصاره من هذه الجواهر والجهل بالقتار وهو الوليد
 والسماح والعوى وسائر الظنون المحتج بها وحيث لا يولى على الاصحف هذا
 المعنى تام ههنا فليس هو الحكم ههنا ايضا وهو حرج العلم ما يصلح ان العلم
 يسمى به والحال يسمى بغيره في الاستقبال لانه ان الباقي مسبق عن المؤثر فليسا
 المعنى بقولكم مسبق عن المؤثر ان عسبهم انكم توبوا فاستغفر عن المؤثر بهذا المنع
 وانما تصح ما قلتم فيكم المالك بغير المؤثر لا كونه باقيا لم يكن حاصلا حادثا
 ثم حصل بعد ذلك لم يكن فكونا حادثا وانهم قد اعترضهم ان الكاد لا يولد من مؤثر وان عدم
 بقولكم الباقي مسبق عن المؤثر سابقا لغيره لست بمراد من الاستغفار فليكن المؤثر
 ان يقال الباقي له مؤثر ولذا للمؤثر اثر قوله ذلك للمؤثر اما ان يكون سابقا ما كان حاصلا
 او كان حاصلا في زمان اخر فليكن المؤثر ان يقال ما كان حاصلا وذلك لانه لا معنى لبقائه
 الا حصوله وهذا الزمان بعد ان كان حاصلا وزمان اخر فليكن حصوله في هذا
 الزمان ما كان حاصلا فليكن حصول هذا الزمان فاذ كونه تاما امر حادث فليكن المعنى
 هو ذلك الاثر ما لم يكن على هذا التقدير يكون اثره بطريق امر احداثا ولا يكون
 بل محذورا فليكن مرادنا الباقي بغير المعنى ان حصوله في الزمان الباقي
 لا يولد مرتبة اخرى وددت ذلك انه لا يكون اما ما لم يخلق انما ان الباقي حصوله
 في الزمان مسبقا للمؤثر فاذ كونه من ان يصدق عليه كونه باقيا للمؤثر بعد ذلك
 المحج عن الدارج بذلك المؤثر امر متماز وحده بحسب عن سبب خارج عن
 المقصود سيما صاد هذا المقنع فلم لا يجوز ان يقال امر كان حاصلا قوله
 يحصل الحاصل عال فليسا ان عسب يحصل الحاصل ان يحصل غير الذي كان حوا
 في الزمان الاول احداثا في الزمان الباقي فلا يلزم وان ذلك حال الحكم فليسا ان اسناد
 الباقي الى المؤثر بوجه كذا وان عسبت به ان الوجود الذي هو علمه الزمان الاول

انما يبرح لهذا المؤثر صدق علمه في الزمان الباقي انما يبرح لهذا المؤثر علم
 فليسا ان ذلك محال سيما ان باق ذلك لم يكن ذلك على اسعيا التي حاله له مؤثرا
 فليسا انه يمكن ان في زمان حده يمكن ان لا يصدق الا للمؤثر وامكانه من لزام ما هتته
 كان في الزمان الماهية ما كان حاصلا في جميع زمان يتوالمها ههنا وكان لا مكان حاصلا في
 زمان المتقار واما فليسا ان الحكم مسبقا للمؤثر لا يمكن في سبب طرافه واما كان كذلك
 اقتراب المبرح فان ذلك لم لا يجوز ان يقال لا مكان ما يحج الى المعنى بطريق الكدر
 وهذا الشرطيات في زمان القاطن لا يصدق الا بتقار ذلك لا يجوز حول الكدر مؤثرا في
 حصول الاحصاء لان الكدر عار عن سبقه وجود الشيء بالعدم ومسبقه الوجود بالعدم
 بعينه وفيه الشيء سبقه على الشيء بالكدر سبقه على الوجود السابق عن سبب المؤثر
 المساهر عن احصاء الزمان للمؤثر المساهر عن علمه احصاء لانه فلو كان الكدر مع سبب في ذلك
 الاحصاء اما ان يكون علمه او حرجه او شرطه لم الوجود وموثر محال فليسا اسعيا انما
 عن المؤثر واصف الكاد في الله فلم يملك المسبق في حجة على المعنى قوله في الوجه الاول ان
 الباقي اول الوجود والكاد في الله فليسا في الله فليسا في الله فليسا في الله فليسا في الله
 بعد الاول لانه ان العدم علمه مع هذا باطل لان هذا الباقي بقول العدم وان عسبت
 امر اخر فلا بد من سببه فان قلت المراد منها وجه سبق علمه من الاستقار الذي هو سبب الامكان
 والعدم المانع من القصر الذي يسمى الفرض فليسا صدقنا لا ربح ذلك القدر الاول لانه ان
 سبق القصر هو الفرض وددنا ان لا يكون كذلك ان لم يمتنع مع ذلك القدر من الاول لانه
 يصح علمه الوجود ما به والعدم ان يحصل الحاصل لانه باق في الزمان فبقوله على انصاف
 الله لم يكن الحاصل فله كذا في حق الاول لانه وان لم يوقف كانت له ذلك القدر من
 الاول لانه ان لم يكن الوجود والعدم في السوء مع حوا على الباقي المبرح وان يكون حوا
 لا حرج في الحكم على المبرح وهو محال واما الوجه الباقي ففان ما في الزمان ان يمكن
 عدم الكاد في بطريق لا يمكن مع عدم الباقي لا يبرح ولا يولد فليسا ان هذا القدر يسمى
 يكون الباقي باقيا في الوجود على الكاد فليسا ان باق ذلك لم يكن يتصرف حوا الباقي على الكاد
 من ذلك الوجه لكنه صفي عدم الرجحان من زمان اخر سانه وهو ان السبب لا يصدق عليه كونه باقيا
 اما ان حصل في الزمان الباقي حصوله في الزمان الباقي فليسا ان ذلك لم يكن حوا في الزمان الباقي

والموقف علمه بالان كان راجح الوجود لم يكن هو ان راجح الوجود ملزم ان يكون الثاني
راجح الوجود سلما ان الثاني راجح الوجود ولكن لم يمتنع كونه باقيا مع كون راجح الوجود
وهو انه انما يصدق عليه انه باق اذا حصل الرمان الثاني والمباصل ايا ما لم يدور حول
في الرمان الثاني لا يعرف كونه راجح الوجود وانما حلقته رجحان وجوده دللا على وجوده والرياء
تكون دورا لما ان الثاني راجح الوجود كارجح على الثاني بل لم يحل ان يكون راجح عليه
في الظن انه لا يصادف دليل سلما حصول هذا الطرد والرجحان ولذا وكذا معارض دليل
اخر يمنع من المحسوس لا سيما في موانع سوى من الوصف في الحكم فاما ان يقال انما هو
سواء استراكها فيما ينفى حكم الحكم وليس الامر كذلك بل ان كان لا يمتنع في راجح كان
الثاني كذلك لعموم من الوصف في الحكم مرجح دليل وانه باطل بالاجماع والكتاب قوله
ما المراد من حكم الثاني شعور الموقر فلما استكن ان الثاني هو الذي حصل زمان
بحدار كان راجح حاصلا في زمان اخر قوله وهذا يعني ان يكون الزمان الكا صله وهذا الزمان
غير الثاني الحاصلة في الزمان اخر اذ انما هو مقتول هذه الدات التي صدق عليها انها
حصلت فيها في الزمان انما انما حصل بها في الزمان الثاني امر لم يكن حاصلا في
الزمان الاول لا يحصل فاما كان لا يكون في الزمان الاول معار للزمان الثاني فكون الثاني
في كنفه هو الدات هذه الكيفية بمعنى لا يعني ان ذلك الشيء الذي هو الثاني يتحلل
اسان الى الموقر حال بقاءه وعلى هذا التقدير لا يكون اساد تلك الكيفية المحذرة
قادحا في قولنا الثاني غير مستند الى الموقر لان راجحها غير راجح ان لم يكن
يحدث الزمان الثاني امر محذور بل الحاصل في الزمان الثاني الا الدات التي كانت حاصلة
في الزمان الاول وعلى هذا التقدير يظل قوله ان كونه باقيا كيفية حادثه وانهما فيهم
الى الموقر خفتا على الموقر في السؤال ساطر قوله حصوله في الزمان الثاني وكيفية
بأن على الدات هي معتق الى الموقر فلما هذا ساطر في تقدير نبوته فهو غير قاض
وقد علمنا انما انه باطل فلما ان حصوله في الزمان الثاني لم يكن كونه كيفية زائدة على الدات
لكن ان حصول ذلك لما يدور في الزمان كونه اخر في الزمان التسلسل هو محال فلا ان عدم
قد صدق عليه انه باق فلو كان كونه في الزمان الثاني كونه نبوته لم يمتنع تمام الصفة
الموجودة في الموقر الذي هو في محذور انه محال واما ان تقدير نبوته فالمقصود

فذلك ان حصوله في الزمان الثاني كان راجح حادثا كان انما هو الموقر اسادا
للمحدث الى الموقر الثاني كالاتي العن الا في الثاني قوله اما الذي يعني تحصيل الثاني
فليس يعني ان الشيء الذي حكم العمل عليه انه كان حاصلا قبل ذلك حكم عليه بان حصوله
الامر لا حل هذا الشيء هو محال بالضرورة لانه لما كان حاصلا قبل ذلك لم يعطى بان
هذا الموقر حصولا لكان قد حصل نفسا كما ان حاصلا في محال عمله الثاني حال بقاءه
يمكن كل من معتق فلما لا سلم بل الممكن انما يقتضي الى الموقر شرط كونه حادثا قوله الموقر
متاخر فلما ان ربه ان له راجحا ما شرط للمعارض بل يرد به ان كونه محذور
الموقر كان راجحا قوله الموقر متاخر شرط الا فغان الامر الى الموقر ولونه هذه
امر مستقيم قوله ما المراد من الموقر فلما درج موصوفه من الموقر والعن المانع من
النفس قوله هذا محال لانه يعني راجح احد المصارف على ان لا يمتنع فلما لا سلم ان
ذلك محسوس مطلقا بل ذلك انما سمع شرط الموقر وحوله على الوجه الثاني بل لم يكن لما يمكن
حصول عدم الثاني بطريقه وعدم الثاني لا يحصل الا بطريق واحد كان وجود الثاني مرجحا
فلما ان عدم حصول الحادث الكيفية عدم الثاني لانه لم يصدق على الثاني لانه لم يحدث
واما عدم الثاني بعد حدوثه فمجرد وجوده فاما كان الوجود مساهدا كان لعدم
الوجود شامعا واداك ان عدم حدوث الحادث الكيفية عدم الثاني بعد وجوده والكيفية
مرجحة للظن بل ان عدم حدوث الحادث على عدم الشيء ولا معنى للظن الا ذلك واعلم
انه يمكن استدلال هذه الكيفية استدلاله كونه باقيا متوقف على حدوث حصوله في
الزمان الثاني يكونه باقيا متوقف على حدوثه الذي ليس راجح والموقوف على ما يكون
راجح ليس راجح فلما هذا ما علم ان لو كان حصوله في الزمان الثاني كونه وجوده وقد
دلتنا على ان ذلك محال لانه مرجح التسلسل ان سلما هذه ذلك كما يقول الما يست
ان الموقر راجح في الدات اذ كان حادثه فضا لكان ان حادثا وان احدهما الدات كما في
حصول الدات ذلك الزمان واما اذا كانت الدات باقية فلما ان امر واحد وهو حصوله
في ذلك الزمان ايا الدات لم يستعاضة في بعضها فاذا الحادث مرجح مرجح
الثاني مزوجه واحد فوجد ان يكون الثاني راجح على الحادث في هذه الوجه قوله ما لم يكن
كونه باقيا ثبت رجحانه فلما لا حاشية الى ذلك بل يقول هذا الذكر في حد كونه عطلا ان

توجد في الزمان الثاني ان عدم كمال احتمال الوجود راجع على احتمال عدمه من الوجه الذي
ذكرناه فالعلم بوجوده في الكمال يصير اجتماعا رجحان وجوده على عدمه في الكمال
فاذن العلم بالاوليه مستفاد من العلم بوجوده في الكمال وعلى هذا المعدل يسقط الدور
قوله هذا الباقي راجع على الماديه في الوجود الخارج فلم يمتدح كونها راجع على
في الدهر طليا الى اعتبار الدهني مطابق للاعتبار الخارج والى ان كان جهلا قوله السوء
من الراس ان لم يكن القياس كان ذلك يسوء من الراس من غير دليل قليا العباد
دليل فاطم من ادله السوء وليس يلزم من عدم دليل معين عدم الدليل الكلي بل نحن
سونا من الراس ان الحكم ساقط على ما ذكرنا من ان العلم بسوء في الكمال يقتضي طر بسوء علم ذلك
الوجه في الزمان الثاني والعلم بالظن راجع والله اعلم واعلم بان القول باستصحاب امر
كالمؤمن في الدين والشرع والعقوبات والدين فلا يثبت الا بالاعتبار بالسوء والسبيل
العلم بواسطه المحرار والى معنى المعنى الا الفعل الكارق للعكس ولا معنى للعائد الى
العلم بوجوده على وجه محصور في الكمال بمعنى اجتماعه لوقوع لما فوقه الا على ذلك لا
وهذا هو غير الاستصحاب واما في الشرع فلا مانع من ان الصريح بعد ما لا اجتماع
والقياس او حكم من الحكم فلا يعكس العمل الا اذا علمنا او ظننا عدم طر بان السامح
ما علمنا ذلك لفظ اخر امرياته الى عدم الصريح انما كان ذلك لفظ اخر
لهم السلسل العبر النباه وهو على الاولاد ارباب اخر الاموال المسك بالاستصحاب
وهو ان علمنا بسوء في الكمال يصير طر وجوده في الزمان الثاني وانما والعقوبات اسهم
على كبر اختلافهم اسعوا على اياتي منها حصول شي وسكنا في حدود المنزل احدا
المستقر وهذا غير الاستصحاب لانهم رجحوا الثاني على عدمه في الماديه واما العرف
فلا يفرح من ان وترك اولاد منها على حاله محصوره كاعتقادهم لغيرهم على
ذلك الكمال التي تتركهم عليها راجع على اعتقادهم لغيرهم في الكمال ومرعا عن ذلك فانه
لكنه الى اجتماع واحد فانه في الامور التي كانت وجوده حاله حصوره وما ذلك الا الاعتقاد
وتنا تلك الامور راجع على اعتقادهم لغيرهم في الكمال لقطعنا بان اكثر مصداق العالم
ومعنا لا يلقى معنى على القول بالاستصحاب فصرح من قال الثاني لادله علمه ان ايراد
به ان العلم بذلك لعدم الاصل في حصره فانه في المسقط لهذا الحق كما شاء وان ايراد

به عدمه فهو باطل لان العلم بالسوء والطوبى لا يحصل الا بالاعتبار بالمعصيه البائنه والاسما
الحقيقي من المعصيه القول بالاستصحاب وبما الغرض انكروا ذلك عليهم لظنهم انهم يعزونه الحكم
من غير دليل والى ذلك صله المباحين من غير دليل وجماعهم على ان الاستصحاب هو
ان يكون الانسان عيانا بحكمه في المسلك على ما حكم به في مظهرها الى صلاته لوجه احوى
تصير الحدود غير الاول وهذا المظهر على ان يكون الحدود من العيون الى التفسير ومن المفسر
الى السامح استصحابا الثاني انكروا ذلك على الاستصحاب من كونه من وجه الاحتجاج عند شامل
تمويل القاطع لوجه احوى منه وهو في حكم الطاري على الاولاد والى ذلك صله الحدود على العيون
الى العاصر المحصور لا العيون لفظ شامل ولا يلزم علمه ان يكون احوى العاصر استصحابا الى احوى
لغيره في حكم الطاري على علم الاضعف فان كان طاريا فهو استصحاب وان لم يكن فعدا محذور للمفسر
في عدم وضع من كونه تركه الاستصحاب للقياس كما لو قرأه السوء في آخر السوء فالتاسع يستفاد
ان كونه في التوبى والاستصحاب ان لا يحصر بل يستدل بها ثم انه قال القياس بهذا الاستصحاب
ان كان احوى القياس فكيف تركه وان لم يكن احوى منه فعدا بطل حكمه فله ذلك المتروك انما هو
استصحابا لانه وان كان الاستصحاب احوى من القياس من كونه اصل القياس من اخر صا ذلك
المجموع احوى من الاستصحاب كما في المسلك التي ذكرناها فان الاستصحاب احوى من القياس من اخر صا ذلك
راكعا وانما هذا تقرير هذا المذهب الذي ذكره اول المسر حاشا واعلم ان هذا معنى ان يكون الحق
كما هو الاستصحاب لان معنى العقيدة هو البراء الاصلية وانما ترك ذلك لفظ احوى منه وهو ليس باجماع
اذا قاربه هذا احوى حكم الطاري على الاولاد فليعلم ان كون الكل استصحابا يتم لا يتصور مع ذلك لانهم
يقولون تركه القياس للاستصحاب وهذا غير احوى من القياس من كونه الاستصحاب فالوجه ان مراد
في المذهب قدح في حال تركه من وجه الاحتجاج مع البراء الاصلية والعمارة اللفظية لوجه
احوى منه وهو حكم الطاري على الاولاد اخره صا فليعلم ان استصحابا على انكار الاستصحاب
وهذا الكلام اما ان يكون في اللغز وفي المعنى لا يجوز ان يكون في اللفظ لانه قد ورد في القرآن
والسنة والباط سائر المحققين هذه اللفظه اما القرآن فتقوله تعالى وارفعوا اصواتكم استصحابا
تستعملون احسنه واما السنة فتقوله عليه السلام ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وما
القاط سائر المحققين فلان السامع رحمه الله ما راها في المسئلة استصحابا ان يكون بغيره ردها
و اما السبعة استصحابا ان يرفع السبعة الى طه امام وقال في المكاتب استصحابا ان

سر كذا شيء من هذا ان الخلافي ليس في اللفظ وانما الخلاف في المعنى هو ان الفتا
 اذا كان قائما في صورة الامتحان وسائر الصور في مركز العمل في صورة الامتحان وتبقى
 معمولة به في غير تلك الصور فهذا هو القول بمقتضى العمل وهو عند السامع وهو
 المحقق باطل وقد تقدم هذه المسئلة وطهر ان القول بالامتحان باطلا والله اعلم
 المسئلة الثانية ان قول الصحابي ليس محجة وقال قوم هو محجة وطلعا ومنهم من فضل
 وذكروا انه وجها انه محجة ان خالف العامر وابنها قول ان يكون محجة وجرهما الله محجة
 فقط وبالله ان قول الخلفاء المارون اذا انفقوا محجة لسا النص والامعاء والقاسر اما
 النص فتقوله تعالى فاعصوا ما اوتوا من الاوامر لا اعتبار بذلك في جوار العقول واما
 الامعاء فهو ان الصحابة اجمعوا على صوابه في كل واحد من اجاد الصحابة فلم يسكنوا
 وعمر على مرضها ولا كل واحد منها على صاحبه فبما فيه اخلفا واما القاسر فتقوله
 يسكن من ادراك الحكم بطريقه فوجد ان محجة عليه العمل كما في الاصول واجتبه المحالف
 بوجه اخرها قوله عليه السلام اصحابي كالنجم بانهم اتفقوا على هذا الاصل لا زما
 للاقتداء باني واجتبه منهم وطعن بعضهم ان يكون قوله محجة وبالله ان لم يحسبوا كل واحد
 منهم صحاحا ان يكون عمر للحج والامعاء اما المحر فتقوله عليه السلام اعدوا بالدين من بعدك
 الذي يكون عمر واما الامعاء ولعبدالرحمن عمار الملاءه شرط الاقتداء به من النجس يقتل
 ولم يسكن ذلك على عثمان وكان ذلك محض من اكار الصحابة وكان اجماعا وبالله ان لم يحسبوا
 ان يكون عمر وجها وحيث انتفاع الخلفاء المارون لقوله عليه السلام يسكن من ادراك الحكم
 بطريقه فوجد ان محجة عليه العمل كما في الاصول واجتبه المحالف بوجه اخرها قوله
 عليه السلام اصحابي كالنجم بانهم اتفقوا على هذا الاصل لا زما للاقتداء باني واجتبه
 منهم وطعن بعضهم ان يكون قوله محجة وبالله ان لم يحسبوا كل واحد منهم صحاحا ان
 يكون عمر للحج والامعاء اما المحر فتقوله عليه السلام اعدوا بالدين من بعدك الذي يكون
 عمر واما الامعاء ولعبدالرحمن عمار الملاءه شرط الاقتداء به من النجس يقتل ولم يسكن
 ذلك على عثمان وكان ذلك محض من اكار الصحابة وكان اجماعا وبالله ان لم يحسبوا
 ان يكون عمر وجها وحيث انتفاع الخلفاء المارون لقوله عليه السلام يسكن من ادراك الحكم
 بطريقه فوجد ان محجة عليه العمل كما في الاصول واجتبه المحالف بوجه اخرها قوله
 عليه السلام اصحابي كالنجم بانهم اتفقوا على هذا الاصل لا زما للاقتداء باني واجتبه

استروا
 عليكم

عنه فلا والله علم صرعان الاول اخلف قول الشافعي رحمه الله في قوله الصحابي فتقوله
 القدم بحور سلمه اذا قال في قوله واشتروا لم يخالف وقاله موضع اخر فتقوله
 وان لم يشره فتقوله المحدث لا يعلو العالم شيئا كما لا يعلو عالما اخر وهو
 الحق المجاز لا الدلائل المذكورة مطروحة في الكل فان قلت كيف لا يدرى بينهم
 سرهم مع ما الله وسار سوله عليهم حديثا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
 في الساتون الاولون ان قوله رضي الله عنهم وقال عليه السلام حصر القرون فريقت
 هذا كله ثناء لرحمة حق الامعاء فيهم ولا يوجب عليهم بدليل انه وردا ثلثها
 في جوارح الصحابة مع اجماع الصحابة على جوارحهم قال عليه السلام لو وزان ايمان
 ابي بكر بامان العالمين لم يجد وقال له رضي الله عنه صرت لخير من ايمان عمر وقال له ما سئلك
 في الاستسكان فما عرفت محجة في قوله عليه السلام اعدوا بالدين من بعدك الذي يكون
 عمر واما الامعاء ولعبدالرحمن عمار الملاءه شرط الاقتداء به من النجس يقتل ولم يسكن
 ذلك على عثمان وكان ذلك محض من اكار الصحابة وكان اجماعا وبالله ان لم يحسبوا
 ان يكون عمر وجها وحيث انتفاع الخلفاء المارون لقوله عليه السلام يسكن من ادراك الحكم
 بطريقه فوجد ان محجة عليه العمل كما في الاصول واجتبه المحالف بوجه اخرها قوله
 عليه السلام اصحابي كالنجم بانهم اتفقوا على هذا الاصل لا زما للاقتداء باني واجتبه
 منهم وطعن بعضهم ان يكون قوله محجة وبالله ان لم يحسبوا كل واحد منهم صحاحا ان
 يكون عمر للحج والامعاء اما المحر فتقوله عليه السلام اعدوا بالدين من بعدك الذي يكون
 عمر واما الامعاء ولعبدالرحمن عمار الملاءه شرط الاقتداء به من النجس يقتل ولم يسكن
 ذلك على عثمان وكان ذلك محض من اكار الصحابة وكان اجماعا وبالله ان لم يحسبوا
 ان يكون عمر وجها وحيث انتفاع الخلفاء المارون لقوله عليه السلام يسكن من ادراك الحكم
 بطريقه فوجد ان محجة عليه العمل كما في الاصول واجتبه المحالف بوجه اخرها قوله
 عليه السلام اصحابي كالنجم بانهم اتفقوا على هذا الاصل لا زما للاقتداء باني واجتبه

خمسة منهم من جهة نوحى وقال العاصى لو تكراد لم يعمل عليه ذلك من بعد
 نوره ساعدتها لم يكن ذلك نوحى وادعه اعلم المسئلة لكاسه اختلفوا في
 هل يجوز ان يقول الله تعالى السى واللهم احكم ما لا يحكم الا بالصواب وقطع بوجه
 موسى بن عمران قطع عمود المعتره بامساعه ونوقف الساعى رحم الله في امساعه
 وخران وهو المحار وصحة هذا الوقف لا يظهر الا بالاعراض على ادله القاطعون
 اما المانعون فمعلقوا بان ما يدل على امساع وقوعه وادعى كاد على عدم وقوعه
 اما الوجه الاول فممن ان هذا الجار هذا المكلف انما يحل الاحار ما سم به
 المصلحة او كحل العمل مصلحه في نفسه من محار المكلف والاول باطل لوجهين احدهما
 ان علم هذا التقدير سقط المكلف من ان المكلف من ان احربه فادعوله وانما صحه
 ولا يسله بعد احار الفاعل وباسمها ان المكلف لا يسكن على العمل والترك وكذا
 يجوز تكليف المبره لا يمكنه الامتناع عنه بخلاف الكسرة الكفارات التي لا يمكنه
 الامتناع منها الجمع واما الثاني فهو باطل من وجهين اربعة اولها اما ان يجوز له الحكم
 على هذا الوجه في الواجب الكسرة او في الكادس والمولى محال لانه لم يمسح حصول
 الاصابه بالاساق في المساس الكسرة ولهذا يجوز ان يقال للامى التمسح
 بانك لا تحط بمسك الا بطاوع من العز والى اهل اجر فانك لا تحسب الا ما اصدق
 ولولا ما ذكرناه لطلد كلاله العقل المحكم على علم فله وبطلت كلاله احار العبد
 على القوة واما الوجه الثاني وهو ان يجوز ذلك لعلل وجوب الكسرة فهو باطل لان
 كل من جاز في العليل جاز في الكسرة من منعه في اكثر من منعه في العليل والقول
 بالفرق جرم للاجماع وبانها وهو انه اما حسن القصد الى العمل او اعلم او ظن
 كونه حسنا ولا بد وان عمى له المسرع والعصب قبله المقام على الفعل فادام تقدم
 هذه الامان الممنوع كان التكليف باحسان المسرع دون القصد بطلنا بالامان بان
 قلت اما مبرر المسرع والعصب ان يقال له قد علمنا انك لا تحسدنا وما هو
 حسن بل قد علمنا انه اما تعلم حسنه فادعوله له وهو اذ اخله زالك التكليف
 عنه ما لا اصل في المسرع المسرع والعصب لا بد وان يكون مبررا على الاحاد والافق
 التكليف بما لا يطاق واما قال الله تعالى انك لا يحكم الا بالصواب فبها المبرر
 من الحسن والقصد لا يحصل الا بعد الفعل والسى الذي يحسن ان يكون مقفدا

ليس هو الذي يحل ان يكون مبررا واثابها الوحان ان يقول الله احكم فانك لم تحكم
 انما المحر والصور المحار ان تكلفه بصدور السى وكلفه المسرع من غير دليل
 البتة بل كلفه منه الى ما به والحار ذلك الاخبار فيقول احس فانك لا تعرف
 حق المحار ان يصد في مسائل الاصول من غير علم البتة والمحار ان يصد في مسائل
 احكام الله تعالى من غير وجه بطله وكذلك اطل بالاجماع وادعوا المحار ذلك
 في حق العالم المحار في حق العالم والاجماع لا يجوز اما الذكر بل على عدم الوقوع فامران
 الاول لو كان المبرر علمه لم يامورا بان يحكم على وجه الابدنة من غير دليل لما كان
 منهما على باع حرا لانه لا معنى لاتباع المبرر الحكم بطل ما قبله الله لكنه
 كان منهما على باع المبرر بقوله تعالى ولا يصح المبرر وما سطوع المبرر فان قلت
 لما قبل الحكم ما لا يحكم الا بالحق كان ذلك نصا من الله تعالى على حقيقة كل ما قبله الله
 ولا يكون ذلك اتباعا للمبرر قلت فقل هذا التقدير صارت اتباع المبرر في حقه غير ممكن
 ولو كان كذلك فلم يصر عنه الثاني لو قبل له الحكم ما لا يحكم الا بالصواب لما قبل له لم يغفل
 كذا لكونه قد قبل لم يعمل عناية بحكم ادس لم لم يثبت ذلك حقه ولما مرسى فاه
 معلوم بامور بعضها يدل على الوقوع وبعضها على المحار فقط اما الدال على الوقوع
 فاما ان يدل ذلك على وقوع ذلك من الرسول او على وقوعه من غيره اما الاول فقد ذكر
 موسى في وجوها عشر احدها ان مصادره عليه لم يادى يوم صح مكره ان اصلوا
 مسر من صباه وانما لم يرح وار حديقها مسلفين باسار الكعب لقوله من
 يعلو باسار الكعب فهو امرى عفا عن امرى سفاغه عيان ضلته عنه ولو كان الله
 امر قبله ما قبل سفاغه اخرجه المولى خرو لم يوجد وحمل اخر لما ان يزول الوجه
 علامات كانا يعرفها وما ظهر في ذلك الوقت شي من ذلك وبانها انه قال يوم العج ان
 الله حرم مكة يوم خلق السما والارض لم يحسب خلاها ولا بعد سحرها فقال العاص
 يا رسول الله الم لا ارضي هذا الحكم ما كان الوجه لانه لم يظهر علامه نزول الوجه والشفاعة
 يادى مناديه لاهي بعد الفتح حتى سمعوا نداء المسلمين كذا اذا حل فاحس من مسعود
 بالعاص من بعد المطلب سفعها المحلله مهاجرا بعد الفتح وادعوا انه لما قبل الصدق
 الحار حياه من المبرر فاسد الحمد والاب صوب حسنه في يومها والعمل محل مغفرت
 ما كان صبرك لو مسد واما من العصى وهو الموعظ المحس فقا عليه السلام اما ان لو كنت سمعت

شعرها ما دللته ولو كان قلبه بامر الله لعمله ولو سمع معها الفرس وجامعها
قوله فموتتكم عن الخلد والرقى وسادسها قال ايها الناس كن علىكم الحج معال
الترقيع من جاسر اكل عام مولى ذلك رسول الله ساكن فلما اعادها قال ذلك
نفسه يدور لوطها لوجبت ولو رجت ما قسم بها دعوى مما وادعيتكم واما
ان نغاسر بالاحر رسول الله دار الله فخرج ورأسه يعطر معال لولا ان الحق على
امين لجلد في هذه الصلوة هذا المكنز واما روى جابر عن رسول الله صلى الله
اسم قال اي حب ان شا الله ان اهي امتي ان يسموا بامعنا واملح وركب هذا الكلام
بدل على انه له ويا سعيها قال جابر لما حمل رسول الله ان ياعا رجم معال ركني حتى
انظر امره فلم يكن حكم الرجم الله لما مال ذلك وعاشها كس بهكم عن ريان السور
الافزودها وعرجوم الاضاعي الا ما سعيها واما الذي يدل على وقوع ذلك من غير
رسولنا بقوله معال كل الطعام كان جلا لى اسرائيل لما حرم اسرائيل على نفسه واما الذي
يدل على الكوار فقط ما روى لاجدها ان الروجب من خصال الكفان ليس الا الواحد بالذات
التي تقدم ذكرها في سلة الواحد المختير ثم انه تعالى في هذا الى المكلف لما علم انه لا يحار الى
ذلك الواحد في كل امر لك حار واما ان الروجب في المكلف ان يكون المكلف مكلما
الخرج عن العهده فاذا قال الله تعالى الى الحكم انك لا تفعل الا الصواب علم ان كل ما صدر
صواب كان مكلما من الخروج عن العهده فوجد العطف بخوان وبالها اذا استوى عند
معنا واحصا معنى للخطر والاخر بلا ماحة فهو مكلما سعيها بقوله بها اراد كما روى
العقل سران فقال لاجل ما سرت فابك لا تفعل الا الصواب وسر ان معال جديتها سرت
فابك لا تفعل الا الصواب والحوادث عن ادله المانع ان يقول اما الوجه الذي عكواه
اولا فاسمع ذلك عطفها في سعيها على ان احكام الله تعالى مكره على رعاها للصالح وحيلا
تقول بهذا الاصل في كل الوجه بامرها ساقة عينا ماما سلم لم هذا الاصل في ضعف
كل واحد من تلك الوجه اما قوله اول من اجاز هذا المكلف اما ان يحل الاحار بما سم
المصلحة او يحل الفعل مصلحي وبغضه لم يحار المكلف فلما احتجوا بالقسم الاول قوله
هذا يكون استقاطا للمكلف فلما سلم وذلك لانه قال للرسول ان احذر الفعل فاحكم على
الامر بالفعل وان احذر للمركب فاحكم على الامر بالترك فلهذا لا يكون استقاطا للمكلف في كل
يكون مكلما ان يامر الخلق بمسؤول احسان قوله العمل والترك لا سلك المكلف فيها قلنا لكن

فانك

لكنكم على الخلق بالعمل ولكنكم عليهم بالترك مدسك عينا فلم لا يجوز وروى في المكلف
ما دلل بالمسعى اذ اوصاه مفتان احصا للخطر والاخر بلا ماحة وكلما يكون هناك
فموتتكم عن الخلد والرقى وسادسها قال ايها الناس كن علىكم الحج معال
الترقيع من جاسر اكل عام مولى ذلك رسول الله ساكن فلما اعادها قال ذلك
نفسه يدور لوطها لوجبت ولو رجت ما قسم بها دعوى مما وادعيتكم واما
ان نغاسر بالاحر رسول الله دار الله فخرج ورأسه يعطر معال لولا ان الحق على
امين لجلد في هذه الصلوة هذا المكنز واما روى جابر عن رسول الله صلى الله
اسم قال اي حب ان شا الله ان اهي امتي ان يسموا بامعنا واملح وركب هذا الكلام
بدل على انه له ويا سعيها قال جابر لما حمل رسول الله ان ياعا رجم معال ركني حتى
انظر امره فلم يكن حكم الرجم الله لما مال ذلك وعاشها كس بهكم عن ريان السور
الافزودها وعرجوم الاضاعي الا ما سعيها واما الذي يدل على وقوع ذلك من غير
رسولنا بقوله معال كل الطعام كان جلا لى اسرائيل لما حرم اسرائيل على نفسه واما الذي
يدل على الكوار فقط ما روى لاجدها ان الروجب من خصال الكفان ليس الا الواحد بالذات
التي تقدم ذكرها في سلة الواحد المختير ثم انه تعالى في هذا الى المكلف لما علم انه لا يحار الى
ذلك الواحد في كل امر لك حار واما ان الروجب في المكلف ان يكون المكلف مكلما
الخرج عن العهده فاذا قال الله تعالى الى الحكم انك لا تفعل الا الصواب علم ان كل ما صدر
صواب كان مكلما من الخروج عن العهده فوجد العطف بخوان وبالها اذا استوى عند
معنا واحصا معنى للخطر والاخر بلا ماحة فهو مكلما سعيها بقوله بها اراد كما روى
العقل سران فقال لاجل ما سرت فابك لا تفعل الا الصواب وسر ان معال جديتها سرت
فابك لا تفعل الا الصواب والحوادث عن ادله المانع ان يقول اما الوجه الذي عكواه
اولا فاسمع ذلك عطفها في سعيها على ان احكام الله تعالى مكره على رعاها للصالح وحيلا
تقول بهذا الاصل في كل الوجه بامرها ساقة عينا ماما سلم لم هذا الاصل في ضعف
كل واحد من تلك الوجه اما قوله اول من اجاز هذا المكلف اما ان يحل الاحار بما سم
المصلحة او يحل الفعل مصلحي وبغضه لم يحار المكلف فلما احتجوا بالقسم الاول قوله
هذا يكون استقاطا للمكلف فلما سلم وذلك لانه قال للرسول ان احذر الفعل فاحكم على
الامر بالفعل وان احذر للمركب فاحكم على الامر بالترك فلهذا لا يكون استقاطا للمكلف في كل
يكون مكلما ان يامر الخلق بمسؤول احسان قوله العمل والترك لا سلك المكلف فيها قلنا لكن

فانك

لا بد من كونها على الوجه الذي هو على الوجه اما المتقنة اما ان كانت
 واما ان كانت متقنة الاسرار او غيرها اما ان كانت متقنة او غير متقنة
 لا بد من كونها على الوجه الذي هو على الوجه اما المتقنة اما ان كانت
 بعد التسليم لا بد من كونها على الوجه الذي هو على الوجه اما المتقنة
 عملا او يكون بعض انواع حسن على الوجه الذي هو على الوجه اما المتقنة
 ام لا يظهر ان هذا القدر لا يتعدى لئلا يتصلح به حصول الطر ووجه الحكم
 بكونه حجة لقوله عليه السلام ان هذا الطاهر المسئلة الناحية في المصلحة المرسله اعلم
 ان المصلحة لا تضاف الى سبها في الشرع بل هي اقسام احدها ما سجد السرع باعسان وهو
 العباس الذي يعدم سره واسباهما سجد الشرع بطلانه مثاله قول بعض العلماء العقب
 الملوك لما خاف في محار رمضان عليك يوم شهر من سبها في الشرع على انكر عليه حسم باعسان
 رقة قال لو امرته بذلك لسهل عليه واستحقاقا ورفقه في مصا شهوره واعلم ان هذا
 باطل لا بد من حكم على خلاف حكم الله تعالى على محلهما الانسان بحكمه انما عرف ذلك
 من جميع العلماء حصل اليق للوك سواهم فظنوا ان كل ما يفسرون به هو محرم من جميع
 بالراي القسور الثالث ما لم يشر له بالاعساد ولا بالاطال الصحن فيقول قد ذكرنا
 بكونها العباس في المناصب اما ان يكون في حال الضرورة او الحاجة او النية فقال العراقي
 رحمه الله الواجب في محل الحاجة او النية فلا يجوز الحكم فيها بالمصلحة لانه محرم محرم
 وضع الشرع بالراي اما الواجب في ربه الضرورة ولا سجد بورد المباحات محرم
 ومثاله ان الكفار اذ لم يرضوا الخيانة من سائر المسلمين فلبوا فعما عنهم لصدروا واولوا
 على دار الاعلام وصلوا كانه المسلمين ولو وصا اليهم من قبلها مسلم لم يرد سوا هذا
 لا يجرده في السرع ولو كفعا لسلطان الكفار على جميع المسلمين فيعلمون لم يعلمون
 الا سار في محرم ان يقول بالبر هذا الامر مقبول لكل حال فخط كل المسلمين ان في المقصود
 السرع من حفظ المسلم الواحد قال واما الاعتراض في المصلحة لاسبابها على الله اوصاف
 وهي ايضا ضرورية بطبيعة كونه واحدا نرى اننا ضرورية من المباحات التي تكون في
 مرتبة الحاجة او النية ونقولنا قطعها عما اذا لم يقطع بسلط الكفار عليها اذا
 لم يعدم البرهان في هذا المحرم العبد الى التبرير وكذلك يقطع المصطلح بلفظه من محرم

لا يجوز ان لا يقطع بانه مصرح لك سبها للجهاد ونقولنا كلمة في التبرير الذي هو عليه
 مسلم بانه لا يحل من التبرير ان لا يقطع بانه مصرح لك سبها للجهاد ونقولنا كلمة في التبرير الذي هو عليه
 المسلمين وكذا اذا كان على وجهه في سبها ولو طر حوا واحد الجوا والاعراض المحملين بها
 لا يجوز ان ذلك ليس امر اكملنا بهذا يحصل ما ناله العراقي رحمه الله ومنه ما ذكره رحمه الله
 ان المصلحة المصلحة المرسله حاد وادرج عليه ما قال كل حكم يفسر ما ان سلم
 مصلحة حاله غير المصلحة او مفسده حاله غير المصلحة او يكون في المصلحة المصلحة
 والمصلحة بالكلية او يكون في مصلحتها وهذا على بطلان اصنام لانها اما ان يكون
 سعادته او اما ان يكون في المصلحة راحة واما ان يكون المصلحة راحة فمصلحة اصنام يتبادرها
 ان سلم مصلحة حاله غير المصلحة وهذا لا بد ان يكون مشروعا في المقصود من
 السراع رعاية المصلحة وبانها ان سلم مصلحة راحة وهذا لا بد ان يكون راحة مشروعا
 ان يترك المصلحة لئلا يترك المصلحة لئلا يترك المصلحة لئلا يترك المصلحة لئلا يترك المصلحة
 عشا فوجه ان لا يشرع ورايها ان يكون على الارض جمع هذا الله ان يكون عشا فوجه
 لا يكون مشروعا ورايها ان يكون مفسد حاله ولا سجد ان يكون مشروعا وسادها
 ان يكون مفسد من المصلحة راحة على ما في المصلحة وهو ايضا غير مشروعا لان المصلحة
 الراحة واحدة النوع بالضرورة وهذه الامكام المذكورة وهذه الاقسام الستة كالعلوم
 المباحات التي هي المصلحة من وضع الشارع والكلام في المصلحة والى على ان الامر كذلك
 بان حكم المصلحة واخرى كحكايا المشروعة على في هذه الدكر رايه عا
 ما في الدار اياك وواحدة داخل في قسم من هذه الاقسام وان وجد لها في الشرع
 سجد لها في قسمها القوة لئلا يرد ان سجد الشرع في قسمها السعد على
 كونه حال المصلحة او المصلحة او غاها المصلحة او المصلحة يظهر انه لا يوجد مناسبة
 او يوجد السرع ما سجد لها بالاعتبار ما حكم فيه القربا وخضعة العبد اذ ان
 هذا وجه المصلحة بكونه محم للمعقول والمعقول لا اذا قطعها بان المصلحة العالية
 على المصلحة معية قطعها عند السرع ثم على طنا ان هذا الحكم مصلحة عالية على مفسده
 ولزمها تقرر المقدمتين ان هذه المصلحة مفسده سرعا والاعمال بالطر والى لقوله عليه السلام
 ان هذا الطاهر لما ذكرنا ان راحة المصلحة على المصلحة من مفسدات المعقول وهذا الله

القاسم. روي. اما المتعلق بالنف والاجماع اما النص فهو لبيان فاعترضوا امر المحاذرة
والاستدلال بكونه مطلقا على كونه مشروعا محاذون فوجدوا حوله تحت النص واما
الاجماع وهو ان يجمع احوال ساخات الصماء علم قطعا ان هذه السرايط التي
تحتها فقط الزمان غير لا نفسه والسرايط المحذرة في الخلة والاصل والفرع
ما كانوا يفتون اليها بل كانوا يرفعون المصالح لعلمهم بان المعصية الشرائع رعاية المصالح
فلا يجمع ما ذكرنا على جواز التمسك بالمصالح المرسله واطل علم المسئلة العاصيه الاستدلال
بعدم ما يدعى الحكم على عدم الحكم طريقة عول عليها بعض الفقهاء وتحرير ان الحكم
الشرعي كدله من دليل الدليل اما نص واجماع او قاسر ولم يوجد واحد من هذه
الطبعه فوجدوا لا يثبت الحكم اما دليل ان الحكم الشرعي لا بد له من دليل لا رايه تعالى
امرا شي ولا يصح عليه دليل لا كان ذلك كله لا مطلقا وانه غير جائز واما ما قلنا ان
الدليل اما نص واجماع او قاسر لطلبه اوجه احدها قبيح فاعاد فانها بدلت على احصار
الدوله في الكفا والسنة والقاسر وبامه الاجماع وبذلك مفضل حتى لا ياتي على اصل
وباسها ان لم يلد له الداله على الحكم كان معدومه في المارد وبما ان اصل كل معنى
معدومه على ما كان هذا الدليل يفسر ان لا يوجد شي من ادله الاحكام مركب العمل والنص
والاجماع والقاسر فوجدوا معنى ما عدا هذه الطبعه على الاصل وبالمعاني انه لم يجمع
اخر من الخلة لكان ذلك من الاجور العظام لا يخلو كذا الصبح اله والسرور فاعاد اياتا
في الواقع الخاص والمستقلة كما سكره من الاجور العظام ولو كان ذلك موجودا والوجه
اسمها ولو كان ذلك لغيره فاعاد الخلة والطلب في المالم محدشا اخر سوى هذه
علمنا الاحصار واما ما قلنا انه لم يوجد واحد من هذه الطبعه اما النص فوجدوا احدها
اما احدها في الطلب فوجدوا حوالا غير عدد في حق المجهود بالاجماع فوجدوا ان
يكون عددا في حق الماطر لانه لا معنى للمناظره اما ما في الاجله فان المجهود الحكم
وباسها انه لو وجدت المسئلة نص لغيره المجهود في ظاهر اذ اعرف في المالم على
خلافة ظاهر الحق حكما على خلافة علماء عدله اما الاجماع فهو معنى لا المسئلة خلافة
والاجماع مع الخلاف واما القاسر فوجدوا معنى واحد هما ان القاسر لا بد منه من اصل
والاصل هو الصورة العلانية والعارق العلاني موجود ومع العارق لا يمكن القاسر اقص
ما في الباب ان تعال لم لا يورد القاسر على صورة اخرى فليعلم ان هذا الطلب لم محدشا يمكن

بكر القاسر عليه اما هذه الصورة وهذا العذر عدل في حق المجهود في حق الماطر على ما ساء وباسها ان سائر الاصول كانت معدومه فوجدوا قواها على عدم
بالاستصحاب فوجدوا انهم في هذه الدلالة واعلم ان كل مقدمه لا يمكن بسببه الدليل
بها فلو كانت تلك المقدمه مقبلة بالاسراج كان الحكم بها في اول الكلام اول وراسا ان
هذه الدلالة لا يمكن بسببها الا باحد من وجهين احدهما ان عدم الوجود ان بعدا الظاهر
على عدم الوجود وباسها ان الحكم العلاني كان معدوما يحصل في الماطر فاعاد على عدم
المعصية ان لو صحنا كما ساء مستعصيا من اجاج الماطر فانه تعالى اول المسئلة الحكم الشرعي
لا بد له من دليل ولم يوجد الدليل في اجتهد في الطلب وما وجدته وذكرنا على عدم
او يقال لم يوجد الدليل لان هذه الدلالة كانت معدومه في المارد في الاصل كذا معدوم
على هذه وادانته هذا معدوم حصل طر عدم الدليل فيسئل عن القطع بانه لو وجد القطع لوجد
الدليل في طر ان لم يوجد طر عدم الحكم والعمل بالظن واجد في هذه الدلالة على هذا الوجه
اول معدوم في استدلالها كان ارادها على هذا ما قيل قوله الدليل اما نص واجماع
او قاسر فليعلم ان هذا المالم على قولك في هذه العمان دليل في هذه المسئلة الشرعيه
والها ليس معنى واجماع ولا قاسر وعنده هذا المالم احد عدل في حق الماطر واما ان
لا يكون هذا الكلام دليل في المسئلة حتى يتم الخصاوس في طلب الخصاوس حتى يتم هذا دليل في المسئلة
ما قيل الكلام عليه من وجهين احدهما ان اجزاء دليل الحكم الشرعي اما نص واجماع او
قاسر ومعلوم دليل في اسما الصبي فان هذا الاسماء كان خلاصا دل المشرع بالاحاد
عنه يكون احصا اعداد امر لا سوف معرفه على الشرع ولا يكون سرعا وباسها ان لا يصح
الصبي اما الاجماع لان الاجماع معصية على انه متى لم يوجد من هذه الاشياء وحسن الحكم
فكون الدليل المعصية هو الاجماع بل اما الخوار عن الاول وهو انه لما ساء اسما الصبي
لم يرد في الماطر ضرورة بعد العول في الموقف فكون نظام كذا دليل على الماطر فاعاد
دلالة على اسما الصبي فكون دليل على حكم شرعي يعود المجد والمذكور وعن الثاني ان
الاجماع لم يدل على عدم الصبي استدلال على انه منها عدم النص والاجماع والقاسر في
عدم الحكم فكون الاجماع دليل على ان عدم هذه المسئلة دليل عدم الحكم وعدم هذه
معان هذه المسئلة معروفا لكلام المتقدم السؤال الثاني في كذا دليل عدم دليل السور دليل
العدم فوجدوا على عدم دليل عدم دليل السور واما ان لم يقل في هذا نص لان نسبة دليل

هذا الحكم كان بعد ما لم يحكم عليه كان بعد ما في الارض فوجد ان يكون الحكم باه في الارض
لا يكون الحكم من غير صورة المحكوم عليه عنه وصفه وهو غير جائز على الله تعالى وان لم يفتقد
بعضه يكون كلام الله جارا فلهذا سلم ان المبدأ من الحكم كونه الشخص مع كونه ان لم يفتقد هذا
الافتقار هذه الساعة عاصمك ومن العلوم بالضرورة ان هذا المعنى لم يكن معصا في الارض
واما ان كان لما كان بعد ما حصل طريقه ذلك لعدم ذكر ان انما ساء في سلسله الاستصحاب
وانه انما لو لم يكن الحكم لانه لا اول او امان والاول باطل لان الامه محمده على انه ليس في
المسائل الشرعية ولا له فاطمه والى ان اها باطل الاربع امان اساع المطر وهو
ضيقا من لعله تعالى ان الطر لا يعني الحق صيا وقول علم الله بالاعلم وهو غير جائز لعله
تعالى وان يقولوا علم الله بالاعلم وذا لهما لو لم يكن الحكم لانه لا اول او امان والاول باطل لان الامه محمده على انه ليس في
التي في علة العبد غير جائز علم الحكم والاول باطل لان الامه محمده على انه ليس في
او الى العبد والاول باطل استماع السمع والضرب على تعالى والى ان اها باطل لان الامه محمده على انه ليس في
لا معنى لها الا الله او ما يكون وسيله الربا والمعدة كما معنى لها الا الله او ما يكون وسيله
منه الا والله تعالى فادرك على حصولها اسدا فكون في وسط شرع الحكم عشا وكذا القول
في الماسد هذا الدليل يفسر الحكم برك العمل به مما وافق على وقوله صريح المحلف
على في الاصل وراعيها ان هذه الصور تبارك الصورة العلانية التي هي هذا الحكم بها
في وصفها في قولنا عا رخصا وهذا الحكم ما في المفارقة في الوصف المناسب هو انه
وجد في الاصل ذلك الوصف العلاني فانه ما ساء لا الحكم وسنذكر طريقه وبيان
هذا القدر يمنع من المساركة في الحكم وذلك لا رهاق الصور من لوازمها في الحكم
ان كان ان يكون الحكم السام في الصور من مطلقا في صور من صور او يكون
ما كان الا في الزم الفا الوصف المناسب المعنى الذي يحصل اصله وانه غير جائز ان
كان لا يريم بطلان الحكم المتماثلين بطلان محقق في نفسه وهذا غير جائز لان اساء احد
الحكمين اعلم ان كان لهاته او لوازم داته لزم في الحكم الذي عا له اسناد انفا الى
لكل ما فيه كالا في هذه اخرى وان لم يكن لهاته ولا لوازم داته كان الحكم في نفسه عسا
لكل العلة والعين على الشيء لا يكون مسببا لله فوجب ذلك الحكم ان لا يكون مسببا الى ملك
لعله وقد فرضنا مستند الله هذا خلف وجاعها ان الحكم لو لم يمت في هذه الصورة

لم يمت الصور العلانية لا يستدبر سوته في هذه الصور كان ذلك في حاحه المكلف
وحصل مصلحته وهذا المعنى بام هناك اما ان كان الحكم وجودا بالطرق الكلية فيه
وجوه اخرى ان المحقق العلاني قال في قولنا يكون حقا لقوله علم الله ان يكون
برك العمل بهذا في طول العوام لا يطوبهم لا بعد ان حده صريح في جملة ما به في حق
طن المحقق ما رقب قول المحقق المسند عا رخصا في قول المحقق العلاني في طر قول المسند
اولا ان قول المسند في طر قول المسند عا رخصا في قول المحقق العلاني في طر قول المسند
فاما في محتمل انه انما لم يمت في حوله طر السمع محتمل انه انما لم يمت في حوله طر
السورة عا رخصا في قول المسند عا رخصا في قول المحقق العلاني في طر قول المسند
السورة فانه لو لم يمت في حوله طر السمع محتمل انه انما لم يمت في حوله طر
ارحل المسند اول من قول العلاني وبيانها ان قول المسند الحكم في الصور العلانية في سوته
ههنا دسانه بالامه والخبر والمحقق اما الله من رخصه احدا قوله تعالى فاحتر با دلت
الامه على امر بالمحاور والاسد كمال صور الحكم في محل الوفاق على لزم في قول المحلف عا رخصا
كان في اخلاص الامه وبيانها قوله تعالى ان الله ما امر بالعدل والعدل هو السورة
امر بالسورة وهذا السورة فكون في اخلاص الامر واما الخبر فهو ان الله لا يامر بسعة العمل
بالمصلحة في حكم شرعي فوجدنا ايضا علما ان الحكم بالحكم لقوله تعالى فاحتر با دلت
علمنا فانه صور لصور كان في اخلاص الامر واما الخبر فهو ان الله لا يامر بسعة العمل
سنة العقد بالعقد وان عا رخصا امر بالسورة بالناس في حوله فانه لم يمت في حوله فانه لم يمت في حوله
فولاذلك عا رخصا فلهذا علمنا ان مقتضاها بالذوق من رخصه ان يكون رخصا واما
المحقق فهو ان رخصا في الوفاق فيقول الحكم هناك انما ساء حاحه ومصلحته
وذلك المعنى بام ههنا فورد الشرع بالحكم هناك يكون ورواها ههنا واعلم اننا انما
جمعنا هذه الوجوه ان كبر مناظر اهل الرنا في العقدة دائرة على امساك هذه الكلمات
ولما وصلنا الى هذا الموضع فليقطع الكلام حامدا لله تعالى ومصلحا على امساك وسيله
وبالامه حصر العاقبة والخاتمة وان جعل ما اكتفاء حجه لما علمنا ان الله هو العفو
فرفعه بركاته في واسط حاد ولا ولي له من سعة وسعنا
الامه اعلم ان استغفر لكاته وله حاحه وجميع المؤمنين والمؤمنات



Handwritten text in Persian script, likely a historical document or manuscript, covering the right page of the spread.

تکلیف
جعفر سلطان انصاری
بزرگ ۱۳۴۵ قمری

ما در آن روز در پی سوره اول نیست
یعنی آن دوست که هم در دنیا باشد
مان ای پسر که پسر شوی پند کو شکر کن

۹۵

٨٦٧

٨٦٧

